المدخل إلى
علم الإجتماع



الأستاذ الدكتور
محمد محمود الجوهري




دار
المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة


دار
المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة

رقـــم التصنيـــف : 301
المؤلف ومن هو في حكمه: محمد محمود الجوهري
عنـــوان الكتـــاب: المدخل إلى علم الإجتماع
رقـــم الايـــداع : 2009/9/3991
الـواصفـــــات: علم الإجتماع
بيـانـــات النـشر : عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

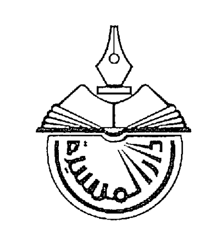
2010 م - 1431 هـ



عمـان-العـبـدلي-مـقـابل البنك العـربي
هـاتـف:5627049 فـاكـس:5627059
عمان-ساحة الجامع الحسيني-سوق البتراء
هـاتـف:4640950 فـاكـس:4617640
ص.ب 7218 - عـمـان 11118 الأردن
www.massira.jo
info@massira.jo

المدخل إلى علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور
محمد محمود الجوهري





الفهرس

الباب الثاني

المجتمع : خلاصة النظرية المعاصرة في علم الاجتماع

الباب الثالث

ميادين الدراسة في علم الاجتماع



الباب الأول

موضوع العلم وحدوده

الفصل الأول: الدراسة العلمية للمجتمع

الفصل الثاني: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع

الفصل الثالث: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

الفصل الرابع: التخصص في علم الاجتماع



الفصل الأول

الدراسة العلمية للمجتمع

سنحاول في هذا الباب أن نتعرف بشكل مبدئي عام على موضوع علم الاجتماع، وحدود التزام هذه الدراسة بأسس وقواعد المنهج العلمي في البحث، وأهم المفاهيم التي يستخدمها علماء الاجتماع في كتاباتهم وبحوثهم والتي لن نستطيع أن نتوغل في دراستنا دون أن نلم بها إلماماً كافياً، ثم نلقي نظرة على العلاقات التي تربط علمنا هذا بالعلوم القريبة منه كالتاريخ، والاقتصاد والأنثروبولوجيا وغيرها من العلوم الاجتماعية وكذلك بالعلوم الطبيعية.

أولاً: ما هو علم الاجتماع؟

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للعلاقات التي تقوم بين الناس، ولما يترتب على هذه العلاقات من آثار.

وعلم الاجتماع من أطرف الدراسات الاجتماعية وأكثرها جذباً للناس، ولكنه ليس أسهلها ولا أبسطها في الدراسة. ذلك أن العلاقات الإنسانية – التي تمثل موضوع هذا العلم – يمكن أن تكون معقدة أشد التعقيد. كما يضيف إلى صعوبة هذه الدراسة، بل ويعوقها أحياناً، أن أهم جوانب العلاقات الإنسانية ليس واضحاً للعيان، وليس بادياً ظاهراً (خاصة من حيث المعنى الذي يضفيه أطراف العلاقة عليها)، كما أن بعض جوانبها لا يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة.

والنسق الاجتماعي Social System هو أهم وحدة في دراسة علم الاجتماع. ويتكون هذا النسق من مجموعة من الناس الذين يعيشون معاً ويشتركون في واحد أو أكثر من الأنشطة المشتركة (أي الجماعية). ويرتبطون ببعضهم البعض برابطة معينة أو عدد من الروابط والصلات. وقد يكون النسق الاجتماعي الذي ندرسه صغيراً، كأن

يتكون من زوجين يعيشان معاً في أسرة، وقد يكون ضخماً كبير الحجم كمصنع كبير يضم آلاف العمال، أو جيش يضم مئات الآلاف من الناس. وبعض الأنساق الاجتماعية لا يدوم سوى لحظات عابرة، كذلك الحشد من الناس الذين يتجمعون حول حادث عابر في الطريق العام، وبعضها يستمر حياً متماسكاً متصلاً عبر أجيال طويلة كإحدى قبائل الغجر على سبيل المثال.

ويخلق كل نسق اجتماعي عدداً من الوقائع أو الأحداث الاجتماعية، أو ما يسمى أحياناً الظواهر الاجتماعية، وهي عبارة عن أشكال أو أنماط منتظمة (أي متكررة) من السلوك يفرضها هذا النسق على الأفراد الداخلين فيه. وفي حالة النسق الاجتماعي الكبير المستمر تنشأ بطبيعة الحال ملايين من تلك الوقائع أو الأحداث الاجتماعية التي يهتم بدراستها عالم الاجتماع. ومن الطبيعي والمنطقي أن مثل هذا العدد الكبير من الوقائع لا يمكن دراسته دفعة واحدة، ولا إحصاؤه إحصاء شاملاً وافياً. ولذلك يتحتم علينا تقسيمه أو تصنيفه إلى فئات أصغر، فندرس الوقائع المتصلة بكل من: السكان، والمدن، والطبقات الاجتماعية، والعمل، والتنظيمات، والحياة الأسرية، والجريمة، والحرب، والتغير الاجتماعي، والترويح، والشيخوخة، والذوق الفني... إلخ. وهذا التصنيف إلى فئات من هذا النوع يمثل مجالات أو ميادين الدراسة في علم الاجتماع، على نحو ما سنفعل في هذا الكتاب، كما تفعل كل كتب المدخل عادة. ومن خلال ذلك يصبح بإمكاننا التعرف على عدد معقول من الوقائع والأحداث الاجتماعية التي تمكن علم الاجتماع على امتداد تاريخه من إلقاء الضوء عليها ودراستها.

لماذا ندرس علم الاجتماع؟

إن تاريخ علم الاجتماع كعلم مستقل له حدود واضحة لا يزيد عن مائة وخمسين عاماً على الأكثر. ولكن هل معنى هذا أن البشرية لم تهتم بقضايا وموضوعات الحياة الاجتماعية إلا منذ هذا التاريخ القريب؟ الواقع أن البشر قد انتبهوا منذ آلاف السنين إلى كثير من تلك الموضوعات وعديد من هذه القضايا (وخاصة المشكلات) التي نهتم اليوم بدراستها دراسة علمية، ولكن ما يميز دراستنا عن دراستهم هو – في المقام الأول – استخدام المنهج العلمي في جمع المعلومات وتأويلها.

كما يلاحظ أن دوافع الاشتغال بدراسة موضوعات الحياة الاجتماعية يختلف من شخص لآخر، ومن اتجاه فكري لاتجاه لآخر، ومن فترة زمنية لفترة أخرى. بل إن الشئ اللافت للنظر أن علماء الاجتماع أنفسهم لا يتفقون على غايات واحدة لدراستهم. بل إن ما يتعلمه الطالب المبتدئ من دراسته لعلم الاجتماع سوف يتوقف إلى حد بعيد على هدفه من هذه الدراسة. فالدارس قد يدخل إلى هذا العلم بأهداف متباينة منها:

1. أنه يريد أن يحصل على صورة واضحة عن مجتمعه، كيف تنتظم جوانب حياته المختلفة، وكيف يؤدي عمله.
2. أنه يريد أن يهرب من القيود والضغوط التي يفرضها عليه انتماؤه العرقي أو الطبقي أو تنشئته، وأن ينظر إلى العالم الاجتماعي المحيط به نظرة موضوعية.
3. أن يتعرف تعرفاً وثيقاً واضحاً على قيمه في الحياة وأهدافه، وذلك عن طريق دراسة العمليات الاجتماعية التي تعمل على تشكيل هذه القيم وصياغة تلك الأهداف.
4. أن يفهم أنماط التغير الاجتماعي الجاري في العالم المعاصر، وأن يتسلح بشئ من القدرة على التنبؤ بما سيجري في المستقبل.
5. أن يفهم بناء الأنساق الاجتماعية لكي يعمل على تحسينها أو إصلاحها حسب ما يرى أنه صحيح ومفيد.
6. أن يجمع قدراً كافياً من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات الاجتماعية لكي يستطيع استخدامها لتحقيق مزايا شخصية أو خدمة مصالح دائرة محدودة من الناس المحيطين به.
7. أن يجمع قدراً كافياً من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات الاجتماعية لكي يستطيع الانتفاع بها في دفع أو دعم حركة اجتماعية معينة.
8. أن يساهم في تطوير الوسائل والأساليب التي يمكن أن تساعد في حل مشكلة اجتماعية معينة.

9. أن يؤهل نفسه للعمل مستقبلاً – بعد التخرج – في أحد فروع العلوم الاجتماعية أو مهنة من المهن المتصلة بها، كالقانون، أو الاقتصاد، أو السياسة، أو الإعلام، أو الخدمة الاجتماعية، أو الإدارة العامة... إلخ.
10. أن يشبع رغبته الخاصة في العلم والبحث عن المعرفة، كإنسان يسعى إلى توسيع دائرة ثقافته واهتماماته العامة.

ونحن لا نستطيع أن ندعي أن تلك الأهداف من وراء دراسة علم الاجتماع هي كل ما يمكن أن يوجد في الواقع فعلاً لدى الباحثين أو المهتمين به، كما أن أياً منا قد يكون مدفوعاً إلى تلك الدراسة بهدف أو أكثر من هدف.. ولكن المهم أن نؤكده أنه أياً كان هدف الدارس لهذا العلم، فإن عليه لكي يحقق هذا الهدف على أكمل وجه أن يتمسك بالإجراءات والأساليب العلمية التي تميز دراسة علم الاجتماع عن الدردشة، أو الدعاية، أو الأساطير والحكايات المتداولة عن أمور المجتمع والتي تقدم تفسيرات غير علمية وغير منطقية لدراسة العلاقات الاجتماعية بين الناس وما يترتب عليها من نتائج وآثار. ولذلك نتساءل الآن:

ما هو العلم الاجتماعي؟

علم الاجتماع هو بلا شك واحد من أسرة العلوم الاجتماعية. معنى هذا أن النتائج التي يتوصل إليها هذا العلم مستخلصة من البحوث الإمبيريقية (البحث الإمبيريقي هو البحث الذي يحتكم إلى الواقع، أي يدرس أموراً قائمة فعلاً في الواقع)، التي تجري وفقاً لقواعد المنهج العلمي الأساسية التي تشمل من بين ما تشمل: الموضوعية، واستخدام الأرقام كلما أمكن ذلك، وبيان نقاط الضعف في البحث كما تبين نقاط القوة فيه، والتسليم منذ البداية بضرورة وضع كل النتائج التي يتم التواصل إليها على محك الاختبار لكي تتأكد صحتها، أو تعدل، أو تلغى كلية. ويتم هذا الاختبار بواسطة الباحثين الآخرين العاملين في هذا الميدان.

ويلاحظ القارئ أن الموضوعات التي تدرس اليوم في الجامعات الحديثة تندرج تحت أحد الأقسام الرئيسية الثلاثة الآتية:

- العلوم الطبيعية.

- العلوم الاجتماعية.
- الإنسانيات.

فالعلوم الطبيعية تهتم بالدراسة العلمية للطبيعة، على حين تهتم العلوم الاجتماعية بالدراسة العلمية للسلوك الإنساني، بينما تدرس الإنسانيات نواتج الإبداع الثقافي كاللغة والفن.

ويجب أن تأخذ في اعتبارنا طبعاً أن هذه الأقسام الكبرى للمعرفة الإنسانية ليست منفصلة انفصالاً حاداً سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة الفعلية. حقيقة أن علم البيولوجيا يعد دائماً ضمن أسرة العلوم الطبيعية، ولكننا نجد أن جانباً كبيراً من السلوك الإنساني يدخل أحياناً ضمن دائرة اهتمام علماء البيولوجيا. كما أن التاريخ يمكن أن يندرج تحت العلوم الاجتماعية، كما أنه قد يدخل في دائرة الإنسانيات. كذلك تدخل بعض فروع الجغرافيا ضمن اهتمامات كل قسم من الأقسام الثلاثة: فتكوين الأنهار يندرج ضمن اهتمامات العلوم الطبيعية، ونمو المدن واحد من دراسات العلوم الاجتماعية، أما انتشار الأساليب المعمارية في البناء فيدخل ضمن الإنسانيات.

كما نلاحظ بنفس الطريقة أن الفروق المنهجية بين أقسام المعرفة الرئيسية الثلاثة هي فروق نسبية وليست مطلقة. إذ على الرغم من أن النتائج التي تتوصل إليها العلوم الطبيعية تتميز عموماً بأنها أكثر دقة وأكثر ثباتاً من النتائج التي تنتهي إليها العلوم الاجتماعية، إلا أن هناك عديداً من الاستثناءات من هذا الحكم العام. فالتنبؤات الجوية المعتمدة على البيانات الميتيورولوجية تتصف عادة بأنها أقل يقيناً من تنبؤات النمو السكاني المعتمدة على البيانات السكانية. والكيمياء قد تكون أحياناً أقل دقة من علم الاقتصاد، وهكذا.

كذلك نجد أن الفرق في المنهج المستخدم في العلوم الاجتماعية وفي الإنسانيات أقل من أن نعوِّل عليه. فبعض المادة التي تقدمها البحوث الإمبيريقية في ميدان علم الاجتماع قد تكون أحياناً مجرد دعاية حول بعض المسائل الجارية، على حين نجد بعض الباحثين المعاصرين في الدراسات الأدبية يستخدمون اليوم الحاسب الآلي

(الكمبيوتر) في إجراء بحوثهم. ورغم كل ذلك يظل صحيحاً على وجه الإجمال القول بأن الإنسانيات تهتم بتصنيف وتذوق النواتج الثقافية للجهد الإنساني، كالرسوم والسيمفونيات، على حين تتمثل رسالة العلوم الاجتماعية في البحث عن الأسس العامة التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير السلوك الإنساني والتنبؤ به.

ما هو مدى علمية العلوم الاجتماعية؟

تدور مناقشات حية، منذ أكثر من جيل من الزمان، بين علماء الاجتماع حول إمكانيات قيام علم اجتماع يتميز بالسمة العلمية الحقيقية. فنجد أن أحد علماء الاجتماع، مثل جورج لندبرج، يعتقد أن مناهج البحث في علم الاجتماع ينبغي أن تحذو حذو مناهج علم الطبيعة (الفيزياء)، من حيث اهتمامها بالتجريب والقياس الدقيق. وكان يدعي أنه لا توجد أي فروق جوهرية بين الظواهر الطبيعية والسلوك الاجتماعي، وأن كلاهما يمكن دراسته بنفس الدرجة من الموضوعية التي يدرس بها الآخر. وقد عبر عن نفس الرأي تقريباً عالم الفيزياء الشهير بريدجمان Bridgman الذي يرى أنه يتعين على الباحث العلمي أن يسقط من دائرة اهتمامه دراسة تلك العناصر من الحياة الداخلية للإنسان التي لا يمكن إخضاعها للملاحظة من قبل الآخرين. غير أن الحقيقة أن الغالبية العظمة من علماء الاجتماع لا يستطيعون أن يسقطوا من حسابهم الظواهر الذاتية، كالقيم والعواطف، ولا أن يستبعدوها من دائرة الاهتمام العلمي للبحث في علم الاجتماع. ومازال هؤلاء الباحثين على إصرارهم في دراسة موضوعاتهم وبلورة نظرياتهم دون أن ينزعجوا كثيراً من عدم عثورهم حتى الآن على المعادلات الأساسية التي تحكم وقائع العالم الاجتماعي المحيط بهم.

وسوف نرى فيما بعد أن مناهج علم الاجتماع المعاصر قد تطورت على يد الباحثين الذين يحاولون ما وسعهم الجهد مواجهة التعقد الشديد الذي تتميز به التجربة الإنسانية. بل إن كل ما يضطرون إلى استعارته من العلوم الطبيعية يتعين عليهم أن يعدلوا فيه ليلائم طبيعة المادة التي يدرسونها، وهي العلاقات الإنسانية. ومع كل عام تشهد مناهج البحث العلمي تقدماً واضحاً في مجالها وفي درجة دقتها، ومع ذلك فإنه ما يزال من الصعب علينا أن ندعي أن مناهج علمنا الاجتماعي هذا قد اقتربت كثيراً من المناهج المعروفة في العلوم الطبيعية.

ولعل أفضل سبيل لفهم طبيعة العلاقة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية من ناحية وبين العلوم الاجتماعية والإنسانيات من ناحية أخرى، أن نلاحظ أن القسمين الأولين يشتركان في بعض الأفكار والتصورات الأساسية عن طبيعة الواقع الذي يدرسانه (وهو ما سوف نطلق عليه اسم: وجهة النظر العلمية)، بينما يشترك القسمان الآخران في بعض الملامح والسمات التي تفرضها عليهم طبيعة المادة الإنسانية التي يدرسانها.

ثانياً: وجهة النظر العلمية

تتكون دنيا رجل العلم من بعض العناصر التي يمكن ملاحظتها بدقة، عن طريق العد أو القياس عادة، كما أن الملاحظات التي يتوصل إليها بشأنها يمكن أن يتحقق منها علماء آخرون باستخدام نفس الأدوات واتباع نفس الإجراءات. ولذلك يقولون أن دنيا رجل العلم تعتمد على "الإجماع"، أي أنها تعتمد على اتفاق الغالبية العظمى من البشر على أن العالم الخارجي الذي نكتشفه بحواسنا هو عالم واقعي ومستقر، كما تعتمد على اتفاق أكثر دقة وتفصيلاً من جانب علماء العالم الذين يختبرون بشكل منتظم النتائج التي يتوصل إليها زملاؤهم في التخصص ويخضعونها للفحص وللتحقق، ويستطيعون عادة تأكيدها بهامش معقول من الخطأ بطبيعة الحال.

إن رجل العلم يسلم منذ البداية بالسيطرة المطلقة للشواهد التي يتوصل إليها، ويوافق تماماً على الخضوع لها والالتزام بما توجهه إليه من حقائق. ولذلك فإن أي أحكام يصدرها على موضوع بحثه قبل بدء الدراسة العلمية لهذا الموضوع إنما يعتبرها أحكاماً مؤقتة تماماً. كما أن كافة النتائج التي ينتهي إليها بعد الفراغ من بحثه يعتبرها مؤقتة أيضاً، لأنها مازالت خاضعة للمراجعة والتحقيق من قبل زملائه في التخصص، وأنها تتوقف على نجاح أو فشل زملائه الباحثين في تعديل نتائجه، كما تعتمد على التيار المتدفق واللانهائي من الشواهد والمعلومات التي سوف تتوصل إليها الدراسات المستقبلية بفضل تقدم أدوات البحث العلمي وزيادة حبكة الأفكار ودقتها.

فإذا كان العالم يسلم بالسلطة المطلقة للشواهد الإمبيريقية (المستخلصة من الواقع) كما يفسرها زملاؤه، فإنه سوف يرفض بالضرورة تأكيد المعرفة عن أي طريق

آخر من الطرق التي نستخدمها في حياتنا الإنسانية اليومية العادية، كاللجوء إلى التراث، أو إلى السلطة القائمة في المجتمع، أو الوحي والإلهام، أو التقدير السليم Commen Sense. وهكذا نرى أن وجهة النظر العلمية قد مثلت عند بدء ازدهارها في القرن السابع عشر الميلادي انقطاعاً حاداً أو فاصلاً كبيراً في التاريخ الفكري للبشرية[1]. فقد كان الإنسان (خاصة في الغرب) قبل ذلك يستمد معرفته من التراث، ومن السلطة القائمة، ومن الوحي والإلهام ومن أحكام التقدير السليم. ويجب أن نلاحظ على أية حال أن الجانب الأكبر من المعلومات الشائعة لدينا الآن ما يزال ينهل من تلك المنابع. ولذلك نجد أن وجهة النظر العلمية ليست مريحة تماماً ولا مرضية كل الإرضاء في الاستخدام اليومي، وهو ما سوف يكتشفه بسرعة الدارس المتخصص لعلم الاجتماع.

واليوم يكاد يتفق كل أصحاب العقل الراجح في كل مكان تقريباً على الالتزام بوجهة النظر العلمية واعتبارها هي الموقف السليم والملائم لكل من يجرى أي نوع من البحوث المنظمة. ولكن هذا الإيمان النظري شئ والالتزام به فعلاً شئ آخر، إذ كثيراً ما يجد الباحث تعارضاً بين وجهة النظر العلمية وبين خبرته الشخصية. ويتحتم عليه أحياناً – نتيجة هذا التعارض – أن يختار ما بين تجاهل وجهة النظر العلمية هذه وعدم الالتزام بها، أو رفض ما تقوده إليه خبرته المباشرة. ولعل المثال البسيط على هذا أن خبرتنا الشخصية تشعرنا أحياناً أن الوقت ينقضي بسرعة، وأحياناً يمر ثقيلاً في بطء شديد، مع أن المؤكد – من وجهة النظر العلمية – أن الوقت يسير بمعدل ثابت لا يتغير.

---

(1) لا يعني حديثنا هذا أن المنهج العلمي في التفكير وفي البحث كان غائباً عن البشرية – فيما قبل هذا التاريخ – غياباً كاملاً، وأن كل ما كان يتوصل إليه الإنسان من معلومات كان مشتقاً من هذه المصادر فحسب، فحضارتنا العربية الإسلامية على سبيل المثال عرفت بعض قواعد المنهج العلمي، وأبدعت بفضله علماً نافعاً، وفكراً ثاقباً. ومن قبل ذلك عرفت الحضارة الفرعونية شيئاً من المنهج العلمي. وهي أمور في غير حاجة إلى تعليق. ولذلك ينصرف حكمنا هنا إلى إحياء الفكر العلمي لدى البشرية، بعد أن تهاوت قلاع الحضارة العربية الإسلامية وعاشت قروناً من الظلام، قبل أن تبدأ النهضة الحديثة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي نشير إليها في هذا المجال، ولما كانت حياتنا المعاصرة تنهض – خاصة في جوانبها المادية أساساً – على هذه النهضة الحديثة، كان مبرر هذا التعميم.

التصور العلمي عن العالم

تفترض وجهة النظر العلمية أن الواقع مكون من عدد محدود نسبياً من العناصر التي تتميز ببعض الخصائص البسيطة. فجميع الظواهر التي تبدو لنا معقدة – كالظواهر السماوية، والفيزيقية، والكيماوية، والبيولوجية، والاجتماعية، والثقافية – قابلة للتحليل. ومعنى التحليل أنه يمكن تفتيتها إلى الأجزاء المكونة لها، كما يمكن تفسير علاقات التداخل والترابط بين تلك الأجزاء.

ثم أن المعرفة التي نحصل عليها عن طريق الملاحظة والتحليل لما هو قائم في الواقع الخارجي هي معرفة قابلة للتحقيق، ومعنى القابلية للتحقيق أنه يمكن تأكيدها باتفاق ملاحظين (آخرين) مستقلين عنا. والمفروض أن جميع الناس لديهم خبرات متماثلة عن العالم الخارجي الذي يتصف بالثبات والواقعية، مع أن حواسنا لا تمدنا إلا برؤية جزئية فقط لهذا العالم. فإذا كان العالم الخارجي حقيقياً، وإذا كانت أجهزة الحواس لدى الملاحظين متشابهة على نحو أو آخر، فلابد وأنه من الممكن لهؤلاء الملاحظين أن يتفقوا في أغلب الأحوال على إدراكهم للموضوعات أو الأحداث التي تجرى أمامهم. بل إن بوسعنا أن ندرس – دراسة علمية – بعض الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة – كالأحلام على سبيل المثال – وذلك عن طريق تركيز دراستنا على بعض جوانبها القابلة للتحقيق، وهو في هذه الحالة مثلاً: سرعة نبض النائم أو موجات مخه.

أما إذا تأملنا الموقف من الناحية العملية، فسنلاحظ أنه يصعب حمل كثير من الناس على الاتفاق حول إدراكهم للأشياء أو الأحداث التي تجرى أمامهم. ولكننا نتذكر هنا أن مجتمع العلماء لا يضم أطفالاً، ولا مرضى عقليين، ولا أشخاصاً بدائيين. بل إن هذا المجتمع لا يضم الأشخاص العاديين غير المتخصصين (حتى ولو كانوا متعلمين)، الذين قد يتقبلون حكماً علمياً حول النسبية أو حول أسباب الإدمان على العقاقير المخدرة لمجرد الإيمان الكامل بالعلم ودون فحص مباشر للبيانات ودون قدرة على متابعة تحليل تلك البيانات. ومع ذلك فإن الإنجازات الحقيقية للعلم على امتداد القرنين الماضيين– بدءاً من اختراع أول سفينة بخارية وحتى نزول الإنسان على القمر– قد أقنعت غالبية الناس في بلاد العالم المعاصر بقبول تأكيدات العلم في أي

ميدان دون كثير من الجدل، بحيث أصبحنا أمام وضع عجيب - بل ومتناقض - نجد فيه أن ثقة الإنسان العادي في المنهج العلمي القائم على الشك والتجربة والتمحيص تنهض في أساسها على الكلام الشائع وعلى الإيمان الأعمى.

ويجب أن نعي بوضوح أن العالم نفسه ليس سوى إنساناً "عادياً" في كل الأمور التي تخرج عن نطاق تخصصه. وإن كان يؤمن مع ذلك أن تنوع المعرفة في ميادين البحث المختلفة إنما هي واجهة لوحدة أساسية قائمة بين كل آفاق هذه المعرفة. فالكون كله يمثل نسقاً واحداً يخضع لقوانين أساسية متماثلة وموحدة. ولذلك فإن المبادئ والقوانين الخاصة التي تكتشف في أحد الميادين لا يمكن أن تتناقض مع المبادئ والقوانين المكتشفة في ميدان آخر. وليس هناك انقطاع أساسي بين الخبرة الجارية على الكوكب والأحداث الجارية في النظم الشمسية الأخرى. فأبعد الكواكب عنا يبدو أنها مكونة من نفس المواد الكيماوية المعروفة لنا. كما أنه ليس هناك انقطاع أساسي بين الأشياء الجامدة والأشياء الحية.

كذلك تفترض العلوم الاجتماعية أن الظواهر الاجتماعية والثقافية تتكون - بطريقة قابلة للتفسير - من السمات البيولوجية للثدييات العليا(2). بل إننا نجد - فضلاً عن هذا - في ميدان السلوك الإنساني أن نفس المبادئ والقوانين العامة ينبغي أن تنطبق بنفس الطريقة على جميع الجماعات الإنسانية في كافة عصور التاريخ. وتنظر تلك العلوم إلى الطبيعة البشرية على أنها ثابتة ومتصلة على المدى الطويل، اللهم فيما عدا ما تتأثر به بفعل التغير التطوري على امتداد الفترات الزمنية البعيدة.

---

(2) تنقسم المملكة الحيوانية إلى مرتبتين رئيسيتين هما: الأوليات (البروتوزا) أي الحيوانات الوحيدة الخلية والميتازوا أي الحيوانات المتعددة الخلايا. وتنقسم كل مرتبة بدورها إلى عدد من الرتب، والرتب الفرعية. وينتمي الإنسان إلى مرتبة الحبليات (ويقصد بها تلك الحيوانات ذات المحور الطولي الذي يضم حبلاً ظهرياً طويلاً يشكل جزءاً من الجهاز العصبي). أما الرتبة الفرعية التي ينتمي إليها فهي الفقاريات، حيث يغلف الحبل الظهري الطويل بغلاف عظمى. وتنقسم الرتبة الفرعية للفقاريات إلى طبقات وطبقات فرعية عديدة. ويعد الإنسان عضواً في طبقة الثدييات (أي أن إناث تلك الطبقة لديها غدد ثدييه لإرضاع صغارها). انظر مزيداً من التفاصيل عند، بيلز وهويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة محمد الجوهري وزملاؤه، دار نهضة مصر، المجلد الأول 1975، ص 40.

والزمن – كما أشرنا سلفاً – يسير بمعدل واحد في الكون المعروف لنا علمنا. فهو لا يتوقف أبداً. ولذلك لا يمكن أن يتكرر أبداً أي جزء من الماضي الإنساني بحذافيره التي وقع بها من قبل. ومعنى هذا أننا لا نستطيع أن نعرف على وجه اليقين ماذا سيحدث في المستقبل. إن كل عام يماثل تماماً كل عام آخر في الطول، بصرف النظر عن القرن الذي يقع فيه أو الأحداث التي تتم خلاله. وما من جدال في أن هذه الطريقة العلمية الخاصة في النظر إلى الزمن تترتب عليها بعض النتائج والآثار، بما في ذلك الرفض الضمني للكهانة، والتنبؤ بالمستقبل، والتناسخ وغيرها من المعتقدات التي كانت تحتل من قبل منزلة أثيرة في نفوس الناس، والتي مازالت مع الأسف راسخة حتى الآن في عصر العلم، بل ولدى بعض المشتغلين بالعلم أنفسهم.

ويقودنا التصور العلمي للزمن مباشرة إلى مفهوم العلّية (أو السببيه) في العلم. وهنا نلاحظ أن كبار فلاسفة العلم ليسوا متفقين تمام الاتفاق على معنى العلية، أي أن حادثاً معيناً هو عبارة عن سبب (أو عله) لحادث آخر، وتزداد هذه القضية صعوبة في العلوم الاجتماعية، على نحو ما سنرى تفصيلاً فيما بعد. ومع ذلك فإن التحليل العلمي يعتمد على التسليم بأن كل حدث إنما هو نتيجة لأحداث سابقة عليه، وأنه هو نفسه سيكون سبباً (أو علة) لأحداث تالية عليه. كما يعتمد هذا التحليل العلمي على فكرة قريبة من تلك مؤداها أن الأحداث المتشابهة ترجع إلى أسباب متشابهة وتؤدي إلى نتائج متشابهة أيضاً.

ثالثاً: المشكلات الخاصة للعلوم الاجتماعية

تلتزم العلوم الاجتماعية بوجهة النظر العلمية التزاماً ثابتاً لا يختلف عن العلوم الطبيعية، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تدعي أنها حققت من خلاله نفس القدر من النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية، على الأقل حتى الوقت الراهن. حقيقة أن المعلومات التي تراكمت عن السلوك الاجتماعي خلال المائة عام الماضية أوسع وأعمق مما كان معروفاً من قبل، وحقيقي أيضاً أن هناك قلة قليلة جداً من المشكلات الاجتماعية التي لم تنل بعد حظها من الدراسة والبحث، وصحيح أيضاً أن لدينا الآن رصيد هائل من المناهج الموثوق بها والتي يستطيع البحث الاجتماعي الاعتماد عليها،

إلا أنه من الوهم الادعاء بأن حصيلة العلوم الاجتماعية تعادل في حجمها أو في دقتها ما حققته العلوم الطبيعية. ولعلنا نستطيع أن نلخص فيما يلي على وجه الإجمال العقبات والمشكلات التي تواجه تطبيق المناهج العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية.

1. مقاومة المادة الإنسانية

يتمتع العالم الطبيعي بقدر كبير من الحرية إزاء موضوع بحثه لا يستطيع أن يحظي به العالم الاجتماعي على الإطلاق. إذا يمثل التجريب المنضبط أقوى أدوات البحث العلمي، على حين نجد أن التجارب التي يمكن أن تجري على الكائنات البشرية في داخل المعمل لا يمكن أن تغطي سوى شريحة صغيرة من ميدان السلوك البشرى. فكثير من الظواهر التي يتناولها عالم الاجتماع، كمشكلات النمو الحضري على سبيل المثال، لا يمكن وضعها داخل جدران المعمل على الإطلاق. أما بالنسبة للظواهر الأخرى التي يمكن تصغيرها – أو التمثيل لها – لأغراض التجريب العلمي، كالعلاقة بين السلطة والخضوع، تتعرض بالضرورة للتغير في خلال عملية التجريب، بحيث أننا لا يمكن أن نثق ثقة كاملة فيما إذا كانت النتائج المستخلصة من التجربة المعملية قابلة للتطبيق على الحياة الواقعية أم لا.

وتؤدي المعايير الاجتماعية التي يؤمن بها دارس السلوك الإنساني كما يؤدي تردده إلى تعويقه عن إجراء التجارب، بل أحياناً عن القيام بملاحظة بعض مظاهر السلوك التي يمكن أن تضر موضوع بحثه (كملاحظة بعض أنواع السلوك التي لا يود أصحابها الإعلان عنها كالممارسات الإجرامية أو تعاطي المخدرات أو اقتراف الزنا... إلخ). بل إنه يتحتم عليه في أغلب الأحوال أن يحصل على موافقة مفردات بحثه (أي الناس الذين يجري عليهم بحثه) على إجراء البحث عليهم، وذلك قبل بدء البحث وطوال فترة إجراء البحث (لأنه من حق هؤلاء الأفراد سحب موافقتهم على إجراء البحث عليهم في أي وقت). ولاشك أن هذا أمر على جانب من الصعوبة. لأنه ينطوي في العادة على بعض التنازلات (من جانب الباحث) والحلول الوسط التي من شأنها أن تنتقص من قيمة البيانات التي يحصل عليها الباحث في النهاية. فموافقة مفردات البحث لا تكون مطلقة أبداً حتى في ظل أكثر الظروف مثالية، فلدي كل إنسان أسباب عديدة لإخفاء بعض أفعاله ودوافعه عن الناس. ثم إن الظروف المثالية نادراً ما تتحقق. وتشبه

الصعوبة التي يواجهها الباحث الاجتماعي هنا بالصعوبات التي تواجهها هيئة المحلفين عند نظر جريمة من الجرائم بصدد التحقق مما حدث فعلاً في وقت معين وزمان معين. وإن كان الباحث الاجتماعي في وضع أسوأ لأنه لا يملك ما تملكه المحكمة من إلزام الشهود الذين يرفضون الإدلاء بشهادتهم بالبوح بما يعرفون عن وقائع القضية.

2. تشوه البيانات

غالباً ما يحدث في العلوم الطبيعية أن تؤدي ملاحظة الظاهرة إلى تغيير طبيعتها أو بعض سماتها. ومع ذلك فإن تشوه البيانات عن طريق الملاحظة في العلوم الطبيعية يقل كثيراً عن احتمال تشوهها في العلوم الاجتماعية. إذ يمكن القول أن كل حدث اجتماعي يكاد يتأثر ويتغير وتتعدل مواصفاته نتيجة ملاحظته. ويتم هذا التغيير أو التشويه عن أحد طرق ثلاثة:

أ. يؤدي وجود القائم بالملاحظة إلى تغيير طبيعة الموقف المدروس، كنزع صفة الخصوصية عنه مثلاً.

ب. أن يعمد الأفراد موضوع البحث إلى تعديل سلوكهم – سواء عمداً أو عن غير عمد – لوجودهم تحت الملاحظة.

ج. أن يتبني الأفراد موضوع البحث مفاهيم وتصورات القائم بالملاحظة ويسلكوا بطريقة تلائم تلك المفاهيم والتصورات وتنسجم معها. فسؤال باحث من المدينة لبعض الفلاحين عن رأيهم في تنظيم الأسرة يلقي منهم عادة استجابة إيجابية مخالفة لحقيقة مشاعرهم، وكذلك عند سؤالهم عن ممارستهم في هذا السبيل، فيحكون له مما يسمعونه من وسائل الاتصال وليس من واقع ما يمارسونه فعلاً، وغالباً لا يمارسون أية وسيلة للتنظيم.

3. التنبؤات التي تعدل نفسها بنفسها

تؤدي دراسة أي ميدان من ميادين العلم إلى الخروج ببعض البيانات التي تسمح بوضع نظريات علمية، ومن شأن هذه النظريات أن تسمح للعالم بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية على نحو قريب للأسلوب الذي لاحظه في حدوثها. ولكننا نجد في العلوم الاجتماعية أن التنبؤات ذاتها تتحول إلى فعل، أي تدخل حيز التنفيذ وتؤثر على

مجريات الواقع. ومن ثم فالتنبؤات نفسها تتدخل لتعديل نفسها بنفسها. ومعنى هذا أن هناك تنبؤات تنفي نفسها بمجرد وضعها موضع التنفيذ السليم. وأخرى تؤكد نفسها بنفسها. من هذا مثلاً أن التنبؤ بزيادة الحوادث في ميدان الصناعة، سوف يؤدي إلى نفي نفسه بنفسه، إذا ما أدى هذا التنبؤ إلى تركيب بعض معدات الأمن الصناعي الجديدة، والتي لم تكن موجودة من قبل. فمجرد التنبؤ بالحوادث ووضع هذا التنبؤ موضع التنفيذ، يؤدي – في الغالب – إلى عدم وقوع هذا الشئ الذي تنبأ به. على حين نجد – من ناحية أخرى – أن التنبؤ بخفض ساعات العمل في الصناعة يمكن أن يتأكد ويتحقق في الواقع إذا ما أثر على العمال ودفعهم إلى الضغط على أصحاب العمل من أجل إجراء هذا التخفيض فعلاً.

4. القيم والتحيز

من الملاحظ أن العالم الاجتماعي – شأنه شأن مفردات بحثه – يتدخل باستمرار في النتائج التي يتوصل إليها. وهو قد يفعل ذلك عامداً متعمداً في بعض الأحيان، ربما من أجل خدمة قضية كبرى يؤمن بها. ولكن الأغلب أن يحدث ذلك منه عن غير عمد، وذلك عندما تقوده بعض ميوله اللاشعورية إلى البعد به عن جادة الصواب وعن عين الحقيقة التي يسعى إليها. وتنشأ هذه المشكلة لأن العالم الاجتماعي إنما هو إنسان وعضو في جماعات معينة داخل المجتمع الذي يدرسه، مما يكون لديه بعض الدوافع التي تتداخل في عمله العلمي وتقلل من درجة موضوعيته في البحث.

ومن الممكن أن تظهر ألوان التحيز الناشئة عن القيم التي يؤمن بها الباحث في أي مرحلة من مراحل بحثه. إذ نلاحظ بادئ ذي بدء أن اختيار المشكلات التي سيدرسها يكون تحيزاً بالضرورة. ذلك أن الباحثين يختارون للبحث موضوعات يمكنهم أن يدرسوها بسهولة أو يشعرون بميل إلى بحثها (لسبب أو لآخر) وقد يتركون بذلك موضوعات ربما تكون أكثر عائداً من الناحية العلمية. وهكذا نجد – على سبيل المثال – مئات الدراسات عن التكيف الزواجي (تكيف كل من الزوجين للآخر)، على حين نجد دراسات نادرة عن قصص الحب البسيطة العادية، ونصادف اهتماماً فائقاً بأسباب انحراف الأحداث وعوامله، بينما تقل جداً الدراسات التي تهتم بأسباب السلوك الحميد وعوامله، ونجد بحوثاً عديدة عن العلاقة بين الطبيب والمريض (في علم الاجتماع الطبي)، ولا يوجد في الوقت نفسه اهتمام

مواز لذلك بالمظاهر السلبية لممارسة مهنة الطب وانحرافات الأطباء. ونجد من ناحية أخرى أن أغلب الموضوعات التي يتجاهلها الباحثون في فترة معينة، تتحول في فترة أخرى إلى "موضة" للبحث، وتصبح محل اهتمام كبير دفعة واحدة. إلا أن أشد أنواع التحيز قوة وأكثرها عناداً تبدو في عملية البحث نفسها، ومنها:

5. التعصب للجماعة

في أي دراسة لأحد التنظيمات الاجتماعية يجد العالم نفسه أكثر قرباً لبعض مفردات بحثه – من حيث الانتماء والنظرة – من بعضهم الآخر. وقد يدفعه هذا إلى تبني وجهة نظر بعض أصدقائه مما يؤثر تأثيراً سلبياً ظاهراً على درجة حياده العلمي. ولاشك أن دراسة أحد حركات الاحتجاج الطلابية التي تطلبها وتدعو إليها إدارة الجامعة المعنية من الأرجح أنها لن تنتهي بنا إلى نفس النتائج التي تنتهي إليها دراسة مماثلة (لنفس الموضوع) تطلبها وتدعو إليها إحدى المنظمات الطلابية أو الأحزاب المعارضة التي تنتمي سياسياً إلى نفس لون أصحاب هذه الحركة. ولاشك أيضاً أن الأنثروبولوجي الغربي الذي يدرس قبيلة من أكلة لحوم البشر يرجح أن يجد نفسه أكثر تعاطفاً مع أولئك الأفراد من القبيلة الذين يميلون إلى التحديث ويحبذونه منه مع أفراد القبيلة الآخرين الذين يدعون إلى الحفاظ على نقاء التراث القبلي القديم.

6. التزامات الباحث المسبقة

من المؤكد أن قيم الباحث تفرض نفسها على نتائج بحثه أيضاً. إذ نجد في العلوم الاجتماعية – كما هو الشأن في العلوم الطبيعية – أن نتائج البحوث العلمية يمكن تطبيقها في حل بعض المشكلات القائمة في الواقع. ولكنا نجد أن الحل المقترح للمشكلة الاجتماعية يمس عادة العالم الاجتماعي من أحد الجوانب الإنسانية الخاصة به. فرؤيته لأي فعل اجتماعي تتأثر بالضرورة بالقيم السياسية والأخلاقية والجمالية المستمدة من مصادر أخرى سابقة على خبرته المهنية هذه في ميدان علم الاجتماع. ولكن الأدهى أن تتحول الخبرة المهنية نفسها إلى مصدر من مصادر التحيز في أحد المجالات العملية، إذا ما كان هناك مجال للخلاف، وكانت هناك بعض المدارس الفكرية التي تكونت واستقرت وأخذت تعمل على فرض آراء بعينها. فالباحث الذي ينتمي إلى إحدى هذه المدارس قد يقع تحت ضغط عنيف لكي لا يتوصل إلى بعض الاكتشافات التي لا تتفق مع هذا الانتماء.

7. مشكلة الذاتية

ربما كان من أخطر العقبات أمام تطبيق المنهج العلمي على دراسة الخبرة الإنسانية ذلك التقسيم الطبيعي لتلك الخبرة إلى قطاعين أو مجالين: مجال علني ظاهر ومجال خفي مستور، وأن هذا المجال المستور محجوب عن الملاحظة المباشرة. حقيقة أن العلوم الطبيعية يتحتم عليها هي الأخرى أن تتصدى لدراسة عديد من الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة (كالتحولات الداخلية في بعض النجوم أو تأثيرات الغدد الصماء على الكائنات الحية)، ولكن الباحث في تلك العلوم يستطيع أن يقلد تلك الظواهر في المعمل أو يدرسها باستخدام أدوات جديدة. وليس من المستحيل نظرياً أن يتم التوصل في وقت ما في المستقبل إلى بعض المناهج والأدوات التي تيسر للإنسان ملاحظة عمليات الإدراك عند إنسان آخر ملاحظة مبشرة. أما بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل فليست أمامنا ثقوب نستطيع من خلالها أن نختلس النظر إلى التجربة الداخلية لأي إنسان ونكشف بها الأستار التي تحجب عنا هذا الكيان المحجوب. وعلى الرغم من أن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى تولي اهتماماً كبيراً لدوافع السلوك الاجتماعي، وللمشاعر والعواطف (الأحاسيس) التي تصاحب ذلك السلوك، وللصور والمفاهيم التي يخلقها هذا السلوك، إلا أنه مازال من المستحيل ملاحظة أي من تلك العناصر الأساسية للسلوك الاجتماعي ملاحظة مباشرة. ولذلك يتعين علينا أن نقنع بالتقارير المباشرة ونعتمد عليها أساساً، وأعني ما يقرره لنا الأفراد موضوع البحث أنفسهم. هذا مع علمنا بأن تلك البيانات التي يدلون بها غير قابلة للتحقق من صدقها وليست مستوفية في الواقع للمعايير العادية التي ينبغي توافرها في البيانات العلمية. ولكن طالما أننا لا نملك شيئاً أفضل من ذلك. فعلينا أن نفعل ما في وسعنا لزيادة دقتها وصدقها.

8. الأفكار غير العلمية عن علم الاجتماع

من أهم وظائف البحث العلمي أن يدحض أوهام الأساطير، والمعتقدات الشعبية الخرافية، والأحكام الفاسدة ومظاهر سوء الفهم وألوانه، والتي تمثل في مجموعها المعرفة الشائعة عن موضوع من الموضوعات في المرحلة السابقة على دراسته دراسة علمية. وسوف يلاحظ القارئ على امتداد هذا الكتاب حرصنا على دحض الأوهام

القديمة والتفسيرات الفجة للظواهر المركبة. فنحن نريد أن ينبت النبات الجديد على أرض نظيفة سالمة، وربما يمكن القول – مع الأسف – أن تقدم علم الاجتماع الحديث يؤدي بالضرورة إلى أن ينمو على هذه الأرض أحياناً محصول جديد من المعتقدات والأفكار الفاسدة التي تناوئ الحقيقة وتجافي الواقع كما كانت الأفكار السابقة عليها تفعل من قبل. وسوف نحرص على كشف تلك الأفكار والمعتقدات الفاسدة (الجديدة) واحدة واحدة في كل ميدان نعرض له من ميادين الدراسة في علم الاجتماع. ولكن هناك مع ذلك بعض تلك الأوهام الجديدة التي تستحق منا اهتماماً خاصاً هنا لأنها تتمتع الآن بانتشار واسع النطاق ولأنها تمثل إفساداً وتحريفاً للمنهج العلمي وليس تطبيقاً له.

ويمكن القول أن أبرز الأوهام الرائجة التي تعد من مبادئ علم الاجتماع والتي تستحق التنفيذ:

أ. أن جميع المشكلات الاجتماعية قابلة للحل.

ب. أن كل فرد هو نتاج بيئته، ولذلك لا يمكن أن يعد مسئولاً عن أفعاله.

ج. لما كانت المبادئ الأخلاقية تختلف من مجتمع لآخر، فإنه يعد من الأمور اللاعلمية الحكم على سلوك أحد الأفراد على أساس المبادئ الأخلاقية، لأنها متغيرة ومتباينة كما ذكرنا.

ولكل وهم من هذه الأوهام الثلاثة قصة معقدة خاصة به. ولكن العنصر المشترك بينها جميعاً هو المبالغة الزائدة في المدى التي تستطيع أن تذهب إليه العلوم الاجتماعية في تغيير الظروف الإنسانية، كما أنها تشترك جميعاً في أنها تبسط الاختيارات المتاحة أمام الناس. ولكننا نجد أن الحقيقة تكاد تكون عكس ذلك تماماً. ذلك أن دراسة علم الاجتماع تدلنا على أن الصراع والاختلاف يمثل ملامح كامنة للبناء الاجتماعي، وان مصالح الفرد ومجتمعه لا يمكن أبداً أن تتفق اتفاقاً كاملاً وأن تقبل فكرة العلية الاجتماعية لا يمكننا بحال من الأحوال من التخلي عن فكرة الإرادة الإنسانية الحرة، وأن الالتزام الأساسي وراء كافة المواثيق والنظم الأخلاقية في كل جماعة إنسانية واحد لا يتغير، وأخيراً: أن كل مجتمع محلي – صغيراً كان أم كبيراً – لا تقوم له قائمة ولا يستطيع الاستمرار في الوجود إلا بفضل العواطف والأحاسيس المعيارية الكامنة في نفوس أعضائه والالتزامات المتبادلة فيما بينهم.



الفصل الثاني

المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع

لقد استطاع علم الاجتماع – شأنه شأن كل ميادين البحث العلمي وفروع الدراسة – أن يطور قائمة طويلة من المصطلحات الفنية التي تشير إلى الأشياء التي يدرسها. ولهذه المصطلحات وظيفة مزدوجة الأولى هي تسمية الظواهر وتحديدها باسم تعرف به، والثانية وضعها في موضع يمكن في إطاره تحليلها وفهمها. يضاف إلى هذا أن كثيراً من الدارسين يميلون إلى استخدام لغة خاصة (أو رطانة) تدل عليهم وتشير إلى انتمائهم إلى دائرة معينة، وتجعلهم على اتصال بأحدث الموضات الفكرية التي تظهر في ميدان عملهم. ومن أمثلة الاستخدام الخاص لكلمات معينة بمعان معينة استخدام بعض المصطلحات الفنية كبديل عن بعض الكلمات الشائعة، كأن نقول هذا "سلبي" وهذا "إيجابي" بدلاً من أن نقول هذا "سيئ" وهذا "طيب"... إلخ. بل إننا نجد أن الكتاب الذين يتجنبون الإفراط في استخدام اللغة الخاصة، غالباً ما يطورون أسلوباً مهنياً خاصاً يدل دون أدنى شك على ارتباطهم بتلك المهنة أو هذا الميدان. بحيث أصبحنا نجد الكتابات السوسيولوجية (أي المنتمية إلى علم الاجتماع) تستخدم لغة خاصة أصبح من السهل على الناس أن يتعرفوا عليها وعلى انتمائها لهذا العلم، حتى وإن كانت لا تحوي مصطلحات بعينها أو كلمات بالذات، ولكن يصبح لهذا الكلام مذاق أو طابع مميز يدل على مهنة أصحابه.

والمشكلة هنا أن عامة الناس – حتى من المتعلمين – قد يجدون صعوبة في فهم بعض الكتابات السوسيولوجية. وهم قد لا يعترضون على صعوبة الأسلوب في علوم اجتماعية أخرى أحياناً، ولكنهم يفترضون أن المشتغل بعلم الاجتماع يكتب عن أمور الحياة المألوفة لهم، وأحياناً يشرح بعض القضايا والمشكلات التي تعن لهم في يومهم، ولكنهم لا يفهمون تماماً، أو لا يفهمون بالتحديد ماذا يقصد من هذا الكلام. وهذا هو

السبب وراء حملات النقد التي توجه إلى الكتابة في علم الاجتماع (سواء في اللغات الأوروبية المعروفة لنا، أو في لغتنا العربية) لأنها تستخدم عبارات غامضة أو غير مألوفة. بل إن الأمر وصل ببعض الكتاب إلى حد وصف لغة الكتابة في علم الاجتماع بأنها كالاسبرانتو (الاسبرانتو Esperanto لغة دولية مبتكرة – أي مؤلفة تأليفاً – بنيت على أساس من الكلمات المشتركة في اللغات الأوروبية الرئيسية)، أي عسيرة على الفهم غير متداولة في الاستخدام. والحقيقة أن هناك بعض المشتغلين بهذا العلم الذين يكتبون لغة ليست عسيرة على المثقف العادي فحسب، ولكنها عسيرة أحياناً على زملائهم في المهنة نفسها. والبعض يكتب أحياناً غير واضع في اعتباره متعة القارئ والتيسير عليه، أي أنه يكتب كلاماً يمكن أن يفهم، ولكن بعد عناء. ويبدو أن هناك ثلاثة أسباب وراء ظاهرة هذا الأسلوب العسير في كتابات علم الاجتماع:

أ. ربما كان أهم تلك الأسباب ما أشرنا إليه من أن أغلب المادة التي تمثل موضوعاً لعلم الاجتماع هي من أمور الحياة اليومية. ولذلك يجد الناس أن استبدال اللغة اليومية المألوفة ببعض المصطلحات الفنية أقل إقناعاً في علم الاجتماع منه في أي علم آخر.

ب. لقد تأخر علماء الاجتماع – لأسباب غير معروفة بالتحديد – في الاتفاق على تعريفات موحدة للمصطلحات الفنية التي يستخدمونها، الأمر الذي يجعل حتى المتخصصين قد يعجزون عن فهم بعضهم البعض أحياناً. ونجد في الكتابات الاجتماعية العربية التعبير عن مصطلح System بكلمة "نسق" (التي يستخدمها الأغلبية) وكلمة "جهاز" أو "نظام" اللتين يستخدمهما القلة، والتعبير عن كلمة Socialization بكلمة "تنشئة" غالباً، "وتطبيع" أحياناً أخرى وهكذا.

ج. وقد يحدث عند التعبير عن مادة البحث بكلمات ألا تتطابق مفاهيم وتصنيفات العالم الاجتماعي مع المفاهيم والتصنيفات التقليدية للعلاقات الاجتماعية والراسخة في اللغة المستخدمة بين الناس. والمثال على ذلك استخدام كلمة كاريزما التي تشير – في العادة – إلى ما يعبر عنه الشخص العادي بكلمة "الزعيم" أو "الريس"، بينما هي تنطوي على خصائص ومواصفات متميزة تتوفر على دراستها المشتغلون بعلم الاجتماع السياسي، وعلم النفس الاجتماعي وغيرهم، وتعني "القيادة الملهمة".

أولاً: مصادر المصطلحات في علم الاجتماع

أجريت في أمريكا بعض التجارب لاختبار قدرة الطلاب الجامعيين على فهم مقتطفات من المقالات العلمية في ميادين: علم الاجتماع، وعلم النفس التجريبي، والتحليل النفسي، والكيمياء الحيوية، والفزيولوجيا، والفارماكولوجيا. ولم تكشف التجربة عن وجود أي فروق ذات دلالة بين الميادين العلمية الستة من حيث إمكانية فهم الناس العاديين لمادتها. فقد اتضح أن الميادين العلمية الستة المذكورة قد استعارت أكثر من نصف مصطلحاتها من اللغات الأنجلوساكسونية ومن اللغة الإنجليزية القديمة. أما الباقي فقد أخذته عن مصادر قديمة (كلاسيكية كاليونانية) أو أجنبية أو مختلطة. وأوضحت دراسة أخرى أن نسبة الكلمات المستعارة في علم الاجتماع بلغت 41.7٪، في حين كان متوسط نسبة الكلمات المستعارة في كافة العلوم الأخرى 42.1٪.

ولعل في هذه التجربة وغيرها رداً على الانتقادات التي توجه أحياناً إلى الكتابات العربية في علم الاجتماع بسبب بعض المصطلحات المعربة فيها، أو المكتوبة كما هي بحروف عربية كالأنثروبولوجيا، والسوسيولوجي (نسبة إلى علم الاجتماع) وميكانيزم، وديناميات، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم.

كما تعرف اللغة العلمية في علمنا بعض الكلمات الجديدة التي اخترعت اختراعاً أو ركبت من مقاطع من مصادر لغوية مختلفة، ولم تكن موجودة بشكلها الراهن في أي لغة إنسانية من قبل، مثل كلمة علم الاجتماع Sociology، كاريزما Charisma وغيرها. فقد صكت كلمة Sociology من الجذر اللاتيني Socius والجذر اليوناني Logos على يد أوجست كونت (مؤسس علم الاجتماع الحديث) لأول مرة في عام 1838. أما المصطلح نفسه فهو كلمة إنجليزية محترمة عدل معناها طفيفاً في هذا الاستخدام. وظل المعنى السوسيولوجي للمصطلح قائماً بصفة عامة، كما ظل محتفظاً بمعناه القاموسي الأصلي. ونجد أن كلمة تدرج Stratification – على سبيل المثال – قد ظهرت في اللغة الإنجليزية لأول مرة في عصر شيكسبير للإشارة إلى عملية ترتيب شيء ما في مستويات أو راقات فوق بعضها. ثم استخدمت الكلمة بهذا المعنى في علم البيولوجيا في القرن الثامن عشر، ولم يبدأ استخدامها في ميدان علم الاجتماع إلا في أربعينيات القرن العشرين.

غير أننا نستطيع – مع ذلك – القول بأنه بوسع أي قارئ مدقق أن يفهم القسط الأعظم من الكتابات السوسيولوجية بسهولة إذا ما تمكن من عدد قليل من المصطلحات الأساسية ومن الأفكار التي تعبر عنها تلك المصطلحات. وسوف نشرح في الفقرات التالية معنى العشرين مصطلحاً الأساسية في علم الاجتماع الحديث بادئين في أغلبها بتبني المعنى الذي أوردته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية، وقاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، موضحين فائدة استخدام المصطلح وعلاقته ببقية المصطلحات العشرين الأساسية.

ثانياً: المصطلحات العشرين الأساسية في علم الاجتماع

1. النسق الاجتماعي

والمصطلحات المرتبطة به هي:

2. الوظيفة
3. التكامل
4. الجماعة
5. التنظيم
6. المجتمع

7. الثقافة

والمصطلحات المرتبطة بها هي:

8. النظام
9. القيمة
10. الاتجاه
11. المعيار
12. الانحراف

13. التفاعـل

والمصطلحات المرتبطة به هي:

14. الدور

15. التنشئة الاجتماعية

16. الصراع

17. المكانـة

والمصطلحات المرتبطة بها هي:

18. التدرج

19. الحراك

20. القوة

1. النسق الاجتماعي

النسق الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الأشخاص والأنشطة تتميز العلاقات المتبادلة بينهم بقدر من الثبات والاستمرار.

ويعد هذا المصطلح أشمل أسماء الكيانات التي يهتم علم الاجتماع بدراستها. فهو يضم المجتمعات، والتنظيمات، والجماعات، والنظم. فالأمة هي عبارة عن نسق اجتماعي، كما أن مباراة كرة القدم هي أيضاً نسق اجتماعي. والزوجان اللذان يعيشان في أسرة هما أيضاً نسق اجتماعي. وهنا يحق لنا أن نتساءل عن جدوى استخدام مفهوم بهذا الاتساع. إذا كانت العناصر الداخلة فيه لا تتصف بكثير من السمات المشتركة فيما بينها؟

والرد على ذلك أن السمات المشتركة بين تلك الكيانات الاجتماعية والتي يعبر عنها مصطلح النسق هي سمات في غاية الأهمية. ذلك أن كل نسق اجتماعي يخلق لنفسه حدوداً تجعله متميزاً عن الأنساق الأخرى. ومتميزاً عن البيئة التي يوجد فيها. كما يخلق داخله حالة من التوازن بين الأنشطة التي تمارس داخله، بحيث يظل قادراً على العمل وعلى أداء وظائفه.

وسوف نرى فيما بعد أن تلك السمات الأساسية تمثل نقطة البدء لأي تحليل سوسيولوجي. فإذا تصدينا لدراسة أي نسق اجتماعي جديد، فإنه يتعين علينا بادئ ذي بدء أن نعين حدوده، وذلك لكي نكتشف ميكانيزمات استمرار تلك الحدود والحفاظ عليها. وتصبح المهمة التالية على ذلك هي التعرف على الأنشطة الرئيسية، ونحاول أن نعرف العلاقات التي تربط تلك الأنشطة ببعضها، وأخيراً كيف تحافظ على حالة التوازن فيما بينها.

2. الوظيفة

إن وظيفة أي عنصر من عناصر النسق الاجتماعي هي ذلك الجزء (الدور) الذي يؤديه للحفاظ على النسق.

من المسلم به اليوم أن هناك علاقة عمل من نوع ما بين أجزاء النسق المختلفة، بحيث أننا نجد أن كل جزء يرتبط على نحو ما بكل جزء آخر، ولا يمكن أن يتغير شيء في النسق الاجتماعي دون أن يؤدي إلى إحداث سلسلة من التغيرات في بقية أجزاء النسق. وقد أكد المشتغلون بعلم الاجتماع هذه النقطة مراراً بحيث لم تعد في حاجة إلى مزيد من التأكيد. ولكن الأمر لم يكن كذلك في البدايات الأولى لعلم الاجتماع، حيث كان السلوك الاجتماعي يدرس عادة دون اهتمام يذكر بالنظر إليه في إطار النسق الذي يحدث فيه.

ويطلق اسم "وظيفي" على عالم الاجتماع الذي يؤكد علاقات التداخل القائمة بين أجزاء النسق الاجتماعي. وإذا كان متطرفاً في آرائه، فإنه يجتهد كي يثبت أن كل جزء من أجزاء النسق يساهم في الحفاظ على النسق ويعمل على بقائه، ومن ثم يصبح ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحول. أما اليوم فإننا نجد أن الشواهد المستقاة من الدراسات الإمبيريقية لا تؤيد هذا الموقف المتطرف. حقيقة أن كل أجزاء النسق تكاد تؤثر على النسق الاجتماعي برمته، إلا أن تلك الآثار ليست كلها إيجابية بالضرورة، أو ليست بالضرورة في صالح استمرار النسق وبقائه. وكثيراً ما يمكننا القول بعد حدوث تغير معين في النسق أن عادة معينة أو معتقداً ما لم يكن جوهرياً ولا حيوياً على الإطلاق، وأنه قد يمكن الاستغناء عنه بالفعل. إن الباحث الذي يقوم

بالتحليل الوظيفي للمجتمع قد يقع في اضطراب وتختلط عليه الأمور إذا لم يتعرف بدقة على ميكانيزمات أداء النسق لوظائفه. وما لم يعين الحدود التي تؤدي فيها داخل النسق، وكذلك ما لم يتعرف على البدائل الوظيفية التي يمكن أن تحقق نفس الأهداف بطرق أخرى.

ويميز علماء الاجتماع عادة بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة. **والوظائف الظاهرة** هي تلك التي يدركها ويعرفها جيداً الأفراد الفاعلون داخل النمط الاجتماعي أو الثقافي الذي ندرسه. أما **الوظائف الكامنة** فهي تلك التي لا يعرفها الفاعلون في ذلك النسق والتي تحتاج إلى الكشف عنها عن طريق التحليل السوسيولوجي. وإذا نظرنا مثلاً إلى ظاهرة الغش في الامتحانات، وجدنا أن وظيفتها الظاهرة (لدى الغشاش) هي تحسين درجاته وتقديراته في هذا الامتحان، أما وظيفتها الكامنة فقد تكون رغبة ذلك الغشاش في تأكيد تماسك جماعة رفاقه من الطلاب، وذلك لكي لا يتخلف أو يقل عنهم في المستوى.

3. التكامل

التكامل هو ترابط وتماسك أجزاء النسق الاجتماعي لكي يصبح كياناً كلياً موحداً.

والتكامل درجات. ولكن النسق الاجتماعي ينبغي أن يتمتع بدرجة معينة من التكامل، وإلا لم يعد لنا الحق في أن نطلق عليه اسم "نسق". ولكن الملاحظة العابرة تدلنا على وجود فروق واختلافات في درجة التكامل بين نسق وأكثر. فبعض الأسر أكثر تماسكاً من البعض الآخر، وبعض الثقافات تتصدى لمقاومة التغير بقوة، على حين نجد ثقافات أخرى تفتح صدرها لأي مؤثرات تفد عليها. بل إننا نستطيع القول بأنه حتى بالنسبة للكيانات الكبرى غير المتجانسة - كالمدن الكبرى اليوم - يوجد قدر من التكامل الداخلي فيها. ولذلك تدلنا دراسات علم الاجتماع الحديثة على أن المدن التي توجد فيها درجة منخفضة من التكامل تعاني من مشكلات اجتماعية أشد وطأة وأعظم خطراً.

وهناك ثلاثة فروض كبرى ترتبط بفكرة التكامل:

أ. أن الحياة في نسق اجتماعي سيئ التكامل أصعب من الحياة في نسق اجتماعي جيد التكامل.

ب. أن النسق الاجتماعي ذي المستوى المرتفع من التكامل أقدر على مقاومة التحدي الخارجي من النسق السيئ التكامل.

ج. أن التحديث والتقدم الصناعي يؤدي عادة إلى تقليل درجة التكامل الاجتماعي.

وتمثل تلك الفروض الثلاثة الشغل الشاغل لبحوث العالم الفرنسي إميل دوركايم طوال حياته، والذي سوف نستعرض آراءه ونظرياته في جزء لاحق من هذا الكتاب. وقد ظلت تلك القضايا تمثل إحدى بؤر البحث السوسيولوجي منذ أن نشر دوركايم دراسته الكلاسيكية عن **الانتحار** في عام 1897. ويمثل هذا الكتاب أول دراسة إحصائية مكتملة في علم الاجتماع المعاصر، جمع فيه مؤلفه كماً كبيراً من الشواهد التي تدل على أن معدلات الانتحار تزيد حينما تنخفض درجة التكامل الاجتماعي.

والصعوبة الرئيسية التي تواجهنا في قياس درجة تكامل نسق اجتماعي معين أنه لم يتم حتى الآن اختراع وسيلة مطلقة لقياس التكامل تتيح لنا – على سبيل المثال – مقارنة درجة تكامل مدينة معينة بدرجة تكامل مصنع معين، أو تكامل أسرة معينة بتكامل أمة معينة. ولكن من اليسير – إلى حد ما – قياس التكامل النسبي لوحدات من نفس النمط، كالدراسة التي أجريت على بعض الأسر الإنجليزية التي اختيرت من بين طبقة اجتماعية معينة في مكان وزمان معينين. أو الدراسة التي أجريت لقياس تكامل مجموعة من المجتمعات المحلية المكسيكية التي تتصف بنفس الثقافة الأساسية، ولكن الفروق بينها ترجع إلى اختلاف درجة تعرضها للمؤثرات الخارجية. ويجب أن نلاحظ هنا أن مقارنة درجة التكامل بين أنساق اجتماعية متباعدة ومستقلة عن بعضها استقلالاً كبيراً يمثل عملية تتسم بشيء من الاضطراب وعدم الدقة. وقد أثبتت الدراسات الحديثة وجود درجة من التكامل في داخل بعض القبائل البدائية تقل عما كان متوقعاً، ودرجة من التكامل في أحياء المدن الحديثة الكبرى تزيد عما كان متوقعاً.

والملاحظ من ناحية أخرى أنه لا جدال في أن القرن العشرين قد شهد تغيراً اجتماعياً وثقافياً سريعاً. وأن هذا التغير من شأنه أن يعمل على تخفيض درجة التكامل في شتى الأنساق الاجتماعية القائمة. وإذا كانت السعادة أيسر تحقيقاً في داخل الأنساق المتكاملة (أي التي تتصف بدرجة عالية من التكامل)، كما دلت على ذلك دراسات عدة، فلا عجب أن العصر الذي نعيش فيه اليوم قد أصبح أقل إرضاء وإسعاداً للفرد.

4. الجماعة

الجماعة عبارة عن نسق اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويشتركون في القيام ببعض الأنشطة المشتركة.

ويترتب على هذا التعريف أن درجة "جماعية" أي جماعة (أي تماسك الجماعة كجماعة، ومدى اتصافها بخصائص الجماعة) هي مجرد اختلاف في درجة التماسك من جماعة لأخرى أي هي مسألة درجة. والملاحظ أن ذلك يتفق وخبرتنا في الحياة اليومية، حيث نصادف بعض الجماعات التي تتميز بالاستمرار لمدة طويلة، كالأسرة والهيئة التشريعية. على حين توجد جماعات أخرى لا تكاد تحظى بأي قدر من الاستمرار، كالجهور المدعو إلى حفلة أو محاضرة معينة، فما تكاد تلحظ وجود تلك الجماعة، حتى تجدها قد انحلت وانتهت.

وقد اصطلح على أن الجماعة ينبغي أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويتكون أعضاء الجماعة من أفراد أحياء، وليس من كيانات جمعية أو كيانات مجردة. ولابد أن تكون لدينا دائماً وسيلة ما لتمييز أعضاء أي جماعة عن غير الأعضاء فيها، حتى ولو كان ذلك من خلال وجودهم في زمان أو مكان معينين. ويجب أن تقوم بينهم علاقات تفاعل، أي أن كلاً منهم يتفاعل مع بقية أعضاء الجماعة بحيث تصبح هناك شبكة واحدة من العلاقات التي تربط بينهم.

والملاحظ أن مصطلح "جماعة" من المرونة بحيث يكاد يكون من المتعذر إساءة استخدامه. وإن كان الخطأ أن يطلق أحدنا على حشد من الناس لا تقوم بين أفراده علاقات التفاعل المشار إليها اسم "جماعة". وننبه بهذه المناسبة إلى أن "الحشد" هو عبارة عن

مجموعة من الأفراد الذين تربط بينهم سمة مشتركة، ولكن لا تقوم بينهم علاقات تفاعل. فالباعة الجائلون مثال للحشد، أو مجموعة الناس، ولكنهم لا يشكلون جماعة بالمعنى العلمي المحدد هنا.

5. **التنظيم**

التنظيم عبارة عن نسق اجتماعي مستمر له هوية جماعية واضحة، وقائمة محددة تحديداً واضحاً من الأعضاء، وبرنامج للنشاط الرتيب (المتكرر) الموجه نحو تحقيق أهداف واضحة، وله كذلك إجراءات محددة لضم أعضاء جدد إليه.

وتتضح الهوية الجماعية المتميزة للتنظيم من خلال الاسم الذي يطلق عليه، وهو اسم يعرفه كافة أعضاء التنظيم. كما يعرفه عدد كبير من الناس من خارج هذا التنظيم. والغالب أن يوحي اسم التنظيم بقدر كبير من المعلومات عن أهداف التنظيم، ومكانه، وانتمائه، كما يتيح ممارسة سلوك جماعي معين دون أي لبس. ومن شأن قائمة الأعضاء أن تساعد التنظيم على التعرف على أعضائه، كما تمكنه من تقسيم الناس – في لحظة معينة – إلى أعضاء وغير أعضاء. وقد يكون برنامج نشاط التنظيم شاملاً أو محدوداً، ولكنه ينص دائماً على بعض الأنشطة المحددة الموجهة نحو تحديد أهداف بعينها، كما يتضمن دائماً نوعاً من الخطة الزمنية لترتيب وتنظيم هذه الأنشطة مقدماً. وتضمن إجراءات تجديد الأعضاء ضم أعضاء جدد إلى التنظيم ونقل الأعضاء القدامى من موقع إلى آخر داخل التنظيم.

ومن أمثلة التنظيمات التي نتحدث عن سماتها هنا: الأسرة، والحزب السياسي، والمصنع، والعصابة الإجرامية، والكتيبة العسكرية، والبنك، والمصلحة الحكومية، والأوركسترا السيمفوني. وعلينا أن نحذر الوقوع في خطأ اعتبار كل الجماعات الدائمة تنظيمات. فالسلالات (الأجناس)، والجماعات العرقية، والطبقات الاجتماعية، وجماعات الجوار – على سبيل المثال – ليست تنظيمات بالمعنى الذي حددناه هنا للتنظيم.

فالتنظيمات تتميز ببعض السمات المحددة بغض النظر عن الزمان أو المكان الذي تظهر فيه. ومن تلك السمات وجود **خريطة التنظيم** التي تحدد مسميات

ووظائف المناصب والمواقع الرئيسية داخل التنظيم، وترسم لشاغلي تلك المواقع متى وكيف يتفاعلون (أي يتبادلون التأثير والتأثر) مع بعضهم البعض. ومن تلك السمات أيضاً وجود **تسلسل هرمي** معين يرتب الأعضاء في درجات فوق بعضها بدءاً من أعلى المناصب ووصولاً إلى أدناها، محدداً لكل منصب منها واجباته وجزاءاته. ومنها أيضاً المعايير (وهي القواعد الرسمية أو غير الرسمية) التي تحكم سلوك الأعضاء تجاه بعضهم البعض وتجاه الأفراد من خارج التنظيم. ومن سمات التنظيم وجود **نظام للمكافآت والعقوبات** لحمل الأعضاء على الامتثال لقواعد التنظيم، **وإجراءات** محددة لتجنيد أعضاء جدد، وترقية الأعضاء الموجودين، أو تخفيض درجتهم. وأخيراً، وليس آخراً، فلكل تنظيم **رصيد** من الأشياء المادية التي يحتاج إليها لتنفيذ برنامج التنظيم.

6. المجتمع

المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي مكتف بذاته، ومستمر في البقاء بفعل قواه الخاصة، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكوراً وإناثاً) ومن جميع الأعمار.

فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار المجردة. وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه: "أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد". وهو مكتف بذاته بمعنى أن له رصيداً من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة، وإطالة وجوده إلى مالا نهاية.

ويكاد يكون من المستحيل تعيين الحدود الدقيقة لمجتمع ما. والأصح أن تلك الحدود ترسم بطرق مختلفة لتحقيق أغراض مختلفة في كل مرة، أي حسب الأحوال وحسب الهدف من عملية تعيين الحدود. وبوسعنا مثلاً أن نتكلم عن المجتمع المصري، وأحياناً عن المجتمع العربي، بل وأحياناً أخرى عن المجتمع الدولي، وذلك بعد أن أصبحت شبكة الاتصال في هذه الأيام قادرة على الربط بين كافة سكان الأرض تقريباً والتأليف بينهم في جماعة واحدة ولأغراض معينة. كما نلاحظ – من ناحية أخرى – أن المجتمع المكتمل (وليس الكامل) والقادر على البقاء مستقلاً قد يكون مجتمعاً صغيراً كل الصغر. فبعض قبائل غينيا الجديدة لا يزيد عدد أعضاء الواحدة منها عن ألف نسمة، ولها لغتها الخاصة

ودينها الخاص، ونجدها مزودة بالأساليب والوسائل التي تمكنها من التعامل مع البيئة المحيطة، ومن الاستمرار عبر الأجيال جيلاً بعد الآخر.

ونود أو نوضح هنا أن المعنى الذي ذكرناه لمصطلح "مجتمع" هو المعنى المتداول في الكتابات السوسيولوجية الحديثة، ولكن من الطبيعي أننا لا نستطيع أن نمنع أحداً من استخدام نفس الكلمة بمعان أخرى لهذا الغرض أو ذاك. وكما تدلنا على ذلك قراءاتنا وأحاديثنا. فكثيراً ما تستخدم كلمة مجتمع للإشارة إلى مجموع العلاقات الاجتماعية، أو إلى كيان عام غامض يكمن وراء العادات الاجتماعية العادية ويعمل على فرضها على الناس (كالقول مثلاً: إن المجتمع لا يقر تدخين المراهقات للسجائر). كما اصطلحت اللغة الإنجليزية على استخدام كلمة مجتمع أحياناً للإشارة إلى الطبقة العليا في المدن، وقد نقل هذا الاستخدام إلى اللغة العربية، عندما نقول: "المجتمع الراقي".

7. الثقافة

تتكون الثقافة من أنماط النشاط الإنساني المكتسبة والمتوارثة اجتماعياً ومن الأشياء (العناصر المادية) المرتبطة بها.

وأهم شئ يجب أن نعرفه عن الثقافة أنها تعني دائماً المعرفة الفنية بشئ ما: كيف تزرع القمح، كيف تنظم حفل زفاف، كيف تستخدم فعلاً معيناً (في اللغة) في صيغة المستقبل، كيف تثأر من جيش مهزوم، كيف تصنف أوراقاً حكومية... إلخ. هذا علاوة على الأشياء التي يصنعها الإنسان لتجسيد هذه المعرفة، وفي الأمثلة التي ذكرناها تكون من هذه الأشياء: الحراث، وخاتم الزفاف، وكتاب النحو، والنصب التذكاري، وبطاقة الفهرس... إلخ.

كما نميز أحياناً بين بعض جزئيات أو عناصر الثقافة، فنطلق عليها اسم **عناصر أو سمات ثقافية**، وبين الكيانات الثقافية الأكبر والتي تسمى **مركبات ثقافية**. فخاتم الزواج هو عبارة عن عنصر ثقافة، أما مجموعة الممارسات المرتبطة بالزواج والتي تضم حمام العروس، ووصيفات الشرف، وطرحة العروس، والتاج الذي تلبسه، وعقد الزواج، وحفل الزواج، ومسلك العريس في تلك الليلة ومسلك أهله وأصدقائه، وأغاني الأفراح... إلخ فكل ذلك مركب ثقافي.

8. النظام

النظام (الاجتماعي) عبارة عن نمط متميز من النشاط الاجتماعي والقيم التي تدور حول إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية والتي تصاحبها طرق متميز للتفاعل الاجتماعي.

والنظام الاجتماعي بهذا المعنى ظاهرة ثقافية وتنظيمية في نفس الوقت. فهو يتضمن "الوصفات" التي وضعها المجتمع وتراكمت عبر الأجيال والخاصة بالتعامل مع إحدى الاحتياجات الأساسية، كما يتضمن الأفراد والتنظيمات القائمة بأداء هذا العمل.

ونلاحظ هنا أن تقسيم المجتمع إلى نظم أسرية، ودينية، واقتصادية، وسياسية، وتربوية وترويحية هو تقسيم كلاسيكي وقابل للتطبيق على أي مجتمع من أي حجم وفي أي مرحلة من مراحل تطوره. وتعد هذه النظم (أو الأربعة الأولى منها على الأقل) نظماً اجتماعية أساسية.

وهناك فضلاً عن ذلك عديد من أنماط النشاط الاجتماعي على نطاق أصغر والتي تتلاءم مع التعريف السابق تحديده. من هذا مثلاً الأنشطة في مجال: العلم، والقانون، والعمل الخيري، وسباق الخيل... إلخ والتي يمكن دراستها بوصفها نظماً اجتماعية.

كما يستخدم مصطلح نظام أحياناً للدلالة على أي مؤسسة كبيرة لها هيئة موظفين أو عاملين دائمين خاصة بها، كالمتحف أو الملجأ. كما يطلق علماء الاجتماع أحياناً مصطلح نظام كلي (وهو هنا مؤسسة) على أي مؤسسة كبرى يخضع العاملون فيها لنظام ثابت طوال الأربع والعشرين ساعة يومياً. ومن أمثلة هذه المؤسسات: السجون، والمستشفيات، والأديرة، والوحدات العسكرية العاملة.

9. القيمة

القيمة هي تصور المجتمع للشئ المرغوب، وهو التصور الذي يؤثر على السلوك الاجتماعي لمن يعتنق هذه القيمة.

فالقيمة بعبارة أخرى هي فكرة يؤمن بها الفرد، وإن كان يشاركه فيها غالباً أصدقاؤه وأقاربه، وتحدد له اختيار ما يفعله وكيف يفعله، كما تحدد له ما هو الشئ العزيز، أو الثمين، أو الجذاب، أو الملائم... إلخ.

وقد اجتهد الفلاسفة الاجتماعيون – منذ أفلاطون – في دراسة موضوع القيمة والحديث عنه. وقد حاول أفلاطون على سبيل المثال تعريف الشئ المرغوب بأنه الشئ الطيب أو الصالح، وأن الصالح للأفراد هو الصالح للمجتمع. والمشكلة الأساسية هنا هي أنه على الرغم من أن الرغبة هي أشمل صفات الاستجابات الإنسانية وأكثرها عمومية، إلا أنها ليست أكثرها ثباتاً واستقراراً.

وقد اهتم كل من علم النفس وعلم الاقتصاد بوضع نظم محكمة ودقيقة لفهم التغيرات التي تطرأ على القيمة، وهي التغيرات الراجعة إلى ندرة الأشياء المرغوبة أو وفرتها، وإلى وجود البدائل أو عدم وجودها، وكذلك إلى زيادة أو نقصان الإشباع عند تحقيق هدف معين. ومع ذلك فمازال مفهوم القيمة من أعقد الأفكار في العلوم الاجتماعية وأكثرها إثارة للحيرة. وعلينا هنا أن نحذر القارئ من التفسيرات والشروح التي تبالغ في تبسيط مفهوم القيمة، لأن حقيقة الأمر في واقع الحياة الاجتماعية ليست بهذه البساطة. حقيقة أن القيمة ترتبط على نحو ما بالفائدة، ولكن شرب الماء في الظروف العادية ليس شيئاً بالغ القيمة، رغم ضرورته أو فائدته التي لاشك فيها. كذلك نعرف أن القيمة تزداد بفعل الندرة، ولكن الأمهات الحوامل لا يشتقن أبداً إلى إنجاب خمسة توائم عندما يحين الوضع. وقيم الفرد مستمدة إلى حد كبير من ثقافته، ولكن من الخطأ مع ذلك الاعتقاد أن القيمة التي تؤمن بها جماعة معينة تحظى بتأييد ودعم كافة أعضاء تلك الجماعة. إن عالم الاجتماع الحصيف لا يشرع في دراسة القيمة إلا إذا تسلح بالحذر وبحث عن البراهين القوية قبل أن يصدق أن فعلاً معيناً قد تم أو حدثاً معيناً قد وقع لأن شخصاً ما أو جماعة معينة تنسب إليه قيمة معينة.

10.الاتجاه

الاتجاه فكرة ترسم للفرد كيف يسلك على نحو ما في موقف معين.

وتتمتع مجموعة المعتقدات التي تكون اتجاهاً معيناً لدى الفرد بقدر كاف من الاقتناع، الواعي أو غير الواعي، بحيث أن استجابة ذلك الفرد لموقف معين تكون محددة سلفاً. والاتجاهات تنطوي على قيم، أو هي بمثابة تجسيد لتلك القيم، وأغلبها مستمد من أقاربه وأصدقائه وغيرهم ممن يرتبط بهم في حياته.

ولقد أصبح ميدان قياس الاتجاهات من الفروع المزدهرة في البحوث الاجتماعية منذ ما يزيد على نصف قرن. وقد أجريت مسوح الاتجاهات (دراسات مسحية شاملة للتعرف على الاتجاهات Attitude Surveys) حول كل الموضوعات التي يمكن أن نتصورها بدءاً من أمانة الخادمة، وحتى مخاطر الرحلات الفضائية بين الكواكب. ووجه القصور الكامن في مسوح الاتجاهات أنها تتعرف على الاتجاه (وهو كما قلنا تحديد مسبق لسلوك الفرد) عن طريق سؤال الشخص موضوع البحث: كيف سيستجيب لموقف معين عندما يقع، بدلاً من أن تنتظر وتلاحظ سلوكه الفعلي عند مواجهته هذا الموقف[1]. وإذا كان وصف الاتجاه قائماً على الوصف اللفظي لصاحبه، فإن الباحث يواجه في هذه الحالة ثلاث مشكلات متداخلة ومترابطة هي:

- هل يدلي المبحوث بالحقيقة (أي حقيقة اتجاهه هو)؟
- هل هو يعرف فعلاً اتجاهه حقيقة؟
- هل يمكن التنبؤ بسلوكه من واقع ما يقوله؟

إن عملية قياس الاتجاهات يمكن أن تكون عظيمة الفائدة إذا ما حلت تلك المشكلات الثلاث، وأمكن للباحث أن يجيب عليها عن طريق الربط بين التقارير اللفظية التي يدلي بها المبحوث وملاحظتنا على سلوكه الواقعي. (كالرجل الذي يؤيد فكرة تنظيم النسل بحماس ولديه سبعة أطفال متفاوتي الأعمار وزوجة حامل، أو المثقف الذي يدعو لأفكار اشتراكية بحماس وهو يعيش حياة بورجوازية مترفة).

(1) نلاحظ في الاستفتاءات أو استطلاعات الرأي التي تتم قبل الانتخابات في البلاد الغربية، وفي كثير غيرها من أنواع بحوث الاتجاهات، إن ذلك العيب يكون حتمياً، ولا يمكن تجنبه أو تلافيه، لأن جوهر عملية استطلاع الرأي هي التنبؤ بسلوك الناخب ومعرفة ما سوف بفعله في موقف آت.

11. المعيار

المعيار هو المستوى القياسي للسلوك في جماعة معينة، وهو يتيح للفرد أن يحدد سلفاً نوع الحكم الذي سيصدره الآخرون على أفعاله، كما يزود الآخرين بمعايير (محكات) الموافقة أو الرفض.

والحقيقة الهامة حول المعيار أنه يعلن وينتشر بواسطة جماعة معينة، وأنه يرتكز على قيم الجماعة. وكان أول ما لفت نظر الباحثين الذين درسوا المعايير دراسة مقارنة أن هناك بعض الأفعال التي قد تعد مذمومة في ثقافة معينة، تكون هي نفسها محمودة في ثقافة أخرى مختلفة. فالواجب المفروض على الفلاح الصيني في عام المجاعة هو أن يشبع والديه الكبار في السن ولو على حساب أطفاله الرضع حتى ولو هلكوا من الجوع. أما الرجل الاسكيمو الصالح فعليه – إذا حدث نقص في الطعام – أن يترك والديه الكبيرين في السن وحيدين على الثلج ليواجها الموت في شجاعة. ونجد عند العبريين القدماء أنه كان يتعين على الأخ الأصغر – كواجب مقدس – أن يتزوج أرملة شقيقه الأكبر بعد وفاته، على حين نجد أن المستشارين الدينيين للملك الإنجليزي هنري الثامن يقررون أن زواجه بكاثرين أوف أراجون كان بمثابة زنا لأنها كانت أرملة شقيقه الأكبر. ويلخص ويليام جراهام سمنر هذا الموقف في كتابه العظيم "الأساليب الشعبية": "إن السنن الأخلاقية (المعايير) يمكن أن تجعل أي شئ صحيحاً أو تجعل أي شئ خاطئاً"[2]. ويهتم علماء الاجتماع المحدثون في المقام الأول بالموضوعات الأساسية الكامنة وراء الأنساق المعيارية أكثر من اهتمامهم بتنوعها الظاهري. من هذا مثلا أن كل التنظيمات تتطلب من أفرادها الولاء، أما هذا الولاء نفسه فيتم التعبير عنه بطرق مختلفة تتباين من ثقافة لأخرى. ويبدو أن كل الأنساق الاجتماعية تميز بين السلوك الحميد والسلوك المذموم، على الرغم من أن فعلاً معيناً قد يكون محموداً في نسق معين، ولكنه مذموم في نسق آخر.

---

(2) انظر عرضاً تحليلياً نقدياً لهذا الكتاب الهام باللغة العربية في المرجع التالي: أحمد أبوزيد وزملاؤه، **دراسات في الفولكلور**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1972. ويتضمن الكتاب عرضاً لعدد من أمهات الكتب العالمية عن الأساليب الشعبية، والأدب الشعبي، والعادات والتقاليد الشعبية وغيرها.

12. الانحراف

الانحراف هو السلوك الذي يخرق المعايير السائدة في النسق الاجتماعي ويعتدي عليها، ويستثير جهوداً إصلاحية من جانب أجهزة ذلك النظام لرد هذا المعتدي إلى جادة الصواب.

ويمثل السلوك المنحرف أحد موضوعات الاهتمام الرئيسية لعلم الاجتماع منذ الدراسات الرائدة التي تمت في القرن التاسع عشر عن "الجريمة، والرذيلة، والبؤس". ويمكن تصنيف السلوك الذي يعد اليوم منحرفاً إلى واحد من الفئات التالية:

أ. **الجريمة**: وتضم الجرائم التقليدية ضد الأشخاص والثروة والدولة، والابتكارات الإجرامية الحديثة كجرائم أصحاب الياقات البيضاء (أي جرائم الأشخاص الذين يعتبرهم المجتمع محترمين، وليسوا من نوع المجرمين التقليديين) كجرائم الرشوة، واستغلال النفوذ، والاعتداء على المال العام، ومخالفات نظم المرور، وبعض صور الخروج على القانون الأخرى.

ب. **الانحراف الجنسي**: كالجنسية المثلية، والزنا، والبغاء.

ج. **الأشكال المنحرفة من الاستهلاك**: وخاصة الإدمان على الكحول وعلى العقاقير المخدرة.

د. **أساليب الحياة ذات الطابع الانحرافي**: مثل الحياة في مناطق الملاهي المنحطة الموجودة في أغلب المدن الأوروبية والتي كان يتردد عليها العمال المهاجرون والسكيرون والمتشردون، والعصابات التي تستخدم الدراجات البخارية، والمقامرين المحترفين، وطلاب الجامعات الفاشلين.

والسلوك الانحرافي هو بطبيعة الحال سلوك نسبي، كما أن السلوك الذي يعد خروجاً على معايير جماعة معينة، قد يعد هو نفسه ممتثلاً لمعايير جماعة أخرى. ومع ذلك فلا يصح أن نخلط بين السلوك المنحرف ومجرد عدم الامتثال لثقافة المجتمع. لأن السلوك المنحرف يمثل بوضوح اعتداء على قيم النسق الاجتماعي الذي لا يستطيع الفرد المنحرف أن يتملص منه تماماً. حتى ولو كان هذا الفرد محاطاً بمجموعة من الأصدقاء الذين تتعارض قيمهم مع قيم النسق الأكبر الذي ينتمون إليه جميعاً.

13. التفاعل

التفاعل هو العملية التي بمقتضاها تتيح للأفراد الذين يتصلون ببعضهم أن يؤثر كل منهم على الآخرين ويتأثر بهم في الأفكار والأنشطة على السواء.

ولهذا نرى أن التأثير **المتبادل** هو جوهر عملية التفاعل. فمن الممكن أن نصف شخصين بأنهما متفاعلين إذا كان نشاط كل منهما يتأثر بنشاط الآخر. وعملية التفاعل قد تستمر لسنوات طويلة، وقد لا تستغرق سوى لحظات قليلة. والرموز هي الوسيلة السائدة للتفاعل بين البشر عادة. والرمز هو علامة لها معنى مشترك بالنسبة للأفراد الداخلين في عملية التفاعل. وجميع الكلمات التي نستخدمها إنما هي رموز، وكذلك كثير من الحركات والإيماءات والأشياء.

ويعد التفاعل واحداً من أهم المفاهيم في علم الاجتماع، ويعتبره بعض المشتغلين بهذا العلم شاملاً لكل موضوعات الدراسة، حيث يعدون التفاعل هو موضوع علم الاجتماع. أما في الواقع فإن موضوع التفاعل لا يمكن تناوله إلا بشكل غير مباشر، وذلك لأن العملية نفسها تنطوي على الاتصال بين العقول وتحول للمعاني، وبعض ذلك يستعصي دائماً على الملاحظة المباشرة.

14. الدور

الدور هو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية أخرى داخل النسق.

ونلاحظ هنا أن توقعاتنا تتجه نحو شاغلي الأوضاع الأخرى، الذين أتوقع منهم أنا – كشاغل لوضع معين – أن يتصرفوا معي في موقف معين على نحو معين. (ونلاحظ هنا بوضوح أن الأشخاص الذين يتوقعون مني سلوكاً معيناً في موقف معين هم شاغلوا الأوضاع الاجتماعية الأخرى). وتنبني توقعاتهم تلك على أساس نوعين من المعلومات هما: معلوماتهم عن المعايير التي تحكم هذا الموقف وخبراتهم المألوفة بالسلوك الفعلي الذي يمارسه بقية الناس في مواقف مماثلة. ومن الصعب الفصل بين هذين النوعين من المعلومات سواء نظرياً أو عملياً، لأنهما ينصهران في بعضهما

ويمتزجان في كل لحظة في حياتنا الاجتماعية. فالمعايير التي تحد لنا كيف ينبغي أداء دور معين تتعدل باستمرار على أساس معرفتنا بكيفية أداء الناس لذلك الدور فعلاً. والملاحظ أنه كلما ابتعد أداء الدور عما هو متوقع بعض الشئ، كلما تعدل الدور إلى حد ما.

والأدوار أنواع، فهناك أدوار مكملة (كدور الزوجة بالنسبة للزوج)، وهناك أدوار متماثلة أو متطابقة (كدور الصديق إزاء الصديق). ويتضمن كل من الأدوار المكملة والمتماثلة في داخلها معايير للتبادل، معنى هذا أن أداء شخص لدوره أداء سليماً يتطلب أن يؤدي الطرف الآخر دوره على نحو سليم أيضاً. إذ أن أداء الدور بشكل لا مبال أو قليل الاهتمام يبدو عادة أنه ينطوي على ظلم للطرف الآخر. ويبدو أن كلاً منهما يكاد يجد صعوبة في أن يؤدي بنفس الكفاءة كافة الأدوار المطلوب منه أداؤها في الجماعات المختلفة التي ينتمي إليها. (فالأستاذ الذي يؤدي دوره في الجامعة كمعلم وباحث كفؤ قد يقصر في أداء دوره كأب، أو إذا أدى الدورين بكفاءة – كمعلم وكأب – فقد يقصر في أداء دوره كابن – نحو أبيه – أو كجار وهكذا). وهناك نوع آخر من المشكلات ينشأ حينما يختلف بعض الأشخاص الذين يشغلون أدواراً مرتبطة ببعضها على تعريف دور كل منهم (والمثال التقليدي لذلك تصور الأب عن دور ابنه إزاءه، وتصور نفس الابن عن دوره نحو أبيه وعن دور أبيه نحوه).

وعلى الرغم من أن مفهوم الدور يعتمد على نوع من التشبيه بعالم المسرح، إلا أننا لا يصح أن نأخذ هذا التشبيه بمعناه الحرفي. فالممثل على خشبة المسرح "يمثل" أي أنه يتظاهر بأنه شخصية معينة ليست هو في الحقيقة. أما الإنسان الذي يؤدي دوراً في المجتمع فهو لا يخفي شخصيته أو يطمسها ولكنه يحقق هويته في الواقع. وإذا خالج الشخص وهو يؤدي دوراً مهماً في المجتمع أنه يمثل هذا الدور، فإن ذلك يعد في هذه الحالة دليلاً على أنه قد جانب الصواب في أداء هذا الدور (فالزوج الذي يشعر أنه يمثل تجاه زوجته مشاعر الود والألفة، زوج فاشل في التقييم الاجتماعي، بغض النظر عن الأسباب الفعلية وراء ذلك).

15. التنشئة الاجتماعية

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تستهدف تأهيل الفرد للمشاركة في نشاط جماعة معينة عن طريق تعلم المعايير والأدوار التي تتوقعها الجماعة وتقرها.

ويمكن أن نعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة نظراً لأن الأدوار الخاصة بوضع اجتماعي معين لا تكتسب عادة دفعة واحدة بمجرد اكتساب الفرد لهذا الوضع، ولكنها تتعلم مرة ومرات على امتداد فترة شغل الإنسان لهذا الوضع. فالأب لا يحيط بكل جوانب دوره الجديد بمجرد ميلاد طفل له، ولكنه يعرف جانباً منه وابنه رضيع، ثم وابنه في مرحلة ما قبل المدرسة، ثم يتعدل هذا الدور وتتعين إضافة معلومات وخبرات إليه عند التحاق هذا الابن بالتعليم، ثم يدخل هذا الدور في مرحلة جديدة باستقلال الابن بعد العمل أو الزواج وهكذا، فاكتساب الدور وتعلمه يتم بشكل متصل.

وعلى الرغم من أن التنشئة الاجتماعية ينظر إليها عادة من جانبها الإيجابي، بمعنى أنها تنطوي على تعلم شئ ما، إلا أنها مع ذلك تنطوي دائماً على خسائر ومكاسب في نفس الوقت (أي على إضافة معلومات وإسقاط أو تجاهل معلومات أخرى)، نظراً لأن شغل وضع اجتماعي جديد يعني دائماً ترك موضع سابق، وبذلك يتخلى الشخص عن بعض الأنشطة القديمة بمجرد اكتساب أنشطة جديدة. فاكتسابي لهجة جديدة في الحديث أو لغة جديدة يعني تركي للغة التي كنت استعملها من قبل، واكتسابي لعادات طعام جديدة (حضرية مثلاً) يعني تركي لعادات طعام سابقة (الريفية مثلاً).. وهكذا. ولكي يتمكن شخص خارجي من شغل وضع اجتماعي جديد بشكل ناجح، وأداء الأدوار المرتبطة بهذا الوضع أداء سليماً، يتعين عليه أن يكتسب صورة جديدة عن نفسه، ويكتسب كذلك مجموعة من الزملاء الجدد، والإنجازات الجديدة، وربما من القيم الجديدة أيضاً في بعض الأحيان.

وهناك بعض الأشكال الأساسية للتنشئة الاجتماعية في كل مجتمع كتربية الوالدين للفرد داخل الأسرة، والتعليم في المدرسة، والتلمذة على مهنة أو حرفة معينة، والمحاولة والخطأ، والتقليد، واكتساب العقيدة الدينية. وتنطوي عملية التنشئة

الاجتماعية التوقعية على تعلق الفرد بجماعة معينة أو ادعائه الانتماء إليها، بينما هو لا ينتمي إليها في الواقع فعلاً، ولكنه يتمنى أن يصبح عضواً فيها (والأمثلة على ذلك كثيرة في حياتنا اليومية، وأكثر ما تكون شيوعاً بين أفراد الطبقة الوسطى الصغيرة في بلادنا).

16. الصراع

الصراع يكون عادة حول القيم، أو المكانة، أو القوة، أو الموارد المحدودة أو النادرة، ولا تقتصر أهداف الأطراف الداخلة في علاقة الصراع على مجرد الفوز بامتياز معين وحسب، ولكنها تتعدى ذلك إلى الرغبة في إخضاع الخصوم.

وتحدث مثل هذه الصراعات بين أفراد أو بين جماعات أو بين أفراد وجماعات. وهي موجودة بشكل أساسي وهام في كل نسق اجتماعي على الإطلاق، اللهم فيما عدا بعض الجماعات اليوتوبية (المثالية والخيالية التي لا وجود لها في الواقع) المحدودة النطاق، التي تستهدف في المقام الأول تقليل الصراعات إلى أدنى حد.

والصراع يكون مصحوباً عادة – ولكن ليس دائماً – بمشاعر كراهية قوية. حقيقية أن هناك بعض أنواع الصراع التي يبدو أنها تنشأ عن بعض المشاعر والأحاسيس فحسب، ومن ثم فليس لها أي أهداف تكتيكية (مثل إتلاف مقاعد المواصلات العامة أو دور السينما، أو إتلاف دهان السيارات الفارهة التي يقوم بها الصغار، والكبار أحياناً. فهذه تنشأ عن مشاعر وأحاسيس من جانب القائم بالإتلاف إزاء جهاز النقل العام أو المجتمع الكبير أو ضد صاحب تلك السيارة، ولكنها لا تهدف إلى تحقيق هدف معين أو تعديل محدد في موقف الخصم الذي نعتدي عليه). وهناك أنواع أخرى من الصراع تكاد تخلو تماماً من الأحقاد والضغائن، كالمفاوضات التي تتم بين الإدارة والعمال في أحد المؤسسات الصناعية في البلاد ذات التقاليد النقابية العريقة. على حين نجد أنواعاً أخرى من الصراع – كالمباريات الحاسمة وذات المستوى الرياضي الممتاز – التي تخلق مشاعر الحماس والإثارة أكثر مما تثير مشاعر العداوة والكراهية. وجدير بالملاحظة أن الدراسة السيكولوجية (النفسية) للصراع أكثر تعقيداً من الدراسة السوسيولوجية (أي التي يقوم بها علم الاجتماع). إذ نجد أن

الصراع بين الجماعات يخلق أفعالاً وحشية تتصف بالقسوة إزاء الطرف الآخر – كالتعذيب والتشويه والقتل – لا وجه للشبه بينهما وبين سلوك الثدييات الدنيا، ويبدو أنها راجعة على نحو ما إلى احتكار الإنسان للمثل العليا الرفيعة. ومع ذلك فيبدو من الصعب تحليل الدوافع إلى ممارسة العنف والقسوة باسم الحفاظ على قيم الجماعة، حيث نجد أن الأفعال التي تتصف بالقسوة تعتمد – على الأرجح – على الحسابات السياسية الهادئة أكثر من اعتمادها على مشاعر الغضب.

ويعتبر أغلب الدارسين المعاصرين الصراع سمة أساسية من سمات التنظيم الاجتماعي، وذلك لاعتبارين مختلفين ولكنهما مترابطين ببعضهما البعض. الاعتبار الأول أن الحفاظ على حدود الجماعات الاجتماعية المنظمة يتم من خلال ميل أعضاء كل جماعة إلى تقسيم العالم إلى "نحن" (أعضاء جماعتنا)، "وهم" (أي أعضاء الجماعة أو الجماعات الأخرى). فلولا هذا التضامن التلقائي لانهار الوجود المستمر لأغلب الأنساق الاجتماعية القائمة. والاعتبار الثاني أن كثرة الصراعات الاجتماعية في المجتمع الحضري الحديث تقسم المواطنين تبعاً لأسس كثيرة متباينة (تقسيم على أساس النشأة، على أساس الدين، على أساس الأجيال، على أساس العقيدة السياسية، على أساس الوضع الاقتصادي... إلخ)، بحيث أن أعداء الشخص في موقف معين قد يصبحون حلفاءه في موقف آخر، ومن هنا يحتفظ المجتمع بتماسكه ككل لأنه لا توجد قضية واحدة أياً كانت تستطيع أن تقسم أي مجتمع إلى شطرين منفصلين تماماً (ولو حدث ذلك لفقد هذا المجتمع مقوِّم وجوده الحقيقي).

ويستخدم مصطلح الصراع أحياناً بمعنى خاص تماماً مختلف عن المعاني السابقة عندما يشير إلى عدم انسجام القيم أو المعايير التي تخلق لدى الفرد توتراً عاطفياً. فصراع الدور – على سبيل المثال – يعني أزمة المراهق الذي يرى أصدقاؤه أنه قد نضج وبلغ مبلغ الرجال، على حين يرى والداه أنه مازال بعد طفلاً. والصراع بهذا المعنى ظاهرة جديرة بالدراسة، ولكنه لا يتصل اتصالاً مباشراً بالصراعات الظاهرة بين الأشخاص أو الجماعات (وإن بدا وثيق الصلة بها أحياناً).

17. المكانة

المكانة هي المكان أو الموضع الذي يشغله الشخص في سلم التأثير داخل نسق اجتماعي معين.

فإذا قلنا أن الشخص (أ) يشغل مكانة أعلى من الشخص (ب)، فإننا نعني أن تلك الجماعة (التي ينتمي إليها هذان الشخصان) تضع (أ) في منزلة أعلى من (ب). ويتضح هذا التفضيل – أو التقدير – عادة في إعطاء الشخص (أ) نصيباً أكبر من موارد الجماعة (مثلاً مرتباً أو دخلاً أعلى)، ونصيباً أكبر من القدرة على التحكم في أنشطة تلك الجماعة (سلطة أكبر)، وحقوقاً أكبر، وقدراً أكبر من أعباء المسئولية. وهناك أنواع مختلفة من المكانة، منها الموقع على سلم التدرج الهرمي، و"المكانة السوسيومترية"[3] داخل الجماعة، والطبقة الاجتماعية، والهيبة Prestige.

ويقوم هيكل كل تنظيم في المجتمع على تدرج هرمي للأوضاع الموجودة فيه، بدءاً من أرفع وضع ووصولاً إلى أدنى وضع في هذا السلم، ويشمل هذا التدرج كافة – أو على الأقل غالبية – أعضاء ذلك التنظيم. ويكون ترتيب تلك الأوضاع واضحاً أشد الوضوح، كما أن الفروق بين الأوضاع المتدرجة في الحقوق والواجبات والامتيازات تكون هي الأخرى محددة تحديداً واضحاً. أما المكانة السوسيومترية، أو القيادة غير الرسمية، فتمثل ظاهرة مرتبطة بذلك ولكنها تنشأ عادة بشكل تلقائي في الجماعات غير المنظمة. وقد يعد تطور نظام المكانة (أو تريب المكانات في سلم معين) على أساس خصائص الأفراد أمراً حتمياً عندما يدخل مجموعة من الأفراد المتكافئين في علاقة تفاعل لفترة طويلة من الوقت. وليس هذا الميل قاصراً على البشر وحدهم، إذ نجد كافة

(3) نسبة إلى السوسيومتري (أي القياس الاجتماعي)، ويعني قياس شبكة العلاقات الاجتماعية التي تكون البناء الداخلي للجماعات الاجتماعية. وتكشف دراسة القياس الاجتماعي كذلك الأشكال المعقدة التي تنشأ عن قوى الجذب والنفور بين أعضاء الجماعات. وجرت العادة أن تعرض النتائج الأساسية للقياس الاجتماعي في صور رسوم بيانية يطلق عليها اسم السوسيوجرام. والسوسيوجرام عبارة عن خريطة للجماعة تستخدم فيها رموز ملائمة تشير إلى الاختيارات الإيجابية والسلبية لأعضاء الجماعة. وقد تكون الاختيارات المحيطة بشخص معين كثيرة في بعض الأحيان، وقليلة في أحيان أخرى.. فالشخص الذي يحظى باختيارات إيجابية كثيرة يحظى بمكانة سوسيومترية عالية، وصاحب أكبر عدد من الاختيارات يسمى "نجماً".

الرئيسات، وكثيراً من الحيوانات الدنيا تطور لنفسها نظماً مختلفة للمكانة واضحة المعالم على أساس خصائص أعضائها: كالنوع (ذكر أو أنثى)، أو العمر، أو السن، أو القوة، أو الفاعلية. ويختلف الوضع بالنسبة للبشر على أساس أن حياتهم وأجسامهم أكثر تعقيداً من الحيوانات، فنجد أن لديهم عدداً أكبر من السمات والخصائص التي تقوم عليها مثل هذه الفروق في المكانة، من ذلك مثلاً عضويتهم في جماعات أخرى، وعلى أساس سمات أخرى معنوية وغير ملموسة كالجمال والذكاء، والطموح.

وكانت **المكانة** كمصطلح تمثل في الماضي مصطلحاً قانونياً أساساً يدل على مجموعة من الحقوق والواجبات. وهناك بعض المكانات التي مازالت شائعة في القانون مثل: مالك الأرض، والراهن والمرتهن (أي الشخص الذي يرهن عنده العقار)، والحارس، والموصي، والوصي. بعد ذلك بدأ هذا المصطلح يستخدم على نطاق واسع للدلالة على أي نوع من الأوضاع الاجتماعية. ثم أخذ يدل بعد ذلك على المكان التراتبي للشخص (أي داخل سلم التراتب أو التدرج) أو الجماعة.

وقد اهتم علم الاجتماع بدراسة أثر المكانة وأثر تغير المكانة على سلوك الفرد ربما أكثر من اهتمامه بأي موضوع آخر من موضوعات الحياة الاجتماعية، بحيث أصبح لدينا قدر وافر من المعلومات عنه. فقد اتضح – على سبيل المثال – أن الرغبة في تجنب فقدان المكانة تكون على العموم دافعاً أقوى من الرغبة في اكتساب مكانة جديدة. كما يبدو أن هناك ميلاً عاماً إلى توازن المكانات في الجماعة، أكثر من الميل إلى توازن المكانات التي يشغلها الفرد في الأنساق الاجتماعية المختلفة التي يشارك فيها بحيث يكون هناك اتساق فيما بينها، وبحيث لا يصبح الأشخاص الذين يخضعون له في نسق معين في مكانة أعلى منه في نسق آخر.

18. التدرج

التدرج هو طريقة ترتيب أعضاء نسق معين في تسلسل هرمي (درجات أو مستويات فوق بعضها)، تتفاوت مستوياته من حيث الهيبة، والثروة، والنفوذ وغير ذلك من خصائص المكانة.

ويمكننا أن نرجع أغلب النظريات المعاصرة في التدرج (أو التراتب) إما إلى كارل ماركس الذي يرى أن نظام التدرج في أي مجتمع يتحدد على أساس ملكية وسائل

الإنتاج، أو إلى ماكس فيبر الذي يرى أن التدرج الاجتماعي يتوقف على أسس منفصلة كالثروة، والنفوذ السياسي وأسلوب الحياة. والطبقات الاجتماعية التي تحدث عنها ماركس في كتابه **رأس المال** هي: ملاك الأرض، والرأسماليون، والعمال، والفلاحون. أما ماكس فيبر فلم يستخدم هذه المفاهيم العامة، ولكنه وضع وصفاً خاصاً للطبقات (أو الشرائح) الرئيسية في كل مجتمع تحدث عنه.

ويمكن قياس التدرج الاجتماعي عن طريق دراسة الفروق في الدخل، والتعليم، والمهنة، والاستهلاك وما إلى ذلك من مؤشرات تدل على الانتماء الطبقي. كما طور علماء الاجتماع الأمريكيون ما يعرف باسم الأساليب الذاتية في قياس الانتماء الطبقي، وذلك عن طريق سؤال الناس كيف يصنفون أنفسهم والآخرين في الطبقات المختلفة، أي ما هي رؤيتهم لوضعهم الطبقي وأوضاع الآخرين. كما أن هناك دراسات استخدمت مزيجاً من الأسلوبين معاً في دراسة الطبقات في المجتمعات الحديثة. ويمكن مقارنة نظم التدرج الاجتماعي بين عدة مجتمعات من حيث القيم التي يرتكز عليها البناء الطبقي في كل مجتمع، ومن حيث الاتساق الداخلي بين مكونات البناء الطبقي، ومدى وضوح الحدود بين الطبقات المختلفة، وما إذا كان هناك اعتراف صريح بمظاهر عدم المساواة أو محاولة لطمسها، ومن حيث أنواع الحراك الاجتماعي الموجودة في كل مجتمع.

19. الحراك الاجتماعي

الحراك هو حركة الأفراد، والأسر، والجماعات من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر.

وهناك ثلاثة أنماط رئيسية للحراك الاجتماعي هي: **الحراك الجغرافي** (وهو الانتقال من مكان إلى آخر)، **والحراك الأفقي** (وهو الحركة من جزء من أجزاء النسق الاجتماعي إلى جزء آخر)، **والحراك الرأسي** (وهو عبارة عن اكتساب أو فقدان مكانة اجتماعية). والحقيقة أن الأنواع الثلاثة من الحراك لها أهميتها وجديرة بالدراسة، إلا أن اهتمام علم الاجتماع قد تركز بالدرجة الأولى على الحراك الرأسي.

وتلجأ بعض دراسات الحراك الرأسي إلى مقارنة مكانات الآباء بمكانات أبنائهم، فإذا تعدلت مكانات الأبناء دل ذلك على وجود حراك، إلى أعلى أو إلى أسفل حسب الأحوال. وهناك دراسات أخرى تقارن تسلسل المكانات التي شغلها فرد معين في حياته. على حين اهتمت دراسات أخرى بوصف التغيرات التي طرأت على مكانة جماعات بأكملها.

وقد اتضح من كافة الدراسات التي أجريت حتى الآن أن قياس الحراك الرأسي أكثر تعقيداً مما يبدو لأول وهلة. ومن أسباب ذلك أن وضع الأفراد أو الجماعات يتغير داخل نسق التدرج، في نفس الوقت الذي يتغير فيه نسق التدرج نفسه. وليس من الممكن دائماً التيقن من المكانة النسبية التي يشغلها أولئك الأفراد والجماعات في الفترات الزمنية المختلفة (لأننا لا نستطيع أن نتحقق إلا من المكانات التي يشغلونها في الوقت الراهن، وقت إجراء الدراسة. أما المكانات في الماضي فلابد أن تختلف أحكامنا عليها، لانقضاء ظروف التحقق الأكيد من سمات نسق التدرج العام في المجتمع). فهل كانت مكانة المعلم أو الطبيب – نسبياً – في مطلع القرن التاسع عشر أعلى أو أدنى مما هي عليه اليوم؟

ومن المشكلات الأخرى في دراسة الحراك أنه يشترط لكي نتمكن من إجراء دراسة مقارنة سليمة بين بعض المكانات أن تنتمي جميعها إلى نفس نسق التدرج، فالبدوي في ليبيا الذي انتقل إلى المدينة وتلقي العلم في الجامعة، لا نستطيع أن نقول عنه أنه ارتقى أو انحطت مكانته، لأنه خرج من نسق اجتماعي معين إلى نسق اجتماعي آخر مختلف تماماً. فالكلام عن حدوث حراك اجتماعي له يعد من وجهة النظر السوسيولوجية لا معنى له.

ومشكلة أخرى من مشكلات دراسة الحراك الرأسي هي كيفية اختيار المعايير التي سيتم الاحتكام إليها لمعرفة صعود الشخص أو هبوطه على سلم التدرج الاجتماعي. من هذا مثلاً أننا إذا قارنا المكانات المهنية لبعض الناس بمكانات آبائهم، فسوف نتوصل إلى نتائج متباينة تماماً، تبعاً لما إذا كانت المهن الحالية للأبناء قابلة للمقارنة بالمهن التي كان يمارسها الآباء وقت ميلاد أولئك الأبناء، ثم عندما كان أولئك الآباء في سن أبنائهم الحاليين، أو تلك التي مارسها الآباء في ختام (ذروة) حياتهم العملية.

ورغم كل تلك الصعوبات، التي يجتهد علماء الاجتماع في البحث عن حلول لها، فإن دراسة الحراك الرأسي – كما يبدو في الحياة العملية للأفراد أو في تغير أوضاع الجماعات المختلفة- يمكن أن تدلنا على التغير الاجتماعي الذي يجري في المجتمع أكثر من أي نوع آخر من الدراسات.

20. القوة

القوة هي قدرة الفرد الداخل في علاقة اجتماعية على فرض إرادته الخاصة رغم ما يلقاه من مقاومة لذلك.

والقوة الشرعية يطلق عليها عادة اسم **سلطة** Authority (والمقصود بالشرعية أن تكون مدعومة من قبل معايير الجماعة أو معايير أطراف العلاقة). أما القوة التي تمارس بشكل غير رسمي وبدون ميكانيزمات محددة للتغلب على المقاومة فتعرف باسم **النفوذ** Influence.

وعلى الرغم من أن القوة التي تمارسها الحكومات هي موضوع الاهتمام الرئيسي لعلماء السياسة، إلا أن ظاهرة القوة لا تقتصر أبداً على دنيا السياسة وحدها. فعلاقات القوة تظهر في كافة الأنساق الاجتماعية بدءاً من الأسرة حتى الدولة الوطنية، ويوجد في كل تنظيم اجتماعي أسلوب لتوزيع القوة داخله.

والملاحظ أن القوة تتصف بشيء من التناقض، ومن التناقضات الحالية نذكر على سبيل المثال:

أ. **أن القوة ظاهرة تبادلية**: فالسيد لا يستطيع أن يتحكم في العبد، إلا إذا سمح السيد لنفسه أن يخضع إلى حد ما لتحكم هذا العبد فيه. وفي هذا الصدد نذكر قول السياسي الفرنسي ليدرو رولان "ها هم أولئك الناس ذاهبون، يجب أن أجري لكي ألحق بهم، لأنني قائدهم".

ب. **أن ممارسة القوة وحيازة القوة ليسا شيئاً واحداً تماماً**: فأقوى الحكام هم أولئك الذين لا يحتاجون إلى إثبات قدرتهم على قمع مقاومة رعاياهم، لأن رعاياهم لا يقاومونهم أبداً.

ج. **أن القوة كثيراً ما تكون وهماً:** ولكن ذلك الوهم يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، إذا لم يواجه تحدياً. فضعف حاكم ما قد لا يتبينه أحد، إلا عندما يقع حدث معين يكشف لرعاياه أنه لم يعد يتمتع بولاء الآخرين.

د. يبدو لنا عادة أن الأشخاص الأقوياء يتحكمون في وسائل إكراه الآخرين على الطاعة، غير أن تلك الوسائل تتوقف دائماً على مدى اقتناع الأفراد في أدنى مستويات القوة، لأنهم هم الذين يقومون في النهاية بإجبار الناس على الطاعة.

وقد يظل كثير من علماء الاجتماع حتى وقت قريب يتجنبون دراسة علاقات القوة، إما لأن لهم اهتمامات أخرى في ميدان العلم، أو لأنهم لا يريدون تبني وجهات نظر يمكن أن توصف بأنها محافظة أو راديكالية. ولكن ذلك الوضع لم يعد قائماً الآن، لا في العالم الغربي الرأسمالي، ولا في مصر وبعض البلاد العربية الأخرى. ذلك أن الصعوبة المتزايدة في الحفاظ على النظام بين الدول وداخل كل دولة – خلال السنوات الأخيرة – قد أثار قدراً كبيراً من الاهتمام بتحليل علاقات القوة، وبنظم تحول توزيع القوة تحت ظروف معينة.

ثالثاً: المصطلحات الخاصة في علم الاجتماع

يمكن القول أن المعرفة الصحيحة بالمصطلحات الأساسية العشرين التي عرضنا لها فيما سبق تتيح للدارس المبتدئ في علم الاجتماع أن يقرأ ويفهم نحو 90٪ من تراث علم الاجتماع المعاصر بسهولة. غير أن هناك بعض فروع علم الاجتماع الخاصة، أو العلوم المتصلة به اتصالاً وثيقاً، التي تتميز بمصطلحات خاصة بها. ففي دراستنا لعلم السكان على سبيل المثال سنواجه مصطلحات مثل: **الخصوبة، وأمد الحياة، ومعدل النوع**... إلخ. وكل مصطلح من هذه المصطلحات يمثل أداة لقياس جانب معين من جوانب سكان المجتمع، ومن اليسير دراسته وتذكره عندما نكون بصدد دراسة هذا الفرع أو ذاك.

كما أن هناك بعض علماء الاجتماع البارزين الذين وجدوا من الضروري أن يطوروا لأنفسهم مجموعة كاملة من المصطلحات التي تناسب التعبير عن أفكارهم. فأصبح لهم قاموس خاص يجب أن يتعرف عليه قارؤهم لكي يستطيع أن يفهم

أعمالهم فهماً سليماً. ولا يمنع هذا أن بعض تلك المصطلحات - خاصة إذا كانت متعلقة بكبار العلماء - قد وجد قبولاً عاماً لدى قطاع عريض من المشتغلين بالعلم، بينما ظل بعضها كالعلامة التجارية المسجلة خاصاً بباحث معين، وشائعاً فقط في كتابات تلاميذه، ومعروفاً لجمهور قرائه.

ونلاحظ أخيراً أن علم الاجتماع يرتبط بعلاقات وثيقة مع العلوم الاجتماعية الأخرى - كما سنرى في الفصل التالي، ولذلك نجد أن بعض المصطلحات الخاصة بتلك العلوم يجد طريقه في النهاية إلى الكتابات السوسيولوجية نفسها. ففي دراستنا لعلم الاجتماع العائلي - على سبيل المثال - سوف نلاحظ أننا نميز بين الأقارب عن طريق الدم والأقارب عن طريق النسب. وهذان المصطلحان مستعاران من الأنثروبولوجيا. كما أن دارس الأسرة يتعرض أحياناً للكلام عن العصاب، والفعل الشرطي، وغيرها من المصطلحات المأخوذة من علم النفس وهكذا.

ولعل هذه النقطة تقودنا إلى محاولة تبين العلاقة بين علم الاجتماع وبعض العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة به. وهو موضوع الفصل الثالث.



الفصل الثالث

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

إن دارس علم الاجتماع قد يحتار أحياناً في شرح العلاقة بين علم الاجتماع وكل من علوم: الأنثروبولوجيا، والتاريخ، والخدمة الاجتماعية. وقد يجد من الصعوبة أن يتبين ما إذا كان علم النفس الاجتماعي ينتمي أساساً إلى علم الاجتماع أو إلى علم النفس. وما هي طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة. وعلى الرغم من أن الحدود بين تلك الميادين ليست محددة تحديداً دقيقاً قاطعاً، إلا أنها مع ذلك تبدو في الممارسة العملية واضحة لنا بالقدر الكافي، ولذلك فليس من الصعب علينا أن نحاول فهمها وعرضها هنا باختصار.

1. علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية

غالباً ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشأ من منابع أو مصادر مختلفة تماماً (الأول من الفلسفة، والتاريخ، والفكر السياسي، والمسح الاجتماعي، والأخرى من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الحياة)، إلا أنه يصعب الآن – من الناحية العلمية – التمييز بينهما. غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع. فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام في العلمين، لاتضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائماً بينهما. ومع ذلك، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه قد مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين، وبخاصة حينما كان يصعب تحديد صلة الأعمال الفردية للدارسين بأي منهما حيث كانت يمكن أن تدرج ضمن الأنثروبولوجيا أو ضمن علم الاجتماع (مثل أعمال تايلور، وسبنسر، ووستر مارك). ثم أعقبت ذلك فترة أخرى تمثل الاختلاف الكامل، بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفي بصفة عامة، واستمر علم الاجتماع (على الأقل في أوروبا) في اتجاهه التاريخي، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعي. ثم ظهر في السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين.

أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، التي لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة. فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية – بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية تمثل مطلباً حيوياً – في دراسة المجتمعات الصغيرة والتي تختلف في طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا، من حيث أنها لا تخضع نسبياً للتغير، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية. وكانت المناهج المستخدمة في الدراسة تتسق مع هذه الحقائق، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقياً، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجي، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة. ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية، فإنه من العسير استخدام المدخل التاريخي، بل إن ذلك يبدو أمراً غير ممكن على الإطلاق.

غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيراً جوهرياً. فمعظم المجتمعات البدائية – إن لم تكن كلها – قد تغيرت، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمية، التي يواجهها عالم الاجتماع، حينما يدرس المجتمع الذي يعيش فيه أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة.

وباختصار، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات في أثناء عملية النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وهذا هو الموضوع الذي يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات في آسيا وأفريقيا. يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أخذت تختفي بصورة واضحة، كما أن انفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هي مسألة موضع جدل إلى حد ما. فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية في المجتمعات المتقدمة، مثل دراسة "المجتمع المحلي الصغير" وجماعات القرابة... إلخ. ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في ضوء اختلاف المصطلحات، والمدخل والمنهج (بل أحياناً ما يعتبر

البعض أن تداخل نشاط العلماء في ميدان الدراسة غير صحيح منهجياً)، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك، كما تزداد الرغبة في تحقيق المزيد منه.

ويجب أن نشير أيضاً إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية تمثلها المجتمعات التي لا تعد بدائية ولا هي متقدمة صناعياً. وفي هذه المجتمعات – التي تعتبر الهند ومصر نموذجاً لها – تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى حد كبير. فالبحوث السوسيولوجية في الهند مثلاً، سواء اهتمت بنظام الطائفة، أو المجتمعات المحلية الريفية، أو بعملية التصنيع ونتائجها، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معاً. إن هناك فرصة حقيقية في مصر وغيرها من المجتمعات النامية ذات الإرث الحضاري العريق للقضاء على هذه التفرقة بين العلمين. حقيقة أن التدريب الذي يتلقاه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما، إذ أنهم يحصلون على تدريبهم في أحد الأقطار الغربية حيث لا تزال هذه التفرقة قائمة. لكن تطور العلوم الاجتماعية في تلك البلاد، وتناقص الاعتماد على الموارد التعليمية الأجنبية، سوف يؤدي إلى التكامل الحقيقي بين مناهج ومفاهيم العلمين في ضوء المشكلات المدروسة، والمهام الملقاة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية في هذه البلاد.

2. علم الاجتماع وعلم النفس

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع، ومكانة علم النفس الاجتماعي في علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد. وهناك اتجاهان متطرفان في هذا الصدد. فقد اعتقد ميل J. S. Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعي عام، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية في هذا العلم قد تم استنباطها منطقياً من قوانين الفكر. "فالكائنات الإنسانية في المجتمع لا تنطوي على أي خصائص فيما عدا تلك التي تشتق من قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية".

أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التي يدرسها علم النفس، وتلك التي يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة. فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد، والتي تمارس قهراً عليهم. ويمكن تفسير الظواهر

الاجتماعية في ضوء ظواهر اجتماعية أخرى، لا في ضوء ظواهر نفسية "إن المجتمع ليس مجرد تجمع من الأفراد، بل إن النسق الذي يمثله هذا التجمع، يعبر عن واقع متميز له خصائص النوعية... وباختصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع، تماثل تماماً تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة، والعلوم الكيميائية – الفسيولوجية. ويترتب على ذلك، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية، فإن المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح.

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يجد مؤيديه في الوقت الحاضر، لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفاً وسطاً، فالبعض - مثل جينزبرج Ginsberg – يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسيولوجية بصورة أدق حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العامة في علم النفس، لكن ذلك لا يلغي ضرورة وجود قوانين سوسيولوجية قائمة بذاتها. وبالمثل ذهبناديل Nadel إلى أنه "يجب تنقيح بعض المشكلات التي يطرحها البحث الاجتماعي بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتحليل في نطاق علم النفس، والفزيولوجيا، وعلم الحياة".

كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر – نتيجة تأثير ديلتاي – إلى تبني الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعاً حينما يكون في وسعه "فهم" معنى الأفعال الاجتماعية التي يحاول تفسيرها سببياً. ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعاً من "علم النفس العلمي"، وإن كان فيبر وديلتاي لم يتخذا موقفاً عدائياً من إمكانية تطوير علم نفس علمي بالمعنى العام، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد.

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسيولوجية والسيكولوجية يكمل أحدها الآخر، فإن العلمين لا يرتبطان من الناحية العملية ارتباطاً وثيقاً. كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعي – الذي يجب أن يكون قريباً من علم الاجتماع بصفة خاصة – موضع خلاف. ومن اليسير أن نقول إن علم النفس الاجتماعي هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذي يرتبط ارتباطاً خاصاً بالظواهر الاجتماعية، أو الذي يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية. والواقع أن

علم النفس برمته يمكن اعتباره "اجتماعياً" إلى حد معين، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر في سياق اجتماعي يؤثر فيها إلى حد ما، ويصبح من العسير أن نعين – ولو بصورة تحكمية – حدود علم النفس الاجتماعي. وهذا يعني أن علماء النفس الاجتماعيين غالباً ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع، وأنهم أيضاً يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجربة، والدراسات الكمية)، ومن ثم فهم يغفلون دائماً الملامح البنائية للوسط الاجتماعي الذي يجرون بحوثهم في نطاقه.

على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعي في ميادين متعددة. ففي دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسيولوجية، وأخرى سيكولوجية، وفي دراسات التدرج الاجتماعي يبدو أن المدخل السيكولوجي قدم تحليلاً للطبقة والمكانة في إطار ذاتي بحيث يعارض التحليل السوسيولوجي في ضوء عوامل موضوعية بدلاً من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة في البناء الاجتماعي. ومن الملاحظ أيضاً أنه نادراً ما يشار إلى "سيكولوجية السياسة" التي تطورت منذ فترة بعيدة، نتيجة بعض الظواهر الواضحة في السلوك والبناء السياسي. وعموماً فإننا نستطيع أن نكشف في كل ميدان للدراسة، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الاهتمام.

وهناك بالطبع دعاوي عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكامل بين العلمين. ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات في هذا الصدد. ومن أهم هذه المحاولات الأعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills، حيث يقول الكاتبان: "يحاول عالم النفس الاجتماعي أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء في مجتمعات مختلفة الأنماط. وهو يتساءل كيف يتفاعل السلوك الخارجي والحياة الداخلية للفرد كل منهما مع الآخر، ويسعى إلى وصف نماذج الأشخاص التي توجد غالباً في مجتمعات مختلفة الأنماط، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التي يعيشون فيها". وهكذا يكون ميدان الدراسة في علم النفس الاجتماعي هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعي.

ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زاوية علم الحياة، أو من زاوية علم الاجتماع. وكانت المشكلة في الماضي القريب تتمثل في أن التفسيرات التي تأتي من زاوية معينة، تظل منعزلة عن تلك التي تقدمها الزاوية الأخرى، وبالتالي يتم تناول كل منهما بمناهج ومصطلحات مستقلة أكاديمياً. ولقد حاول جيرث وميلز تخطي هذه الفجوة باستخدام مفهوم "الدور" في تعريفهما للشخص والنظم: "فالدور الاجتماعي يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوي الفردي والبناء الاجتماعي، وهو يستخدم كمفهوم رئيسي في إطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعي معاً".

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع، والتي سبق أن تناولها جينزبرج في دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبي للغريزة والعقل في الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعي، ومشكلات الرأي العام، والسلوك الجماعي المنظم. ولقد هجر علم النفس الاجتماعي مؤخراً هذا اللون من الدراسة، واتجه نحو البحوث الإحصائية والتجريبية التي تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد، ومن ثم فقد اتصاله بعلم الاجتماع. ولذلك يمكن القول أن هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين.

وأخيراً علينا أن نعيد النظر في الاعتراض الذي وجه إلى الاتصال بين العلمين. لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجي من علم الاجتماع، لكنه كان غالباً ما يرجع إليه بصورة ضمنية. وذهب رادكليف براون حديثاً إلى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقاً مختلفة تماماً، فالأول يدرس النسق الاجتماعي والآخر يتناول النسق العقلي، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل. غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف، إذ كثيراً ما نصادف في وقت معين بحوثاً خصبة، حتى في العلوم الطبيعية، أجراها رواد العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية. وعموماً فإن هذه النظرة هي من بقايا تصنيف كونت للعلوم، ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر إلى تصور حديث لتسلسل العلوم.

3. علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall في محاضر افتتاحية له بجامعة كمبردج عام 1885، حينما كان بصدد الحديث عن فكرة كونت عن العلم الاجتماعي العام ما يلي: "لاشك في أنه إذا وجد هذا العلم، فإن الاقتصاد سيكون سعيداً بأن ينضوي تحت جناحه. لكنه لم يتحقق حتى الآن، بل لا توجد علامات تشير إلى إمكانية وجوده، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقيم. إن علينا أن نفعل ما في وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية".

والآن، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا؟ إنني لا أعتقد ذلك. لقد وجد علم الاجتماع الاقتصادي، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص في النظرية الاقتصادية، وقدموا إسهاماً في دراسة الظواهر الاقتصادية. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التي تظهر في التحليل الاقتصادي دائماً والتي مؤداها: "أنه مع تثبيت كل الظروف الأخرى"، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذي يشغل جزءاً كبيراً من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الإنساني.

ويمكن أن نجمع الانتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين، فهناك أولاً الدراسات النقدية، التي استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً مستقلاً تماماً. وقد تبني هذا المدخل – على سبيل المثال – لوي في مؤلفه: **الاقتصاد وعلم الاجتماع** الذي تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحت وجوانب النقص فيه، فاكتشف مبدأين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما: "الإنسان الاقتصادي"، والمنافسة أو انتقال عوامل الإنتاج. ولقد ذهب لوي إلى أبعد من ذلك، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع.

وهناك مدخل مماثل لذلك يمثل سيميان F. Simiand في مؤلفه "**المنهج الوضعي في علم الاقتصاد**". وكان سيميان معاوناً لدوركايم في مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبني المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاقتصادية. وهو

يرى في مقالاته التي تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هي بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار، أكثر مما هي نقطة انطلاق للاستنباط المنطقي الذي يخلص إلى نتائج لا تزيد في صدقها عن الفروض الأصلية. والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض في رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجي.

ويعتبر مؤلف ماكس فيبر: **الاقتصاد والمجتمع** Wirtschaft und Gesellschaft محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام. وهناك عمل حديث لتالكوت بارسونز وسملسر – يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحاً إلى حد ما – يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية السوسيولوجية العامة. ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضاً تلك الكتابات التي حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي.

ونستطيع أن نميز ثانياً الدراسات السوسيولوجية العديدة التي اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية، حيث فحص سيميان إمبيريقياً في مؤلفه: **الأثمان والتطور الاجتماعي للنقود** (باريس، 1932، ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور. وهناك مؤلف حديث في هذا المجال لباربارا وطون Barbara Wooton بعنوان: **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن، 1955) وفيه حللت وطون أولاً الجوانب غير الملائمة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للأجور، ثم قدمت تحليلاً سوسيولوجياً لمحددات الأجر والفروق في المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطاني. ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية، إذا أنه يدرس الإجراءات الفعلية، والمناقشات حول المساومة على الأجور في المجتمع البريطاني الحديث.

وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية، لعل أهمها تلك التي تتعلق بنظرية المنشأة. ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان **نظرية مشروع العمل** (نيويورك، 1904)، بالإضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات، وبخاصة دراسة بيرل A. A. Berle ومينز G. C. Means بعنوان: **الشركات الحديثة والملكية الخاصة**.

وهناك ثالثاً أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية. وهنا بالذات يتسم التراث السوسيولوجي بالثراء، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادي التي أهملها علماء الاقتصاد، أو تناولوها بطريقة سطحية. ومن بين الدراسات العامة التي تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتي قدمها علماء الاجتماع، وبعض الاقتصاديين ذوي العقلية الاجتماعية، نظرية ماركس عن رأس المال، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة زومبارت W. Sombart بعنوان: **الرأسمالية الحديثة**، ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان: **نشأة الاقتصاد**، وكتابات ماكس فيبر عن الرأسمالية، وأعمال هوبسون J. A. Hobson وبخاصة دراسته: **تطور الرأسمالية الحديثة والإمبريالية**، وكتابات أخرى عديدة لهنري سي Henry Sée.

وهناك دراسات حديثة متعددة في هذا الميدان ذاته، يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية، منها مؤلف شومبيتر J. Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية**، ومؤلف ستراتشي J. Strachey **الرأسمالية المعاصرة**، ومؤلف جالبرايت K. Galbraith **الرأسمالية الأمريكية** American Capitalism. وتوجد بالإضافة إلى ذلك، مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادي، وبخاصة النماذج البدائية.

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية، أسهم علماء الاجتماع في دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادي مثل: نظام الملكية، وتقسيم العمل، والمهن، والتنظيم الصناعي.

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذين ارتبطا ارتباطاً وثيقاً في نشأتهما – في أعمال كويزناي وآدم سميث – ثم اقترفا بعد ذلك – باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية في ألمانيا – قد أصبحا أشد ارتباطاً مرة أخرى في السنوات الأخيرة. ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع، وإسهامه المباشر في الدراسات الاقتصادية، وإنما إلى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته.

وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما في هذا الصدد: الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القومي الشامل أو الدخل

المتقدمة، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلي متجاهلين الإطار القانوني والسياسي الذي يمثل السياق العام للسلوك، بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة. وأخيراً هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجي الحديث. لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى، حيث دفع ذلك الارتباط دارسي السياسة إلى مناقشة المشكلات الرئيسية. غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة – وبخاصة في أمريكا – أدى إلى إجراء كثير من البحوث السطحية التي تساوت فيها دقة المنهج العلمي والإحصاء بعدم دلالة النتائج. ومع ذلك فإن هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسي فحسب. وعلى أية حال فسوف نعود إليها مرة أخرى حينما نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة.

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة. فالدراسات التي تجري في ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجي واضح. لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة، خاصة وأنهم لا يرغبون في أن ينضوي علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية، وللشكوك التي تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجي ودلالتها في مجال السياسة من ناحية أخرى. ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات. فمن العسير تجنب الحقيقة التي مؤداها: أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يمكن أن يصبحا علمين مستقلين، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام، ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى من ناحية، وبين علم الاجتماع العام من ناحية أخرى.

5. علم الاجتماع والتاريخ

ظهرت في إطار علم الاجتماع بعض الاتجاهات النظرية التي تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ، أو هي نوع من الدراسة التاريخية. غير أن ذلك يبدو في الحقيقة أمراً غير واقعي. فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ في جانب معين، لكنهما يختلفان تماماً في الجوانب الأخرى. وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما. ويجب أن يكون واضحاً منذ البداية تنوع التاريخ،

وتباين صور علم الاجتماع أيضاً. ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع.

إن أول وأبسط نقطة هي أن المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع، ودائماً ما يحتاج المنهج المقارن، بل وعلم الاجتماع التاريخي كذلك، لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ. حقيقة إن عالم الاجتماع يجب عليه أحياناً أن يكون مؤرخاً لنفسه، حينما يحتاج في بحثه لبيانات هائلة لم يكن قد تم توفيرها بعد، لكن ذلك ليس في وسعه دائماً، إذ أن عامل الوقت يحول دونه.

ومن الملاحظ ثانياً أن المؤرخ يفيد أيضاً من علم الاجتماع. والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة في دراسة المشكلات الهامة، كما كان يستمد منها معظم المفاهيم والأفكار العامة، تلك التي أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن. ولاشك أننا نستطيع أن نلمس في التاريخ الحديث، وفي علم الاجتماع الحديث أيضاً، ذلك التأثر المشابه بفلسفة التاريخ. فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية، ومن ثم منحت التاريخ أفكاراً نظرية واهتمامات لم تكن توجد على الإطلاق في أعمال المؤرخين الحوليين والإخباريين القدامى، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع، وبالتالي قدمت العناصر الأولى التي يرتكز عليها تصنيف المجتمعات.

ويبدو لي أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعي الأساسي في دراسة نماذج المجتمع. وتظهر هذه الصلة واضحة في مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن محرري إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعي - وهي المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعي قد حدد مجالها في عددها الأول على النحو التالي: "يقصد بالتاريخ الاجتماعي: تاريخ الطوائف والطبقات، والتجمعات الاجتماعية، بغض النظر عن مسمياتها، عندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة، تتساند فيما بينها أيضاً".

ويمكن أن يعد ذلك أيضاً تعريفاً لمجال علم الاجتماع التاريخي مع تعديل طفيف. فهناك في الوقت الحاضر، وفي أقطار كثيرة شواهد تدل على التعاون المتبادل

بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين. ففي فرنسا، كانت الحولية التاريخية التي أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucian Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، كما لا تزال الأعمال التي قدمها فيفر ومارك بلوش March Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ. وفي إنجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعي لمدن القرن التاسع عشر، أو خصائص الريف في العصور الوسطى، أو طبقة الأشراف في القرن التاسع عشر، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعي للمهن الفنية العليا.

بأي معنى إذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع؟ غالباً ما يقال أن المؤرخ يصف الأحداث الفريدة، بينما يسعى عالم الاجتماع إلى صياغة التعميمات. غير أن ذلك ليس أمر حقيقياً دائماً، إذ أن عمل أي مؤرخ جاد ينطوي على تعميمات. كذلك نجد كثيراً من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث. وربما يكون من الأفضل أن نقول بدلاً من ذلك، أنه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث، فإن عالم الاجتماع غالباً ما يبدأ من تعميم يخضعه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة. وباختصار فإن أهداف كل منهما مختلفة. إلا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقاً مطلقاً، فهي تعتمد إلى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهي تصدق مثلاً على التاريخ السياسي)، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة). أما إذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة، فبإمكاننا أن نقول مع تريفور-روبر H. R. Trevor-Roper أن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة، بينما يعني عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها.

وكلما كانت التفرقة محددة، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع، اتضح أكثر فأكثر أنه من العسير الفصل تماماً بين التاريخ وعلم الاجتماع، فكلاهما يتناول نفس الموضوع، أي دراسة الإنسان في المجتمع، من زوايا مختلفة أحياناً،

ومن زاوية واحدة أحياناً أخرى. ومن الضروري لكي تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين، وأن يفيد كل منهما إفادة أكثر من الآخر.

6. علم الاجتماع والفلسفة

ظهر علم الاجتماع في إطار الطموح الفلسفي إلى حد بعيد، لكي يدرس تاريخ البشرية، ويفسر الأزمات الاجتماعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، ولكي يقدم مذهباً اجتماعياً يرشِّد السياسة الاجتماعية. ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تماماً. ومع التسليم بصحة ذلك، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة، على الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات:

أولاً: هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم، أي دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة في علم الاجتماع، وهذا الاهتمام الفلسفي شائع في علم الاجتماع، كما أنه يحتاج إليه أكثر من علوم أخرى كالعلوم الطبيعية مثلاً، نظراً للصعوبات الخاصة التي تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية.

ثانياً: هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية. فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعي الإنساني الذي توجهه القيم. فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الإنسانية بوصفها وقائع، لكن عليه أيضاً أن يهتم بمناقشة القيم في سياقها الخاص، وكما تتجلى في الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية. ومن الضروري أيضاً أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق كذلك على غيره من المتخصصين في العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع، وتلك الخاصة بالقيمة، وبين المناقشات والتحليلات التي تناسب كلاً منهما. ومع ذلك فإننا غالباً ما نجد في العلوم الاجتماعية عدم القدرة على التمييز، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية كأمور واقعية، بينما تتعقد مناقشة التساؤلات الواقعية، حينما يدخل الدارسون في خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم. ويستطيع عالم

الاجتماع – عن طريق تدريب بسيط في الفلسفة الاجتماعية – أن يفرق بين المسائل المختلفة، ويدرك في الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها.

ثالثاً: قد يذهب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدي مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفي. وكانت هذه هي وجهة نظر دوركايم حينما كتب – مثلاً – في مقال له عن علم الاجتماع الديني ونظرية المعرفة يقول: "إنني أعتقد أن علم الاجتماع – أكثر من أي علم آخر – قد أسهم في تجديد التساؤلات الفلسفية... إن الفكر السوسيولوجي يتجه نحو الامتداد – عن طريق التقدم الطبيعي – لكي يصبح فكراً فلسفياً". ويبدو هذا التحول في الدراسة التي أجراها دوركايم عن الدين، حينما انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشة إبستمولوجية خالصة. وقد تبني غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة، واهتموا بمشكلات مماثلة. فاعتقد كارل مانهايم Karl Mannheim – مثلاً – أن علم الاجتماع المعرفي ينطوي على مضامين إبستمولوجية، وحدد هذه المضامين بالتفصيل. ويبدو أن كلاً من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم إسهاماً مباشراً للفلسفة، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية. لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح، فالإبستمولوجيا هي أساس علم الاجتماع المعرفي، لا العكس.

إن كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار – أكثر من العلوم الأخرى – مشكلات فلسفية، ومن ثم فإن عالم الاجتماع الذي يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته، قد اتجه إلى بحث مسائل فلسفية تكمن دائماً وراء الفكر السوسيولوجي. إنني لا أعتقد أن هناك أي ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات، بل إنه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع إلى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات، ذلك أن معظم جوانب الضعف في نظرية علم الاجتماع ترجع إلى سذاجة المعرفة بالفلسفة، كما أن جانباً كبيراً من الأفكار السوسيولوجية السطحية، يرجع إلى إهمال المسائل العامة التي تنطوي عليها دراسة الإنسان.

ويجب أن نذكر في هذا الصدد أيضاً أنه بينما كان من الطبيعي أن يثير علم الاجتماع أفكاراً فلسفية، فإن جانباً كبيراً من الفكر السوسيولوجي قد بدأ من الفلسفة. وقد أوضحنا حينما كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التي غلبت على بعض إسهامات علم الاجتماع، ترجع إلى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التي صاغتها النظريات السياسية. وينطبق ذلك أيضاً على مجالات عديدة في علم الاجتماع. فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة في الحياة الاجتماعية التي صاغتها الأفكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية. إن قوة الماركسية – في صورتها الأولى – وفاعليتها في مجال البحث الاجتماعي، ترجع إلى حد بعيد إلى الحقيقة التي مؤداها: أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية فحسب، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثوري.

ونستطيع أن نقدم مثالاً آخر. فقد وصفت بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعي نتيجة مشاركتها الفعالة في الحركة الاجتماعية ودراستها للمذاهب الاجتماعية. وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبي يتمثل في إدراكه لعلم المجتمع باعتباره غير كاف في ذاته، ويحتاج إلى إحكام صلته بفلسفة المجتمع. لكي يبدأ منها صياغته للمشكلات، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمي.

7. علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

إن العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تبدو صعبة على الشرح وعلى الفهم بعض الشيء. فالأخصائيون الاجتماعيون هم أصحاب مهنة متميزة يقوم عملهم على تقديم الخدمة (المشورة أو غير ذلك) للأشخاص المعوقين أو الذين يعانون مشكلات معينة، ويقومون على تنفيذ وإدارة البرامج الخاصة والعامة الموجهة نحو التخفيف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية مثل: الفقر، والأسر المفككة، والانحراف... إلخ. ويفضل الأخصائيون الاجتماعيون أن يسموا عملهم هذا: علم الاجتماع التطبيقي. ولكن كثيراً من علماء الاجتماع لا يوافقون على هذا الزعم. حقيقة إن الأخصائيين الاجتماعيين يستخدمون الدراسات الاجتماعية التي تناولت المشكلات

التي يهتمون بمكافحتها وعلاجها، ولكن من الأمور المختلف عليها ما إذا كانوا أحراراً في تطبيق المبادئ السوسيولوجية (أي المستخلصة من علم الاجتماع) في علاج عملائهم. وتوجد عيادات خاصة للخدمة الاجتماعية في بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن الغالبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيين يعملون في مصالح حكومية كوزارة الشئون الاجتماعية في مصر، وقطاع الخدمة الاجتماعية الطبية (في إطار وزارة الصحة)، وفي الشرطة والسجون، وميدان الشباب والرياضة، وفي المعاهد التعليمية بأنواعها (وزارة التربية والتعليم)... إلخ. وفي أغلب تلك الأحوال تكون واجبات الأخصائي الاجتماعي تجاه عملائه محددة تحديداً ضيقاً، بحيث لا يكون لديه حرية تغيير أو تنويع أساليب تعامله معهم حسب تنوع وتغير المبادئ السوسيولوجية. كما ينبغي القول علاوة على هذا أن المبادئ السوسيولوجية التي تمكن الأخصائي الاجتماعي من التعامل بنجاح مع "الأسرة ذات المشكلات العديدة" أو "الفرد ذي الهمة العاجزة" (أي الذي يفتقد قوة الدافع) تكاد تكون غير متوفرة ولا يمكن توفيرها بسهولة من قبل علماء الاجتماع الذين يتناولون تلك المشكلات من زاوية مختلفة. وهناك اتجاه حديث متنام نحو تطوير نظريات مستقلة للخدمة الاجتماعية تكون أكثر ارتباطاً بتنفيذ براج الرعاية الاجتماعية.

وهكذا يتضح من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التي تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان، مدى ما تتسم به النظرة إلى علم الاجتماع كعلم عام من قصور، ومبلغ الصعوبة التي تواجه إدراكه كعلم يسهم في تطوير نظرة شاملة للمجتمع الإنساني. إن عالم الاجتماع لابد أن يقبل القيود المفروضة عليه. فهو يستطيع أن يقدم تخطيطاً عاماً لتصور البناء الاجتماعي، في ضوء الجوانب التي تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة، كما أن في وسعه أيضاً توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التي قد يتجاهلها التخصص، وتوجيه الاهتمام إليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادي، وبين التدرج الاجتماعي والأحداث السياسية، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعي الأخرى). كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل إقامة نسق للقوانين العامة. وباستطاعته كذلك أن يكشف عن

الطابع الحيوي للعلاقة بين الفرد ككائن عضوي وباعتباره كائناً اجتماعياً، تلك العلاقة التي تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى. وهو قادر أيضاً على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم.

إن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كإطار عام للدراسات المتخصصة كما يعترف بذلك نفس المتخصصين فيها. وإذا كان بعض المشتغلين بعلم الاجتماع هم الذين يهتمون اهتماماً مطلقاً بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام، فإنه يتعين على كل علماء الاجتماع أن يصبحوا متخصصين في موضوعات الفروع التي يتخصصون في دراستها. فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون، والدين، والسياسة، تزايد تأثير المدخل السوسيولوجي. وأصبحت بحوثهم أكثر عمقاً ودقة. فنحن نفهم وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة في المنهج والأطر التصويرية، لا بوصفها تمثل تاريخاً مشتركاً.

وأنتقل في الفقرة الأخيرة لاستعراض العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية.

8. علم الاجتماع والعلوم الطبيعية

لقد أصبح من المعلومات المؤكدة أن العدو الرئيسي للإنسان في العصر الحديث هو الإنسان نفسه. فمنذ حوالي ثمانية آلاف سنة، منذ بدء الحضارة البشرية على الأرض، والمجتمعات الإنسانية تتنافس في مجال السيطرة على البيئة الطبيعية وإخضاعها، بحيث أننا نقيس هذا المجتمع أو ذاك بمقدار نجاحه في السيطرة على هذا العنصر الطبيعي أو ذاك. واليوم أصبح يتعين على تلك المجتمعات أن تعود فتتنافس من جديد في مجال السيطرة على العمليات الاجتماعية لسبب آخر - غير الأسباب التي نعرفها - وهو أن التقدم المضطرد في مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا يتهدد البشرية بأخطار كبيرة، وسوف يؤثر على حياة أبنائها آثاراً بعيدة المدى لا تخطر اليوم لنا على بال. ومن شأن التدخل في سير هذه العملية على المستوى الاجتماعي أن يساعدنا في درء بعض تلك الأخطار أو التقليل من بعضها الآخر.

ومن الحماقة طبعاً أن نطلب من الإنسان الفرد أن يترك سيارته ويكف عن استعمالها، وأن يكف كذلك عن استخدام سيارات النقل العام في المواصلات، لكي يعمل على التقليل من تلوث الهواء بدخان عادم تلك السيارات. كما أن جهودنا لن تكلل بالنجاح، كما تدل تجارب تنظيم الأسرة في معظم بلاد العالم الثالث، لو أننا جئنا إلى زوجين حديثي الزواج- في بلد يعاني فيه كبار السن من الإهمال وقد يتعرضون للموت جوعاً إذا لم يكن هناك أولاد يعولونهم- ونطلب من هذين الزوجين أن يحددا عدد الأولاد الذين ينجبانهم. وهناك موقف أشد صعوبة وأبعد أثراً يمكن أن ينشأ عندما ينجح علماء الوراثة في تغيير الصفات الوراثية بشكل مقصود والتحكم في صفات الطفل الجديد التي يولد بها وتعيش معه. ومازالت أكثر البلاد النامية تعاني اليوم من الآثار الخطيرة التي نجمت عن التقدم الهائل في الطب وفي ميدان الصحة العامة بالذات، حيث زادت زيادة كبيرة مفاجئة نسبة الأطفال المعوقين جسمياً وعقلياً، والذين لم يكونوا في الماضي يبقون أصلاً على قيد الحياة. كما زادت نسبة كبار السن الذين طال أمد حياتهم كثيراً عن الأجيال السابقة، وأصبح من الممكن أن يبقوا على قيد الحياة سنوات طويلة وهم عاجزين عن إعالة ورعاية أنفسهم.

هذه بعض المشكلات، وهناك كثير غيرها، مما صنعته يد الإنسان، والتي لا يمكن أن تحلها العلوم والتكنولوجيا الحديثة، لأنها هي التي ساهمت في خلقها. والسبيل الوحيد لمواجهتها لا يمكن أن يتسنى إلا عن طريق **تدخل النظم الاجتماعية**. فمنطق تطور العلوم الطبيعية لا يستطيع أن يأخذ بعد المصلحة الإنسانية في اعتباره. ولكي نستطيع أن نتعرف على هذه المصلحة بالتحديد، وعلى المصالح المختلفة للجماعات وللأفراد الموجودين في المجتمع، وعلى الآثار الاجتماعية لهذا القرار أو ذاك لابد من تعاون العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية. ولكي يتسق وضع **خطط للمستقبل** يجب أن يتم هذا التعاون على المستوى النظري وعلى المستوى العملي على السواء. ومعنى هذا أنه يتعين أن يكون لدينا علماء بيولوجيا يفهمون شيئاً في علم الاجتماع، وأن يكون لدينا أيضاً علماء اجتماع يفهمون شيئاً في البيولوجيا، لأن هذا هو الشرط الأساسي لقيام تعاون بين الطرفين. ويصدق نفس الكلام بالنسبة لفروع العلم التي تقف على الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

ومن الأمثلة العملية لبداية قيام تعاون من هذا النوع بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية البرنامج العملي الذي وضعته إحدى مؤسسات البحث العلمي الأمريكية (الصغيرة النشطة)، هي مؤسسة Russel Sage Foundation. وتنفذ تلك المؤسسة برنامجاً للبحوث التي تتناول "الآثار الاجتماعية للتطورات الجارية في ميدان العلوم الطبية"، و"مشكلات وآثار طول أمد الحياة في المجتمع المعاصر"، ومحاولة تنمية أسلوب للتعاون المنظم وتبادل الخبرات بين علماء البيولوجيا وعلماء الاجتماع وتأسيس هيئات أكاديمية مختصة لتشجيع هذا التعاون وتدعيمه، وكذلك مشروع يستعين بفزيولوجيا الأعصاب وبمناهج علم النفس الاجتماعي لدراسة الآثار النفسية والسلوكية للضغوط البيئية مثل: الضوضاء، والاكتظاظ السكاني، وافتقاد الإنسان للخصوصية والعزلة. ولعل أهم وأول نتائج برنامج البحوث هذا إدراك العلماء العاملين فيه لمدى صعوبة الإجابة على هذه التساؤلات وحل تلك المشكلات، وقلة معلوماتنا عنها.

وهكذا توصل مؤتمر مشترك ضم لفيفاً من علماء الوراثة وعلماء النفس السلوكيين إلى نتيجة عامة مؤداها أننا نستطيع أن نضع أيدينا على أهم المشكلات الناجمة عن التفاعل بين المؤثرات الوراثية والمؤثرات البيئية وآثارها على السلوك. كما توصل المؤتمر نفسه إلى المحاولات التي استمرت طوال عشرات السنين الماضية لتحديد فروق عامة دقيقة في الذكاء بين السلالات البشرية المختلفة، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وبين الجنسين (الرجال والنساء) وتأسيسها على فروق وراثية قد انتهت إلى لا شئ وأنها قد سبقت إمكانيات الوسائل العلمية على تحقيقها والتأكد منها. ومازال من المستحيل علينا تماماً – حتى الآن على الأقل – عزل المؤثرات المختلفة عن بعضها التي تلعب دوراً إيجابياً في تحديد شئ يصعب التحقق من وجوده واقعياً كالذكاء العام. كما أن من المهام الملحة التي يتعين على هذا التعاون بين العلوم الطبيعية والاجتماعية أن ينجزه دحض وتفنيد التصورات الشائعة التي تبالغ في تبسيط بعض الحقائق أو تبالغ في تعميمها، لأن الملاحظ أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات في ميدان السياسة الاجتماعية تكون لها آثار بعيدة المدى على الأجيال اللاحقة.

ويعد علم السكان (**الديموجرافيا**) من الميادين التي تقع على حدود علم الاجتماع، والتي حققت تطوراً هائلاً إلى الأمام خلال عشرات السنين الماضية

بسبب ضغط الظروف السكانية العالمية والمحلية. ولم يكن هذا العلم في بادئ أمره أكثر من بعض الإحصاءات السكانية، أو مجرد تقييم وتحليل لأرقام وبيانات التعدادات التي تجريها الدول الكبرى وبعض الدول الأخرى (مثل مصر) منذ مئات السنين. ثم أصبح من مهام هذا العلم الجديدة أن يقدم **تنبؤات** بتطور السكان في المستقبل. وقد أدى هذا منطقياً إلى إدخال العوامل البيولوجية، والإيكولوجية، والنفسية، والاجتماعية، والثقافية في الاعتبار عند دراسة سكان أي مجتمع، فهي العوامل التي تتدخل في التأثير على عمليتي تكاثر السكان (المواليد) والوفيات. واستطاع هذا العلم أن يطور ميداناً مستقلاً من ميادين البحث فيه خلال السنوات القليلة الماضية هو تنظيم الأسرة. فيدرس إمكانيات إجراء تنظيم للأسرة في البلاد الصناعية وبلاد العالم الثالث، ويحاول التعرف على العقبات التي تحول دون التنظيم الرشيد لهذا الموضوع. وهي عقبات راجعة كلها إلى طبيعة البناء الاجتماعي وإلى التراث الثقافي للمجتمع ومتأصلة فيه، كما أنها ترجع بدرجة أقل إلى طبيعة القرارات والاعتبارات السياسية القصيرة الأمد، أو الأيديولوجيات السياسية الشائعة في المجتمع.

وهكذا تحول علم السكان من مجرد "وصف" لسكان مجتمع من المجتمعات إلى **دراسة سوسيولوجية لتحركات هؤلاء السكان**، وإن ظل يتمتع بميزة كان يتمتع بها دائماً، هي أن لديه مادة كمية موثوقاً بها (نسبياً) يجري بحوثه ودراساته على أساسها. وتتمثل هذه المادة في: نتائج التعدادات الرسمية، بيانات السجل المدني (التي تسجل حالات المواليد، والوفيات، والزواج، والطلاق... إلخ)، وبيانات إدارات الهجرة والجوازات، وبيانات الوفيات تبعاً لسن المتوفي، وسبب الوفاة، ومحل إقامة المتوفي... إلخ. وأغلب تلك البيانات يتم جمعها اليوم في كثير من المجتمعات بشكل روتيني فور وقوعها، كما تعرف كثير من المجتمعات **التعداد بالعينة** الذي يجري على فترات متقاربة أو على موضوعات بعينها ويقدم مادة كمية موثوقاً بها. ويوجد أيضاً مصدر هام للبيانات تقدمه مسوح العينة[1] (أو الدراسات المسحية بالعينة) التي تجري من آن لآخر

---

(1) يعد المسح الاجتماعي بالعينة منهجاً لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقننة، وذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون==

حول موضوع معين لاستطلاع رأي الناس في حجم الأسرة الأمثل من وجهة نظرهم، ومقارنة تلك البيانات بمتوسط حجم الأسرة الفعلي في المجتمع، وغير ذلك من الموضوعات التي يمكن قياسها قياساً كمياً دقيقاً.

وقريب من الدراسة السوسيولوجية لتحركات السكان يوجد فرع جديد لعلم الاجتماع هو **علم الاجتماع الطبي والصحة العامة**، وقد ازدهر هذا الفرع واستطاع أن يحقق خطوات سريعة إلى الأمام خلال السنوات الأخيرة، وخاصة كفرع من علم الاجتماع التطبيقي، أي في صورة مشروعات ذات أهداف محددة في مجال تطبيق نتائج البحوث العلمية. وقد توصل هذا الميدان فعلاً إلى تحديد بعض الأمثلة من ميدان الطب الحديث التي تتصل اتصالاً وثيقاً ببعض المشكلات الاجتماعية والأخلاقية، مثل: من الذي ينبغي أن يتخذ قرار- إلى أي مدى وبأي وسائل صناعية يجوز- إبقاء شخص ميت إكلينيكياً على قيد الحياة، وذلك من وجهة نظر الأطباء، وإدارة المستشفي، والمرضى، وأقارب المرضى، وعامة الناس. وكيف يمكن إعداد الأجيال الجديدة من الأطباء للاضطلاع بما سيواجههم من مهام وقرارات؟ ويبدو لنا في الظاهر أن مشكلات المحافظة على الصحة العامة في البلاد النامية أبسط من ذلك وأيسر في العلاج. ماذا يمكن أن نفعل، وكيف نتصرف في إحدى الوديان الجبلية في كشمير – مثلاً – إزاء حبس النساء في البيت، وعدم خروجهن إلى الحياة العامة، حتى ولا للمشاركة في عمل الحقل، بحيث لا ترى الشمس جلودهم، مما يؤدي إلى إصابتهم بالأمراض الناشئة عن نقص الفيتامينات؟ هل يا ترى نعالج هذا الموقف بتوزيع أقراص الفيتامينات على كل نساء المجتمع؟ هل نحاول أن نوضح لأفراد ذلك المجتمع العلاقة بين حالات الإصابة بالهزال والضعف الشديد وبين نوع الملابس وطريقة ارتدائها، فنهز بذلك مكانة المعتقدات الدينية في نفوسهم؟ أم يا ترى ننتظر ولا نفعل شيئاً من أجل تغيير هذا الموقف المعقد؟

== مجتمعاً معيناً. والهدف الرئيسي للمسح الاجتماعي هو أن يكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن، والنوع، والمهنة، والحالة الزواجية، وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة. فقد يرغب أحد الباحثين – على سبيل المثال – في أن يتعرف على عدد طلبة الجامعة الذين يذهبون إلى السينما أسبوعيا ويقارنهم بأعداد الذين يشاهدون التليفزيون ليلاً، أو الذين يقرأون كتاباً على الأقل كل عام.

وهناك أيضاً ميدان غني بالمشكلات والقضايا المشتركة بين ميادين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ذلك هو **علم الإيكولوجيا البشرية**، وهو العلم الذي يدرس بيئة الإنسان، مركزاً الاهتمام على آثار البيئة على الإنسان الذي يعيش فيها، وآثار ذلك الإنسان على البيئة التي يحيا في كنفها. وكثير من الأسئلة التي يطرحها هذا العلم موجهة بالأساس إلى علماء الاجتماع. وهي هنا أيضاً تساؤلات منصبة على الممارسة اليومية، وفي كثير من الحالات يتعين على علماء الاجتماع لكي يتوصلوا إلى بعض الحلول العملية أن يكونوا على دراية كافية بميدان ثان – غير علم الاجتماع – من ميادين العلوم. وتعد البدايات الأولى التي تمت حتى الآن لمشاركة علماء الاجتماع في مواجهة مشكلات تخطيط المدن محاولات تبشر بالنجاح، ويمكن أن تقودنا إلى دعم هذا الدور في المستقبل.

ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن تجميع فريق من الخبراء من مختلف العلوم والتخصصات لدراسة مشكلة محددة، ومشاركة كل واحد من أعضاء الفريق بتقديم إسهام العلم الذي يمثله في حل المشكلة، فإن ذلك لا يكفي وحده لتقديم نظرية علمية شاملة حول الموضوع المدروس. ففي مثل هذا الفريق البحثي المتكامل يقتصر دور كل عضو على عرض وجهة نظر علمه، ويظل هو كما كان – وحتى بعد أن تنفض اجتماعات الفريق – منتمياً بكليته إلى علمه هو. ولكن بناء النظريات الشاملة في موضوع كهذا يتطلب كما قلنا الباحث الذي يجمع بين تخصصين، تكون درايته بكليهما على نفس المستوى، أو درايته أساسية في أحدهما وثانوية في الآخر، ولكن المهم أن يكون على دراية كاملة بوجهتي النظر، مثل: عالم الاجتماع البيولوجي، أو البيولوجي عالم الاجتماع، أو الديموجرافي عالم الاجتماع أو العكس.

ومن المعروف طبعاً أن فروع التخصص التقليدية في علم الاجتماع لم تتحدد بعد بشكل دقيق حتى الآن، ولم تستغرق موضوعاتها وقضايا بحثها. فعلم الاجتماع العائلي، أو علم الاجتماع الديني، أو دراسة التدرج الاجتماعي أو دراسة أشكال السلطة وغيرها لم تصل بعد إلى نفس مستوى الوضوح والتحديد الذي بلغته علوم الميكانيكا أو علم البصريات، كما لم تبلغ في دقة تصنيفاتها دقة تصنيف الأنواع الحيوانية مثلاً. ولكن مما لاشك فيه أن الاشتغال بالميادين الهامشية حول علم الاجتماع سوف يعود بنتيجة مثمرة على تطور كل من النظرية والبحث والتطبيق في ميادين العلم الأساسية أو الأصلية.

الفصل الرابع
التخصص في علم الاجتماع

يمكن القول بأن كل ميدان من ميادين النشاط الإنساني – تقريباً – يمكن أن يعد موضوعاً للاهتمام السوسيولوجي. أي أن علم الاجتماع يستطيع تحليل النظم المتصلة به، وإجراء مسح للوقوف على ملامح الجماعات والتنظيمات الداخلة فيه، كما يمكن تتبع عناصر الاستمرار والاتصال بين السلوك الجماعي والسلوك الفردي فيه. من هذا مثلاً أن علماء الاجتماع قد بذلوا جهوداً كبيرة هائلة في ميدان علم الاجتماع الموسيقى وعلم اجتماع الجماعات السرية. ونظمت مؤتمرات عدة في أوروبا وأمريكا لدراسة "علم اجتماع علم الاجتماع" The Sociology of Sociology (أي دراسة الظروف والعلاقات والشروط الاجتماعية المرتبطة بظهور التغيرات المختلفة في أفكار ومناهج علماء الاجتماع، وفي أثر تلك الظروف على نمو العلم نفسه... وهكذا). ومن مجالات الدراسة الحديثة (الموضة) في علم الاجتماع الأمريكي علم اجتماع الحب وعلم اجتماع الموت. وفي أمريكا معهد متخصص في دراسة "حب الغير الخلاق" ومعهد آخر للدراما الاجتماعية، وعدة معاهد لعلم الاجتماع اللغوي. وعلمنا مؤخراً أن إحدى البعثات التي ذهبت لتسلق قمة جبال إيفرست (أعلى قمة في العالم) قد ضمت أحد علماء الاجتماع بين أعضائها، لدراسة أثر الارتفاعات العالية على تنظيم الجماعة التي تقوم بالتسلق.

والهدف من ضرب تلك الأمثلة ليس ذكرها في حد ذاتها، ولكن الهدف هو بيان مدى تنوع النشاط الاجتماعي الذي يمكن أن يتصدى لدراسته علم الاجتماع. فهذا التنوع – من ناحية – يتيح لعالم الاجتماع أن يدرس أي شئ تقريباً، ولكنه يفرض عليه – من ناحية أخرى – أن يتخصص في دراسة موضوع أو ميدان معين.

ونرجو أن يقدم لنا هذا الكتاب بفصوله المختلفة – التالية على هذا الفصل– بعض مجالات التخصص الرئيسية في علم الاجتماع. وسوف نجد أن كل تخصص منها له تراثه الوفير، وله علماؤه المشهورين، وأنه سيصبح موضوع مادة دراسية مستقلة بالنسبة للطالب الذي ينوي أن يتخصص في دراسة علم الاجتماع.

ولعل الجدول التالي يوضح لنا صورة تقريبية لميادين الدراسة في علم الاجتماع، من واقع عدد المؤلفات المنشورة عن كل ميدان، والفروع التي تلقى فيها محاضرات جامعية من عدمه (أي تدرس كلها أو يدرس بعضها كمقرر دراسي في الجامعات)، وتلك التي خصصت لها جلسات مستقلة في مؤتمرات الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع. ومن الطبيعي أن دراسات إحصائية دقيقة من هذا النوع ليست متاحة لنا بالنسبة لمصر أو أي من البلاد العربية. ولذلك يمكننا أن نعتمد على القائمة التالية التي تصور وضع علم الاجتماع الأمريكي في الستينيات[1].

جدول رقم (1)

ميادين البحث في علم الاجتماع وتطورها في الولايات المتحدة الأمريكية

ميادين علم الاجتماع	عدد المؤلفات المنشورة	يدرس في محاضرات جامعية	جلسات خاصة لمؤتمر A S A
	1964	1964	1969
ميادين منشور فيها أكثر من مائة وخمسين مؤلفاً:			
علم الاجتماع السياسي	298	√	√
علم الاجتماع الاقتصادي	297	√	√

(1) مصدر بيانات الجدول: بالنسبة للعمود الأول المعروف أن مجلة **الملخصات السوسيولوجية** تنشر عروضاً مختصرة للكتب والمقالات التي تصدر في ميدان علم الاجتماع في الولايات المتحدة أساساً، وفي بعض البلاد الأخرى أحياناً. وبيانات العمودين الأول والثاني مأخوذة عن دراسة بول لازارسفيلد P. F. Lazarsfeld.

The Place of Empirical Social Research UNESCO, 1966.

أما العمود الثالث فمأخوذ عن برنامج المؤتمر السنوي الذي عقده الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع في عام 1969.

ميادين علم الاجتماع	عدد المؤلفات المنشورة	يدرس في محاضرات جامعية	جلسات خاصة لمؤتمر A S A
	1964	1964	1969
علم الاجتماع العائلي	291	√	√
التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية	277	√	√
السكان	270	√	√
علم الاجتماع التربوي	240	√	√
علم الاجتماع الحضري والإيكولوجيا	219	√	√
علم الاجتماع الديني	193	√	√
علم اجتماع المهن	183	√	√
علم الاجتماع الريفي	180	√	√
بحوث الاتصال	174	√	√
التدرج الاجتماعي	172	√	√
الثقافة والشخصية	156	√	×
ميادين منشور فيها من 100-150 مؤلفاً:			
تاريخ علم الاجتماع والموقف الراهن للعلم	141	√	×
العلاقات بين السلالات والجماعات	140	√	√
التنظيم الاجتماعي	136	√	√
سوسيولوجيا المجتمعات المحلية	132	√	√
مناهج البحث	129	√	√
علم الاجتماع النظري (نظرية علم الاجتماع)	126	√	√
علم الاجتماع الطبي	126	√	√

ميادين علم الاجتماع	عدد المؤلفات المنشورة	يدرس في محاضرات جامعية	جلسات خاصة لمؤتمر A S A
	1964	1964	1969
التفكك الاجتماعي	118	√	×
علم اجتماع الشباب	113	√	×
التطور الثقافي	103	√	×
سوسيولوجيا العلاقات الدولية	103	√	√
ميادين منشور فيها أقل من 100 مؤلفاً:			
العلاقات داخل الجماعات الصغيرة	94	√	√
سوسيولوجيا العلم والتكنولوجيا	86	×	×
تصميم البحوث (تكنيك البحث)	79	√	×
الرأي العام	74	×	×
التنظيم البيروقراطي	77	√	×
علم الاجتماع المعرفي	77	√	√
سوسيولوجيا الطفولة	64	√	×
الحركات الاجتماعية	60	×	√
الدراسة الاجتماعية للمسنين	58	√	√
مناهج الإحصاء	54	√	×
سوسيولوجيا السلوك الجنسي	50	×	×
بناء السوق وسلوك المستهلكين	47	×	×
سوسيولوجيا التنظيم العسكري	39	×	×
سوسيولوجيا وقت الفراغ	35	×	×
السلوك الجمعي	34	√	√
علم اجتماع الفن	30	√	√
الثقافة الجماهيرية	26	√	×

وهناك عدا ذلك بعض ميادين علم الاجتماع التي لا تنشر تحت عناوين مستقلة في مجلة **الملخصات السوسيولوجية** Sociological Abstracts، ولكنها كانت تدرس في مقررات خاصة بها في الجامعات عام 1964 (في الولايات المتحدة أيضاً)، وهي:

1. الدراسة السوسيولوجية المقارنة للنظم.
2. علم الإجرام.
3. السلوك المنحرف.
4. علم الاجتماع الرياضي.
5. الضبط الاجتماعي.
6. علم النفس الاجتماعي.
7. المشكلات الاجتماعية.

ويلاحظ أيضاً أن المؤتمر السنوي الرابع والستين للاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع ASA قد اتخذ من موضوع: "الصراع بين الجماعات والاعتراف المتبادل بينها" موضوعاً رئيسياً لبحوثه.

وفيما يلي بعض الموضوعات التي خصصت لها جلسات مستقلة خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع ASA لعام 1969:

1- الصراع الطبقي، 2- الصراع بين الجماعات المحلية، 3- الصراعات في داخل حرم الجامعات، 4- التنسيق والمنافسة والسلطة، 5- الدراسات التجريبية للصراع الاجتماعي والوساطة الاجتماعية، 6- الصراع العائلي (داخل الأسرة)، 7- الصراع الصناعي، 8- العلاقات الاجتماعية الجديدة بين المجتمعات المستقلة، 9- الجماعية في مواجهة التمثل، 10- الصراع السياسي، 11- الجماعات المهنية في مواجهة المجتمع، 12- القرارات السياسية العامة، 13- الصراع العرقي، 14- العلاقات بين الأمم، 15- الصراع بين الجماعات الدينية، 16- استراتيجيات التدخل، 17- العنف في الستينيات، 18- الحرب والسلام، 19- التكيف والمعارضة عند الشباب، 20- الآفاق أمام الطلاب.

وجدير بالذكر أن بيانات الجدول السابق مأخوذة عن دراسة مركبة استهدفت تحليل مضمون المؤلفات المنشورة في علم الاجتماع في ذلك العام (1964). وهي تغنينا إلى حد ما عن الرجوع إلى التفاصيل الدقيقة لتلك الدراسة التي لا نحتاج إليها في هذا المقام.

ولكن الواضح من تلك القائمة على أية حال أن هناك بعض الميادين البارزة التي تحظى باهتمام كبير، وأخرى تحظى باهتمام معقول، وثالثة لا تحظى سوى باهتمام ضئيل. والمهم في الأمر أن أولويات الاهتمام الواردة في ذلك الجدول تختلف اختلافاً بيناً عما هو حادث الآن في أمريكا والغرب عموماً في العقد الأول من الألفية الثالثة، كما أنها تختلف كذلك اختلافاً بعيداً عما يجري في جامعاتنا ومراكز البحوث عندنا في مصر والوطن العربي. فلدينا بعض فروع علم الاجتماع التي شهدت في السنوات الأخيرة طوفاناً من المؤلفات (في صورة كتب، أو بحوث، أو مقالات، أو رسائل جامعية)، مثل علم اجتماع التنمية، وعلم الاجتماع العائلي، وعلم الاجتماع الصناعي. وأخرى لم تحظ خلال الفترة نفسها بقدر مماثل من الاهتمام وينبغي أن يوجه نحوها مزيد من الاهتمام: مثل علم الاجتماع الطبي، وبحوث الثقافة والشخصية، ودراسة التدرج الاجتماعي (أو الطبقات الاجتماعية)، ودراسات الجماعات الصغيرة، ودراسة الصراع بأشكاله المختلفة... إلخ.

والملاحظ على تلك القائمة أيضاً أنها لا تصور بالقدر الواجب من الوضوح تطور الاهتمام بالفروع المختلفة، أو التغيرات التي طرأت على أولويات البحوث بالنسبة لبعضها البعض. وإن كنا نستطيع تتبع تلك التغيرات بشكل أكثر تفصيلاً من واقع برامج المؤتمرات القومية والدولية لعلم الاجتماع، ومن واقع متابعة المؤلفات المنشورة، وأخيراً من متابعة برامج أقسام الاجتماع بالجامعات المختلفة.

ومهما اجتهدنا في عرض أبواب العلم وموضوعاته فلن يستطيع أي كتاب تمهيدي في علم الاجتماع أن يجمع كافة فروع التخصص الموجودة في هذا العلم، ولكن حسبنا أن نحيط بالأساسيات. ويمكن القول بأن القارئ الذي سيفرغ من قراءة كل فصول هذا الكتاب سيكون قد خرج بصورة عامة عن الوضع الراهن للمعرفة في علم الاجتماع.

الباب الثاني

المجتمع

خلاصة النظرية المعاصرة في علم الاجتماع

الفصل الخامس

المجتمع والثقافة

أولاً: بناء العلاقات الاجتماعية واستمرارها وتغيرها

ينطلق هذا الباب من التعريف التالي لعلم الاجتماع: **علم الاجتماع هو الدراسة المنهجية المنضبطة وتفسير العلاقات الاجتماعية المنتظمة، ومحاولة التعرف على أسبابها، والظروف المؤثرة فيها والنتائج التي تترتب عليها.**

ويطلق اسم جماعة على عدد من الأشخاص الذين تقوم بينهم علاقات اجتماعية منتظمة، ويوجد بينهم قدر من التعاون (وليس تعاوناً كاملاً)، وبحيث يمكن التمييز بين أعضاء الجماعة وغير الأعضاء فيها. وهذه السمة (تميز الأعضاء عن غير الأعضاء) يطلق عليها اسم "الشعور بالنحن" عادة.

والمفهوم الأساسي "العلاقات الاجتماعية" ومتغيراته: "العلاقات الاجتماعية المنتظمة"، و"العلاقات الاجتماعية الهادفة"، هو عبارة عن مفهوم تجريدي، أي هو تصور نظري لشئ ملموس موجود في الواقع، نحن نلاحظه ونصفه بأنه علاقة اجتماعية. وقد نزيد وصفه – حسب ملاحظتنا لهذا الواقع – فنقول إنه علاقة اجتماعية بناءة أو هدامة، دائمة أو مؤقتة، ثنائية أو جماعية... إلخ. فنحن نلاحظ مثلاً أن عادل وسعاد بينهما علاقة معينة، إذا تقابلا يبتسمان، وإذا سارا في الطريق تجاورا، وقد يمسكان بأيدي بعضهما البعض، وأن هذا لا يحدث مرة واحدة، ولكنه يتكرر كل يوم أو كل يوم جمعة أو خميس من كل أسبوع. ومن واقع تلك الملاحظات نستنتج أن هناك علاقة بين عادل وسعاد. ومن مظاهر هذه العلاقة (الابتسام المتبادل، والخروج للنزهة، والتزاور بين العائلتين، وكلام كل منهما الإيجابي عن الآخر) نستنتج أن هذه العلاقة علاقة إيجابية هادفة، وأن الطرفان يسعيان إليها ويحرصان عليها في نفس الوقت، أي انها ليست من طرف واحد فقط. وقد نلاحظ بعد فترة من الوقت، الذي تستمر خلاله تلك المظاهر،

أن العلاقة تقوم وتتدعم، فتكثر اللقاءات، أو يحدث تزاور العائلتين إن لم يكن حدث من قبل...إلخ.

نحن نرى ونلاحظ كل تلك المظاهر الخارجية، ولكننا لا نرى العلاقة نفسها. نحن نرى ونسمع شواهد ودلائل تدلنا على وجود خطوبة مثلاً بين هذين الفردين، فنحن نرتب نتائج على الشواهد التي نلاحظها. وقد نضيف إلى مجرد الرؤية والسمع، وسيلة أخرى عندما نسأل عادل أو سعاد أو كليهما عن رأي كل منهما في الآخر، وعن سبب لقائهما المتكرر، وعن تصور كل منهما للهدف من هذه العلاقة (وهو هنا الزواج وتكوين الأسرة). فنضيف بذلك وسيلة جديدة إلى وسائل جمع معلوماتنا عن هذه العلاقة.

وجميع العلاقات التي تقوم بين الناس في المجتمع علاقات اجتماعية، وذلك لأن الكائن الإنساني لا يستطيع أن يعيش وينمو ويتطور خارج المجتمع، **فالإنسان كائن اجتماعي** كما لاحظ المفكرون منذ فجر الحضارة الإنسانية. كذلك عادل وسعاد فهما ينتميان إلى مجتمع معين، وهذا الانتماء هو الذي يحدد إلى حد كبير كيفية سلوك كل واحد منهما تجاه الآخر. هو الذي يحدد في هذه الحالة من الذي يجب (أو يحسن) أن يبدأ العلاقة عادل أم سعاد، وما هي الوسيلة الملائمة لبدء العلاقة، وكيف يستجيب الطرف الآخر (فالموافقة الفعلية – للفتاة مثلاً – لا تعني أبداً في بعض المجتمعات أن تفصح عن نفسها في موافقة ظاهرة صريحة) وما هو الشكل الملائم الذي يجب أن تأخذه هذه العلاقة. وهل يحسن أن تتخذ شكلاً منظماً مقنناً (خطوبة مثلاً) قبل بدء اللقاءات أو بعد عدة لقاءات أولية وقبل تعددها وكثافتها، أو بعد أن تزداد تلك اللقاءات وتتعمق العلاقات، أو أن هذا الشكل القانوني المنظم ليس ضرورياً ولا يخطر على بال كليهما (أو على بال طرف معين منهما مثلاً)... إلخ.

والعادة أن تسفر هذه العلاقة التي تكونت بين عادل وسعاد عن تكوين جماعة جديدة، يكون هما طرفاها المؤسسان، والتي سوف تنمو وتتسع بعد ذلك، وتصبح هي نفسها بؤرة لشبكة أوسع من العلاقات الاجتماعية. ولكن كلاً من عادل وسعاد ينتمي إلى مجموعة كبيرة (وأحياناً قليلة) من الجماعات قبل وأثناء تكوين تلك الجماعة الجديدة (أي الأسرة). فكل منهما ينتمي إلى: أسرته التي ولد فيها، وإلى جماعة عمرية،

وإلى جماعة رفاق، وإلى جماعة مهنية معينة، وإلى جماعة جوار (في المدينة) أو إلى قرية معينة (في الريف)، وإلى طبقة معينة وإلى مستوى ثقافي معين... إلخ. وهما معاً ينتميان إلى شعب معين، ودين معين، ودولة معينة، وجيل معين ومرحلة تاريخية معينة يعيشان فيها. **فكل تلك الانتماءات الاجتماعية وانتماءات أخرى كثيرة تحدد علاقاتهما ببعضهما البعض**. ومن الطبيعي أنه يدخل في تحديد تلك العلاقة بعض العوامل البيولوجية والنفسية الخاصة بكل منهما، ولكننا سنسقطها من حسابنا عامدين.

فمن المؤكد أنهما قبل أن يتقابلا، وقبل أن تتطور علاقتهما إلى تأسيس تلك الجماعة الجديدة (الأسرة)، تعلم كل منهما في جماعته الخاصة ومن قنوات مختلفة كيفية إقامة تلك العلاقات ومدلولها وكيفية التصرف حيالها، والهدف من إقامتها كما أوضحنا. فكل منهما يعرف مئات القواعد السلوكية، وكل منهما يعرف حدود الدور الذي يجب أن يؤديه، وكذلك الأدوار التي يجب أن يؤديها الآخرون المشتركون معه في نفس الموقف. فهما ليسا آدم وحواء، اللذان استيقظا في الجنة وهما كبيران ناضجان، وكان عليهما أن يكتشفا بأنفسهما قواعد اللعبة بأكملها. ولو أن عادل وسعاد كانا قد اختطفا من قبل أحد جماعات الغجر (وهو ما كان يحدث في الماضي أحياناً)، أو تبنتهما عائلة أمريكية فمن المؤكد أن سلوكهما كان سيختلف عن السلوك المتوقع منهما الآن في مجتمع مصري معين. ولكن **ما مدى الاختلاف** المتوقع في سلوكهما، ذلك أمر لا نستطيع أن نبت فيه أو نتوقعه بشكل محدد، إذ أن الاستعدادات الموروثة والتكوين البيولوجي لكل منهما هو في حالة تفاعل دائم مع الخبرات والتجارب الاجتماعية التي يتلقاها كل منهما في جماعته، بحيث تخرج لنا نمط الشخصية التي نحن إزاءها، والتي نرصد تصرفاتها في هذه اللحظة.

ولكن من أين تعلم عادل وتعلمت سعاد قواعد تلك العلاقات، وكيف عرف كل منهما حدود دوره ودور الآخر؟ لقد تعلما ذلك من الأوامر والنواهي الصريحة والضمنية التي تنطوي عليها ثقافتهما. (سنعرض تفصيلاً لمفهوم الثقافة فيما بعد، كما سبق تقديم تعريف عام له في الفصل الأول من هذا الكتاب). وهما يتلقيان تلك الثقافة في أثناء عضويتهما التي امتدت طوال حياتهما السابقة في عدد من الجماعات الاجتماعية، بدءاً من الأسرة.

ومفهوم **الثقافة** المستخدم اليوم في العلوم الاجتماعية هو نفسه نوع من التجريد لحقائق واقعية معاشة. ونحن نتعرف على وجود ثقافة معينة لدى جماعة معينة عندما نرى أعضاء تلك الجماعة يتصرفون (مع فروق فردية فيما بينهم) على نحو معين يخضع لقدر من الانتظام. وهذا الانتظام هو ما نسميه: **قواعد ومعايير تلك الثقافة**، ومنها نستخرج **قيماً معينة**، تكون ذات مكانة هامة في تلك الثقافة. ومن أمثلة هذه القيم في القصة التي نحكيها: "الحب المتبادل بين رجل وامرأة الذي يؤدي على الزواج وتكوين أسرة". ولم يكن عادل وسعاد ليلتزما طواعية وبشكل يكاد يكون تلقائياً لتلك القواعد، ما لم يكن كل منهما قد هضم (استدمج) تلك القيم الثقافية، أي أنه استوعبها وتشرب بها، بحيث أصبح ذلك الهدف (الزواج) شيئاً بديهياً لدى كل منهما. حتى ولو كانا يعرفان أن سلوك كل من الفتى والفتاة في مجتمعات أخرى يختلف عن ذلك، حيث لا يصدر قرار اختيار شريك الحياة من رغبات الطرفين، وإنما يكون قرار الأسرة الكبيرة، أو أن الرجل هو صاحب القرار في الاختيار، أو أسرة الرجل هي التي تملي عليه هذا الاختيار... إلخ ذلك من المتغيرات التي نعرفها، والتي قد تقوم فيها علاقة زوجية بين طرفين لم يلتقيا ببعضهما وجهاً لوجه قبل الزواج على الإطلاق. (كما هو الحال بالنسبة لأجدادنا على سبيل المثال).

إن الطريقة التي كوَّن بها عادل وسعاد جماعة اجتماعية جديدة ليست في العادة سوى طريقة (وإن كانت الشائعة) من بين طرق عديدة يمكن اتباعها لتحقيق هذا الهدف. فالجماعة هي المفهوم الأعم (وهو كذلك المفهوم الأقل تحديداً) للدلالة على مجموعة من الناس الذين يدخلون في علاقات اجتماعية معينة لتحقيق هدف مشترك. وهو يدل كذلك على كل أحجام الجماعات (أو تلك الارتباطات) التي يمكن أن تقوم في المجتمع، بدءاً من علاقة الزوجين (الأسرة في مرحلة ما قبل إنجاب الأطفال تسمى أيضاً "جماعة")، وصولاً إلى أكبر كيان معروف حتى الآن وهو: **المجتمع المتحضر**. (وإن كنا لا نعرف بالتحديد حتى الآن ما إذا كانت هناك تصورات جمعية يمكن أن تكون مشتركة بين الإنسانية جمعاء، بحيث يجوز لنا أن نطلق على العالم كله اسم "جماعة". ذلك أمر لم يحدث في الماضي ولا نعرف إن كان سيحدث في المستقبل أم لا).

والجماعات لا تكون ثابتة أو ساكنة على الإطلاق. فهي تتكون وتتعرض للتفكك، وقد تتجدد عضويتها باستمرار وبشكل دائم، حيث يخرج بعض أعضائها بسبب الموت أو الانفصال (بإرادتهم) أو الإبعاد (بغير إرادتهم). ومن القواعد التي تحددها الثقافة بدقة غالباً كيفية تكوين الجماعة الجديدة، وكيفية تجديدها لنفسها، كيف تضم إليها أعضاء جدداً لكي تعوض الفاقد من أعضائها. ويتعرف العضو الذي ينضم إلى تلك الجماعة على هذه القواعد لدى اختياره وعند قبوله عضواً بها. والطفل الذي يولد في أسرة معينة يلقن تلك القواعد منذ أول نفس يتنفسه فيها. بل إن تلك القواعد تؤثر على وضعه فيها وعلى مستقبله حتى قبل أن يولد: فهل تلده أمه في مستشفي نظيف حديث، أم تلده في كوخ بسيط غير نظيف، وهل تسعد به أمه وأسرته عند مولده، أو تبتئس لهذا الميلاد، هل كانت تفضله ولداً ولكنه جاء أنثى... إلخ. وسنستعرض في موضع لاحق من هذا الباب كيف تلقن الجماعات أعضاءها الجدد قواعد السلوك فيها.

وهناك بعض الجماعات التي يعد عدم الاستمرار سمة من سماتها وأساساً من مكوناتها، فإذا كان عادل وسعاد قد تعرفا على بعضهما أثناء رحلة بحرية على ظهر إحدى سفن الركاب، فإن العلاقة التي تتكون بينهما أثناء السفر تكون **علاقة قصيرة الأمد موقوتة** بوقت معين. وعندما يتزوجان فيما بعد، ويصبحا زوجين، تبرز سمة جديدة لتلك الجماعة، هي: صفة الاستمرار. **واستمرار وجود الجماعة أو عدم استمرارها يتوقف على ما إذا كانت بعض وظائفها قد اتخذت شكلاً تنظيمياً أم لا.** فالزواج نظام اجتماعي له قواعده وديناميانه الواضحة التي تحددها ثقافتنا تحديداً دقيقاً. ومن مقومات هذا النظام أن يتحمل الزوجان (الوالدان) مسئولية إنجاب الأطفال، ورعايتهما وتربيتهما وفق المبادئ والأصول التي تحددها الجماعة. وهكذا تكتسب العلاقة بين الزوجين، وبعدها بينهما وبين عدد من الأطفال، صفة الاستمرار والدوام.

ومن الواضح أن في كل مجتمع اتجاهاً نحو إضفاء صفة الاستمرار والدوام على العلاقات الاجتماعية، أي تكرار العلاقات الاجتماعية، وإخضاعها لعدد من القواعد، وإكسابها صفة الروتينية. ولكننا على وعي في نفس الوقت بأن هناك اتجاهاً مضاداً: هو الاتجاه نحو الخروج على القواعد ومخالفتها، والاتجاه نحو تطوير السلوك

الاجتماعي وتغييره. ولا يمكن أن نحدد أي الاتجاهين هو الأقوى في جماعة ما، إلا إذا درسنا سلوك أفرادها في حالات محددة وتحت ظل ظروف معينة. ومن المستحيل – على الأقل في ضوء معلوماتنا السوسيولوجية الراهنة – إطلاق الحكم في هذا السبيل.

وقد يجد عادل وسعاد أن العلاقات التي تربط بينهما علاقات ناجحة مثمرة تسبب السعادة لهما، ولذلك يحاولان تكرارها، وإضفاء صفة الاستمرار والدوام عليها. وهنا يحظيان بتشجيع المجتمع وتأييده لهما، أي تشجيع معايير وقيم ثقافتهما. ولكن الملاحظ أنه بمجرد أن تتحول علاقتهما إلى "علاقة زواج"، حتى تظهر فيها بعض التوترات والصراعات الداخلية والخارجية. فعادل يعود إلى بيته وقت الظهر، ويريد أن يجد طعام الغداء جاهزاً، ولكن سعاد مشغولة (أو كسولة) ولا تريد أن تطهو، إلا مرة أو مرتين فقط كل أسبوع، وأمها توجه بعض اللوم والانتقادات إلى عادل، وأم عادل قد تؤنبها على إهمالها إعداد الطعام لابنها وقد تلومها على أشياء أخرى (في طريقة لبسها أو في كيفية تصرفها في ميزانية الأسرة... إلخ). ونلاحظ أيضاً أن أغلب التغيرات التي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية تمثل نتائج غير مقصودة لبعض الأفعال والتصرفات، والتي قد تؤدي إلى هدف مختلف لم يكن مقصوداً أصلاً: فعادل – مثلاً – يشكو من الجوع ويريد أن يأكل طعاماً مطهياً ساخناً، ولكنه لا يفكر في الانفصال عن زوجته (ولكن تكرار هذا السلوك من زوجته، وإصراره على تحقيق طلبه، وربما تدخل الأقارب والأصدقاء، قد يوصل كل هذا إلى الانفصال بعد فترة، رغم أن هذا الهدف لم يكن في ذهنه عندما بدأ يبدي احتجاجه على عدم إعداد الطعام).

أما في الجماعات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً فإن آثار سلوك أفراد الجماعة على استمرار الجماعة أو تفككها لا تكون واضحة لهم تماماً، ولا تمثل عناصر في وعي هؤلاء الأفراد. كما أن أثر التغيرات التي تطرأ على بيئة الجماعة ودورها في التأثير على العلاقات داخل الجماعة قد لا تكون واضحة على الإطلاق، أو أن الوعي بها يأتي متأخراً عن الوقت المناسب. فالجيل الكبير المسيطر على الجماعة قد يفاجأ مفاجأة تذهله عندما يجد بعض أبنائه (هم في الغالب أولئك الذين يدركون بوضوح أنه لن تتاح لهم فرصة الوصول إلى المراكز المؤثرة في المستقبل المنظور) ينضمون إلى الفئات

الدنيا في الجماعة ويتبنون اتجاهاتها الثورية الرامية إلى إحداث تغيير في بناء السلطة داخل هذه الجماعة.

والتغيرات الاجتماعية المخططة (أو المقصودة) ليست شيئاً جديداً- أي أنها ليست من مكتشفات هذا العصر فقط – وربما كان الجديد في هذا الصدد أن أبناء المجتمعات المتقدمة أصبحوا أكثر حرصاً، وأميل إلى تبصر عواقب كل تغير جديد قادم عليهم. ففي تلك المجتمعات تعلم الناس من علم الاجتماع أنه لا يكفي توجيه التغيرات المخططة نحو هدف معين، وإنما يتعين على الإنسان في هذه الحالة أن يتدبر كل خطوة يخطوها، ويجتهد في التعرف على الآثار الجانبية غير المقصودة التي يمكن أن تترتب على تلك التغيرات. وبذلك يعمل الإنسان في المجتمع الحديث المتقدم على التخطيط المفصل الدقيق لوقع الخطى في حركة المجتمع، وذلك بسبب إدراكه لتعقد العلاقات في المجتمع وتشابك أجزاء البناء الاجتماعي وتداخلها في بعضها البعض. وسوف نتحدث بشئ من التفصيل عن هذا الفن الجديد – الذي لم يكتمل بعد – فن استخدام المعرفة السوسيولوجية في تخطيط الواقع الاجتماعي وتحقيق التغير الاجتماعي بأقل قدر من الأضرار. (انظر الباب الرابع عن: علم الاجتماع التطبيقي).

وسوف ننتقل في الجزء التالي من هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على مفهوم الثقافة، ثم نتكلم في الفصول التالية عن بناء الجماعة، والالتحاق بالجماعة، وأداء الجماعة الاجتماعية لوظائفها وكذلك أداء أعضائها لوظائفهم، ثم دراسة التغيرات داخل الجماعة وخارجها وما يترتب عليها من آثار.

ثانياً: الثقافة: الأرض التي تغذي الجماعة والعصا التي تصوغ قيمها ومعاييرها

من الملاحظات التي يجب أن نسجلها في البداية أن الباحث في علم الاجتماع لا يستطيع أن يتقدم في دراساته دون الاستعانة بمفهوم "الثقافة". والسبب في ذلك أن المشتغلين بعلم الاجتماع في كل بلاد العالم، وفي كل اللغات، يجدون أن عليهم أن يحددوا في البداية المقصود بهذا المصطلح. فالثقافة ليست هي الفن، ولا المتاحف والمسارح والأعمال الأثرية الجميلة، ولا هي المعلومات الرفيعة المستوى الشاملة في

كل علوم العصر، ولا هي حسن المظهر وسمو السلوك الخارجي، ولا هي الروح المعنوية أو الأخلاق الخارجية الرفيعة، ولا هي "روح الحضارة"، أو قمة التقدم المادي في مجتمع من المجتمعات. فالمقصود بالثقافة – كما أوضحنا من قبل – شيء أشمل وأعم وأخطر تأثيراً هو: مضامين الوعي والأحاسيس والتصورات المشتركة بين أعضاء جماعة اجتماعية (لما هو قائم ولما ينبغي أن يكون)، والتي تتوارث اجتماعياً (أي بالتلقين الاجتماعي وليس بالوراثة البيولوجية) من جيل إلى الجيل التالي، بما في ذلك الصور أو التجسيدات المادية التي تتضح فيها تلك المضامين والمشاعر والتصورات من صور الفعل والمصنوعات التي يبدعها الإنسان. فالثقافة هي الأرضية التي يتغذى عليها المجتمع، والتي تنمو عليها العلاقات الاجتماعية، وهي في نفس الوقت العصا التي تشكل هذا المجتمع وتصوغ قيمه ومعاييره. أو الثقافة بعبارة أخرى هي الخلاصة التي تستقطر من العلاقات الاجتماعية المتكررة بين الناس، فالثقافة هي القواعد التي تتبلور من خلال اللقاءات العديدة وتبدو كتصورات تقليدية وعادات ثابتة محددة ومعروفة للجميع. ونستطيع أن نضع أيدينا على المعيار الثقافي عندما نجد أن أعضاء المجتمع يتبعونه بانتظام (وأحياناً بلا استثناء) في ظل ظروف معينة.

ونحن في تحليلنا السوسيولوجي ننظر إلى القيم والقواعد الثقافية بوصفها شيئاً موجوداً بالفعل ومسلماً به، ونحلل العلاقات الاجتماعية التي تلتزم بتلك القيم والقواعد التزاماً يختلف في درجة دقته وشدته. وتتبع هذه الطريقة أساساً عند دراسة النظم الاجتماعية التي تكون قواعدها الاجتماعية معروفة، بل وتكون أحياناً مثبتة في شكل مكتوب، وذلك مثلاً في حالة دراسة النظم القانونية والدينية والمؤسسات البيروقراطية.

ومن النادر أن يتسنى لنا ملاحظة تكون القواعد الثقافية الجديدة، أي وهي في مرحلة النشأة والتكوين، فعند تكون جماعة اجتماعية جديدة لا يكون هناك رجل اجتماع متخصص يقوم بمهمة الملاحظة هذه. ولكي نحصل على معلومات عن هذه المرحلة، وعن ملامحها وديناميتها، نقوم بإجراء تجارب، هي عبارة عن تكوين جماعة جديدة تسند إليها مهام معينة. وعلى أساس ملاحظة ما يحدث فيها نستطيع أن نتوصل إلى معرفة كيف تؤدي المحاولات المتكررة إلى تكوين القواعد الجديدة التي تنظم

أوجه التعاون داخل هذه الجماعة، والآثار المترتبة على وجود تلك القواعد، ومدى التزام الأعضاء بها... إلخ. وهناك بعض الاختراعات الثقافية التي لا يمكن التعرف عليها وتشخيصها إلا بعد أن تحدث، أي من واقع تاريخها الذي يكون قد سجل فعلاً، من هذا مثلاً نشأة مدرسة فنية جديدة أو مدرسة جديدة في الفلسفة أو العلم... إلخ. ويحاول العلماء المتخصصون في دراسة المستقبل منذ فترة قصيرة التنبؤ بما سيحدث من خلال توقع الآثار الاجتماعية المحتملة لبعض الاختراعات التكنولوجية الجديدة، وتوقيت ظهورها – تقريباً – في مستقبل معلوم. وهذه بالطبع مهمة مازالت على جانب كبير من الصعوبة، ويساور البعض شكوك قوية في إمكان إنجازها على الوجه الأكمل. والسبب في ذلك أننا لم نطور بعد نظرية مؤكدة – إلى حد ما – يمكن في ضوئها تحديد العلاقة المتبادلة بين البناء الاجتماعي والاختراعات الثقافية.

ويعد موضوع **التبادل الثقافي** من الموضوعات المفضلة عند علماء الأنثروبولوجيا الثقافية، حيث يدرسون تبادل بعض العناصر والسمات الثقافية أو بعض المركبات الثقافية بين الثقافات المتخلفة وبعضها، أو بين ثقافات متخلفة وثقافات متقدمة أو بين ثقافات متقدمة وبعضها، أو بين بعض الجماعات الاجتماعية، داخل ثقافة من الثقافات التي تتسم بالتنوع والثراء. وتختلف الأمثلة للموضوعات المدروسة ابتداء من الدبوس ومروراً بالأبجدية ووصولاً إلى أحدث الموضات الاجتماعية مثل الموجات الفنية أو حوادث العنف بين الشباب وغير ذلك. والملاحظ دائماً أن العناصر المستعارة التي تدخل إلى ثقافة معينة تحاول أن تكيف نفسها مع المعايير السائدة في تلك الثقافة.

ولذلك يجب أن نتفق بادئ ذي بدء على اعتبار القيم والقواعد الثقافية أمراً موجوداً ومسلماً به بالفعل، بوصفها الأرضية التي تتغذى عليها الجماعات الاجتماعية. والفرد الذي ينتمي إلى جماعة اجتماعية معينة، ينتمي في نفس الوقت إلى ثقافة أو ثقافة فرعية معينة. وهو لا يمكن أن يصبح عضواً في الجماعة إلا إذا تعلم عناصر تلك الثقافة، وتشرب تصوراتها وأشكالها الفكرية. والسبب في ذلك واضح، وهو أن الجماعة لا تقوم لها قائمة إلا من خلال العلاقات المنظمة بين أعضائها، وتلك القواعد (التي تنظم هذه العلاقات) هي جزء لا يتجزأ من الثقافة.

فالجماعة ليست مجرد فرد وفرد آخر وثالث ورابع ومائة من الأفراد، ولا حتى آلاف من الأفراد. فالأمر أعقد من ذلك بكثير.

فالجماعة تستطيع (ولكن ليست محتماً) أن تتجاوز حياة أعضائها، أي تستمر في الوجود بعد أن تنتهي عضويتهم فيها. كما أنها تكون مستقلة (بمعنى ما) عن الأعضاء المكونين لها في لحظة معينة، فالفرد أو الأفراد ليسوا هم الجماعة بالضبط. ولذلك نقول إن جماعة دينية معينة، أو الأسرة، أو نادي كرة القدم أطول بقاء من الأعضاء الأفراد المنتمين إلى كل منها.

يلاحظ فضلاً عن ذلك أن عضوية الفرد في جماعة معينة تكون دائماً عبارة عن عضوية جزئية. ومعنى ذلك أنه بمجموع شخصيته ليس أباً فقط أو لاعب كرة قدم فقط، ولكنه يمارس كل عضوية منها بجزء فقط من ذاته أو من "الأنا" عنده. ويطلق علم الاجتماع المعاصر على هذا الجزء مفاهيم **المكانة والدور**. فالسيد عادل يقوم بعدد كبير من الأدوار (ويحتفظ بمكانة مناسبة لكل دور) من بينها: دوره كأب في الأسرة، وكعضو في حزب سياسي، وكلاعب في فريق كرة القدم، وكمعلم في مدرسة... إلخ. وسنعود إلى الكلام عن مفهوم الدور تفصيلاً في موضع لاحق من هذا الكتاب.

كذلك تفرض عضوية الجماعة أن يتعلم الفرد أداء دوره فيها حسب القواعد المتعارف عليها، وهي التي يلتزم بها في نفس الوقت سائر أفراد الجماعة، بحيث يكون هناك توافق وتناغم بين الأدوار المختلفة فكل طرف يأخذ بقية الأطراف في اعتباره. ولا يعني القول بأن مفهوم الدور مأخوذ من عالم المسرح، أن تلك الأدوار تؤدي بوعي دائماً، أو أنها تؤدي كتمثيلية وليس كحقيقة. أن ملامح التقوى المرتسمة على وجه شخص داخل إلى المسجد قد تخفي وراءها نفاقاً خالصاً، أو قد تكون مجرد تعود حيث يعتاد الشخص اتخاذ هذا المظهر عند دخوله إلى المسجد دون تدبر لمعنى معين أو تمثل لمشاعر معينة، وقد يخفي هذا المظهر مشاعر تقوي حقيقية عميقة. ولذلك نقول إن التلاؤم والتوافق بين سلوك الدور المرسوم من ناحية والميول للشخصية من ناحية أخرى قضية تبدو أهميتها عندما نشرع في تحليل التوترات الاجتماعية والتغير الاجتماعي.

كما أنه من الأمور الأخرى العامة بالنسبة لوجود الجماعة أن يكون لأعضائها تصورات مشتركة متماثلة لعلاقاتهم ببعضهم البعض ولما ينبغي أن تكون عليه تلك العلاقات. ويعني ذلك أنهم يجب أن يكونوا على دراية بالقواعد التي تعمل الجماعة وفقاً لها، بما في ذلك الصور المثالية للعلاقات، وكذلك الحدود التي لا يجوز تجاوزها عند الانحراف عن معايير الجماعة وأهدافها.

واعتماداً على هذه التصورات المشتركة نفسها يستطيع أعضاء الجماعة – فضلاً عن ذلك – أن يتنبأوا مقدماً بشكل علاقاتهم مع الأعضاء الآخرين. فهم يعرفون ما يتوقعه الآخرون منهم، وما يتوقعونه هم من الآخرين. فهم يؤدون أدوارهم في إطار العلاقات الاجتماعية المنظمة المميزة للجماعة. وبدون هذه التصورات المشتركة لا توجد الجماعة ولا تقوم لها قائمة. ودون توقع سلوك معين، وحدوث ذلك السلوك المتوقع فعلاً، لا يمكن أن تقوم أي علاقة اجتماعية. فالأسرة القروية عندنا تقدم أو تدفع "نقوطاً" عينياً أو مادياً للأسر الأخرى في القرية عند حدوث زواج في كل منها، على توقع أن ترد إليها تلك الأسرة نقوطاً مماثلاً لما دفعته – أو قريباً منه – عند زواج أحد أفرادها. فإذا لم يحدث هذا السلوك المتوقع – وهو رد النقطة – فلن تعاود تلك الأسرة مجاملة الأسرة الأخرى، وبذلك ينقطع بينهما هذا النوع من العلاقات.

فالفرد يتعلم ثقافة مجتمعه من خلال الانتماء المستمر إلى جماعات جديدة. وأول الجماعات التي ينتمي إليها الفرد هي الأسرة. ولا يستطيع أي شخص واحد أن يحصل كل ثقافة المجتمع، ولكنه يحصل على جوانب معينة فقط من تلك الثقافة. وكلما كبر حجم المجتمع وتضخم، وكلما ازدادت ثقافته تطوراً ونمواً، كلما ازداد عدد العناصر الثقافية المتعارضة والمتنافرة، وكلما أصبح على هذا الفرد أن يختار من بينها. هذا بغض النظر عن الحقيقة المؤكدة وهي أن كمية المعلومات الاجتماعية (أي الدراية بأساليب السلوك في الجماعات والمواقف المختلفة) في المجتمعات المتقدمة المعاصرة أصبحت تفوق قدرات الفرد على الاستيعاب (لا نقصد طبعاً المعرفة العلمية فهذه قضية أخرى).

ولكن على الرغم من كل أشكال التباين الداخلي، ومع كل هذا التداخل بين المؤثرات والعناصر، واختلاف معدلات التغير بين العناصر المختلفة.. بالرغم من كل ذلك فالثقافة عبارة عن واقع شديد القوة بالغ التأثير في حياة كل إنسان.

الفصل السادس

القبول في الجماعة

إن الفرد لا يكون في عملية التنشئة الاجتماعية – التي يكتسب من خلالها العضوية في جماعات مختلفة – مجرد عنصر سلبي، أو عنصر قليل القيمة. فحتى الأطفال الحديثي الولادة يستجيبون استجابات مختلفة لنفس المعاملة. ولو أنهم لا يمكن أن يستجيبوا أصلاً، إلا إذا أثار الكبار المحيطون بهم (كالأم، أو الجدة، أو المربية أو غيرهم) رد فعل معين عندهم، وأن يغير هؤلاء الكبار سلوكهم تبعاً لتلك الاستجابات. فالأطفال الرضع قد يبدأون – مثلاً – "صراعاً" مع الأم حول ما إذا كان يجب عليها أن ترضعهم في كل مرة يجوعون فيها ويصرخون أم أن تظل الرضاعة موقوتة بأوقات معينة، بصرف النظر عن جوع الطفل أو صراخه. وتتوقف نهاية هذا الصراع على اعتبارات كثيرة منها: قوة أعصاب الأم ومدى تحملها صراخ الطفل دون أن تبادر إلى إرضاعه، ومدى قوة هذا الصراخ وعنفه، وطبيعة ظروف المسكن الذي تعيش فيه هذه الأسرة، ووجود أقارب للأسرة (الجدة أو الجد) الذين قد يرفضون تصرف الأم وتأخذهم الشفقة بالطفل ويحملونها على الاستجابة له... إلخ ذلك من متغيرات يمكن أن تؤثر على هذا الموقف. فالنتيجة تتوقف إذن على طبيعة القواعد التي تعلمتها الأم من أمها عن رعاية الأطفال وتربيتهم، أو إذا كانت قد قرأت تلك القواعد وتعلمتها من أحد كتب رعاية الطفل. وسواء رضخت الأم أو رضخ الطفل الرضيع، فالخلاصة أن هناك عملية تاريخية قد بدأت، ولا يمكن الرجوع فيها، وسوف يكون لها آثارها على العلاقة بين الطرفين (أياً كانت النتيجة) طوال حياة هذه الأطراف. **فكل قرار يستبعد تلقائياً احتمال قرارات أخرى ويضع للاختيار فيما بعد حدوداً جديدة.**

ولكن الملاحظ أنه كلما اتضح خط التطور وازداد تحديداً – أي كلما أخذت الشخصية في التكون – كلما اتسعت حدود البيئة الاجتماعية المعروفة للفرد. فهذا

الإنسان الجديد يمكن أن يصبح عضواً في عدد متزايد باستمرار من الجماعات. وهو لا يلعب في هذا التطور دوراً سلبياً على الإطلاق. حقيقة أن الطفل يولد في أسرة معينة (ليس له دور في اختيارها)، ولكن ما أن يتعرف على مجموعة من أصدقاء اللعب، حتى تتاح له فرصة معينة للاختيار بينهم، وقد يقتصر دوره في أسوأ الأحوال على رفض الصداقات التي يحاول الوالدان دفعه إلى تكوينها. المهم أنه ليس سلبياً، ولا متلقياً فقط، ولكن له قدر – ولو محدود – من الفاعلية. وهو يتعلم في هذه السن أن العلاقات الاجتماعية تتبادل التأثير في بعضها: فالأطفال الآخرون يمكنهم أيضاً أن يرفضوا صداقته وأن يرفضوا اللعب معه.

وفي سن المدرسة تتسع دائرة عملية الاختيار، أن يختار هو الآخرين، وأن يختاره الآخرون، في الجماعات المختلفة: فهناك جماعات اللعب المختلفة – اللعب البرئ وغير البرئ – وهناك جماعات النشاط، وهناك فئات المتفوقين... إلخ. ولاشك أن عضوية تلميذ في مدرسة ثانوية في جماعة معتادة على ممارسة تدخين السجائر – سراً وبالمخالفة لتعليمات إدارة المدرسة – تجعل من الصعب على هذا الطفل نفسه أن يلتحق بجماعة دينية أو جماعة نشاط حسنة السمعة. ومعنى ذلك أن عضوية الفرد في جماعة معينة تؤثر على نحو معين في قبوله عضواً في جماعات أخرى. ولو عاد كل منا إلى مشاعره في تلك السن، لتذكر مدى قوة المشاعر والأحاسيس التي كانت مرتبطة بعضويته في جماعة أو "شلة" معينة، وكيف كان ينظر إلى جماعات أخرى باعتبارها جماعات "مختلفة" أو أقل مكانة، أو أحقر من أن ينتمي واحد منها إلى جماعته. إن تلك المرحلة تشهد بداية تكون الشعور بالنحن لدى الفرد.

ويرجع الفضل إلى العالم الأمريكي ويليام جراهام سمنر (عاش من عام 1840 حتى 1910) في التمييز بين المصطلحين اللذين شاع استخدامهما اليوم وهما: **الجماعة الداخلية** (أي جماعتنا نحن)، **والجماعة الخارجية** (أي جماعة الآخرين). فالجماعة الداخلية هي النحن، وهم أصحاب الحقيقة، والحق، والمستقبل. أما الجماعة الخارجية فهم الآخرون، فهم لا يتمتعون بشئ مما نتمتع به نحن من الإنسانية، وهم لا أهمية لهم في الحياة، بل وقد يكونون أشراراً أيضاً.

وقد تكون الفروق البارزة بين هذه الجماعة غير واضحة (أو تكاد) بالنسبة للملاحظ الخارجي. من هذا مثلاً عندما يقوم ملاحظ خارجي بتأمل قبيلتين ميلانيزيتين (ميلانيزيا مجموعة جزر في المحيط الهادي كانت منعزلة – حتى وقت قريب) تعيشان منذ الأزل على نفس الجزيرة في حالة حرب دائمة، أو جماعتين ثوريتين متنافستين، أو عصابتين في أحد أحياء مدينة أمريكية كبيرة. فهذا التشابه بين الجماعتين في التاريخ، والبناء، والأهداف، والمظاهر... إلخ ليس هو العامل الحاسم في خلق الإحساس بالاختلاف، وإنما العامل الحاسم في ذلك هو هذا الشعور بالنحن الذي يترسخ في نفوس أعضاء كل جماعة، وتصوراتهم الجمعية عن أنفسهم وعن الآخرين. **فالجماعة تؤكد وجودها بأن تقابل بينها وبين شئ آخر على نحو يبرز الاختلاف.**

ويحدث ذلك على سبيل المثال عندما ينسب أعضاء إحدى العصابات الإجرامية إلى أنفسهم نوعاً خاصاً من الشجاعة، مثلاً الشجاعة التي تتسم بالدهاء، أو الشجاعة في مواجهة الشرطة. وفي نفس الوقت ننفي عن العصابات الأخرى هذا اللون من الشجاعة (فهي التي تتميز به دون سواها) بل إنها تصف العصابات الأخرى بالسذاجة أو الغباء (فالمهم أننا لسنا ممتازين فقط، ولكن أن الآخرين أيضاً سيئون).

وقد قام جورج هومانز بإجراء مقارنات بين عديد من الجماعات الصغيرة (الجماعات الأولية) واستخلص بعض العمليات التي تصدق في رأيه على كل الجماعات التي من هذا النوع: على جماعات العمل في المصنع، وعلى الشلل الموجودة في أحد المدارس الثانوية، وعلى جماعات الصيد في أحد المجتمعات البدائية، وعلى العائلات الكبيرة، وعلى عصابات المجرمين. ويمكن أن نطلق على هذه العمليات المتكررة عمليات تهذيب وصقل كل طرف للآخر (بالتبادل) من أعضاء الجماعة. فعلاقاتهم ببعضهم البعض تخضع لبعض القواعد المحددة – بدرجات مختلفة من الوضوح والتأكيد – ومع ذلك فهم لا يخضعون لتلك القواعد مائة بالمائة (أي خضوعاً تاماً) أبداً. فالأفراد وأدوارهم لا تنصهر أبداً في وحدة واحدة، أي أن الفرد ودوره لا يصيران شيئاً واحداً إطلاقاً، كما أن العلاقات لا تمر هكذا بدون مشاكل على الإطلاق، ولكنها تعرف على الدوام قدراً من الاحتكاك والتوتر وربما الصراع. ولكن التخلي عن محاولة المحافظة على الالتزام بالمعايير داخل الجماعة يعني على الفور تحلل تلك الجماعة وتفككها.

ويمكن أن نضرب مثلاً على ذلك، من دنيا العلاقات غير الرسمية في الصناعة. لنفترض أن هناك جماعة عمل تعمل في مصنع معين وفقاً لنظام القطعة. وقد طورت الجماعة معياراً معيناً لعملها هو ألا ينتج أي عضو من أعضائها أكثر أو أقل من عدد معين من الوحدات[1]. فإذا حدث في أحد الأيام أن أنجز الأعضاء عدداً من الوحدات أقل من المتفق عليه كثيراً، فإن الآخرين يقبلون على مساعدته دون تردد. ولكن إذا دأب أحد الأعضاء على إنتاج عدد أكبر من المتفق عليه دائماً، فإنهم يعمدون إلى إجباره على الالتزام بالمعيار المحدود، أو يمزحون معه. وأحياناً قد يفعلون معه ما هو أسوأ من ذلك كثيراً.

كما اكتشف جورج هومانز وجود **نظام للتدرج داخل الجماعة**، حيث يكون الاعتبار الحاسم في تحديد مكانة الشخص في هذا النظام هو مدى التزامه بمعايير الجماعة وقواعدها. وعلى ذلك نلاحظ أن زعيم عصابة المجرمين ليس أكثر أعضائها حرية في التصرف على هواه، بحيث يفعل ما يريد ويمتنع عما لا يريد. إن الواقع على العكس من ذلك تماماً، لأنه يجسد بتصرفاته التصور المثالي لعضو تلك العصابة أدق ما يكون التجسيد. ولو انحرف عن هذا بعض الشيء، فإنه يخاطر بمركزه القيادي في هذه الجماعة. في مقابل هذا نجد أن عضواً جديداً بالعصابة، يشارك معهم في بعض العمليات فقط (مراعاة لإمكانياته وقلة خبرته)، ولا يحظى باحترام بقية أعضاء العصابة، فإنه يتعرض للنقد دائماً، وتوجه إليه ملاحظات لا توجه إلى عضو العصابة "بالمعنى الصحيح".

وغالباً ما يوجد داخل هذا التدرج تبعاً لدرجة التكيف معايير أخرى لتقييم

(1) قد يتساءل القارئ عن السبب في تكوين هذا المعيار، وأهمية الالتزام به بالنسبة للجماعة. إن إنتاج عدد كبير من الأعضاء أكثر من العدد المتفق عليه – عرفياً – بين أعضاء الجماعة، قد يؤدي إلى استغناء صاحب العمل عن الأفراد الذين ينتجون أقل من هذا العدد، أو يخفض أجورهم. كما أن إنتاج عدد كبير من الأعضاء أقل بكثير من عدد الوحدات المتفق عليه عرفياً داخل الجماعة قد يدفع صاحب العمل – لأن عليه التزامات توريد معينة– أن يعين عمالاً آخرين، أو حتى يجعله يخسر بشكل قد يضطره إلى إنهاء نشاطه. فتجاوز هذا المعيار– وهو عدد الوحدات التي ينتجها كل فرد – قرار مؤثر على حياة هذه الجماعة. وهو لذلك أساس لتكوينها ومقوم من مقومات وجودها.

العضو، من هذا مثلاً أن يحظى فرد بمكانة أو بتقدير خاص بسبب مهارته في استخدام المطواة. كما يوجد نظام معين لتوزيع المهام والأعباء، من هذا مثلاً مسئول عن الشئون الداخلية للعصابة، ومسئول عن التعامل مع البيئة الخارجية. ولكن المؤكد على أية حال أن كل جماعة تفرض قواعدها الرئيسية على أعضائها وتحملهم على الالتزام بها والانصياع لها.

والأرجح ألا يعتبر أفراد الجماعة هذا الالتزام إلزاماً، بل إنه يعتبر ميزة وتشريفاً، على الأقل في الجماعات التي يلتحق بها الفرد طوعياً. ففي هذا النوع من الجماعات يقوم الفرد نفسه بعملية الاختيار المبدئي، أي يختار الجماعة التي ينتمي إليها. فهناك بعض الأفراد الذين يشعرون بميل (في ضوء ظروفهم وسماتهم الاجتماعية طبعاً وليس ميلاً بيولوجياً موروثاً) إلى الالتحاق بعصابة إجرامية معينة، بينما لا يتجه أفراد آخرون إلى هذا الاتجاه إطلاقاً. وفي نفس الوقت تختار الجماعة بدورها الأعضاء الذين يعرضون أنفسهم عليها وتنتقي من بينهم، وتضمهم إلى عضويتها. وكثيراً جداً ما يوضع الأعضاء الجدد فترة معينة تحت الاختبار، وقد تنتهي تلك الفترة بشكل غير رسمي. على حين قد تحتفل بعض الجماعات بانتهاء فترة اختبار العضو الجديد احتفالاً طقوسياً كبيراً مليئاً بكثير من المظاهر والمراسيم.

وتعرف كل المجتمعات البدائية **طقوس العبور**، وهي الطقوس التي تمارس احتفالاً بقبول الشباب البالغ أو الفتاة البالغة عضواً أو عضوة في المجتمع. ويمثل هذا الموضوع أحد الموضوعات المفضلة للدراسة عند الأنثروبولوجيين. ولكن كل مجتمع – حتى في عصرنا هذا – له طقوس العبور الخاصة به. ولكنها تتميز بأنها أكثر تنوعاً وأكثر عدداً نظراً لتنوع الجماعات الاجتماعية في مجتمعنا المعاصر، وهي لذلك أقل وضوحاً للملاحظ من الخارج، وتبدو لنا أمراً بديهياً مسلماً به. ومن أمثلتها في العصر الحاضر: حفلات التثبيت وتناول القربان لأول مرة عند المسيحيين الكاثوليك، وحفلات السبوع أو الختان، وحفلات التخرج في المدارس والجامعات (خاصة المصحوبة بارتداء أرواب خاصة وتسليم الشهادات وغير ذلك من المظاهر الاحتفالية)، والالتحاق بناد معين أو جمعية معينة. والانتماء إلى جماعة أصدقاء، وحلف اليمين عند الأطباء الجدد والمحامين الجدد قبل ممارسة المهنة، والالتحاق بتنظيم سياسي

معين... إلخ. فتلك كلها مناسبات يعلن فيها شخص معين عن رغبته في الالتحاق بجماعة معينة، ويتعهد بالالتزام بقواعدها، ويحصل على موافقة الجماعة على قبوله، وتقييم الأعضاء القدامى لصلاحيته وقدراته.

ومن الطبيعي أن الجماعة التي توافق على إلحاقنا بها تملك في نفس الوقت حق فصلنا منها أو إبعادنا عنها. كما أننا نستطيع بإرادتنا – غالباً – أن نترك الجماعة التي التحقنا بها بإرادتنا أيضاً. وإن كان ذلك لا يتم عادة دون خسائر أو آثار سلبية معينة. فجماعة الأصدقاء (الذين تجمعهم هواية لعب الشطرنج) قد تبدى أسفها لخروج عضو من أعضائها، والحزب السياسي قد يضغط بوسائل معينة على العضو لحمله على عدم ترك الحزب، ولكن العصابة الإجرامية الخطيرة قد تقتل من يحاول الكف عن ممارسة نشاطه فيها أو الخروج عنها.

ويختلف الوضع عن ذلك بالنسبة للجماعات التي وجدنا أنفسنا منتمين إليها بحكم المولد أي بدون إرادة صريحة منا أصلاً. فنحن لم نختر الأسرة التي ننتمي إليها، وبالتالي لم نختر الطبقة الاجتماعية التي ننتمي إليها، ولا المستوى التعليمي الذي حصلنا عليه، ولا الشعب الذي ننتمي إليه، ولا الدين الذي نعتنقه... إلخ. ولو حاولنا أن نحصر أنواع الجماعات التي ننتمي إليها بحكم مولدنا، لملأت تلك القائمة بضع صفحات. وفي كل يوم تكشف لنا بحوث علم الاجتماع إلى أي مدى تتأثر اتجاهاتنا السياسية، ودرجة التزامنا بأحكام الدين، وميولنا المهنية، واختيار شريك حياتنا بتلك الانتماءات الأولى إلى مثل هذه الجماعات التي لم نخترها بإرادتنا، حتى في ظل أكثر المجتمعات تقدماً ورقياً وديموقراطية.

كما أننا ننتمي منذ بدء حياتنا ودون أن يؤخذ رأينا إلى إحدى جماعتين: جماعة الرجال، أو جماعة النساء. ومن النادر كل الندرة أن يسمح مجتمع بتغيير العضو لصفته تلك، ففي بعض جماعات الهنود الحمر في أمريكا الشمالية يسمح للرجال الذين لا يريدون أن يكونوا محاربين أن يعيشوا مرتدين ملابس النساء. ونسمع اليوم عن بعض الأفراد الذين يغيرون نوعهم (من ذكر إلى أنثى والعكس) عن طريق إجراء بعض العمليات الجراحية، ولكن رد الفعل الذي يثيره هذا لدى الناس ومدى دهشتهم واستنكارهم أحياناً (رغم أنها لا تتم في العادة إلا بناء على مشورة الأطباء، ولأن

الشخص يكون لديه الأعضاء الجنسية للذكورة والأنوثة. ويريد أن ينتقل من حالة الازدواج إلى حالة واضحة محددة)، رغم ذلك يدلنا رد الفعل على مدى اهتمام المجتمع بالتمييز الواضح بين الرجال والنساء. ومن الأشياء التي تثير أعنف ردود الفعل لدى الجماعة أن يخرج الرجل (المولود في جماعة الرجال) عن القواعد المحددة لسلوك الرجال، أو تخرج المرأة (المولودة في جماعة النساء) عن تلك القواعد المحدد لسلوك النساء، سواء في الملبس أو أسلوب الحديث، أو الإيماءات، أو العادات (مثلاً التدخين: تدخين النساء للسيجار أو الغليون. ونتذكر أن تدخين السجاير كان في الماضي قاصراً على الرجال، بحيث كان المجتمع ينظر في الماضي نظرة سلبية إلى المرأة التي تدخن السجاير، ولكن هذا الفرق اختفي اليوم كما نرى... إلخ)، أو الميول المهنية، وبالاختصار كل ما يميز مجتمع الرجال عن مجتمع النساء.

ولكن يجب أن نكون على وعي – في نفس الوقت – بأن القواعد المحددة لسلوك الرجل ولسلوك المرأة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى (كما رأينا في مثال تدخين السجاير). وكلما ازداد معدل التغير في المجتمع وزادت سرعته كلما تعرض مزيد من تلك القواعد للتغير والتعديل، ولكنه لا يعني أبداً تساهلاً من المجتمع في التمييز بين النساء والرجال.

وكما أن الانتماء إلى جماعة الرجال وجماعة النساء يعتمد على أسس بيولوجية بحته، كذلك يعتمد تقسيم المجتمع إلى جماعات عمرية على اعتبارات بيولوجية أيضاً. ولكن كما رأينا في الحالة السابقة كيف أن المعايير الاجتماعية للتمييز بين الرجال والنساء تنطلق فقط من الأساس البيولوجي وتبنى عليه، كذلك الأمر في حالة فروق العمر، حيث يتخذ الفارق العمري أساساً لبناء مركب من معايير السلوك الخاصة بكل جماعة من جماعات العمر.

فنلاحظ في البداية أن تحديد عدد المراحل العمرية ومدة كل منها يتم اجتماعياً تماماً، وأعني مراحل: الطفولة، والشباب، والنضج، والشيخوخة. ولأن حياتنا أصبحت أطول أمداً، كما أنها أصبحت أكثر تعقيداً، فقد زاد عدد تلك المراحل. ويبدو ذلك بصورة أوضح في المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة، حيث زاد متوسط العمر كثيراً. فقد أضيفت مراحل وتحديدات جديدة، وتعدل موقع بعض الفئات العمرية. فهناك الآن

مرحلة المراهقة، والشباب الناضج (أو صغار البالغين Young Adults)، وتعدل التحديد الزمني لسنوات العمر الوسطى (لم تعد الأربعينيات والخمسينيات)، وجاءت بعدها فئة كبار السن Seniors، أما الشيوخ (أو الشيخ الهرم) فقد أصبحوا شيئاً نادراً.

والملاحظ على العموم أن التقسيمات الاجتماعية لجماعات العمر لا تعتمد على مراحل التطور البيولوجية إلا بشكل تقريبي فقط. فقد كانت المجتمعات الصناعية الغربية لا تقر في الماضي حق الشابين البالغين جنسياً في الزواج إلا بعد اكتساب المواصفات الاجتماعية اللازمة لتكوين الأسرة (وأهمها الاستقلال الاقتصادي عن الوالدين والقدرة على إعالة الأسرة). أما اليوم فإن شدة الاختلاط وموجات التحلل الموجودة قد أدخلت في مجتمع كالمجتمع الأمريكي فكرة زواج الأطفال – بدءاً من سن الثانية عشرة – حيث تتم نسبة أكثر من 80٪ من الزيجات الجديدة بين أزواج دون الرابعة عشرة (كما دلت على ذلك مؤخراً دراسة حديثة أجريت عن مجتمع محلي أمريكي). أما سلامة هذا الزواج واستمراره وقوة العلاقة بين الزوجين فتلك قضية أخرى.

ولا نستطيع أن نحدد في ضوء الحقائق العلمية المتاحة ما إذا كانت المعايير القديمة أم المعايير الحديث أشد قهراً للشباب، ولكننا نستطيع أن نقرر على أية حال أن اتباع كل نظام معياري سيخلق نمطاً مختلفاً من الشخصية.

ولا يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للتحديد الاجتماعي (الرسمي) للشيخوخة، أي تحديد السن التي يجب أن يحال فيها الإنسان إلى المعاش، أو لسن الرشد (الأهلية لممارسة حقوقه كاملة)، أو للسن التي يحق له فيها أن يمارس حق الانتخاب أو حق الترشيح في المجلس النيابي وهكذا. وعلى الرغم من أننا نعرف جميعاً أن تحديد سن المعاش "ملائم" بالنسبة لأغلبية المواطنين، إلا أنه من المؤكد أنه ينطوي على قدر كبير من القهر والإيلام بالنسبة لعدد آخر من المواطنين. ويلاحظ كذلك أن معايير السلوك الملائم لسن معين معروفة عملياً لكل شخص، وكل من يخرج عليها يواجه في كل وقت ومكان باللوم والتقريع والاستهجان، وربما ما هو أكثر من هذا.

ونلاحظ في النهاية أن المعايير الموضوعة للتمييز بين سلوك أبناء الأجناس (السلالات) المختلفة في المجتمع الواحد، والمعمول بها في بعض المجتمعات القائمة على التمييز العنصري (كالمجتمع الأمريكي، ومجتمع جنوب أفريقيا، والمجتمع الإسرائيلي)

تتصف هي الأخرى بأنها من صنع المجتمع، لأنها تتخذ فقط من الفروق في لون البشرة أو من الدين منطلقاً لها، ولكنها ذات طبيعية اجتماعية كاملة (اقتصادية وسياسية... إلخ). ويحرص المجتمع على فرضها بقدر كبير من القهر والإلزام (وإن اختلفت درجته من مجتمع لآخر). ولكي نذلل على أن هذا التمييز لا ينهض على أساس بيولوجي على الإطلاق، أن مفهوم "الزنجي" في الولايات المتحدة ليس محدداً تحديداً دقيقاً. فهو يشمل في الولايات المتحدة (ولكن ليس في أمريكا الجنوبية) الزنوج الأصليين - أي السود تماماً - كما يشمل المولدين، حتى ولو كانت بشرتهم أقرب إلى البياض، ويشمل كذلك المولدين من بيض وهنود حمر.

إن معرفتنا العلمية أن كل ثقافة تستغل بعض الفروق البيولوجية بين الناس لكي تبنى عليها نسقاً معقداً من الفروق الاجتماعية، هذه المعرفة لم تعد جديدة على أحد. ولكنها مازالت محل تجاهل بعض المجتمعات (كتلك التي أشرنا إليها، والتي يمثل فيها التمييز العنصري دعامة من دعامات البناء الاجتماعي)، أو بعض الطبقات، ولكن ليس معنى ذلك أنها ليست محل اعتبار الجميع. ومازال كثير من التنظيمات والقيود ينسب إلى "قوانين الطبيعة الدائمة"، على حين أن معظمه أو كله يرجع إلى بعض المعايير الاجتماعية، وهي معايير تغيرت أكثر في المستقبل. ولكن المؤكد أن هناك أمراً لم يحدث في أي مجتمع في أي عصر، وهو أن الثقافة قد تجاهلت تجاهلاً تاماً الفروق بين الجنسين، أو بين جماعات العمر، أو بين السلالات المختلفة ولم تهتم بوضع معايير لتنظيم العلاقات بينهم.

لقد ازداد عدد الانتماءات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة المعاصرة، وتنوعت المكانات والأوضاع التي يشغلها الناس نتيجة هذه الانتماءات. ولكنها أصبحت في نفس الوقت أشد عرضة للتغير وأصابها قدر كبير من المرونة والقابلية للتعديل. حقيقة أننا ننتمي بحكم مولدنا إلى عدد من الجماعات التي لا نملك قرار الاختيار إزاءها، ولكننا نلاحظ في نفس الوقت أن **الحراك الاجتماعي** قد زاد معدله وزاد انتشاره، وتعاظمت آثاره في المجتمعات الحديثة. وأصبحنا نجد على سبيل المثال كثيراً من الناس يجتهدون لكي يحصلوا على مستوى تعليمي أرفع من المستوى الذي وصل إليه آباؤهم، وأن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الذين تكاملوا مع شعوب أخرى... إلخ.

مع ذلك تؤكد لنا بحوث علم الاجتماع دائماً وفي كل مكان قوة تأثير تلك الانتماءات الأولى على الأوضاع التي يشغلها الفرد فيما بعد في مستقبل حياته. فاتجاهاتنا السياسية ودرجة تديننا، وميولنا المهنية، وطريقة اختيارنا لشريك حياتنا مازالت تتأثر إلى مدى بعيد– وإن لم يكن مطلقاً– بانتماءاتنا الاجتماعية الأولى في الحياة. ومازال هذا التأثير أقوى بكثير مما نتصور أو نعي.

الفصل السابع

الإلزام الخارجي والداخلي

سواء التحق الشخص بجماعة اجتماعية بسبب خصائص وظروف موروثة أو لا دخل له فيها (أو يعتقد المجتمع أنها كذلك)، أو التحق بجماعة بناء على اختياره الحر وإرادته الكاملة، فإنه يتعين عليه في جميع الأحوال أن يتعلم قواعد السلوك في تلك الجماعة: أي أن تتم له عملية تنشئة اجتماعية.

وقد أشرنا في موضع سابق إلى مفهوم التنشئة الاجتماعية كما أوضحه فرويد وكولي وهربرت ميد ودوركايم. وقد توصل الأربعة إلى بلورة هذا المفهوم وإبرازه في نفس الوقت تقريباً، وبشكل مستقل عن بعضهم البعض. وكان إميل دوركايم هو الوحيد من بين هؤلاء العلماء الأربعة الذي اهتم بإبراز استمرار عملية التنشئة الاجتماعية من المهد إلى اللحد. على حين أن فرويد- على سبيل المثال- قصرها بشكل قاطع ومؤكد على سنوات الطفولة الأولى فقط. والشئ الذي نود أن نضيفه في هذه النقطة أن عملية التنشئة الاجتماعية تصاحب انضمامنا إلى كل جماعة اجتماعية جديدة، مهما بلغ بنا العمر، ومهما كانت خبراتنا في الحياة.

بعبارة أخرى نقول: **يتعين علينا دائماً أن نتعلم قواعد السلوك في الجماعة الجديدة**. ومن أهم ما نتعلمه ما تعتبره الجماعة أهدافها، ووظيفتها، والقيم والمعايير التي تستند إليها وتمارس تلك الوظائف على أساسها. كما يتعين علينا أن نتعلم أنواع الثواب – التي تترتب على انتمائنا لتلك الجماعة والتزامنا بقواعدها – وأنواع العقاب، التي تترتب على مخالفتنا لتلك القواعد والخروج عليها.

فالشاب الذي يلتحق بالخدمة العسكرية لأول مرة تتلى عليه، بل وتلقن له بدقة، كافة القواعد المنظمة للسلوك، وأنواع الثواب والعقاب، ولابد أن يعلمها بوضوح. ولكنه سرعان ما يدرك أن هناك عدداً أكبر من القواعد والتعليمات غير

المكتوبة التي لها نفس الأهمية، بل قد تكون أكثر أهمية – واقعياً – من القواعد المكتوبة التي تعلمها. وليس من النادر أن يوجد قدر من التعارض بين نوعي القواعد، المكتوبة وغير المكتوبة. فطبقاً للقواعد المكتوبة يتعين على الجندي بحكم انتمائه للجماعة الكبيرة – وهي الجيش – أن يبلغ رؤساءه عن كل مخالفة يرتكبها الجنود الآخرون، على حين يجد أن العرف الذي تقتضيه منه الجماعة الصغيرة (جماعة الرفاق في الخيمة الواحدة أو في السرية الواحدة) يفرض عليه ألا يبلغ عن تلك المخالفات. **ولا يمكن أن نتصور أن هناك مجتمعاً لا يوجد فيه تعارض بين مصالح الجماعات الموجودة فيه**، فكل مجتمع لابد وأن تتعارض فيه مصالح جماعاته المختلفة، لأنه لا يوجد مجتمع متجانس ومتناغم من قاعدته إلى قمته وعلى اختلاف التنويعات والانتماءات المتعددة الموجودة فيه. فلا توجد حياة اجتماعية بلا صراع إطلاقاً، ولكن شدة هذه الصراعات وتعددها تتفاوت من مجتمع لآخر، وفي المجتمع نفسه من فترة لأخرى، حسب مدى تنوع المصالح وحدة هذا التعارض.

والملاحظ أن البالغين الذين ينتمون إلى إحدى الجماعات حديثاً، يكونون قد تعرفوا قبل التحاقهم بها على قواعد السلوك فيها، أو أخذوا عنها تصوراً أولياً على الأقل. ويلاحظ في الحالات التي يبذلون فيها جهداً خاصاً ويحرصون على الالتحاق بجماعة معينة، أن تجري لهم **عملية تنشئة اجتماعية مسبقة**. ومعنى هذا أن يلقن المرشح للعضوية قواعد الجماعة ويبدي التزامه بها، قبل أن ينتمي إليها ويدخل عضواً فيها بالفعل.

وقد لاحظت بعض الدراسات الأوروبية والأمريكية عن الحراك الاجتماعي أن بعض العمال الذين يريدون الصعود إلى الطبقة الوسطى يحرصون على تبني مواقف واتجاهات وتصرفات أفراد الطبقة الوسطى بالفعل. فيغيرون انتماءهم السياسي ويلتحقون بأحد أحزاب الطبقة الوسطى، ويبدأون في ارتداء القمصان البيضاء ورباط العنق، وإذا كانوا يسكنون أحد الأحياء المعروف أنها أحياء عمالية فإنهم يبادرون إلى الانتقال منه إلى حي آخر... وهكذا نجد أنهم يجتهدون في اكتساب سمات أفراد الطبقة الوسطى قبل أن يتركوا بالفعل مهنة عامل، وينتقلوا إلى عمل إداري أو إلى افتتاح مؤسسة خاصة به (أي يصبح عاملاً مستقلاً – إذا لم يكن يستخدم عمالاً، أو صاحب

عمل إن كان يستخدم عمالاً آخرين). ويعني هذا المثال أيضاً أن العضو الجديد الذي يحرص من جانبه على الالتحاق بجماعة معينة يكون أكثر حرصاً وأشد وعياً في الالتزام بقواعد الجماعة ربما أكثر من الأعضاء القدامى الموجودين فيها فعلاً. فالشخص الذي يغير – بإرادته – طبقته أو مذهبه الفكري أو عقيدته يكون أكثر حماساً للانتماء الجديد من الأعضاء القدامى المعتادين على ذلك.

ومن أمثلة عملية التنشئة الاجتماعية المسبقة حرص الوالدين والمدرسة على إعداد الطلاب للحياة العامة، حيث لا يلقنوهم فقط القواعد التي يجب أن يلتزموا بها، ولكنهم يلقنوهم إلى جانبها القواعد التي سوف يتعين عليهم الالتزام بها فيما بعد عندما يلتحقون بالجماعات التي يود الآباء أن يرونهم أعضاء فيها. ومن تلك الأمثلة أيضاً حرص الأم اليابانية على أن تعامل ابنها الذكر وهو في الرابعة من عمره – في حدود معينة طبعاً – كرجل ناضج، فإنها بذلك تعده لمرحلة النضج، قبل أن يبلغها فعلاً، وتلقنه قواعد السلوك بالنسبة للرجال، بحيث تكون تلك القواعد راسخة فيه رسوخاً تاماً عندما يكبر ويصير رجلاً. وبذلك تيسر له عمليه الانتقال من جماعة الأطفال إلى جماعة الرجال التي سيمر بها فيما بعد.

أشرنا في أكثر من موضع من قبل إلى أن الجماعة تفرض أنواع الثواب، كما تفرض أيضاً أساليب العقاب التي تضمن بها اتباع الأعضاء لقواعدها والتزامهم بمعاييرها وقيمها. ويتم فرض تلك العقوبات رسمياً، أي وفقاً للنظام المكتوب والمحدد بدقة أو حسب الأشكال المتفق عليها تقليدياً، أو يتم فرضها بشكل غير رسمي من خلال سلوك الآخرين تجاه الشخص المخالف. فالأم تعرِّف ابنها من خلال رموز اللغة والإيماءات ما الذي تتوقعه منه. كما يعرف العامل زميله في الورشة الإيقاع "المناسب" للعمل الجديد، ويتفق معه على الموضوعات الخاصة التي يعد من المناسب مناقشتها في محل العمل وتلك التي لا تجوز مناقشتها، وكيف ينبغي أن يتصرف تجاه الرؤساء.

وكل إنسان منا تعلم في مناسبات مختلفة من حياته ضرورة الالتفات إلى بعض الإشارات التي تعرفنا إن كنا قد أخطأنا أو أصبنا في موقف معين فيما آتيناه من تصرف أو صدر عنا من حديث، من هذا مثلاً: الابتسامة الراضية أو الساخرة، ورفع الحاجبين أو تقطيبهما، وحركة اليدين القلقة، والربت على الكتفين... إلخ. ولقد تعلمنا كيف

نفسر هذه العلامات ونلتزم بها تبعاً لوضعنا والمدة التي قضيناها في تلك الجماعة. وبعد فترة معينة من الوقت تصبح تلك الإشارات شيئاً بديهياً بالنسبة لنا، لا نحتاج إلى التفكير فيها في كل مرة نقدم على تصرف معين. ونحن نستقبل العضو الجديد – الذي ينضم إلى الجماعة بعدنا – ونعامله بنفس الطريقة التي عاملنا بها الأعضاء القدامى عند انضمامنا لأول مرة. فالإلزام الذي تمارسه الجماعة علينا لا نعود نشعر به كإلزام، ولا نحس به أثناء القيام بالتزاماتنا قبل الجماعة. فنحن نحس به نابعاً من داخلنا، لأننا استدمجناه (أي تشربناه)، وأصبحنا نحس بدافع داخلي يحركنا نحو الالتزام "التلقائي" بمعايير الجماعة وقيمها، وبأداء كل ما هو متوقع منا، لأننا علمنا أننا سنكافأ على ذلك.

وبعد اكتشاف عملية التنشئة الاجتماعية وعملية استدماج معايير الجماعة وقيمها دارت مناقشات طويلة في ميدان علم الاجتماع حول **الفرق بين الإلزام الاجتماعي الخارجي والإلزام الاجتماعي الداخلي**. فالإلزام الخارجي، أو **الضبط الاجتماعي** يمارس بواسطة المؤسسات الاجتماعية القائمة التي ينشئها كل مجتمع أو كل جماعة منظمة (حتى ولو كانت صغيرة) لتحقيق هذه الوظيفة: كالقوانين والمحاكم، للتحقق من التزام الأعضاء بالنظم والقوانين، وكذلك الشرطة والسجون، والاجتماعات العامة، والطرد من عضوية الجماعة، والمحاكمات الخاصة بأمور الشرف والكرامة والإدانة الجماعية العامة وغير ذلك. ويوجد في مجتمعنا، وفي أغلب المجتمعات تعليم إلزامي، حيث تعاقب الأسرة التي لا ترسل أبناءها إلى المدرسة، كما أن الطفل الذي يهرب من بيت الأسرة تعيده الشرطة إليها.

أما **الإلزام الداخلي** فيمثله صوت الضمير. فعندما يبلغ الطفل سن الالتحاق بالمدرسة يعرف كل الأطفال تقريباً (طبعاً في مجتمع يسوده النظام التعليمي، ويكون التعليم فيه إلزامياً فعلاً) أن كل الأطفال يجب أن يذهبوا إلى المدرسة، ولا يشك أحد منهم في هذه القاعدة العامة أبداً. وإذا أخلوا في أداء واجباتهم الدراسية، فإن ضميرهم يؤنبهم. وأن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم، وإن لم يفعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم، فإن المدرسة ستبلغ الوالدين، وتتدخل الأسرة لحملهم على الالتفات إلى دروسهم. وفي هذه الحالة يتدخل الإلزام الخارجي لإجبارهم على السير في الطريق الذي ترسمه

الجماعة. ومن ذلك يتضح أن الحدود بين الإلزام الخارجي والإلـزام الـداخلي ليـست محددة أو متباعدة، ولكنها بالعكس متداخلة في أغلب الأحوال.

ويمكن أن نتصور مجتمعاً لا يوجد فيه أي شكل من أشكال الإلزام الخـارجي – الضبط الاجتماعي – لأنه غير محتاج إليها، إذ يلتزم كافة أعضائه بمعايير وقيم الجماعة التي ينتمون إليها التزاماً كاملاً، بحيث أنهم يتصرفون على النحو "السليم" دون أي إلزام خارجي. وفي هذه الحالة يكون الإلزام الداخلي كاملاً وتاماً. ولا يمكن أن توجد هـذه الحالة إلا – بشكل تقـريبي ولـيس كـاملاً – في بعـض الجماعـات الدينيـة في مراحـل التأسـيس الأولى (صـحابة الأنبيـاء أو حـوارييهم) أو الجماعـات ذات الاتجاهـات الاجتماعية اليوتوبية (المثالية الخيالية)، حيث تختار أعضاءها طبقاً لقواعد صارمة، ولا تكون قد ظهرت بعد صراعات ذات بال بينها وبين العالم الخارجي المحيط بها. والحالـة المناقضة لتلك تماماً هي حالة الأفراد الذين لا يمكن أن يلتزموا بقواعد الجماعة ويمتثلوا لها إلا بالقوة الجبرية، من هؤلاء مـثلاً العبيـد الـذين كـانوا يـستخدمون في الماضـي – وحتى عهد قريب – في أداء الأعمال الـشاقة في ميـدان الزراعـة أو العمـل المنزلـي أو التجديف على الـسفن الكـبرى مـثلاً، فنجـد أن كـل واحـد مـنهم مقيـد بالـسلاسل والسياط على ظهره تحمله على أداء العمل المطلوب منه.

وكما نتعلم في البداية من الآخرين القواعد المنظمة للسلوك، بحيث تصبح أمـراً بديهياً بالنسبة لنا، كذلك نتعلم دلالة أنـواع الثـواب والعقـاب الاجتمـاعي الرسميـة وغير الرسمية. وتستند تلك الأهمية إلى معايير الثقافة وقيمهـا، وهـي واضـحة قابلـة للفهم عند كل الناس أحياناً، ولكن لـيس دائمـاً. ونريـد أن ننتبـه إلى بعـض الفـروق والملاحظات الدقيقة فيما يتعلق بأنواع الثواب والعقاب. فبعضها قـد يكـون واضـحاً صريحاً لا لبس فيه، وبعضها لا يكتسب مدلوله إلا بين قطاع معين مـن النـاس. فكـل طفل يفهم معنى الضرب، وكل مواطن يفهـم معنـى الإبعـاد عـن مناسـبة اجتماعيـة محددة. ولكن هناك أشياء ليست دائماً بمثل هذا الوضوح. فإذا حـدث نتيجـة تـصرف خاطئ مني– وأنا ضيف على أسرة إنجليزية عريقة– أن أوقعت كأس الماء على المائدة، فإن ربة البيت تبادر فتقول لي: "عزيزي، أنا في غاية الأسف"، كما لـو كانـت هـي الـتي سكبت الكأس على المائدة ولست أنا. ولكن من له دراية بالطبقـة الإنجليزيـة العريقـة

وأساليب السلوك الشائعة بينها سوف يفهم أن التعبير عن عدم الرضا والضيق يتم دائماً بهذا الأسلوب البالغ الرقة والتهذيب، وبنغمة صوت محددة. فمدلول العقاب هنا – وهو هذه العبارة الدالة على عدم الرضا – لا يمكن أن يكون مفهوماً إلا في نطاق قطاع معين من الناس. وليس فيه في ذاته ما ينم عن عدم الرضا.

وبالمثل هناك بعض أنواع الثواب التي ليست لها دلالة موحدة ظاهرة وواضحة بذاتها للجميع. فالجندي المحترف الذي يحمل نوطاً أو وساماً معيناً، لابد وأن يكون قد عانى الأهوال والمخاطر في سبيل الحصول عليه، وضحى بحياته عدة مرات، ولاقى كثيراً من المصاعب، وربما تحمل مضايقات وتسويفاً من رؤسائه قبل أن يناله. ولكن هل إذا رأي شخص عادي هذا الوسام يمكنه أن يتعرف على دلالته أو قيمته، إن دلالة هذا الشئ ليست معروفة إلا للعسكريين المحترفين فقط، وربما لبعض ذويهم، من الخاصة، أو لمن لهم ثقافة عسكرية متخصصة، ولكنه ليس بديهياً لكل الناس.

ومثال ثالث: إننا نفهم الهدايا في بادئ الأمر على أنها نوع من المكافأة لنا لأننا تصرفنا على النحو الملائم إزاء بعض الناس الآخرين (الذين قدموا لنا تلك الهدايا). ولكننا مع الوقت ندرك أنها ليست دائماً تعبيراً عن ذلك وحسب، وقد لا تكون تعبيرا عن ذلك إطلاقاً، وأنه يتعين علينا أن نرد بمثلها في مناسبة تالية. وربما كان المقصود منها في حقيقة الأمر نوع من التباهي من جانب مقدم الهدية، أو أن ذلك الشخص قدمها لنا كنوع من المجاملة لحملنا على تقديم خدمة له في موقف معين (أي بمفهوم يقترب من الرشوة). المهم أن دلالة هذا السلوك ليست واضحة بذاتها ولأول وهلة، ولكنها تحتمل – كما رأينا – أكثر من تفسير، وبعضها قد يكون بعيداً عن تقديرنا أو توقعاتنا بعداً شديداً.

وكل من لا يتعلم قواعد الجماعة، ولا يلتفت إلى أنواع الثواب والعقاب المرتبطة بالانتماء إليها- رغم وضوحها له بالقدر الكافي- فإنه يظل محصوراً في الانتماءات الأولية التي اكتسبها بحكم المولد أو ظروفه الموروثة والطبيعية: أي الأسرة وجماعة الجوار. وكلما ازداد عدد القواعد والإشارات والدلالات التي يتعلمها الفرد، وكلما ازدادت ثراء وتنوعاً، كلما كان أقدر على الانتماء إلى عدد أكبر من الجماعات المختلفة القائمة في المجتمع، وكلما كان أكثر حرية في التنقل بين الجماعات، وقل بذلك

خوفه من العقوبات المرتبطة بعضوية جماعة معينة، وزادت في النهاية قدرته على الاختيار بين الجماعات التي يود الانتماء إليها.

ولنعرف أن "الحرية" هي إحساس ذاتي إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بالانتماء إلى الجماعات المختلفة. إن الشاب الذي يرفض الإلزام الخارجي الرسمي لجماعة منظمة (كالمدرسة على سبيل المثال)، ويختار الانضمام إلى جماعة غير منظمة أو أقل تنظيماً (كعصابة منحرفين مثلاً)، فإن النتيجة أنه سيصبح أكثر حاجة وأكثر اضطراراً إلى الالتزام بقواعد الجماعة الجديدة والتكيف معها. وسوف يتأثر قسط أكبر – وليس أقل – من طرق تفكيره وسلوكه وعلاقاته الاجتماعية بهذا الانتماء الجديد. فقد خيل إليه أنه اختار عدم الالتزام، ولكنه في الحقيقة وقع في شرك قدر أكبر وأخطر من الالتزام. ولاشك أن انتماءه لجماعة منظمة يكون أقل تأثيراً على التزاماته وعلاقاته الاجتماعية الأخرى، لأنه التزام واضح ورسمي ومحدد ومحدود.

الفصل الثامن

الدور وأداء الدور

بغض النظر عن طريقة انتماء الفرد إلى الجماعة، المهم أنه بمجرد أن ينتمي إليها، تحدد له مكانة محددة داخل تلك الجماعة، ويكون له فيها مرتبة محددة، ويخصص له دور يتعين عليه أن يؤديه فيها.

لقد مر مفهوم المكانة الاجتماعية بعديد من التغيرات الهامة في التراث السوسيولوجي، وأصبح بسبب ذلك على شئ من الغموض. وربما كان الأيسر أن نصف الوضع بأنه مكان محدد يشغله الفرد في بناء جماعة معينة. والمرتبة عبارة عن وصف إضافي لتلك المكانة داخل الجماعة أو خارجها. أما المكانة فتدل – بطريقة مجردة وإجمالية – على كيفية تصرف الشخص الذي يشغل هذا الوضع في التصور المثالي (أي على نحو ما ينبغي أن يكون). فمكانة رئيس الدولة في بلد معين، أو الشحاذ الكفيف في مدينة هندية، أو مدير أحد المصانع الكبرى الحديثة هي سلوك شاغل هذا الوضع حسب ما ينص عليه دستور تلك الدولة، أو التصورات الجمعية في تلك المدينة الهندية، أو في تلك المدينة الحديثة. سواء كانت تلك القواعد أو التصورات في صورة مكتوبة، أو متداولة من خلال التراث الشفوي فقط. كما تتحدد مرتبة تلك المكانة داخل الجماعة وخارجها على أساس التصورات الجمعية أيضاً: فإذا كان هذا المصنع الكبير الحديث في مدينة صغيرة مثلاً، فسوف نجد أن مرتبة ذلك المدير في المجتمع المحلي ستكون مرتفعة. ومع أن وظيفته ومكانته هي هي لم تتغير، إلا أن الهيبة التي يتمتع بها يمكن أن تقل أو تزيد من مكان إلى آخر.

ويطلق على مجموعة التعليمات الاجتماعية التي تحدد المكانة اسم: الدور، وذلك عندما نقصد شخصاً معيناً يشغل تلك المكانة، أي فرداً ملموساً له وجود محدد. فهذا الشخص يشغل تلك المكانة، ويؤدي الدور المرتبط بها، بدرجات متفاوتة من الكفاءة، والتوفيق، وبدرجات متفاوتة من الاختلاف الفردي والابتكار الخاص.

والشخص الذي يؤدي دوره كملك، أو كشحاذ، أو كمدير مصنع من خلال تعامله مع أطراف أخرى (متفاوتين) بدرجات مختلفة من التأكيد والاهتمام. ولذلك يتحدد دوره في **نسق دور** محدد. فنسق الدور الخاص بالملك يتضمن من بين ما يتضمن الدور الذي يؤديه قبل قائد الجيش، وقواعد سلوكه مع رجال الدين، وممثلي الشعب، بل وقبل العامة المتواجدين أمام باب القصر. ودور الزوجة – في مجتمع حديث – يفرض عليها وعلى بعض الأشخاص الآخرين أن تعرف قواعد التعامل مع أصدقاء زوجها برقة ولطف، ولكن دون مبالغة في الرقة، وإلا خالفت أصول هذا الدور وأصبحت محل مؤاخذة، وأن تحافظ على علاقتها مع حماتها بحيث تظل "في الحدود الطبيعية"، وأن هناك بعض مشكلات حياتها الزوجية التي تستطيع أن تناقشها مع أمها، ومشكلات أخرى لا يصح أن تتحدث عنها معها... وهكذا.

فهذه المفاهيم: المكانة، والدور، ونسق الدور ليست سوى أدوات نستخدمها في محاولة فهم وقائع وأمور معقدة وتكوين تصور عام عن معالمها ومحتوياتها. يمكن أن يكون مفهوماً للجميع. وهي لا تستخدم إلا طالما ثبت لنا صلاحيتها وجدواها، ليس أكثر.

ونظراً لأن الدور عبارة عن مجموعة مركبة من القواعد العامة، فلا يمكن أن نجد أحداً يؤدي دوراً معيناً – دور الأب مثلاً – بنفس الكيفية التي يؤديه بها شخص آخر. "فالدور" و"أداء الدور" لا يتطابقان أبداً. ويسمح المجتمع عادة بقبول تلك الاختلافات الفردية في ممارسة الدور. ويتوقف حدود هذا السماح – أي حدود الفروق الفردية المسموح بها في ممارسة الدور – على عدد من العوامل، منها مثلاً: مدى تساهل – أو تشدد – المناخ الثقافي العام، والأهمية الاجتماعية للدور المعنى، وما إذا كان الدور موروثاً أو مكتسباً، وما إذا كان سلوك صاحب الدور واضحاً وظاهراً للجميع أو محجوباً عن الأغلبية... إلخ العوامل الكثيرة المؤثرة في هذا الاعتبار.

من هذا مثلاً أن القادة السياسيين في البلاد الديموقراطية يجب أن يؤدوا دورهم السياسي تحت سمع وبصر الرأي العام كله، فجميع تصرفاتهم – بهذه الصفة – تخضع للرقابة والمحاسبة. فجماهير الناس تعلم أن هؤلاء القادة قد ناضلوا من أجل الوصول إلى هذا الدور، وهي لذلك لا تتسامح معهم في أي مخالفة لواجبات هذا الدور. ولو أنه

يلاحظ بالرغم من ذلك أن الحقوق التي يطالب بها الجمهور تتكيف مع القواعد المتغيرة بفعل الزمن، والمثال على ذلك من أمريكا: فقد اختار الشعب الأمريكي – لأول مرة في تاريخه – رئيساً كاثولوكياً، ودخل الانتخابات مرشح الرئاسة يحمل اسماً يهودياً، كما تقدم للترشيح – وكانت له فرص فوز كبيرة – سياسي مطلق ومتزوج للمرة الثانية. وهي كلها أمور لم يكن يخطر على بال أحد أن تحدث منذ بضع سنوات مضت.

في مقابل هذا نجد أن القواعد المحددة لدور عامل البناء مثلاً تكون أقل جموداً وصرامة وأقل تحديداً وعدداً. فإذا كان يتشاجر يوم صرف مرتبه مع أبنائه وزوجته، فذلك أمر لا يؤثر على مكانته كعامل بناء. فالمهم هل يكون في صباح اليوم التالي متواجداً في الموعد المحدد في موقع العمل، وهل يؤدي الأعمال المطلوبة منه بدقة، وهل يستطيع التعامل بنجاح مع زملائه في الموقع... إلخ. فتلك هي الأمور التي تهم زملاءه وتهم صاحب العمل الذي يشتغل عنده. فإذا كان كثيراً ما يواجه صاحب العمل بالرأي السليم الحر دون خشية، فقد يجعله ذلك بطلاً في عيون زملائه، ولكن مدى تقبل صاحب العمل لذلك يتحدد أساساً في ضوء ظروف سوق العمل ومدى حاجة صاحب العمل إليه. المهم على أي حال أنه في أدائه لدوره كعامل بناء يدخل في علاقات دور قليلة جداً (نسبياً) مع غيره من الناس. أي أن نسق هذا الدور الخاص بهذا العامل البسيط أصغر كثيراً من نسق الدور الخاص بوزير أو برئيس جمهورية. كما أن حدود رؤيته الاجتماعية أضيق بكثير من هؤلاء، والمتطلبات المفروضة على ممارسته للدور أقل صرامة بكثير.

وفيما يتعلق بالمتطلبات الاجتماعية المفروضة على صاحب دور معين في ضوء المعايير الثقافية نلاحظ أن التفاوت لا يقتصر فقط على عدد علاقات الدور المرتبطة بدور معين، ولكن يتفاوت كذلك عدد الأدوار التي يؤديها شخص معين في حياته في المجتمع. ونلاحظ أولاً أن هناك بعض الأدوار الأساسية التي تنسب لكل فرد في المجتمع، ومنها: الدور المفروض عليه بحكم النوع (رجلاً أو امرأة)، وبحكم السن (طفل ومراهق وشاب وناضج وشيخ... إلخ)، وكصاحب مهنة معينة أو عاطل عن العمل. وهناك أدوار أخرى، بما في ذلك نوع المهنة بالتحديد، التي يحصل عليها كل شخص في المجتمع، أو كل شخص تقريباً. وعلاوة على هذا يستطيع كل فرد أن يختار الجماعات التي ينتمي إليها، وذلك بشرط أن تقبله هي في عضويتها.

وقد أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية دراسات عديدة عن فئة الأشخاص "المتعددي الانتماءات" أو "المتعددي الأنشطة" Joiners، ولو أن هذا النوع يمكن أن نصادفه في كل المجتمعات. وهو ذلك النمط (من الرجال أو من النساء) الذي تجده عضواً في كل أنواع الجمعيات التي تخطر على بالك: في جمعية هواة الغناء، وجمعية لتربية النحل، وفي حزب سياسي، وفي جمعية دينية. وينتمي هذا الطراز من الناس إلى الطبقة الوسطى عادة، ويكثر وجوده في المدن الصغيرة وفي الأحياء المنعزلة نسبياً خارج المدن الكبرى. وهو يجسد القيم السائدة في مجتمعه، قيم: النشاط والمثابرة، والنجاح، والسعادة الزوجية، والاتجاهات المحافظة (سياسياً واجتماعياً). وهو لذلك قادر على التكيف بسهولة في أغلب تلك الجماعات.

والطراز المقابل له هم الأشخاص المنعزلون اجتماعياً، مثل: كبار السن، والفقراء، وأنصاف الأميين في الأحياء المتخلفة من المدن الكبرى (الأوروبية والأمريكية). وهكذا نرى أن الأشخاص يندفعون إلى المشاركة في تيار الحياة الاجتماعية أو الانعزال عنه على أساس المزج بين الأدوار الموروثة (كالسن والنوع... إلخ)، والسمات التي اكتسبوها من حياتهم السابقة (كالتعليم، والثقافة، والاتجاهات السياسية، والذكاء الاجتماعي... إلخ).

إن عدد الأدوار المختلفة التي يستطيع فرد واحد أن يؤديها في حياته في وقت واحد (أو على امتداد حياته) عدد كبير جداً، خاصة إذا كانت تلك الأدوار تفرض عليه متطلبات متماثلة، أي عندما تكون قواعد ممارستها غير متناقضة أو متعارضة. ويكفي أن يشغل الفرد دورين يوجد تعارض بين قواعد ممارستهما لكي تستحيل حياته جحيماً لا يطاق، ويختل توازنه ويضيع استقراره. وهناك عشرات الأعمال الروائية التي تحكى لنا عن الآلام والمتاعب التي يتحملها بعض الفنانين – مثلاً – نتيجة الصراع بين دورهم كفنانين مبدعين ودورهم كآباء أو أزواج أو أبناء لإحدى الأسر البورجوازية.

كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار علاوة على ذلك أن شركاء الدور– أي الأشخاص الذين يتعامل معهم ذلك الشخص أثناء أدائه لدوره– كثيراً ما تختلف آراؤهم واتجاهاتهم فيما يتعلق بكيفية أدائه لدوره. ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى بعض

التوترات، التي قد تؤدي بدورها إلى إدخال بعض التعديلات على القواعد وعلى الجماعة نفسها.

إن كلمة القواعد والتعليمات التي استخدمناها هنا، وتصويرنا التخطيطي العام لتلك العملية التي يكتسب بها الشخص عضوية جماعة ما قد تقودنا إلى اعتقاد خاطئ وهو تصور أن ذلك النظام قائم فعلاً بهذا الشكل، بينما هو **في الحقيقة نظام تصوري فقط، أي احتمال لا أكثر ولا أقل**. إن كثرة العمليات التي تحدث في نفس الوقت تؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث توترات. كما أن الأشخاص الذين يؤدون الأدوار المختلفة في المجتمع كل منهم عبارة عن شخصية فريدة (متميزة وغير متكررة أي لا توجد شخصية تطابقها في كل سماتها الجزئية وتفاصيلها مطابقة كاملة). ومن هنا فهم يختلفون في درجة استيعابهم للقواعد، وفي فهمهم لها وتفسيرهم إياها، وأخيراً في تنفيذهم لها. وتعبير "شخصية فريدة" هذا نفسه تجريد، يريد أن يثبّت لحظة معينة في مجرى عدد كبير من العمليات المتداخلة. ولكن تلك الشخصية هي التي تضفي على تلك الخبرات المتراكمة، والقواعد المكتسبة والأشياء الاجتماعية معناها ودلالتها.

إننا نتعلم معنى **ودلالة** كل شئ نتعلمه أو نتلقاه خلال عملية التنشئة الاجتماعية، في نفس الوقت الذي نتعلم فيه قواعد سلوكنا مع الأشياء والأشخاص. وهكذا يتعلم الطفل الصغير أن المائدة والكراسي أشياء يستخدمها الكبار عند الجلوس إلى طعام، وأنه نفسه سوف يستخدمهما عندما يكبر ويستطيع الأكل بمفرده. أما إذا أتيحت له أصلاً فرصة معرفة شئ عن صيد السمك بالصنارة، فقد يقال له أن ذلك النشاط من الهوايات التي يمارسها البعض في أيام عطلة نهاية الأسبوع والأجازة السنوية لتمضية الوقت. فهو لا يتعلم بالنسبة لهذا الموضوع أبداً ما كان يتعلمه الطفل في العصور القديمة، عندما كانت "الصنارة" تمثل أداة هامة- وأحياناً أهم الأدوات المستخدمة- في البحث عن الطعام. كما يتعلم الطفل اليوم كما كان يتعلم في كل مكان وزمان أن الأم هي التي تعد له الطعام، وهي التي توزعه على الإخوة أثناء الطعام. والأصعب من ذلك بكثير أن يتعلم ذلك الطفل أن الأب يغيب معظم اليوم عن البيت لكي يحصل على أوراق صغيرة نشتري بها هذا الذي نحتاجه من الطعام والملابس وغيرها. والخلاصة أن الطفل في المجتمعات المتحضرة المعقدة يتحتم عليه أن يتعلم قدراً هائلاً من المعلومات المركبة،

بحيث لم تعد الأسرة والمدرسة بقادرتين على الاضطلاع بمهمة الإعداد المهني العادي للطفل، وهما المؤسستان اللتان تعدان أهم وأخطر مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل.

ولذلك يتابع المجتمع عملية التنشئة الاجتماعية للشخص من خلال **وسائل الاتصال الجماهيري**، وذلك بشكل غير مباشر، عن طريق التأثير المتبادل بين الأفراد. فكيف كان يمكننا – بدون توجيه أو مساعدة – أن نكوّن رأياً "صحيحاً"، أو نكوّن أي موقف لنا من رحلات الفضاء مثلاً؟ فمن خلال أحاديثنا المباشرة مع أشخاص آخرين عما قرأناه وسمعناه ورأيناه عن رحلات الفضاء، نتوصل إلى فهم أهمية تلك الظاهرة الجديدة بالنسبة للثقافة الإنسانية المعاصرة. ونضم ما تعلمناه إلى مجموع تصوراتنا السابقة بعد إدخال التعديلات الطفيفة الملائمة عليها (أي لكي يتسق مع تصوراتنا السابقة).

وتختلف المجتمعات فيما بينها اختلافاً كبيراً، في كيفية عرض القضايا المختلفة (السياسية والعلمية والفنية... إلخ) في وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة. ففي التليفزيون الفرنسي تستطيع أن تشاهد الرئيس المرشح لرئاسة الجمهورية يتحاور – بحدة أحياناً – مع رئيس الجمهورية الحالي المرشح ضده، وفي ألمانيا تخصص محطات التليفزيون لكل حزب وقتاً معيناً كل يوم لعرض برنامجه وأهدافه وعمل الدعاية الانتخابية اللازمة، قبل الانتخابات العامة. وفي أمريكا تستطيع أن تقرأ وتسمع وتشاهد في وسائل الاتصال آراء سياسية متعارضة. فكل تلك المجتمعات – وغيرها – تقوم على تعدد الرأي في ظل نظم ليبرالية تسمح للمواطن بتكوين رأي مستقل (إلى حد ما) بشأن القضية المعروضة. ولكن أغلب بلاد العالم الثالث لا تسمح في العادة إلا بتقديم وجهة نظر واحدة، ووجهات النظر الأخرى إن قدمت ففي برواز أسود وبكلام مدموغ وفي ثوب يجلب عليها من الكراهية أكثر مما يجلب لها من التأييد. فالنظم الشمولية عموماً لا تقوم على تعدد الآراء وإنما تقدم رأياً واحداً فقط هو رأي النظام. وليت الأمر يقتصر على شئون السياسة، ولكنه موجود أيضاً في تقديم الفكر وفي ميدان الفن، لن تجد صدى لتعدد الآراء، وإنما تجد رأياً يملي عليك إملاء. ومن الواضح أن الدور الذي يلعبه المواطن عندما تعرض عليه آراء متعددة متباينة، لكي يتوصل إلى بلورة رأي مستقل يكون دوراً أكبر وأصعب، على خلاف دور المواطن في النظم الشمولية، فهو دور محدود، هو دور المتلقي السلبي فحسب.

الفصل التاسع

التكامل الاجتماعي

أولاً: التكامل الاجتماعي واستمرار الجماعة

أوضحنا في الفصول السابقة كيف يلتحق الأعضاء الجدد بالجماعة: من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يتعلمون فيها قواعد الجماعة وأهدافها وقيمها. ثم عرضنا فيما بعد لتصور علم الاجتماع المعاصر لبناء الجماعة، وذلك بالاستعانة بمفاهيم: المكانة، والدور، ونسق الدور، وشريك الدور، وأداء الدور بوصفها شبكة من القواعد التي تسمح لكل عضو من أعضاء الجماعة أن يواجه بقية الأعضاء بتوقعات محددة.

ونريد أن نؤكد في هذه الفقرة أن: **الحفاظ على هذا النظام أمر حيوي لاستمرار الجماعة**. ولتوضيح تلك الأهمية نضرب مثلاً وهمياً: لنتصور أننا وضعنا في وجبة الطعام التي يقدمها مصنع لعماله في وقت الغداء عقاراً معيناً يفقدهم فجأة تذكر كل ما تعلموه من قواعد وأساليب السلوك. فإذا تأملنا آلاف الحقائق والمعلومات والتفاصيل التي يعرفها كل من العمال والموظفين في هذا المصنع، لأدركنا أن استمرار هذه المؤسسة بدونها أمر مستحيل (ولا نبالغ إذا قلنا أن استمرار حياة هؤلاء الآلاف من العمال والموظفين بدونها أمر مستحيل أيضاً).

فسوف ينسى أولئك العمال أولاً أن الإنسان يجب أن يعمل لكي يعيش، وسينسى التعليمات القاضية بعدم التدخين في مكان معين، وإلا حدث انفجار أو حريق مدمر، وأن السيدة فلانة متعاونة لأنها مجتهدة وحريصة على التقدم والترقي في عملها، وأن السيدة فلانة (أخرى) تستنكر أن يطلب منها أحد مساعدة أو أن يسألها عن شيء، وأنها في مقابل نفورها من زملائها، ودودة كل الود مع رؤسائها شديدة التملق لهم.. وتتفانى في خدمتهم، وسوف ينسون أن الزميل فلان يجب أن يؤدي عملاً

معيناً أولاً، لكي نتمكن نحن من إنهاء العمل المطلوب منه، لأن عملنا مترتب على إنجازه لعمله، وأن رئيس عمال هذا العنبر يكون راضياً عن عماله عندما لا يوجه إليهم أي ملاحظات.. لنتصور كيف يمكن أن يستمر هذا المصنع في أداء رسالته بدون تلك القواعد والمعلومات والتفاصيل.

ويتم الحفاظ على نظام جماعة ما من خلال **تكرار كل القواعد والمعايير والقيم المشتركة باستمرار التأكيد عليها دائماً**. وإن لم يحدث ذلك انحلت الجماعة وتفككت بعد وقت معين، لأن التوترات التي سوف تحدث في هذه الحالة داخل الجماعة من ناحية، وبين الجماعة والبيئة المحيطة بها من ناحية أخرى سوف تقضي على وجود الجماعة وتجعل أمر استمرارها مستحيلاً. ولكن ما معنى القول إذن بأن "الجماعة تجدد معاييرها وقيمها باستمرار من حين إلى حين"؟ يجب أن نتذكر أن الجماعة ليست كائناً حياً يأكل ليعيش، فالموضوع أكثر تعقيداً من هذا، ولذلك نعالجه فيما يلي بشئ من التفصيل.

نحن نعرف الآن- من واقع العرض السابق- ما هي المفاهيم الأساسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للحفاظ على الجماعة، أنها: القيم والمعايير الثقافية، القواعد القائمة على أساس تلك القيم والمعايير والمنظمة للعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص، والأوضاع الاجتماعية والأدوار المرتبطة بها، وعلاقات الدور. ولكن عندما نتحدث عن قضية الحفاظ على الجماعة، فإن ذلك يعني بصفة خاصة ظاهرتين على أكبر جانب من الأهمية هما: **تكامل الجماعة، والتشكل النظامي** للعمليات الاجتماعية. ويترتب على ذلك أن الفرد لا يدخل ضمن اهتمامنا عند البحث في هذه النقطة، ولا نلتفت إليه في هذا التحليل. فنحن نفترض أن الجماعة موجودة وقائمة (فيما يتعلق بما يطرأ عليها من تغيرات، ومظاهر التفكك والانحلال، سوف نعود إلى الكلام عنه في موضع لاحق من هذا الباب).

إن الجماعة كما عرفناها هنا مفهوم واسع وشامل، وميزته هي هذا الاتساع وعدم التحديد الدقيق، لأنه يظل بذلك عاملاً شاملاً لكل المظاهر الاجتماعية بدءاً من الزوجين (اللذين يمكن أن نعتبرهما جماعة)، وصولاً إلى أكبر وحدة إنسانية معروفة، وهي المجتمع المتحضر (القومي). كذلك يختلف عمر الجماعة كما أشرنا حسب

طبيعتها وأهدافها ووظيفتها، فقد لا يدوم أمدها إلا لحظات، وقد تستمر في الحياة مئات السنين. كذلك تختلف من حيث التنظيم، فقد يكون رسمياً، وقد يكون غير رسمي، تبعاً لدرجة التشكل النظامي لتلك الجماعة. وتختلف الجماعات أيضاً من حيث درجة التماسك الداخلي، أي من حيث القوة التي تمارسها على أعضائها دون إلزام خارجي، فذلك يدل على درجة التكامل.

إن كل تلك العوامل والمتغيرات ليست متفاوتة بعيداً عن بعضها، أي أن غياب عامل أو ضعفه، قد يرجع إلى غياب أو ضعف عامل آخر، كما قد يؤدي إلى غياب أو ضعف عامل ثالث... وهكذا. ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن ننكر أن هذا الأمر يخضع لقواعد ثابتة توصل علم الاجتماع الحديث إلى اكتشافها ووضع أيدينا عليها. فالتكامل الداخلي لإحدى الجماعات- على سبيل المثال- لا يتوقف مباشرة على حجمها أو على درجة التشكل النظامي لها. ومع ذلك نستطيع القول **أن الجماعة لا تستطيع أن تعيش طويلاً بدون أن تتشكل نظامياً**.

ونسوق مثالاً على ذلك أن العبادة الدينية الجديدة تربط المؤمنين الأوائل بها ببعضهم البعض أوثق ما يكون الارتباط، وذلك دون أي تنظيم رسمي، ولا بطاقات عضوية، ولا وظائف، ولا اشتراكات يدفعونها، ولا معابد خاصة أو مبان ضخمة وذلك خلال السنوات الأولى من عمر هذا الدين. ولكن إذا قدر له أن يستمر أطول من هذا، ويكسب آلاف وملايين المؤمنين، فسوف يتغير بناء الجماعة، وتظهر تلك الأمور جميعاً، وتبدأ عملية التشكل النظامي.

وقد نشر إميل دوركايم في عام 1893 كتابه الأشهر عن **تقسيم العمل الاجتماعي**، وعرض لنا فيه نوعين من التضامن الاجتماعي: الأول هو **التضامن الآلي**، الذي تقوم فيه وحدة الجماعة على التشابه بين أعضائها. والثاني هو **التضامن العضوي** الذي تنتج فيه وحدة الجماعة عن تكامل وتفاعل أعضائها المختلفين عن بعضهم. ويرى دوركايم أن كلا النوعين من التضامن الاجتماعي موجود في كل مجتمع، الواحد إلى جانب الآخر. ولكن "التضامن الآلي" هو الشكل السائد في المجتمعات البدائية البسيطة. ولما كانت المجتمعات تزداد تعقيداً وتركيباً مع مرور الوقت، أصبح من المحتم أن يزداد اعتمادها على "التضامن العضوي". بينما تظل الأبنية البسيطة

داخل تلك المجتمعات المركبة- كأحد الفرق الرياضية أو جمعية هواة الغناء أو الصيد- معتمدة على التضامن الآلي الناتج عن التشابه بين الأعضاء.

ويوجد التضامن الآلي دائماً عند الجماعات التي يلتقي أعضاؤها طواعية، لإشباع هواية معينة أو تحقيق هدف معين (كالرعيل الأول من المؤمنين بدين جديد، الذي أشرنا إليه منذ قليل)، وكذلك عند الجماعات المنعزلة عزلة شديدة، مثل سكان إحدى القرى في جبال الهيملايا، الذين لم يتأثروا بعد بتيارات ثقافية أجنبية عليهم. أما أشهر نماذج التضامن العضوي داخل الجماعات الصغيرة فنجده متحققاً في الأسرة بطبيعة الحال. ويعد تقسيم العمل بين الرجل والمرأة والأطفال الكبار نسبياً من السمات المميزة للثقافة الإنسانية. وهناك عدة أنواع من تقسيم العمل، أو هناك تقسيم لعديد من الأعمال على هذا المستوى المصغر للجماعة الإنسانية.

الأول: هو تقسيم الأعمال الاقتصادية الضرورية، فالرجال يخرجون- مثلاً- لصيد الأسماك في عرض البحر، أما النساء والأطفال فيغوصون إلى جوار الشاطئ لاقتناص الحيوانات البحرية القريبة من السطح.

الثاني: تقسيم العمل الديني أو الطقوس، فالرجال يدقون على الطبول والنساء يرقصن على تلك الأنغام، أو العكس.

والثالث: تقسيم الأعباء التربوية فالجدات يقمن برعاية الأطفال الرضع، والنساء يقمن برعاية الفتيات، والآباء يقومون برعاية الأولاد الذكور.

والرابع: تقسيم الاهتمامات الأساسية في الحياة، أو التفكير في مستقبل الجماعة، فالرجال يفكرون في الدفاع عن الجماعة وفي مجد الجماعة وسمعتها، والنساء يفكرن في إنجاب المزيد من الأطفال، وزيادة عدد الحيوانات الأليفة لدى الأسرة، وتنمية البساتين التي تزرعها.

كذلك يمكن بنفس الطريقة أن نحلل طبيعة التضامن العضوي في أحد الجماعات المركبة الحديثة، كالمصنع مثلاً، بوصفه شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل، بحيث أن أحداً في ذلك المصنع لا يستطيع أن يستغني عن الآخرين في أدائه لعمله هو، ولا يمكن

للمصنع أن يعمل وينتج إلا من خلال تضافر جميع العاملين فيه. ومن الطبيعي أن كل نوع من نوعي التضامن له مشكلاته الخاصة المميزة له(1).

وكما فعل دوركايم حاول بعض العلماء الآخرين تعريف الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعي عن طريق الثنائيات، والثنائية هي المقابلة بين شكلين أو نمطين مختلفين، يوضح كل منهما نمطاً من أنماط المجتمعات. ومن هؤلاء العلماء فرديناند تونيز، الذي قدم ثنائية: **المجتمع المحلي والمجتمع**، والسير هنري مين، الذي قدم ثنائية: **المكانة الاجتماعية الموروثة والعلاقات التعاقدية**، وروبرت ردفيلد الذي قدم ثنائية: **المجتمع الشعبي والمجتمع الحضري**.

فهذه المفاهيم تقدم الصور المتطرفة أو قطبي سلسلة طويلة من الاحتمالات، يمثل أحد المفهومين قطبها من ناحية، ويمثل المفهوم الآخر قطبها من الناحية الأخرى. فلا توجد جماعة يمكن أن نعتبرها قائمة على المكانة الموروثة تماماً وحسب، أو أخرى قائمة على العلاقات التعاقدية مائة بالمائة. ولكن كل جماعة تكون أقرب من التصنيف وعند التشخيص من هذا النمط أو ذاك. وكما هو الشائع عندما يستخدم أسلوب الثنائيات، أن يجد المفكر أو الشخص الذي يستخدم هذه الأداة نفسه مدفوعاً إلى النظر إلى إحداها نظرة إيجابية بوصفها "أفضل" أو "أنقى" أو "أصلح" من النمط الآخر الذي تكون

(1) وقد ناقش دوركايم في الباب الثاني من كتابه تقسيم العمل الاجتماعي الأشكال الشاذة لتقسيم العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة، والتي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف التماسك الاجتماعي أكثر مما تقويه وتدعمه. ولقد فرق دوركايم بين شكلين شاذين من أشكال تقسيم العمل: الأول: تقسيم العمل الأنومي، والثاني: تقسيم العمل الاضطراري. ويقصد دوركايم بالشكل الأول حالة الإفراط في التخصص الذي يؤدي بالفرد إلى الإحساس بالعزلة في تخصصه، وهو على وجه التحديد الحالة التي تشهد فصلاً كاملاً بين رأس المال والعمل. ولقد اقترح دوركايم علاجاً لهذا الشكل من تقسيم العمل يتمثل في تدعيم الصلة بين الأفراد عن طريق الروابط المهنية والنقابات والاتحادات الطوعية وعن طريق الإجراءات النظامية التي تكون موضوعاً للمناقشة والتفاوض بين رأس المال والعمل.

أما الشكل الشاذ الثاني لتقسيم العمل فيقصد به دوركايم الحالة التي لا يكون فيها الأفراد أحراراً في اختيار مهنهم، والتي يضطرون بمقتضاها إلى الالتحاق بها. ولقد اعتبر دوركايم أن التفاوت الذي ينشأ بين قدرات الأفراد واستعداداتهم من ناحية، والوظائف المفروضة عليهم من ناحية أخرى يعد مصدراً أساسياً من مصادر الصراع الطبقي.

النظرة إليه سلبية بوصفه "أسوأ" و"أكثر فساداً" و"أقل نقاء"... إلخ. فعند تونيز ومن تبعه من المؤلفين أضفي على مفهوم "المجتمع المحلي" الذي كان موجوداً في الزمن الغابر الجميل بعض السمات الإيجابية، على حين نجد دوركايم في دراسته عن نوعي التضامن يرحب بازدياد ونمو التضامن العضوي واضطراد اختفاء التضامن الآلي. وذلك على أساس أن الفرد في المجتمع الأكثر تعقيداً المنقسم إلى عدد كبير من الجماعات الفرعية يستمتع بقدر من حرية الاختيار. ولكننا نجد أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين، الذين يؤكدون على الطابع الإلزامي للتكامل الاجتماعي ينسبون بالتالي إلى التكامل في مجتمعنا الحديث بعض السمات السلبية. ومن ثم يصبح الشكل الآخر المقابل له (أي الطابع التلقائي الحر للتضامن) هو مجرد أمل يحلم الناس بتحققه في المستقبل.

ولكننا نؤكد وجهة نظرنا العامة تعليقاً على تلك النظرات التقييمية إلى أنواع المجتمعات، أو أشكال التضامن، وهي أنها صادرة جميعاً من الخبرات الفردية لأولئك العلماء وعن اتجاهاتهم ومواقفهم الأيديولوجية العامة، وليست مؤسسة على معارف أو بيانات علمية ثابتة.

وقد حاول البعض توضيح أشكال التضامن الاجتماعي بطريقة أخرى. من هذا محاولة العالم الأمريكي الكبير تالكوت بارسونز Parsons صياغة نموذج نظري **للنسق الاجتماعي**، الذي يجب أن تكون وظائفه الضرورية جميعاً في حالة من التوازن، لكي يستطيع النسق ككل أداء الوظيفة المطلوبة منه. ويحدد بارسونز أربعة "مشكلات وظيفية" أو أربعة "متطلبات" للنسق الاجتماعي، على النحو التالي:

1. **الحفاظ على الطبيعة المميزة للنسق عن طريق التنشئة الاجتماعية لأعضاء النسق**- في أثناء طفولتهم، وفي مرحلة نضجهم أيضاً، وعن طريق الموازنة المستمرة أو حل التوترات التي تقوم بين الأعضاء.
2. **تكيف النسق مع البيئة الاجتماعية والبيئة غير الاجتماعية التي يوجد فيها هذا النسق**، وذلك أساساً من خلال النشاط الاقتصادي الذي يعمل على تكيف المجتمع مع البيئة من ناحية، وعلى التحكم في هذه البيئة من ناحية أخرى من خلال السلع والخدمات التي ينتجها هذا النشاط الاقتصادي.

3. **متابعة تحقيق أهداف النسق** عن طريق التنظيم السياسي لمصادر القوة المادية وغير المادية وتعبئة أعضاء النسق وتقسيمهم على نحو ينطوي على وعي بتلك الأهداف.
4. **تكامل النسق،** ومن أبرز عناصره أن تصبح أهداف ذلك النسق (مثل الأمن القومي، أو الثورة العالمية أو الاستقلال... إلخ) واضحة للأعضاء بوصفها كذلك، وأن يتعاون أولئك الأعضاء في سبيل تحقيق تلك الأهداف والتصورات المشتركة. ولتحقيق ذلك يلزم وجود نظم معترف بها للتدرج الاجتماعي وأشكال السلطة. وفي هذه الحالة تنبثق السلطة من شخص رئيس الدولة أو رجل الدين أو المجلس النيابي، أو غير ذلك من الأجهزة بشرط وجود نظام (مؤسسة) تحدد معايير تلك السلطة.

ويطلق اسم "اتزان النسق" على العملية التي تؤدي إلى حالة توازن السلطة والحفاظ عليه، على الرغم من أن كل أجزاء ذلك النسق تكون في حالة حركة مستمرة. واسم "الاتزان" هذا مأخوذ عن مصطلح اتزان الجسم (أو اتزان البدن، أو الاتزان الحيوي) الذي يصف حالة اتزان الكائن الحي- مثلاً في درجة حرارة معينة على الرغم من التغير في عمليات التمثيل التي تتم داخل الجسم. ويعني "اتزان النسق" على المستوى الاجتماعي أن يتم تعويض وموازنة التغيرات التي تحدث في بعض أجزاء النسق المتغيرة عن طريق تغيرات تطرأ على أجزاء أخرى متغيرة من ذات النسق.

ولاشك أن تصور تالكوت بارسونز وتحليله للنسق الاجتماعي لا يمثل صياغة نهائية، ولكنه مجرد محاولة تتميز بإبراز بعض وجهات النظر والاعتبارات الحاسمة. فمنذ بضع عشرة سنة، ولاعتبارات كثيرة مختلفة، تضاءل الاهتمام السوسيولوجي بقضية كيفية محافظة النسق الاجتماعي على استقراره وتوازنه، حتى أنه يكاد أن يختفي من على ساحة المناقشات العلمية. ولكن ذلك لا يعني أبداً أن تلك القضية قد حلت حلاً نهائياً، أو أنها خرجت نهائياً من دائرة اهتمام البحث في علم الاجتماع. ولا يختلف علم الاجتماع في ذلك عن أي علم آخر، حيث تنتقل بؤرة اهتمام البحوث من فترة إلى أخرى من موضوع إلى موضوع، أو من قضية إلى قضية. وهكذا تورات من دائرة الاهتمام الآن قضية كيفية محافظة كيان مركب- كالمجتمع الإنساني- على تماسكه

واستمراره عبر الزمن. وانتقل مركز الاهتمام البحثي إلى الاهتمام بقضية كيف يتغير المجتمع، أو كيف نستطيع تغيير المجتمع.

وهذه القضية ليست من اكتشاف الماركسيين، أو الماركسيين المحدثين وحدهم، على الرغم من أن الوضع يصور أحياناً بهذا الشكل، أي وضع قضية الثبات والتوازن كوجهة نظر وحيدة معبرة عن اهتمام الاتجاهات المحافظة في علم الاجتماع، ووضع قضية التغير والحركة كوجهة نظر مقابلة معبرة عن وجهة النظر الماركسية أو الماركسية المحدثة.

ويسوق البعض تدليلاً على هذا، أي أن الاهتمام بالتغير قاسم مشترك بين كافة الاتجاهات، اهتمام بيتريم سوروكين منذ وقت بعيد بالدراسة السوسيولوجية للأنساق المتطورة التي تنمو وتتعقد، ثم تعود وتتحلل وتتجزأ. مع التسليم طبعاً بأنه قد انطلق في كتاباته من منطلق مخالف للمنطلق الماركسي تماماً. ولم يعتمد سوروكين على المماثلات المشتقة من ميدان الميكانيكا، كما فعل بارسونز في معالجته لتوازن النسق، ولكنه اعتمد على المماثلات البيولوجية، وبشكل مختلف بالطبع عن الصورة الساذجة التي كانت تتم بها تلك المماثلات منذ مائة عام. كذلك كانت بؤرة الاهتمام عند سوروكين مشكلة تكامل المجتمعات والجماعات، على حين أن كارل ماركس مثلاً لم يول هذا الموضوع أدنى اهتمامه. وقسم سوروكين المجتمعات والجماعات **تبعاً لدرجة التكامل** السائد فيها، وليس تبعاً لنوع أو شكل هذا التكامل، كما فعل دوركايم. ووضع سلماً متدرجاً لتصنيف المجتمعات تمثل أعلى درجاته **الأنساق الاجتماعية الثقافية**، مروراً بأنواع مختلفة من الجماعات، وانتهاء- ناحية أسفل- **بالحشد**، أو المجموعة Congeries. ويتوقف وجود مجموعة من الناس وتحولهم إلى شكل منظم على مدى وجود "نسق معياري قيمي" مشترك يعدونه الهدف من وجودهم، ويضعون عدداً من القواعد المحددة الواضحة للحفاظ عليه طواعية أو كرهاً. فإذا تحقق هذا النسق المعياري القيمي، أصبح هؤلاء الأفراد يكونون مجموعة منظمة، أي نسقاً اجتماعياً. أما إذا كنا بصدد عدد من الأفراد الذين يوجد بينهم قدر من التكامل الاجتماعي فعلاً، ولكنهم لم يطوروا بعد هذا النسق المعياري القيمي المشترك، (أي تسود بينهم علاقات فوضوية- غير منظمة)، فإننا نعتبرهم في هذه الحالة حشداً اجتماعياً، وليسوا نسقاً

اجتماعياً. وأخيراً فإن عشرين أو ثلاثين "روبنسون كروزو"[2] _ كل منهم يعيش في عزلة عن الآخرين في جزيرته المنعزلة- يعتبرون عدداً كبيراً من الناحية الاسمية فقط، ولكنهم لا يعتبرون جماعة، ولا حتى حشداً. (ونلاحظ بهذه المناسبة أن هناك بعض علماء الاجتماع الآخرين الذين يميزون بين "جماعات التفاعل" من ناحية و"جماعات المكانة" الإسمية أو "المجموعات الإحصائية" من ناحية أخرى. ومن أمثلة النوع الأخير: "خدم المنازل"، أو "لابسو النظارات" أو "هواة الموسيقى"، أو "سائقو السيارات". وذلك لأن هؤلاء العلماء يعتبرون مفهوم الحشد الاجتماعي Congeries مفهوماً صعب التحديد).

ويرى سوروكين أن درجات التفاعل وأنواع التكامل الاجتماعي هذه تقابل درجات وأنواع التكامل الثقافي، والتكامل الاجتماعي الثقافي وهو يرى أن الجماعات المتكاملة تكاملاً تاماً- والتي يسميها "أنساقاً"- هي الجماعات الوحيدة التي تستطيع أن تنمو وتتطور، أي تنمو نمواً بناء، على حين أن الكيانات الاجتماعية الأخرى تخضع فحسب لقوانين الصدفة. ولذلك لا نستطيع أن نضع أيدينا على الانتظامات الاجتماعية (العلاقات المنتظمة المتكررة الحدوث بين الظواهر الاجتماعية) إلا حيث يتكرر وقوع بعض الأحداث القابلة للمقارنة عدداً كبيراً من المرات، بحيث ينطبق عليها قانون الأعداد الكبيرة. ولهذا يرى سوروكين أيضاً أن هناك بعض ميادين البحث في علم الاجتماع التي تعد قضية التكامل جوهرية بالنسبة لها، وميادين أخرى لا تكون تلك القضية واردة بالنسبة لها على الإطلاق. ومن ثم يشبه سوروكين كثيراً من الخلافات المحتدمة بين علماء الاجتماع، بالنزاع بين مجموعة من المكفوفين على الشكل الخارجي للفيل.

أما نظرية ماركس في التغير الاجتماعي فتفرد مكانة خاصة لعنصرين رئيسيين في الحياة الاجتماعية هما: نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج)، والعلاقات بين الطبقات

---

(2) روبنسون كروزو هو بطل رواية شهيرة من تأليف Defoe صدرت عام 1719. وتصور الرواية حياة هذا البطل الذي تحطمت سفينته وغرقت ونجا ليجد نفسه على سطح جزيرة منعزلة، وأفاق ليبدأ تشكيل حياة جديدة كاملة بمفرده على هذه الجزيرة. وقد صدرت روايات عديدة بعد ذلك معتمدة على نفس الفكرة الأساسية بتنويعات مختلفة.

الاجتماعية. وترى النظرية- باختصار- أنه يقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج ونسق معين، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعيمه. غير أن التطور المستمر في قوى الإنتاج يغير في العلاقات بين الطبقات، وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها. وفي الوقت المناسب تصبح الطبقة التي كانت مسودة في ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية، وعلى إقامة نظام اجتماعي جديد.

على أن دور ماركس نفسه قد اقتصر على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة في التغير التاريخي واستخدامها "كخيط يهتدي به" (أو كما نقول اليوم كفرض) في البحث. وكرس جهده لتحليل أحد الظواهر التاريخية المركبة، وهي ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها. ولم يضف سوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد شيئاً يذكر إلى أفكار ماركس. بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الإسهامات التي قدمها ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكون عقيدة دوجماطيقية (قاطعة) بسيطة. ومن بين هذه الإسهامات مفهومه في علم الاجتماع كعلم نقدي، مما يمكن أن يؤدي إلى كشف النقاب عن التناقضات والإمكانيات الكامنة في كل شكل قائم فعلاً من أشكال المجتمع، وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخي اجتماعي من خلال تحليل الصور الأولى للرأسمالية لم يسبقه إليه أي مفكر اجتماعي آخر.

وإذا نظرنا إلى نظرية ماركس في التاريخ- كفرض علمي، أو إطار تصوري- فإنها يمكن أن تتعرض للنقد، خاصة وأنها أكثر ما تكون انطباقاً وإفادة عندما يطبقها ماركس نفسه في دراسة الرأسمالية (رغم أنها تتطلب هنا أيضاً بعض التحديد)، وأنها تصبح أقل فائدة في دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى. ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من أن المؤرخين الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد قد درسوا التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية وهم مسلمين تسليماً كاملاً بهذا، لم نجد تحليلاً ماركسياً واحداً جاداً لنشأة الإقطاع نفسه، أو لبعض المجتمعات الأخرى.

ويمكن القول في النهاية أن علم الاجتماع مازال في حاجة إلى نظرية في التكامل الاجتماعي أكثر شمولاً تستطيع أن تأخذ كافة الوقائع والمتغيرات في الاعتبار.

وسيكون على هذه النظرية أن تفسر لنا ما هو عدد وما هي أنواع التكامل الموجود في الجماعات المختلفة في ظل مختلف الظروف والأوضاع الاجتماعية. ولكننا نستطيع، رغم عدم وجود هذه النظرية الشاملة المفصلة، أن نضع أيدينا على بعض الميكانيزمات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي وتدعمه لدى بعض أنواع الجماعات في ظل ظروف وأوضاع معينة.

ثانياً: ميكانيزمات التكامل المعياري

نلاحظ في البداية أن كل الجماعات الاجتماعية تحرص عن طريق حسن اختيار أعضائها وتنشئتهم أن يكون الجميع على دراية بنفس مجموعة القيم، ويقروها، ويلتزموا في سلوكهم بنفس المعايير. وقد سبق أن تكلمنا عن الميكانيزمات الاجتماعية لاختيار الأعضاء وتنشئتهم، ولذلك فلا حاجة بنا إلى تكرار نفس الكلام هنا. ولكننا نلاحظ هنا فقط أنه بالنسبة للجماعات التي يولد الإنسان ويجد نفسه منتمياً إليها، أي أنه لا ينضم إليها طائعاً أو كارهاً، لأنه في داخلها بالفعل، فبالنسبة لتلك الجماعات يحل محل عملية الاختيار ترتيب الأعضاء الجدد في أوضاع ذات مستوى مرتفع أو منخفض، أو تقسيمهم إلى جماعات فرعية داخل الجماعة الأصلية وهكذا. ولاشك أنه يوجد في تلك الجماعات أيضاً بعض الأفراد الذين يكونون شيئاً أشبه بالرواسب، أي بعض العناصر الراكدة التي تكون غير قابلة للتنشئة الاجتماعية، ورافضة للضوابط والقيود التي تفرضها الجماعة.

ومن هنا يمكن القول أن عملية التنشئة الاجتماعية تعد في نفس الوقت عملية اختيار (أو فرز) اجتماعي، إذ لا يقتصر دورها على تنشئة الطفل الحديث الولادة وإعداده لكي يصبح كائناً اجتماعياً، ولكنها تتكرر لدى التحاقه بأي جماعة اجتماعية جديدة. فالشخص الذي يثبت عجزه عن تكييف بعض خصائصه الثابتة (سواء كانت موروثة أو مكتسبة) أو يبدي أثناء عملية التنشئة الاجتماعية عدم رغبته في التكيف، لابد وأن يستبعد منذ البداية من عضوية الجماعة الاجتماعية، أو يحرم من تلك العضوية (إن كان قد حصل عليها). ولذلك فكلما اتضحت أهداف الجماعة وقيمها ومعاييرها، كلما قلت درجة التسامح إزاء انحرافات الأعضاء عنها أو مخالفاتهم لها، وزادت بالتالي درجة تكامل الجماعة.

وعلى العكس من ذلك تكون كارثة كل الجماعات التي تعتبر التسامح بصفة عامة أو نوعاً معيناً من التسامح (كالتسامح الديني أو السياسي أو غيرهما) جزءاً من برنامجها، فإنها سرعان ما تتفكك وتنحل لو أنها نفذت فعلاً الشعارات التي بشرت بها. أما إذا قدر لذلك النوع من الجماعات أن يبقى ويستمر، فإنها تتحول (على العكس) إلى حالة من الغرور والتشدد والقهر. ومع أن هذا الأمر قد يبدو لنا غريباً في الظاهر إلا أنه حدث فعلاً بالنسبة للبروتستانت الإنجليز في القرن السادس عشر، الذين أرادوا تطهير الكنيسة البروتستانتية "وتخليصها من كل أثر للسلطة أو التنظيم الإنساني"، ولكنهم لم ينجحوا واضطروا للهجرة إلى أمريكا، وهناك تحولوا إلى بيورتيانيين (أي متزمتين) يتسمون بالتشدد، والقهر الأخلاقي، والتزمت الديني الشديد.

ولم تعد هناك فرصة اليوم لتكرار هذا النموذج، فلا تستطيع جماعة أن تهاجر بأكملها من بلد إلى بلد، أو من قارة إلى قارة إذا عجزت عن أن تتكيف بمعاييرها وقيمها مع الواقع المحيط بها. وانتهى زمن الهجرة إلى أمريكا واستراليا. وإذا ترجمنا هذا الكلام إلى المستوى الاجتماعي، نقول أنه أصبح من المستحيل على المجتمع اليوم أن يطرد من عضويته طرداً كاملاً جميع الأعضاء الذين يخرجون عن معاييره خروجاً شديداً (فيما عدا طبعاً الحكم عليهم بالإعدام أو حبسهم مدى الحياة، بحيث يفقدوا عضويتهم تماماً ونهائياً في هذا المجتمع). وربما كان هذا نفسه هو السبب فيما تبديه المجتمعات المعاصرة من تسامح إزاء التجاوزات الخطيرة الناجمة عن عدم الامتثال لمعايير الجماعة وقواعدها. فالمجتمع لا يستطيع أن يحجز في السجون أو المصحات العقلية أعداداً كبيرة جداً من الناس، على الأقل لأن ذلك أسلوب مكلف لحمل الناس على الامتثال الكامل لمعايير الجماعة. ومع ذلك فمازال المجتمع حريصاً على تعيين الحدود، وصياغة المعايير، وإجراء عمليات الاختيار والتربية الاجتماعية لأعضائه[3].

---

(3) وهنا تثور **مشكلة السلطة** التي كثر الجدل حولها في كتابات علماء الاجتماع، والتي تتساءل:
- من الذي يحق له صياغة المعايير ومن الذي يرسم حدود السلوك؟ إن الذي يفعل ذلك ليس هو "الجماعة ككل"، على الأقل ليس ذلك ممكناً في المجتمعات الكبرى المعقدة الموجودة في عالمنا المعاصر. ولكن الذين يفعلون ذلك هم الأفراد الذين يملكون **السلطة**، أي القوة==

ولنفترض أن عملية التنشئة الاجتماعية أدت دورها فعلاً في إعداد الإنسان، ماذا بعد؟ إن الملاحظ بعد ذلك أن العزلة المكانية أو الفكرية تدعم التضامن الداخلي للجماعة. **فالجهل بأفكار أخرى** يقوى الاقتناع الشخصي بالفكرة الموجودة عندي ويرسخها. ونستطيع أن نتبين صحة هذا الكلام من واقع ملاحظاتنا للآخرين، ولكننا نادراً ما نستطيع بل قد نعجز عن أن نتبينه في أنفسنا. ومن الميسور تماماً أن نجد شاهد صدق على ذلك بمجرد أن نتعامل مع خريجي المدارس التي تنشئها الطوائف الدينية المتزمتة، كما نجدها واضحة لدى منظمات الشباب في الدول ذات النظام الشمولي. كما أن الجماعات الصغيرة وغير الرسمية تتعامل وفقاً لنفس المبدأ.

وتوجد عديد من الدراسات الامبيريقية التي توضح الحدود الضيقة المرسومة لكثير من الناس والتي لا يستطيعون تجاوزها عند اختيار أصدقائهم، وأزواجهم أو زوجاتهم، وكذلك أفكارهم ومفاهيمهم. من هذا مثلاً النتيجة التي أوضحتها إحدى الدراسات الأمريكية وهي أن 20٪ من خمسة آلاف زيجة في مدينة فيلادلفيا (في عام 1932) كان طرفا العلاقة الزوجية فيها من سكان نفس العمارة أو العمارة المجاورة. وأن أكثر من 50٪ من تلك الزيجات لم يبعد فيها طرف العلاقة الزوجية عن شريكه أكثر من كيلو متر ونصف. ويتضح من ذلك أنه حتى في المدينة الكبرى الحديثة لا يبعد الناس كثيراً عن حدود الجيرة التي يعيشون فيها والتي يشعرون بالألفة نحوها، والذين يحصلون على نفس الدخل تقريباً، وينتمون إلى نفس المستوى التعليمي، ويشتركون إلى

== الشرعية. ومن ثم تصبح القضية الهامة بعد ذلك هي: كيف يمكن الحيلولة دون سوء استخدام القوة الشرعية أو السلطة المنظمة القائمة (ومن الذي يستطيع أن يقرر أصلاً أنه قد وقع سوء استخدام)، وإلى أي مدى يمكن نزع أصحاب السلطة عن مواقعهم، وهل من الممكن قيام العلاقات الاجتماعية واستمرارها دون إلزام (أو قهر)، وإلى أي مدى يمكن ذلك.

واللافت للنظر على أي حال أن المناقشات الدائرة حول تلك الموضوعات وما يتصل بها تتم في الأغلب الأعم على المستوى الفلسفي والأيديولوجي. ومما يزيدها تعقيداً- بلا داع- أن المناقشة تخلط بين كافة أشكال الإلزام: الإلزام الخارجي والداخلي بما فيها الإقناع، والتضليل، والغواية، كما تخلط بين الضرورات الاقتصادية (الجوع) والدوافع البيولوجية (الجنس)، بحيث ينتهي الأمر إلى الاعتراض على كون الإنسان إنساناً أصلاً. وربما اتضحت الصورة الحقيقية لهذه الأمور أمام أعيننا بعد بضع عشرات أو بضع مئات من السنين.

حد كبير في الاتجاهات والعادات والتقاليد. كما أوضحت دراسات عديدة أن أعضاء حزب سياسي معين لا يقرأون في العادة إلا جريدة حزبهم، وإذا تصادف واطلعوا على صحيفة أخرى غير صحيفة حزبهم فإنهم ينسون ما يقرأون بأسرع ما يمكن، أو يطوعونه تبعاً لما لديهم من أفكار وتصورات إذا أرادوا تذكره. ومن هذه الظواهر المشهورة التي توضح تلك الفكرة جماعات الفنانين الذين لا ينعزلون فكرياً فحسب، ولكنهم يعزلون أنفسهم مكانياً أيضاً في جو خاص، أو حي بالذات، أو جزيرة نائية (في بعض الأحيان).

فالشخص الذي يشاركنا الرأي والاقتناع ينتمي إلينا، ومن لا يشاركنا فليس واحداً منا. فكل اختلاف معه حول قضية جوهرية يهدد علاقتنا به، ويهدد انتماءنا إلى الجماعة. ولقد دلت بعض التجارب في ميدان علم النفس الاجتماعي على أن أفكار الفرد في مثل هذه المواقف الصعبة كثيراً ما تبتعد عن آراء سائر أفراد الجماعة، بحيث أنه يتحتم على الفرد إما أن يعدل من آرائه هو، وإما يحتفظ لنفسه بها ولا يجهر بها أمام الآخرين.

وتذكرنا تلك المناقشة بدراسة دافيد ريسمان الشهيرة عن **الحشد الوحيد: دراسة للشخصية الأمريكية المتغيرة** التي تصف ذلك النموذج من الشخصية **الموجه من خلال الآخرين** Other-Directed وهو نمط من الشخصية ليس له أي رأي خاص، وإنما ينتظر من الآخر كلمة يبديها، أو رأياً يعلنه، لكي يعمل على تكييف نفسه معه. وغالباً ما نتجاهل أن هذا النمط من الشخصية ليس في الحقيقة "أسوأ" ولا "أفضل" من النمط السابق، وهو الذي أسماه ريسمان **الموجه من الداخل** inner directed، وهو الذي يستفتي ضميره، ويتمسك بما يكونه من رأي. وهذا النوع من الناس الموجه من الداخل يظل طوال حياته على ولائه لمبادئ وأفكار والديه وأسرته، التي تلقاها في طفولته وشبابه، والتي ليست من صنعه هو أو خياله هو. ويجب أن نلاحظ أن نمط الشخصية الموجه من الداخل كان يمكن أن يتكرر في مجتمع لم يكن يغير قيمه ومعاييره إلا ببطء نسبياً، مجتمع كان بطيئاً في حركته، بحيث أن الأشخاص كان يمكنهم أن يعيشوا بنفس القيم والمعايير في نفس المكان، ويشبوا ويظلوا عليها إلى أن يشيبوا. في مقابل هذا لا يستطيع الأشخاص الذين لا يمكثون في مكان واحد أكثر من بضع سنوات، والذين

يغيرون مهنتهم أو مكان عملهم أكثر من مرة، والذين يرتقون في حياتهم عاماً بعد عام، هؤلاء لا يستطيعون أن يظلوا على ولائهم للأفكار والتصورات التي تلقوها في شبابهم ويثبتون عليها، ذلك لأن ثباتهم عليها يعني أنهم لن يستطيعوا التكيف لمجتمع محلي جديد ينتقلون إليه، أو لجماعة الرفاق في عمل جديد وهكذا.

ولاشك أننا نستطيع أن نتصور لهذا النمط وذاك شخصيات كاريكاتورية، أي ذات سمات مبالغ فيها، وهو ما يصدق على أي سمة من سمات السلوك الإنساني. فإذا كانت العزلة ضد المؤثرات الغريبة عن الجماعة تعزز من تكامل الجماعة وتضامنها، فإننا سنجد أن أعضاء تلك الجماعة سيميلون (بفعل ما سوف يلقونه من تقدير) إلى الانعزال عن تلك المؤثرات،، والحفاظ على هذا الوضع. فالشخص الذي تدرب على أداء أدوار معينة في جماعة معينة يكون حريصاً على التمسك بما يعرفه، وذلك- مثلاً- عن طريق رفض كل ما يخالف ذلك من آراء وتصورات. وكلما كان شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة قوياً، كلما شعر بصعوبة التغيير. أما إذا كانت ظروفه المعيشية تجبره على التغيير الكثير (كما هو الحال بالنسبة لبعض المهن في مجتمع اليوم)، فإنه يضطر إلى عدم الارتباط إلا بجماعة واحدة أو جماعات قليلة- كأسرته مثلاً- التي يستطيع أن يأخذها معه حيث يذهب، أو بالجماعات التي يستطيع أن يجدها حيثما ذهب: كالجمعية الدولية لعلماء الفيزياء النووية، أو هواة طوابع البريد.

وكلما قوى شعور الأنانية عند الجماعة، كلما اشتد الشعور بالشك والريبة وبالازدراء إزاء الجماعات الأخرى. ومهما قلنا عكس ذلك فالاعتزاز القومي والتباهي بالقومية ينطوي في نفس الوقت على نظرة تقليل من شأن القوميات الأخرى، تماماً كما يؤدي الاعتزاز بالعرق (بالعنصر) إلى احتقار الأعراق الأخرى، وكما يؤدي التضامن بين تجار التجزئة أو عمال الصناعة إلى اتخاذ مواقف الشك والريبة من جماعات أخرى. وقد حدث خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أن بدأ المعلمون في مدينة نيويورك ينظمون أنفسهم نقابياً، ويضعون برنامجاً يعكس رؤيتهم للإصلاح التعليمي، وبمجرد أن اتخذت تلك الخطوة بدأت تحدث خلافات ومصادمات بينهم وبين أولياء أمور تلاميذهم، وبدأ أولياء الأمور بدورهم ينظمون أنفسهم، ليواجهوا تنظيم المدرسين ويتصدوا له. وعندما بدأت حركة الشباب في

الستينات من هذا القرن في أغلب البلاد الأوروبية، ظهر بينهم شعار يقول: "لا تثق فيمن فوق الثلاثين". وهكذا.

إن الشعارات، والرموز الخاصة بجماعتنا وبالجماعات الأخرى، واستخدام رطانة- لغة خاصة- (أعني استخدام الكلمات بمعان ورموز خاصة معروفة لأفراد الجماعة، وليس المقصود لغة خاصة كالعربية أو الإنجليزية)، كل ذلك يعد من ميكانيزمات تدعيم التضامن داخل الجماعة وتقوية نفسها- وربما عزل نفسها- عن الجماعات الأخرى. فالمجرمون لهم لغتهم الخاصة، والملاكمون لهم لغتهم، والعلماء لهم لغتهم، وأصحاب الاتجاهات الدينية أو السياسية المتميزة لهم لغتهم. واللغة بالنسبة للفرد هي بطاقة الهوية الدالة على انتمائه إلى تلك الجماعة، وهي العلامة التي تحدد هويته لنفسه وللآخرين. أن الأشخاص الذين يضطرون تحت ظروف معينة إلى تغيير لغتهم واستخدام لغة جماعة أخرى، يبدأون معها ولاشك في التفكير بطريقة أخرى. وهناك مثال شهير بارز على ذلك هو عبارة عن التجربة التي حاولتها الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا تخصيص قسيس للعمال الكاثوليك. وبعد انقضاء فترة على التجربة قرر البابا في روما إيقافها وإلغاء هذا النظام، لأنه اتضح بعد فترة أن هؤلاء القساوسة بدأوا يتكلمون مثل العمال ويتخذون لهجتهم ونبراتهم. ويفكرون بأسلوب شديد الشبه بأسلوب العمال الصناعيين في التفكير.

وإذا كانت **العزلة والعداوة** تجاه الخارج هي السمة الأولى أو الجانب الأول لعملية تدعيم تضامن الجماعة، فإن الملاحظ أن **الطقوس والاحتفالات** تمثل الجانب الثاني لتلك العملية، لأنها تعمل على دعم معايير الجماعة وقيمها باستمرار عن طريق الجمع بين مختلف أعضاء الجماعة. فنلاحظ مثلاً أن أهل قرية معينة يلتقون في مناسبات مختلفة بإيقاع يكاد يكون ثابتاً ومستمراً، وذلك أثناء الاحتفالات العائلية (كالميلاد والسبوع والختان والخطوبة والزواج، والعزاء... إلخ)، وفي الاحتفالات الدينية (كعيد الأضحى وعيد الفطر)، والأعياد القومية (كشم النسيم مثلاً)، والمواسم الدينية (كالاحتفال بعودة الحجاج، ... إلخ). وفي الحقيقة أن تلك المناسبات موجودة في جوهرها أو فكرتها العامة- وإن اختلفت التفاصيل بطبيعة الحال- في أحدث الجماعات في أكثر المجتمعات تقدماً وتطوراً. وكثيراً ما يشترك أعضاء مجتمع معين في

أداء عمل جماعي يعود على المجتمع بالنفع: مثل الاشتراك في شق طريق، أو حفر ترعة، أو ردم بركة، أو بناء مسجد، أو جمعية خيرية للمساعدات أو لأعمال البر أو دفن الموتى... إلخ. وقد كانت بعض تلك المشروعات والمناسبات الجماعية ذات أساس ديني في بادئ الأمر (في عصور تاريخية بعيدة). ومع مرور الزمن، فقدت هذا الارتباط الديني، وظلت محتفظة بملامحها مع تغير في الوظيفة، وفي المضمون (مثل احتفالات الكرنفال في الماضي كمناسبة دينية أساساً، فقدت مضمونها الديني، واحتفظت بالمشاركة الشعبية الضخمة، وكثير من الرموز، وتغيرت الوظيفة لتصبح ترفيهية خالصة).

وقد سبق أن توصل دوركايم في دراسته عن **الأشكال الأولية للحياة الدينية** (الذي صدر عام 1912) إلى أن الوظيفة الاجتماعية للطقوس المشتركة (سواء كانت دينية أو غير ذلك) هي تجديد التصورات الجمعية الموجودة وإحياؤها. وتؤكد خبراتنا في المجتمع الحديث صحة هذا الرأي الذي توصل إليه دوركايم، ولنتذكر الممارسات الاحتفالية التي تصاحب الحفلات العامة (حزبية أو قومية)، والمواكب السنوية التي تنظمها الهيئات والجماعات المختلفة (موكب الخريجين في نهاية العام الجامعي وهم يرتدون الأرواب الجامعية)... إلخ.

فجميع تلك المناسبات التي أشرنا إليها تنطوي على نوع من التقدير والإعجاب بما تعده الجماعة صحيحاً (سواء كان قولاً أو فعلاً، أو إنجازاً مركباً من عدد من الأفعال)، وعقاباً وإدانة لما تعده خطأ أو سيئاً. ولاشك أن الشخص الذي يخطئ التصرف في أحد هذه المناسبات، سوف يلمس أثر ذلك عندما يلتقي بأغلب أولئك الناس في المرة القادمة. وتمارس بعض أشكال الضبط الاجتماعي غير الرسمي دورها المؤثر في مثل هذه المناسبات، ومن تلك الأشكال: الشائعات، والخجل، والحيرة، والإحساس بالفضيحة أو الخوف منها.. إلخ. ونحن نشعر بالحيرة عندما نعتقد أننا قد أخطأنا فهم الموقف الاجتماعي ودورنا فيه. ونشعر بالخجل عندما يوجهنا شخص آخر إلى الأسلوب الصحيح للتصرف في هذا الموقف. أما إذا أحسسنا بأن أحداً يتكلم عنا، فإننا نتعرض للتعذيب الشديد. وإذا لم نستجب لتلك "العقوبات" التي توقع علينا، فإننا سوف نحرم من عضوية تلك الجماعة.

والجميع، بما فيهم نحن، يتوقعون "السلوك الطبيعي المعتاد" في أي مناسبة اجتماعية. وهذا الشئ الطبيعي المعتاد يكون أقرب ما يكون إلى المعيار. أما إذا لم تسر الأمور على ذلك النحو فعلاً، تفككت الجماعة وافترقت عن بعضها. والشخص الذي ينتمي إلى عدد من الجماعات المنعزلة عن بعضها، ولا يلعب في كل منها سوى أدوار قصيرة قليلة الأهمية، هذا الشخص يكون أكثر الجميع تحرراً (نسبياً طبعاً) من الجزاءات الرسمية وغير الرسمية. ولكنه يعاني في مقابل ذلك: فهو محروم من الحماية، كما أنه محروم من الدفء الذي يوفره له الانتماء إلى جماعة متكاملة. إنه يكون في هذه الحالة شخصاً مقطع الأوصال، عديم الجذور، وكثيراً ما يكون على شفا الوقوع ضحية المرض العقلي. ولقد قال عالم الاجتماع الأمريكي إريفنج جوفمان- بحق-: "إننا نملأ مستشفياتنا العقلية بأولئك الذين يتصرفون على نحو ينم عن عدم التكيف مع المجتمع... وذلك من أجل أن نحمي مناسبات التقائنا وتجمعنا ببعضنا البعض".

إننا يجب أن نلفت النظر- بهذه المناسبة- إلى أن الصورة التي رسمناها هنا تبالغ كثيراً في تبسيط الأمر، ذلك أن مجتمعاتنا الحديثة المعقدة تكتظ بعديد من مستويات **الجماعات الكبيرة والصغيرة**، ابتداء من الأسرة النووية، وحتى المجتمع القومي المعاصر. ولاشك أن تكامل الجماعات الصغيرة، وعزلتها عن بعضها البعض، وربما عداءها لبعضها البعض من شأنه أن يؤدي إلى تهديد تكامل الجماعات الأكبر منها الحاضنة لها. ويجب أن نعرف أن الطبقات الاجتماعية، والجماعات المهنية (سواء كانت نقابات أو اتحادات مهنية)، والأحزاب السياسية والجماعات الدينية يمكن أن تفجر المجتمع وتنسفه، كما أن تكامل الجماعات الصغيرة يتعرض للخطر والتهديد إذا ضعف الضغط الواقع عليه من الخارج وتهاوت قبضته. ونجد أن الأقليات الدينية أو القومية- داخل مجتمع كبير- سرعان ما تفقد خصائصها وسماتها المميزة، إذا لم تستنفر مشاعر العداء عندها تجاه الآخرين. ولذلك يكون من الصعب على الإنسان الناشئ في مجتمع ما أن يتعلم تدرج الولاءات المختلفة التي يتوقع منه أن يلتزم بها ويبديها، ولذلك لا نعجب عندما نصادف كثيراً من اللبس أو سوء الفهم حول هذا الموضوع من جانب من يعلمون الولاء ومن يتعلمونه.

وتطور المجتمعات الحديثة المعقدة بين الجماعات الكبرى الشاملة (كالأمة أو الدولة) والجماعات الوسطى والصغيرة المتفرعة عنها **جماعات أقل تنظيماً** تقوم بوظيفة أقرب إلى الوساطة بين مستويي الولاء. وهي تقوم في حقيقة الأمر بإشباع بعض الاحتياجات ورعاية بعض مصالح أعضائها التي لا تلتفت إليها أو تهتم بها الجماعات التقليدية. فالجمعيات الرياضية، وجماعات هواة الغناء أو الموسيقى، والجمعيات الخيرية وغيرها تتكامل من أجل غرض معين مقبول من الجميع، من كافة الأعمار، والطبقات، والمهن... إلخ. وهناك بعض المناسبات الاجتماعية (ثقافية أو رياضية أو ترفيهية) التي تنظم بهدف التقريب بين بعض الانتماءات الاجتماعية المختلفة، التي قد لا تكون أحياناً متعارضة أو معادية لبعضها البعض، وخلق جسور للتفاهم بينها. وإذا عجزت تلك الجماعات الوسيطة عن التأثير، ولم تستطع اجتياز الجبهات الصلبة المتعارضة، فإننا نكون إزاء خطر داهم على المجتمع، هو أن يتفتت إلى وحدات تمثل كل وحدة منها إحدى جماعاته الفرعية. والحالة المتطرفة لهذا الوضع هي ما نعرفه باسم: الحرب الأهلية، حيث تدخل تلك الجماعات الفرعية في صراع دموي مسلح ضد بعضها البعض، معلنة رسمياً انهيار التضامن الاجتماعي داخل هذا المجتمع.

ثالثاً: التكامل الوظيفي

انصب حديثنا حتى الآن عن التكامل الاجتماعي بين الجماعات من خلال القيم والمعايير المشتركة، وعن ميكانيزمات الحفاظ على هذه العناصر المشتركة (عن طريق اختيار الأعضاء وتنشئتهم) وتدعيمها. ومن الميكانيزمات التي بيناها: العزلة، ذاتية الجماعة، والخوف من الجماعات الأخرى ومعاداتها، والجزاءات الإيجابية (الثواب) والسلبية (العقاب) التي توقع على الأعضاء، وتعدد مستويات الانتماء إلى الجماعات الفرعية، والتعاون داخل الجماعة بأشكاله المختلفة، والطقوس والمراسيم الاجتماعية، والجماعات الوسيطة التي تعمل على خلق جسور التفاهم بين المستويات المختلفة. وقد اتخذت هذه الميكانيزمات صورة نظامية (أي تشكلت نظامياً)، وهو موضوع سنتكلم عنه بشيء من التفصيل في الفقرة التالية. وكثير من تلك الميكانيزمات لا يستهدف عمداً أو واعياً تحقيق وظيفة التكامل الاجتماعي، ولكنه يخدم ذلك الهدف بشكل ثانوي أو

عرضي. وهنا نجد أيضاً (كما هو الحال في كثير من الظواهر الاجتماعية) أن **الوظائف الكامنة** تكون أكثر أهمية من الوظائف الظاهرة. ولقد انتبه إلى تلك النقطة أيضاً إميل دوركايم في دراسته عن **تقسيم العمل الاجتماعي**، حيث لاحظ أن المزايا الاقتصادية الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل تتضاءل كثيراً إلى جانب ميزة التضامن الاجتماعي التي تنجم عن الاعتماد الاقتصادي المتبادل للمهن على بعضها البعض.

وحسب رأي دوركايم يظل هذا التضامن الوظيفي (الذي يسميه هو العضوي) قائماً حتى حينما يضعف التراث التقليدي المشترك أو يتضعضع (كما يحدث حتما في المجتمعات الراقية على امتداد تاريخها الطويل). حتى ولو لم تحل محلها تصورات جمعية جديدة من شأنها أن تعمل على تدعيم التضامن[4].

ويعني التضامن الوظيفي أن حياة كل فرد عضو في المجتمع تتأثر بأفعال الآخرين، ويعني بالتالي أن سلوك كل فرد يتأثر إلى حد ما بالمصلحة العامة المشتركة. وهو لا يعني- حرفياً- أن مهام العمل- بمعناه المحدود- أصبحت موزعة ومقسمة ومتخصصة، وإنما يعني في نفس الوقت أن سائر الواجبات والمهام الاجتماعية أصبحت كذلك، بدءاً من تربية الأطفال من مختلف الأعمار، حتى تصوير الثقافة في الأعمال الفنية: فهناك منتجات فنية للشعب، ومنتجات فنية للهواة الأثرياء، وأخرى للفنانين... إلخ وكل فئة من هؤلاء لها تصور مختلف عن الفن.

ولاشك أن حالة الاعتماد المتبادل القائمة في مجتمعاتنا الحضرية الحديثة المعقدة، تؤدي بطبيعتها إلى أن تتأثر حياة كل فرد في المجتمع ببقية أفراد ذلك المجتمع، مما يعني أنه يدخل معهم جميعاً في علاقات غير مباشرة، قد تؤدي إلى وقوعه في كثير من الأخطار وإلى تعرضه لكثير من المتاعب، وأحياناً التهديدات. والدليل الواضح على ذلك،

---

(4) ولو أن هذا الأمر يعتمد في الحقيقة على الزاوية التي ننظر منها إلى الموضوع وطريقة وزننا للأمور وحكمنا عليها، فإذا رأينا أن التصور المشترك عن العالم الذي يغرسه فينا التليفزيون اليوم أقل قدرة على تحقيق التضامن من ذلك التصور لذي كان يغرسه الدين في المجتمعات الراقية في العصور الماضية، فتلك قضية يمكن أن تختلف فيها الآراء، ولا يمكن في ضوء معلوماتنا العلمية الراهنة الفصل فيها وتوضيحها بشكل قاطع، فالماضي بعيد عنا وعن تصوراتنا، والحاضر أكثر مثولاً أمام أعيننا وأكثر تأثيراً فينا.

والمرعب في نفس الوقت، الإضرابات العديدة التي شهدتها مدينة نيويورك- ذات العشرة ملايين نسمة- في خلال السبعينات. فكل بضعة شهور تتعرض لإضراب فئة ما، مرة عمال وموظفي مترو الأنفاق، ومرة سائقي سيارات النقل العام، ومرة المدرسين، ومرة عمال جمع القمامة، ومرة الطلاب... إلخ علاوة على حوادث اضطراب أو عطل فني في أحد المرافق، كالمياه أو المجاري أو الكهرباء. وفي كل مرة تعيش المدينة حالة من الفوضى والخراب، يكاد يضعها على حافة الهاوية، ولا يبقى في المدينة شخص واحد لا تتضرر حياته من تلك الحوادث.

على أنه لا يوجد اليوم نوع واحد فقط من التكامل الوظيفي (أو التضامن العضوي). إذ تظهر كل يوم قيم جديدة تعمل على تدعيم هذا التكامل. حيث نلاحظ اليوم مثلاً أن التصورات المتعلقة "بالسلوك الديموقراطي" قد تجاوزت مجال السياسة والعمل السياسي، ودخلت إلى نطاق جماعات أخرى: كالأسرة على سبيل المثال، وأخذت تنتشر على نطاق أوسع بكثير مما كنا نعرفه قبل انتشار وسائل الاتصال الجماهيري، وبدأ الإحساس بالتعاطف وتحمل المسئولية يشمل دوائر أوسع وأوسع من الناس. وتكاد لا توجد قرية في أوروبا أو أمريكا لا تسمع اليوم وتتألم بالمجاعات التي تحدث في أفريقيا وآسيا أو الزلازل التي تهز أمريكا الجنوبية وغيرها. ويجتهد علماء القانون في وضع قواعد قانون دولي يمكن أن تصطلح على العمل به الدول على اختلاف نظمها وتقاليدها القانونية والشرعية. والشيء الذي لا نستطيع أن نبت فيه الآن هو إلى أي مدى تستطيع التصورات المشتركة والمبادئ العامة التي نحاول الوصول إليها استيعاب عدد من الفروق الاجتماعية الكبرى بين الناس وابتلاعها. وليست تحت أيدينا البيانات الأكيدة التي نستطيع بواسطتها الحكم على هذه القضايا حكماً سليماً من وجهة نظر علم الاجتماع. ومعلوماتنا المستمدة من التاريخ كلها تنسحب على الأحداث التاريخية الكبرى وترتبط بالكيانات الاجتماعية الكبرى (كمجتمعات بأكملها مثلاً)، أما معلوماتنا عن الحاضر فكلها لا تتجاوز مستوى الظواهر الاجتماعية الجزئية المحدودة، أو ترتفع إلى مستوى متوسط هو مستوى النظم الاجتماعية. ومن المؤكد أن إجراء مقارنات بين المستويين المتباينين يقودنا إلى الوقوع في الخطأ.

وربما كان الشئ الممكن بالنسبة لنا، والذي نستطيع تحقيق إنجاز فعلى فيه، هو أن نهتم بتجميع المعلومات والبيانات بدقة لكي تكون تحت يد علماء الاجتماع في الجيل التالي علينا. وربما كان بوسعنا أن نتجاوز ذلك إلى خطوة أخرى أكثر تقدماً بأن ننظم ونصنف- مؤقتاً- تلك المعلومات والبيانات، ونطرح مزيداً من التساؤلات ونثير مزيداً من القضايا والموضوعات التي يمكن أن توجهنا بدورها إلى تجميع المزيد من المعلومات والبيانات.

وهناك دراسة تقدم لنا مثالاً للتكامل الوظيفي بين جماعتين مختلفتين، وهي دراسة سوسيولوجية أجريت على مجتمع محلي في شمال كندا يعيش فيه 12 كندياً (من أصل أوروبي) مع 400 من السكان الأصليين (الهنود)، ويعيشون في حالة اعتماد اقتصادي متبادل على بعضهم البعض. ويقوم الكنديون الأوروبيون بخلق العلاقة مع العالم الخارجي، والبحث عن أسواق تصريف المنتجات التي يصطادها الهنود الحمر، وخاصة الفراء الثمينة. وهناك بعض العوامل والاعتبارات التي تجعل هذا التعاون وهذا النوع من تقسيم العمل ممكناً ومفيداً، ومن أهمها التصورات المشتركة بين أفراد الجماعتين: فكلهم يشتركون في الإيمان بوجود إله لهذا الكون، ويؤمنون بالإرادة الحرة للإنسان وقدرته على تحمل المسئولية، وتوزيع السلطة وليس تركيزها، ويؤمنون بفائدة التعاون مع الآخرين.

وهناك في مقابل هذا عدد من الأفكار المتعارضة التي تمثل عوائق أمام انسياب هذا التعاون واكتمال ذلك التكامل، ومن تلك الأفكار: فعلى حين يسعى الهنود الحمر إلى الملكية للاستعمال المباشر نجد أن الملكية بالنسبة للكنديين البيض تعني الهيبة والقوة، فلا يمكن أن يشبعوا أو يكتفوا منها على الإطلاق. وعلى حين يتراجع الهنود الحمر ويتخوفون من المشروعات غير المأمونة العواقب والتي تتصف بالمخاطرة، تجد الأوروبيين يبذلون في مثل تلك الحالات جهوداً مضاعفة لمواجهة هذه المخاطر. وعلى حين يتصرف الهنود الحمر من وجهة نظرهم هم تصرفات منطقية ومعقولة، ترى الكنديين البيض يستهجنونها ويسبونهم متهمين إياهم بالكسل وما إلى ذلك. ومع ذلك فإن المشاحنات الناجمة عن هذه الاختلافات لا تعوق تعاون الجانبين لتحقيق المصلحة الاقتصادية ولا تجعله مستحيلاً.

ومن القضايا الأساسية التي يمكن أن توجه مزيداً من البحوث حول هذا الموضوع، والتي يمكن أن تدفعنا إلى تجميع مزيد من البيانات والمعلومات: **كيف يتم فرض مختلف أشكال التكامل أو كيف يتم إلزام الناس بها؟** لقد سبق أن عرضنا لبعض ميكانيزمات تحقيق هذا التكامل. ولكن فيما يتعلق بالتكامل الوظيفي، فالملاحظ- كما أكد ذلك دوركايم أيضاً- أن ذلك يتم عن طريق **التعاقد**، أو الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية. ولكن لما كانت التعاقدات تبرم دائماً بين جماعات متباينة الأهداف والمعايير والمصالح، فمن البديهي أنها تتعرض لعملية اختبار مستمرة، ولشد وجذب من جانب كل طرف. وقد ينتهي الأمر بنقضها ونبذها إذا اعتقد كل طرف من أطراف التعاقد أن عيوب هذا التعاون وأضراره أكثر من مزاياه وفوائده. ولاشك أن الطرف الأقوى يستطيع فرض هذا التعاقد وإلزام الطرف الأضعف به عن طريق استخدام القوة. ولكن لاشك أيضاً أن ذلك لن يستمر إلا إلى حين، وأن ازدياد التخصص ودقته قد يجعل استخدام القوة مستحيلاً أو عديم الفائدة في بعض الأحيان. فأنت لن تستطيع أن تجبر- بالعنف- جراحاً على إجراء عملية ناجحة بأشعة الليزر، كذلك لا تستطيع بنفس الدرجة أن تجبر الممرضة المعاونة له على أداء عملها بنجاح باستخدام هذا الأسلوب نفسه. كذلك لا يجدي هذا الأسلوب مع المعلم الذي يعلم ابنك، أو مع الشخص الذي يقوم بإصلاح جهاز التليفزيون في بيتك. ولذلك يجب أن يحل الإقناع والإغراء محل القوة لحمل كل الأطراف على الالتزام بالتعاقد بسبب فائدته وضرورته لهم جميعاً، وعلى الاتجاه إلى التعاون بدلاً من التنافر.

ولكي يحقق مجتمعنا الحديث هذه المهمة عمد إلى خلق مجموعة من الأدوار الوسيطة، هي عبارة عن مهن وظيفتها تحقيق التكامل الوظيفي واستمراره وتأكيده. وهكذا يتوسط بين المنتجين والمستهلكين عدد كبير من المهن والأعمال مثل: تجار الجملة وتجار التجزئة، والمشتغلين بالدعاية ودراسات التسويق والاستهلاك... إلخ. ويتوسط أصحاب البنوك والعاملون فيها بين الذين يريدون إقراض أموالهم وتوظيفها، وأولئك الذين يريدون اقتراض الأموال. ويحاول موظفو الأمم المتحدة التوسط بين الأمم في تعاملها وحياتها العادية (الوكالات المتخصصة التي تنسق التعاون وترعاه في

المجالات المختلفة: الصحة، والغذاء، والتجارة، والثقافة، ورعاية الأطفال... إلخ) وفي حالة الحروب بينها (الجمعية العامة إلى حد ما، ومجلس الأمن وأجهزته... إلخ).

والمفروض في الوسيط أن يلتزم الموضوعية بقدر الإمكان، ومعنى ذلك أن يرعى مصالح الطرفين ويحرص على خدمتها، حتى ولو كان يعمل لصالح طرف واحد (ولو أن هذا أمر نادر نسبياً). والملاحظ أن بعض مجموعات الوظائف والمهن الوسيطة قد تحولت في المجتمع الحديث إلى مراكز قوة جديدة، وذلك عندما يحدث أن يؤثر عملها على حياة أعداد ضخمة من الناس في المجتمع (مثل: قادة النقابات في بعض الدول، أو رجال البنوك... إلخ).

ومع ذلك فهناك بعض التنبؤات التي نستطيع أن نؤكدها اعتماداً على البحوث السوسيولوجية:

أن مجتمعنا الإنساني المعاصر لن يصبح بسيطاً، ولكنه على العكس من ذلك سيزداد تعقيداً بمرور الوقت، وأن العلاقات المباشرة بين الناس سوف تقل باستمرار وتزداد نسبة العلاقات غير المباشرة بينهم، وسوف يزداد اعتماد كل إنسان- وظيفياً- على أعداد أكبر وأكبر من الناس، قد لا يراهم رأي العين أبداً، بل قد لا يعرف بوجودهم أصلاً في بعض الأحيان.

الفصل العاشر

التشكل النظامي (قيام النظم الاجتماعية)

إن أهم فكرتين بالنسبة لدراسة موضوع الحفاظ على الجماعة هما: فكرة التكامل (أو التضامن)، وفكرة التشكل النظامي. وتعني فكرة التشكل النظامي ضرورة البحث عن سبل تأكيد التعاون بين أفراد الجماعات في المجتمع الذي يتعرض للأخطار وللتهديد المستمر، وتحقيق عنصر الاستمرار له.

والحقيقة أن مفهوم **النظام** ليس له معنى واحداً متفقاً عليه في تراث علم الاجتماع المعاصر. فهناك بعض العلماء الذين يؤكدون في تعريفهم له على القواعد، والبعض الآخر الذين يؤكدون على الأدوار التي تجسد تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ الفعلي. ولذلك فالفرق بين المعسكرين ليس جوهرياً، ولكنه يدل على مدى قرب أو بعد الكاتب عن الواقع الاجتماعي في تحليله وتعريفه للنظام، فالأقرب إلى الواقع يتبنى التعريف الثاني، والذي يبعد لكي يكوّن صورة شاملة عن ذلك الواقع يتبنى التعريف الأول.

فالنظم الاجتماعية- كما يعرفها البعض- عبارة عن مجموعة قياسية (ذات مواصفات موحدة) من القواعد والميكانيزمات والسلطة التي تعمل على تنفيذ تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ. وهناك تعريف آخر للنظام الاجتماعي يقول: النظم الاجتماعية هي النماذج المنتظمة للعلاقات الإنسانية المنظمة، وهي من فعل الإرادة الجمعية وتستمر بفعل هذه الإرادة نفسها. ويقول تعريف آخر: النظم الاجتماعية نماذج من السلوك تتميز بالثبات والاستقرار النسبي وبالتنظيم الدقيق، وهي تفرض بقوة الإلزام الرسمي في المجتمع وهي تعمل لخدمة وظائف اجتماعية محددة يعدها ذلك المجتمع حيوية لبقاء الجماعة واستمرارها. تلك هي طائفة من أشهر تعريفات النظام الاجتماعي المتواترة في تراث علم الاجتماع.

وهناك صياغة أكثر شاعرية وإيجازاً، وربما أكثر دقة أيضاً، لتعريف النظام الاجتماعي قدمها الفيلسوف جيمس فايبلمان James Feibleman، تقول: النظم الاجتماعية هي عبارة عن إجابات مجمدة (أي جاهزة ومحفوظة- كالطعام المجمد) على بعض التساؤلات الأساسية. وتلك التساؤلات هي:

1. كيف نؤمن أجيالاً جديدة للجماعة التي ننتمي إليها، أجيالاً تكون معدة إعداداً سليماً للأدوار والمهام التي سوف تضطلع بها ؟
2. كيف نعمل على توفير كل ما يحتاج إليه أعضاء الجماعة وما هو ضروري لإعاشتهم، أو كل ما يعتبرونه هم- من وجهة نظرهم- ضرورياً لإعاشتهم ؟
3. كيف نعمل على تسوية الصراعات التي لا مناص من وقوعها داخل الجماعة بين المصالح والاتجاهات المتعارضة لأعضاء الجماعة وللجماعات الفرعية التي يتكون منها المجتمع ؟
4. كف نحافظ على ما نملكه من معلومات ومعارف وننميها وننميها، والمقصود بها تراث الجماعة من المعرفة بالبيئة المحيطة بنا، وبالعالم ككل ؟
5. كيف ينبغي أن نتصرف حيال المجهول وما فوق الطبيعي الذي نشعر أنه يؤثر على جماعتنا ويمس حياتها ؟
6. بالاختصار كيف تؤمن الجماعة بقاءها وتضمن استمرارها رغم ما يطرأ على أعضائها من تغير، وتنقل ووفاة وغير ذلك ؟

ويتحتم على كل مجتمع كبير، سواء كان قبيلة بدائية أو مجتمعاً عصرياً معقداً، أن يجد إجابات عن كل هذه الأسئلة الكبرى، والمهم أن تكون إجابات دائمة إلى حد كبير. أما الجماعات الأصغر فليس عليها أن تجد إجابات على كل الأسئلة، وبوسعها أن تكتفي بإيجاد إجابات عن بعضها فقط، وذلك إذا كان أعضاؤها ينتمون في نفس الوقت إلى جماعات أخرى، وبحيث أنها لا تهدف إلا إلى التحكم الجزئي في حياة أعضائها. ولكي تستطيع الجماعة أن تستمر في الوجود وتحافظ على كيانها لابد أن تتميز تلك الإجابات بقدر من الثبات والدوام، بحيث يتسنى لأعضاء الجماعة أن يعرفوا، من هم، وما هو موقعهم، وعما يبحثون في هذه الحياة، وماذا يتوقعون من

الآخرين، وماذا يتوقع الآخرون منهم. وهكذا **تخلق الإجابات الدائمة، أي النظم، نظاماً روتينياً (ذا ترتيب وتنظيم دائم متكرر) لممارسة الأدوار الهامة في شبكة التفاعل الاجتماعي**. ويتوقف تحديد الأسئلة والأدوار والنظم الهامة في كل مجتمع، كما يتوقف تمييزها عن تلك غير الهامة، على حجم المجتمع ودرجة التعقيد والتركيب التي وصل إليها. وسوف نعلق فيما يلي على بعض الإجابات الممكنة على تلك التساؤلات الأساسية.

1. **بالنسبة لتوفير الأجيال الجديدة**: يوجد في كل مجتمع إنساني- منذ فجر التاريخ وإلى الأبد- شكل أو أشكال معينة للأسرة. والأسرة هي النظام الاجتماعي المسئول عن إنجاب الأجيال الجديدة وتنشئتها وإعدادها لتحمل مسئولياتها في المجتمع. وقد ظهرت كتب لا حصر لها عن الأسرة تصف وتوضح مختلف أشكال الأسرة الإنسانية منذ العصر الحجري وحتى عصر الذرة، وفي كافة أرجاء الأرض من استراليا وحتى القارة القطبية، كما توضح قواعد الحياة والنظام داخل الأسرة. واهتمت بعض تلك الدراسات بالحديث عن مستقبل الأسرة في العالم الحديث خاصة، بالنظر إلى ما تعانيه الحياة الأسرية في المجتمعات الصناعية المتقدمة من أزمات وصراعات وأخطار تهدد قيامها بوظائفها الهامة المعروفة.

ولكن الخلاصة الأساسية لكل تلك الدراسات أن الأسرة نظام اجتماعي كان موجوداً في جميع أنواع المجتمعات التي عرفها البشر، وسيظل قائماً طالما كانت هناك حياة اجتماعية. فهي البيئة الوحيدة التي تتلقف الوليد البشري وتحنو عليه، فتغذيه وتحميه وتجعل منه إنساناً قادراً على المعيشة في المجتمع والمشاركة في أنشطته المختلفة. هذا النظام نطلق عليه اسم: **الأسرة**. وهناك أنماط وأنواع مختلفة: الأسرة الكبيرة، والصغيرة، والممتدة، والنووية، وغير ذلك (وسنعود إلى الكلام عن ذلك تفصيلاً في الفصل الثالث، من الباب الثالث).

ويمثل الزواج- بأشكاله وقواعده المختلفة- عنصراً أساسياً للنظام الأسري. ولو أن هناك حالات خاصة- تقع على الحدود بين شكلين مختلفين- قد لا تصدق عليها التعريفات الشائعة. ولكننا نستطيع على أية حال تعريف الزواج تعريفاً شديد العمومية بأنه علاقة دائمة بين رجل وامرأة، تؤدي إلى إنجاب الأطفال برضاء

وموافقة المجتمع. والعادة أن يعيش الزوجان والأطفال في معيشة مشتركة وقد يمارسون أعمالاً مشتركة أو مرتبطة ببعضها (خاصة في المجتمعات قبل الصناعية).

ومن الطبيعي أن تختلف تلك العناصر والسمات الأساسية من مجتمع إلى آخر، فلكل مجتمع قواعد معنية تحدد مواصفات الشخص القادر على الزواج، ومواصفات الشخص الذي يمكن أن يقترن به في علاقة زوجية، وكيفية التصرف في ظل العلاقة الزوجية، وكيف يمكن إنهاء أو فصم عرى تلك العلاقة الزوجية... إلخ.

ونلاحظ هنا أنه قد سادت في القرن التاسع عشر تصورات عن حالة عاشها المجتمع الإنساني لم يكن فيها زواج، أي كان فيها نوع من الإباحية أو الشيوعية الجنسية. ولكن الدراسات المعاصرة في علم الاجتماع العائلي تؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك فساد ذلك الزعم، وتؤكد أن المجتمع الإنساني كان يعرف في كل مراحله نوعاً من أنواع تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بالزواج. حقيقة أن قواعد الزواج في مرحلة تاريخية معينة وفي مكان معين قد تختلف اختلافاً بعيداً عن تصورنا الحالي للعلاقة الزوجية (حيث يمكن أن يقوم الأخ أو الخال أو الجد بدور الأب- أي اختلاف فئات وطبقات المحارم عما نعرفه الآن). ولكن ذلك لا يعني أبداً الافتقار إلى نظام محدد للزواج. ولو أهمل المجتمع تربية النشء الجديد ورعايته وتنشئته، فمن المؤكد أن ذلك المجتمع سوف يتعرض للتحلل والتفكك والانهيار.

ولكن الأسرة قد لا تستطيع وحدها- خاصة بعد نمو المجتمع الإنساني حجماً وتركيباً- أن تضطلع بمهمة إعداد النشء للحياة الاجتماعية وتلقينهم الأدوار التي سوف يؤدونها في مراحل حياتهم المختلفة. ولذلك ظهرت في فترة أحدث من الحياة الاجتماعية المدرسة لكي تساعد الأسرة في هذه المهمة التربوية. وكما أن النظام يعني عدداً من الأجوبة الجاهزة (المجمدة كما وصفها فايبلمان)، فإننا لا نستطيع هنا أيضاً أن نجرب في حقل المدرسة، ونترك ممارسة المدرسة لمهمتها رهناً للتجارب أو المحاولات والمبادرات الخاصة. ويتعين عندئذ وضع برامج ثابتة مستقرة إلى حد ما لممارسة المدرسة لعملها. ذلك أن كثرة التغيير في البرامج الدراسية، أو ترك العملية للتجربة والخطأ، سوف يخلق تعارضاً بين المدرسة والأسرة، أو بين

المدرسة والاقتصاد (الذي يجند احتياجاته البشرية أساساً من خريجي المدارس، بالمفهوم الشامل للمدرسة كمؤسسة تعليمية، أي من الحضانة إلى الجامعة)، كما أنه قد يضر بالأطفال عموماً إضراراً بليغاً، ويؤذي عملية نمو شخصياتهم وتطورها. كما أنه مما يعرقل المدرسة عن أداء وظيفتها بنفس القدر جمود المناهج الدراسية واستمرارها فترة زمنية طويلة دون الاستفادة من مكتسبات العلوم والخبرات التربوية المتجددة والبناء الاقتصادي المتغير. ولهذا السبب يحرص المجتمع على الاستعانة بالبحوث السوسيولوجية والسيكولوجية للتوصل إلى تحديد بعض المعايير والمستويات المضمونة للتخطيط للتغير المنشود، وتحقيق نوع من التكيف والمواءمة بين العمليات التربوية والتغير الاجتماعي الذي يصيب سائر الأنشطة الأخرى في المجتمع.

ولا يمكن أن تمثل الأسرة والمدرسة الإجابة الوحيدة على مسألة إنجاب الأجيال الجديدة وإعدادها للحياة في المجتمع. ذلك أن تلك القضية تطرح نفسها أيضاً على مستوى الجماعات الأصغر داخل المجتمع، كالجماعات المهنية بأنواعها، ولابد أن تنجح في التوصل إلى نفس الإجابات التي يستعين بها المجتمع الكبير: أي أنه يتحتم وضع قواعد منظمة للحصول على أعضاء جدد، وإعطائهم الخبرة والتدريب الكافيين، إذا ما أريد لتلك الجماعة أن تستمر في الوجود. وإذا درسنا المنظمات الموجودة في المجتمع: كالجيش، والقضاء، والتعليم... إلخ فإننا نجدها تطرح على نفسها الأسئلة التالية: أين يمكن أن تجد الأشخاص الذين يصلحون للانخراط في ذلك التنظيم، وما هي المعايير التي يجب على أساسها المفاضلة بين المتقدمين واختيار الأصلح للعمل، وكيف يتم تلقينهم الأدوار التي سوف يؤدونها داخله، وكيف يمكن مراقبة أسلوب أدائهم لتلك الأدوار فيما بعد (أي أثناء ممارسة أعمالهم)، وما هي معايير ترقيتهم إلى مستويات أعلى، أو قواعد إبعادهم عن التنظيم (أي فصلهم)؟

2. **توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية:** لن تتسع هذه الفقرة للحديث عن ضرورة النظم التي ينشئها المجتمع متضمنة أساليب إنتاج وتوزيع الاحتياجات المعيشية الضرورية لأفراد المجتمع. (انظر حديثنا فيما بعد- في الفصل الخامس من الباب الثالث عن علم الاجتماع الاقتصادي). كما أننا لن نحاول هنا استعراض التطور

التاريخي والتنوع المعاصر للنظم الاقتصادية وبيان علاقتها المتداخلة مع النظم الاجتماعية الأخرى. ونجد أن السائحين في البلاد الأوروبية، وفي شتى بلاد العالم، يلمسون بمجرد تعاملهم الاقتصادي فيها أن مفهوم "الثمن" (هل هو ثابت، هل هو محدد أم حر، هل يخضع للرقابة أم لا... إلخ) "وتقسيم العمل" وغيرهما من المفاهيم الاقتصادية لا تكتسب معناها ودلالتها إلا كجزء من نسق كلي من المعايير. فالغش (التجاري) مثلاً لا يعد غشاً إلا في جماعة معينة، ولا نستطيع أن نحدده ونتعرف عليه إلا إذا كان ينطبق عليه تعريفنا للغش، ولكنه قد يكون عند تلك الجماعة- المختلفة عنا- فعلاً اقتصادياً عادياً لا يوصف من قبل أفرادها بهذا الوصف. ومهما كانت حدود تعريف كل فعل إنساني تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أن المهم أن هناك دائماً حدوداً لكل مجتمع لتوصيف كل فعل.

3. **أساليب تسوية الصراعات**: لقد حظيت علوم: التاريخ، ونظرية القانون وممارسة العدالة، ودراسة الدولة والسياسية باهتمام المفكرين على امتداد التاريخ الإنساني بشكل يفوق مثلاً الاهتمام بعلم الاجتماع. حقيقة أن عالم الاجتماع له وجهة نظر سوسيولوجية خاصة في تناول **النظم القانونية والحكومة وطرق إدارة المجتمع**، ولن يتسع المجال هنا لعرض وجهة النظر تلك بالتفصيل الواجب، (انظر الفصل الثالث من الباب الأول في هذا الكتاب)، ولكننا نكتفي بعرض الخطوط الرئيسية التالية:

يمارس المجتمع- من خلال مؤسساته القانونية- نوعاً من الإلزام والقهر إزاء الحالات المتطرفة والانحرافات النادرة (نسبياً) عن المعيار الموضوع. وتستهدف كثير من البحوث والدراسات السوسيولوجية التعرف على نسبة حالات الاعتداء على المعايير التي تصل إلى علم المؤسسات القانونية في ظل ظروف معينة، وتأثير النظم القانونية المختلفة وكذلك نظم تحقيق العدالة على الجماعات الاجتماعية المختلفة، ومدى مساهمة تلك النظم في تدعيم التضامن الاجتماعي أو تغذية عوامل الصراع والفرقة فيه.

ويهتم علماء الاجتماع بتحليل النظم والأوضاع السياسية القائمة بنفس الطريقة، وإن كان ذلك قد تم بشكل أقل عدداً وكثافة مما ينبغي. ويرجع الفضل إلى العالم الأمريكي تشارلز رايت ميلز C. Wright Mills في إعطاء دفعة كبرى لهذا الميدان

من ميادين البحث في علم الاجتماع. وقد بدأه بإطلاق الهجوم على الصفوة التي تملك القوة في الولايات المتحدة، والتي تتحكم في مقدرات هذا المجتمع. فهي تتحكم- من خلال العلاقات المتبادلة بين أطرافها- في كل ميادين الاقتصاد والسياسية والشئون العسكرية والثقافية وغيرها. وقد أثارت تلك الدراسة عديداً من علماء الاجتماع ذوي الاتجاهات المحافظة، المدافعين عن النظام الأمريكي القائم، ونذكر منهم على سبيل المثال: أرنولد روز. ومن الطبيعي أن يتركز ردهم على محاولة إثبات أن هناك أكثر من مركز قوة، وأن هناك بالتالي أكثر من صفوة، مما يجعل التحكم في المجتمع الأمريكي بالشكل الذي عرضه رايت ميلز أمراً لا وجود له في الواقع ولا أساس له من الحقيقة. فهناك حسبما عرض روز مراكز قوى اقتصادية، وسياسية، وعسكرية وهي موجودة إلى جانب بعضها البعض (أي ليست في حالة تنسيق ولا في حالة صراع)، أو تعمل ضد بعضها البعض. والطابع السائد على هذا النوع من المناقشات بوجه عام هو استخدام شواهد نظرية، وتراجع المادة الإمبيريقية.

ويمكن القول بأن هناك إحجاماً عاماً من جانب علماء الاجتماع الامبيريقيين عن الدخول في هذا النوع من الجدل، لأنه يقود في العادة إلى مناقشات ذات دوافع سياسية وعقائدية، ومن الصعب التوصل إلى حسمه بشواهد علمية مؤكدة. ولذلك لا يتجه إلى هذا اللون من الجدل سوى العلماء ذوي الالتزام الأيديولوجي، سواء تجاه اليمين أو اليسار. ومن الواضح إزاء هذا الوضع أن تفسير الوقائع والبيانات التي يتم جمعها وإثباتها لا يحظى بأي قدر من الاتفاق بين الطرفين.

كما دبت الحياة في أثناء الستينات وأوائل السبعينات في الأفكار اليوتوبية (الخيالية المثالية) التي تتصور مجتمعاً بلا قهر ولا إلزام. وهي أفكار لا يمكن دحضها وتفنيدها إمبيريقياً، لأنها تنسحب على مجتمعات المستقبل، ولا تنسحب على واقع معاصر. وقد أوضح العالم الألماني رالف دارندورف في مقال نظري له بعنوان: "أميا، الأمريكيون والشيوعيون: حول قضية عمومية السلطة"، رأياً يقول فيه: إن الكيانات الاجتماعية التي يعتقد أنها لا تعرف أي شكل من أشكال السلطة، ليست في الحقيقة كذلك على الإطلاق، وأن التصورات الماركسية والماركسية المحدثة عن مجتمع

المستقبل لا تتضمن- كأحد معالمها- إلغاء الإدارة والنظام القانوني، ولكنها تتحدث فقط عن إلغاء السلطة كأداة لوضع المعايير السائدة في المجتمع. ولكننا نلاحظ- كما يقول دارندورف في مقاله- أنه إن لم يتم وضع معايير ولم تتغير تلك المعايير من حين لآخر، أو يلغي بعضها، فإن الأبنية الاجتماعية القائمة سوف تتحجر وتنحبس في سجن التراث والتقاليد. ومن المؤكد أنها لن تستطيع أن تتكيف مع كل المواقف الاجتماعية التي سوف تطرأ عليها. ومن المؤكد أن أصحاب ذلك التصور المثالي عن مجتمع بلا سلطة لم يساورهم هذا النوع من الشك أبداً، ولم يفكروا في قضية وجود مجتمع بلا جهاز لوضع المعايير وتعديلها وإعادة صياغتها باستمرار. إن حالة كهذه ربما تعني نوعاً من الجمود الخانق.

وهناك نظرية أخرى تكمل نظرية دارندورف عن عمومية السلطة، وهي التي تطرح قضية أن السلطة- أي سلطة- لابد أن تثير نوعاً من المعارضة لها، ومن ثم يتكون موقف صراعي تصطدم فيه تلك السلطة والسلطة المعارضة لها، ومن شأن تطور الأحداث أن تحدث تعديلات على الأوضاع القائمة، وهي ما نسميه التغير الاجتماعي. فالتغير هو ثمرة وجود الصراع واستمراره، بل وتشكله نظامياً داخل المجتمع. لأننا إذا سلمنا بعمومية السلطة في المجتمع، فلابد أن نسلم بأن العلاقات الاجتماعية تتخذ في كل مجتمع طابعاً صراعياً.

وهناك اجتهاد ثالث يحاول أن يتجنب التسليم بعمومية الصراع، فيقبل وجهة نظر دارندورف في عمومية السلطة، ولكنه يرى بدلاً من ذلك أن هناك مستويات متباينة من الضبط تبدأ من الإلزام والقهر (الذي تمارسه تلك السلطة) المرتبط بدرجات مناسبة من الصراع الناجم عنه، وتنتهي بالتعاون والتضامن الاجتماعي. وأن كل مجتمع أو جماعة معينة تحتل مركزاً معيناً على هذا السلم المتدرج بين قطبي القهر والتعاون. وفي هذه الحالة لا تصبح القضية قضية بدائل (أي هذا الشكل أو ذاك) فإما التعاون وإما الصراع، ولكن القضية تصبح قضية تنويعات ممكنة للظواهر الاجتماعية.

وقد فشلت على امتداد التاريخ الإنساني كل محاولات تأسيس مجتمعات بلا سلطة، سلطة تستطيع تسوية الصراعات داخل الجماعة، أي تقوم بدور الحكم، وتقوم بعبء

إدارة ثروة المجتمع من السلع والمعارف، وتشرف على التزام أفراد الجماعة بالمعايير المشتركة، وتأخذ زمام المبادرة أحياناً لتحقيق بعض أنواع التغير الاجتماعي. ولذلك يهتم علم الاجتماع المعاصر بدراسة أشكال السلطة الشرعية، وشروط تحققها، والآثار المترتبة على ممارستها. ومن الواجب أن تدرس تلك المسائل من وجهة نظر أصحاب السلطة ومن وجهة نظر الخاضعين لتلك السلطة، لأنه تقوم بين هؤلاء وأولئك علاقات متبادلة أيضاً، وكل فعل اجتماعي يثير رد فعل، حتى ولو لم نسمه صراعاً. ولكن المهم أن نهر الحياة الاجتماعية لا يسير في اتجاه واحد، ولكنه متعدد التيارات.

ومن الملاحظ أن هذا التفاعل الحادث داخل الجماعات الكبرى- خاصة المجتمعات الحديثة- لا يتم بين طرفين فقط، ولكنه يتم في نفس الوقت على مستويات متباينة الحجم وبين أطراف عدة يمثلون عدداً كبيراً من الجماعات الفرعية القائمة في ذلك المجتمع. ومن شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى قيام تحالفات قصيرة الأمد أو طويلة الأمد بين جماعتين أو عدة جماعات. وقد تكلمنا فيما سبق عن فكرة جورج زيمل التي أوضح فيها كيف أن وجود ثلاثة أشخاص أو ثلاث جماعات فرعية في داخل جماعة معينة يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات بالأغلبية، حيث يتحالف طرفان ضد الطرف الثالث، وكيف أن طرفاً من هؤلاء الأطراف الثلاثة يمكن أن يحدث وقيعة بين الطرفين الآخرين؟ وتدلنا إمكانية وجود ائتلاف بين عدد من الأطراف، أو تداخل أنواع مختلفة من الائتلاف مع بعضها، أن نماذج الفكر التي تتصور وجود فريقين اثنين فقط- حاكمين ومحكومين، أو متسلطين وخاضعين- لا تتحقق في الواقع إلا في الأحوال النادرة.

ويضاف إلى ما سبق ملاحظة أخيرة: **أن السلطة الشرعية المنظمة لا توجد إلا في أحضان ثقافة معينة، وتلك الثقافة هي التي ترسم لها الحدود وتحدد لها بعض الضوابط.** حتى لو أشار البعض إلى طاغية مجنون مثل كاليجولا[1]، وكيف أنه عمل واعياً على الاعتداء على المعايير المقررة في تراث روما، نلاحظ أنه إنما فعل ذلك لكي يثبت تفوقه وقدراته فوق الإنسانية. وهو بذلك يدلل- من طريق آخر- على إيمانه بصحة هذه المعايير.

---

(1) كاليجولا أحد أباطرة الرومان، تولى حكم الإمبراطورية الرومانية من عام 37 إلى عام 41 بعد ميلاد المسيح، وكان حاكماً طاغياً، ومات مقتولاً.

4. **حول تنظيم المعرفة العلمية والدينية:** من الملاحظ أن مشكلات النظم السياسية (خاصة نظام الدولة)، والقانونية تفرض على العلماء الاهتمام بها ودراستها إلى الحد الذي قد يجعل الإنسان ينسى أحياناً أنها نظم حديثة نسبياً. فالمجتمعات الإنسانية تعمل دائماً وبالتدريج على تطوير نظم جديدة تقابل مجالات الحياة الاجتماعية المتجددة والمتشعبة، ولكن ذلك لا يتم دائماً بشكل متواز أو موحد في جميع المجتمعات، لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي. فعلي الصعيد الديني والسياسي على سبيل المثال تلاحظ أن المجتمعات الغربية الحديثة قد توصلت بعد صراع عنيف إلى فصل الكنيسة عن الدولة فصلاً واضحاً. كما استطاعت تلك المجتمعات نفسها، وبعض المجتمعات الأخرى، تطوير نظام اجتماعي للعلم فيها، فالمعرفة العلمية لم تعد نهباً للاجتهادات الفردية أو المبادرات الخاصة، ولكنها دخلت هي الأخرى مرحلة التشكل النظامي لأول مرة في تاريخ البشرية. إن أبحاث الذرة أو الفلك، وإنتاج المخصبات الصناعية، وإعداد علماء الاجتماع الجدد... إلخ كل ذلك لم يكن يمكن أن يحرز أي تقدم لولا التشكل النظامي للعلم في المجتمع الحديث. ويرتبط هذا الوضع الجديد ببلورة نسق كبير من المعايير والقيم والأدوار المتصلة بالبحث الإمبيريقي والمعتمدة عليه.

وقد بدأت عملية التشكل النظامي للعلم ببطء وعلى استحياء في خلال القرن السابع عشر في المجتمعات الغربية، على حين ظل العلم في أغلب المجتمعات الأخرى ميداناً خاصاً بالعلماء من رجال الدين، أو رجال الدين العلماء، الذين كانوا يرعون المعرفة العلمية في نفس الوقت الذي يرعون فيه القيم الأخلاقية والدينية ويحافظون عليها. وقد فسرت عملية التشكل النظامي للعلم (أي ظهور مؤسسات ذات تنظيم معياري واضح ومحدد مهمتها متابعة البحث العلمي ورعاية العلماء) في بعض المجتمعات (خاصة مجتمعات العالم الثالث) بأنها انتقاص من مكانة المؤسسة الدينية، أو استخفاف بأهلية رجال الدين للقيام بهذه المهمة.

واستمرت **عملية التشكل النظامي لميادين وموضوعات أخرى**، واستمرت بذلك عملية انفصالها عن المجال الديني: فاستقلت الفلسفة، والأخلاق، ومبادئ المواطنة الصالحة، وتكونت لها نظم ومؤسسات تعمل على رعايتها وتطويرها.

وسيظل الدين قائماً في كل المجتمعات الإنسانية، كما ظل قائماً في الماضي، يؤدي الوظيفة الأساسية والحيوية وهي تنظيم علاقة الإنسان بالعالم فوق الطبيعي أو المقدس، ولهذه العلاقة انعكاسات وامتدادات مؤثرة على علاقة الإنسان بأخيه الإنسان في المجتمع. وذلك من خلال وجهات النظر الدينية في تنظيم المجتمع، وخاصة في الأخلاق، وعندنا في الدين الإسلامي تحكم القواعد والأصول الدينية المقررة كثيراً من مجالات الحياة في ميدان الأسرة، والاقتصاد، والميراث، وغير ذلك[2].

فالملاحظ أن استقلال عديد من مجالات الحياة الاجتماعية بنظم متميزة خاصة بها، لا يعني أن المجتمع لم يعد في حاجة إلى أساليب أو إلى هيئات ذات مستوى أعلى لكي يحدد ما هو- من وجهة النظر الاجتماعية- الصواب والخطأ، وما هو الضار والمفيد. إن كل سلوك يحدده لنا المجتمع له بدائل واردة وممكنة، وما لم تتكرر وتتأكد التعليمات الاجتماعية باستمرار وبانتظام، فسوف يكون مآلها النسيان بعد حين. ومن أكثر الناس الذين يدركون صحة هذه الحقيقة ويأخذونها في اعتبارهم ويعملون بمقتضاها رجال الأحزاب ذات الانتماءات الأيديولوجية. فالمراسيم والاحتفالات التي تهتم بتنظيمها تلك الأحزاب في المجتمع الحديث لا تستهدف مجرد تأكيد معايير السلوك، ولكنها تذكرنا في نفس الوقت بمصدر السلطة الذي تستمد تلك المعايير قوتها منه. ومن مصادر السلطة تلك التي عرفتها المجتمعات الإنسانية: الآلهة أو الإله الواحد، الأسلاف، الطبيعة، الحزب، الوطن، القانون، الحرية، الأخوة الإنسانية... إلخ.

5. **تأمين الجماعة لبقائها واستمرارها:** قلنا إن النظم الاجتماعية تمثل إجابات جاهزة على السؤال الأساسي: كيف يستطيع الإنسان أن يحافظ على بقائه واستمراره، رغم قسوة الظروف الطبيعية التي يعيش وسطها. والملاحظ أن الحلول التي طرحتها التجربة الإنسانية على محك الاختبار، والتي صادفت حتى الآن قدراً من النجاح، تتصف بوجود بعض الفروق والاختلافات بينها، كما تتميز ببعض أوجه الشبه.

---

(2) انظر عرضاً مفصلاً للتنظيم الإسلامي للمجتمع عند:

عبدالله الخريجي، نظم المجتمع الإسلامي، دار رامتان للطباعة والنشر، جدة، الطبعة الأولى، 1403-1983.

وعلى هذا يمكن القول أن أي مجتمع إنساني لا يمكن أن يخلو من بعض النظم الاجتماعية التي يمكن أن نسميها **النظم الرئيسية أو الأساسية**. ذلك أنه مهما اختلفت طبيعة المجتمعات وأسس قيامها وظروف حياتها، ومراحل تطورها، إلا أنها لابد أن تعرف نظاماً محدداً لإنجاب الأطفال (الأعضاء الجدد في المجتمع) وإعدادهم (تنشئتهم اجتماعياً)، وتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، تلك هي **الأسرة**. ولابد لكل جماعة أن تعمل لكي تنتج الأساسيات اللازمة لإعاشتها، فمرحلة الوفرة الاقتصادية (أي وجود موارد جاهزة للاستهلاك أكثر من احتياجات أفراد الجماعة) مرحلة بالغة القصر في حياة المجتمع الإنساني، ويكاد لا يكون لها وجود. فكل مجتمع يجب أن ينظم لأفراده أساليب الإنتاج، وتوزيع عائد هذا الإنتاج، والاستهلاك... إلخ. ذلك هو **النظام الاقتصادي**. وكل مجتمع إنساني لمس أفراده منذ فجر تجربتهم الاجتماعية الحاجة إلى التفكير فيما وراء الطبيعة وفيما هو أسمى من المستوى الإنساني، فكانت بداية الفكر الديني مرتبطة أوثق الارتباط ببداية الحياة الاجتماعية. ولذلك يعد **النظام الديني** أحد النظم الاجتماعية الرئيسية. ومشكلة القوة تبدأ في الظهور- كما أشرنا- منذ أن تضم الجماعة ثلاثة أشخاص، **فالنظام السياسي** نظام ملازم للتكوين الاجتماعي، فلا مجتمع بلا سياسة سواء في الماضي أو اليوم أو غداً. تلك هي النظم التي لا يخلو منها مجتمع، والتي تتفرع عنها، كما أوضحنا، في أثناء عملية التطور الاجتماعي **النظم الاجتماعية الفرعية**.

ومن السمات المشتركة لكل المجتمعات المعاصرة أن نظمها الاجتماعية سريعة التغير. ولا يوجد اليوم نظام اجتماعي على هذه الأرض ليس في حالة حركة مستمرة، وتلك حقيقة معروفة للجميع، أو على الأقل يكاد أن يسلم بها الجميع. ولم يكن الأمر كذلك دائماً. فقد كان بعض المفكرين يعتقدون أنه كان يحكم هذه الأرض في الماضي نظام كامل مطلق الثبات والاستقرار، وأن مثل هذا النظام سوف يعاود الظهور في نهاية التاريخ.

ولكن علماء الاجتماع يوقفون جهوداً كبيرة على رصد مظاهر التطور الكبرى والصغرى: فالجماعات تتغير، والقواعد الثقافية السائدة والنظم الاجتماعية تتغير، وأدوار الأعضاء في تلك الجماعات تتغير، والعلاقات تتغير. فلماذا يحدث هذا التغير، وكيف يحدث، وما هي آثاره؟ تلك الموضوعات هي مادة الحديث فيما يلي من فصول.

الفصل الحادي عشر

التوازن والصراع والنمو

من الظواهر الواضحة في غالبية كتب المدخل في علم الاجتماع أن ينتهي الكتاب في أغلب الأحيان بفصل عن "التغير الاجتماعي". والعادة أيضاً أن يأتي هذا الفصل قصيراً متعجلاً بالقياس إلى المعالجة المفصلة في تلك الكتب لموضوعات: التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، والإجماع، والتكامل... إلخ. وقد بدأ كثير من علماء الاجتماع يلتفتون إلى تلك الظاهرة منذ أواخر الستينات في أوروبا وفي الولايات المتحدة بوجه خاص. ومن الأعمال الأولى التي ساهمت في لفت النظر إلى تلك الظاهرة وإثارة هذه المشكلة مقال ظهر في أمريكا لأول مرة عام 1958 للعالم الألماني رالف دارندورف يبحث "نحو توجيه جديد للتحليلات السوسيولوجية". وقد أحدثت الأفكار التي عرضها دارندورف في هذا المقال صدى كبيراً لدى علماء الاجتماع. وبدأت الاجتهادات لعلاج هذا الوضع، من خلال رؤية جديدة للتحليل الاجتماعي.

وقد تصدى لمهاجمة هذا التقصير في دراسة التغير الاجتماعي في كتب المدخل إلى علم الاجتماع- وهو أحد نتائج التأثير الطاغي لنظريات تالكوت بارسونز- عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز من خلال إنتاجه العملي الغزير (رغم وفاته المبكرة عام 1962). وكان ميلز نموذجاً للعالم الملتزم، الذي يشعر بمسئوليته الاجتماعية ويسعى جاهداً للوفاء بها، فقد كان مصراً على أن يكون أكثر من مجرد عالم أكاديمي. وكان رايت ميلز يسعى من أجل ذلك إلى الحصول على تأثير سياسي، وعلى أن يلعب دوراً مؤثراً على مسرح الحياة العامة الأمريكية. وهو في هذا يقترب من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع: كونت، وماركس، وسبنسر، وأستاذهم جميعاً سان سيمون.

وقد عرفت ألمانيا "مدرسة فرانكفورت" التي كان من أبرز أعلامها تيودور أدورنو Adorno وتلاميذه، الذين حاولوا بأسلوب شخصي مختلف وبمنهج علمي مختلف

تأسيس وجهة النظر "الجدلية" في علم الاجتماع في مقابل وجهة النظر "الوضعية". وقد أدى ذلك، كما عمل ميلز من قبل، إلى أن تصدرت المناقشة القضايا والمشكلات الفلسفية والسياسية.

وكان تالكوت بارسونز، رائد التحليل البنائي الوظيفي المعاصر، قد أوقف دراساته النظرية على دراسة النسق الاجتماعي المتوازن (أي المجتمع في حالة توازن)، لأنه كان يرى أن مستوى معرفتنا الراهن لا يسمح لنا بوضع نظريات عن التغير الاجتماعي. ومن رأيه أيضاً أننا يمكن أن ندرس عمليات التغير الاجتماعي من خلال دراسة مراحل (أو محطات) متتابعة في حياة المجتمع (أي أنه لا يحبذ الدراسة التتابعية، ولكنه يستعيض عنها بمجموعة من الدراسات الآنية، أي التي تسجل كل منها لحظة معينة في حياة المجتمع). والأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني في النموذج البارسوني هي اتفاق أعضاء المجتمع في رأي، أي الإجماع Consensus. ومعنى ذلك أنهم يتفقون بوجه عام على نفس القيم والمعايير (حتى وإن كان سلوكهم كثيراً ما يبتعد عن تلك القيم في الواقع). ويعتمد التنظيم الاجتماعي بعد ذلك- كأساس ثان- على مبدأ المنفعة، أي على الاعتماد المتبادل، أو الفائدة التي تحققها الأغلبية نتيجة الحياة الاجتماعية المشتركة. ومن ثم يعد الإلزام الخارجي- وفقاً لهذه النظرية- أمراً شاذاً ومرضياً، يؤدي استمراره إلى تحطيم المجتمع.

ويطلق على هذه النظرية اسم "البنائية الوظيفية" لأنها تعتمد في تحليلاتها على مفهومي "البناء" و"الوظيفية". ويدل مصطلح البناء على العناصر القائمة التي تتصف بالاستمرار (النسبي) وعلى النسق الاجتماعي. أما مفاهيم "المشكلات أو المتطلبات الوظيفية" و"الاعتماد الوظيفي" وغيرها فتصف العمليات التي تجري داخل النسق. ومن ثم يكون التغير هو ما يحدث بين حالتين- منفصلتين زمنياً- من حالات بناء نسق معين. ولما كان كل شئ في النسق المتكامل معتمداً على بعضه البعض وظيفياً، فإنه يصبح من المتعذر، في رأي بارسونز، إدراك التغير أو تحديده ووضع أيدينا عليه، لأنه يتكون من عدد لا نهائي من التغيرات التي تقع في نفس الوقت. وربما كان الأفضل، في رأيه، أن نضع أيدينا على مصدر أو نقطة انطلاق، كي نبدأ من عندها في تحليل التغيرات التي تظهر وتنتشر حولها، إلى أن تصل إلى حالة جديدة- مؤقتة أيضاً- من حالات التوازن.

ولكن حالة التوازن هذه إنما هي فكرة تصورية، وليس لها وجود حقيقي في الواقع. **ذلك أن النسق الاجتماعي لا يعرف في الحقيقة إطلاقاً السكون أو الاستقرار.** وهناك بعض المفاهيم التي تلعب دور همزة الوصل الفكرية (أي التصورات) بين الحالات التي تعتبر – لغرض التحليل – ساكنة أو ثابتة والواقع الدينامي المتحرك، ومن تلك المفاهيم: التوتر، الإجهاد، التناقض أو التعارض بين عناصر البناء الاجتماعي والثقافي.

وقد انتشرت في كتابات علم الاجتماع المعاصر نماذج لتحليل التغير في مواجهة نموذج التوازن هذا، ومن أهمها **نموذج الصراع**. ونقطة الانطلاق في هذا النموذج أنه توجد في المجتمع صراعات مستمرة بين الحاكمين والمحكومين، وبين من يملكون ومن لا يملكون، وبين طبقتين أو عدد أكبر من الطبقات، وبين المستغِلين والمستغَلين (بكسر الغين في الأولى وفتح الغين في الثانية)، ولهذا السبب يعيش المجتمع في حالة تغير مستمر. وفي مثل هذه الأحوال يكون القهر والإلزام الخارجي هو الوسيلة الوحيدة أو الوسيلة الأساسية لتحقيق التضامن الاجتماعي، وبذلك يكون القهر شيئاً عادياً مألوفاً في حياة كل مجتمع. وتؤكد هذه النظرية **الطابع القهري والإلزامي المسيطر على كافة أنواع الحياة الاجتماعية** (حسب رأي دارندورف)، بنفس الحماس والقوة الذي يؤكد به بارسونز على ضرورة القيم والمعايير المشتركة. وتؤدي نظرية الصراع إلى أن تتصدر العمليات والنظم **السياسية** اهتمام هذا الفريق من العلماء، ويتناولونها كنموذج لتحليل سائر العمليات والنظم الاجتماعية، هذا إذا شدت انتباههم أصلاً.

ويمكن أن نجد البذرة الأولى لتلك النماذج المتعارضة في مؤلف أفلاطون: السياسة، ثم قام توماس هوبز وجان جاك روسو بتقديم صياغات أكثر تفصيلاً لها، وساهما في طرح عدد من القضايا والمشكلات الجديدة. أما أبرز ممثلي نظرية الصراع المعاصرين فيعتمدون على آراء كارل ماركس إلى حد ما، خاصة عندما يشاركونه الرأي بأن الصراع والقهر يمكن أن يختفي نهائياً من المجتمع الإنساني في يوم من الأيام. (ولو أن رالف دارندورف ليس من أصحاب هذا الرأي كما أشرنا).

ولكنه من الممكن أيضاً الاستعانة ببعض النماذج الصراعية في التحليل السوسيولوجي دون أن يضطر الباحث إلى تبني أولوية العوامل **الاقتصادية** (كما تقول

الماركسية). فهناك بعض المؤلفين الذين يؤسسون فكرة عمومية الصراع على التباين **البيولوجي** بين الناس، أو يرجعونه إلى عدم المساواة **السياسية** السائدة في المجتمع (مفاهيم: الحاكمين والمحكومين، أو المستويات المختلفة في التدرج الاجتماعي)، أو إلى **التباين الحتمي بين الفكر والواقع**، أو تصوره من خلال **الجدل** الهيجلي في إطاره الفلسفي.

والمهم هنا أن نلاحظ أنه إذا أرجع المفكر كل أنواع الصراع ومظاهره إلى سبب واحد، فمعنى ذلك أنه قد ارتد إلى نفس الموقف الذي كان يرابط عنده الرواد الأوائل لعلم الاجتماع منذ قرن ونصف من الزمان. وعاد إلى النظريات العلّية التي تسير في خط واحد مضطرد، والتي ثبت فسادها على طول هذا التاريخ الطويل لعلم الاجتماع.

وقد أثمر هذا الجدل المحتدم بين نظريات التوازن ونظريات الصراع تراثاً خصباً في علم الاجتماع، بحيث يتعذر أن نخوض في الكلام عنه هنا. ولعله يكفي أن نلفت النظر إلى نقطة جوهرية وهي أن الخلافات هنا لا تدور حول وقائع أو قضايا يمكن حسمها حسماً واضحاً بمناهج علمية تجريبية، ولكنها تدور بالأساس حول قضايا مبدئية، يتم المفاضلة بينها حسب جدواها وفائدتها كمنطلقات للتحليل، وإن كان ينفذ إليها في كثير من الأحيان مواقف أيديولوجية واعتبارات الطموح المهني وغير ذلك، مما يجرها بعيداً عن ساحة العلم.

إن النسق الاجتماعي لمجتمعات سكان استراليا الأصليين- على سبيل المثال- يمكن تصويره كما لو كان نسقاً ثابتاً في حالة من التوازن، مع أنه من المرجح أنه قد تعرض لتغيرات عديدة في كل مجال من مجالاته على مدى آلاف السنين السابقة، مما لا يمكن أن يصل علمنا إليه أو نستوثق منه بشكل مؤكد. ومع ذلك فقد أصبح التغير اتجاهاً شديد الوضوح الآن في ذلك المجتمع بعد أن غزا الإنجليز القارة الأسترالية، وتعرضت ثقافة ذلك المجتمع لضغوط ومؤثرات عنيفة خارجية، كانت تفرض على الأستراليين إما أن يتغيروا أو يندثروا.

كما يمكن القول بأن الأنساق الاجتماعية الصغرى كالأنساق العائلية يمكن أن تحسم أو تسوى بحيث تظل الأسرة قائمة كما هي، ومن ثم يمكن القول بأن نموذج التوازن يصدق على مثل هذه المواقف أكثر من نموذج الصراع. فالصراعات العائلية يندر جداً أن تحسم بالقوة أو العنف. في مقابل هذا لا يبدو عملياً ولا صحيحاً تبني مفهوم التوازن عند تحليل الثورات أو تحليل مجتمعات أغلب دول العالم الثالث، حيث لا يوجد فيها- أو لا يكاد يوجد- قيم ومعايير مشتركة يمكن أن تعمل على خلق نسق متوازن حقيقة أو يمكن أن يحقق في المستقبل القريب حالة التوازن هذه.

وقد حظيت نظريات الصراع بقدر كبير من الاهتمام والتقدير لأسباب متنوعة ليس هذا بيان تفصيلها. وهي ليست البديل الوحيد لنظرية التوازن، كما عرفناها عند بارسونز. وقد أشرنا من قبل في أكثر من موضع إلى نظريات بيتريم سوروكين، الذي اتخذ موقفاً مختلفاً عن موقفي بارسونز ودارندورف (وكل منهما يمثل معسكراً متميزاً داخل ميدان النظرية الاجتماعية). ولذلك لا يمكن الادعاء بوجود رابطة مباشرة بين آرائه وآراء أي منهما.

وقد تباعد سوروكين في مؤلفاته الأساسية عن مشكلات مجتمعنا المعاصر (وكذلك عن مشكلاتنا الأساسية خاصة) مما مكنه من أن ينظر- من علٍ- نظرة تاريخية شاملة إلى تطور المجتمعات الحديثة. وحاول سوروكين أن يميز الكيانات الاجتماعية- التي تعد أنساقاً- نظرياً وإمبيريقياً عن الكيانات التي ليست أنساقاً. ووصف الأنساق الاجتماعية الثقافية بأنها تمر بنوع من "النمو". لا يمكن أن نعتبره سعياً وراء تحقيق التوازن. ولا هو تغير وليد الصراع. ومع تغير قوة الدوافع الخلاقة في الثقافة يتغير **إيقاع النمو** في المراحل التاريخية المختلفة التي يمر بها ذلك النسق. ويستعمل سوروكين مصطلح النمو بمعنى **العملية الطبيعية الحتمية المستمرة**، والتي حاول سوروكين تتبعها وتوضيحها في المجتمعات الغربية منذ عصر الإغريق وحتى العصر الحديث.

ويصاحب التغير الثقافي تغير العلاقات الاجتماعية (أي التغير الاجتماعي)، وإن لم يوضح لنا سوروكين ذلك بنفس الدرجة من التفصيل والإقناع. وهو يرى على

وجه العموم أن المجتمع يعيش في حركة دائبة تتذبذب بين المراحل الثقافية المختلفة وهي:

1. **الثقافة الفكرية**: وهي تلك الثقافة التي تسود فيها الأفكار.
2. **الثقافة الحسية**: وهي المراحل التي يلعب فيها التطور المادي الدور الحاسم.
3. **الثقافة المثالية**: وهي مرحلة وسط بين المرحلتين المذكورتين من مراحل التطور الثقافي، والتي يمكن أن نصفها بأنها "ثقافة رشيدة".

وتتغير أشكال السلطة كجزء من أجزاء الثقافة، ومع ذلك يلاحظ أنه لا يوجد أي نوع من التزامن بين تغير المظاهر الثقافية السياسية والتكنولوجية والفنية وغيرها. فبضعها قد يتغير في نهج مستقل عن بقية عناصر الثقافة، وإن كانت جميعاً تتفاعل وكل منها يؤثر في الباقي.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة محاولات لبلورة نظرية في التطور الاجتماعي أو الثقافي بوصفه نظيراً للتطور البيولوجي. مع العلم طبعاً بأن تلك المحاولات جاءت بعيدة عن الطابع الساذج لنظريات أتباع الداروينية الاجتماعية التي ذاعت في القرن التاسع عشر، والتي نبذها علم الاجتماع المعاصر كلية اليوم.

وعندما يتناول العلماء التغير، فإن كل فريق منهم يتخذ نهجاً خاصاً في تصويره أو محاولة فهمه. فيراه البعض في الأساس عملية تراكمية بطيئة، مثل تجربة كافة الاحتمالات الممكنة، بحيث ينتهي الأمر إلى نبذ نموذج ثقافي كان قائماً، ويتخلق نموذج ثقافي جديد (ومن أمثلة هذا التصور للتغير تطور فن النحت الإغريقي أو فن الرواية الأوروبية المعاصرة). والبعض يساوي بين التغير والثورة، خاصة الثورات السياسية. ومن النادر أن تولي إحدى نظريات التغير نفس القدر من الاهتمام لعمليات التطور البطيء وللانقلابات الثورية.

وقد أدخل مؤخراً عالم الاجتماع الأمريكي أميتاي إتزيوني Etzioni نغمة جديدة في هذا النقاش الكبير العاصف المشوب بالفكر الحتمي حول التغير. فهو يرى أننا نستطيع اليوم، ولأول مرة في تاريخ البشرية الاجتماعي (عصر ما بعد الحداثة)، أن نحقق **المجتمع الإيجابي**، أي المجتمع الذي يملك مقدراته بيده، ويملك الوسائل التكنولوجية التي

يصنعها بنفسه ولنفسه. وبذلك يمكن أن يتحقق ما يطلق عليه اسم التغير الاجتماعي المخطط، والذي بدأت بعض المجتمعات تمارسه بالفعل (سوف نتحدث فيما بعد تفصيلاً عن التغير المخطط في ثنايا حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقي). ومن الممكن أن ننجح بعد ذلك في تطبيقه على كل أنواع المجتمعات والجماعات. وسوف يكون إنجاز ذلك بمثابة ثورة تضارع في أهميتها أكبر الثورات في حياة البشر، مثل: الاستقرار والتوطن بعد البداوة والترحال، واكتشاف الزراعة، وتدجين الحيوانات، وقيام المجتمع الحديث الذي قام اعتماداً على النجاح في تسخير القوى الطبيعية لصالح الإنسان. وسوف يمكننا هذا من أن نبدأ عملية تغير ذاتي كثيفة ومستمرة، بدلاً من أوهام المفكرين في الماضي الذين كانوا "يقترحون" تأسيس مجتمعات "كاملة" أو "مجتمعات أفضل".

ولا يعتمد هذا التغيير على الصراعات السياسية التي تدور في المجتمع، على نحو ما اقترح دارندورف، كما أنه لا يعتمد على عملية "إعادة تربية" نفسية للجماهير في مناخ ثورة مستمرة (مثل مفهوم ماوتسي تونج عن الثورة الثقافية). فالقوة لا ترتبط في رأي إتزيوني بالضرورة بالقهر، والمعارضة، والصراع، بل إنها على العكس من ذلك ترتبط بالتعاون والتضامن. فالتعاون كثيراً ما يعتمد على القوة، والقوة تمارس عن طريق التعاون ومن خلاله. وهكذا يعتبر إتزيوني "القوة في المجتمع شكلاً من أشكال تعبئة الطاقة الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية". فالقول بأن القوة سمة عامة لأي مجتمع، لا يعني أن القوة هي عملية سيطرة قاهرة. ونقطة هامة أخرى: أن القوة يمكن تبعاً للظروف توظيفها لخدمة كل هدف من أهداف المجتمع، بدءاً من استخدامها للإبقاء على الوضع الراهن والحفاظ عليه، وانتهاء باستغلالها لتغييره وتجديده.

وقد درس إتزيوني في كتابه: المجتمع الإيجابي الذي أشرنا إليه ظروف تحقيق مثل هذا المجتمع. ومن أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها حساب الربح والخسارة. فالحقيقة أنه من أهم واجبات علماء الاجتماع أن يضعوا نصب أعينهم عند التفكير في كل التغيرات التي يمكن إحداثها في العلاقات الاجتماعية الموازنة بين النتائج المرغوبة والنتائج غير المرغوبة. كما أنه يتعين عليهم- بقدر ما يسمح لهم رصيدهم من الدراية بعلم الاجتماع- أن يفكروا في الآثار غير المتوقعة لتلك لتغيرات، سواء كانت سارة أو مؤلمة أو محايدة. وقد فعل إتزيوني ذلك في ثنايا دراسته لمختلف أشكال القهر الاجتماعي وأساليب ممارسة القوة وآثارها "الضارة" بالنسبة لكل من:

أ. أولئك الذين يخضعون للقهر.

ب. أولئك الذين يمارسون القوة.

ج. بالنسبة للأبنية الاجتماعية، التي يتم في إطارها ممارسة القوة.

وبوسعنا أن نصل إلى مستوى تصوري جديد عن طريق هذا التمييز بين أشكال القهر والآثار التي يحدثها هذا القهر.

والحقيقة أن الجدل الذي دار حول هذه النقطة يصور لنا بجلاء كيف يمكن إحراز تقدم في الفكر النظري في علم الاجتماع. وهذا هو السبب الذي جعلنا نستفيض بعض الشئ في عرضه، وبيان وجهات النظر المختلفة فيه.

ولاشك أنه من الأمور المؤثرة ذات الدلالة في مثل هذا الجدل نوع التصور الموجود لدى عالم الاجتماع عن المجتمع أو عن الجماعات التي يدرسها. إذ أنه من المرجح أن كل نموذج فكري يجعله يغفل أو يتغافل عن بعض الظواهر التي لا تتسق مع هذا النموذج. فإذا كان صحيحاً أن نسق التوازن- الذي قال به بارسونز- يجعل الباحث يتخذ موقفاً محافظاً من الناحية السياسية، ويجعله يستهين بالقوى المتصارعة الساعية وراء التغيير. فإنه صحيح أيضاً أن النموذج الفكري الذي يتناول المجتمع بمفاهيم: الصراع والسلطة والقهر والضغط والضغط المضاد والتغير لا يلائم دراسة المجتمعات الراكدة (مجتمع ما في إحدى جزر بولينزيا المنعزلة)، كما أنه يميل إلى تجاهل إمكانيات التخفيف من القهر والألم والاغتراب أو إسقاطها من حسابه كلية، وإلى تضخيم وإذكاء الصراعات التي لا مناص من تجنبها.

ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن التصورات والأفكار التي يبلورها علماء الاجتماع اليوم لم تعد حبيسة الدوائر الأكاديمية. فمع كل يوم تزداد أهمية الدور الذي تلعبه في رسم برامج تغيير مخطط للواقع الاجتماعي القائم. حقيقة أن الممارسة اليومية كفيلة بأن تصحح وتراجع الأخطاء الفكرية المتطرفة أو العناصر التي تسقط من اعتبار المخطط، ولكن ذلك لا يتم إلا بتكلفة إنسانية ومادية عالية، وبعد أن تكون قد وقعت بالفعل أضرار كبيرة. ونجد مثلاً أن دراسة نظرية مثل دراسة إتزيوني موجهة بالأساس لممارسة تأثير سياسي في اتجاه معين، ولكنها تتضمن من ناحية أخرى ميكانيزمات التصحيح الذاتي لما قد يعتريها من أخطاء وقصور.

الفصل الثاني عشر

التغير الاجتماعي

أولاً: دراسة التغير

بعد ذلك العرض للجدل الذي شغل أفكار ومشاعر علماء الاجتماع طوال السنوات الأخيرة، ننتقل الآن إلى محاولة فهم عمليات تحليل التغير الاجتماعي، بصرف النظر (أو بالرغم من) التصورات النظرية الأساسية للمجتمع.

ونحن نستخدم مفهوم الجماعة هنا بنفس الاتساع والشمول الذي استخدمناه به على طول الكتاب، بحيث يشمل أي تجمع من الناس ابتداء من شخصين يدخلان في علاقات اجتماعية منتظمة كما يشمل أكبر الوحدات الاجتماعية المعروفة.

ولكن ما هو التغير؟ التغير على مستوى الواقع الاجتماعي اليومي عملية مستمرة وماثلة في كل لحظة من لحظات الاجتماع الإنساني. فنحن مع كل ثانية تمر يتقدم بنا السن، ونتغير جسمانياً وفكرياً، ويتعين علينا لذلك أن نغير سلوك الأدوار التي نؤديها في المجتمع. وكل علاقة اجتماعية ندخل فيها مع أشخاص آخرين نحن نؤثر على هؤلاء الأشخاص، وهم بدورهم يؤثرون فينا، وجماعتنا الصغيرة تتغير بدورها: وفي لقائنا التالي سيكون لكل منا توقعات أخرى مختلفة عن توقعاتنا في المرة السابقة. ويؤدي تراكم آلاف هذه التغيرات التي تتم على المستوى الأصغر (الميكروسوسيولوجي) إلى إحداث تغييرات في الجماعات الأكبر التي تنتمي إليها تلك الجماعات الصغيرة. ولكننا لا نصف التغير الذي يحدث بأنه تغير في الجماعات الكبيرة إلا عندما يتغير البناء الأساسي لتلك الجماعة.

من هذا مثلاً أن العلاقات بين الأم وطفلها تتغير تغيراً طفيفاً من يوم إلى آخر، ذلك لأن الطفل ينمو، ويتعلم من أمه وأمه تتعلم بدورها منه. ومع ذلك تظل العلاقة الأساسية هي نفسها دون تغير: فالأم تحرص في أثناء قيامها بدورها كأم على رعاية

الطفل، وحمايته، وتعليمه، واللعب معه، وتشجيعه، وتغذيته. وهي في أدائها لتلك المهام تؤدي دور الأم التقليدي في الجماعة الأكبر: القبيلة، أو الأمة، أو المجتمع، وأعني الدور الذي يتطلب إعداد طفلها ليصبح عضواً في المجتمع. ثم يحدث في أحد المجتمعات أن تتغير قواعد سلوك الأمهات، بحيث لا يصبح هذا السلوك الجديد مجرد استثناء. من هذا مثلاً أن تبدأ الأمهات في الطبقات الاجتماعية العليا إطعام أطفالها "بالبزازة" وليس بالرضاعة الطبيعية، أو على العكس من ذلك، أن تنتقل من الرضاعة الصناعية إلى الرضاعة الطبيعية. أو يحدث مثلاً أن تحمله على التعجيل بالمشي، أو على العكس تتركه إلى أن يبدأ المشي من تلقاء نفسه، أو أن تضربه، أو تكف عن ضربه إذا كان الضرب هو الأسلوب السائد في التربية، أو تتركه لرعاية الجدات أو الخادمات، أو تتفرغ لرعايته طوال اليوم.. إذا حدث تراكم بهذا الشكل في هذا النوع من العلاقة فمعنى ذلك أن هناك تغيراً اجتماعياً بدأ يحدث في الجماعة الأكبر- أي المجتمع. فقد **تغير نموذج السلوك المنتظم في المجتمع.**

ولا يمكن دراسة التغير الاجتماعي دراسة صحيحة إلا في علاقته بجماعة اجتماعية محددة، أي أن الدراسة يجب أن تتم على مستوى معين من المستويات الاجتماعية. فالشئ الذي قد يعد ثورة على مستوى معين، قد لا يعد على مستوى آخر سوى ظاهرة شاذة أو طارئة قليلة الشأن محدودة الخطر. فالتغير الذي يحدث على مستوى الأسرة (مثل: نمو الأطفال، والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لسائر أفراد الأسرة) لا يعد تغيراً بالمعنى الصحيح بالنسبة للقبيلة أو بالنسبة للمجتمع الكبير، ولكنه شئ عادي مألوف لا يخرج عن النظام الرتيب. كما أن التغير على مستوى المجتمع الكبير (مثلاً: أن تغيير نظام التسليح في أحد الجيوش من النظام الأمريكي إلى الروسي أو العكس، قد لا تكون له في ذاته أية آثار على بقية النظم الاجتماعية. مع ملاحظة أن عملية تغيير نظام التسليح في الجيش قد تكون نتيجة تغير على مستوى النظام السياسي أو الاقتصادي أو كليهما. ولكن هذه قضية أخرى). ونلاحظ من تتبعنا للمجتمع الصناعي الحديث (في أوروبا وأمريكا واليابان) أن هناك اتجاهاً عاماً للتغير الاجتماعي يسير بالمجتمع نحو العلمانية، ويبدو ذلك بشكل جلي في ميدان قوانين الأسرة ونظام التربية.

ونحرص عند تحليلنا للأنساق الاجتماعية الكبرى أو الصغرى على أن نوضح علاقات الاعتماد المتبادل بين مكونات النسق. وقد أثبتت البحوث أن هناك بعض المفاهيم المفيدة في هذا الصدد، خاصة بالنسبة للتحليل الوظيفي، هي: **الأداء الوظيفي السليم، والاختلال الوظيفي، والوظائف الظاهرة، والوظائف الكامنة**، ويرجع الفضل في صك هذه المصطلحات وبلورتها إلى عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون.

ويوصف أحد أجزاء النسق الاجتماعي بأنه وظيفي (أي يؤدي أداء وظيفياً سليماً) عندما يساهم في أداء النسق كله لوظيفته في المجتمع. أما الاختلال الوظيفي فيحدث عندما يعمل أحد أجزاء النسق على تعويق أداء هذا النسق لوظيفته. ولكننا ينبغي أن نلاحظ أن نفس القيمة أو نفس المعيار أو نفس النظام يمكن أن يظل وظيفياً فترة طويلة من الزمن، ثم يصاب بالاختلال الوظيفي بعد ذلك. أو يكون وظيفياً على مستوى معين، ويصاب بالاختلال الوظيفي على مستوى آخر.

ونضرب مثلاً هنا بقيمة ثقافة معينة هي "احترام الشخصية الإنسانية"، لكي نقرب بها فهمنا للموضوع. فهذه القيمة تؤدي دورها أداء وظيفياً سليماً كمثل أعلى أو أيديولوجية ملزمة لمجتمع متحرر أو راغب في التحرر. ولكن من الممكن أن يتحول بسرعة شديدة إلى الاختلال الوظيفي مثلاً عندما يتعرض المجتمع لخطر داخلي أو خارجي داهم. كذلك نلاحظ أنه بينما تكون قيمة "احترام الإنسان" وظيفية في ميدان النظم السياسية والعلمية والفنية- مثلاً- يمكن أن تؤدي إلى اختلال وظيفي في ميدان النظم الاقتصادية (أحياناً) أو البيروقراطية العسكرية أو غيرها في نفس المجتمع وفي نفس الفترة الزمنية.

وإذا كنا نحلل الأداء الوظيفي لجزء من أجزاء النسق الاجتماعي من جوانبه الإيجابية أو السلبية أو المحايدة، فعلينا أن ننتبه في نفس الوقت إلى ملاحظة الوظائف الظاهرة أو الوظائف الكامنة، فلا نكتفي بتسجيل الوظائف الظاهرة فقط. والوظائف الظاهرة هي تلك الوظائف المستهدفة (أي المقصودة) المعترف بها علناً من الجميع. أما الوظائف الكامنة فهي تلك التي ليس معترفاً بها صراحة، وقد لا تكون مقصودة بوعي.

ويمكن أن نوضح هذين المفهومين باستخدام نفس المثال: قيمة احترام الشخصية الإنسانية. فهذه القيمة تهدف- كوظيفة ظاهرة- إلى نمو المواطن في حرية وإلى تحقيق سعادته في نهاية الأمر، كما تهدف إلى حمايته من طغيان الدولة والمجتمع والنظام الاقتصادي... إلخ. ولكن هذه القيمة نفسها (وتلك هي وظيفتها الكامنة) تعد أحد القيم المقدسة في المجتمعات المتقدمة المعاصرة وتعد جزءاً من أيديولوجيتها التي **تعمل على تحقيق التكامل** بين أفراد ذلك المجتمع من خلال ارتباطهم بها وحرصهم عليها.

وتمثل الوظائف الكامنة، كما يمثل الاختلال الوظيفي أهمية كبرى في التحليل السوسيولوجي، خاصة عندما يكون بصدد تناول الإصلاحات الاجتماعية: فالفهم الإنساني السليم الذي يضيق من أفق مثله العليا التي يؤمن بها أو مصالحه الخاصة التي يحرص عليها، قد يتجاهل بسهولة "الوجه الآخر للعملة".

ثانياً: ما الذي يتغير؟

بعد تلك الملاحظات الأولية الخاصة بمنهج تحليل التغير الاجتماعي، سنحاول فيما يلي أن نصنف أنواع أو مجالات التغير. ويتعين لذلك طرح الأسئلة التالية:

ما الذي يتغير؟ وبأي شيء يبدأ التغير أولاً؟

الملاحظ أن **التغير في القيم والمعايير الثقافية** يمثل أهم أنواع التغير وأبعدها تأثيراً في المجتمع. وهذا النوع من التغير يتم ببطء شديد، وكثيراً ما لا يلاحظه أفراد المجتمع، بل إنهم أحياناً ينكرونه. والقيم في الغالب مفاهيم فضفاضة غير محددة تحديداً دقيقاً مثل: الحرية، والإخاء، والمساواة، والوطنية، واحترام الإنسان، والعلم.. ويختلف فهم كل قيمة من تلك القيم من عصر إلى عصر ومن جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى. وكثيراً ما يظل التعبير كما هو قائماً لا يتغير، بينما يتغير مدلوله. ويتضح هذا في عديد من النظم الاجتماعية.

أما **تغير النظم الاجتماعية** فأوضح وأظهر للعيان، لأنه أيسر أن نتعرف عليه ونلمسه، كما أنه يتصل بالفرد من حيث أنه ينطوي على تغيير قواعد الدور أو تعليمات أداء الدور. والتغير في النظم هو تلك التغيرات التي تطرأ على الأبنية المحددة الواضحة على مستوى المجتمع كالنظم السياسية والاقتصادية والعائلية، والتي تكون

محددة في شكل قوانين أو نظم مقررة. فنظام الملكية نظام مقرر وراسخ في مجتمعنا في العصر الحديث. ولكن جانباً منه، مثل ملكية الأرض الزراعية، يمكن أن تحدد (مثلاً: قانون الإصلاح الزراعي الأول، 9 سبتمبر 1952)، ويمكن أن يزداد حجم الملكية الفردية تحديداً. ولكل ذلك مصاحبات وآثار اجتماعية نعرفها[1]. والزواج نظام مستقر محدد الأركان والقواعد، ولكن سن الزواج يمكن أن يعدل بقانون جديد، وقواعد الطلاق قد يدخل أحد التشريعات تعديلات معينة عليها (مثل تقييد الطلاق باشتراط وقوعه أمام القاضي، أو إعطاء الزوجة حق طلب الطلاق في ظروف معينة، إذا تزوج زوجها بامرأة أخرى عليها، وأحست هي بأن الزواج الثاني يضر بكرامتها أو سعادتها... إلخ). والتعليم نظام مستقر محددة كل مراحله وتنظيماته تحديداً دقيقاً، ولكننا بعد عام 1952 أدخلنا تعديلات على تقسيم مراحل التعليم (ست سنوات ابتدائية، وثلاث إعدادية، وثلاث ثانوية) وعلى المقررات (شكلاً أو موضوعاً... إلخ). وقد يصدر قانون بفرض رسوم معينة على التعليم، فيحرم منه قطاعات معينة من أبناء المجتمع، أو يصدر قانون بمجانية التعليم وفتحه لكل قادر على تلقي العلم، فتدخل إليه قطاعات عريضة كانت محرومة من التعليم أيام كان بالمصروفات، ويترتب على خطوة مثل هذه تغيرات كبرى في البناء المهني وفي النشاط الاقتصادي وفي القيم الثقافية وفي الحراك الاجتماعي... إلخ.

فهذه كلها عبارة عن تغييرات في تنظيم الجماعات الاجتماعية أو في تعريف وتحديد الأدوار الاجتماعية من شأنها أن تدخل شيئاً جديداً على البناء القائم، أو كثيراً ما تدفع إلى الأمام اتجاهاً معيناً في التطور تكون إرهاصاته قد بدأت بالفعل.

وقد يكون **التغير في توزيع الحقوق، أو الملكيات أو المكافآت**، دون أن يرتبط بحدوث تغير في النظم نفسها. فنظام الملكية مثلاً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان محتفظاً في فترة معينة بمعالمه الرئيسية، ولكن ظروفاً عالمية أو سياسية محلية أدت إلى اندفاع الأجانب على تملك الأرض وتجارة القطن وتجارة الجملة والبنوك وغير ذلك. أو أن تتعرض الملكية الزراعية للتفتت، وتزداد سرعة تفتتها،

---

(1) انظر علي ليله وآخرون، تقرير بحث عن الإصلاح الزراعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1981، على الآلة الناسخة.

فيتغير توزيع الملكية في المجتمع، مع أن نظام الملكية لم يتغير (والسبب في ذلك هو ثبات قواعد توزيع الإرث، وتأثيرها الفعال على المدى الطويل). وتشهد مجتمعات أخرى مثلاً عملية تجميع الثروات في أيدي أسر قليلة أو قطاع محدود من أبناء المجتمع، لأسباب سياسية أو دينية أو غيرها مع بقاء قواعد نظام الملكية على حالها. أو يظل نظام الصناعة والإنتاج على حالته. ولكنه يسمح- بفعل تطور التكنولوجيا، ولاعتبارات سياسية اقتصادية- بظهور احتكارات صناعية خطيرة الأثر على المجتمع. وقد يحدث في فترة أن تتركز تجارة التجزئة في أيدي فئات معينة أو أقليات بالذات، مثل تركز تجارة التجزئة في شرق أفريقيا في أيدي الهنود، وفي إندونيسيا في أيدي الصينيين، وفي هارلم (بمدينة نيويورك) في أيدي الهنود.

إن مثل تلك العمليات، وردود الفعل عليها التي قد تكون عنيفة في بعض الأحيان، تؤثر أبلغ الأثر على المجتمع، دون أن ترتبط في بادئ الأمر بتغير النظام. ولو أنه قد يحدث فيما بعد أن يضطر المجتمع نفسه إلى تغيير النظام نفسه، لمواجهة تلك الآثار أو بعضها، فيصدر في مجتمع معين تنظيم بحظر اشتغال الأجانب بتجارة التجزئة، أو تحديد للحد الأقصى للملكية الزراعية، أو قوانين مقاومة الاحتكار (وهي الآن موجودة في جميع البلاد الصناعية الرأسمالية، حيث أنه من السهل ظهور الاحتكارات الخطيرة على المجتمع لو تركت أمور الحياة الاقتصادية لقوانين النمو الرأسمالي تفعل فعلها).. أو قوانين التأميم... إلخ.

ولا يختلف عن ذلك كثيراً ما يطرأ من تغيرات على المكافآت المادية والأدبية (أو غير المادية) التي يمنحها المجتمع لأفراده. من هذا مثلاً أن تتغير المكانة النسبية للمهنة في المجتمع عبر فترة معينة. فلا يقتصر التغير في مثل هذه الحالة على مكانة صاحب هذه المهنة وعلى دخله منها، ولكنه يصل أيضاً إلى التأثير على حجم الإقبال على المهنة نفسها، وعلى نوعية الذين يسعون إلى الانخراط في صفوفها، والإنجازات المتوقعة من أصحاب هذه المهنة وأشكال السلوك فيها، وكذلك تقييم المشتغلين بهذه المهنة لأنفسهم[2].

(2) انظر زين العابدين درويش، مكانة المهنة وظروف التغير في المجتمع المصري المعاصر، مقال في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الرابع، أبريل 1983، دار المعارف، القاهرة، ص ص72-119.

ويمكن أن نتساءل: **هل يؤدي تغيير القيادات** السياسية والفكرية إلى إحداث تغير اجتماعي؟ الحقيقة أن التحليل الاجتماعي- الذي يفسر الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أيضاً- يرفض هذا المنطق، فلا نستطيع أن نقبل تفسير ظاهرة اجتماعية بظواهر فردية. ولكن تغيير القيادات يمكن مع ذلك أن يؤثر على المستوى الاجتماعي إذا كان صاحب الدور (رئيس جمهورية- وزير- زعيم ديني... إلخ) يستطيع أن يعدل قواعد أداء هذا الدور، بحيث يقال إنه قد قدم تحديداً أو تعريفاً "جديداً" لدوره هذا ومن ثم نكون بصدد تغير في القيم والمعايير الثقافية أو في النظم الاجتماعية.

ويمكن أن نضرب أمثلة من بعيد ومن قريب. فمن الأمثلة البعيدة عندما ورث شارلمان لقب ومنصب الملك، ولكنه وسع ملكه ووطد حكمه ونصب نفسه إمبراطوراً، فغير اللقب وغير المنصب. كذلك عندما عمل روزفلت رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عمل على توسيع القواعد المنظمة لأدائه لدوره وأخذ زمام المبادرة في تعامله مع الكونجرس... إلخ. في مثل هذه الأحوال نقول إن ميكانيزمات الضبط على هذا المنصب أو ذاك أثبتت أنها أضعف من أن تلزم صاحب الدور بالالتزام بالقواعد التقليدية لأدائه.. ولذلك نقول بالنسبة لهذين المثالين إن **القواعد قد تغيرت**، لا أن هناك تغيراً اجتماعياً حدث بفعل فرد معين.

ولكن إذا أخذنا أمثلة قريبة، فإننا نجد أن مصر ظلت تحكم من عام 1953 (تقريباً) حتى 1970 بواسطة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر. واتخذت الدولة سياسة معينة واضحة، وتبلور حولها جهاز إداري معين، تنظمه قواعد بيروقراطية ثابتة، ويحدده على المستوى الشخصي الولاء للفكرة وللرجل. (لاحظ أن هذا النظام من الحكم يسمى: نظاماً شمولياً). وتغير الرجل- مات بسبب المرض- وجاء رئيس آخر هو الرئيس الراحل أنور السادات، ولم تتغير فلسفة الحكم المعلنة في بادئ العهد، لكن كان لابد أن يتغير الرجال حول الحكم، (15 مايو 1971) لأنهم كما قلت لم يكونوا على ولاء للفكرة فحسب، ولكن للفكرة وللرجل. وفتح تغيير الرجال حول الحكم الطريق أمامه لتغيير الفكرة (أعني فلسفة الحكم، واتجاهه العام). ووصل عهد السادات بمصر في نهايته إلى صورة مختلفة من الجوانب العسكرية، والاقتصادية، والسياسية (دولياً وعربياً ومحلياً) عن الصورة التي كانت عليها في نهاية حكم عبدالناصر.

إن شخصية الحاكم، أو القائد، في مجتمعات العالم الثالث لم تدخل بعد تماماً في حدود هذه الأطر التنظيمية التي وصلت إليها الوظيفة المماثلة في الديمقراطيات الغربية، مازالت قيم التراث تلعب دوراً مؤثراً، ومازالت الشخصية "الكاريزمية" (أي الملهمة) سهلة التكوين في وسط المجتمعات الأمية أو شبه الأمية، ومازالت ميكانيزمات الضبط (خاصة على الكبار) تثبت كل يوم أنها شديدة الضعف تكاد تكون عديمة الفاعلية.. ولذلك يختلف دور الفرد في تغيير المجتمع في بلاد عن بلاد، وإن كان كل ذلك يتم عبر آليات ومتغيرات اجتماعية.

وفي المقابل نلاحظ أن هناك ملايين من الأفراد تجئ إلى المجتمع (بالميلاد) وتروح منه (بالموت)، وقد ينحرف بعضهم أو أغلبهم انحرافات ضئيلة – قليلة الشأن – عن المعايير والقواعد المرسومة لأدوارهم، ولكن المجتمع لا يحس بهم ولا يتأثر بمجيئهم أو ذهابهم تأثراً حاسماً واضحاً.

ثالثاً: الدوافع الداخلية للتغير

ما هي مصادر التغير الاجتماعي؟

عرضنا في فقرات السابقة من هذا الكتاب لبعض نظريات علم الاجتماع، وركزنا في بداية هذا الفصل على الجدل الدائر الآن في ميدان علم الاجتماع المعاصر. وسوف نهتم فيما يلي بالحديث عن مصادر التغير الاجتماعي، دون أن نحاول حسم الموضوع بأن بعضها قد يفوق البعض الآخر أهمية، بشكل عام، أو في ظل ظروف معينة. لأن هذه المسألة لا يمكن أن تحسم إلا بالنسبة لكل موقف على حدة. ويحدث التغير الاجتماعي:

1. بسبب بعض خصائص البناء الاجتماعي نفسه.
2. بسبب ما يطرأ من تطور على الثقافة.
3. بسبب تغيرات في البيئة الاجتماعية، أو الأساس الايكولوجي، أو البناء الديموجرافي (أي السكاني).
4. وبشكل غير مباشر نتيجة ما يطرأ من تغيرات على البيئة الطبيعية. وسوف نتناول كل نقطة منها بشئ من التفصيل فيما يلي:

1. التغير الراجع إلى خصائص البناء الاجتماعي

يمكن القول بأن معلوماتنا عن خصائص البناء الاجتماعي التي تؤدي إلى التغير معلومات دقيقة إلى حد كبير، وهي على أية حال أدق من معلوماتنا عن بعض أسباب التغير الأخرى. وقد سبقت الإشارة إلى بعض مجالات التوتر والاحتكاك في العلاقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التوتر. ونحب أن نلفت النظر إلى خمس نقاط هامة في هذا الصدد:

أ. الإنسان هو أصغر وحدة اجتماعية تدخل - من خلال الاضطلاع بدور معين - في علاقات مع الأفراد الآخرين. ولما كانت قواعد أداء هذا الدور محددة بواسطة بعض عناصر الثقافة العامة، فمعنى ذلك أن كل فرد يفهمها بطريقته الخاصة وفي حدود قدراته، ومن المؤكد أنه قد يخرج عنها- ولو بشكل طفيف- في بعض الأحيان. وينعكس سلوكه هذا على طرف العلاقة الآخر، الذي قد يجد ذلك التعدي على قواعد الدور أمراً غير محبب، وقد يدفعه بالتالي إلى انحراف آخر عن المعيار المحدد.

كذلك نجد في أحوال أخرى كثيرة أن قواعد أداء بعض الأدوار المختلفة التي يؤديها شخص واحد (زوج- أب- معلم- سياسي... إلخ) متضاربة إلى حد ما، مما يترتب عليه أيضاً أن ينحرف ذلك الشخص في أدائه لواحد أو أكثر من تلك الأدوار. وقد دلت بعض البحوث الأوروبية والأمريكية على أن معظم الأشخاص الذين يحصلون على مكانة اجتماعية عالية (شهادة جامعية عليا مثلاً) يحرصون حرصاً شديداً على أن يحصلوا على مكانة مماثلة في مجالات أخرى: كمحاولة الحصول على وظيفة ذات مرتب مرتفع، أو اختيار زوجة من مستوى اجتماعي رفيع وذات مؤهلات متميزة، والاختلاط بالأوساط الأكاديمية. وإذا تعذر عليه أن يرفع مكانته في مجالات الحياة الأخرى (كما هو الحال بالنسبة للزنوج إلى حد ما في المجتمع الأمريكي)، فإنه يعاني من توترات حادة.

وهناك مشكلات أخرى يمكن أن تنشأ عن صراع الأدوار أو تباينها، بخلاف الفروق في الهيبة. وأمامنا مثال قريب من حياة كل منا: فتحديد المجتمع لدور الأم لا يتفق مع تحديد نفس المجتمع لدور المرأة العاملة. وعندما يتكرر حدوث التوترات الناجمة عن صراع هذين الدورين، فمن المؤكد أن يحدث تغير في الموقف: إذ لابد أن تتعدل قواعد أداء هذا الدور أو ذاك.

ومع ذلك لا نستطيع أن نحدد نسبة مئوية معينة يمكن أن نقول عندها إن نسبة شاغلي الأدوار الاجتماعية الذين يعانون من صراع أدوارهم المتضاربة قد بلغت حداً يتحتم معه تعريف المجتمع لبعض تلك الأدوار. ولكننا نعرف على أية حال أنه قبل أن تتغير قواعد أداء الأدوار فإنها تمر بمرحلة يكثر فيها مخالفتها والخروج عليها، دون أن يصاحب ذلك ما هو متوقع من إحساس بالقلق أو بالذنب.

وعندما تبلغ مثل هذه الحالة وضعاً متطرفاً يسميها علماء الاجتماع- منذ دوركايم- **الأنومي**. ويعني الأنومي الحالة التي تفقد فيها المعايير الأساسية للجماعة أو المجتمع قوة إلزامها، في الوقت الذي لم تتكون فيه بعد معايير جديدة تكون ملزمة لأفراد المجتمع. ويشعر أفراد المجتمع بحالة الأنومي (أو فقدان المعايير) في صورة أزمة هوية شخصية. فهم لم يعودوا يعرفون من هم، ولا إلى أين ينتمون، وأدوارهم الاجتماعية لم تعد تلائمهم، والمجتمع لا يستطيع أن يقدم لهم أدواراً أفضل وأكثر ملاءمة. ويتعرضون في أثناء محاولتهم تفصيل أدوار اجتماعية لأنفسهم على مقاسهم لصعوبات ومشاكل مع الأفراد الذين يعيشون معهم ويعاملونهم.

ب. وكما يوجد صراع دائم بين الفرد وأدواره الاجتماعية المختلفة، أو بين بعض أدواره وبعضها الآخر، كذلك يوجد صراع مصالح دائم في المجتمع، وعلى كافة المستويات الاجتماعية. فحتى داخل الأسرة السعيدة- أي التي تتميز بقدر كبير من التكامل والتماسك- تحدث صراعات بين مصالح أعضائها. وعلى مستوى الجماعات الأولية كذلك يوجد صراع بين الأسر المختلفة في القبيلة، أو في القرية، أو في جماعة الجوار (الجيرة)، وبين "الشلل" المختلفة داخل جماعة الفنانين

أو العلماء، وبين جماعات الأصدقاء في أحد النوادي، وبين جماعات العمل في أحد المصانع أو المؤسسات. ويتم في العادة مواجهة تلك الصراعات في حدود معايير السلوك المتعارف عليها، حقيقة أنه لا يمكن القضاء عليها نهائياً، ولكنها توضع على أية حال في حدود معينة. ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر إلا طالما كان هناك احترام من جميع الأطراف لتلك المعايير، وأمكن فرضها بواسطة الوحدة الاجتماعية الأكبر. من هذا مثلاً أن تنشئ تلك الوحدة الاجتماعية الأكبر (أحد المصانع الكبرى مثلاً) لجنة للتحكيم تقوم بمهمة التوفيق في النزاعات التي تثور بين أقسام المصنع المختلفة أو بين جماعات المصالح المتعارضة. وإذا لم يحدث شئ مما نتحدث عنه هنا، فلابد أن يفترق الصحاب، أو تتغير الأسرة، أو أن تتكون معايير جديدة، وبذلك تتغير هذه الجماعة الاجتماعية.

أما إذا كانت الوحدة الأكبر هي الدولة فإننا نطلق مصطلح سياسة على صراع جماعات المصالح المختلفة من أجل أن تستطيع فرض أهدافها في هذا المجتمع. والملاحظ أن سياسة جماعات المصالح المختلفة تهدف دائماً إلى إحداث تغييرات: سواء داخل الإطار التقليدي، أو عن طريق تغيير المعايير المعمول بها في الدولة. ولو أننا نجد أنه ليس من المحتم دائماً أن تقف جماعات المصالح في صراع مباشر ضد بعضها البعض. فالمصالح قد تكون اقتصادية، أو سياسية، أو أيديولوجية أو متنوعة. ويصدق نفس الكلام على الأساس الذي تقوم عليه مواقع القوة المختلفة داخل الدولة. ففي إحدى الدول الأوروبية الغربية مثلاً قد لا يكون هناك صراع مباشر بين مصالح العلماء الذين يريدون الحصول على دعم الدولة لبرامج رحلات الفضاء أو الاستغلال السلمي للطاقة الذرية، ومصالح عمال المناجم. وقد يكون الصراع في هذه الحالة غير مباشر فقط وذلك لرغبة كل طرف في الحصول على دعم الدولة لأغراضه الخاصة، وضرورة المفاضلة لأن الموارد محدودة، أو على أساس أن التوسع في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية سوف يؤدي إلى القضاء في المستقبل على عمال تعدين الفحم تماماً. وتحرص كل جماعة من جماعات المصالح هذه على

إبداء رغباتها للأجهزة التشريعية وللدوائر الحاكمة في الدولة وعلى حملها على الاستجابة لهذه الرغبات بقدر ما يمكنها ذلك. في مقابل هذا نجد- من ناحية أخرى- أن عمال المناجم كثيراً ما يكونون في صراع مباشر مع أصحاب العمل، ويكون دور الدولة في هذه الحالة هو مراعاة التزام كل طرف بالمعايير المعمول بها، أو الموافقة على تعديل علاقات العمل بين الطرفين.

ويمكن أن تحدث صراعات بين جماعات ذات مكانة متقاربة إلى حد ما، كما يمكن أن تقع بين جماعات متفاوتة (وأحياناً شديدة التفاوت) من حيث الحجم، والقوة، والأهمية الاجتماعية. ولذلك يمكن اعتبار الصراع المباشر بين الحكام والمحكومين صراعاً بين جماعات مصلحة خاصة، ولكن العكس ليس صحيحاً، فليس كل صراع مصالح صراعاً بين حاكمين ومحكومين.

وتعد أجهزة التشريع والإدارة والقضاء في الدولة هي النظم (أو المؤسسات) التي تعمل على تسوية صراعات المصالح المباشرة وغير المباشرة، ولو أنها قد تتحول هي نفسها في ظل ظروف معينة إلى جماعات مصالح في مواجهة الجماعات الساعية إلى التغيير. ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن كل المؤسسات الحكومية تكون بالضرورة محافظة ومتمسكة بالإبقاء على الأوضاع القائمة. وتدلنا الخبرة اليومية على أن الأمر ليس كذلك.

ولا يصح أن يستنتج أحد مما سبق أن مصالح كل الجماعات الاجتماعية في حالة صراع مستمر لا ينقطع. كما أن الصراعات الدائرة بالفعل بين بعض الجماعات إنما هي صراعات جزئية، أي أنها تمس بعض مصالح الجماعات الداخلة في هذا الصراع. ولذلك لا تؤدي كثرة الصراعات الموجودة في المجتمع على كافة المستويات، والمتداخلة مع بعضها البعض في أكثر من موضع، لا تؤدي إلى تفجير المجتمع أو القضاء عليه. فهذا الانفجار من الداخل لا يحدث إلا في حالات نادرة، ولم يحدث في التاريخ إلا نادراً، حيث يمكن أن يؤدي صراع كلي شامل إلى استقطاب كل الصراعات الجزئية وكل الجماعات الاجتماعية وتعبئتهم جميعاً في صراع كبير، بحيث ينتهي الأمر إلى الثورة أو إلى حرب أهلية (ومثال ذلك الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية في روسيا 1917،

والحرب الأهلية في لبنان التي اشتعلت نيرانها عام 1975، وظلت تكوي بنارها جميع فئات الشعب اللبناني حتى أوائل التسعينيات). وبعد أن تنتهي الثورة أو تلك الحرب الأهلية تعاود الظهور من جديد كل أنواع المصالح الجماعية المتباينة والمتفاوتة.

ومن أوضح نماذج صراعات القوة التي تجري في سلام نسبي (أي حسب القواعد المعترف بها في المجتمع)، وتتطور باستمرار دون انقطاع، ومن أشهرها في تاريخ البشرية جمعاء النظام البرلماني في إنجلترا منذ إعلان الماجنا كارتا[3] في عام 1215 وحتى اليوم. وتدلنا تلك التجربة الفريدة كيف تتخذ القرارات في المشكلات اليومية التي تواجه المجتمع، والتي تؤدي بدورها إلى ظهور مشكلات جديدة وتغيرات متتابعة في البناء الاجتماعي. ويتضح من هذه التجربة أيضاً كيف أن فرض المصالح الجماعية قد لا يؤدي في كل الأحوال إلى النتائج المتوقعة، بل إنه يمكن أن يؤدي أحياناً إلى العكس تماماً. فالسادة الإقطاعيون الذين حصلوا بالقوة في عام 1215 على تنازلات مكتوبة من الملك المستبد جون لم يخطر على بالهم إطلاقاً أنه في يوم من الأيام سوف يترتب على الحريات السياسية التي حصلوا عليها ظهور نظام انتخابات عامة في ظل ديموقراطية برلمانية ونظام حكومي جعل من ذرياتهم التالية مجرد ديكور لا فاعلية لها ولا تأثير.

ج. وهناك شكل ثالث من أشكال الصراع الاجتماعي، إلى جانب صراع الأدوار بالنسبة للفرد وصراع المصالح بالنسبة للجماعات، هو الصراع بين التوقعات المستمدة من الثقافة والخبرات الواقعية. والتوقعات المستمدة من الثقافة عبارة عن توقعات قائمة على وعود رسمية أو شبه رسمية من الدولة. أو من النظام القائم، كالمبدأ القائل: "إن الجميع سواء أمام القانون"، أو من مؤسسة معينة، كالقول بأن: "كل عامل في هذه المؤسسة ينال نصيبه من الترقي حسب كفاءته"، أو من جانب إحدى الفرق الفنية، المسرحية مثلاً، كالقول بأن: "المهم عندنا هو الموهبة فقط".

(3) الماجنا كارتا هو أهم وثيقة دستورية إنجليزية قديمة، وهو حجر الأساس في إنشاء النظام البرلماني الإنجليزي. وهو يلخص القانون الإقطاعي القديم، ويحصر نطاقه، وينطوي على ضمانات حقوق الحرية الشخصية والملكية.

فمثل هذه الوعود أو المبادئ لا تتحقق تحققاً كاملاً في الواقع الفعلي أبداً، والسبب في ذلك أنها تصطدم مع اعتبارات أخرى راسخة في الثقافة. فالعامل قد يرقى لأنه قريب لأحد المديرين، ويحرم من هذه الترقية عامل آخر أكثر كفاءة ولكنه ليس قريباً لأحد. فهنا يصطدم اعتبار الكفاءة مع اعتبار الواسطة أو المحسوبية الناشئ عن القرابة، فإذا كانت قيمة القرابة في إطار الثقافة أكبر وأهم- كما هو الحال في هذا المثال- رقي القريب وترك الكفوء.

وإذا كنا نتفق على أن كل شخص في المجتمع يجب أن يكافأ "على قدر كفاءته"، فإننا يجب أن نتفق أولاً على تحديد المقصود بالكفاءة، لأن الآراء حول ذلك سوف تختلف اختلافاً كبيراً. ولنفكر ما الذي يمكن أن يحدث إذا اتفقنا مثلاً على أن الكفاءة هي: القدر المعقول من الذكاء علاوة على بذل المجهود المطلوب. وللرد على هذا التساؤل ألف عالم الاجتماع الإنجليزي ميكائيل يونج كتاباً يصور مجتمعاً يوتوبياً (مثالياً خيالياً) يسير على هذا النظام، وحدد المؤلف الإطار الزمني لوقائع مجتمعه (الخيالي) بعام 2034 ميلادية. وقرر المؤلف في كتابه أن السيادة في هذا المجتمع هي للأكفاء الموهوبين Meritocracy.

وإن كان ينقص هذا العرض تصوير الحالة اليوتوبية (الخيالية المثالية) التي يعامل فيها كل فرد وفقاً للمبدأ القائل: "لكل على قدر حاجته"، دون أن يحد تلك الاحتياجات معيار اجتماعي معين أو قيود من أي نوع. والطريف أنه حتى في ظل هذه الحالة المثالية سوف يثور تضارب بين التوقع والواقع الفعلي، مما سيؤدي عاجلاً إلى عدم شعور الجماعات بعدم الرضا. والسبب في ذلك واضح وبسيط للغاية: فنحن لا يمكن أن نلبي طلبات واحتياجات كل فرد، ولا نستطيع أن نحقق له طموحاته، ففي المجتمع ألوان عديدة من عدم المساواة، لا مناص من التعايش معها (دون أن يرتبط ذلك بتفاوت القوة فهذا أمر آخر)، وقد يستحيل القضاء تماماً على دلالاتها الثقافية[4].

(4) يعبر المثل الشعبي المصري بشكل طريف عن حالة المساواة المستحيلة: "أنا أمير وأنت أمير، ومن يسوق الحمير".

وتتكون في كل مجتمع كبير معقد ثقافات فرعية وجماعات تحرص على الدفاع عن مصالحها أمام الجماعات الأخرى. والملاحظ أن نظم ذلك المجتمع لا يمكن أن تكون نافعة أو محققة لمصالح كل تلك الجماعات والثقافات لفرعية بنفس القدر. ولذلك يمكن القول بوجه عام بأن تلك النظم لا تحظى إلا بدعم أولئك الذين يحققون منها أكبر قدر من الفائدة، ويحاربها بوعى بعض الجماعات الأخرى، على حين تقنع الأغلبية بأداء السلوك المعتاد، دون انفعال تأييد أو معارضة. وكلما حرص النظام على تأكيد قيم معينة كالمساواة والإخاء، كلما زاد الشعور بالإحباط والضيق لدى أولئك الذين يرون أنه من المستحيل عليهم الوصول إلى المراكز الممتازة. ومعنى ذلك أن مشاعر الإحباط ترتبط دائماً بتوقعات معينة: سواء في ذلك التوقعات التي تثيرها الأيديولوجية الرسمية المعلنة، أو التوقعات التي تبدو ممكنة عندما يتوقع حدوث تغير في النظم. مثال النوع الأول من التوقعات ذلك الناشئ عن وعود حكومات العالم الثالث لشعوبها بالرخاء، وتوفر الخدمات. ومثال النوع الثاني: أن ترى شعوب تلك المجتمعات أيضاً مظاهر الثراء المفرط التي تظهر على بعض الناس نتيجة الاشتغال بالتجارة أو السفر إلى الخارج، ويتصور الجميع إمكانية أن يحقق كل منهم ذلك أو شيئاً قريباً منه لنفسه.

وفي كل الثورات الاجتماعية التي عرفها التاريخ تكون مهمة المثقفين في المجتمع ترويج الفكرة بأن التغير أمر مرغوب وممكن التحقق في ظل الظروف الجديدة. وكثيراً ما يحدث- خاصة في مجتمعات العالم الثالث- أن تسبق الطموح الواقع بمسافة كبيرة.

د. هناك نوع رابع من الصراع يرتبط بهذا الشكل من الصراع الناشئ عن التناقض بين التوقع والحقيقة، وهو نتيجة لحقيقة اجتماعية مؤداها أن المكان عند القمة أضيق كثيراً من المكان عند السفح. ويمكن القول بأنه يكاد لا يوجد مجتمع إنساني لا يعرف **التنافس**، ولو بشكل ما. حتى عند المجتمعات البسيطة المسالمة التي تعمل بالزراعة، فأجود قطعة من الأرض لا يمكن أن تحصل عليها إلا **عائلة واحدة**، وشخص **واحد** فقط هو الذي يمكن أن يتزوج أجمل امرأة في القرية، وواحد هو الذي سينجب أكبر

عدد من الأطفال، وربما كان هناك شخص واحد أو اثنان فقط هما اللذان يمكن أن يوصفا بالحكمة ورجاحة العقل.

ولذلك يشعر الباقون بالإحباط، وقد يتساءلون في يوم من الأيام: أين هي العدالة؟ ويُطرح هذا التساؤل دائماً كلما كان هناك من يمارس قوة في المجتمع، وينحرف أحياناً (أو كثيراً) في استخدامه لها. كما أنه يطرح حتى لو لم يكن هناك أي تعسف في استخدام القوة، لأنه سوف يظهر- في يوم ما- من يتساءل عن مشروعية السلطة التي يستخدمها.

ه. وصفنا فيما سبق النظم الاجتماعية بأنها إجابات "محفوظة" أو "جاهزة" على مشكلات المجتمع. وهذه النظم تتكون وتكتسب ملامحها ببطء وعلى مدى فترات زمنية طويلة. ويترتب على هذا البطء في تكوين النظم الاجتماعية أو تغيرها ظهور نوع خامس من الصراعات هو ما يعرف باسم: **المشكلات الاجتماعية**. ويتعرف عليها المجتمع ويحاول أن يحلها، ولكن هذا الحل لابد وأن يتم حتماً على حساب فريق ما.

ولو عدنا بفكرنا إلى ماضي البشرية البعيد واسترجعناه لاستطعنا أن نتعرف على كثير من الأسباب "الطبيعية" لظهور المشكلات الاجتماعية: فإذا وجدنا مجتمعاً فقيراً شديد الفقر وسط عدد من المجتمعات الغنية، ربما قلنا إن السبب في ذلك أن بيئة هذا المجتمع ليست صالحة للزراعة، ومن هنا سبب ما فيه من فقر. ولكن إذا نظرنا ووجدنا فقراً في البلاد الصناعية المتقدمة، فذلك لا يمكن أن يعود إلى أسباب "طبيعية" مهما تسامحنا في استخدامها كمبرر للمشكلات، ولابد أن نسمي هذا الوضع مشكلة **اجتماعية**، ومن ثم يتعين علينا أن نتعامل معها اجتماعياً أيضاً. وهذا فارق جوهري في أسلوب النظر إلى المشكلة، كما نتبين من المثال التالي:

في الهند يبدو الفقر والجوع لعامة الشعب مشكلة **طبيعية**، أي أن الطبيعة هي المسئولة عنها، بوصفها في هذه الحالة نقص في المواد الغذائية بسبب سوء المناخ، وإرهاق الأرض، وكثرة الآفات الزراعية... إلخ فالفقر ليس راجعاً إلى كثرة عدد السكان وضغطهم على الموارد المتاحة، ولا إلى القصور في تنظيم النشاط الزراعي.

وعندما يبدأ قطاع هام ومؤثر من المجتمع إدراك أن حل مشكلة الفقر في الهند يمكن أن يتحقق عن طريق تنظيم الأسرة وتحديث الزراعة، فإنها تكون بذلك قد فهمت كمشكلة اجتماعية. ومعنى ذلك أنه يتعين بذل جهود مشتركة وأن تلك الجهود يمكن أن توفق إلى التخفيف من وطأة المشكلة، مما يترتب عليه تكوين نظم ومؤسسات اجتماعية لمواجهة تلك المشكلات والعمل على حلها.

كما تظهر المشكلات الاجتماعية عندما تفشل النظم الاجتماعية في التكيف مع الظروف المتغيرة، فعندما تتطور المعرفة العلمية الطبية لدى قطاع كبير من الناس (هذه ظروف متغيرة)، ولكن الخدمة الطبية (نظام ومؤسسات) لا تتطور بالقدر الملائم، تظهر مشكلة اجتماعية. وحدث في كثير من البلاد الأوروبية أن شهدت سنوات ما بعد الحرب ازدياداً كبيراً- مؤقتاً- في المواليد، الذين بلغوا سن التعليم، وسن الجامعة في منتصف الخمسينات وفي منتصف الستينات، فزاد في المجتمع في تلك الفترة عدد الشبان الذين يريدون الالتحاق بالمعاهد التعليمية بمعدل يفوق ما كانت تعرفه تلك المجتمعات من قبل، وعجزت المؤسسات التعليمية عن استيعابهم بسهولة، فنشأت في تلك الحالة مشكلة اجتماعية حادة(5).

ولاشك أن النظم (والنظام هو سمتها الأولى واسمها الدال عليها) لم تكن لتستحق هذا الاسم لو أنها كانت تغير نفسها كل يوم لتتلاءم مع الظروف المتغيرة، فهذا مخالف لطبيعتها، على الأقل في المدى القصير. ولابد أن يقترن كل تغيير بخسارة طرف ما، هو في هذه الحالة جماعات المصالح التي كانت مسئولة حتى الآن عن إدارة هذا النظام وتسييره، والتي تشعر بالالتزام نحوه.

---

(5) يرى البعض أن من الأسباب الحقيقية التي ساهمت في ثورات الطلبة في أوروبا أواخر الستينيات، أنها كانت رد فعل على أزمة التعليم الجامعي وضغط الطلاب على الجامعات والمعاهد العليا، بشكل خلق أزمة حقيقية، وهم الجيل الذي ولد في "رواج المواليد" الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وبلغ في النصف الأول من الستينيات سن دخول الجامعة. ويلاحظ أن ذلك ليس السبب الوحيد بالطبع، فهناك أسباب أيديولوجية، وأخرى سياسية لها دور فعال، ولكن ذلك الظرف هو المسئول عن تهيئة الأرض الملائمة لهذه الغضبة الشبابية العارمة.

أن مفهوم المصالح الخاصة لا يعني مجرد التفكير في الامتيازات والمنافع فحسب (التي تعد مشروعة ومعترفاً بها من جانب التراث)، ولكنه يضم علاوة على ذلك التبريرات الأيديولوجية للأوضاع القائمة. والتغيرات في النظم لا تصيب الامتيازات فحسب، ولكنها تهدم الفكرة التي كانت قائمة لدى الشخص المضار من التغيير، وهو أنه على حق وأنه يفعل ما يراه صحيحاً. فالتنازل عن هذه الامتيازات المعنوية أصعب من التنازل عن الامتيازات العملية.

2. الأسباب الراجعة إلى التطور الثقافي

عرضنا فيما سبق لخمسة أنواع من الصراع الاجتماعي التي تؤدي إلى إحداث التغير في المجتمع. (ومن الواضح أن هذا العدد يمكن أن يزيد، وأن نأتي على ذكر نقاط أخرى، فهذا العدد ليس حصراً تاماً). وترجع بعض تلك الصراعات التي ذكرناها إلى بعض التطورات التي تطرأ على الثقافة والتي تكون لها آثارها على العلاقات الاجتماعية. **والتغير الثقافي** شأنه شأن التغير الاجتماعي عملية مستمرة لا تتوقف، ولكنها تختلف عنها في سرعة حدوثها وفي شدتها.

ويتمثل التغير الثقافي في الاختراعات والتجديدات التي تظهر في ميادين: الفن، والتكنولوجيا، والفكر، والعلوم، والسياسة، والدين والأخلاق. والقاعدة عند حدوث اختراع معين أن بعض عناصره تكون موجودة فعلاً، ولكنها ترتبط ببعضها وتأتلف على نحو جديد، وتجد استخدامات جديدة، أو ترتبط على نحو جديد ببعض العناصر الثقافية الأخرى. ولذلك تكثر الاختراعات والتجديدات الثقافية حيث تلتقي جماعات مختلفة، وحيث تتفاعل ثقافات كاملة مختلفة مع بعضها البعض. (وذلك كما نرى في الولايات المتحدة مثلاً التي يتحقق فيها هذان الشرطان بوضوح، علاوة على مستلزمات أخرى تكميلية مثل استنزاف الكفاءات الفكرية المهربة من أوروبا وبعض بلاد العالم الثالث، وتمتع القارة الأمريكية بموارد وإمكانيات طبيعية غير محدودة).

كذلك نجد الثقافات البسيطة المتخلفة والثقافات الراقية تستعير من بعضها البعض، وتستخدم تلك العناصر المستعارة في مناسبات قد تكون مغايرة تماماً لاستخدامها في بيئتها الأولى، فتكيفه مع النسق الثقافي الخاص بها، أو تكتفي بأن تأخذ

الفكرة فقط دون الشئ نفسه (ويسمى علماء الأنثروبولوجيا الثقافية هذه الظاهرة "انتشار المثير الثقافي"). ومثال ذلك الأبجدية مثلاً، فقد يمكن استخدام أي حروف جديدة في تدوين لغات أخرى. المهم أن الشعب قد يقبل الفكرة، فكرة التدوين، دون أن يتبنى بالضرورة حروف تلك الأبجدية.

ويمكن أن تعمل الصراعات الاجتماعية، التي تتطلب البحث عن حلول جديدة للمشكلات القائمة، على التعجيل بعمليات الاختراع أو استعارة عناصر ثقافية من خارج المجتمع. وهذا هو الوضع المعكوس للحالة التي أشرنا إليها من قبل، وقلنا فيها إن التجديدات الثقافية تكثر حيث تختلط جماعات مختلفة في مجتمع معين. لأنه في مثل هذه الأحوال يتسنى ابتكار ارتباطات جديدة بين عناصر ثقافية موجودة فعلاً، أو استخدام تلك العناصر في أغراض لم تكن معروفة من قبل، كما تكون هناك ضرورة ابتكار أشياء جديدة من شأنها أن تساعد على التقريب بين الجماعات ذات التناقضات الحادة أو التخفيف من حدة هذه التناقضات على الأقل. كما أن تجاور الجماعات المختلفة يهيئ شرطاً هاماً لحدوث الاختراعات وبالتالي حدوث التغير. وهذا الظرف هو: أن ملاحظة الآخرين المختلفين عنا تثير لدينا الوعي بأن الأمور يمكن أن تسير على نحو آخر مختلف عما تعودناه. فالوعي بالاختلاف، يهيئ الإنسان للبحث عن بدائل، ويشحذ قدرته على التمييز بين نفع تلك البدائل له، وبذلك يفتح الطريق أمام اختيارات جديدة، وهنا يحدث التجديد.

ولا يعني هذا أن كل تغير اجتماعي لابد أن ينجم عن صراع اجتماعي معين. ولعل التطور التكنولوجي العلمي الذي نعيشه اليوم يطرح علينا تساؤلاً هاماً: ترى هل تحول هذا التطور السريع البعيد المدى في التأثير إلى قوة مستقلة تمارس التأثير من جانبها على بقية النظم الاجتماعية؟ لقد طرح العالم الألماني الفريد فيبر (شقيق ماكس فيبر الذي تحدثنا عنه في موضوع النظريات) فكرة قريبة من هذا. ولكن بعض مؤرخي الثقافة يرون أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة فريدة مميزة لمجتمعنا الصناعي المعاصر، لأن المعرفة التكنولوجية غير القليلة لدى الحضارات القديمة كانت هي الأخرى عاملاً فعالاً باستمرار في إحداث التغير الثقافي والاجتماعي، ولذلك ليس مستغرباً أن تتكرر هذه الظاهرة في مجتمع اليوم. والملاحظ اليوم على أية حال أن علم اجتماع العلم (أي

سوسيولوجيا العلم) قد أصبح فرعاً مستقلاً من فروع علم الاجتماع، وهو يهتم بدراسة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تؤثر على اتجاه التطور التكنولوجي العلمي وعلى سرعته. وإن كان العلماء، وكذلك المؤسسات القائمة في المجتمع، أكثر ميلاً إلى دراسات التنبؤ العلمي بمستقبل المجتمع، التي تتناول الآثار التي يحتمل أن تمارسها الاختراعات التكنولوجية على المجتمع الإنساني في المستقبل.

ولا يمكن القول بأن كل اختراع تكنولوجي جديد يصبح جزءاً من تراثنا العلمي، كما لا يمكن القول بأن كل اختراع ثقافي يطبق فعلاً يمكن أن يستمر، فكثير من تلك الاختراعات يموت مع أصحابه الذين توصلوا إليه، وكثير منها يتخلى عنه أصحابهم أنفسهم ولا يذيعونه بين الناس (ونلاحظ نماذج كثيرة للنوع الأخير من الاختراعات في أشكال التعبير الفني الجديدة في الفن رسماً أو تصويراً). وهناك اختراعات أخرى تتخذ شكلاً نظامياً وتعيش في المجتمع أمداً طويلاً، مثل الدين الجديد (الوضعي، كالبوذية أو الهندوسية)، ونتائج البحوث العلمية، والديموقراطية البرلمانية (النيابية)، والمسرح، والتمييز الشديد بين أزياء الرجال وأزياء النساء، أو لبس الرجال والنساء لنفس الملابس واتخاذهم نفس طريقة قص الشعر (موجة جديدة مازلت مستمرة منذ بضعة عقود في البلاد الغربية)... إلخ.

وتعمل الاختراعات الثقافية في أثناء عملية التشكل النظامي التي تجري عليها على التأثير على البناء الاجتماع القائم. وكثيراً ما يحدث أثناء ذلك أن تستمر بعض تلك النظم لمدد أطول من القيم والمعايير التي تجسدها. فالكاتدرائيات الضخمة ونظم التدرج البيروقراطي تظل باقية بعد أن تختفي التصورات الجديدة (التي كانت جديدة أيامها)، وتستهلك وتسقط من ذاكرة الناس. وهذا هو السبب في **التضارب الزمني الذي يحدث بين المعايير الثقافية والنظم الاجتماعية**، حيث تعيش النظم عمراً أطول من التصورات الجمعية، أو تظهر التصورات الجديدة التي لا تجد لها نظماً تجسدها بالقدر الكافي والملائم، أو لا تجد لها نظماً أصلاً. وفي كلتا الحالتين تحدث توترات، ثم صراعات، مما يؤدي في النهاية إلى التغير.

ولذلك يوجد في مجتمعاتنا المعاصرة الكبيرة الحجم المعقدة البناء شكل آخر من أشكال الصراع التي لا يمكن تفاديها، وأعني به: **الصراع بين المعايير المتعارضة**. فكلما

اتسع المجال الثقافي، كلما كثر عدد الأفكار والتصورات والممارسات الثقافية المعروفة، وكلما تعددت احتمالات خلق علاقات ارتباط جديدة بينها، أي عمل تجديدات.

وتعد مدينة نيويورك الأمريكية نموذجاً متطرفاً شديد الوضوح لهذا الوضع، حيث يعيش أكثر من عشرة ملايين من البشر على رقعة صغيرة محدودة من الأرض، توجد بينهم تنويعات وتباينات هائلة في التصورات، والنظم، وأنواع الجماعات. فهي تجسيد للتنوع المتجاور، الذي يؤدي إلى ما نسمع عنه من أحداث وحوادث في الأخبار كل يوم. ولكن الحوادث ليست هي الاستجابة الوحيدة لهذا التنوع، فهناك استجابة هامة هي طوفان الاختراعات الثقافية، من الأفكار الجديدة والممارسات الجديدة وكذلك النظم الجديدة، التي تخلق من هذا الخليط المتباين أشياء عامة مشتركة تحظى بقدر من الاتفاق. والنتيجة أن المدينة مازالت تعيش وتنمو، وهو أمر يعد في حد ذاته معجزة من معجزات الاجتماع الإنساني.

رابعاً: الدوافع الخارجية للتغير

قلنا فيما سبق إن من أسباب التغير الاجتماعي (فيما عدا التغير الراجع إلى خصائص البناء الاجتماعي وتطور ثقافة هذا المجتمع) التغيرات التي تطرأ على البيئة الاجتماعية في البناء الإيكولوجي (المكاني والزماني) والبناء الديموجرافي (السكاني)، وكذلك المؤثرات الصادرة عن البيئة الطبيعية. **والحقيقة أن مؤثرات البيئة غير الاجتماعية تأتي من الخارج**، أي تعد مؤثرات خارجة، **وأن تأثيرها يحدث بشكل غير مباشر دائماً**. فالعصور الجليدية، والعصور بين الجليدية وفترات الجفاف الكبرى كانت تعمل على تضييق أو توسيع المجال الحيوي الذي يمكن أن يعيش فيه الإنسان. كما أن تغيير قطعان الأسماك الضخمة لمساراتها أو طرق هجرتها يضيع على سكان بعض الجزر غذاءهم الرئيسي، وقد يضطرهم إلى البحث عن مصادر جديدة للغذاء أو الموت جوعاً. والملاحظ أن هذا النوع من الأحداث يؤثر في بادئ الأمر على الإطار الإيكولوجي للمجتمع، ثم يؤثر فيما بعد على العلاقات الاجتماعية فيه. تماماً كما يحدث عندما تؤدي المجاعات أو الأوبئة إلى تقليل عدد سكان مجتمع معين، وتغير بالتالي الأساس الديموجرافي (أي السكاني) لهذا المجتمع.

والملاحظ أن التغيرات الاجتماعية التي تترتب على مثل هذه التغيرات الإيكولوجية أو الديموجرافية يمكن أن تتنوع وتتباين بشدة. فاستجابة مجتمع معين لوقوع كارثة طبيعية لا يتحدد مباشرة تبعاً لنوع الكارثة وحدها، ولكنه يتحدد أساساً تبعاً لطبيعة ثقافة هذا المجتمع ونظمه الاجتماعية.

ونلاحظ أيضاً أن التغيرات البيئية، التي تسبب لنا القلق والانزعاج اليوم (مثل تلوث الهواء، وتلوث مياه الأنهار التي نشرب منها، ودخول كثير من السموم إلى الفاكهة والخضروات التي نأكلها... إلخ) ترجع في أغلبها إلى الإنسان نفسه، أي إلى التأثير الإنساني الضار على البيئة. وقد أشرنا من قبل إلى أن مشكلة التضخم السكاني يمكن أن تعد مشكلة "طبيعية"، كما يمكن أيضاً أن تعد مشكلة اجتماعية، تبعاً للمنظور الذي نطل منه على مشكلاتنا. وتكون المشكلة من طبيعة اجتماعية عندما يسود التصور بأنه يمكن إحداث التغير المنشود بوسائل اجتماعية، بالقوانين والحملات الإعلامية المركزة الواسعة النطاق، والعيادات العامة، وفرض الضرائب، أو تقديم المساعدات...إلخ.

ويحس المجتمع الإنساني **بمؤثرات البيئة الاجتماعية** أشد من إحساسه بأي مؤثرات أخرى. ومن أمثلة ما نعنيه بمؤثرات البيئة الاجتماعية: الحروب، والاحتلال الأجنبي، والتحالفات السياسية والاقتصادية، والهجرات (سواء بحثاً عن وسيلة أفضل للعيش أو لمجرد النزهة والترحال)، وبالاختصار كل ما من شأنه أن يؤثر على البناء الاجتماعي. وإن كانت المؤثرات الثقافية أقل ظهوراً للعيان وأقل لفتاً للانتباه، ولكنها أبعد تأثيراً وأعمق نفاذاً في تغيير البناء الاجتماعي القائم. ويتعين علينا عندما نتصدى لتحليل تلك العمليات أن نقصر مجال رؤيتنا على مستوى معين، فلا نخلط في التحليل بين المستويات المختلفة.

من هذا مثلاً نستطيع أن ندرس أثر الاحتلال الإسرائيلي في المجالات المختلفة (الاقتصادية، والسياسية، والفكرية... إلخ)- بعد عام 1967- على منطقة الجولان السورية، أو على الضفة الغربية لنهر الأردن، أو على شبه جزيرة سيناء (التي عادت إلى الوطن الأم نهائياً في أبريل 1982)، فنتخذ من منطقة واحدة، أو من دولة واحدة، وحدة للدراسة. ولكننا نستطيع أن ندرس أثر هذا الاحتلال على مستوى الأمة

العربية، أو على مستوى دول المواجهة... إلخ المهم أن نحدد مستوى معيناً. ويمكن أن ندرس أثر الحضارة الغربية الحديثة على الجزائر، أو على بلاد المغرب العربي كلها، كما يمكن أن ندرسها على مستوى أكبر هو أثرها على البلاد العربية، وقد نهتم في دراسة رابعة بدراسة أثر هذه الحضارة الغربية الحديثة على أفريقيا، وربما على بلاد العالم الثالث.

وتفرض البيئة الاجتماعية وغير الاجتماعية على الجماعات الإنسانية أن تتكيف وفقاً لها، وأن تتعلم كيف تسيطر على هذه البيئة، ولو بشكل جزئي على الأقل. ويمكن أن نقول إن الإنسانية- ككل- قد استطاعت على مدى تاريخها أن تزيد بشكل مضطرد سيطرتها على البيئة الطبيعية. ولكن الملاحظ أن تاريخ الحضارات الراقية لا يسير في خط واحد مضطرد، ولكنه يتميز- كما رأيناه حتى الآن- بالتذبذب صعوداً وهبوطاً.

والخلاصة أن محاولة تفسير التغير الاجتماعي- أو تاريخ الإنسانية- من خلال سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج، قد ثبت عدم سلامتها من الناحية العلمية. وكل ما نستطيعه هو أن نقول إنه بالنسبة للحالة الفلانية، كانت العوامل كذا وكذا ذات أهمية خاصة واضحة في تحقيقها أو تكوينها. والشئ المؤكد أن **جميع الجماعات الإنسانية لديها دافع قوى للتغير، كما أن لديها دافعاً قوياً للمحافظة على ما هو قائم والتمسك به**. وأن زيادة هذا الدافع أو ذاك عن الحد المناسب يؤدي إلى انهيار الجماعة. ويجب أن نعي أن ميكانيزمات الحفاظ على الجماعة، أي الحفاظ على البناء الاجتماعي القائم، تمثل هي نفسها أجزاء من هذا البناء ذاته، والمعايير الثقافية هي التي تدعمها وتضفي عليها مشروعيتها.

وعوامل التغير توجد في البناء الاجتماعي، وتوجد في ثقافة هذا المجتمع، كما توجد خارج المجتمع والثقافة. ويرى الكثيرون – ربما غالبية علماء الاجتماع، ولكن غيرهم من الناس أيضاً – أن التحكم في مسار التغير الاجتماعي يمثل هدفاً هاماً يجب أن نرغب فيه ونسعى إليه، وذلك لكي تستطيع الوحدات الاجتماعية أن تتغير دون أن يتهددها خطر التفكك، فلا يتم التغير بسرعة أقل مما يجب ولا أكثر مما يجب، ويتم في الاتجاه الذي يحقق من الفوائد أكثر مما يحقق من الأضرار.

إن هذا التصور إنما هو اختراع ثقافي، لم يتبلور في صور محددة إلا كثمرة الجهـود العلمية- في حقل علم الاجتماع- خلال المائة عام الماضية. ونظراً لقصر هذه الفـترة- بالقياس إلى عمر البشرية- فإننا لم نتوصل بعـد إلى بلـورة طـرق مؤكـدة لتطبيـق هـذا الاختراع، أو على الأقل التمهيد لتطبيق سليم في المستقبل القريب.

الباب الثالث

ميادين الدراسة في علم الاجتماع

مقدمة

تعد مشكلة التعريف في ميدان العلم من أولى وأخطر المشكلات التي تواجه الباحث في بداية اشتغاله بأحد فروع العلم، وتعد مشكلة أخطر وأبعد أثراً حينما يتعين على هذا الباحث، بعد أن يطول به العهد بالاشتغال بفرع تخصصه، أن يقدم علمه هذا للناس ويشرح لهم موضوع الدراسة فيه. والمشكلة أيسر نسبياً في العلوم التي تتناول بالدراسة موضوعات ملموسة، مادية ومحسوسة ويسهل عرض نماذج منها على الناس، كما يسهل شرح عمليات التغير فيها، أو بيان آثارها على حياتهم. ولكنها تكون على جانب كبير من التعقيد عندما تتصل بعلم يتناول موضوعاً ليس محسوساً للناس ولا هو ميسور الفهم للكافة (أعني كافة الناس أبناء ثقافة معينة)، مثل علم الاجتماع، حيث تتصدر مشكلة التعريف، سائر المشكلات، لأنها أسبق على مشكلة تحديد ميدان التخصص، تمهيداً لتحديد فروع هذا العلم، أو ميادينه الفرعية.

ويعاني الحوار العلمي، الذي يجب أن تكون الدقة الكاملة أهم صفاته، يعاني من مشكلات سوء الفهم الناجم عن اختلاف التعريفات، وكذلك عن اختلاف الأساليب المتبعة في تقديم التعريف. وليست مشكلة تعريف موضوع العلم قاصرة على علم الاجتماع وحده، ولكنها مطروحة بنفس القدر في ميادين علم النفس، والأنثروبولوجيا، وعلم السياسة وغيرها. وربما يرجع أحد الأسباب في وجود تلك المشكلة (إلى جانب مشكلة التجريد وصعوبة الموضوع أصلاً) أن المشتغلين بتلك العلوم لا يبذلون القدر الواجب من الجهد ولا يخصصون القدر الواجب من الوقت لتأمل هذه المشكلة والعمل على حلها بالاجتهاد في تقديم تعريفات دقيقة ومحددة.

والملاحظ بالنسبة لعلم الاجتماع أن أصحابه يحاولون منذ أوجست كونت أن يحددوا موضوع البحث في هذا العلم، ويعينون حدوده إزاء العلوم الأخرى التي تدرس الإنسان والمجتمع. ويعد العلماء الفرنسيون والألمان أكثر العلماء اهتماماً

بتحليل هذه المشكلة، وأكثرهم إسهاماً في تقديم الحلول، قياساً على الجهود التي قدمها العلماء الإنجليز والأمريكيون.

ونحن لسنا بصدد تقديم تعريف محدد لميدان علم الاجتماع، فتلك مشكلة ألقينا عليها بعض الضوء في الفصول الأولى للكتاب ولكننا نؤكد الآن أساساً أن هذا التعريف أساس لازم لا غنى عنه قبل تحديد فروع هذا العلم أو ميادين الدراسة فيه. كما أننا أردنا بهذه الإشارة أن نلفت النظر إلى أن العلماء لا يختلفون في تعريف موضوع العلم فحسب، ولكنهم يختلفون أيضاً في تحديد فروع هذا العلم وميادين الدراسة فيه.

وقد اتجه رواد علم الاجتماع الأوائل في تقسيمهم لفروع العلم الكبرى إلى تصنيفها **تبعاً للظواهر الاجتماعية المتميزة** التي حددوها موضوعاً لعلمهم الجديد، فكان لديهم: الأسرة، والدين، ونظام الحكم، وتقسيم العمل، والبناء الطبقي، والجريمة أو السلوك الجانح (المنحرف). كما يتميز علماء الاجتماع **تبعاً لاهتمامهم بميادين النظرية** (ويرتبط بها غالباً نشاط تدريس هذا العلم في الجامعات)، **أو البحوث، أو علم الاجتماع التطبيقي**. ويتخصص أصحاب الاتجاه التطبيقي فيما بينهم تبعاً لنوع المشكلة التي يهتمون بحلها ويوقفون جهودهم على محاولة علاجها أو مواجهتها، وهي المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع اليوم، أو يتوقع أن تواجهه غداً.

ويوجد أسلوب آخر لتقسيم ميادين الاهتمام في العلم **تبعاً لمستوى المعالجة**، أي مدى اتساع أو تحديد المنظور المستخدم في رؤية الوقائع الاجتماعية وتحليلها. فقد كان علماء الاجتماع يهتمون في الماضي بدراسة الوحدات الكبرى: المجتمع، أو الدين، أو الدولة، أو حتى الإنسانية كلها. إلا أن محاولة إنشاء علم حديث دقيق لابد أن تؤدي بالضرورة إلى الاشتغال- ولو مؤقتاً وفي البداية- بوحدات اجتماعية صغيرة نسبياً وقابلة للقياس. من هذا مثلاً: حالات الانتحار القابلة للقياس إحصائياً في أحد البلاد أو في عدد من البلاد، ظروف العمل في أحد فروع الصناعة في إنجلترا مثلاً، أو بهجرة فلاحي إحدى الولايات الألمانية إلى الولايات المجاورة للعمل في الصناعة، أو معدلات الإنتاجية عند عمال النسيج الألمان، أو الدخول والمصروفات اليومية لبعض الأسر الفرنسية، أو المصطلحات الدالة على القرابة في إحدى قبائل الهنود الحمر الأمريكيين

(التي لا يزيد عددها عن بضع مئات أو بضعة آلاف) أو استجابات إحدى مجموعات التجارب من العمال الصناعيين للتغير في بعض ظروف العمل، أو العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين تحت نفس الظروف وهكذا (وتلك الأمثلة هي عناوين أو موضوعات لبعض الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي أجراها الرواد في المرحلة الكلاسيكية).

والغالب أن الرواد الذين أجروا تلك الدراسات على وحدات اجتماعية صغيرة أو على عمليات ذات مدى زمني محدود كانوا يستهدفون من وراء ذلك تجميع عدد كبير من الدراسات الصغيرة الدقيقة لكي يتوصلوا عن طريق الاستقراء إلى التعميم على الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى. ومع ذلك فإن هذا الأسلوب في التناول لفت الانتباه إلى دراسة العمليات الصغرى في ذاتها، ومحاول العمل على مواجهة مشكلاتها.

وخلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ علم الاجتماع اهتم تشارلز كولي ومرجريت ميد بالذات بدراسة العلاقات الاجتماعية الأولية غير القابلة للتخفيض. أما اليوم فنجد جورج هومانز يصيح في زملائه المشتغلين بعلم الاجتماع: "أعيدوا الإنسان إلى حظيرة الاهتمام في علم الاجتماع مرة أخرى"، فهو بذلك أبرز أصحاب المشتغلين بدراسة الجماعات الصغيرة. وبذلك يتضح أن هذا الاتجاه موجود في علم الاجتماع منذ زمن بعيد إلى جانب الرغبة في دراسة العلاقات الكبرى والقواعد العامة الشاملة التي تصدق على الأحداث الاجتماعية، ورؤية الجزئيات في إطار مقولات عامة شاملة. كما نذكر بهذه المناسبة محاولة جورج زيمل التوصل إلى صور أو صيغ عامة تنطبق على الوحدات الاجتماعية الكبرى كما تنطبق على الوحدات الصغرى والمتناهية الصغر، أي تنطبق على العلاقات بين شخصين أو ثلاثة أو أربعة أشخاص، كما تنطبق على العلاقات بين الجماعات والأمم والثقافات الكلية. ومازالت تلك المحاولة مستمرة في البحث العلمي الاجتماعي المعاصر حتى اليوم.

والحقيقة أن أحد الاتجاهين يمكن أن يتقدم الآخر أحياناً، ففي فترة يسود الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، وفي أخرى يتحول الاهتمام الأول إلى دراسة الجماعات الاجتماعية الصغرى وهكذا. ولكن ذلك لا يعني إطلاقاً أن أحدهما

أسبق من الآخر أو أكثر أهمية من الآخر، ولا أن أحدهما- بالطبع- يمكن أن يحل محل الآخر ويغني عنه. وإنما الذي حدث أن مستوى معالجة الموضوعات في علم الاجتماع انقسم إلى شطرين، وأصبح هذا الأسلوب في التقسيم- كما قلنا- أحد الطرق المتبعة في تصنيف موضوعات العلم واهتمامات المشتغلين فيه. ولذلك أصبح هناك فرع من علم الاجتماع يدرس الوحدات الاجتماعية الصغرى (ويسمى الميكروسوسيولوجيا Microsociology) وفرع يدرس الوحدات الاجتماعية الكبرى (ويسمى الماكروسوسيولوجيا Macrosociology)، وميدان اهتمام ثالث يدرس "المستوى الوسيط أو المتوسط" (وصاحب التسمية هو العالم الأمريكي روبرت ميرتون).

وهكذا يمكن أن نعالج موضوعاً مثل: "هل يوجد تطور اجتماعي بدون صراع؟" على المستوى الأكبر (الماكرو) أو على المستوى الأصغر (الميكرو) أو على المستوى الأوسط. كذلك يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية على المستويات الثلاثة، مثل: إنجاز العمل في الجماعات الخماسية (المكونة من خمسة أشخاص) ذات بناء السلطة التسلطي بالمقارنة إلى نتائج إنجاز العمل في جماعات من نفس الحجم يتميز بناء السلطة فيها بالمساواة، أو شروط ومتطلبات التعاون السلمي بين القوى العظمى في عالم اليوم، أو تطوير نظام التعليم الجامعي لمواجهة تحديات مجتمع المستقبل. وبذلك يكون التوجه نحو مستوى معين من مستويات المعالجة شكلاً للتخصص إلى جانب أشكال التخصص الأخرى.

والمهم على أية حال أن نتفق على أن هذا التخصص يتطلب في النهاية تجميع الأفكار وتركيزها وتلخيصها. وهو أمر يحتمه بالضرورة النمو الهائل في المعرفة السوسيولوجية من ناحية، كما تحتمه ضرورة التخصص في مواجهة المشكلات الاجتماعية في الواقع من ناحية أخرى. ولعل السبيل الوحيد للنجاة وسط هذا التيه الكبير (الناجم عن ازدياد درجة التخصص يوماً بعد يوم) هو التوصل إلى قضايا كبرى، التي سوف يتوصل إليها الأخصائيون في نهاية الأمر.

الفصل الثالث عشر

الميكروسوسيولوجيا والماكروسوسيولوجيا

أولاً: الميكروسوسيولوجيا

(أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى)

الميكروسوسيولوجيا (أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى) قريب الصلة بعلم النفس، أو على وجه الدقة بعلم النفس الاجتماعي، الذي أصبح اليوم ميداناً مستقلاً للبحث يقع على الحدود بين علم النفس وعلم الاجتماع. على أن الميكروسوسيولوجيا ليست هي علم النفس الاجتماعي فليس بينهما تطابق، بل إن الاختلاف يتركز في المنظور الذي يطل منه كل منهما على موضوع بحثه.

فإذا كنا نحاول فهم الوقائع والعمليات الاجتماعية عن طريق دراسة أصغر الوحدات الاجتماعية وملاحظة علاقات التفاعل المباشرة بين عدد ضئيل من الأفراد من حيث تأثرها بالبناء الاجتماعي القائم فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم الاجتماع. أما إذا كنا نركز على دراسة السلوك ونمو الأفراد عن طريق ملاحظة تأثير أفراد آخرين عليهم، فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم النفس الاجتماعي. وذلك لأننا في الحالة الأولى نحاول التوصل إلى **الانتظامات العامة في العلاقات الاجتماعية**، آخذين في الاعتبار البناء الاجتماعي وثقافة المجتمع بوصفها **البيئة الاجتماعية** لتلك العلاقات، والتي تؤثر على هذا **السلوك**. أما في الحالة الثانية فنحن نلاحظ **الانتظامات العامة في سلوك الأفراد** في أثناء دخولهم في علاقات معينة مع أفراد آخرين.

ولنضرب مثالاً على ذلك: نحن نريد أن ندرس مشكلة تكامل الأشخاص الهامشيين (مثل الغجر، أو الفنانين الفاشلين، أو الزنوج... إلخ) في بعض جماعات العمل. فإذا كنا نجري دراسة سوسيولوجية فنحن نثبِّت ظروف كل من هؤلاء الأفراد الهامشيين وظروف الجماعات التي يلتحقون بها. ونركز ملاحظتنا على دراسة معايير

العمل، وأساليب العمل، والتكنولوجيا المستخدمة... إلخ في المجتمع المدروس وفي الطبقة المعنية بوصفها العوامل المؤثرة في تكامل هؤلاء الهامشيين. أما إذا كنا نجري دراسة في علم النفس الاجتماعي- لنفس الموضوع- فإننا نهتم بتسجيل تأثيرات جماعة العمل على الأفراد الهامشيين، والوضع الذي انتهى إليه هؤلاء الأفراد بعد التحاقهم بالجماعة.

ومن أمثلة الدراسات النفسية الاجتماعية الشهيرة دراسة سولومو أش (التي تصدر عنها تقارير منذ عام 1952) التي تستهدف توضيح وقياس إمكانية دفع بعض فئات الطلاب إلى إصدار أحكام مخالفة لما يرونه بأعينهم، والتصريح بتلك الأحكام، حتى ولو كانوا وحدهم في مثل هذا الموقف (ويلاحظ أن بقية أعضاء الجماعة التجريبية يتعاونون مع القائم بالتجربة ويتلقون منه تعليمات سلوكهم في داخل الجماعة). ونلاحظ هنا- من حيث نظام التجربة نفسه- أن البيئة الاجتماعية تمثل عنصراً ثابتاً غير متغير: فزملاء الطلاب الذين تجري عليهم التجربة يتلقون تعليمات محددة من الباحث يتصرفون على هديها وينفذونها بدقة، وتسجل التجربة استجابات الأشخاص موضوع التجربة. وتصور لنا هذه التجارب الصورة التقليدية للفرد في أتون هذا المعترك الرهيب: المجتمع. **ولا يشغل الباحث نفسه في مثل هذه التجربة بالتنويعات والتغيرات التي تطرأ على المجتمع**، ولكنه يسجل استجابات أفراد لموقف معين في أثناء التفاعل مع أفراد آخرين في جماعة صغيرة.

ومن أمثلة الدراسات السوسيولوجية للوحدات الاجتماعية الصغرى نذكر تجارب روبرت بيلز، التي ينشر تقارير عن سير العمل فيها وأخبارها منذ عام 1951. ويحاول بيلز في "دراساته لتحليل التفاعل" أن يبين على وجه الدقة والتحديد كيف تتكون الأبنية الاجتماعية في جماعات معينة تكلف بمهام محددة. ومن أمثلة ذلك: تحمل بعض الأشخاص للمسئولية، من خلال إعطائهم أوضاعاً معينة في العملية الجارية، ومحاولات تخفيف عبء العمل عن الجماعة ككل، أو التعاون والمنافسة التي تنشأ بين أوضاع معينة، وليس نتيجة صفات أو خصائص فردية. **فهذه التجارب تتناول الجماعة ككل كنسق واحد متفاعل.**

حقيقة أن ميدان الميكروسوسيولوجيا (الدراسة الاجتماعية للوحدات الصغيرة) لا يقوم على التجارب فقط (فميدان علم النفس الاجتماعي يتفوق عليه في الاهتمام بإجراء التجارب)، ولكنه يتميز بالطابع المصطنع للنظام المعملي الدقيق حتى بالنسبة للتجارب التي يجريها على الجماعات الاجتماعية الصغرى "في الميدان"، أي في بيئتها الاجتماعية الطبيعية العادية. ويرجع هذا إلى تركيز ذلك اللون من الدراسات على جانب معين من جوانب الجماعة المدروسة، وعدم الاهتمام بالوحدات الأكبر سواء عن وعي وقصد من الباحث، أو بدون وعي. ولكن الملاحظ أن جماعات العمل التي يكونها بيلز لإجراء التجارب عليها تحضر معها إلى العمل عدداً لا حصر له من: التصورات، وخبرات الحياة، وأشكال السلوك (وهي بذلك تتدخل بالتأكيد- على نحو ما- لتؤثر على التجربة وعلى نتائجها). كما رأينا أن الجماعات الصغيرة التي درسها جورج هومانز تنتمي إلى مستويات اجتماعية مختلفة وإلى نظم وثقافات متباينة. ومع أن هومانز قد حاول باجتهاد أن يحيِّد تأثير تلك العوامل، بحيث يتوصل إلى معرفة العناصر المشتركة بين جماعة من المهاجرين الإيطاليين الشبان الذين يقفون على نواصي الشوارع في مدينة نيويورك، وأسرة من جزيرة في جنوب المحيط الهادي، وإحدى جماعات العمل في أحد المصانع الأمريكية، إلا أننا يجب مع ذلك أن نتساءل عما إذا كانت نفس مظاهر السلوك قد تتخذ معاني متباينة بالنسبة لكل بيئة من تلك البيئات. وحتى لو كان لتلك المظاهر السلوكية هذا المعنى الذاتي، فهل تترتب عليها في كل بيئة اجتماعية من تلك البيئات نفس النتائج؟

وطرح مثل هذه التساؤلات يعني شيئاً واحداً، ألا وهو ضرورة الرجوع- بعد أن نفرغ من التحليل على المستوى الأصغر- إلى ربطها بالوحدات الأكبر، أي الانتقال من الخاص إلى العام. فلابد أن ننظر إلى الوحدات الصغرى في إطار الوحدة الكبرى التي تنتمي إليها، وإلا ظل تحليلنا للوحدة الأصغر غامضاً غريباً وغير مفهوم.

ثانياً: الماكروسوسيولوجيا

(أو دراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى)

أما الماكروسوسيولوجيا (أي دراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى) فهو ما كان يعرف في بادئ الأمر بعلم الاجتماع، لأن هذا العلم في مراحله الأولى كان منصباً فقط

على دراسة الوحدات الكبرى. ثم طرأ تحول بعد ذلك- كرد فعل لمرحلة الريادة- وتحول الاهتمام إلى الوحدات الصغرى. ومنذ بضعة عقود قليلة فقط عادت الحياة ودب النشاط مرة أخرى في هذا النوع من الدراسات، واختص باسم: الماكروسوسيولوجيا. ويرجع السبب في ذلك الاهتمام المتجدد إلى نمو الوعي العام بعلاقات التداخل والتشابك السياسية والاقتصادية الدولية، وبأوجه الشبه والاختلاف في الأبنية الاجتماعية وفي الثقافات. كما يرجع السبب في عودة الحياة إلى هذا النوع من الدراسات إلى ردود الفعل عند كثير من علماء الاجتماع ضد الاتجاهات التي سيطرت على البحوث السوسيولوجية في خلال الثلاثين عاماً التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي سيطرت فيها الدراسات الإمبيريقية التجزيئية. وتكاتفت تلك الأصوات الرافضة تنادي منذ أواسط الستينات: بالعودة إلى الاهتمام بالمشكلات الكبرى، ودراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، وإجراء البحوث على العمليات الاجتماعية الكبرى.

وهناك علاقات وثيقة بين الاتجاهات الماكروسوسيولوجية ودراسات التاريخ المقارن، ودراسات الأنثروبولوجيا الثقافية. ويستفيد أصحاب الماكروسوسيولوجيا بالبيانات التي يحصلون عليها من الديموجرافيا (علم السكان)، وعلم الاقتصاد، والإيكولوجيا، والجغرافيا.

ويجب أن نلاحظ أن بحوث الماكروسوسيولوجيا ليست ميداناً محدوداً واضح المعالم، يمكن أن ندرسه في عام أو عامين، أو نأتي على كل مسائله بقراءة كتاب أو كتابين، ولكنه تعبير شامل عن مجموعة كبيرة من الاهتمامات العلمية، التي يشترك فيها المهتمون بدراسة الوحدات الكبرى وبالمنهج المقارن. فالماكروسوسيولوجيا محاولة لدراسة المشكلات والموضوعات التي لم تحل بعد بشكل مرض، والتي شغلت اهتمام علماء الاجتماع الكلاسيكيين، علاوة على طائفة من المشكلات والقضايا التي استجدت بعد ذلك. ويتميز الأسلوب الجديد في التناول باستخدام مناهج دقيقة منضبطة، والاعتماد على بيانات أكثر دقة وأكبر حجماً وأكثر تنوعاً، وكذلك استخدام الأساليب الحديثة في معالجة البيانات، والاستفادة من الخبرة الطويلة التي حصلها علم الاجتماع، وأخيراً من التزام الحذر الشديد في البحث.

ولاشك أن هذا اللون من الدراسة السوسيولوجية يثير عدداً من **المشكلات المنهجية**، التي كانت قد نسيت أو أهملت في الفترة السابقة من تاريخ العلم بسبب الانغماس في دراسة الوحدات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية الصغرى، والتي لم تكن ملحة بالنسبة لها. وتنجم تلك المشكلات عندما نسأل أنفسنا: ما هي الشروط التي يمكن على أساسها تعميم الملاحظات والنتائج المستخلصة من دراسة الجماعات الصغرى على الكيانات الاجتماعية الأكبر والأكبر، متى وأين تظهر السمات التي تعد لصيقة بالكيانات الكبرى والتي يتعين علينا أن نأخذها في الاعتبار، وكيف نراعي عامل الوقت ونأخذه في الحسبان بالشكل الملائم؟

ويوجد في العلوم الاجتماعية مصطلح خاص لوصف محاولة تفسير الأحداث التي تتم على مستوى معين على أساس العوامل المؤثرة على مستويات أدنى وأقل تعقيداً. وهذا المصطلح هو التخفيض Reduction، وهو يعني أن الكيانات المركبة يمكن تخفيضها إلى مستويات أدنى منها، بحيث يمكن فهمها وتفسير ما يجري فيها بنفس الأسلوب المتبع في فهم وتفسير تلك المستويات الأدنى.

ونسوق مثالاً على ذلك: نحن نحاول أن نفسر سلوك دولتين من خلال تتبع تحركات الرأي العام فيهما: ما هو تصور الإنسان الأمريكي العادي عن الروس، وما هو تصور الإنسان الروسي العادي عن الأمريكيين؟ ومن الواضح في هذا المثل أن مسائل الحرب أو السلام، ونزع السلاح أو سباق التسلح، وغير ذلك لا تتأثر إلا بشكل طفيف جداً بتصور كل من "إيفان" (الإنسان الروسي العادي) "وجون" (الإنسان الأمريكي العادي) عن بعضهما البعض، وأن النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية في كل من الدولتين هي العامل الحاسم في تحديد هذه الأمور، وأن تنظيم وسائل الاتصال الجماهيري وطريقة توجيهها في كل دولة هي التي تساهم بالقدر الأكبر في تكوين آراء كل من "إيفان" و"جون".

ولكن التخفيض قد لا يكون دائماً واضحاً بهذا الشكل في كل الأحوال. وليس من النادر أن يقع المشتغلون بالعلوم الاجتماعية في مصيدة عملية التخفيض، ولا حاجة طبعاً إلى الكلام عن رجال السياسة والصحفيين الذين يمارسون هذه العملية بلا ضوابط وبدون أي حرج.

وقد ظهرت تلك المشكلة بشكل ساخن لأول مرة في ثنايا توضيح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم النفس منذ أكثر من ثمانين عاماً، وأسهم العالم الفرنسي إميل دوركايم بتقديم إجابة دقيقة عليها. غير أنه اتضح فما بعد، وخلال الفترة التي انقضت منذ ذلك التاريخ، أنه يوجد داخل الميدان الذي حدده علم الاجتماع لنفسه مستويات متعددة ومتباينة أشد التباين (حجماً وتركيباً)، وأن لكل مستوى من تلك المستويات ما أطلق عليه اسم "السمات البارزة" Emergent properties التي نلحظها عندما ننتقل من مستوى إلى آخر.

فإذا كنا على سبيل المثال ندرس موضوع الصراع داخل أحد المجتمعات، فإننا سوف نتصدى للدراسة على مستوى وحدات اجتماعية متباينة مثل: الطبقات، المستويات التعليمية المختلفة، الطوائف أو الجماعات المهنية، جماعات المصالح، الأحزاب والهيئات السياسية... إلخ. ولتسوية تلك الصراعات طورت المجتمعات في العادة نظماً معينة لذلك هي: الدولة وأجهزتها المختلفة كالإدارات الحكومية، والشرطة، والمحاكم. أما إذا أردنا أن نتكلم عن الصراعات بين المجتمعات، فلابد أن نأخذ في اعتبارنا أنه لا توجد منظمة موحدة يمكن المقارنة بينها لتنظيم عملية الصراع والعمل على تسويته (ولو أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات ضعيفة لمحاولة الاضطلاع بهذه المهمة). كما أن الدول لديها بعض وسائل حسم الصراع التي ليست متاحة للجماعات داخل المجتمع، مثل الأسلحة الذرية.

والملاحظ كذلك أن عمر (أو المدى الزمني لاستمرار) الوحدات الاجتماعية يختلف بين الوحدات الاجتماعية من مستوى لآخر. فجماعات الأصدقاء أو جماعات العمل ذات أعمار صغيرة في العادة، على حين أن الأحزاب السياسية أو جماعات الصفوة ذات عمر أطول، وهناك أخيراً الأمم والشعوب التي تتمتع ببعد تاريخي كبير. ويستطيع الباحث الذي يدرس الوحدات الكبرى أن يتتبع حركات القوى الاجتماعية وآثار النظم السياسية التي يستغرق حدوثها آجالاً زمنية طويلة والتي تتميز بأهمية حاسمة، على حين أن ذلك يتعذر بالنسبة لدراسة الحركات المؤثرة على الوحدات الأصغر بسبب قصر عمرها الزمني. وعندما يتيسر لنا فهم الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى فهماً مناسباً، يمكننا تقدير الإمكانيات المتاحة بشكل أفضل وأدق،

وبالتالي يمكننا أن نرسم الوجهة التي نخطط فيها لهذا المجتمع والأسلوب الملائم للتصرف.

ومن شأن استخدام مصطلح خاص جديد هو الماكروسوسيولوجيا أن ينبهنا إلى حقيقة مهمة، وهي أن الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى تتميز عن الوحدات والعمليات الصغرى ببعض السمات والخصائص المميزة. والحقيقة أن المقارنة السهلة المريحة بين المجتمع والكائن الحي، أو بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي، أو بين العمليات النفسية والعمليات الاجتماعية، أو بين الجماعات الصغيرة والشعوب، تلك المقارنة كانت وما تزال العدو الرئيسي للتفكير العلمي. ويجب أن ندرك أنها تزداد خطورة كلما كانت أوجه الشبه أقرب وكانت المماثلة أظهر.

ومن المهام التي يتعين على الماكروسوسيولوجيا أن تضطلع بها في المستقبل الإجابة على السؤال الذي مازال قائماً وملحاً وهو: **كيف يؤثر كل من البناء الاجتماعي والثقافة الواحد منهما على الآخر؟** فهذا التأثير المتبادل بين البناء والثقافة موجود وقائم على كافة المستويات الاجتماعية (وقد أسس علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيون ميداناً مستقلاً من ميادين الدراسة اسمه: **الثقافة والشخصية**). ولكن طبيعة التناول العلمي للموضوع تدل على أن الوضع يختلف على المستوى الماكروسوسيولوجي: وأعني أن الثقافة هنا لا يمكن أن تظل دائماً الشئ المعطى الثابت الذي نستطيع أن نحيِّد تأثيره. وقد بدأ منذ أكثر من عشرين عاماً يتكون بالفعل ميدان جديد من ميادين البحث كثمرة للحوار (وأحياناً للسجال) العلمي بين التاريخ المقارن والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع، ذلك هو ميدان: علم الثقافة. وهو نتاج هجين يشبه في طريقة توليده إلى حد كبير الطريقة التي خرج بها إلى الوجود علم النفس الاجتماعي كثمرة للحوار بين علم الاجتماع وعلم النفس.

ثالثاً: المستويات الوسيطة

ويوجد بين مستوى الميكروسوسيولوجيا ومستوى الماكروسوسيولوجيا مستوى ثالث هو **النظريات المتوسطة المدى**، التي تهتم بالدراسة السوسيولوجية للنظم، مثل: علم الاجتماع العائلي، وعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم

الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع القانوني، وسوسيولوجيا العلم... إلخ أو تهتم بالدراسة السوسيولوجية للمشكلات مثل: علم الاجتماع الجنائي، وعلم الاجتماع الحضري، ودراسة البيروقراطية، والعلاقات الاجتماعية في الصناعة، والحراك الاجتماعي، ووسائل الاتصال الجماهيري، ودراسة الأقليات والجماعات الهامشية... إلخ. وهناك بطبيعة الحال أوجه تداخل عديدة بين تلك الفروع ومجالات الدراسة، ولكننا يمكن أن نعتبر أن هذا الركام الهائل، وهذا النمو السريع لفروع الدراسة ومجالاتها يتيح لنا وضعاً مفيداً ومتميزاً. فإليه يرجع الفضل في نمو التخصص وتراكم المعرفة في علم الاجتماع المعاصر، وقد أمدنا بعدد من المنطلقات والمبادئ العامة، ويسر عملية تطبيق المعرفة الاجتماعية على الواقع القائم. فهذا الوضع قد أدى ولاشك إلى إطلاق "الخيال السوسيولوجي" من عقاله، (حسب تعبير تشارلز رايت ميلز).

وكان روبرت ميرتون قد بلور لأول مرة في نهاية الأربعينات مفهوم "النظريات المتوسطة المدى"، الذي أثبت فاعلية ونفعاً كبيراً في الممارسة اليومية للعلم منذ ذلك التاريخ، سواء على مستوى البحث الإمبيريقي أو على المستوى المنهجي. وقد أثمرت تلك الأداة العلمية الهامة في تكوين جيل جديد من علماء الاجتماع يملؤه الطموح الكبير في الانتفاع بنتائج المعرفة السوسيولوجية في مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعي. فقد كان الجيل السابق من علماء الاجتماع يصرف النظر عن تطبيق النظريات الشاملة والمشكلات الكبرى بحجة أن علم الاجتماع لم يتطور بعد في منهجه ولا نظرياته بالقدر الذي يسمح له أن يأمل في التوصل إلى حلول علمية ذات فاعلية أكيدة للمشكلات الكبرى التي تواجهها المجتمعات الإنسانية. وفي مقابل هذا يوجد على المستوى الأوسط عدد لا حصر له من المهام التي لم تنفذ بعد، والتي يجب العمل على الكشف عن العلاقات الموجودة بينها. وهكذا يتعين إجراء عدد كبير من الدراسات المونوجرافية (أي دراسة واحدية، تطلق على دراسة الموضوع الواحد أو المجتمع المحلي الواحد) الدقيقة التي تقودنا إلى بلورة بعض الفروض، التي يمكننا بالتالي أن نبلورها في أنساق نظرية كبرى فيما بعد.

وقد تحقق هذا بالفعل في بعض الحالات، مثل نظرية الأدوار، ونظرية الجماعات المرجعية (أي الجماعات التي ترسم المعيار أو تمثل النموذج الملهم لجماعات أخرى، أو لأعضائها الأفراد). ولكن الذي حدث بالفعل في الغالب الأعم من الحالات أن نتائج تلك الدراسات المونوجرافية لم تخضع لأي تنظيم، واختفت في أدراج المكاتب أو مكتبات مراكز البحوث أو الهيئات المختلفة. ولا يعني هذا إطلاقاً أن العمل السوسيولوجي على المستوى المتوسط المدى قد توقف أو انهار. بل الأصح أن الجهد الرئيسي في بحوث علم الاجتماع يتم الآن على هذا المستوى المتوسط. ولكن الجديد في الأمر أن الدراسات الماكروسوسيولوجية قد برزت (خاصة في الولايات المتحدة، وبعدها في بلاد أخرى أوربية وغير أوربية) إلى السطح من جديد، وأصبحت تستأثر باهتمام الباحثين أكثر من ذي قبل.

ومن الظواهر المميزة لبحوث علم الاجتماع على المستوى المتوسط أنه- على هذا المستوى بالذات- يتداخل البحث السوسيولوجي مع البحوث في عدد من العلوم الاجتماعية الأخرى. وقد يصل هذا التداخل في بعض الأحيان إلى مدى وثيق، بحيث يتعذر تحديد المتخصص الحقيقي الأصيل في دراسة هذه المشكلة أو تلك، فنجد أن نفس المشكلة تدرس في وقت واحد من قبل المتخصصين في علمين (مثلاً علم الاقتصاد وعلم الاجتماع)، ولا يستطيع أحد الاستغناء عن إسهام كليهما (مثلاً: موضوع ملامح التطور الاقتصادي الاجتماعي في مصر خلال ربع القرن الماضي، أو دراسة سياسة الانفتاح وتقييم آثارها، أو دراسة موضوع الهجرة الخارجية من مصر إلى البلاد العربية- البترولية أساساً، أو تقييم مشروعات تنظيم الأسرة... إلخ). والمؤكد أن هذا التعاون يؤتي ثماراً طيبة للمشتغلين بكلا العلمين.

ولنستعرض طائفة أخرى من الأمثلة: حيث نجد أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يوجهان اهتماماً رئيسياً لدراسة الأسرة، ويشاركهما الاهتمام- ربما بدرجة أقل قليلاً- علم النفس الاجتماعي ودراسة التحليل النفسي النظري، وتاريخ الثقافة، والديموجرافيا (علم السكان)، والتاريخ الاقتصادي. كذلك نجد أن ميدان علم الاجتماع الديني كان يقسم في الماضي إلى سوسيولوجيا الأفكار أو المعتقدات الدينية، وسوسيولوجيا المنظمات (أو الجماعات) الدينية، نجده يتصل اتصالاً وثيقاً بجميع

العلوم الاجتماعية الأخرى تقريباً، وكذلك بعلم النفس الفردي. ولقد استقر في العشرين عاماً الأخيرة فرع جديد من فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياسي الذي انفصل تماماً عن علم السياسة.

ونعود فنؤكد مرة أخرى أن المسألة تتوقف على المنظور الذي يطل منه الباحث على موضوعه، والذي ينطلق منه في طرح قضايا ومسائل بحثه. فالمشتغل بعلم السياسة على سبيل المثال يدرس السلوك السياسي، والنظم والعمليات السياسية، على حين يهتم المشتغل بعلم الاجتماع بدراسة العلاقات بين تلك الظواهر السياسية والوقائع الاجتماعية الأخرى المحيطة بها. كأن يدرس مثلاً تطبيق المبادئ الديمقراطية في نقابة معينة أو عدم تطبيقها، وأسباب ذلك، حيث قد يتبين له تأثير بعض العوامل الاقتصادية، والبحث عن المكانة وغيرها من معايير السلوك الاجتماعي.

ومن خلال ذلك يقدم علماء الاجتماع لأصحاب تلك العلوم الاجتماعية الأخرى (مثلاً: الاقتصاد- التاريخ- القانون.. إلخ) خدمات جليلة، إذ أنهم يستطيعون أن يلفتوا نظرهم- كما دلت الخبرة الواقعية فعلاً- إلى بعض النتائج غير المقصودة أو غير المتوقعة لبعض القرارات والإجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية... إلخ، والتي لم تكن واردة في حسبان أولئك المتخصصين. وليست هذه القدرة العالية على الرؤية البعيدة المدى أو الوصول إلى المعرفة بسرعة راجعة إلى ذكاء مرتفع يتميز به علماء الاجتماع عن زملائهم، ولكنها راجعة إلى أنهم تعودوا ألا ينظروا في اتجاه واحد، وإنما ينظروا في كافة الاتجاهات.

وهكذا يمكن- من ناحية- أن ننظر إلى علم الاجتماع كميدان من ميادين العلم يتميز بالتنوع وينقسم إلى عدد كبير من الفروع الخاصة، كما يمكن- من ناحية أخرى- أن ننظر إليه بوصفه الوعاء الذي تتجمع فيه كافة المعارف والمعلومات المتصلة بالإنسان. وقد ينازعه في هذا الوضع الأنثروبولوجيا الثقافية أحياناً، أو بعض فروع علم النفس أحياناً أخرى، ولكنه يظل برغم ذلك جديراً بهذا الوصف.

الفصل الرابع عشر

الفروق الريفية الحضرية(*)

مقدمة

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الواضحة القائمة بين المدينة والريف، وبذلوا جهوداً علمية متباينة لوضع نظريات تفسر هذه الفروق. وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضاً أن المدينة تختلف اختلافاً كثيراً عن الريف المحيط بها، خاصة في أوجه النشاط الاقتصادي الأساسية. ولكن الجهود الحقيقة والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة، حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي **ابن خلدون** في القرن الرابع عشر. فقد كتب ابن خلدون فصولاً منظمة في التمييز بين البدو والحضر، وذلك في الباب الثاني من المقدمة، والمعنون: "في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل، وما يعرض في ذلك من الأحوال".

أولاً: فكرة الثنائيات

شغلت الفروق الريفية الحضرية أذهان كثير من علماء الاجتماع، وتوصل بعضهم إلى تطوير عدد من **الثنائيات**، أي المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضري، ونموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفي. والاهتمام بإبراز السمات المميزة لكل نموذج منهما. من هذا مثلاً **ثنائية دوركايم** عن التضامن الآلي والتضامن العضوي. فالمجتمعات الريفية (وهي الأبسط والأقدم) تتميز باعتمادها على التضامن الآلي، والمجتمعات الحضرية (وهي الأكثر تعقيداً والأحدث) تتميز باعتمادها على التضامن العضوي.

(*) انظر مزيداً من التفاصيل حول هذا الموضوع في المرجع التالي: محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعات متعددة، خاصة الفصل الخامس، ص ص245-205.

ومن أفضل مفاهيم الثنائيات تلك التي قدمها **تشارلز كولي** للتمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية. فالأولى هي التي تسود المجتمعات الريفية البسيطة، والثانية (أي العلاقات الثانوية) هي التي تسود في المجتمعات الحضرية.

ووضع **هنري مين** ثنائية مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد، وميز العالم الألماني **تونيز** بين المجتمع المحلي (Gemeinschaft) والمجتمع (Geselischart) الأول تسود فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية، والثاني تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد. كما عرض **بيكر** ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس ومجتمع علماني. كما حدد **ردفيلد** خصائص المجتمع الشعبي لكي تقابل خصائص المجتمع الحضري.

والملاحظ على هذه الثنائيات قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي توجد بالفعل، أو التي وجدت من قبل في مراحل تاريخية معينة. وإذا أمعنا النظر في هذه الثنائيات، لاحظنا وجوه شبه بينها. فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفاً ثابتاً لا يتغير أبداً، بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية، والدخول في علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين. ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق بكثير من التفاصيل، لا يتسع المقام لعرضها هنا.

وبالرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها الثنائيات، إلا أن كثيراً من دارسي التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها اعتماداً كاملاً وكلياً في التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملاً هاماً من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو: التغير. ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفظات التي أثيرت حول ثنائية "ريفي- حضري" في كثير من الكتابات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع. من هذا ما يذهب إليه سوروكين وزيمرمان في نقد الثنائيات: "... إن التحول من المجتمع الريفي الخالص إلى مجتمع حضري لا يتم فجأة، ولكنه يحدث بشكل تدريجي.. فليس ثمة خط واحد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري".

ثانياً: نظريات المحك الواحد والمحكات المتعددة

إزاء فشل فكرة الثنائيات سلك علماء الاجتماع سبلاً أخرى شتى في دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية، وفي محاولاتهم التمييز بين الريف والحضر. فمنهم من تبني محكاً واحداً حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري. وأبرز محك استخدم في هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان. وذهب آخرون إلى اعتبار المهنة أساساً وحيداً للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر. واستخدم ويتفوجل القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز. ومع ذلك فإن حجم المجتمع (عدد سكانه) هو المحك الوحيد الذي يشيع استخدامه على نطاق واسع في التمييز بين الريف والحضر. وينتشر بصفة خاصة بين علماء السكان.

وهناك طائفة أكبر من علماء الاجتماع اعتمدت في هذا التمييز على استخدام عدة محكات في وقت واحد، يتم في ضوئها تشخيص سمات كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.

ولقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقاً للمحكات (أو الأسس) التالية:

1. الفروق المهنية.
2. الفروق البيئية.
3. حجم المجتمع.
4. كثافة السكان.
5. تجانس السكان أو تباينهم. وذلك من حيث الخصائص النفسية، والاجتماعية، واللغة والمعتقدات، وأنماط السلوك.
6. الفروق في شدة الحراك الاجتماعي.
7. شكل التباين الاجتماعي.
8. أنساق التفاعل.

ويرى لويس ويرث أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وصفها فيما يلي:

1. الحجم الكبير.
2. شدة الكثافة.
3. النمو المصحوب بظهور نظام اجتماعي علماني، وانهيار النسيج الاجتماعي المعياري والأخلاقي.
4. اللاتجانس.
5. شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية.

ويلخص العالم الأمريكي روبرت ردفيلد موقفه النظري في أن: "عزلة المجتمع وتجانسه يعدان معاً متغيرين مستقلين. أما تكامل الثقافة أو تفككها، والعلمانية. والفردية، فهي متغيرات تابعة". ومعنى ذلك أن تبدد العزلة ونمو الاتصال إنما تعد أساساً للتفكك والعلمانية والفردية. ولكن ليس معنى ذلك أن العزلة والتجانس مسئولان وحدهما عن النتائج المترتبة جميعاً كتكامل الثقافة وقداستها والاتجاهات الجمعية وما إلى ذلك.

ثالثاً: نقد نظريات المحكات

يمكن تلخيص أبرز تلك الانتقادات فيما يلي:

1. يذهب ردفيلد وويرث إلى أن المجتمع الشعبي مغلق ومكتف ذاتياً، أما المدينة أو المجتمع الحضري فهو نظام جزئي أو هو جزء من كل، ومن ثم فإنهما يقعان على طرفي نقيض. ولكنهما في حقيقة الأمر غير ذلك حيث لا يمكن المقارنة بينهما على هذا النحو. إننا نستطيع أن نقارن- بصدق- بين مجتمع حضري ومقابله الريفي- كما فعل سوروكين وزمرمان- باعتبار كل منهما نسقاً فرعياً داخل مجتمع أكبر اتساعاً. ومما يسجل لردفيلد أنه أدرك خطأه هذا وتلافاه في كتاباته اللاحقة، بالرغم من أن كثيراً من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لا يزالون يستخدمون منظوراته القديمة الخاطئة.

2. يفترض ردفيلد وويرث ويشاركهما في ذلك- إلى حد ما- سوروكين وزمرمان، أن المجتمع الريفي يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار، بينما يتميز المجتمع الحضري بدرجة مرتفعة من عدم التجانس، وعدم الاستقرار. ومع أن هذا الافتراض يصف الحالة العامة أو الشائعة- نظرياً على الأقل- إلا أن المجتمع القروي- واقعياً- قد يمر بفترات من التوتر الشديد وعدم الاستقرار.

3. بالغ ردفيلد وويرث في تقديرهما لدرجة انقسامية الحياة الحضرية وسيولة نسقها المعياري. ويمكننا أن نرجع ذلك بالطبع إلى أن ويرث، وإلى حد ما ردفيلد، كانا أسيرين للفترة الزمنية التي عاشاها. فلقد كانت الحياة الحضرية في الولايات المتحدة خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تبدو مفككة تماماً وغير مستقرة، وذلك من وجهة نظر القادمين الجدد إلى المدينة. ومن هنا نلاحظ أن ويرث وكثيراً من دارسي مجتمع المدينة قد فشلوا في إدراك الآلاف المؤلفة من التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية داخل هذا الإطار الحضري. ويرجع هذا الفشل إلى أن التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية هذه والقائمة في المناطق المختلفة والفقيرة في المدينة ليست على نفس مثيلتها في أغلب المجتمعات الريفية. وهنا يقول لنسكي Lenski مرتكزاً على دراسته للعامل الديني في مدينة ديترويت Detroit: "إن ما يثير الدهشة في دراستنا الحالية هو اكتشاف أن روح المجتمع المحلي Communalism موجودة، بل وهي تنمو في قلب مدينة كبرى حديثة، إلا أن ذلك أمر غير قابل للتصور من قبل أولئك الذين يربطون الروح الجماعية بالعزلة الجغرافية وعدد السكان المحدود".

هذا ولقد فشل أولئك الذين استخدموا إطار ويرث- ردفيلد، كما فشل أيضاً أتباع سوروكين وزمرمان، في تحليل المجتمعات الريفية والحضرية باعتبارها أجزاء ضمن سياق اجتماعي أكبر يضمها جميعاً. وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد محدود من الدراسات السوسيولوجية الجادة التي تسجل تأثير المجتمع القومي الكبير على أوضاع المجتمعات المحلية، ريفية وحضرية، ويتمثل هذا التأثير في تنظيمات المجتمعات الكبيرة كالبيروقراطية الحكومية والمؤسسات الدينية... إلخ. بالإضافة إلى التفاعل بين الأنساق الاجتماعية المحلية، والأنساق القومية.

وأخيراً من الملاحظ أن الكثير من الفروق التي يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون. فنرى مثلاً أن كثيراً من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية الريفية- مثل سميث Smith- يفترضون أن الأسر الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية، ولكن الحال ليس كذلك في مجتمعات مرحلة ما قبل الصناعة. كما يفترضون أيضاً أن المدينة أكثر علمانية من الريف، وكلها آراء لا تسلم من الانتقادات الجادة.

فلقد توفرت معلومات كشف عنها متخصصون في التاريخ الاجتماعي توضح تفكك الأسر الريفية في كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات أصغر فأصغر. وقد حدث هذا في وقت لم يكن فيه للتصنيع أي أثر بعد. كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسر النووية والتحضر[1].

رابعاً: المتصل الريفي - الحضري

لقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التي نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالي في دراسة الفروق الريفية- الحضرية، وتطوير اتجاه مركب السمات- أو استخدام المحكات المتعددة- عن طريق الإفادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية، فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفي- الحضري Rural- Urban Continuum. حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أي مجتمع إنساني على نقطة معينة من هذا المتصل. فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة المنعزلة ثم القرية الأكبر، فمركز السوق، ثم المدينة الصغيرة، فالمدينة الأكبر، ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة. وإذن فتعريف الريف أو الحضر يتم في ضوء الفروق الكمية في السمات المميزة للريفية والحضرية. كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقاً لقطبي النموذج المثالي "شعبي في مقابل حضري"، إنما ينطوي

---

(1) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: علياء شكري "مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع"، فصل في: السيد محمد الحسيني وزملاؤه، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1977، ص ص419-458.

ضمنياً على فكرة متصل للمجتمعات المحلية، وأن كل الشواهد الواقعية التي تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هذا المتصل.

وتستند فكرة المتصل الريفي- الحضري من الناحية النظرية على افتراضين أساسيين: الأول، هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدد من الخصائص. والثاني، أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك.

وبالرغم من أن أصحاب فكرة المتصل لم يحصروا لنا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات، فإننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تتبدي في بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التي أشار إليها سوروكين، وزيمرمان، وروبرت بارك، ونيقولا سبيكمان، وجورج زيمل، ولويس ويرث وغيرهم، والتي أهمها التباين في البناء المهني، وازدياد تقسيم العمل، وتعقد نسق التدرج الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، والمشاركة في التنظيمات الطوعية، والعزلة المكانية، والتساند الوظيفي، وطابع العلاقات الاجتماعية، وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعي.

خامساً: نظرية جوبرج في دراسة الفروق الريفية الحضرية

قدم جوبرج إسهاماً نظرياً واضحاً في تناول قضية الفروق الريفية الحضرية. فقد ناقش في مقال شهير له الأسس النظرية القائمة حول هذه القضية بهدف وضع صياغة جديدة لهذه الأسس تكون أكثر كفاية في مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية والحضرية في إطار الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة. وترتكز هذه الصياغة الجديدة على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان، اعتقاداً منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية- الحضرية في ثلاثة نماذج من المجتمعات البشرية تتمثل في:

1. المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.
2. المجتمعات الانتقالية أو النامية.
3. المجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً.

وذلك على اعتبار أن البعد الريفي- الحضري يختلف اختلافاً جوهرياً بين كل نموذج اجتماعي وآخر. أي أن هذا البعد في المجتمع قبل الصناعي يختلف عن مثيله في المجتمع الانتقالي... وهكذا. ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة ويمارسه. والمقصود بالتكنولوجيا هنا- طبقاً لجوبرج- أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخدامها. وهنا نجد أن مجتمع ما قبل الصناعة يتميز ببساطة المعرفة التكنولوجية إذا ما قورن بالمجتمع الانتقالي أو المجتمع الصناعي المتقدم، حيث هناك مستوى تكنولوجيا معقد، وحيث مصادر الطاقة غير معتمدة على الإنسان أو الحيوان، بالإضافة إلى الإيمان بالعلم وتطبيق نتائجه ومناهجه.

ومن الممكن- وفقاً لهذا التصنيف- تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر في كل نموذج من المجتمعات الثلاثة المشار إليها، حيث تصبح هذه العملية أكثر نفعاً وقرباً من الصواب، حتى لا تتخطى الحواجز الثقافية أثناء المقارنة أو التعميم. ويمكن أن يوصف هذا الاتجاه المقارن بأنه اتجاه تطوري محدث New Evolutionary، لأنه يختلف عن الاتجاه التطوري الذي ساد في القرن التاسع عشر، من حيث كونه لا يرى أن المجتمعات تتقدم دائماً من خلال مراحل محددة سلفاً.

كما يسوق جوبرج تحفظاً مؤداه أن التكنولوجيا مع أنها- هنا- هي العامل الرئيسي في التفسير، إلا أنه سوف يستخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هذه. فمن المؤكد أن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعض الفروق والاختلافات بين الريف والمدينة، بل إن النمط الحضري غالباً ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسي والاقتصادي. لذلك فإنه في المجتمع الرأسمالي يختلف عنه في المجتمع الاشتراكي. ومن جهة أخرى، فإن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة، وإنما يتعين وجود عامل أساسي آخر يتمثل في نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة.

وسوف نعرض بإيجاز للأنماط الريفية- الحضرية في كل من النماذج الثلاثة للمجتمعات المشار إليها قبل قليل، وذلك على النحو التالي:

أ. الأنماط الريفية- الحضرية في المجتمعات الحضارية الواقعة في مرحلة ما قبل الصناعة:

1. لقد سيطرت المدينة في كل زمان ومكان على المناطق الريفية، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. إلا أن تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان أقل إذا ما قورن بتأثير المراكز الحضارية الصناعية الحديثة. ويرجع تسلط المدينة على القرية وسيطرتها عليها، إلى أن المدينة في هذه المرحلة كانت موطن إقامة جماعات الصفوة المالكة. فقد لوحظ أن كبار الملاك الذين جمعوا ثرواتهم بطريقة مباشرة- أو غير مباشرة- من خلال عملهم في التنظيمات الحكومية أو التعليمية أو الدينية وسيطرتهم عليها، لوحظ أنهم يميلون إلى الاستقرار في المدن حيث مراكز القوة والسلطة والنفوذ. فالمعروف أن الحياة الحضرية توسع فرص الاتصال الشخصي بين القادة السياسيين، والدينيين، والتربويين. فهناك وظائف إدارية معينة في المراكز الحضرية لا يمكن الحصول عليها أو شغلها- وهذا الأمر موجود حتى الآن في المراكز الحضرية الصناعية- إلا من خلال الاتصال الشخصي المؤثر والفعال. وكان هذا النمط من الاتصال شائعاً من مدن ما قبل الصناعة قبل اختراع وسائل الاتصال الجمعي التي سهلت تبادل الأفكار والمعلومات إلى حد كبير.
2. فضلاً عن ذلك، فإن الإقامة الحضرية لها مكانة مرموقة، بحيث يتطلع الريفيون دائماً وفي جميع المراحل الاجتماعية إلى معايشة حياة المدن أو حتى محاكاتها. وذلك نظراً لما تقدمه المدن أيضاً من فرص ذهبية مترتبة على وجود المكتبات والمؤسسات الدينية، ومؤسسات الترفيه وما إلى ذلك مما لا يتوفر في المناطق الريفية.
3. أن الريفيين في هذه المرحلة يتميزون بانخفاض مستواهم المعيشي وتدهور أحوالهم حتى بالقياس إلى أفقر الطبقات الحضرية. فالقرويون من يعملون أجل القادة الحضريين وتحت سيطرتهم وإشرافهم. وبينما كان القرويون يمدون المدن بالإنتاج الزراعي أساساً، فإن مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء القرويين سوى القليل من السلع بالإضافة إلى الضروري من التنظيم الاقتصادي والسياسي، حيث كان إنتاج هذه المدن في معظمه موجهاً لسكانها أنفسهم. ومما

ساعد على تفاقم هذا الوضع أن الصفوة السياسية كانت تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما كانت تحكم قبضتها وسيطرتها على التنظيمات الدينية والحكومية. وكانت جماعات الصفوة هذه تعمل ما وسعها الجهد في الحفاظ على الأوضاع على ما هي عليه. فمن خلال الإيجار، والمشاركة في المحصولات الزراعية، والضرائب وما شابه ذلك من أساليب دعمتها الأفكار الغيبية والمتخلفة، مارست المدينة استغلالها لجهد القرويين في مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية والإدارية. ولقد تقبل القرويون مصيرهم بسلبية، ولم يكن لديهم- حتى عهد قريب- أية فكرة عن أساليب مختلفة للوجود والبقاء.

4. أن المدينة والقرية ترتبطان في هذه المرحلة عادة بشبكة من العلاقات الاجتماعية، حيث يجوب التجار وجامعوا الضرائب هذه الأنساق الاجتماعية، ريفية وحضرية. كما شكلت القرابة معبراً آخر بين الريف والمراكز الحضرية. وتعد مراكز الأسواق Market Towns أول مكان تجلت فيه علاقات القرية والمدينة واستقرت. ففي فترات منتظمة يتجه القرويون في جماعات إلى مركز السوق حيث يتقابلون مع التجار القادمين من المدينة، كما يتعاملون أيضاً مع غيرهم من الطوائف الحضرية. وعن طريق مركز السوق هذا تتدفق منتجات القرية إلى المدينة، كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر في أرجاء الريف.

5. أن المدينة في هذه المرحلة- كما هو الحال أيضاً في المرحلة الانتقالية- تضم أناساً ينتمون إلى الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة. وهؤلاء الحضريون أبناء الطبقات الدنيا يتقاسمون- فيما عدا المناخ الاقتصادي- كثيراً من الخصائص المشتركة مع القرويين في المناطق الريفية.

6. أن أنماط الأسرة الريفية الحضرية تختلف في هذه المرحلة من الريف إلى الحضر تبعاً لاختلاف الوضع الطبقي. فالنسق الأسري لدى الصفوة الحضرية يتخذ مثله الأعلى في الأسرة الممتدة أو العائلة Extended Family التي تضم أجيالاً متعددة (الأب والأم والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والأخوة المتزوجين

وزوجاتهم... إلخ) يعيشون في دار واحدة تحت سقف واحد. فهذا الشكل من أشكال الأسرة يساعد جماعات الصفوة على تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية. فالأسر الممتدة تتفاوت فيما بينها على رعاية مصالحها، كما أن أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتداداً يتعاونون فيما بينهم على شغل مراكز السلطة في التنظيمات الرئيسية، تعليمية، وسياسية ودينية، كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتها.

أما موقف الطبقات الدنيا في المدينة والريف، فإنه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش. ولما كان أفراد هذه الطبقة يتجهون إلى النزوح المستمر سعياً وراء موطن جديد يوفر لقمة العيش، بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيراً نسبياً. ومن ثم كانت الأسرة الزواجية Conjugel هي النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء في المدينة أو الريف. أي أن الفكرة الشائعة التي مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية في مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب، وهي تعبر عن تعميم خاطئ.

ومن جهة أخرى، فإن دور المرأة في الريف والحضر يختلف أيضاً باختلاف الوضع الطبقي. ففي الوقت الذي تفرض فيه كثير من القيود على نساء الصفوة الحضرية. نجد أن المرأة في الطبقات الدنيا الحضرية، مثلها في ذلك مثل المرأة الريفية، لا تثقل كواهلهن مثل هذه القيود نظراً لخروجهن للعمل خارج المنزل، ومشاركتهن في هذا المجال كعون اقتصادي للأسرة.

7. إننا لو نظرنا إلى القيم والممارسات الدينية كبعد آخر للمقارنة بين الريف والحضر في هذه المرحلة، فسوف يتعين علينا أن نشير إلى أن الباحثين قد اعتبروا أن المدينة وسكانها أكثر علمانية من الريف وقاطنيه. ولكن ينبغي ألا يقبل ذلك على إطلاقه. فمدينة ما قبل الصناعة كانت مصدراً للتقليد والجمود أيضاً كما كانت مصدراً للتغير. إلا أن علماء الاجتماع قد أكدوا دائماً وظيفتها في مجال التغير والتجديد وأغفلوا دورها في مجال الجمود والتقليد. ولقد نبعت أعظم

الديانات في تاريخ البشرية أساساً من البيئة الحضرية، كما كانت مدن ما قبل الصناعة مقراً لأسمى وجوه العبادات الدينية. فضلاً عن ذلك فإن المثل العليا Ideals حضرية أكثر منها ريفية، لأن الصفوة الحضرية وليس القرويون أو الطبقة الدنيا الحضرية هي التي ترسخ المعايير الدينية وتضعها، وذلك من خلال ممارستها وكتابتها.

8. وهناك فارق أساسي آخر بين الريف والحضر- في هذه المرحلة قبل الصناعة- ظهر في مجال التربية واللغة، فقد كان التعليم الرسمي مركزاً في هذا النمط الاجتماعي- وإلى حد كبير- في المدن كما كان أيضاً حكراً على الصفوة. وهذا شيء منطقي بالنسبة لمثل هذا النمط الاجتماعي الذي تحاول فيه الصفوة أن تحافظ على تسلط المدينة على القرية. ومن ثم فإن كل خير لابد أن يفيض على المدينة أولاً، ثم يتحكمون هم في انتقاله إلى المناطق الريفية قطرة قطرة. وحتى تستمر هذه السيطرة الحضرية في يد المدينة، لوحظ أن صفوة المدن كانوا يتحدثون بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم.

ب. الأنماط الريفية- الحضرية في المجتمعات الانتقالية

يقصد بالمجتمعات الانتقالية، تلك المجتمعات التقليدية التي تخلصت حديثاً من السيطرة الاستعمارية، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع، وذلك لإدراكها أن التقدم الصناعي هو الذي يحدد وزن الأمة ومكانتها بين دول العالم. وتختلف المجتمعات الانتقالية من أوجه متعددة، فهي تضم مجتمعات شعبية Folk (كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء)، كما تضم أيضاً مجتمعات تمتد جذورها إلى الماضي الحضاري لمرحلة ما قبل الصناعة (وهذا النوع من المجتمعات هو ما يؤكد عليه جوبرج هنا).

ويؤكد جوبرج على أن هذين النوعين من المجتمعات الانتقالية يختلفان فيما بينهما اختلافاً كبيراً في المصادر الطبيعية والإنسانية. كما أن هناك تحفظاً يبديه جوبرج بشأن صياغة وتكوين الفروض العلمية عن العلاقات الريفية- الحضرية في المجتمعات الانتقالية. وهو ما يواجه به القائم بهذه العملية من براهين وتفسيرات متناقضة ومتضاربة، نظراً للخلط الذي يقع فيه الباحثون، الذين مازالوا يدرسون الفروق

الريفية- الحضرية في هذه المجتمعات الانتقالية في ضوء خبرتهم بالواقع الأوروبي والأمريكي.

ومن الخصائص المتصلة بالفروق العلاقات الريفية الحضرية في هذه المجتمعات الانتقالية:

1. أن هناك سيلاً سكانياً مستمراً يتجه من الريف إلى المدن نتيجة لعملية التصنيع التي تشهدها المدن من جهة، ونتيجة للانفجار السكاني من جهة أخرى. فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعاني ضغوطاً اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدن وتزايدها المستمر أيضاً. فقد أخذت الحيازات الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة وتعاقب الأجيال، وتفاقمت مشكلة البطالة بوجهيها السافر والمقنع، وانخفضت مستويات الدخل، وأصبحت الزراعة تمثل قطاعاً قليل الأهمية إذا ما قورنت بالصناعة.
2. أن الهجرة الريفية- الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال في التوزيع العمري والنوعي سواء في القرى أو المدن، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة. فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب من القرية، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقة إنسانية في سن العمل بينما تخسر القرية هذه الطاقة نفسها.
3. أن حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعي بينهما فقد أخذت حركة الهجرة تمضي في الاتجاهين معاً، أي نزوح إلى المدينة، وعودة إلى القرية. فمن لم يوفق في الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين، لا يلبث أن يعود مرة ثانية إلى قريته انتظاراً لهذه الفرصة، حتى يعود إلى المدينة مرة أخرى. وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخل أو التشابك في البناء المهني للمدينة والقرية. فقد أخذت المدن تضم أعداداً كبيرة من الزراعيين، ومن جهة أخرى، فإن التداخل الريفي الحضري قد يحدث أيضاً نتيجة لأن السكان الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا في الريف والمدينة يشاركون فيما أسماه أوسكار لويس بثقافة الفقر The Culture of

Poverty. حيث أن الحالة الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تقف عائقاً أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى الحديثة من مكاسب وامتيازات. ومع أن التصنيع يحسّن تدريجياً من الوضع الاقتصادي للطبقة الدنيا، فإن كثيراً من الأشخاص لا يزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه.

4. أنه نتيجة للتصنيع والتقدم الذي طرأ على هذه العملية، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية. فالمدينة لا تعتمد فحسب على الإنتاج الزراعي للقرية، وإنما تمدها أيضاً بالسلع الجاهزة كالآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية وغير ذلك. وعندما تدخل القرى في معاملات مع هذا الوضع الاقتصادي الجديد، فإن تغيرات تحدث باستمرار في النمط العتيق للسوق الريفية الحضرية، بالإضافة إلى العديد من التغيرات الأخرى. ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادي للقروى أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعي التقليدي وبخاصة البناء الطبقي، كما اتسع أيضاً مدى إدراك القروى للعالم. خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة في حياة القرويين بوسائل شتى، منها مثلاً مشروعات الإصلاح الزراعي وغيرها. هذا فضلاً عن الدور الخطير الذي أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجماهيري، في كسر الحواجز التي تحيط بالمجتمع القروي التقليدي.

5. أن الدول النامية أخذت تتوسع في إيفاد المبعوثين من أبنائها إلى الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً للتزود بالعلم والمهارة والخبرة، كما أخذت تستقدم الخبراء من هذه الدول للإفادة من معارفها العلمية. ومن جهة أخرى يلاحظ أن أصحاب المستويات العلمية الرفيعة يميلون إلى التركز في المدن حتى يمكنهم الإسهام بطريقة فعالة في عمليات التنمية. إذ أن تبعثر هذه الكفايات الصناعية والعلمية وتوزعها على عدد كبير من المدن المتوسطة الحجم أو الصغيرة قد يعوق الاستخدام الكفوء لبعض أشكال وأنواع المهارات الفنية. ولو أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحده بها، يشكل من ناحية أخرى فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، حيث تظهر الحاجة الماسة في المجتمعات الريفية إلى عناصر من هذا القطاع المتعلم في الوقت الذي تتوافر منه في المدينة أعداد زائدة عن الحاجة.

ج. الأنماط الريفية- الحضرية في المجتمعات المتقدمة صناعياً

يذهب جوبرج إلى أن النظام الصناعي الحضري يضم عدداً من النماذج الفرعية، منها النموذج الذي تنتمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت مباشرة إلى التصنيع والتحضر دون أن تعايش البناء الاجتماعي الإقطاعي. ونموذج آخر ينتمي إليه- على سبيل المثال- أوروبا الغربية واليابان، وهي مجتمعات انتقلت إلى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بماض حضاري غير صناعي أو إقطاعي.

وتختلف العلاقات الريفية الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها في مجتمعات ما قبل الصناعة، والمجتمعات النامية. ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية ما يلي:

1. خضوعها لسيطرة التجمعات المتروبوليتانية Metropolitan agglomerations حيث يعيش أغلب الناس إما داخل المدن الكبرى أو قريباً منها. والمدن الكبرى هنا هي التي تسيطر على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، ولكنها في الوقت نفسه تنتظم انتظاماً هرمياً، فبعضها يسيطر على إقليم محدود، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلي ويؤثر فيه مثل نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن.
2. أنه بفعل تقدم التصنيع، والاتجاه المتزايد نحو التمركز العاصمي أو المتروبوليتانية، وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري وتقدم وسائل النقل والمواصلات، يمر البناء الإقليمي بتغير ملحوظ، بحيث لا يمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساساً. وبالترتيب على ذلك، اتجهت التمييزات الإقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية والثقافية، اتجهت إلى التجانس تماماً وأصبح المجتمع الجماهيري Mass Society الآن حقيقة واقعة. وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهني بين المراكز الحضرية بوجه عام.
3. أنه بظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية، وطبقية، واقتصادية، ودينية، وترفيهية، وتعليمية جديدة تختلف اختلافاً ملحوظاً عما يقابلها في مدينة ما قبل

الصناعة. ويمكن القول أن عملية التصنيع قد اختزلت الفروق الريفية الحضرية في كل التنظيمات والأنساق الاجتماعية. ومع أن هناك بعض الاختلافات في هذا الصدد بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إلا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحسار التمييزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها.

4. أنه فيما بعد الحرب العالمية الثانية، شهد مجال الزراعة تطوراً حديثاً ضخماً. فقد انتشرت نماذج معينة من التكنولوجيا الزراعية، كما دخلت الزراعة ميدان التصنيع. ولا يعني تصنيع الزراعة استخدام الآلات فقط، بل يعني كذلك إطاراً كلياً من الأفكار المرتبطة بهذه الآلات. ولذلك فإن الدول الصناعية بوجه عام تعد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الإنتاجية في مجال الزراعة وإجراءات التسويق ومعالجة الإنتاج وتشكيله.

5. أن التصنيع قد تترتب عليه مشكلات معينة. فقد ولَّد التحضر الصناعي النسبي للقطاع الريفي مشاكل معينة، تتمثل إحداها في عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان القرويين والحضريين. مما دعا القرويين إلى المطالبة بتحقيق نوع من المساواة في مستوى المعيشة بينهم وبين الحضريين. هذا بالإضافة إلى أن الفرص المتاحة أمام القرويين في التعليم والتدريب أقل من تلك المتاحة لسكان الحضر. إلا أن وسائل الاتصال الجمعي قد ألغت- إلى حد كبير- الفروق بين أسلوب حياة القروي والحضري.

6. وأخيراً، فإن جوبرج يذهب إلى أن المجتمعات المحلية الريفية القائمة في النظم أو المجتمعات المتقدمة صناعياً تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية في مجال الأسرة والدين والسياسة. وإن الكتاب عادة ما ينظرون إلى النسيج الأخلاقي للسكان الريفيين باعتباره متفوقاً على ذلك النسيج لدى سكان الحضر.

وفي النهاية ينوه جوبرج إلى أن التعميمات السابقة تنطبق- أساساً- على الولايات المتحدة وغرب أوروبا، كما أن بعضها قد يصدق أيضاً على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي (السابق) وبعض دول شرق أوروبا، مع الوضع في الاعتبار وجود فروق وتحفظات في إطلاق هذه التعميمات تترتب على

اختلاف الإطار الأيديولوجي بين الشرق والغرب. ومن جهة أخرى، فإنه بالنسبة للتنبؤات المتصلة بهذه القضية في المستقبل، يذهب جوبرج إلى أن الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة، إن لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية، ومشروعات التنمية الريفية، على أن يكون هذا التوازن في تحقيق التنمية عملية مستمرة. كما يمكن التنبؤ أيضاً بأن الفجوة بين الريف والحضر في المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم- بدون شك- لفترة طويلة.

سادساً: الفروق بين الريف والحضر في الإحصاءات المصرية

اعتمدنا في هذه الفقرة على نتائج التعداد العام للسكان والإسكان لعام 1976 الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية (سبتمبر 1978) لبيان بعض الفروق بين الريف والحضر في مصر على أساس الإحصاءات العامة.

والملاحظ بادئ ذي بدء أن التقسيم الإداري كان هو الأساس المتبع في جمع البيانات من الميدان. ويقول كتاب التعداد العام "اتخذت الوحدات الإدارية الرسمية أساساً للعمل الميداني بخلاف التعدادات السابقة لتعداد 1960 والتي كانت تجري وفقاً للتقسيمات المالية (الزمام). واعتبرت الشياخة في المدن والأقسام والقرية في المراكز أصغر الوحدات الإدارية في مرحلة جمع البيانات وفي نشر النتائج النهائية التفصيلية للتعداد. وقد نشرت البيانات على أساس التقسيمات الإدارية التي كانت قائمة وقد التعداد حتى نوفمبر 1976"[2].

أما بالنسبة لتقسيم الجمهورية إلى ريف وحضر، فيقول تقرير التعداد العام:

"تنقسم الجمهورية إلى قسمين رئيسيين هما الحضر والريف. ويقصد بالحضر في

---

(2) انظر مجلد النتائج التفصيلية لتعداد السكان والإسكان 1976، إجمالي الجمهورية مرجع رقم 93-15111-1978، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء جمهورية مصر العربية، سبتمبر 1978. ص3 تحت عنوان: "التعاريف والمصطلحات الفنية ومفاهيم التعداد".

هذا التعداد جميع المدن والأقسام والشياخات في أي محافظة. ويقصد بالريف في هذا التعداد جميع القرى وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع في أي محافظة. وتوجد بعض محافظات هي عبارة تكتل حضري- وإن شابها بعض المناطق الريفية الصغيرة- ونطلق عليها محافظات حضرية وهي على وجه التحديد: محافظة القاهرة- محافظة الإسكندرية- محافظة بورسعيد- محافظة السويس.

أما باقي المحافظات المكونة للجمهورية والبالغ عددها 21 محافظة فهي مزيج من الحضر والريف على النحو التالي: فعاصمة المحافظة، وعاصمة المركز، وبعض البلاد التي صدرت بها قرارات جمهورية بكونها مدينة، وهذه تمثل الركن الحضري من المحافظة. أما باقي بلاد المحافظة والتي تسمى قرى وكانت في التعدادات السابقة تسمى ناحية، فهي تمثل الركن الريفي من المحافظة.

وعلى ذلك فإننا نطلق على هذه المحافظات بهذا التكوين المحافظات الريفية. وهي جميع المحافظات الجمهورية عدا الأربع محافظات الحضرية السابق الإشارة إليها.

بعض المؤشرات الإحصائية المتصلة بالفروق الريفية الحضرية في مصر

سوف نعرض فيما يلي لعدد من المؤشرات الإحصائية المتصلة بموضوع الفروق الريفية- الحضرية في مجتمعنا المصري، وذلك على النحو التالي:

1. النوع بين الحضر والريف (ذكور - إناث)

ورد في صفحة 27 من المرجع المشار إليه، أن هناك اختلافاً في نسبة النوع بين حضر وريف الجمهورية وذلك على النحو التالي:

في الريف: يوجد 102 ذكر لكل مائة أنثى.

في الحضر: يوجد 105 ذكر لكل مائة أنثى. "ويرجع هذا على الأرجح إلى اجتذاب المدينة (الحضر) للذكور للعمل بها".

2. قطاعات العمر بين الحضر والريف

الأطفال دون السادسة: يبلغ عدد هذه الفئة من العمر 6.3 مليون بنسبة 17.3٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين. وتختلف نسبة الأطفال أقل من 6 سنوات بين حضر وريف الجمهورية: فهي 18.8٪ من سكان الريف، 15.4٪ من سكان الحضر.

الأمر الذي يعكس الخصوبة بين الريف والحضر. ويتركز من هؤلاء **في الريف (القرى)** حوالي 3.9 مليون بنسبة 61.1٪ من جملة هذه الفئة.

كما يتركز منهم **في الحضر (مدن الجمهورية)** حوالي 2.7 مليون فرد بنسبة 45.4٪ من جملة من لا يعمل من السكان المصريين.

وإذا حسبت نسبة الإعالة الاقتصادية والتي تأخذ الصورة:

$$\frac{\text{عدد المعولّين}}{\text{عدد أفراد قوة العمل}} \times 100$$

فإننا نجد أن كل مائة فرد من أفراد قوة العمل 15 سنة فأكثر يعولون إلى جانب أنفسهم 297 فرداً في الريف، 260 في الحضر، 280 فرداً في الجمهورية. وهذا يشير إلى كبر نسبة الإعالة في الريف عنه في الحضر، وإلى كبر نسبة الإعالة على مستوى الجمهورية عموماً.

3. الحالة التعليمية بين الحضر والريف (10 سنوات فأكثر)

(أ) الأمية: يبلغ عدد الأميين في حضر وريف الجمهورية حوالي 15 مليون فرد بنسبة 56.3٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين 10 سنوات فأكثر.

- **في الريف (قرى الجمهورية)**: يتركز حوالي 10.3 مليون فرد أمي بنسبة 68.5٪ من جملة الأميين في الحضر والريف.
- **في الحضر (مدن الجمهورية)**: يتركز حوالي 4.7 مليون فرد أمي بنسبة 31.5٪ من جملة الأميين في الحضر والريف.

(ب) يقرأ ويكتب: يبلغ عدد من يقرأ ويكتب في حضر وريف الجمهورية حوالي 5.5 مليون فرد بنسبة 20.6٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين 10 سنوات فأكثر.

- **في الريف (قرى الجمهورية)**: يتركز حوالي 2.5 مليون فرد بنسبة 45.4٪ من جملة من يقرأ ويكتب في الحضر والريف.
- **في الحضر (مدن الجمهورية)**: يتركز حوالي 3 مليون فرد بنسبة 54.6٪ من جملة من يقرأ ويكتب في الحضر والريف.

(ج) حملة المؤهلات: يبلغ عدد حملة المؤهلات في حضر وريف مصر حوالي 5.7 مليون فرد بنسبة 21.3٪ من جملة سكان الجمهورية من سن 10 سنوات فأكثر.

- في الريف (قرى الجمهورية): يتركز حوالي 1.6 مليون فرد بنسبة 28٪ من جملة المؤهلات في الحضر والريف.
- في الحضر (مدن الجمهورية): يتركز حوالي 4.1 مليون فرد بنسبة 72٪ من جملة المؤهلات في الحضر والريف. وعموماً كانت نسبة الحالات التعليمية في حضر الجمهورية وريفها على النحو التالي منسوبة إلى جملة السكان المصريين في الحضر والريف (10 سنوات فأكثر).

الحالة التعليمية	حضر	ريف	الجمهورية
أمي	٪39.2	٪70.4	٪56.3
يقرأ ويكتب	٪24.9	٪17.1	٪20.6
حملة المؤهلات	٪34.3	٪10.6	٪21.3
غير مبين	٪1.6	٪1.9	٪1.8
الجملة	**100**	**100**	**100**

ومن هذا يتضح أن نسبة الأمية في الريف مازالت مرتفعة مقارنة بمثيلتها في الحضر، كما أن الحضر يتميز عن الريف بارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة، ومن يحملون مؤهلات.

4. النشاط الاقتصادي بين الحضر والريف (6 سنوات فأكثر)

(أ) عدد ذوي النشاط الاقتصادي في حضر وريف الجمهورية حوالي 10.2 مليون فرد بنسبة 33.9٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين 6 سنوات فأكثر.

- **في الريف (قرى الجمهورية):** يتركز من هذا العدد 5.9 مليون فرد بنسبة 57.4٪ من جملة ذوي النشاط في الحضر والريف.
- **في الحضر (مدن الجمهورية):** يتركز من هذا العدد 4.3 مليون فرد بنسبة 42.6٪ من جملة ذوي النشاط في الحضر والريف. وعموماً فإن كل 100 من ذوي النشاط من السكان في الحضر يقابل 140 من ذوي النشاط في ريف مصر.

(ب) يبلغ عدد من **ليس لهم نشاط** من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالي 20 مليون فرد بنسبة 66.1٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين 6 سنوات فأكثر.

- **في الريف (قرى الجمهورية):** يتركز من هذا العدد حوالي 11 مليون فرد بنسبة 54.3٪ من جملة من ليس لهم نشاط في الحضر والريف.
- **في الحضر (مدن الجمهورية):** يتركز من هذا العدد حوالي 9 مليون فرد بنسبة 45.7٪ من جملة من ليس لهم نشاط في الحضر والريف.

وعموماً، فإن الجزء النشط من سكان الجمهورية في كل من الحضر والريف يتمشى مع النسبة 32.4٪ للحضر منسوباً إلى جملة حضر الجمهورية 6 سنوات فأكثر، والنسبة 35.1٪ للريف منسوباً إلى جملة ريف الجمهورية 6 سنوات فأكثر.

5. **المهن بين الحضر والريف (15 سنوات فأكثر)**

(أ) يبلغ عدد ذوي المهن من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالي 9.6 مليون فرد بنسبة 43.9٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين 15 سنة فأكثر.

- **في الريف:** يتركز من هذا العدد حوالي 5.2 مليون فرد بنسبة 53.9٪ من جملة ذوي المهن في الحضر والريف.
- **في الحضر:** يتركز من هذا العدد حوالي 4.4 مليون فرد بنسبة 46.1٪ من جملة ذوي المهن في الحضر والريف.

وعموماً فإن كل 100 فرد من ذوي المهن من السكان في الحضر يقابل 120 فرداً في الريف.

(ب) يبلغ عدد من **لا مهنة لهم** من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالي 12.3 مليون فرد بنسبة 56.1٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين 15 سنوات فأكثر.

- **في الريف:** يتركز من هذا العدد حوالي 6.7 مليون فرد بنسبة 54.6٪ من جملة من لا مهنة لهم في الحضر والريف.

- في الحضر: يتركز من هذا العدد حوالي 5.6 مليون فرد بنسبة 45.4٪ من جملة من لا مهنة لهم في الحضر والريف.

6. الحالة الزواجية بين الحضر والريف

(أ) يبلغ عدد المتزوجين من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالي 13.1 مليون متزوج بنسبة 65.1٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية.

- في الريف: يتركز من هذا العدد 7.5 مليون متزوج بنسبة 75.0٪ من جملة المتزوجين في الحضر والريف.
- في الحضر: يتركز من هذا العدد 5.6 مليون متزوج بنسبة 43.0٪ من جملة المتزوجين في الحضر والريف.

(ب) لم يتزوج أبداً

بلغ عدد من لم يتزوج أبداً من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالي 5.2 مليون فرد بنسبة 25.7٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية.

- في الريف: يتركز من هذا النوع حوالي 2.3 مليون فرد بنسبة 44.4٪ من جملة هذه الفئة في الحضر والريف.
- في الحضر: يتركز من هذا النوع حوالي 2.9مليون فرد بنسبة 55.6٪ من جملة هذه الفئة في الحضر والريف.

(ج) الطلاق

يبلغ عدد المطلقين في حضر وريف الجمهورية حوالي 166 ألف فرد بنسبة 0.8٪ من جملة السكان ذوي الحالات الزواجية في الحضر والريف.

- في الريف: يتركز حوالي 82 ألف من هذا العدد بنسبة 49.3٪ من جملة هذه الفئة.
- في الحضر: يتركز حوالي 84 ألف من هذا العدد بنسبة 50.7٪ من جملة هذه الفئة في الحضر والريف. أي أن أعداد المطلقين في الحضر والريف تكاد تكون متقاربة.

(د) الترمل

يبلغ عدد المترملين في حضر وريف الجمهورية حوالي 1.7 مليون بنسبة 8.4٪ من جملة الحالات الزواجية.

- **في الريف**: يتركز من هذا العدد 1.1 مليون فرد بنسبة 62.7٪ من جملة هذه الفئة في الحضر والريف.
- **في الحضر**: يتركز من هذا العدد 0.6 مليون فرد بنسبة 73.3٪ من جملة هذه الفئة في الحضر والريف.

وإذا نظرنا إلى البيانات العامة السابقة المتصلة بعدد من المتغيرات أو الخصائص السكانية، فسوف يستلفت نظرنا ما يلي:

1. ارتفاع نسبة الذكور عنها للإناث بوجه عام، وفي الحضر بشكل ملحوظ. وقد تفسر هذه الزيادة الملحوظة في نسبة الذكور بالقطاع الحضري من الجمهورية، كنتيجة من نتائج ظاهرة الاستقطاب الحضري، حيث تزداد أعداد الذكور النازحين إلى المدن لأسباب متعددة.
2. ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية بوجه عام، مع زيادة هذه النسبة في القطاع الريفي عنها في القطاع الحضري. ولا يخفي علينا أن ارتفاع نسبة الإعالة يمثل عبئاً على كاهل القوى العاملة، مما قد يكون له أثر في انخفاض المستويات المعيشية.
3. زيادة الأمية في القطاع الريفي، وانخفاض نصيب هذا القطاع من المستويات التعليمية الأخرى، ومن جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة أصحاب المؤهلات بالقطاع الحضري. وتتسق هذه النقطة مع ما ذهب إليه جوبرج في تناوله للأنماط الريفية- الحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية (وهي مرحلة يمر بها مجتمعنا المصري)، حيث ذكر- جوبرج- أن المتعلمين في هذا النمط من المجتمعات الانتقالية يميلون إلى التركز في المدن. وسوف نوضح ذلك بالتفصيل في موضع لاحق.

4. أن نسبة من لهم نشاط اقتصادي (6 سنوات فأكثر) مرتفعة في القطاع الريفي عنها في القطاع الحضري. وقد يفسر ذلك على النحو التالي:

أ. الاعتماد على الأطفال في مجال النشاط الاقتصادي وخاصة في العمليات الزراعية.

ب. تسرب الأطفال الريفيين في هذه الفئة العمرية من مراحل التعليم الإلزامية نظراً لحاجة العمل الزراعي إليهم، وذلك على اعتبار أنهم يمثلون قيمة اقتصادية عاجلة من هذه الزاوية بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية القروية.

ج. انتظام أقرانهم من الأطفال الحضريين- في هذه السن- في مراحل التعليم.

5. أن نسبة أصحاب المهن في القطاع الريفي مرتفعة عنها في القطاع الحضري. وقد يفسر ذلك على النحو التالي:

أ. أن الأفراد الحضريين (15 سنة فأكثر) يكون من بينهم تلاميذ وطلاب في مراحل التعليم المختلفة. ومن ثم يأتي تصنيفهم ضمن من لا مهن لهم.

ب. أن هناك نسبة بطالة مرتفعة بين سكان القطاع الحضري.

6. يلاحظ أن نسبة الطلاق مرتفعة في القطاع الحضري عنها في القطاع الريفي. فعلى الرغم من تقارب الأعداد، مع وجود زيادة في عدد المطلقين في القطاع الحضري. إلا أن نسبة الطلاق في هذا القطاع الأخير- الحضري- تعتبر مرتفعة في ضوء نسبة عدد السكان المقيمين في الحضر إلى إجمالي عدد سكان الجمهورية- ولعل ذلك يكشف عن نمط من المشكلات الاجتماعية الحضرية.

7. كما يلاحظ أيضاً- وبوضوح شديد- ارتفاع نسبة الترمل في القطاع الريفي عنها في القطاع الحضري. وقد يكشف ذلك عن زيادة نسبة الوفيات بين المتزوجين من سكان هذا القطاع الريفي، نتيجة لانتشار بعض الأمراض المتوطنة من جهة، ونقص الخدمات الصحية والطبية أو العلاجية، والفقر... من جهة أخرى. وقد يكشف ذلك أيضاً عن شبكة من المشكلات التي يعاني منها القطاع الريفي في مجتمعنا المصري.

سابعاً: محاولة لتقييم الموقف النظري الراهن لقضية الفروق الريفية- الحضرية

عرضنا لبعض الآراء والاتجاهات الفكرية المتصلة بقضية الفروق الريفية- الحضرية منذ ابن خلدون في القرن الرابع عشر، ثم في أوساط الفلاسفة ورواد علم الاجتماع الغربيين في القرن التاسع عشر حيث النزعة التطورية في النظر إلى المجتمعات الإنسانية. ورأينا كيف تطور البحث في هذه القضية من الاستعانة بفكرة النموذج المثالي، ووضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهما يحمل خصائص مجتمع ريفي والآخر يحمل خصائص مجتمع حضري. كما رأينا محاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد، ثم الاستعانة بمحكات متعددة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفي- الحضري كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية- الحضرية.

والواقع أن كلاً من مراحل تطور البحث في هذه القضية كانت تأتي لتكمل بعض القصور أو أوجه النقص فيما سبقها من مراحل. ولكن هل معنى ذلك أن أبعاد الصورة قد اتضحت، وأنه لم يعد هناك ما يستأهل النظر والمناقشة؟

لقد شهدت قضية الفروق الريفية- الحضرية اهتماماً ملحوظاً من جانب علماء الاجتماع منذ مطلع الستينيات من هذا القرن، وبخاصة من جانب علماء الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة. ومما دفع بالكثيرين منهم إلى الاهتمام بهذه القضية، أن علم الاجتماع الريفي، كميدان للدراسة، سوف يتأثر إلى حد بعيد بالنتائج التي يسفر عنها الجدل والنقاش المتصل بهذه القضية.

ومن جهة أخرى، فإن القضية لا تزال حتى اليوم تمثل موضوعاً خلافياً لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين. إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لازالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد، أو كما يطلق عليها البعض أنها- أي قضية الفروق أو العلاقات الريفية الحضرية- مفهوم اسفنجي مرن، يكتنفه كثير من الغموض والخلط والاضطراب، فمصطلح "ريفي" ومصطلح "حضري" لم تستقر الآراء بعد حول مدلول كل منهما. حتى أن هناك أربعين عنصراً من العناصر التي يعتقد الباحثون أنها تميز بين

المجتمع الريفي والمجتمع الحضري. ويكفي مجرد النظر إلى قائمة بهذه العناصر ليرى الباحث للوهلة الأولى أنه لا يوجد اتفاق حولها بين الباحثين، فيما عدا بضعة عناصر منها فقط كاللاتجانس، ومجهولية الأسماء، والعلاقات الثانوية.

ولقد ترتب على التقدم الصناعي والتحضر، وتطور وسائل الاتصال بمختلف أشكالها، والتقدم التكنولوجي وخاصة في ميدان الإنتاج الزراعي، وانتشار التعليم الرسمي،.. إلخ، ترتب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية- الحضرية وضعاً **في الدول الصناعية المتقدمة** تختلف عنه في دول العالم الثالث. فالباحثون الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية في مجتمعاتهم الصناعية المتقدمة. ففريق منهم يرى- من خلال نتائج دراسات حول الموضوع- أن الفروق الريفية الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال، لأنها تتضاءل باستمرار، وأنها في سبيلها إلى الاختفاء والزوال. وذلك في الوقت الذي يقرر فيه فريق آخر أن هذه الفروق لم تزل موجودة، وأنها سوف تظل باقية. وهناك فريق ثالث من الباحثين يصرح بوضوح أن هذه الفروق قد اختفت بالفعل من على مسرح الحياة في المجتمع وأنه لم يعد لها وجود. حتى أن الفريق الأخير يسود بين أعضائه اتجاه مؤداه أنه لم يعد من الجائز اليوم القول بوجود مجتمعات ريفية ذوات ثقافة فرعية ريفية. وإنما يمكن القول بوجود تصنيفات مهنية فقط بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي. فالقرويون يتميزون عن الحضريين من خلال المهنة أو الاشتغال بالعمل الزراعي. أما عن الثقافة وأساليب الحياة، فإن الريفيين والحضريين قد أصبحوا متقاربين فيها إلى أبعد الحدود.

وأما عن وضع هذه القضية **في بلدان العالم الثالث**، فإنه يتخذ شكلاً آخر، فالفروق الريفية الحضرية في هذه البلدان واضحة وملموسة، كما أن العلاقات الريفية الحضرية ذات طبيعة خاصة في كل بلد منها تبعاً لخصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. غير أن هناك اتجاهاً عاماً يميز هذه العلاقات الريفية- الحضرية في تلك البلدان، وهو النمو الحضري السريع الذي تشهده المدن الكبرى في هذه البلدان بفعل التوسع في التصنيع، والهجرة الريفية الحضرية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البلدان تشهد تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين المدينة والقرية. وفي الوقت الذي يحدث فيه تريف للمدينة، تشهد القرية على الجانب الآخر عملية تحضر.

ومما يميز الوضع في بلدان العالم الثالث، أن الإسهامات المتعلقة بوضع قضية الفروق الريفية الحضرية فيها إسهامات قليلة إذا قورنت بتلك الإسهامات الخاصة بوضع القضية في الدول المتقدمة. ومن ثم فإنه يتعين على المشتغلين بعلم الاجتماع في بلدان العالم النامي أن يولوا هذه القضية حقها من الاهتمام.

ثامناً: أهمية المدخل الثقافي في تناول قضية الفروق الريفية- الحضرية

إن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى أغلب الدراسات الاجتماعية الريفية الحضرية، سواء منها ما استخدم المحكات المتعددة أو المحك الواحد، أن أصحاب هذه الدراسات لم ينتبهوا إلى أن أي شكل من الفروق الريفية الحضرية إنما هو نتاج لنسق ثقافي معين. ومن ثم فإن الفروق الريفية الحضرية يمكن أن تختلف اختلافاً واسعاً من ثقافة لأخرى. كما أنه يتعين على المشتغلين بهذه القضية التسليم بأن المجتمعات الريفية والحضرية أنساق فرعية داخل كل أكبر كالدول والأمم. لأن التسليم بهذه القضية والإيمان بها يساعد على تحليل الأنماط الريفية والحضرية تحليلاً دقيقاً وصادقاً. وينبني على الاعتراف بهذه القضية أن المجتمع الحضري والمجتمع الريفي المقابل له ليسا وحدات ميكروسكوبية ممثلة للمجتمع الأكثر شمولاً واتساعاً.

فالتناول السليم لقضية الفروق الريفية الحضرية يحتم- طبقاً لهذا المنظور- أن يؤخذ المجتمع الأكبر في الاعتبار عند تحليل هذه الفروق. وما دام الأمر كذلك، فإنه يتعين عند تناول هذه القضية أيضاً الانتباه إلى الدور الخطير الذي أخذت تلعبه وسائل الاتصال الحديثة، والتي ترتب على انتشارها وتقدمها ما يعرف بالثقافة الجماهيرية (Mass Culture) التي تجعل أبناء المجتمع الكبير شركاء في ثقافة كبرى واحدة، وإن تعددت انتماءاتهم الإقليمية وثقافتهم الفرعية.

وقد فسر بعض المهتمين بقضية الفروق الريفية الحضرية، ذلك الخلط والاضطراب الذي يقع فيه أغلب الباحثين عندما يتناولون هذا الموضوع فسره بأنه "يأتي كنتيجة للفشل في التمييز بين تأثير حجم وكثافة السكان على أفعال الإنسان من جهة، وبين تأثير الثقافة من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن هاتين الفئتين من التأثيرات لا يمكن الفصل بينهما، فإنه يجب التمييز بينهما إذا كان بالإمكان الوقوف على طبيعة المجتمعات المحلية وإدراكها بوضوح".

إذن فإن الأمر يقتضي الأخذ بالمدخل الثقافي في دراسة هذه القضية. ومما يدعم هذه الوجهة من النظر، أن كثيراً من الدراسات والبحوث الحديثة التي أجريت مؤخراً في عدد من المجتمعات في دول جنوب شرق آسيا، والهند، وعدد من دول أوروبا كألمانيا الغربية، وسويسرا، فضلاً عن بعض دول أوروبا الشرقية كيوغوسلافيا، هذه الدراسات قد كشفت عن أهمية الدور الذي تلعبه بحوث التغير الثقافي في خدمة قضية الفروق الريفية الحضرية. فقد كشفت هذه الدراسات عن كثير من الحقائق الواقعية التي يتعين أمامها مراجعة المقولات النظرية التي كثيراً ما رددها علماء الاجتماع وتوارثوها فيما يتعلق بقضية الفروق الريفية الحضرية.

وأمام هذه الحقيقة، فإنه يصبح بوسعنا أن نقول إنه بالإمكان تناول هذه القضية من منظور جديد، يأخذ بهذا المدخل الثقافي كمنطلق للدراسة. ويقوم هذا المدخل على الإفادة من علم الفولكلور في خدمة الدراسة السوسيولوجية، حيث يلتقي هذان العلمان الشقيقان من أسرة العلوم الاجتماعية على مسرح واحد يجمعهما معاً. وهناك كثير من المجالات التي تحقق هذا الالتقاء. من ذلك مثلاً، دراسة الفروق الريفية الحضرية في بعض عناصر التراث الشعبي. وهذه القضية هي بالتحديد موضع رسالة الدكتوراه التي أعدها الدكتور حسن الخولي أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات بجامعة عين شمس، والتي تنقلنا نتائجها خطوة أبعد إلى الأمام عن طريق فهم جوانب هذا الموضوع الهام من موضوعات علم الاجتماع[3].

(3) هذه الدراسة منشورة في الكتاب التالي:

د.حسن الخولي، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1982.

الفصل الخامس عشر
علم الاجتماع العائلي

تعريفات

هناك ارتباط كبير بين مصطلح الزواج والأسرة، بحيث أننا نميل إلى النطق بهما في نفس واحد. ولكنهما ليسا مع ذلك شيئا واحدا. فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، على حين تدل الأسرة على الزواج مضافا إليه الإنجاب. فالأسرة –بتعبير آخر– تشير إلى مجموعة من المكانات statuses والأدوار roles المكتسبة عن طريق الزواج والولادة. وهكذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة، واعتبار الأسرة نتاجا للتفاعل الزواجي.

وليس الزواج والتزاوج شيئا واحدا. فالأول مفهوم سوسيولوجي، بينما أن الثاني مفهوم بيولوجي. فنجد ظاهرة التزاوج معروفة عند أنواع أخرى من الحيوانات، في حين أن الزواج مقصور على البشر فقط، وقد يكون التزاوج – حتى على المستوى البشري - لا شخصياً وجزافياً، ومؤقتاً. أما الزواج فنظام اجتماعي، يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية. والزواج هو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم الناحية الجنسية وتحديد مسئولية صور التزاوج الجنسي بين البالغين. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن جميع المجتمعات –سواء في الماضي أو الحاضر– تفرض الزواج على غالبية أفرادها. فالزواج إذن نظام عام، حتى ولو كان المجتمع يبيح في كثير من الأحيان قيام علاقات جنسية خارج نطاق الزواج. وهو النظام الأوفر جزاء بالنسبة لمعظم الرجال والنساء خلال الجانب الأكبر من حياتهم.

وتعتبر الأسرة الزواجية nuclear family أكثر أنواع التنظيم الأسري شيوعا (ويطلق عليها أحيانا اسم conjugal family على اعتبار أن رابطة الزواج ذات أهمية أساسية بالنسبة لهم). وتتكون من الزوج، والزوجة، وأولادها المباشرين. ويطلق على

هذا النمط اسم الزواج الواحدي monogamy. وفي بعض الأحيان ترتبط عدة أسر زواجية فيما بينها، أو تمتد مكونة وحدة عائلية أكبر. وإذا كان الارتباط يتم وقت قيام العلاقة الزواجية، بحيث يكون لشخص واحد من أي النوعين زوجان أو أكثر، ومن ثم يكون عضوا في نفس الوقت في أسرتين زواجيتين أو أكثر، فإنه يطلق على هذه الظاهرة اسم الزواج التعددي polygamy. ويطلق على الزيجات التعددية –من الناحية الفنية– اسم: تعدد الزوجات polygyny إذا كان الارتباط بين رجل واحد وعدة نساء، واسم تعدد الأزواج polyandry في حالة ارتباط زوجة واحدة بعدة أزواج، واسم: زواج الاثنين bigamy إذا كان عدد أحد الطرفين –سواء تعدد زوجات أو أزواج– محددا باثنين فقط. وقد يحدث في بعض الأحوال البالغة الندرة أن يتعدد طرفا العلاقة الزواجية –أي يتزوج عدة ذكور بعدة إناث– وهو ما يعرف بظاهرة الزواج الجماعي group marriage.

أما ظاهرة: العائلة الدموية consanguine family فتطلق على ارتباط عدة أسر زواجية على أساس رابطة الدم، بحث تضم وحدة أسرية واحدة عدة أجيال من الذرية، من هذا مثلا أن العائلة الصينية الطرازية كانت –حتى جيل أو أكثر مضى– تتكون من أكبر الذكور الأحياء مع زوجته وزوجات نسله من الذكور، وكل ذريته التي لم تتزوج بعد مهما باعدت بينهما الأجيال. وعند الزواج تخرج البنات من الأسرة ليلتحقن بأسر جديدة، في حين يجلب الأبناء أعضاء جددا في صورة زوجات لهم. وتعيش هذه العائلة –الكبيرة المكونة من عدة أجيال– تحت سقف واحد عادة، أو في مجموعة من البيوت المتجاورة جدا، وتضطلع بوظائفها كوحدة واحدة.

وكان يطلق على العائلة الدموية في بعض الأحيان اسم الأسرة المتصلة joint family، وهو مصطلح لم يعد مستخدما اليوم بنفس الكثرة التي كان يستخدم بها في الماضي. ثم أصبحت تعرف حديثا باسم العائلة الممتدة extended family. غير أننا نفضل استخدام المصطلح الوصفي "العائلة الدموية" للدلالة على هذا النوع الخاص من التنظيم العائلي، ونستخدم مصطلح "العائلة الممتدة" بمعنى أعم للإشارة إلى جميع تجمعات الأسر الزواجية، سواء كان الامتداد في خط علاقات الزوج والزوجة (الزواج التعددي)، أو علاقات الأب والابن (الدموية)، أو تم التوصل إليها عن طريق التبني

(وهو أمر ليس بالنادر في المجتمعات الأمية والحديثة). ومع ذلك فإن الباحثين لا يتمسكون بهذا الفصل عامة، فنجد "العائلة الممتدة" –بالمعنى الذي استخدمه ميردوك Murdock– منتشرا على نطاق واسع.

ومن الممكن –بطبيعة الحال– تصنيف ظاهرة الزواج والأسرة بطرق تكاد تكون غير محدودة. وذلك تبعا لوجهة نظر الباحث. فمن ناحية الانتساب الشخصي توجد أسرة التنشئة (التوجيه) family of orientation التي يولد فيها الشخص ويحصل فيها على تنشئته الاجتماعية الأولى والسياسية، وأسرة التناسل family of procreation وهي التي تتكون بعد ذلك عن طريق الزواج والتناسل.

أما من ناحية سلسلة النسب فهناك أسرة الانتساب للأب patrilineal إذا كان خلال خط الذكور، وأسرة الانتساب للأم matrilineal إذا كان خلال خط الإناث، أو الأسرة المزدوجة النسب bilineal (أو bilateral) إذا كان التسلسل متساوياً تقريباً في الخطين.

ومن حيث السكني فهناك أسرة السكني عند الأب patrilocal للتعبير عن عادة انتقال الزوجين الحديثي الزواج إلى السكني مع قبيلة الزوج أو في قريته، في حين يطلق اسم أسرة السكني عند الأم matrilocal عندما ينتقلان إلى الإقامة في قبيلة الزوجة أو قريتها. وأسرة الأم المستقلة neolocal تعني استقلال الزوجين بمقر إقامة جديد أو مستقل.

أما من حيث أنماط السلطة فقد جرت العادة على الإشارة إلى الأسرة التي يسيطر عليها الأب باسم الأسرة الأبوية patriarchal، وتلك التي تسيطر عليها الأم باسم الأسرة الأموية matriarchal، والتي يسيطر عليها الابن باسم الأسرة البنوية filiarchal. في حين تعرف الأسرة التي تقوم فيها العلاقات على أساس ديموقراطي باسم أسرة المساواة family equalitarian.

ثم هناك علاوة على ذلك الزواج المؤقت term marriage، وهو نوع نادر نسبيا ينص فيه على تحديد أجل عقد الزواج بفترة معينة –عامين مثلا– يصبح الزوجان بعدها أحرارا في أن يسلك كل منهما سبيله. وهناك شبه الزوج quasi marriage

الذي ينظم الاتصالات الجنسية ويخلق -على الأقل- شيئا شبيها بالحياة الأسرية ولكنه في مستوى أو درجة أدنى من الزواج العادي مثل نظام المحظيات concubinage والزواج العرفي consensual or common. Law marriage. وهناك أخيرا ما يطلق عليه -ربما بقليل من الجدية فقط -اسم: الزواج التعددي المتعاقب Sequential polygamy حيث يتزاوج الشخص بأكثر من طرف واحد، ولكن ليس في نفس الوقت، وإنما بالتعاقب على مدى حياته كلها. وقد أصبحت هذه الطريقة أكثر شيوعا في الأمم الحديثة ذات معدلات الطلاق العالية.

الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة والزواج رويدا رويدا في اتجاه الأسرة الزواجية التي أصبحت تقوم، من الآن فصاعدا، على أساس الزواج، وهو الذي يحدد كذلك علاقات القرابة في المجتمع. ويلخص موس هذا التحول قائلا: ينطلق الزواج من لا شئ تقريبا لكي يحقق كل شئ تقريبا. "وهو تكريس اجتماعي لرابطة كانت ستصبح محرمة أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع، أو كانت ستحرم من حماية القوانين، فالمجتمع يميل إذن إلى إضفاء صبغة قانونية على الزيجات التي تتم، بحيث أن دوركايم كان على حق عندما قال: "ليس الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطا حرا، وإنما تحويل كل ارتباط، حتى وإن كان حرا، إلى زواج، ولو كان من مرتبة دنيا". ففي فرنسا مثلا يعترف القانون بنظام المحظيات، ويستفيد هذا النظام بالقوانين العائلية بنفس القدر مثل الذي تفيد منه الأسر القائمة على أساس هذا الزواج الشرعي. وهو عقد مدني وعام يقوم على أساس الرضا المتبادل، ويكون مصحوبا بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق، وبعقد ديني عندما يتم تكريس هذا العمل في الكنيسة. وقد جعلت منه الكنيسة الكاثوليكية، بعد مجمع ترنت، رباطا مقدسا. ويرى فيه رجال القانون عقدا تقوم على أساسه الحياة المشتركة. والواقع أن الزواج ليس غاية في ذاته: إذ يعمل الزوجان على تكوين جماعة جديدة.

انخفاض معدلات العزوبة والتبكير بالزواج

يميل الزواج في المجتمعات الغربية إلى أن يصبح القاعدة بالنسبة للجميع، وتسجل إحصاءات الزواج انخفاضا عاما في معدلات العزوبة. فقد أوضح الإحصاء

الذي أجرى في فرنسا في عام 1962 أن هناك 11.300.000 أسرة منها 91٪ أسرة شرعية. وفي 1900 كان هناك 12٪ من بين النساء اللائي بلغن سن الثلاثين مازلن عازبات، وفي 1960 بلغت هذه النسبة 7٪ فقط بينما وصلت في الولايات المتحدة إلى 4٪ فقط. وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عند الرجال.

الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة

كانت الزيجات في المجتمعات الغربية تتم فيما مضى في سن متأخرة. أما في أيامنا هذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام. إذ انخفض متوسط سن الزواج في فرنسا خلال مائة عام، من 26 إلى 23 سنة بالنسبة للفتيات ومن 29 إلى 26 سنة بالنسبة للشبان. وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل 19 سنة، أما اليوم فهناك واحدة بين كل عشر فتيات تتزوج في هذه السن. ونجد اليوم أن 75٪ من فتيات الأجيال الجديدة يتزوجن في سن 25 عاما. وفي الحلقة الدولية الثامنة للدراسات العائلية (التي عقدت في أوسلو بالنرويج عام 1963) كانت 80٪ من البحوث تتناول الزيجات المبكرة التي لا تتوقف معدلاتها عن التزايد في كل أنحاء العالم تقريبا. وبالبحث عن أسباب هذا الزواج المبكر اتضح أن الحمل قبل الزواج لم يكن يبدو مرتفعا في فرنسا (23٪) ولكن الأمر لم يكن كذلك في بلاد شمال أوروبا (السويد والنرويج، وفنلندة، وألمانيا الغربية) حيث تتزوج 36٪ من النساء وهن حوامل (90٪ من البنات في سن 18 سنة). ويبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تخضع للظروف القومية الطارئة: فعواملها غير معروفة، وتسمح بتفسيرات عديدة. وهناك دراسة لشاستلان وبريسا Chasteland et R. Pressat تبين أن سلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين: وبالتالي فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أي تأثير ملحوظ في هذا الصدد.

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالي ثلاث سنوات (فكان الحد الأدنى سنتين وأربعة أشهر في بلغاريا، والحد الأقصى أربع سنوات في كندا).

مدة الزواج واستقراره

امتد الأمل في الحياة الطويلة بالنسبة لكل فرد: فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من 63 سنة في سنة 1900 إلى 70 عاما، وبالنسبة للمرأة من 64 إلى 76 عاما. وبذلك تكون مدة الحياة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذي يتزوج في سن 26 عاما والمرأة في سن 23 عاما هي حوالي 44 عاما. ونظرا لانخفاض معدل الطلاق نسبيا (10٪ في المتوسط)، فسوف تطول مدة الحياة الزوجية المتوقعة للغالبية العظمى من الزيجات، بينما كانت تقتصر في القرن الثامن عشر على 15 عاما تقريبا. ويعتبر هذا عاملا جديدا على جانب كبير من الأهمية في التأثير على العلاقات بين الزوجين.

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى، ويقول شومبار دي لوف P. H. Chombart de Lauve "يجب أن نضيف إلى هذا، على عكس الاعتقاد الذي ساد في بعض الأحيان، أن لدى الرجال ولدى النساء رغبة عميقة في استمرار العلاقة الزوجية. فقد أصابتنا الدهشة مما طلعت علينا به بعض البحوث التي أجريت حول صورة المرأة في المجتمع، من أن المرأة تستشعر في بعض الأحيان خوفا حادا من عدم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل. فهل يرجع ذلك –ولو جزئيا على الأقل– إلى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما في الغرب بشكل أكثر حرية عن ذي قبل، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف إلى زواج يدفع إليه الميل Mariage d'inclination.

اختيار الشريك في الزواج

ظل الزواج في فرنسا، حتى وقت قريب، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعي فيه شعور العروسين المعنيين مطلقا. وكان القانون المدني يخضع الزواج لمن يقل عن 25 سنة لسلطة الأب. ثم خفض سن الزواج فيما بعد إلى 21 عاما، ومنذ عام 1947 أصبح من الممكن في حالة اختلاف الأبوين، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج. ويسمح هذا التحرر، نظريا، بحرية اختيار شريك الزواج في إطار عملية مصادفة تامة. وقد أوضح الان جيرار Alan Girard أن هذا الاختيار كان في الواقع مشروطا ومحدودا بعوامل مختلفة ترجع إلى الأبنية والعادات الاجتماعية: فقط كانت "قاعدة

التجانس" homogamie هي التي تحكم، بمعنى أن كل طرف يتزوج من "شبيهه". وهنا يطبق في الواقع نظام القرابة الثقافية parente culturelle التي حلت محل القرابة الاجتماعية في المجتمعات قبل الصناعية. ويتضح هذا التجانس في تكوين زيجات عن طريق:

- القرب الجغرافي: 57٪ من الأزواج يقطنون نفس الحي في الفترة التي تعارفوا فيها، و 81٪ يقطنون نفس الدائرة.
- عن طريق الانتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق إلى نفس البيئة الاجتماعية –المهنية). ويتضح ذلك في 70٪ من الحالات.
- عن طريق المستوى الثقافي: فقد اتضح في 66٪ من الحالات أن الزوجين ينتميان إلى نفس المستوى الثقافي.
- بسبب التجانس الروحي: فقد اتضح في 92٪ من الحالات أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية.

وهكذا يخضع الزواج دائما من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية، الثابتة والدائمة التي تساهم في المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة.

حجم الأسرة

يؤدي طول الحياة الإنسانية والزواج المبكر الذي يدوم لأمد طويل عامة، وكذلك انخفاض نسبة وفيات الأطفال بفضل تقدم الطب بنسبة تصل من 13 إلى 1. كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل زوجين في المتوسط سبعه أطفال يكادون يصلون جميعا إلى سن الزواج. وهكذا تقول الإحصاءات التي يقدمها الفريد سوفي Alfred Sauvy أنه من المتوقع أن يصل عدد المواليد في فرنسا إلى 2.500.000 مولود في السنة، بينما يبلغ هذا العدد حاليا أقل من 800.000 . والفارق وهو 1.700.000 ينتج عن الإجهاض ومنع الحمل. فالأسرة الحديثة تتميز برفض الزوجين "للحتمية البيولوجية" كما تتميز بإخضاع عملية الإنجاب لإرادتها عن طريق تحديد عدد الأطفال وتوقيت ولادتهم. مع التسليم طبعا بوجود اختلافات وفقا للأجناس والبلاد – وكذلك دخل البلد الواحد– وفقا للجماعات الاجتماعية، والاتجاه العام للمجتمع.

تغير جذري في عقلية الزوجين

مثلما كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التي فجرتها في عام 1789، كذلك كان لها فضل الريادة في المجال الديمجرافي عندما خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها ببضع عشرات من السنين. والظاهرتان مترابطتان، وهما تعبران عن تغير طفري في العقلية. فمنذ عام 1650 لوحظ انخفاض معدل المواليد بين النبلاء، ثم امتد ذلك الانخفاض إلى الطبقة البورجوازية في أواخر القرن السابع عشر، وانتقل بعد ذلك إلى الجماهير الشعبية في أواخر القرن الثامن عشر. وبدأ انخفاض معدل المواليد في الدول الأوربية الأخرى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليه في فرنسا. وعوضت بسرعة معدل المواليد فيها الذي انخفض من 38٪ في نهاية القرن الثامن عشر إلى 18.8٪ بعد حرب 1914.

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هذا الوضع. من هذا مثلا النظرية البيولوجية: إذ يذهب سبنسر ودبلداي Doubleday وعدد آخر من الكتاب في القرن التاسع عشر إلى أن الخصوبة تقل وفقا لقانون بيولوجي طبيعي كلما ارتفع مستوى المعيشة وكلما تحسنت التغذية.

وقد عرض كورادو جيني Corrado Gini في فترة ما بين الحربين العالميتين النظرية العضوية الجديدة Neo Organicism التي تقول أن الجماعات الاجتماعية كالأمم مثلا قد تشبه الكائنات العضوية الحية، وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها، وكلما استمرت هذه العمليات قلت قدرتها على التكاثر.

وقد ظهر حديثا جدا بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغذاء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزي دي كاسترو Josue de Castro وألان جيرار Alain Girard. وكذلك لا تصلح نظرية "الأخلاقيين" الذين يتهمون تراخي العادات الاجتماعية. وقد لجأ بوليب Polyble إلى ذلك في الزمن القديم، ولكن هذه النظرية تنظر إلى الماضي باعتباره العصر الذهبي للإنسانية، وإذ تتخذ "ما كان موجودا من قبل" كمقياس للخير "فإنها بذلك تضع فروضا قيمية لا تتفق مع الموضوعية العلمية. والواقع أن الاستنتاجات التي خلصت إليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على

القول: بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعي جديد. فالموت قدر محتوم يمكن السيطرة عليه جزئيا بفضل العلم، ولم يعد الميلاد قدرا محتوما كما كان يبدو في الماضي وإنما يمكن السيطرة عليه بالكامل. والواقع أن تحديد المواليد الذي عم في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية في 1789 لم ينتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل. فقد عرفت هذه الوسائل في كل وقت، ولكنها لم تكن مستخدمة إلا في أوساط محدودة، وخاصة عند البغايا. فالحدث هنا يكمن في تغيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التي أدت إلى استخدامها في جميع البيئات، كما يتضح ذلك أيضا من الدراسات الحديثة التي أجريت على سكان بورتوريكو وكندا.

العدد المثالي للأطفال والظروف المثلى

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية الفردية والرقي الاجتماعي دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة. وبمجرد أن يبلغ التخطيط الأسري الفعالية التي تكاد تكون مطلقة –وهو ما يحدث في حالة "حبوب منع الحمل"– فإن موقف الزوجين من عدد الأطفال يصبح حاسما ونهائيا. وقد أجرى رايدر Ryder وويستوف Westnon في الولايات المتحدة بحثا دقيقا نشر عام 1967، خلصا منه إلى أن الأسر التي تكونت حديثا ستنجب أطفالا في وقت متأخر، دون أن يؤدي ذلك إلى نقص في حجم الأسر في نهاية الأمر. وتبين جميع بحوث قياس الرأي والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالا، ولكنهم يريدون انجاب العدد الذي يحددونه فقط وفي الوقت الذي يبدو لهم مناسبا. وقد أجرى جان بورجوا بيشا Jean Bourgeois Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج "الأسرة الكاملة" مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المضطرد لوسائل منع الحمل، فاتضح أن 10٪ فقط من الأزواج قد يكونون بدون أطفال.

الإنجاب يصبح من الآن فصاعدا اختياريا وواعيا

يبلغ الحجم المثالي الذي ترجوه الأسرة، وبشكل إجماعي تقريبا، ثلاثة أطفال. ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التي يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظري. وتبين البحوث التي قام بها المعهد القومي للدراسات الديموجرافية I.N.E.D. والمعهد الفرنسي للرأي العام I.F.O.P. المكانة الهامة التي يمثلها الجانب المالي في تحديد

هذه الظروف. ولكن الملاحظة البارزة هي الخوف من البطالة المتزايدة التي تؤدي إليها زيادة المواليد، والتي سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم إلى حياة العمل. ويضاف إلى هذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمي شامل يحذر من نقص المساكن والأماكن في المدارس والمدرسين.

وليست هذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا، فهي موجودة أيضا في البحوث الأمريكية، والتي يمكن تلخيص نتائجها كما يلي: أن الأزواج يؤجلون الإنجاب إلى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة مناسبة وإلى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضا فرصة الحصول على وظيفة حسنة. ونجد في النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هي الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين. إن هذا المفهوم الجديد للإنجاب – كعملية واعية واختيارية يعتبر ثورة تضع الزوجين في موضع المسئولية.

ظروف الحياة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطا وثيقا بالظروف المادية التي تعيش فيها. ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة، فلاشك أنه يتوقف على حجم الموارد، ولكنه ينتج في الواقع عن تشابك معقد لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعا للجماعة الثقافية التي تنتمي إليها الأسر. ولعله يمكن تحديده من خلال إمكان إشباع رغبات الأفراد في الأشياء المادية أو الثقافية، وذلك بمجرد إشباع الاحتياجات الحيوية (الغذاء والمسكن والملبس والصحة) إشباعا كافيا، ولكن تحديد هذه الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضروري يختلف اختلافا شديدا حسب الفئات الاجتماعية –المهنية، والمكانة الاجتماعية، والإقليم الذي تعيش فيه الأسرة، ومحل الإقامة (ريف أو مدينة أو حي من مدينة). وتظهر الفروق في مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة في الميزانية: ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة ينتج عن تعدد "النماذج" التي تحدد الاختيارات. وبمجرد إشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة، تنشأ رغبات جديدة. وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة، ولكن التطور العام في وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور إلى مستوى المعيشة المنشودة. وهكذا فإن الكمبيالات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها.

وتأتي البيئة السكنية والمسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها. وقد أدى تطور الصناعة إلى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية: فقد انفصل من الآن فصاعدا مكان العمل عن مكان الإقامة. وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم إلى مناطق متخصصة: مناطق للإقامة، ومناطق صناعية، ومناطق إدارية، ومناطق عمالية. وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالا متعددة في المجتمعات الجديدة منها: الوحدات السكنية، والعمارات الضخمة، والأحياء. وقد ظل الإسكان يتجه نحو التمركز الحضري طوال قرن كامل من الزمان، ثم أخذ يتجه حاليا نحو عدم التمركز. وقد اتضح في الدراسة التي أجراها شومبار دي لوف Chombard de Lauve بعنوان: "الأسرة والإسكان" أن 56٪ من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكي يسكنوا في الوحدات السكنية الجديدة في الضواحي. وأوضح الدكتور دي يونج De Jonge في الحلقة الدراسية التي عقدت في بروكسل حول الأسرة في مايو 1965 أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز في البيئات غير الزراعية. وهو يعرض رأي الخبراء الذي يقول بأن التجمعات السكانية التي نعرفها هي "نتيجة لعوامل موجودة في الماضي وعفى عليها الزمن. وقد فقدت هذه المدن، كما يقول الخبراء، كثيرا من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة في النقل والمواصلات". ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار، أن كثيرا جدا من الأخطار على الصحة والتوازن تنتج عن تمركز السكان (الضجة، الهواء الملوث، الافتقار إلى وجود أماكن خالية للترويح).

وترجو الأغلبية انفصالا تاما عن الحياة المهنية، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء في العمل. وينتج عن ذلك نقص في الاختلاط مما يعود في النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة. وثلاثة أرباع الناس يعادون "المدن". وهم يقولون: "إن الناس مكدسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس". ويبدو الجيران في الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة، ويمارسون نوعا من أنواع الضبط الاجتماعي على حياتها. وتتأكد الرغبة في إيجاد "منطقة عدم اكتراث zone d'indifference حول المسكن ويزداد هذا الاحساس –بالاستقلال عن "الجيران"– كلما ارتفع مستوى المعيشة.

وهناك الكثير من المساكن في المدن والريف لا تزال تعاني نقصا في العدد وفي المرافق الملائمة. والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسري التي تدعو اليوم إلى إجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها. ولذلك فإن تقسيم الأماكن الداخلية المستوحى من تنظيم كان قائما من قبل في الطبقات الثرية، يتطلب التخصص الوظيفي للغرف بشكل متزايد. حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركا، في حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردي، كأن يخصص الأخير فرديا للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار... إلخ.

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه في حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للغسالات والمكنسة الكهربائية، وبمعدل سريع بالنسبة للثلاجة الكهربية والتلفزيون. وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد، وإن كانت فرنسا تأتي في المرتبة السادسة، في حين تأتي الولايات المتحدة في المقدمة. حيث يتوفر فيها معدل مرتفع في الميكنة المنزلية. ويوحد المهندسون المعماريون وأخصائيون تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التي يبذلونها لكي يلائموا الموطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر، من حيث: وسائل الراحة، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة، والمواصلات، والترفيه.

ميزانية الوقت والترفيه

أدى التقدم المطرد في ميكنة الأعمال المنزلية، واستخدام منسوجات جديدة وفتح مطاعم للأكل وفصول للحضانة إلى اختصار الوقت الذي تخصصه الأمهات في الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال. وأصبح لدى الرجل في الأسرة حاليا وقت يقدر في المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه في اليوم. والمفهوم طبعا أنه يدخل في تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية والعطلات أيضا. كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفيه، إذا كانت تمارس نشاطا مهنيا، وأربع ساعات إذا كانت ربة بيت لا تعمل. أما في الولايات المتحدة فوقت الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يوميا، أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها في اليوم في المتوسط بثلاث ساعات ونصف: وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضع الأمريكي، فالوقت الذي يتوفر بفضل المرافق المنزلية والاجتماعية يذهب إلى

الترفيه. ونلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجد، خارج الأسرة، المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بتنظيم ساعات الفراغ هذه. ويصل معدل المشاركة في النشاط العام في الولايات المتحدة إلى خمس عشرة دقيقة في اليوم، في حين لا يزيد على خمس دقائق فقط في فرنسا. ويترتب على ذلك ظهور بعد جديد. وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد. ومما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الإجازات المستحقة بمرتب وإطالتها، والتي توفق الأسرة بينها وبين إجازات الصيف المدرسية. وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوثق الروابط الداخلية للجماعة الأسرية.

حياة الأسرة

تتعدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أنماط الأسر التي تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية. ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام كما أنها تترجم عن اتجاه عام أيضا. فإن تغير مكانة المرأة يؤدي إلى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء. كما يتخذ الطفل مكانا جديدا في العلاقات بين الآباء والأطفال. كما تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة.

وكان التطور في الوضع القانوني للمرأة في القانون الفرنسي تعبيرا واضحا عن ثورة تعتمل في الظواهر الاجتماعية وعن تحول جذري في عقلية الناس في جميع البلاد. فالقانون المدني النابليوني كان يضع المرأة في فئة "عدم الأهلية" (مع المرضى العقليين والأطفال)، وخاضعة لسلطة الزوج. واعترفت قوانين 1938، 1942، 1965 تدريجيا بشخصيتها، وألغت التزام الطاعة، وقررت مشاركتها في الولاية الأبوية. كما حصلت على الحقوق السياسية أيضا. وما زالت الصورة التقليدية "للمرأة ربة البيت" موجودة، ولكنها دخلت إلى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد إلى ثلاثة من مجموع النساء، مع قيامها في نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة. كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنساء. إذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون المختلفة داخل الأسرة: فالرجل يخصص ساعة ونصفا في اليوم للمساعدة في أعمال المنزل والعناية بالأطفال. ولا تزال هناك سيطرة -للرجل عن المرأة- لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين. وأصبح التعاون في اتخاذ القرارات،

وممارسة السلطة، وأداء الأعمال المادية، وتربية الأطفال هو القاعدة التي تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين.

وتتجه **علاقات الزوجين** نحو التفاهم بشكل متزايد. وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع إلى تحويل الصلة الفيزيقية للفعل التناسلي إلى وسيلة اتصال بين الزوجين. وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب في الزواج، والإشباع الزوجي، ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرها المجتمع الغربي. وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الإرشاد الزوجي، مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينهما بالتغلب على العقبات التي تعترضهما، عن طريق معرفة كل منهما بنفسه وفسيولوجية الطرف الآخر، وعلى أساس احترام كل منهما لشخصية الآخر.

وأصبح **الطفل** هو الشخصية المركزية للأسرة، وحل محل "رئيس العائلة" في هذا الدور. ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة إنتاجية، فكان يعتبر في الريف يدا عاملة مجانية. أما في مناطق التعدين والمناطق الصناعية في القرن التاسع عشر فكان الآباء يدفعونه إلى العمل منذ سن السابعة. وقد صدر في عام 1841 (قانون يحرم عمل الأطفال دون الثامنة من العمر). وفي العائلات الثرية كان يعهد بالطفل إلى الخدم. ولكن الطفل أصبح رويدا شخصا، بل شيئا ثمينا، يلقى كل أنواع العناية حتى ينمو: لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية.

إذا كان الطفل قد أصبح في مركز الأسرة، فقد اكتسب المراهق مكانة جديدة: ويظهر في نفس الوقت الإحساس بالأدوار الأبوية والمسئولية العائلية، ويتم تعليم الأطفال في الأسرة الأصلية (في البيئات الميسورة) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم (الإعداد للزواج، والتخطيط العائلي، ومدارس الأمومة). ويبين النجاح المضطرد لهذه المؤسسات مدى وعي الأزواج الشبان بدورهم الأبوي.

وظهرت مشكلة خاصة هي مشكلة المراهقة. فإن الانخفاض التدريجي لسن البلوغ يخلق نوعا من عدم التوازن المضطرد بين النضج الجنسي والنضج الاجتماعي. كما أن إطالة فترة الدراسة تؤجل أيضا سن الدخول في الحياة العملية، وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديدا واضحا. ويقوم دور

الآباء على تجنب "ترك الحبل على الغارب"، وتجميع الظروف الفعالة للأمن، وذلك بالتوفيق بين السلطة التي ينبغي ممارستها والحرية التي يطالب بها المراهقون.

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب (الأسرة الممتدة)، كما كشفت عن ذلك الدراسة التي قام بها جان ريمي Gean Remy حول "استمرار الأسرة الممتدة في بيئة صناعية حضرية". فهناك علاقات متصلة بين مختلف "الأسر النووية" القريبة، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك. والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التي تحكم عملية اختيار مكان السكن. ويقوم تحديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل "وحدة" تكفي نفسها ماديا: فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئا على آبائهم، وكذلك الآباء المسنون لا يمثلون عبئاً على أبنائهم. ويعتبر هذا شيئا جديدا على أسر الريفيين والعمال والطبقات المتوسطة. ونلحظ في ذلك عودة من جديد إلى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميها. فقد أصبح يتردد بكثرة أن مخالطة الأغراب كثيرا تهدد استمرار الزواج، الذي اكتسب أهمية جديدة في هذه البيئات. وتصاحب هذه التغييرات تعديلات في وظائف الأسرة.

وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية. وهذه الوظائف جميعها اجتماعية، بمعنى أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع. ويمكن أن نقسمها إلى مجموعتين: الوظائف الفيزيقية من جانب (التكاثر، والوظيفة الاقتصادية، ووظيفة الحماية)، والوظائف الثقافية، والعاطفية، والاجتماعية من جانب آخر: (تكوين الفرد، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية، وازدهار ورفاهية كل عضو بالأسرة).

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى، وخاصة في النظام القائم على الاقتصاد الريفي، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية. وأصبح هناك من الآن فصاعدا أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة، أو بالتعاون معها.

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك، حتى إن المنتجات الخام في البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها في المنزل إلى سلع صالحة

للاستعمال، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مضطرد. ويتطور تجهيز المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية في اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة. وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة في هذا المجال. ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث اجتماعية. ومن هذه الزاوية فإن تأثير الأسر على توجيه الصناعة أصبح تأثيرا كبيرا. فالأسرة تملك في الواقع احتكار وظيفة الإنجاب حيث أن 6٪ فقط من المواليد في المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة (أي من علاقات جنسية غير مشروعة). ولكن حتى في هذا المجال الذي يبدو لأول وهلة فرديا بشكل حاسم، نجد أن هناك طرفا ثالثا يملك اليوم تأثيرا حاسما ممثلا في الدولة.

فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد (من خلال تقديم إعانات عائلية وإعانات للسكن، ومنح تخفيضات ضريبية، وتخفيضات في وسائل المواصلات، وميداليات الأسرة). أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفيض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل، وإباحة الإجهاض، وحملات التعقيم)، وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك في بعض البلاد النامية مثلا.

أما وظيفة الحماية (الدفاع عن الحريات، والحماية الجسدية، والوقائية والصحية)، والتي تتم ممارسها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة، فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها، ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمي وخاصة في المجال الصحي. وحتى في مجال العناية التي تتم في المنزل، فإن الدولة تتدخل لكي تشجعها وتيسرها، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية، فتتحمل عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية. ويحل تضامن الأمة –لصالح الأسرة– محل التضامن القرابي الذي كان موجودا في الماضي، وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومي بشكل واضح ومؤثر. وأن انخفاض معدلات الوفيات، وزيادة متوسط العمر،وتحسين مقاييس النمو الفيزيقي (الوزن وطول القامة) إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعا.

وقد أصبحت وظيفة التعليم هي الأخرى وظيفة تمارسها الدولة. فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع. وهي تنشئ المباني المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم، وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكي تزيل عدم المساواة في الدخول، وتحقق تكافؤ الفرص في التعليم على قدر الإمكان. ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقي بعبئها كاملا على الدولة في هذه الوظيفة. فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية، سواء في وضع البرامج والمناهج وفي التوجيه أو في علاج المشكلات النفسية، ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التي تقوم في المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ.

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعوض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق، والتكيف مع الحياة الاجتماعية، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل. وتوضح ذلك الدراسات العلمية لعلم نفس الطفل. وقد تناولت أعمال سبيتز Spitz في نيويورك وبولبي Bowlby في لندن وإليزابيث رودينسكو E. Roudinesco في باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحتة للتربية، والتي أمكن تسميتها "تربية الأطفال بالجملة". فإن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقا لقواعد تربوية ورشيدة، ولكن بدون حب الأمومة، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيقية (تأخر في الوزن، وتأخر في النمو) كما يختلف نموهم الفكري والخلقي والاجتماعي. إذ أن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود "الأم". والأسرة وحدها هي التي يمكن أن تلبي احتياجات الطفل، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها "فيتامينا نفسيا حقيقيا للنمو" وبيئة محصنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة، وهي بيئة غير متجانسة، كما أنها تقدم مناخا ممتازا لعملية التنشئة الاجتماعية. وتوضح الملاحظات التي سجلها شيلدون Sheldon وجلوك Glueck عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار في الطفولة والمراهقة الأخطار التي تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذي يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم. وقد أصبحت الأسرة أخيرا في شكلها الحديث المكان الذي يجد فيه الرجل والمرأة، بعد تحررهما من عوامل القهر، ملاذا من حدة المجتمع، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث.

أسباب التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذي طرأ على بناء الأسرة، وعلى حجمها، وأساليبها في الحياة، وعلى الأدوار التي يقوم بها كل عضو داخل الأسرة، وأخيرا على وظائفها؟

كانت النظرية التقليدية التي عبر عنها أوجست كونت ودافع عنها فردريك لوبلاي تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضاع التي كانت قائمة في العصور القديمة. فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية. وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية، من خلال أعمال لوي Lowie، إذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة، وكان لابد أن يؤيدها كلود ليفي شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحية العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة. أما نظرية الإباحية الجنسية البدائية (يوهان ياكوب باخوفين، ولويس مورجان) فقد كانت تحظى بوضع متميز في وقت من الأوقات. إذ فسر مورجان القرابة التصنيفية انطلاقا من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم وجود أي تنظيم جنسي حتى تصل تدريجيا إلى الأسرة التي تضم زوجة واحدة. وقد تخلي الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسية تماما.

ثم هناك المفكرون النظريون الاقتصاديون (وخاصة إرنست جروس Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة في ضوء أشكال الاقتصاد (شعوب الرعاة، الصيادون، والزراع). ويرى الماركسيون أن الأسرة الزواجية الأحادية هي نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية. وقد جعل منها المجتمع الرأسمالي وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات في الطبقة المالكة، ووسيلة أيضا لإخضاع الطبقة العاملة: ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية المزدوجة للمرأة في العمل المنزلي، وفي العمل المهني.

وفي إطار النظريات المثالية أعلن إميل دور كايم عن قانون التقلص، حيث يتطور المجتمع الأسري من العشيرة التوتمية إلى الأسرة الزواجية "في أعقاب الانهيار التدريجي للشيوعية الأسرية". وفي الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التي انعقدت

في طوكيو عام 1965 تحدث رينيه كونيج Rene Konig عن أصول الأسرة النووية فقال: إن المعلومات الجديدة عن الأسرة في العصر القديم وفي العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائما عبارة عن أسر زواجية. ومع ذلك تظل نظرية دوركايم، التي لا تصلح للبيئات الشعبية، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة". وقد أكد دور كايم أيضا أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة في المجتمعات الصناعية. ولكننا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعها. ويبدو من الصعب بشكل متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين ظهور المميزات الأساسية للأسرة الحديثة وظاهرتي التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة. وكان دور كايم يشير من قبل إلى أن نفس النمط من الأسرة يظهر في ملامحه الأساسية في ظل أنظمة اقتصادية مختلفة أشد الاختلاف. ويلاحظ ويليام جود William Goode أن الأسرة قد تعرضت لعديد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع. ويرى أن التيار البروتستانتي قد شجع ظهور الأسرة الزواجية الحديثة، بشكلها وأيديولوجيتها. وهو يرى أيضا أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يتجزآن بالضرورة.

وقد تسرب كثير من الشك إلى النظرية التي يؤيدها ماكس فيبر والتي تقول بأن التصنيع يؤدي إلى تقلص حجم الأسرة، وهي النظرية التي طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكي في الفترة من 1930 إلى 1950. فقد توصل س.م جرينفلد S.M. Greenfield إلى فرض مؤداه أن النظام الاجتماعي الذي تطور في الحضارات الغربية التي تسيطر عليها الملكية الصناعية، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النووية من قبل في أوروبا وفي الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية.

ويبدو إذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادي والاجتماعي. بل هناك زيادة على ذلك تداخل في العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الأفكار واتجاهات الأفراد والجماعات: وسيتضح أن هناك تكيفا متبادلا بين النظم الاجتماعية المختلفة. وقد بلغ التعقيد حدا كبيرا جعل الدراسات الامبيريقية والمنهجية حول المشكلات السوسيولوجية للأسرة تتعدد بالآلاف منذ 1949، وخاصة علماء

الاجتماع الأنجلو-ساكسون. وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجي John Mogey تحليلا ولخص جود محور هذه الأبحاث. وهي تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد للأسرة، والمراجعة المستمرة بل والنفي من جانب "إحدى المدارس" للنتائج التي تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة. ويمكن أن نذكر عددا كبيرا من هذه المدارس.

التفكك العائلي

لقد نظر البعض إلى هذا التطور وإلى هذه التحولات في إطار معياري. وهذا يعبر في نظر علماء الاجتماع عن ظواهر موضوعية للتفكك وعدم التكامل. وأصبح ذلك في نظر بعض الجماعات الأيديولوجية دلالة على حدوث تحول أساسي في الأسرة وعلى تدميرها. وقد وصف جان ستوتسيل Jean Stotzel ذلك قائلا: "ولكن الفكرة الشعبية للتغير في النظام العائلي الغربي لا تنتج فقط عن مواجهة بين مثالية أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو، وواقع محزن بشكل أو بآخر: وإنما هي تتوقف على صورة الأسرة التقليدية التي تشعر بعض النفوس بحنين شديد إليها. وتقوم هذه الصورة في جزء منها على الظواهر التي تكون ميثولوجية في جزء منها، بمعنى أن التراث الذي يحملها إلينا تراث منتقى بالفعل... والمجتمع الذي نفكر فيه لكي نضع فيه الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازي في عصر ما قبل التصنيع". ونماذج السلوك المنمطة Stereotypes هي النماذج والقيم التي لا يوجد خارجها سوى الفوضى الأخلاقية.

ولا شك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة، وخاصة على عدم التكامل، بمعنى تغيير أشكال التكامل داخل الأسرة. وانطلاقا من القرن السادس عشر انعكست مناقشة السيادة الملكية المطلقة في البناء التسلطي للأسرة التي تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية. ويجب أن نفهم ذلك على أنه انتقال من علاقة تبعية جميع أعضاء الأسرة للأب، الرئيس وصاحب الحق الإلهي، إلى علاقة حوار متبادل في جو تسوده المساواة بين الأفراد. ويرى البعض أن هناك انحلالاً، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلا في طبيعة السلطة الأبوية، وظهور مضمون عاطفي للحياة الأسرية، وازدياد سلطة الأم داخل الأسرة. وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحا في الظروف المادية لحياة الأسر في المدن الكبيرة، وبالتدريج في المناطق الريفية الآخذة في التحضر.

وقد انصبت دراسات "قسم الإثنولوجيا" التابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعي الفرنسي C.N.R.S عن "الأسرة والمسكن" بوضوح على الآثار التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات في حياة الأسرة. فالأب يتغيب عن منزله حسبما يكون عاملا أو موظفا متوسطا فترة تتراوح ما بين 12 ساعة ونصف أو 10 ساعات و23 دقيقة، أي من 58 ساعة إلى 54 ساعة في الأسبوع. أما أولئك الذين لديهم ورديات مستديمة (أي يقسم اليوم إلى ثلاث ورديات كل منها ثماني ساعات) فإنهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم، ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط. ثم أن البعد عن مكان العمل، وبطء وسائل النقل، والبيئة المليئة بالضجيج تقود الرجال إلى المنازل متعبين (و88٪ يشكون من ذلك). والكل يشكو من قله الوقت المتاح له للاهتمام بالأطفال. ولكن هناك سؤالا مطروحا: هل كان الأب في الأسرة "النموذجية" فيما مضى يهتم بأولاده، مع مراعاة أننا نخطئ إذا أغفلنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر في الأوساط العمالية؟ ألا يعبر هذا الأسف – المشروع– عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئيا نتيجة تكون نموذج عائلي جديد؟

وتتغيب النساء اللاتي يعملن 80 ساعة في الأسبوع إحدى عشرة ساعة عن منازلهن تقريبا، وهكذا يكون للتعب الفيزيقي والعصبي أثر لا يمكن إنكاره على تربية الأطفال. وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة من المساعدات في العمل المنزلي أو من خلال التوسع في الحضانات وحضانات الأطفال الرضع. وكذلك فإن معظم الأطفال يتناولون الطعام في مقصف المدرسة، بحيث أن الأسرة لا تجتمع إلا في المساء وفي أيام العطلات. ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة وخاصة على المستوى العاطفي: ولا يمنع ذلك من أن هناك إيقاعا جديدا في الحياة، وأنه لابد من توفير الوسائل المادية للمسكن، حيث تحل الخدمات المناسبة محل الوظائف العائلية حينما لا يستطيع الوالدان الاضطلاع بها.

ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار في المجتمع الحديث

تزداد أهمية ذلك، في إطار تصور دينامي، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلي للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التي تتيحها البيئة

لتجمع الشبان. وقد أوضح بول شومبار دي لوف قائلا: "أن ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان إلى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملاهي والاهتمامات التي تعوض البيئة العائلية القاصرة.. وتزداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان في عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية مازالت بعد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة". وذلك لأن جماعات المراهقين التي يطلق عليها "العصابات" تعبر عن حاجة أساسية وجانب جوهري عادي لحياة الشبان. إن الإطار المتميز هو الذي "يوفر للشباب تفهما وثقة ويقدر كل شئ فيه، مع ترسيخ معنى أخلاقي في ذهنه للتضامن والنظام يوافق عليه ويقبله بحرية". وعندما تصبح هذه الجماعات "عصابات خارجة على المجتمع" أو "معادية للمجتمع" فمعنى ذلك أن هناك عيبا اجتماعيا لا يمكن أن نعزوه –بالكامل على الأقل– إلى الأسرة. وفي معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الافتقار الكامل إلى أي منافذ في المراكز الحضرية الجديدة تتولى التنفيس عن نشاط الشباب، ولعدم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف.

وهناك أخيرا الطلاق الذي يؤدي إلى اختلال نظام الخلية العائلية فينتج عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبية والتخلف الدراسي، وجناح الأحداث). ولكن الطلاق يكون علاجا لحالات الزواج التي لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجحيم الذي يعيش فيه زوجان منفصلان، ومضطران لأن يعيشا معا. والبلاد التي تحرم الطلاق تسجل نفس الإحصائيات التي تسجلها البلاد التي تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على الأطفال. ويعبر الطلاق في القانون عن حالة واقعية كانت موجودة دائما.

ولكي نختم دراسة ما اعتبره البعض "تدميرا" يجب أن نذكر الكلمة التي ألقتها آني دورسينفانج– سميث Annie Dorsinfang Smets الأستاذة بجامعة بروكسل في مؤتمر بروكسل عن الأسرة حيث قالت: "إن كل تغير يثير دائما قلقا وأسفا، نظرا لأنه يعيد النظر في القيم التقليدية. وتبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوحيها من الماضي، وبالتالي فإنها تكون محافظة. ويتضح هذا الاتجاه بكل جلاء على مستوى الأسرة التي تبدو في نظر الكثيرين أنها النقطة المستقرة والثابتة بالضرورة في مجتمع يشهد تحولا مستمرا. وأمام هذا الرعب الذي يبديه البعض يميل البعض الآخر إلى الاعتقاد بأن

الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها، وأننا نشهد تصدع بنيانها في عالمنا المعاصر المجرد من الإنسانية. "وليس هذا الرأي رأيا مبالغا في بساطته فحسب، بل هو رأي مغلوط. ذلك أن تعديل وظائف الأسرة ليس دليلا على انهيارها كما اعتقد البعض. فالأسرة لا تختفي بل هي تكتسب معنى جديداً".

آفاق المستقبل

يؤكد إعلان "حقوق الإنسان" الصادر في عام 1789 حقوق الفرد. وقد استطاع نمو هذا الاتجاه الذي يرجع إلى عهد الإصلاح ثم إلى فلاسفة القرن الثامن عشر، والذي عززته نظريات الاشتراكية العلمية، استطاع أن يجعل البعض يعتقدون في حوالي 1920 أن الأمر قد انتهى بالنسبة للأسرة. فقد كان يبدو أن القوانين السوفيتية التي صدرت في أعوام 1918، 1920 إنما تنبئ بإلغاء الأسرة حيث كانت تعترف بالزواج "الواقعي" وبإقرارها للحرية الكاملة للطلاق والإجهاض. غير أن الاتحاد السوفيتي نفسه عاد في عام 1935 وبدأ يحتفل بتكريم الأمومة والأبوة، والبيت، والزواج. وفي عام 1936 تم حظر الإجهاض، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق. ثم فرضت قيود جديدة في عام 1944 زادت الطلاق صعوبة. وتوضح الدراسات الحديثة لعلماء الإثنولوجيا وعلماء الاجتماع الروس أن في الاتحاد السوفيتي تتشابه الأسرة الحضرية والأسرة الريفية في اتجاهاتها وفي أبنيتها، وسلوكها مع الأسر الموجودة في بلاد أخرى تعيش في ظل نظام رأسمالي. وفي فرنسا أعلن "قانون الأسرة رقم 11 في عام 1939"، وعززته بعد ذلك حكومة "فيشي"، ثم حكومة الجنرال ديجول بعدها. وتفسح الدساتير الوطنية الخمسة والثلاثون التي نشرت منذ 1945 في مختلف البلاد مكانا لحقوق الأسرة. ونجد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" بشكل خاص والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر عام 1948، يقرر منذ الفقرة الأولى في ديباجته أن: "الأسرة هي العنصر الطبيعي والأساسي للمجتمع والدولة". كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة في جميع الدساتير الجديدة وهي:

- تحمي الدولة الأسرة والزواج وهي من أسس المجتمع.
- حقوق الأسرة مضمونة: "وتنص المادتان 23، 25 من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" على ما يلي: المادة 23: "أن كل من يعمل له الحق في أجر عادل وفرص تضمن له ولأسرته حياة تليق بالكرامة الإنسانية وتكملها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية الأخرى". وتقول المادة 25: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لكي يوفر له الصحة والرفاهية وصحة ورفاهية أسرته".
- وأخيرا تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة.

وهكذا يؤدي التطور إلى ظهور مفهوم "الجماعة الأسرية" كنظام مستقل عن الثقافات وعن المفاهيم السياسية المختلفة.

الفصل السادس عشر

علم الاجتماع السياسي

مقدمة

بالرغم من أن علم الاجتماع السياسي- كفرع من علم الاجتماع- علم حديث، إلا أن الفكر المتصل بطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وأشكال السلطة قديم قدم التفكير الإنساني. فما ينطبق على علم الاجتماع العام في هذا الصدد ينطبق أيضا على علم الاجتماع السياسي كفرع منه. فعلم الاجتماع ظهر كدراسة علمية منظمة للمجتمع والعلاقات والنظم الاجتماعية بعد أن كان الفكر الاجتماعي قد قطع شوطا طويلا عبر التطور التاريخي للمجتمعات البشرية. وبنفس الطريقة يمكن القول بأن علم الاجتماع السياسي ظهر كفرع متخصص في علم الاجتماع كمحاولة لتنظيم الفكر السياسي الذي ظهر عبر التاريخ وتجاوز هذا الفكر الذي اصطبغ بالصبغة الفلسفية والدينية والشخصية إلى محاولة تأسيس دراسة علمية منظمة للنظم السياسية.

وعلم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة. فإذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليل سلوك الأفراد في علاقتهم بالمجتمع، أي أنه يهتم بتحليل العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والنظم الاجتماعية، وإذا كان علم السياسة يهتم بتحليل النظم السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والتنظيمات الحزبية وجماعات المصلحة، فإن علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية وبين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي. وهو إذ يسعى إلى تحقيق هذا الهدف فإنه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسي لا يتحقق لهما فهم ملائم في ضوء تحليل أبنيتها الداخلية فقط، وإنما لابد أن يتم ربطها بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والثقافية.

فإذا ما حاولنا الإجابة على السؤال: لماذا يختار الفرد الانضمام إلى حزب سياسي دون الآخر؟ فإننا لا نستطيع الإجابة عليه إلا بتحليل الثقافة السياسية في

المجتمع واختلاف هذه الثقافة. باختلاف الطبقات الاجتماعية. ويظهر هنا مفهوم التنشئة السياسية الذي يعتبر أحد المفهومات الأساسية في علم الاجتماع السياسي. وهو يشير إلى العملية التي بمقتضاها يتحدد إدراك الفرد وردود أفعاله واتجاهاته نحو الظواهر السياسية وجميعها تختلف من مجتمع لآخر - طبقا لاختلاف الثقافة. كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الانتماء الاجتماعي والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للفرد. وما ذلك إلا مثال واحد من عشرات الأمثلة التي توضح كيف يرتبط السلوك السياسي والنظم السياسية بالإطار الاجتماعي، وهو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع السياسي.

وسوف نحاول أن نقدم في هذا الفصل فكرة مختصرة عن تاريخ علم الاجتماع السياسي[1]، وأن نعرض للقضايا المحورية التي يعالجها هذا الفرع من فروع علم الاجتماع بحيث يتضح لنا إلى أي مدى يمكن أن يسهم علم الاجتماع في فهم طبيعة التنظيم السياسي وطبيعة العلاقات بين الحاكم والمحكوم، والقوى الاجتماعية التي تسهم في تشكيل الجماعات السياسية أو التي تكسب جماعة معينة قدرا من القوة أكبر مما هو موجود عند جماعات أخرى أو التي تؤثر على طبيعة عملية إصدار القرار السياسي في المجتمع.

أولاً: كيف ظهر علم الاجتماع السياسي؟

ذكرنا قبل قليل أن الفكر المتصل بطبيعة النظم السياسية قد ظهر منذ القدم. فإذا ما تأملنا تاريخ الفكر الاجتماعي فسوف يتضح لنا أن جانبا كبيرا منه يرتبط

(1) يمكن للقارئ أن يرجع إلى الكتب العربية التالية لتوسيع قراءاته حول علم الاجتماع السياسي:

- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة.
- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي: القضايا والمفاهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، طبعات متعددة.
- إسماعيل سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعات متعددة.

بالنظم السياسية، بل إن النظم السياسية كانت لدى بعض المفكرين بمثابة المحور الرئيسي الذي يتم من خلاله رؤية النظام الاجتماعي العام ككل. ويمكن لنا - دون الدخول في تفاصيل كثيرة - أن نميز ثلاثة تيارات أساسية في الفكر السياسي ما قبل العلمي، كانت بمثابة روافد لصياغة نظرية اجتماعية في السياسة:

1. الفلسفة الإغريقية التي تمثلت في أعمال أفلاطون وأرسطو والتي كانت تهتم في المحل الأول بالسعي نحو تحقيق النظام السياسي الأفضل في ضوء معايير أخلاقية. وقد انطلقت هذه الفلسفة من تقييم النظم السياسية التي كانت سائدة في المجتمع الإغريقي القديم بحيث سعت نحو تجاوز هذه النظم بتصور نظام سياسي أفضل تتحقق فيه بعض القيم والمثل العليا التي افتقدها النظام السياسي القائم.
2. الفكر السياسي الذي ظهر في الحضارات القديمة والإمبراطوريات العظمى - كالإمبراطورية الرومانية والبيزنطية والفارسية. واهتم هذا الفكر بشرح السمات الحسنة التي يجب أن يتصف بها الأمير-الحاكم، والتي يجب أن يسترشد بها في إدارة شئون الدولة. واهتم جانب من هذا الفكر بقضية أصبحت فيما بعد أحد مجالات اهتمام علم الاجتماع السياسي، وهي الأسس التي يقوم عليها تماسك الأنظمة السياسية، والأسس التي يقوم عليها ولاء الرعية، وسلوك الحاكم، وتنظيم الإدارة.
3. نظرية ابن خلدون والتي اهتمت بتنوع الأنظمة السياسية وما تؤول إليه هذه الأنظمة في النهاية. لقد أوضح ابن خلدون كيف تنشأ النظم السياسية وما هي العوامل الفاعلة في ازدهارها وفي سقوطها. ووضع بذلك أساس الدراسة التاريخية المقارنة للنظم السياسية.

ولقد أثرت هذه الروافد الفكرية على تطور علم الاجتماع السياسي. ثم انتقلت الأفكار التي قدمتها هذه الروافد - عبر الفلسفة الإسلامية والمسيحية - إلى العصر الحديث حيث أثرت على أفكار المفكرين السياسيين من أمثال ميكيافللي وهوبز ولوك وروسو. كما أثر التحليل التاريخي المقارن - عند ابن خلدون بخاصة - على فلاسفة التاريخ في القرن الثامن عشر، من أمثال مونتسكيو وآدم سميث.

ومع ظهور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر وبداية التفكير العلمي في شئون المجتمع تحولت هذه التيارات الفلسفية والتاريخية المقارنة إلى تيار علمي ينظر إلى السياسة على أنها نظام اجتماعي ضمن نظم عديدة في المجتمع. واشتمل هذا التحول على تحولات عديدة فيما يختص بطرح مشكلات السياسة والمجتمع. ويمكن لنا أن نرصد **أربعة تحولات أساسية في هذا الصدد:**

1. بدأ الفكر الاجتماعي السياسي يركز على التباين بين النظم السياسية والنظم المدنية. فالمجتمع المدني أصبح في نظر المفكرين السياسيين كيانا مستقلا ومتميزا يشتمل في داخله على النظام السياسي كأحد عناصره المكونة. ولقد ساهم في تطوير هذه التفرقة علي أساس علمي علماء الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال سبنسر وباريتو ودوركايم وماكس فيبر وكارل مانهايم.
2. بدأ الاهتمام باختلاف أنماط السلوك الفردي واختلاف التوجهات التي تحكمه باختلاف النظام الأخلاقي والديني واختلاف النظام السياسي الاجتماعي واختلاف نظام حياة الأفراد أنفسهم. وترتب على ذلك إمكانية النظر إلى الأفراد لا على أنهم من طراز واحد وإنما على أنهم مختلفون من حيث التوجهات والالتزامات التي تحكم سلوكهم. وأن هذا الاختلاف لا يمكن أن يفسر في ضوء الفروق الفردية فقط وإنما في ضوء خضوع هؤلاء الأفراد لنظم اجتماعية وسياسية ذات طبيعة معينة. وترتب على ذلك ظهور الاعتقاد بأنه لا يوجد نظام سياسي اجتماعي كامل تمام الكمال، وأننا يمكن أن نقارن بين النظم المختلفة وفقا لدرجة توافقها مع أنماط مثالية. ولقد ساهم مفكرو العقد الاجتماعي من أمثال روسو ولوك في تدعيم هذه الفكرة كما ظهرت في أعمال فيرجسون وآدم سميث.
3. ترتب على ذلك أن أدرك الفكر السوسيولوجي مدى التنوع في أنماط النظم الاجتماعية والسياسية، وقابلية هذه النظم للتغير تحت ظروف تاريخية معينة. ولقد استفاد تراث علم الاجتماع في هذه النقطة من أعمال أرسطو، ولكنه تجاوز أرسطو عندما نظر إلى هذا التنوع دون الخلط بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، مع الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الأطر الثقافية ونمط النظام

السياسي وتفسير التغيرات التي تعتور النظام السياسي كأحد الميكانيزمات الفاعلة في تنوع النظم السياسية.

4. وأخيرا فقد اهتمت النظرية السوسيولوجية في السياسة بأهمية العوامل البيئية في التأثير على النظم السياسية وعلى تنوعها.

ولقد أدت هذه التحولات إلى أن يهتم علم الاجتماع لا بالبحث عن الظروف الطبيعية للنظام الاجتماعي (أي البحث عن الخصائص العامة للمجتمع كحقيقة أخلاقية طبيعية) فقط، وإنما أيضا بالبحث عن الظروف والميكانيزمات الداخلية للنظام الاجتماعي ومدى تغيره أو استمراره في الوجود. وبدأ علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر يتجهون ببحوثهم ودراساتهم نحو رصد التحولات التي طرأت على المجتمع الرأسمالي وتغير نظمه الاجتماعية والسياسية على أثر تحوله من النظام الاقطاعي القديم إلى النظام الحديث.

ويمكن القول أن علم الاجتماع السياسي قد ولد في هذا الوقت من خلال الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر والتي استهدفت تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو بمعنى آخر بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية. بل إن اختلاف وجهات نظر العلماء في هذا الوقت حول علاقة النظام السياسي بالنظم الاجتماعية ما يزال له تأثير قوى على علماء الاجتماع السياسي حتى اليوم.

فقد انقسم علماء الاجتماع حول هذه القضية إلى فريقين: فريق يهتم بدراسة النظام السياسي في علاقته بالقوى الاقتصادية والاجتماعية مفترضا أن هذه القوى هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي السائد وهي التي تحدد أن الجماعات يكون لها السيطرة على السياسة، ويعتبر الإسهام الماركسي أبرز إسهام في هذا الفريق. أما الفريق الآخر فقد ذهب مذهبا مختلفا. إذ نظر إلى النظام السياسي على أن له درجة من الاستقلال عن القوى الاجتماعية، بل إنه هو الذي يشكل هذه القوى ويؤثر عليها. ويمثل هذا الاتجاه الفئة التي عرفت في تراث علم الاجتماع السياسي بعلماء نظرية الصفوة من أمثال موسكا وباريتو وشومبيتر.

وبالرغم من التناقض بين هذين الفريقين إلا أن إسهامات كل فريق قد أثرت النظرية المبكرة في علم الاجتماع السياسي. ولعل أعظم إنجاز للحوار بين الفريقين هو ظهور مفهوم الصفوة ومفهوم الطبقة كمفهومين أساسيين في تحليل النظام السياسي والجماعات السياسية. بل إن الإسهام لم يقتصر على هذين المفهومين فقط وإنما تعداهما إلى مفهومات أخرى كمفاهيم السلطة والدولة والبيرقراطية وغيرها كثير.

ولقد أدى تراكم الدراسات فيما بعد إلى أن يصبح علم الاجتماع السياسي أحد الفروع الحيوية في علم الاجتماع. لقد استمر تطور نظرية علم الاجتماع السياسي التي ظهرت في أعمال الرواد في القرن التاسع عشر. ولكن لم يقتصر علم الاجتماع السياسي على ذلك بل اتجه نحو إجراء البحوث الإمبيريقية حول موضوعات فرعية عديدة مثل الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، والتعبئة السياسية، والاتصال السياسي، وبناء القوة، والقرار السياسي، وجماعات الصفوة، والتنظيمات البيروقراطية. ولقد بذلت محاولات عديدة لربط نتائج هذه البحوث الإمبيريقية بالأسس النظرية العامة التي ترتبط بأعمال الرواد الأوائل. وأدى ذلك إلى ظهور اتجاه متميز داخل علم الاجتماع السياسي يهتم في المحل الأول بالتحليل التاريخي المقارن للنظم السياسي.

ثانياً: بعض قضايا علم الاجتماع السياسي

نعرض فيما يلي لعدد من القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي. وسوف نراعي في اختيارنا لهذه القضايا أن تمثل -أولا- كافة الاتجاهات النظرية التي تطورت داخل نطاق هذا العلم، وأن تغطي -ثانيا- عددا من القضايا المتنوعة التي تعطي فكرة عامة عن مجال الاهتمام في علم الاجتماع.

1. الطابع الاجتماعي للنظام السياسي

اهتم علم الاجتماع السياسي بتحديد خصائص النظام السياسي والعلاقات المتبادلة بينه وبين نظم المجتمع الأخرى، والظروف التي تؤدي بالنظم السياسية بعامة -أو بطراز معين منها- إلى الثبات أو التغير.

وبالرغم من وجود خلاف على تعريف ما هو سياسي، أي تعريف النظام السياسي، إلا أننا يمكن أن نضع أيدينا على الحد الأدنى من الخصائص التي تميز النظام

السياسي في علاقته بالأجزاء الأخرى من المجتمع. وتلك خصائص يتفق عليها معظم المشتغلين بعلم الاجتماع السياسي:

أ. النظام السياسي هو تنظيم له صفة الشرعية في حدود مجتمع معين، وتخوله هذه الشرعية سلطة استخدام القسر وتنظيمه.

ب. وتتحدد مسئوليات النظام السياسي في المحافظة على كيان المجتمع الذي يعتبر هو جزءا منه.

ج. ولهذا فإنه يفرض جزاءات قاسية من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع والمحافظة على نظامه الداخلي وتنظيم علاقاته الخارجية بالمجتمعات الأخرى. وبناء عليه فإن النظام السياسي يشتمل على الأدوار الاجتماعية والجماعات التي تهدف إلى تحقيق هذه الوظائف. ويفترض هذا التعريف أن كل مجتمع لابد وأن يكون له نظاما سياسيا. بمعنى أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يحقق أهدافه الجمعية ويحافظ على بنائه الداخلي دون شكل من أشكال الشرعية. حقيقة أن طبيعة النظام السياسي ونطاقه وحدود مسئولياته تختلف من مجتمع إلى آخر، غير أن جميع أشكال المجتمعات - صغرت أم كبرت - تعرف بالضرورة شكلا من أشكال التنظيم السياسي.

وإذا ما تعرفنا على الخصائص الأساسية لأي نظام سياسي نستطيع أيضا أن نتعرف على أشكال الأنشطة السياسية أو الأجهزة السياسية التي يشتمل عليها والتي تمكنه من تحقيق أهدافه. ويتفق معظم الباحثين في علم الاجتماع السياسي على أن أي نظام سياسي يشتمل على الأنماط التالية من النشاط:

- النشاط الخاص بإصدار القرارات التشريعية، أي تحديد الأهداف الأساسية للمجتمع وصياغة القواعد العامة للمحافظة على النظام في المجتمع.
- النشاط الإداري، والذي يستهدف تنفيذ هذه القواعد في مجالات اجتماعية مختلفة مستخدماً في ذلك ما هو متاح من خبرات فنية وتنظيمية. ويسعى النشاط الإداري إلى أن يقدم خدمات متعددة للجماعات المختلفة في المجتمع وأن ينظم توزيع الموارد المتاحة على الفئات والجماعات المختلفة.

- النشاط الحزبي السياسي، وهو النشاط الذي يسعى إلى كسب التأييد اللازم للقواعد والضوابط السياسية المقررة ولشاغلي المناصب السياسية المختلفة.
- وأخيرا هناك النشاط القضائي الذي يهتم بمراقبة تنفيذ القواعد الأساسية.

ويجب علينا عند مناقشة هذه الأنشطة السياسية أن نفرق بين الحكام والمحكومين. فالحكام هم أولئك الذين يلعبون دورا فعالا في العملية السياسية: إنهم يرسمون الأهداف، ويصيغون القانون وينفذونه. أما المحكومون فإنهم الرعية التي تخضع للحكام، على أن يراقبوا سلوكهم ويطالبونهم بتنفيذ القانون إذا قصروا في ذلك. ويحدث في كثير من المجتمعات أن يكون الشخص حاكما في وقت معين وفي مجال معين وأن يكون محكوما في وقت آخر وفي مجال آخر، هذا بالرغم من أن التفرقة بين الحاكم والمحكوم ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النشاط السياسي. ولعل هذه التفرقة بين الحاكم والمحكوم تقرّب إلى الأذهان العلاقة بين النظام السياسي وبقية نظم المجتمع. فالحاكم لا يمكن أن يوجد بدون أفراد يمنحونه الشرعية، والأفراد أو المؤسسات داخل أي مجتمع لا يمكن أن يستمروا في الوجود ككيان منظم دون وجود جهاز سياسي يرسم الأهداف ويضع القوانين وينفذها. فالعلاقة بين النظام السياسي وبقية النظم الأخرى هي علاقة اعتماد متبادل.

فالنظام السياسي يحدد الأهداف الجمعية ويرتبها وفقا لأولوياتها كما يقوم بالإشراف على تنفيذها، ومن خلاله يتم توزيع المكانات ومصادر التأثير والاستخدام الشرعي للقوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع. وفضلا عن ذلك فإنه ينظم توزيع الخدمات والمنافع والحقوق والواجبات بين الأفراد والجماعات. وتستهدف القرارات التي تصدر عن النظام السياسي تحقيق هذه الوظائف جميعا. ولكن هذه الوظائف لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة من النظم الاجتماعية الأخرى التي تستقبل قرارات النظام السياسي. إن هذه النظم هي التي تنتج الموارد والخدمات، وهي التي تقدم التدعيم اللازم لتنفيذ الأهداف الجمعية وللمحافظة على مكانة النظام السياسي في المجتمع. فالاقتصاد يمد السياسة بالقوة العاملة والمواد الخام والموارد النقدية. وتهيئ الثقافة للنظام السياسي التأييد اللازم للمحافظة على النظام والتوحد مع رموزه وإضفاء الشرعية على الحكام وشحن الدافعية لأداء الأدوار السياسية. أما نظام

التدرج الاجتماعي فإنه يمد النظام السياسي بالجماعات التي تؤيد سياساته والتي تنخرط في ممارسة الأنشطة السياسية المختلفة.

وليست العلاقة بين النظام السياسي والنظم الأخرى علاقة استاتيكية كما قد يتبدى من الوصف السابق، وإنما هي علاقة دينامية تقوم على تفاعل مستمر يتحدد في ضوء إسهامات ومطالب كل نظام.

ويتضح من هذا العرض المختصر لخصائص النظام السياسي ووظائفه وعلاقته بالنظم الأخرى أن النظام السياسي في أي مجتمع ليس نظاما يعمل في فراغ أو أنه يعمل في ضوء عملياته الداخلية فقط. إن عكس ذلك هو الصحيح. فالنظام السياسي يوجد في قلب مجتمع، وتتحدد وظائفه وأهدافه وخصائصه في ضوء طبيعة المجتمع وثقافته. ومن ثم فإن تحليل النظام السياسي وما يرتبط به من سلوك سياسي وما يعمل داخله من جماعات سياسية يصبح تحليلا أوسع وأشمل إذا ما تم في ضوء السياق العام للمجتمع.

2. دراسة بناء القوة

أصبح مفهوم القوة أحد المفهومات المحورية في دراسات علم الاجتماع السياسي خلال العشرين سنة الماضية. ويتأسس فهم علم الاجتماع السياسي لمفهوم القوة على فكرة أن التفاعل الاجتماعي بين الناس في المجتمع يشتمل على ممارسة للقوة. فكما ذكر أحد علماء الاجتماع: "فإن كل سلوك اجتماعي ما هو إلا ممارسة للقوة، وتحتوي كل علاقة اجتماعية على معادلة قوة، وكل نسق اجتماعي ما هو إلا تنظيم للقوة، وكذلك كل جماعة اجتماعية".

على أن ممارسة القوة في علاقات التفاعل الاجتماعي هي ممارسة وظيفية في استمرار هذه العلاقات وفي تحقيق الأنشطة الجمعية والأهداف الجمعية للمجتمع، الأمر الذي يسهم في استقرار المجتمع واستمراره في الوجود. على أن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد فجوهر علاقات القوة هي أنها تقوم على عدم التكافؤ في المكانة والهيبة والتأثير وما يرتبط بكل ذلك من سلطة. ولعل النظر إلى القوة من ناحية على أنها وظيفية في استمرار العلاقات الاجتماعية والنظر إليها - من ناحية أخرى - على أنها أحد مصادر السيطرة والخضوع في العلاقات الاجتماعية، لعل هاتين النظرتين هما السبب وراء اختلاف تعريف مفهوم القوة واختلاف توصيف بناء القوة في المجتمع.

ولقد نبع هذا الاختلاف أصلا من الخلاف بين وصف كل من ماركس وماكس فيبر لطبيعة البناء السياسي في المجتمع الرأسمالي. فقد كان ماركس ينظر إلى البناء السياسي على أنه يتحدد في ضوء قوى وعلاقات الإنتاج السائدة. ولذلك فإن أولى القوة -أولئك الذين يتحكمون في إصدار القرارات السياسية في المجتمع- يعملون في خدمة الطبقة البورجوازية المسيطرة. وبناء عليه فإنه رأي أن مصدر القوة هو السيطرة الاقتصادية. ولذلك فإن القوة لا تتضح إلا إذا ربطت بالطبقة. فالتنظيم الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي ينتج لنا في النهاية طبقة مسيطرة لها قوة، وطبقة أخرى خاضعة ليس لها أي درجة من القوة إلا إذا تحولت إلى طبقة ثورية. وتصبح الحكومة في ضوء هذه الظروف خادمة للطبقة المسيطرة وكذلك كل أجهزة النظام السياسي.

أما ماكس فيبر فقد اتخذ موقفا مختلفا. فهو لم يـر أي ارتباط بين الطبقة وبين التحكم في مصادر القوة، كما أنه لم ير أي ارتباط بين القوة وبين المكانة. والقوة عنده تكتسب من خلال الممارسة السياسية الحزبية التي يقوم بها محترفو السياسة. ففي مقاله الشهير بعنوان "الطبقة والمكانة والحزب" أوضح ماكس فيبر أن الطبقة تتحدد من خلال الجوانب الاقتصادية المرتبطة:

1. بالاشتراك في فرص الحياة.
2. وبالمصالح الاقتصادية المتصلة بفرص الدخل وملكية السلع.
3. وأخيرا المصالح المرتبطة بظروف سوق السلع أو سوق العمل.

أما المكانة فإنها تتحدد وفقا للشرف الاجتماعي أو الهيبة الاجتماعية. وبالرغم من أن الطبقة والمكانة قد يكونان مصدرا للقوة، إلا أن القوة في حد ذاتها قد لا ترتبط بالضرورة بهما. إنها أوثق صلة بالممارسة الحزبية التي يتضح منها كيف تتوزع القوة في المجتمع وما هو الأسلوب نحو الحصول عليها. ولذلك فإن تعريف ماكس فيبر للقوة لم يحاول ربطها بمصادرها الاقتصادية أو الاجتماعية "إنها الفرصة التي تتحقق لرجل معين أو لعدد من الرجال لتنفيذ إرادتهم الخاصة في الفعل الجمعي حتى ولو على حساب مقاومة الآخرين الذين يشاركون في نفس الفعل".

ويبدو أن الخلاف بين ماركس وفيبر في فهم كل منهما لطبيعة البناء السياسي والقوة السياسية هو الذي أدى إلى أن تتعدد تعريفات مفهوم القوة إلى درجة أن ستيفن لوكس S. Lukes قد اعتبر هذا المفهوم من المفهومات التي لابد وأن يظهر حولها خلاف بالضرورة. ولكن مهما يكن من خلاف حول التعريف إلا أن كثيرا من الباحثين يتفقون على أن القوة قد تولد بالضرورة بعض أشكال المقاومة. إن مثل هذا الفهم للقوة لا يصورها على أنها شئ ثابت وملموس، وإنما على أنها قوة ديناميه ترتبط بالفعل ورد الفعل. كما يتفق معظم الباحثين على التفرقة بين القوة بهذا المعنى وبين ثلاثة مفاهيم أخرى وثيقة الصلة بمفهوم القوة هي: مفهوم السلطة Authority ومفهوم التأثير Influence ومفهوم القسر Force.

يشير مفهوم **السلطة** إلى الاستخدام الشرعي للقوة بمعنى أن الشخص ذي السلطة هو الشخص الذي يمارس القوة في إطار مؤسسة معينة ووفقا لقانون معين، في حين أن القوة قد تمارس بصرف النظر عن وجود سلطة.

أما مفهوم **التأثير** فإنه يشير إلى القدرة على الإقناع وحث الآخرين على أن يسلكوا بطريقة معينة دون أي شكل من أشكال القهر أو القسر. ويصبح الفرق بين القوة والتأثير في هذه الحالة أن التأثير يتولد عنه خضوع طوعي من شخص لشخص آخر، بينما يتولد عن القوة خضوع قهري.

أما مفهوم **القسر** فإنه يشير إلى الاستخدام الواضح لأساليب العقاب، إنه يمثل التعبير الخارجي الظاهر لاستخدام القوة. وبالرغم من الاختلاف بين تعريفات هذه المفاهيم إلا أنها مرتبطة بعضها بالبعض الآخر. ولقد ذهب أحد الباحثين إلى القول بأن القوة هي قسر ضمني، أما القسر فهو قوة ظاهرة، أما السلطة فهي قوة مؤسسية.

وبرغم الاتفاق الظاهر على تعريف المفاهيم إلا أن الخلاف ما يزال قائما حول الشكل الذي تتوزع به القوة في المجتمع. ويكاد ينحصر هذا الخلاف في فريقين:

1. فريق يرى أن القوة تتوزع توزيعا صفريا في المجتمع zero- sum distribution of power. أي أن فئة واحدة من الناس هي التي تمتلك كل القوة في حين يحرم منها بقية الفئات.

2. ويرى الفريق الثاني أن القوة تتوزع في المجتمع بشكل تعددي، بمعنى أن الجماعات تمتلك القوة، ولكن الفرق بينها هو فرق في درجة القوة من ناحية، وفي نوعية المسائل التي تمارس فيها القوة من ناحية أخرى. ويعكس هذا الخلاف نفس الخلاف القديم الذي ظهر في أعمال ماركس وماكس فيبر وأصحاب نظرية الصفوة من أمثال باريتو وموسكا.

ويمكن أن يساهم علم الاجتماع السياسي في دراسة بناء القوة على مستويات عديدة. فهو لا يهتم فحسب بدراسة القوة على مستوى المجتمع القومي، وإنما يهتم أيضا بدراستها على مستوى الوحدات الصغرى. فيدرسها في الجماعات الرسمية، أي داخل التنظيمات الرسمية، ويدرسها داخل الجماعات غير الرسمية، كما يدرسها في المجتمعات المحلية. وعلى هذه المستويات جميعا يحاول علم الاجتماع السياسي أن يجيب على أسئلة هامة فيما يتصل بطبيعة القوة وأشكال توزيعها، وأشكال المقاومة التي تولدها ممارسة القوة.

من ذلك على سبيل المثال كيف تتشكل قوة الدولة كمؤسسة سياسية في علاقتها ببقية نظم المجتمع؟ ما هي القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل جماعة معينة أقوى من جماعة أخرى؟ كيف تتشكل جماعات القوة وما هي أشكال الصراع والتعاون فيما بينها؟ كيف تمارس القوة الشرعية داخل المؤسسات البيروقراطية؟ كيف تصدر القرارات داخل المؤسسات الرسمية؟ وما هو الفرق بين المؤثرات التي تؤثر على إصدار القرارات في هذه المؤسسات وبين المؤثرات التي تؤثر على إصدار القرارات في الجماعات غير الرسمية وفي المجتمعات المحلية؟ ما علاقة بناء القوة بالقيم والاتجاهات والعناصر الثقافية بعامة؟

3. التحليل المقارن للنظم السياسية

أدت الدراسات التي أجريت حول خصائص النظم السياسية وبناء القوة إلى الاهتمام بطبيعة الاختلافات بين النظم السياسية التاريخية والمعاصرة. ولقد أدى هذا الاهتمام بدوره إلى تطور اتجاه نظري وإمبيريقي داخل علم الاجتماع السياسي يهتم بالمقارنة بين أشكال النظم السياسية المختلفة. ولا يمكن تحقيق هذه المقارنة إلا من

خلال مجموعة من المحكات يمكن في ضوئها إجراء المقارنة. ولقد ميز أيزنشتات بين ثلاث مجموعات من المحكات التي تفيد في عملية المقارنة بين النظم السياسية. تتصل المجموعة الأولى بطبيعة النظام السياسي وخصائصه، وتتصل المجموعة الثانية بأسلوب عمل النظام السياسي، وتتصل المجموعة الثالثة بأهداف النضال السياسي. ففيما يتصل بخصائص النظام السياسي يمكن التمييز بين المعايير التالية:

1. إلى أي مدى تعتبر النظم السياسية والأدوار السياسية أنساقا فرعية منظمة في المجتمع، بمعنى إلى أي مدى حقق النسق السياسي تباينا عن الأنساق الفرعية الأخرى.
2. إلى أي مدى يركز النظام السياسي على أنماط معينة من الأنشطة السياسية والتوجهات السياسية.
3. نطاق النشاط السياسي في المجتمع، بمعنى ما هي جوانب الحياة الاجتماعية وما هي الجماعات الاجتماعية التي تتأثر بأنشطة الأجهزة السياسية المركزية؟ وما هي درجة مشاركة هذه الجماعات في الأنشطة السياسية.
4. ما هي درجة الشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي، وإلى أي مدى توجه هذه الشرعية النظام السياسي وتحد من سلطاته؟ وإلى أي مدى يستخدم النظام السياسي هذه الشرعية في التعبئة السياسية وفي اكتساب قدر من التدعيم السياسي من المجتمع.
5. ما هي درجة التغير الممكن حدوثها في النظام السياسي، وما هي طبيعة هذا التغير إذا ما حدث.

أما إذا أردنا المقارنة بين النظم السياسية في ضوء أسلوب عملها الداخلي، فإننا نعتمد على مجموعة أخرى من المعايير هي:

أ. تميز الأنشطة السياسية في شكل تنظيمها عن الأنشطة الاجتماعية والتجمعات الاجتماعية غير السياسية.

ب. مدى استمرار هذه التنظيمات ودوامها.

ج. مدى تجانس أو لا تجانس الجماعات الاجتماعية التي تشارك في التنظيم

السياسي والقادرة على أن تمارس القوة السياسية بشكل حر ودون تدخل أي جماعات أخرى.

- مدى شرعية هذه الأنشطة السياسية في المجتمع.
- ما هي القنوات الرسمية للنشاط السياسي التي توجد في المجتمع.

كما يمكن أيضا أن نقارن بين النظم السياسية في ضوء الطرق والأهداف للنشاط السياسي في كل مجتمع ويتحقق ذلك في ضوء خمسة معايير أخرى:

- مدى الاتفاق والاختلاف حول القضايا التي تتبناها الجماعات السياسية المتنافسة ومدى اشتراك جماعات مختلفة في الاتفاق على هذه القضايا أو الاختلاف عليها.
- مدى وضوح الطرق للنشاط السياسي كالطرق السياسية.
- مدى العمومية التي يتخذها كمطلب للنشاط السياسي حول القضية المقترحة.
- ما هي النظم السياسية التي يتوجه نحوها النشاط السياسي.
- وأخيرا ما هو اتجاه هذه النظم نحو معطيات النظام السياسي القائم.

إلى ذلك مارست المقارنة ضغوطات كبرى بين الأمم لتحول علم الاجتماع السياسي إلى الاهتمام بالأبنية السياسية المتغيرة في الدول النامية. فلقد شهدت هذه الدول تحولات سياسية واسعة النطاق خلال النصف الأول من القرن العشرين خاصة بعد أن تحررت هذه الدول من قيود الاستعمار العسكري. وهكذا أصبح المجال مفتوحا الآن للمقارنة بين النظم السياسية المتغيرة في البلدان النامية والنظم السياسية المستقرة نسبيا في البلدان المتقدمة. ولقد استخدمت المحكات السابقة في مقارنة بين النظم السياسية المختلفة على نطاق عالمي كبير.

ويمكن أن نشير هنا باختصار إلى دراستين تتضح فيهما بجلاء هذا الاتجاه المقارن باستخدام بعض المحكات السابقة. فلقد طور جبرائيل ألموند G. Almond في الكتاب الذي أشرف على تحريره بعنوان علم السياسة المقارن نموذجا للمقارنة بين أنماط من النظم السياسية وفقا لمعيارين أساسيين هما:

1. درجة عمومية التنظيمات السياسية في المجتمع وشمولها لجماعاته المختلفة.
2. ودرجة التنافس السياسي الذي يسمح به النظام السياسي.

وبناء على هذين المعيارين تصور ألموند النظم السياسية المختلفة وكأنها تقع على متصل يبدأ من النظم السياسية ذات البعد الواحد، وهي النظم التي يظهر فيها قدر من القهر السياسي بحيث لا يشارك كل الناس في صنع القرارات السياسية، والتي لا يظهر فيها أي قدر من التنافس السياسي. وينتهي هذا المتصل بالنظم السياسية ذات الأسس الديموقراطية الراسخة التي تستوعب داخل أنشطتها السياسية وتنظيماتها السياسية أي فرد قادر على المشاركة كما تسمح بدرجة عالية من التنافس السياسي.

وبنفس الطريقة قدم سيمور مارتن ليبست في كتابه الشهير "رجل السياسة" Political Man نموذجا نظريا للمقارنة بين النظم السياسية في ضوء معيارين هما: درجة الشرعية السياسية التي يتمتع بها النظام السياسي، ودرجة الفاعلية السياسية التي تحققها الأنشطة السياسية النابعة من هذا النظام. وحاول هذا النموذج أن يضع النظم السياسية على متصل يبدأ من النظم التي بها أقل درجة من الشرعية السياسية والفاعلية السياسية، وينتهي بالنظم التي تعرف أعلى درجة من الشرعية والفاعلية. ويمكن تصنيف النظم المختلفة على هذا المتصل وفقا لقربها أو بعدها من قطبيه الرئيسيين.

ولكن هذا الأسلوب في صياغة النماذج النظرية المقارنة في علم الاجتماع السياسي قد تعرض للنقد. فهو من ناحية يعول على صياغة الأنماط المثالية ويفترض نمطا مثاليا يقيس عليه بقية الأنماط الأخرى. هذا النمط المثالي يتمثل في النظام السياسي الذي يحقق درجة عالية من الاستقرار والمشاركة السياسية والفاعلية السياسية والتنافس السياسي. وهو من ناحية أخرى يفترض أن المجتمعات الغربية الرأسمالية هي أقرب المجتمعات إلى هذا النمط المثالي في حين أن المجتمعات الأخرى- حتى تلك التي تعرف شكلاً من أشكال النظم الاشتراكية- تعتبر نظماً سياسية متخلفة أو لم تصل بعد إلى مستوى النضج السياسي المطلوب.

والواقع أن الدراسة المقارنة للنظم السياسية تستطيع أن تطور من نفسها إذا ما تجاوزت أوجه القصور هذه. ويمكن تحقيق ذلك بطريقين:

الأولى: الاهتمام بعلاقة النظام السياسي بتاريخ المجتمع الذي يوجد فيه، بمعنى دراسة النظم السياسية على أنها نواتج تاريخ معين يختلف باختلاف المجتمعات وما تعرضت له من ظروف. فلا يمكن مثلا أن نضع المجتمعات التي لم تعرف شكلا من أشكال الاستعمار السياسي والعسكري على نفس المحك الذي نضع عليه المجتمعات التي تعرضت لهذه الخبرة التاريخية. إننا في هذه الحالة لن نتمكن فحسب من فهم طبيعة النظم السياسية المختلفة، وإنما سوف نتمكن أيضا من تجاوز أسلوب التحليل النمطي الذي لا يوضح لنا بجلاء الديناميات الداخلية للنظم السياسية.

والثانية: هي الاهتمام بأشكال النضال السياسي والمعارضة السياسية، بحيث يستطيع علم الاجتماع السياسي أن يستوعب دراسة حركات التمرد والعنف والثورة وأشكال المعارضة. ويعد ذلك مطلبا هاما إذا ما اعتبرنا أن السياسة ليست هي فقط ما يمارس داخل المؤسسات الرسمية في المجتمع، وإنما هي عملية دينامية تشتمل على كل الأنشطة السياسية سواء منها الشرعي أو غير الشرعي وسواء منها ما يحتل مراكز القوة أو ما يسعى إلى الحصول على هذه القوة.

خاتمة

تلك فقط بعض القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي وليس كل القضايا. فهناك قضايا أخرى هامة مثل دراسة الثقافة السياسية والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية والتعبئة السياسية والاتصال السياسي. وكلها موضوعات تقع في صميم اهتمام علم الاجتماع السياسي، بل إن البحوث التي أجريت في نطاق هذا العلم قد أسهمت بالكثير في فهم هذه القضايا السياسية. ولكن محاولتنا هنا اقتصرت على تقديم نماذج من قضايا علم الاجتماع السياسي تعطينا فكرة مبدئية عن مجال اهتمام هذا العلم وإلى أي مدى يختلف اهتمامه عن مجال اهتمام علم السياسة. إن علم الاجتماع السياسي هو العلم القادر على أن يفهم السياسة كناتج من نواتج المجتمع وكضرورة من ضروريات تؤثر فيه كما تتأثر به. وهو إذ يفعل ذلك يضع السياسة والنظم السياسية في منظور أشمل وأعم يمكن من خلالها دراسة النظم السياسية والأنشطة السياسية في كل المجتمعات حتى تلك المجتمعات القبلية الصغيرة التي لا تعرف إلا نظاماً سياسياً بسيطاً.

الفصل السابع عشر

علم الاجتماع الاقتصادي

يمثل الجانب الاقتصادي للحياة الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التي يعني بدراستها علم الاجتماع. وإذا كان رجل الاجتماع يتخصص في دراسة هذا الجانب، فهو لا يسعى إلى تقديم بحث في الاقتصاد، ولكنه يهدف في الأساس إلى تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة والجوانب غير الاقتصادية التي تؤثر فيها وترتبط معها في سياق الحياة الاجتماعية. وهذا الموضوع هو الذي يطلق عليه اسم: "علم الاجتماع الاقتصادي".

ويمكننا أن نعرف هذا الميدان من ميادين الدراسة في علم الاجتماع بأنه محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير الاجتماعية والمتغيرات الاجتماعية وكذلك الإطار المرجعي لعلم الاجتماع في دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع والخدمات.

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادي. **الأول**: أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات. ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يبحث في كيفية صياغة هذه الأنشطة في وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار. كما يهتم أيضا بالقيم التي تضفي عليها الشرعية والمعايير والجزاءات التي تنظمها، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات الاجتماعية. والمحور **الثاني** الذي يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادي هو التساند المتبادل بين المتغيرات الاجتماعية حين تتجسد في السياق الاقتصادي والمتغيرات الاجتماعية التي يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادي. مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يعني بدراسة التداخل بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية في المجتمع المحلي وعلاقتهما بالبناء السياسي لهذا المجتمع، أي أنه يهتم

بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والمواقف العديدة التي يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة.

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادي أن يتتبع هذا التداخل بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستويين، **الأول**: مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية. ففي المنشأة الصناعية –مثلا– يدرس أنساق المكانة، وعلاقات القوة والسلطة، والجماعات والزمر الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر. وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الصناعية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادي، هو ما يعرف باسم علم الاجتماع الصناعي (الذي سنتحدث عنه في الفصل التالي).

والمستوى **الثاني** هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية. وفي هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية والسياسية والأسرية والدينية، على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى المجتمع الكبير أيضا. وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذي يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة، والصراع بين العمال والإدارة، والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية. وفضلا عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود.

وعلى هذا النحو يضم علم الاجتماع الاقتصادي عددا من الفروع، نذكر من بينها: علم الاجتماع المهني ، وعلم اجتماع العمل، وعلم اجتماع التنظيم، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم اجتماع المصنع، والدراسة الاجتماعية للاستهلاك... إلخ.

والواقع أن هناك قدرا من التساند الواقعي بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية. فاهتمام الإدارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (وهذا متغير اقتصادي) يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه. ففي داخل المصنع قد تنشأ جماعات قوية متماسكة تضم أعدادا من العمال، مما قد يؤدي إلى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الإدارة ومقاومتها باستمرار. وقد تؤدي هذه السياسة

الإدارية إلى آثار تتجاوز حدود المنشأة الاقتصادية، كأن تؤدي إلى تكوين نقابة جديدة أو إلى إثارة حماس النقابة القائمة بالفعل، مما يترتب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات والأنشطة السياسية التي يمكن أن تنتهي بتغييرات اقتصادية هامة.

وقد قدم علماء الاجتماع دراسات عديدة للتفاعل بين العناصر الاقتصادية. والعناصر غير الاقتصادية على مستوى المجتمع، وذلك في ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه إلى مجموعة من المكونات الأساسية (النظم الاجتماعية)، بحيث يكون الاقتصاد واحدا من هذه النظم. وتفترض هذه النظرة أن كل تغير في نظام اجتماعي معين يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في النظم الاجتماعية الأخرى. وقد تناولت الدراسات الاجتماعية العلاقات المتبادلة بين النظام الاقتصادي وبين كل من النظام الديني ونظام الأسرة السياسي وغيرها.

ولقد كان عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر أبرز من ناقش العلاقات بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادي، فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملا للنشاط الاقتصادي الرشيد ومشجعا له. ففي رأيه ان البروتستانتية قد أدت بالإنسان إلى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية. فهي لم تهيئ للإنسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادي.

ولقد أثار التحليل الذي قدمه فيبر اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع. فقد ذهب البعض إلى أن المعتقدات العلمانية، وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي. فقد أكد كنجزلي دافيز على أن "النزعة القومية تمثل ظرفا ضروريا للتصنيع، لأنها تنمي لدى الأفراد دافعا علمانيا قويا لإحداث تغييرات جوهرية، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومي والمكانة الاقتصادية هدفا نهائيا للجماعة. ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل في التصنيع. ومن أجل ذلك يضحي الأفراد بالقيم التقليدية والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية. فالدولة إذن تهيئ العناصر اللازمة للتقدم الصناعي، من حيث أنها تنظم الأفراد في وحدة اجتماعية متكاملة، بل تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. وبذلك تصبح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التي تواجه التصنيع".

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادي بدلا من أن تعمل على تقدمه. فهي تماثل النظم الدينية التقليدية، من حيث أنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار وضروب السلوك التقليدية، مما يؤدي إلى انغلاق المجتمع على ذاته، وبالتالي يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعي.

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل في الواقع دوافع للعمل الاقتصادي، في حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادي. ومع ذلك فمن الضروري أن نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم، حتى نتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية.

كذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجيا في الحياة الاقتصادية باعتبارها تمثل سمة ثقافية إنسانية، تمنح العلاقات الاجتماعية معانيها المتميزة، وتعبر عن الرموز الثقافية التي تشكل قواعد النسق الاجتماعي. وتحدد تصرفات الأفراد، وأنماط سلوكهم. وفي هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظائف أساسية للأيديولوجيا، فهي تقوم بوظيفة إيجابية نحو الإجراءات الاقتصادية القائمة، بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التي تدعم كيانها. وهي من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة. فتنمو أيديولوجيا معارضة تعمل على إثارة ضغوط جديدة، تؤدي في النهاية إلى تغيرات اقتصادية واسعة.

والفكرة الأساسية هنا هي أن في مواقف الصراع والتغير الاجتماعي تنمو أيديولوجيتان متعارضتان، تعمل إحداهما على تدعيم النظام القائم وتبريره، في حين تهدف الأخرى إلى معارضته وتقويضه.

ويربط على الاجتماع الاقتصادي الاقتصاد القائم بالتغيرات السياسية، ويدرس العلاقات الوثيقة بينهما. ومن الممكن دراسة هذه العلاقات من جوانب متعددة:-
أولا: من خلال دراسة العلاقات السياسية داخل الوحدات الإنتاجية. وفي نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل النظامي للسلطة، ومظاهر الصراعات

الداخلية في المنشأة وعواملها وعملياتها. وثانيا:- عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية، حيث يعني الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت الاقتصادية، وتركز الثروة، والتزايد المستمر في حجم المنشآت الاقتصادية، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار والإنتاج وتحديد أثمان السلع في السوق..إلخ.

ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية عموما، وظروف المجتمع الاقتصادية. ويتجه الباحث في هذه الحالة إلى دراسة علاقة المنشأة بالمستهلكين والمساهمين. وقد يعني الباحث بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والإدارة، وبذلك يدخل في صميم موضوع علم الاجتماع الاقتصادي. وأخيرا يهتم الباحثون بدراسة العلاقات بين الوحدات الإنتاجية عموما وبين الحكومة أو الدولة.

واهتم هذا الفرع من علم الاجتماع بدراسة العلاقة بين النظام الاقتصادي ونظام الأسرة، خاصة القرابة. ويشير مصطلح القرابة إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على أساس واقعة بيولوجية هي الميلاد، وظاهرة اجتماعية هي الزواج. وقد كشفت بعض الدراسات أن هناك نوعا من التلازم البنائي بين طبيعة بناء الأسرة ونمط النشاط الاقتصادي السائد. ففي المجتمعات التي يعتمد النشاط الاقتصادي فيها على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة بالاستقلال النسبي. في حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو في المجتمعات التي تتميز مواردها الاقتصادية بالوفرة والاستقرار النسبي. ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الاجتماعي القائم على الملكية. أما المجتمع الصناعي الحديث فيكاد يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة، حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة.

والنتيجة التي نخلص إليها من تلك الأمثلة السريعة هي أن ثمة علاقات متبادلة ومتساندة بين الظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية، بحيث يصعب على أي باحث دراسة الجانب الاقتصادي للحياة الاجتماعية دون أن يحلل بدقة الجوانب القرابية، والسياسية، والثقافية. ونعتقد أن وضع النظام الاجتماعي في إطاره الاجتماعي الشامل (بين سائر النظم الأخرى) هو الذي يتيح لنا الوصول إلى تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية.



الفصل الثامن عشر

علم الاجتماع الصناعي

مقدمة

ألفنا أن نسمع عن المجتمعات التي توصف بأنها "مجتمعات صناعية"، كمجتمعات غرب أوروبا، والمجتمع الأمريكي، والروسي. ويلفت نظرنا هنا لأول وهلة حقيقة اقتصادية فنية مؤداها أن إنتاج السلع -الذي يتم داخل المصانع، ومن خلال استخدام الوسائل الفنية بأنواعها المختلفة- يؤثر أبلغ التأثير في الحياة الاجتماعية لأبناء تلك المجتمعات الصناعية. بل إنا لنجد هذا التأثير ينفذ إلى أخص مجالات هذه الحياة الاجتماعية وألصقها بالإنسان. فنجد حوالي نصف عدد البالغين في هذه المجتمعات يكسب عيشه من الصناعة، كعامل، أو مستخدم، أو صاحب عمل. ثم نجد جميع أبناء هذه المجتمعات -تقريبا- يعتمدون على الصناعة بشكل غير مباشر. سواء كان ذلك من خلال منشآتها وخدماتها الإنتاجية، أو تطورها الفني أو ظروفها الاقتصادية. وقد عاشت المجتمعات الصناعية ولا زالت تعيش حتى اليوم آثار الإنتاج الصناعي أو ظواهره المصاحبة. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الطابع الآلي للحياة بأجمعها، ونمو المراكز العمرانية الكبرى، وتركز أعداد هائلة من البشر، وتفكك الكيان العائلي المتماسك الذي كانت تعرفه هذه المجتمعات في عصر ما قبل التصنيع، وظهور ألوان الصراع والتوتر الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال.

ولهذا كله، ولكثير غيره، لا ندهش عندما نجد ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذي يدرس الصناعة والمؤسسة الصناعية ينمو في السنوات الأخيرة بسرعة فاقت بكثير سرعة نمو العلم الأم، أقصد علم الاجتماع العام. وقد كتب أحد علماء الاجتماع يقول: "إنه يتمثل في الاهتمام بعلم الاجتماع دائما الاهتمام بالمجتمع الذي نعيش فيه". فالمجتمع الذي نعيش فيه يصطبغ بصبغه الصناعة تماما.

وإذا كان علم الاجتماع يعمل على وصف وتفسير الفعل الاجتماعي بصفة عامة، فإن علم الاجتماع الصناعي يستهدف دراسة ذلك القطاع من الفعل الاجتماعي الناشئ عن الإنتاج الصناعي والمرتبط به. فالاجتماع الصناعي بهذا المعنى هو -على حد تعبير عالم الاجتماع الصناعي الأمريكي مور Moore: "تطبيق المبادئ السوسيولوجية (أو الاجتماعية بصفة عام) على تحليل نوع معين من العلاقات الاجتماعية".

على أن الكلام عن الاجتماع الصناعي "كعلم تطبيقي" ينطوي على خطر حدوث سوء فهمه كعلم لا يستهدف المعرفة، وإنما يسعى فقط إلى تغيير الواقع. ولكننا يجب أن نوضح بادئ ذي بدء أن مفهوم "التطبيق" هذا لا يعني البته أن مضمون هذا الفرع من فروع الاجتماع يتمثل في تقديم مقترحات وحلول علمية -أي يرسم سياسة بالمعنى العلمي، ولكنه يعني أننا هنا بصدد تطبيق النظريات العامة لعلم الاجتماع على وقائع ومجالات خاصة من الواقع الاجتماعي. ولعله من الأفضل ولتجنب سوء الفهم هذا أن نقر شيلسكي Schelsky على النتيجة التي خلص إليها، إذ يقول: "فالأفضل أن نعتبره علم اجتماع خاص".

غير أننا نجد علم الاجتماع الصناعي -كعلم اجتماع خاص يدعي لنفسه الحق في تكوين نظرية عامة في أحد ميادين علم الاجتماع -نجده ذا وضع فريد: فليس موضوعه قطاعا يمكن فصله منهجيا عن ميدان علم الاجتماع العام، وإنما هو نفسه نتاج تطور تاريخي. فأشكال الأسرة، والاقتصاد، والسياسة موجودة دائما حيثما وجد ناس يعيشون في مجتمع. ومن ثم كان علم الاجتماع العائلي، والاقتصادي والسياسي علوم اجتماع خاصة حقيقية. أما علم الاجتماع الصناعي فلم يوجد إلا منذ عقود قليلة نسبياً، ثم أنه لم ينتشر بعد في جميع أجزاء العالم. ذلك أن علم الاجتماع الصناعي يرتبط بمرحلة معينة من مراحل التاريخ الاجتماعي، وهو بالمعنى الدقيق لا يمثل "علم اجتماع خاص" وحسب، ولكنه "علم اجتماع خاص بالمجتمعات الصناعية".

وهكذا نشأ نوع من الغموض ومن التعارض في وضع هذا العلم، فهو يدعي لنفسه الاستقلال النسبي كسائر العلوم الاجتماعية الخاصة، ثم هو مرتبط في نفس الوقت بظروف وتطورات تاريخية معينة. لذلك عرف الاجتماع الصناعي بعض

المحاولات التي استهدفت حل هذا الغموض وهذا التعارض عن طريق إدراجه ضمن أحد العلوم الاجتماعية الخاصة الحقيقية، أي تلك التي تتناول نظما معروفة في كل المجتمعات.

من هذا مثلا محاولة ليوبولد فون فيزه Von Wiese إدخاله ضمن علم الاجتماع الاقتصادي على اعتباره العلم الذي يدرس "الحياة بين الناس في ميدان كسب العيش". ثم أننا كثيرا ما نجد علماء الاجتماع الصناعي الألمان ينطلقون من مثل هذه التعريفات الصورية للمؤسسة، بحيث نجدهم يدرجون تحت هذا الميدان المؤسسات الزراعية والحرفية، بل "وكل تنظيم من الأشياء أو من الناس يستهدف إنجاز أعمال معينة (على حد تعبير جيك Geck). وما من شك في أن لهذه المحاولات ما يبررها. خاصة بعد أن وصل كل من علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم اجتماع التنظيم –وهما من علوم الاجتماع الخاصة الحقيقية –في السنوات الأخيرة إلى درجة عالية من التطور والازدهار. الأمر الذي يمكن معه الاعتقاد بأن الأرض قد مادت تحت قدمي علم الاجتماع الصناعي وضاع استقلاله.

غير أن تطور العلوم لا يخضع لمثل هذه الأسس المنهجية القاطعة. فها نحن نجد علم الاجتماع الصناعي قائما على قدميه، متمتعا باستقلاله وشخصيته المتميزة. وأصبح يتناول اليوم البناء الاجتماعي للصناعة الحديثة، آخذا في الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة مثل القواعد العامة التي تخضع لها جميع أشكال التنظيم الاجتماعي، واعيا في نفس الوقت بعزل موضوعه من هذا السياق العام.

ثم نجد من ناحية أخرى أن مفهوم الصناعة هنا قد تعرض لتفسيرات متباينة. فها هو مور Moore يقول: "يمكن فهم الصناعة بأوسع معانيها على أنها إنتاج السلع والخدمات، أي مرادفا للتنظيم الاقتصادي. أما بالمعنى الخاص فتعني الصناعة إنتاج السلع المنظم، وذلك تمييزا لها عن الأعمال المالية والتجارية. ثم يمكن فهم الصناعة بمعنى أكثر تحديدا بقصرها على عمليات استخراج المواد الخام وتصنيعها، التي تتطلب عادة استخدام طاقة ميكانيكية". وهنا يخلص دارندورف Dahrendorf إلى أن الصناعة بهذا المعنى الأخير المحدد هي موضوع علم الاجتماع الصناعي كما نفهمه هنا. وهو علم اجتماع خاص يتناول المشكلات – التي سوف نتفق على تحديدها فيما بعد–

داخل نطاق عمليات الإنتاج الآلي للسلع في المناجم، ومصانع الحديد، والمصانع الأخرى التي نمت منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر في كثير من دول العالم، ومنها مصر.

وكما أن علم الاجتماع لا يمثل دراسة شاملة للإنسان في المجتمع، فإن علم الاجتماع الصناعي لا يدعي لنفسه دراسة شاملة للصناعة من كافة جوانبها. فهناك علوم الاقتصاد، وإدارة الأعمال، والتكنولوجيا، وبعض فروع الفيزياء والكيمياء، وغيرها من العلوم التي تهتم –من زاويتها الخاصة- ببعض جوانب الصناعة. بل إنه حتى مع الاقتصار على مشكلات الإنسان في المؤسسة الصناعية نجد للاجتماع الصناعي بعض الجيران الأشداء الذين يشاركونه هذا الاهتمام. ونذكر هنا على سبيل المثال:- العلوم التي تدرس العمل مثل: طب العمل (أو الطب الصناعي)، وفزيولوجيا العمل، ودراسة التربية للعمل، وأهمها جميعا وأقواها علم النفس الصناعي، وسيكولوجيا العمل. ويتميز الاجتماع الصناعي عن هذه العلوم من خلال المشكلات التي يتناولها، وطرقه في البحث والدراسة. ولهذا السبب ننتقل الآن إلى الاتفاق على تحديد أدق لموضوع الاجتماع الصناعي ومناهجه.

أولاً: أهم موضوعات الدراسة

بدأت منذ أربعينيات القرن الماضي – وهو تاريخ ظهور هذا العلم - محولات عديدة ومساهمات كثيرة من أجل تحديد ميدانه وطبيعة موضوعاته. ولاشك أن الدراسات والبحوث التي قام بها الباحثون والمختصون في ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتطبيقية والمختصون في ميدان علم النفس الاجتماعي، والبحوث التي أجراها أعضاء جمعية العلاقات الإنسانية في الصناعة التابعة لجامعة شيكاغو عام 1943 قد ساعدت على تشكيل مجال الدراسة الذي أصبح فيما بعد ميدانا لعلم الاجتماع الصناعي.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نبرز أهمية الجهود التي بذلها كل من عالم الاجتماع ويليام ف. وايت –وخاصة دراسته عن العامل المتعطل في مدينة نيوهافن عام 1940- وعالم الاجتماع لويد وارنر عن اليانكي سيتي. لأن هذه الدراسات وما إليها هي التي

وجهت الأنظار إلى أهمية العلاقة الموجودة بين البناء الاجتماعي والصناعي. وإلى أن المصنع هو في الواقع عبارة عن تنظيم اجتماعي.

غير أنه من الضروري أن نشير إلى أن الجهود التي بذلت وتبذل لخدمة هذا الميدان الجديد لا تزال إلى الآن غير كافية، وهي على أية حال دون الجهود التي بذلت في ميدان علم النفس الصناعي.

وتطالعنا مؤلفات الاجتماع الصناعي –وخاصة الكتب الدراسية منها– بمحاولات منهجية لتقديم صورة شاملة لموضوعات العلم. ونختار منها هذا الإطار العام الذي سيرتكز عليه فهمنا لموضوعات هذا العلم. وهو يتفق إلى حد بعيد مع الصورة التي عرضها عالم الاجتماع الألماني العالمي رالف دارندورف في كتابه: علم الاجتماع الصناعي. ويمكننا استخلاص موضوعات الدراسة في الاجتماع الصناعي وصياغتها في النقاط التالية:

1. التاريخ الاجتماعي للصناعة.
2. دراسة المصنع كتنظيم اجتماعي له خصائصه ومقوماته.
3. أنواع الصراع داخل المصنع، وفي المجتمع الصناعي الأوسع.
4. سوسيولوجية العمل الصناعي.
5. الصناعة والمجتمع.

وربما ارتأى البعض أن الموضوعين الأول والخامس (أي التاريخ الاجتماعي للصناعة، والصناعة والمجتمع) أحرى أن يعتبرا موضوعات هامشية بالنسبة لهذا الفرع الخاص من علم الاجتماع. وهو اعتراض له وجاهته من الناحية المنهجية، على اعتبار أن هذين الموضوعين يربطان علم الاجتماع الصناعي – ذو المجال الخاص المحدود – بمسائل التاريخ وعلم الاجتماع العام الأوسع والأكثر شمولا. غير أن توسيع ميدان الدراسة في هذين الاتجاهين له ضرورته في نفس الوقت، وذلك إذا ما أردنا لعلم الاجتماع الصناعي ألا يحبس نفسه في النطاق الإمبيريقي المحدود بالاقتصار على المسائل الحاضرة الراهنة والدائرة داخل حدود المصنع فقط. ثم أننا لا نستطيع أن نغفل أن الدراسات السوسيولوجية القديمة –وخاصة في أوروبا، وألمانيا بالذات– كانت

تتناول بعض موضوعات الاجتماع الصناعي تحت عناوين مثل: "التاريخ الاجتماعي للعمل الصناعي"، "الاقتصاد والمجتمع"...إلخ.

ولا نقصد هنا بالتاريخ الاجتماعي للصناعة مجرد العرض الوصفي للتطور الاقتصادي منذ (الثورة الصناعية)، وإنما نعني به تطبيق المبادئ والنظريات السوسيولوجية على العمليات التطورية الصناعية، ويستهدف هذا التطبيق استخلاص خطوط التطور الطرازية في هذا المجال. ويمثل هذا العرض التاريخي العام الخلفية اللازمة لتحليل بناء المؤسسة الصناعية، فالمجتمع الإنساني دائما مجتمع تاريخي.

ولعل أفضل سبيل لفهم المشكلة الأساسية في التحليل الاجتماعي الصناعي المقارنة مع علم الاجتماع العام. فالنظرة هنا ذات شقين: الشق الأول هو وحدة وتكامل المؤسسات الصناعية، والثاني ما يعتمل في داخلها من صراعات وشد وجذب. فمن ناحية النظرة التكاملية يكمل الاجتماع الصناعي نظرية التنظيم في إدارة الأعمال. فتنطلق نظرية التنظيم في الإدارة –شأنها في ذلك شأن علم الاجتماع الصناعي– من شبكة المراكز الاجتماعية التي يقوم عليها بناء المؤسسة الصناعية. غير أن المتخصص الاجتماعي الصناعي يتجاوز –في أكثر من موضع– هذه النظرة الصورية العامة ليتناول الأدوار الاجتماعية، أي تلك التوقعات الثابتة المحددة المرتبطة بأوضاع اجتماعية معينة، وكذلك الجماعات غير الرسمية، التي تتقاطع في أحوال غير قليلة مع خطة التنظيم الرسمي، وسلوك الناس إزاء أدوارهم الذي يمكن أن يكون دافعا إلى حدوث تغير في بناء المؤسسة الصناعية، وأخيرا الأبنية الاجتماعية القائمة مستقلة عن الأهداف الاقتصادية للمصنع. ومن الممكن دراسة كل هذه العناصر كجوانب لأداء تنظيم المؤسسة لعمله من وجهة نظر التوازن التنظيمي. وهنا يبدو لنا المصنع تنظيما اجتماعيا له أسسه ومقوماته.

هذا وتمثل دراسة ألوان الصراع داخل المؤسسة وفي المجتمع الصناعي المساهمة التي يمكن أن يقدمها علم الاجتماع في فهم الصناعة والمؤسسة الصناعية، والتي لا ينازعه فيها علم آخر. ولقد أهمل علم الاجتماع لفترة طويلة مهمة دراسة أسباب الصراع في المصنع وفي الصناعة، وتطوراته، والقواعد التي يخضع لها وإمكانيات تسويته وفضه. ولكنه عاد في السنوات الأخيرة فعوض هذا الإهمال بحيث أصبح موضوع "العلاقات الصناعية" يمثل بؤرة الاهتمام في دراسة الاجتماع الصناعي.

ولكننا إذا أمعنا النظر في البحوث والدراسات الاجتماعية الصناعية التي تمت في السنوات الأخيرة لا تضح أن هناك الكثير منها لا يمكن إدراجه بشكل واضح تحت هذين الجانبين من جوانب التحليل البنائي للمؤسسة الصناعية. بل إنه ليمكننا القول بأن الموضوع التقليدي للعلم كان منحصرا في ميدان آخر تماما هو: دراسة العلاقة بين "التكنيك والعمل الصناعي"، و"سلوك المستهلكين وأصحاب الأعمال"، و"درجة الميكانيكية وصورة دفع الأجر"، و"حب العمل، والاهتمام بالعمل، والرضى بالعمل"، و"حوافز الإنتاجية"، و"مناخ المصنع" (وتمثل هذه العبارة عناوين بعض المؤلفات التي صدرت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين). والواقع أن السلوك الاقتصادي في المؤسسة وفي الصناعة بصفة عامة – وخاصة ميدان سوسيولوجيا العمل Sociology of Work – يمثل أحد الموضوعات الرئيسية التقليدية في الاجتماع الصناعي في القارة الأوروبية، التي لا يمكن لأي عرض عام لميدان العلم أن يغفلها.

أما أقل موضوعات هذا التقسيم الذي عرضناه تحديدا فهو العلاقة بين الصناعة والمجتمع. وكان العالم الألماني شيلسكي قد طالب منذ سنوات بأنه: "على علم الاجتماع الصناعي أن يحارب نزعته إلى النظر إلى المصنع ككيان اجتماعي منعزل نسبيا يمكن في داخله فهم المسائل الاجتماعية فهما مستقلا. وعليه ان يضطلع بالواجب المميز له الذي لا يستطيع أي علم آخر – من العلوم التي تدرس العمل- أن ينازعه فيه أولا وهو النظر إلى مشكلات المصنع في ضوء ارتباطها بالأبنية والمشكلات العامة للمجتمع الأكبر". فليس العمال، والمستخدمون وأصحاب الأعمال مجرد تعبير عن وظائف داخل المصنع، ولكنها تعبر في نفس الوقت عن أوضاع داخل المجتمع الكبير. وهناك ارتباط وثيق كل الثقة بين علاقات القوة داخل المصنع وتلك خارج المصنع وبين المواقف الاجتماعية والمصالح المختلفة. وتنعكس قيم المؤسسة الصناعية على المجتمع وتؤثر فيه، تماما كما تنعكس قيم المجتمع على المصنع وتؤثر فيه. فهناك إذن أكثر من رابطة اقتصادية، وقانونية، وسياسية واجتماعية بين المصنع والمجتمع. ولاشك أن دراسة أشكال هذه الروابط وما تخضع له من قوانين يمثل أحد أهداف البحث في علم الاجتماع الصناعي. ولكننا لا نستطيع أن نغفل –من ناحية أخرى- أن الاجتماع الصناعي في دراسته لهذه الأمور يخطو دون أن نلاحظ داخل مجال علم الاجتماع العام الذي يدرس البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بتسمية هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، فقد استقر في لغتنا العربية مصطلح "علم الاجتماع الصناعي" -أو على سبيل الاختصار "الاجتماع الصناعي"- للدلالة عليه. كما استقرت في الدول الأنجلو سكسونية تسميته: "علم الاجتماع الصناعي Industrial Sociology" التي استوحى منها المختصون الاجتماعيون العرب تلك الترجمة التي أشرنا إليها. أما في ألمانيا فقد كان يعرف هذا الفرع باسم "سوسيولوجيا المصنع Betriebasoziologie" وهي وإن تجاوزها البحث اليوم كما رأينا عند دارندورف، حيث أصبح الاجتماع الصناعي يتناول المصنع بجوار موضوعات أخرى عديدة، إلا أن التسمية القديمة (أعني سوسيولوجيا المصنع) لازالت تدب فيها الحياة. وإن كانت هناك بعض الأصوات التي تطالب بالتخلي عن هذه التسمية كلية، وتنادي بأن: "تندمج سوسيولوجيا المصنع في الاجتماع الصناعي". ولكننا نسمع في بعض الأحيان من يطالب بالفصل الدقيق بين "سوسيولوجيا المصنع" و"الاجتماع الصناعي" Industriesoziologie . فها هو جيك Geck -على سبيل المثال- يفصل بوضوح بين سوسيولوجيا المصنع باعتباره: "الدراسة السوسيولوجية للظواهر الاجتماعية الناشئة عن المصنع" وبين "الاجتماع الصناعي" باعتباره: "الدراسة السوسيولوجية للصناعة ككيان اجتماعي. وللظواهر الاجتماعية الناشئة عن الصناعة". ويقول بعد هذا: "يجب أن نتفق على أن ما يعمد إليه بعض الاجتماعيين في ألمانيا من المساواة بين سوسيولوجيا العمل، والاجتماع الصناعي أمر خاطئ من ناحية المفاهيم. ذلك أن الدراسة السوسيولوجية العامة للمصنع تتجاوز - إلى حد بعيد- حدود علم الاجتماع الصناعي، بل وعلم الاجتماع الاقتصادي أيضا، إذ تتضمن موضوعاتها مشكلات الإدارة كذلك. فأحد أجزائها فقط هو الذي يمثل جزءا من علم الاجتماع الصناعي.

ولا شك أن لهذا التحديد للمصطلحات ما يبرره. فمفهوم المصنع -بصفة عامة- يعتبر في نفس الوقت أضيق من مفهوم الصناعة (من حيث أن المؤسسة الصناعية لا تمثل الظاهرة الصناعية الوحيدة)، وأوسع منه (من حيث أنه توجد أنواع من المؤسسات إلى جانب المؤسسات الصناعية). ولذلك فإن محاولة هذا التمهيد قصر الاجتماع الصناعي على الظواهر الناشئة عن المؤسسة الصناعية والعمل الصناعي

تعتبر محاولة جزافية بعض الشئ. ولو أننا نسوق في تبريرها الإشارة إلى اتفاقها مع اتجاه البحوث العالمية، وأنها قد تؤدي إلى وضع حد للنزاع العقيم حول الأسماء والمفاهيم.

أما بالنظر إلى الصناعة الحديثة فليس هناك سوى خلاف ضئيل لا يعتد به بين المصطلحين الأمريكيين: الاجتماع الصناعي Industrial Sociology وسوسيولوجيا العمل Sociology of Work، والمصطلحين الفرنسيين: الاجتماع الاقتصادي Sociologie economique وسوسيولوجيا العمل Scociologie du tavail، والمصطلحات الألمانية: الاجتماع الصناعي Industriesozioslogie وسوسيولوجيا المصنع Betriebssoziologie، وسوسيولوجيا العمل Arbeitssoziologie.

ثانياً: الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع الصناعي

من الأمور المتوقعة بالنسبة لعلم يهتم بمشكلات تواجه كل يوم عديدا من البشر أن تكون له أهمية تطبيقية خاصة، وأن يراود أصحابه -ويراود الناس بعامة- التفكير في مدى الخدمات التي يمكن أن يقدمها العلم للناس في حياتهم اليومية. ولذلك نجد بعض المؤسسات الصناعية في العالم الغربي تنشئ مراكز للبحث الصناعي، وتهتم بعض الهيئات الاقتصادية باستطلاع رأي المتخصصين في الاجتماع الصناعي قبل اتخاذ قرارات معينة، وتقتنع أعداد متزايدة من رجال الإدارة العليا في الصناعة أن علم الاجتماع الصناعي يمكن أن يقدم وصفات يمكنهم أن يعملوا بمقتضاها في هذا الموقف أو ذاك. (أو أنهم يمكن على الأقل أن يقدموا هذه الوصفات، ولكنهم لم يفعلوا بعد لسبب أو آخر).

والواقع أن المتخصص الاجتماعي الصناعي يسئ إلى نفسه وإلى تخصصه لو أنه حاول أن يتنصل كلية من هذه الواجبات، وعليه دائما أن يضع خبرته وعلمه في خدمة الواقع الحي. ولكننا نتقدم مع ذلك بكلمة تحذير في هذا الصدد، نراها لازمة كل اللزوم حتى لا يبالغ المشتغلون بهذا العلم في الإقلال من شأن أنفسهم (بالعزوف عن كل مشاركة في خدمة التطبيق العملي)، أو الإفراط في تقدير أهميتهم (بتصور أنهم قادرون على تقديم وصفة لعلاج كل مشكلة ومواجهة كل موقف في المصنع).

إن علم الاجتماع الصناعي دراسة علمية بمعنى أنه يستهدف ترشيد عالم التجربة الإنسانية في ميدان معين من ميادين الحياة. وهو ليس علما معياريا، على خلاف اللاهوت، أو القانون، أو الإدارة. فالمتخصص الاجتماعي الصناعي لا يحدد الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه قانون تنظيم المصنع (كما يفعل ذلك القانون مثلا). كذلك لا تنهض بحوثه على تصور أو حكم قيمي عما يجب أن يكون عليه تنظيم المصنع (كما هو الحال مثلا بالنسبة للمشتغلين بعلوم الإدارة). ومهما يكن اختلافنا في تفسير مطلب ماكس فيبر بضرورة تحرر العلوم السوسيولوجية والاقتصادية من الأحكام القيمية (وهو مطلب متطرف في نظرنا)، فإننا نرى أن المتخصص الاجتماعي الصناعي لا يجب ولا يحق له أن يبني عمله على قيم معينة. كذلك نقرر أن ما يسمى "بالأداء الوظيفي الأمثل" Optimal Functioning يجب ألا يكون منطلقا لبحوث علم الاجتماع الصناعي.

ولا يعني هذا بالطبع أن المتخصص الاجتماعي الصناعي لا يستطيع (أو لا يجوز له) أن يحدد الوسائل والسبل التي تؤدي إلى تحقيق أهداف معينة. إذ من المؤكد أنه لو طلب من هذا المتخصص أن يحدد الحوافز التي يمكن بواسطتها زيادة الإنتاج بشكل فعال، فإنه يستطيع أن يقدم إجابة علمية على هذا الطلب. إلا أن هذا الموقف ينطوي على بعض الصعوبات التي نشير إليها فيما يلي على عجل.

إن علم الاجتماع -على خلاف علم النفس- لا يتعامل بالدرجة الأولى مع الإنسان الفرد. فعالم الاجتماع يهتم بالمراكز الاجتماعية تماما كما يهتم بالأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. ولكنه يفكر في المدير، ورئيس العمال، والسكرتيرة أكثر مما يفكر في المدير فلان، أو الرئيس فلان، أو السكرتيرة فلانة. ولما كانت معظم المشكلات غير الاقتصادية التي تواجه إدارة المؤسسة الصناعية تتصل بأفراد من الناس، وهمومهم ومشكلاتهم، فإن معظم هذه المشكلات التي تحال إليه لا تدخل في صميم اختصاصه. ويصبح الأخصائي النفسي في المصنع أكثر جدوى وأنفع في حل المشكلات الفردية من المتخصص الاجتماعي الصناعي.

يضاف إلى هذا كله صعوبة أخرى وهي أن معظم المشكلات الاجتماعية – الصناعية- تحتل مرتبة ثانوية (وغير مباشرة) بالنسبة للجوانب الاقتصادية من إدارة المشروع الصناعي. فمشكلات مثل الأسباب البنائية للصراعات داخل المصنع،

ووظائف الجماعات غير الرسمية، والأسس الفنية لبعض أشكال التعاون تبعد عن نطاق اهتمام الإدارة في كثير من الأحيان. وذلك لسبب بسيط وواضح وهو أنها تستعصي على المعالجة المباشرة والتوجيه العمدي. إلا أنه يكمن في هذه الصعوبة المكسب الذي يحتمل أن تجنيه الدراسة السوسيولوجية الصناعية بالنسبة للمؤسسة الصناعية. فالمسئول الإداري يستطيع أن يكتشف من هذه الدراسات الجوانب المتغيرة والثابتة في بناء الوحدة الاقتصادية التي يديرها.

لذلك يمكننا القول – دون تجاوز – أن المعونة التي يقدمها علم الاجتماع تمثل الخلفية التي يمكن أن تتخذ على أساسها مختلف القرارات الاقتصادية والسيكولوجية المتعلقة بالمؤسسة. وإذا لم تكن المعلومات المستفادة من الاجتماع الصناعي تستخدم كذلك الآن فعلا، فإنها تستطيع تقديم هذه الخدمة بكفاءة عالية. فإذا كان ما يقوله المتخصص الاجتماعي يستخدم "كمعطيات" يستند إليها القرار الإداري، فالقرار الحكيم هو الذي يستطيع أن يأخذ في اعتباره كل المعطيات.

ويمكننا أن نحدد فيما يلي بكلمات دقيقة وبشكل ملموس علاقة علم الاجتماع الصناعي بالتطبيق من واقع ما أثرناه من تأملات وما نبهنا إليه من تحفظات. نقول: من المرغوب فيه أن يطلع كل مسئول في كل مؤسسة اقتصادية على مشكلات وموضوعات ونتائج بحوث علم الاجتماع الصناعي، سواء عن طريق القراءات الخاصة، أو المحاضرات أو البرامج التدريبية. ولكنه ليس من الضروري، وربما كان من غير المرغوب فيه، أن تنشئ كل مؤسسة كبيرة وظائف أو أقسام خاصة لعلم الاجتماع الصناعي. ونرى عوضا عن هذا أنه من المفيد عندما تعرض للمؤسسة مشكلة تتطلب معاونة المتخصص الاجتماعي الصناعي، أن تلجأ المؤسسة إلى أحد مراكز البحث أو المعاهد العلمية المتخصصة لدراسة الموضوع، وتقديم الرأي. أما فيما يتعلق بالإدارة الدائمة للمصنع فليس من المفيد إنشاء قسم للاجتماع الصناعي إلى جانب الأقسام الإدارية الأخرى. وإنما المهم أن تستند في قراراتها إلى المعلومات المستخلصة من دراسات الاجتماع الصناعي. فعلم الاجتماع الصناعي كعلم لا يقدم للمشتغلين بالتطبيق وصفات جاهزة، وإنما يقدم معلومات. ومن المؤكد أن القرارات والتنظيمات العملية لن تخسر شيئا بالاستفادة قدر الإمكان من هذه المعلومات.



الفصل التاسع عشر
علم الاجتماع الديني

يقوم علم الاجتماع الديني على دراسة الظواهر الاجتماعية في ميدان الدين، والعلاقات الاجتماعية للدين في الداخل والخارج. وينطوي هذا التعريف العام الموجز على بعض العناصر الأساسية. إذ أن معنى ذلك أن علم الاجتماع الديني يرتبط بعلاقة وثيقة بكل من علم الاجتماع وعلم الأديان. فعلم الاجتماع الديني فرع من فروع علم الاجتماع، باعتباره الدراسة الاجتماعية المتخصصة للنظام الديني.

كما ينتمي علم الاجتماع الديني –من ناحية أخرى– إلى علم الأديان المقارن الذي يتناول تاريخ الأديان بالمقارنة والتحليل. ويعتمد علم الأديان المقارن على تاريخ الأديان العام، أي دراسة الظواهر الدينية (فينومينولوجيا الدين، والانتظامات والأبنية، والنظائر الطرازية العامة). وهكذا يتناول علم الاجتماع الديني الكنايات والعمليات الاجتماعية التي تنتمي إلى ميدان الظواهر الدينية، بهدف تحليل أبنيتها والقوانين التي تخضع لها. ويمكن أن نلخص فيما يلي أهم القضايا التي يتناولها علم الاجتماع الديني:

1. يتخذ الدين بالضرورة موقفا من الأشكال الاجتماعية العلمانية الطبيعية القائمة (كالأسرة، والقبيلة، والشعب، والدولة). وتمثل دراسة العلاقات المتبادلة بين الدين وهذه الأشكال الاجتماعية أول أهداف علم الاجتماع الديني.
2. يكون الدين نفسه أشكالا اجتماعية خاصة. ولا نجد مثل هذه الجماعات الدينية المتميزة إلا في نطاق الأديان العالمية (كالمسيحية والإسلام). والجماعات التي تدرس هنا هي: جماعة المعلم والتلاميذ، وجماعة المعلم وحوارييه، وشعب الكنيسة (أو الجماعة المحلية الدينية)، والطائفة الدينية، والطريقة. ويتميز موضوع التنظيم الديني بأهمية خاصة، وهو التنظيم الذي يتخذ صورته المتميزة في تكوين الكنيسة (المسيحية).

إذ الملاحظ أن معظم دراسات علماء الاجتماع الديني الغربيين في هذه النقطة قد انصبت على الكنيسة المسيحية، باعتبارها أبرز صور التنظيم داخل الدين. على أننا نلاحظ أن منظمات التدرج الرسمي -على الطراز الكاثوليكي- ليست معروفة على الاطلاق في معظم المجتمعات غير العربية. إلا أن اختفاءها لم يؤد -كما هو واضح- إلى الحيلولة بين الأديان وبين الاستمرار في البقاء والفاعلية عبر القرون. فلا تعرف الهندوسية ولا الإسلام -مثلا- شكل الكنيسة أو شيئا قريبا منها. والتنظيمات الصغيرة الموجودة تتميز بأنها غالبا ذات طابع محلي، ولا تعرف نظاما رسميا للتواصل بين الوحدات المحلية على مستوى المجتمع كله من أجل رسم سياسة موحدة، وحل الخلافات على العقيدة، وتوحيد الممارسات الشعائرية وغير ذلك. وتعكس هذه الاختلافات بطبيعة الحال الأساليب المختلفة لتكامل الدين في المجتمع، وكذلك الاختلافات في البناء الإداري لجميع النظم في المجتمع.

3. ثم توجد بعد ذلك علاقة من نوع خاص بين الجماعة العلمانية والجماعة الدينية من ناحية، والدين الحي في المجتمع من ناحية أخرى، وهي تمثل الهدف الثالث من أهداف دراسات علم الاجتماع الديني.

4. ثم يهتم علم الاجتماع الديني علاوة على ذلك بدراسة العلاقة بين الجماعات الدينية ببعضها البعض، بما في ذلك العلاقات المتبادلة مع الجماعات الدينية الغربية كلية، وكذلك العلاقات المتبادلة بين جماعات الطوائف مع بعضها البعض من ناحية، ومع المجتمع الديني الكبير من ناحية أخرى.

5. كذلك يهتم علم الاجتماع الديني اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين الدين وبعض مجالات الحياة الاجتماعية، كالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادي، والكنيسة والدولة، والدين والسياسة، والدين والأسرة...إلخ. والنقطة الأساسية في جميع هذه الموضوعات هي محاولة فهم التفاعل بين الأفكار الدينية كما تنقلها المؤسسات غير الدينية والمتخصصة على حد سواء، وبين القيم السائدة للنظم العلمانية في المجتمع. ومن الغريب أن هذا السؤال الأساسي لم يحفز إلى ما هو جدير به من جهود البحث في علم الاجتماع، خاصة في الآفاق المعاصرة.

أما عن العلاقات المتبادلة بين الأفكار الدينية والمصالح الاقتصادية، فيمكن أن تعد دراسة ينجر للدين وموضوع النضال من أجل القوة أقرب الدراسات إلى تناول هذا الموضوع. وذلك من خلال تحليله للضغوط المختلفة الواقعة على المنظمات الدينية لمنعها من ممارسة سلطة على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والشئون العلمانية بوجه عام.

أما على المستوى التاريخي فهناك بطبيعة الحال العمل الضخم الذي خلفه ماكس فيبر، وما حفز إليه مؤلفه من دراسات هامة. غير أننا لا نجد مع ذلك من حاول إعادة تقييم مؤلف فيبر من حيث ربطه بالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادي في المجتمع المعاصر. وقد أشار ينجر -بحق- إلى أنه لم يعد للأفكار الدينية في مجتمعنا العلماني ذلك التأثير الكبير على القيم الاقتصادية كما كان الحال في الماضي. إلا أن الصلة بينهما مع ذلك لم تنقطع تماما، والقدر الباقي منها، وخاصة في الثقافات ذات الارتباط الوثيق بماضيها التقليدي وتعيش الآن عملية التغير الاجتماعي السريع، يدفعنا إلى مواصلة الدراسة في هذه النقطة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الكنيسة والدولة فالمؤلفات معظمها تاريخي اجتماعي. كما يصدق هذا الحكم على المسائل المتصلة بالتأثير المتبادل بين الدين والسياسة. وقد اتجهت دراسات الانتخابات في الماضي إلى لمس الموضوع من زاوية نفسية اجتماعية خاصة بتأثير الانتماء الديني على القرارات السياسية الفردية. وتهتم بعض الدراسات الجارية حاليا ببحث الصلة بين الأيديولوجيات الدينية والسياسية، وبين الكنيسة والأحزاب السياسية.

ونلاحظ على دراسات علم الاجتماع العائلي أنها لم تغفل موضوع مكانة الدين في الحياة الأسرية ودوره في الحفاظ على القيم التقليدية الخاصة بالزواج والطلاق والعلاقات الجنسية وتربية الطفل. بل إن هناك عددا من الدراسات المستقلة في هذا الموضوع. وتتضمن معظم كتب الأسرة فصلا عن الدين، ولو أننا مازلنا نفتقر إلى مؤلف أساسي عن الارتباط بين الدين والأسرة يتناوله بأسلوب منهجي مقارن.

وإذا كان العلماء الأمريكيون، والغربيون بصفة عامة، لا يولون اليوم موضوع العلاقة بين الدين والنظم الاجتماعية ما هو حقيق به من اهتمام، لاعتقادهم كما أشرنا بأن الدين لم يعد قوة مؤثرة ذات بال في مجتمع اليوم، فإن هذا لا ينطبق على مجتمعنا المصري، ولا المجتمعات العربية ومجتمعات أخرى كثيرة، ما زالت ارتباطاتها التقليدية وصلاتها بالتراث كبيرة للغاية. فعندنا – وفي مجتمعات أخرى أيضا – لم تكتمل عملية التحول الكامل إلى العلمانية، بحيث أن هذا الموضوع سيظل ولأمد طويل في المستقبل ذا أهمية اجتماعية علمية كبرى.

الفصل العشرون
علم الاجتماع التربوي

أولاً: التربية نظام اجتماعي

نستطيع أن نعرف الظاهرة التربوية من وجهة النظر الاجتماعية بأنها نظام اجتماعي يقوم بدور وظيفي في إعداد وتنشئة وتشكيل النشء من خلال وسائط ومؤسسات وأجهزة لها فاعلية تكوين الفرد وتهيئته من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية، ليكون عضوا في مجتمعه، يحيا حياة سوية في بيئته الاجتماعية. وينطوي هذا المفهوم على أن الظاهرة التربوية أعم وأشمل من ظاهرة التعليم، وأن النظام التربوي بهذا المعنى عملية عامة ومستمرة لإعداد الفرد للتكيف مع بيئته الاجتماعية، ولإمداده بعناصر مدنيته وحضارته، ولتزويده بمظاهر التحضر وبإنجازات العلم والتكنولوجيا وبإرشاده بوسائل تبصيره وتوعيته.

أما التعليم فهو أحد العناصر الأساسية لمحتوى العملية التربوية، وإن شئنا التحديد، يمكننا أن نظر إلى التعليم باعتباره المظهر الرسمي للتربية في دور العلم والمؤسسات التهذيبية التي تختار نوعية معينة من المعارف، لتربط الفرد بمجتمعه وبتراثه الحضاري والاجتماعي.

فالتربية من وجهة نظر علم الاجتماع تعد بذلك إحدى المعطيات المنبثقة عن الحياة في جماعات، والصادرة عن البنية الوظيفية لتلك الجماعات، متضمنة قوالب ونماذج للفكر والسلوك، منطوية على نماذج من التصورات الجمعية المشتركة التي تصدر عن الجماعة وتستمر بالجماعة ومن أجلها، لتعمل على دعم ظواهرها ومكونات بنائها ومؤسساتها الوظيفية وعاداتها التقليدية والمستحدثة على السواء، كما تسعى إلى تحريك وتطوير واقعها في الاتجاه الذي من شأنه أن يحقق متطلباتها ويواجه احتياجاتها ويحل مشكلاتها، وينمي طاقاتها.

فالتربية ظاهرة اجتماعية خالصة تصدق عليها الخصائص الأساسية المميزة لكل ظاهرة اجتماعية. فهي بمثابة نسق تلقائي له مميزاته النوعية المتميزة فيصدر عن الطبيعة الاجتماعية للكائن البشري. معنى هذا أن الظاهرة التربوية لا صلة لها فيما يتعلق بنشوئها بطبيعة الإنسان النفسية أو البيولوجية (الحيوية). حقيقة أن للإنسان طبيعته النفسية التي تبرز في الفكر والشعور والإرادة، كما أن للكائن البشري طبيعته البيولوجية التي تجعله يسعى وراء الدوافع الحيوية للأكل والحماية والمأوى، ولكن طبيعته الاجتماعية هي التي تستأثر بتشكيله وإعداده وتنشئته في مراحل نموه. ويتجسد هذا بشكل واضح في الحاجة التي تبدو لدى الأطفال لتلقي المساعدة والعون من الكبار في تتابع الأجيال وتعاقبها، ومما تحمله عجلة التراث الثقافي والاجتماعي من معطيات. كما يتضح أيضا في التكافل الذي يمارسه الكبار حيال الصغار بهدف احتوائهم فيما يصدر عنهم من نشاطات وبغية ضمان استمرار النشاط الاجتماعي المشترك، واتصال التراث الثقافي والحضاري عبر الأجيال.

حقيقة أن هناك تربية لدى الكائنات دون البشرية (الحيوانات)، غير أنها تهدف إلى تحقيق هدف بيولوجي بحت يستهدف تحقيق نموذج النوع في الوليد، وتعهد الميول والغرائز حتى تصل إلى اكتمال وظائفها العضوية كتعليم الطير بناء عشه. أما التجربة لدى الكائنات البشرية فقد فقدت على الأرجح طابعها البيولوجي البسيط هذا، وأصبحت معتمدة على المعطيات والأسس الحضارية والاجتماعية، سواء في صورة معتقدات وطقوس أو عادات وتقاليد. فهي تعتمد على نسق من الأفكار والتصورات والنماذج، وهي الطريق إلى صياغة الكائن البشري وتشكيله كي يتحول من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وهي السبيل إلى إدخاله وقبوله كعضو في الجماعة الإنسانية التي ينتسب إليها روحيا وماديا في الواقع. ولا يمكن أن يستغني الفرد عنها كأساس لوجوده، لأنه لا يمكن أن يتصور وجود الإنسان في غير مجتمع أو بدون حياة اجتماعية، كما أنه لا يمكن تصور مجتمع بلا تنشئة اجتماعية أو تربية.

ويتخذ كل مجتمع من التربية وسيلة لضمان استمرار بقائه. مشدودا بتراثه وماضيه متطلعا إلى مستقبله وأمانيه. وهو يعتمد على التربية في نقل تراثه من المعارف والتجارب والمعطيات والقيم وطراز حياته إلى الأجيال الناشئة وفق تصوره الخاص.

أي أن النسق التربوي يحوي في طياته النموذج المثالي إلى جانب الطراز التقليدي للتراث الثقافي.

كذلك تتميز الظاهرة التربوية بخاصية الجبرية الاجتماعية والحتمية الثقافية على السياسة التعليمية والإرشادية والمحددات الثقافية والقيم الأخلاقية. فهي تربية الزامية قائمة على سلطة المجتمع، وآية ذلك أن التربية تضغط على الأفراد وتجبرهم بالتزام قواعد معينة في علاقاتهم ومعاملاتهم. وهذه الضوابط ليست من صنع فلاسفة التربية، وإنما تكون مستندة إلى السلطة الاجتماعية ومعتمدة على الجزاءات التأديبية. وإن كان الأطفال لا يشعرون بوظائفها إلا إذا أقدموا على مخالفتها.

وترتبط قواعد التنشئة في الجماعات الإنسانية بقبول الفرد وإدخاله تدريجيا في جماعته، مع تقدير أنها لابد وأن تكون متنوعة بتنوع الأوساط والفئات الاجتماعية معتمدة على مجموعة المعارف والخبرات التي تتطلبها الهيئة الاجتماعية التي ينتسب لها الفرد ويدين لها بالولاء. ولعل التناسب المتضمن بين طبيعة التربية الملزمة وإحساس الفرد بأنه لا يعيش حياة واقعية إلا في كنف جماعة هو الضمان للقيمة الأخلاقية الملزمة لقواعد التربية.

وفي ضوء ما تقدم تبدو التربية وكأنها سلطة اجتماعية واجبة المراعاة، وقوة ضابطة لها قيمها الأخلاقية. فهي ليست نفسية أو فطرية إنسانية على نحو ما يذهب إليه أصحاب الآراء الميتافيزيقية، وإنما هي ظاهرة اجتماعية إلزامية وضرورة حيوية للجماعة. ذلك أنها تشعر الفرد بأنه مترابط ترابطا بنائيا ووظيفيا بالمجتمع وبالهيئات والمستويات الاجتماعية والفئات المهنية التي تحدد دور الفرد وفاعليته في جماعته. كما أنها ليست من صنع فرد من الأفراد، ولكنها عمل جيل من الراشدين، ينتقل من خلال التراث الحضاري والاجتماعي إلى جيل آخر من الناشئين. فكل جيل ينقل عن طريق التربية ثروة من الأفكار والمعطيات والمعارف إلى الجيل الذي يليه. غير أنه ليس المقصود بذلك أن النقل يؤدي إلى عمليات تراكمية فحسب، أي أنه ليس مجرد حصيلة خبرات سابقة دون جهد خلاق جديد للجيل الناقل. ذلك أن كل جيل ينظر إلى الوجود وإلى المجتمع نظرة خاصة به وفق تجربة الحياة، ووفق ما يصدر عنها أو ينبثق من احتياجات ومتطلبات ومشكلات ومواقف تقتضي المواجهة بأساليب تربوية

متجددة. ومن ثم كانت التربية عملية ديناميكية (أي متغيرة) في محتواها، إيجابية في تأثيرها، خاصة إذا كانت هادفة إلى تحقيق تغير اجتماعي واسع النطاق بعيد المدى.

ثانياً: الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع التربوي

1. علم الاجتماع التربوي المعياري

حاول علم الاجتماع، كما حاولت من قبله علوم التيولوجيا والأخلاق، أن يحدد للتربية معايير السلوك. ونلمس هذا الاتجاه بشكل واضح لدى علماء الاجتماع الموسوعيين الأوائل ابتداء من أوجست كونت، ومن سار على نهجه من علماء الاجتماع والفلاسفة الاجتماعيين. ونجد أن قانون المراحل الثلاث عند أوجست كونت كان يشمل التاريخ الإنساني في مجموعه، وأن القواعد التي سار وفقا لها هذا التاريخ كانت تحدد –من بين ما تحدد- مسار العملية التربوية نفسها. فكانت كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي تضع أسس العملية التربوية من حيث أهدافها، ومضمونها، ومنهجها، وتنظيمها. كما كانت تضع موجهات العمل التربوي نفسه. وكانت دراسة هذه الأمور وتحليلها يجعل من علم الاجتماع التربوي "الدراسة المعيارية للتربية".

ومن الطريف أن نلاحظ أن هذه النظرة إلى علم الاجتماع باعتباره رائدا للعملية التربوية كانت في صميمها جزءا من النظرة العامة إلى هذا العلم الجديد باعتباره الحكم الأخير والنهائي في كل الأشياء. ولم تقتصر هذه النظرة على علم الاجتماع الفرنسي، أو حتى علم الاجتماع الأوروبي وحده. وإنما يمكننا أن نلمسها بكل وضوح في العلاقة بين علم الاجتماع والتربية في الولايات المتحدة أيضا، خاصة عند لستر وارد Ward وتشارلز الوود Ellwood. إذ يرى هذان العالمان أن السياسة الاجتماعية والتربية ليسا سوى جوانب من علم الاجتماع التطبيقي. ويطلق وارد على التربية اسم: "السبيل الأزلي للتقدم الاجتماعي".

وتأثرا بهذين العالمين الاجتماعيين حدد علم الاجتماع التربوي في أمريكا لنفسه ثلاث مهام، يمكن أن نحددها فيما يلي، آخذين في اعتبارنا أنها ما تزال في جوهرها قائمة حتى يومنا هذا ومعترفا بها من جانب علماء الاجتماع التربوي الأمريكيين.

هذه المهام هي:

1. تحديد قائمة أولويات سوسيولوجية للعناصر الثقافية، وتتحدد تلك الأولوية تبعا لقيمتها في تنمية المجتمع وبنائه. وهو ما يعرف بدراسة المضمون القيمي للتربية، من هذا مثلا: ميدان العلوم الاجتماعية.
2. دراسة العملية التربوية في الواقع الحي، لمعرفة ما إذا كانت الأساليب والإجراءات المتبعة فيها تخدم تقدم المجتمع على الوجه الأكمل أم لا. وهو ما يعرف باسم دراسة الأهمية الشكلية لجوانب العملية التربوية.
3. أن تتخذ الدراسة السوسيولوجية (أي الاجتماعية الوصفية) الدقيقة وكذلك التحليل السوسيولوجي للظروف التربوية والمؤسسات التربوية القائمة بالفعل أساسا للفرعين السابق ذكرهما لعلم الاجتماع التربوي المعياري.

كذلك اتخذت دراسات علم الاجتماع التربوي طابعا معياريا مماثلا لدى بعض الدارسين الذين تأثروا بنظرية التقدم عند هربرت سبنسر، وبنظرية التقدم عند موللر لاير في ألمانيا. إذ يرى هذا الفريق من علماء الاجتماع أن وظيفة علم الاجتماع تتمثل في تصوير الخط الذي انتهجه التطور الاجتماعي حتى الآن، ورسم معالم التطور في المستقبل الذي يجب أن تلتزمه التربية وتعمل على التعجيل به وتحقيقه.

ويمكن أن نلخص موقف هذا الفريق من علماء الاجتماع فنقول أنه حينما اتخذت دراسات علم الاجتماع طابعا موسوعيا واعتبرت نفسها دراسة شاملة للمجتمع الإنساني وجدناها تتخذ موقفا معياريا للتربية يقوم على الاعتقاد بضرورة أن يستخلص علماء المجتمع الاتجاهات والقيم التي يجب أن تعمل التربية على تحقيقها.

هناك داخل هذا النوع من الفكر الاجتماعي في التربية اتجاه يقوم على الأخذ بأسس علم الاجتماع المعرفي في النظر إلى التربية. نذكر منها في فرنسا مدرسة دوركايم (الذي كان ينظر إلى التربية بوصفها عملية تنشئة اجتماعية مخططة للجيل الجديد) وخاصة تلميذه وزميله ليفي برول، وفي ألمانيا مدرسة ماكس فيبر وجيروسالم Jerusalem وبيرنفلد Bernfeld وغيرهما. فقد اجتهد هؤلاء المفكرون في بيان الحتمية الاجتماعية في تشكيل المفاهيم الأساسية لتفكيرنا. فالفكر التربوي مشتق من هذه

المفاهيم ونابع منها، ومن ثم يكون نابعا من الواقع الاجتماعي للجماعة. كذلك تذهب هذه الفئة إلى أن الأسلوب التربوي لفترة معينة يناسب البناء الاجتماعي السائد في تلك الفترة. ثم ذهب البعض علاوة على هذا إلى اعتبار التربية أداة أيديولوجية من الأدوات التي تعتمد عليها الطبقات المسيطرة في فرض سيطرتها على سائر الطبقات، ومن ثم اعتبارها أداة من أدوات الصراع الطبقي في أي مجتمع.

معنى هذا أن ذلك الفريق من علماء الاجتماع ينظر إلى وظيفة التربية باعتبارها وظيفة مزدوجة: تتمثل أولا في أنها تعكس البناء القائم وترديده، كما تتمثل في العمل على الحفاظ عليه وإبقائه داخل حدود ومعالم معينة.

ثم خطى هذا الاتجاه خطوة أبعد من هذا، بعد أن اكتملت له صياغة هذه النظرة المعيارية إلى علم الاجتماع التربوي ودوره في المجتمع، حيث طالب بوضع سياسة حاسمة للإصلاح التعليمي، وتحديد بعض الخطوات الملموسة في هذا الصدد. كما اتفقت سياسات علماء الاجتماع التربوي في البلاد الاشتراكية (خاصة في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وما كان يسمى ألمانيا الشرقية) على الربط بين التنظيم التربوي، ومضمون العملية التربوية، ووسائلها، وأهدافها من ناحية والموقف الاجتماعي والتاريخي ومتطلباته من ناحية أخرى.

وهناك فضلا عن هذا بعض المحاولات التي بذلت للكشف عن عوامل التأثير الاجتماعي في النظام التربوي، ولكن بعيدا عن التأثر بالاتجاهات الماركسية. ولكنها تشترك مع الاتجاهات السابقة في النظرة المعيارية إلى النظام التربوي ودوره في المجتمع. نذكر منها على سبيل المثال محاولة دنكمان الكشف عن بعض الحقائق المطلقة الملزمة للتربية، والتي انتهج في تحديدها نهجا يقوم على النقد السوسيولوجي للمعرفة.

2. علم الاجتماع التربوي الوصفي

ذهب علم الاجتماع الإمبيريقي إلى اعتبار علم الاجتماع التربوي أحد فروع العلم الإمبيريقية المستقلة. وأول الأهداف التي يسعى إليها هذا الاتجاه تحديد وضعه بالنسبة للتربية. فإذا كان علم الاجتماع هو دراسة صور الحياة الاجتماعية ومظاهر التغير التي تطرأ عليها، وإذا كانت التربية تعد أحد العلوم الأساسية الذي يدرس

التربية كحقيقة واقعة وكرسالة" على حد تعبير فيشر)، إذا كان ذلك كذلك فإنه يبدو لأول وهلة أنه لا توجد ثمة علاقات بين العلمين. ولكنا نتبين مع ذلك أن التربية تتم دائما في موقف اجتماعي معين، وهذا الموقف له أبعاد وظروف زمانية ومكانية لها دلالتها الاجتماعية المعينة (كالأسرة، والفصل الدراسي، وجماعة العمل...إلخ).

كذلك يتميز هذا الموقف ببعض العناصر البنائية ذات الطبيعة النفسية الاجتماعية (كالتعاون، وتقسيم العمل، والقيادة، والتسلسل الرئاسي، والتآزر، والتفوق..إلخ). ثم أن هذه العملية (كالتعليم، والتأديب..إلخ) وأهدافها (إعداد الفرد للحياة في جماعية معينة، وتحمل مسئولية معينة إزاء الآخرين، أو تكوين شخصية متناغمة ومتوافقة مع الآخرين..إلخ)، هذه الوسائل وتلك الأهداف لا يمكن فهمها فهما صحيحا شاملا دون أن نأخذ في اعتبارنا الجماعة الاجتماعية التي تتم فيها عملية التربية هذه. ثم نجد من ناحية أخرى أن الجماعة الاجتماعية تتجاوز في وجودها زيادة أو نقصان عدد أفرادها، فهي موجودة قبلهم، وستظل موجودة بعدهم، ومن هنا حرص كل جماعة على الحفاظ على طبيعتها وعلى شخصيتها وكذلك على طبيعة إنجازاتها الاجتماعية والثقافية، فذلك الأمر ضرورة حيوية من ضرورات وجودها. ومن هنا نجدها تجبر أفرادها على تبني المثل الأعلى للجماعة والاقتداء به والعمل من وحيه. ومن خلال ذلك نلمس تأثير هؤلاء الأفراد بدورهم في حياة الجماعة، فهذه الدرجة من محاولة تحقيق الانتماء إلى الجماعة تكون هي نفسها المدخل إلى ظهور بعض التغيرات في الجماعة. وهكذا يتضح لنا بكل جلاء أن التربية هي – في نظر أصحاب هذا الاتجاه- وسيلة الحفاظ على الجماعات وتطويرها في نفس الوقت. ومع أن كلا العلمين يحتفظ باستقلاله سواء فيما يطرحه من مشكلات، أو في مفاهيمه أو مناهجه، إلا أنهما يلتقيان مع ذلك في الاشتراك في موضوعهما النهائي وفيما يطرحه هذا الموضوع من مشكلات أو يثيره من قضايا.

وفي ضوء هذا الاتجاه يمكن أن نفهم بعض الأحكام التي تتردد قائلة: "إن التربية عملية اجتماعية، وأنها تعتمد أصلا على وجود الجماعة. وتنطلق من هذا الوجود"، أو أن التربية هي "عملية إدماج الفرد في مجتمع قائم بالفعل"، أو أن "العملية التربوية في المجال الاجتماعي ليست في مجموعها سوى احد إنجازات المجتمع، مستهدفة دعم تراثه

وتجديد كيانه". أو أن "التربية كعملية دينامية بين المربي والمربى إن هي إلا وظيفة اجتماعية" أو أن "التربية علاقة اجتماعية أساسية".

تعقيب: الواقع أن الآراء تختلف في تحديد طبيعة العلاقة بين هذين الاتجاهين الرئيسين في علم الاجتماع التربوي، وفي مدى تداخلهما. وإن كان يمكن القول بأن الرأي الذي يذهب إلى اعتبار علم الاجتماع علما معياريا للتربية قد أصبح رأيا باليا. فلم يعد من الصواب ولا المقنع للغالبية الكبرى من علماء الاجتماع القول بأنه يتعين استخلاص بعض الموجهات والقواعد الملزمة للعمل التربوي من واقع معرفة تطور المجتمع الذي يخضع لقوانين صارمة. وإزاء هذا يجدر بنا أن نستعرض فيما يلي تفصيلا طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والتربية في ضوء هذا التقييم الجديد للاتجاهات الأساسية في حقل علم الاجتماع التربوي.

ثالثاً: أجهزة التربية في المجتمع

(أ) الأسرة

1. وظائف الأسرة الاجتماعية وتطورها

تطورت وظائف الأسرة الاجتماعية في جملتها من الأوسع إلى الواسع، ثم إلى الضيق فالأضيق. فوظائف الأسرة الإنسانية في أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة شاملة لمعظم شئون الحياة الاجتماعية. ولكن المجتمع العام أخذ ينتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئا فشيئا، وينزعها من الأسرة واحدة بعد أخرى، ويعهد بكل منها إلى أجهزة خاصة تسير تحت إشرافه، حتى كاد يجردها منها جميعا.

فالأسرة في مبدأ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية في الحدود التي يسمح بها نطاقها، وبالقدر الذي تقتضيه حاجاتها. ويبدو هذا بشكل واضح في الشعوب التي تعتبر ممثلة في نظمها لأقدم مراحل الإنسانية، وهي العشائر البدائية بأمريكا واستراليا. فكل عشيرة من هذه العشائر كانت أسرة مستقلة، إذ لم يكن لديهم فرق بين أسرة وعشيرة. وكل عشيرة من هذه العشائر كانت بمنزلة مملكة مستقلة تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية، وتتمثل فيها جميع السلطات والهيئات المعروفة في العصر الحاضر. فكانت هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه وتشرف على شئون

التوزيع والاستهلاك والتبادل الداخلي وغيره. وكانت هيئة تشريعية تضع القوانين وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات. وكانت هيئة سياسية تنفيذية تشرف على تحقيق سياستها العامة وتنظم علاقتها بما عداها من العشائر وتتعهد تنفيذ ما تضعه من شرائع. وكانت هيئة قضائية تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها والقصاص للمظلوم من الظالم وحراسة القانون وعقاب من يعتدي على حرماته. وكانت هيئة دينية تضع قواعد الدين وتفصل أحكامه وتوضح مناهجه وتقوم بحراسته. وبالجملة لم تغادر أية ناحية من نواحي الوظائف الاجتماعية إلا اضطلعت بها وأشرفت على شئونها.

وقد ظلت الأسرة الإنسانية بهذه الوظائف الواسعة إلى عهد قريب. فالأسرة الرومانية مثلا في العصور القديمة ما كانت تختلف في هذه الناحية اختلافا كبيرا عن الأسرة في الشعوب البدائية.

ثم أخذ المجتمع العام يطغى سلطانه على سلطان الأسرة، وينتقص وظائفها من أطرافها، وينتزعها منها وظيفة وظيفة، وينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة مستقلة عن الأسرات. وقد ساعد على ذلك ظهور الدول الكبيرة التي انتظمت الدويلات والمجتمعات السياسية الصغيرة، وقيام للديانات العالمية العامة التي اختفت أمامها العقائد المحلية والعائلية.

2. وظائف الأسرة التربوية وتطورها

وهكذا سار التطور فيما يتعلق بالتربية. فقد كان المنزل في فجر التاريخ الإنساني هو الجهاز الوحيد للتربية المقصودة. فالعشيرة البدائية هي التي كانت تقوم وحدها بتربية الأطفال من النواحي الجسمية والعقلية والخلقية وتهيئ وسائل إعدادهم للحياة. وظل الأمر على هذه الحال حتى فاتحة العصور القديمة. فالأسرة الرومانية في أقدم عصورها كانت تشرف وحدها على تنشئة أطفالها وتربيتهم من مختلف النواحي وفق ما تشاء لها نظمها الخاصة، بدون تدخل من جانب أية سلطة أخرى من سلطات المجتمع العام.

وبذلك كانت تربية الطفل متروكة للعوامل غير المقصودة يساعدها المنزل في ذلك ويكمل نقصها. وكانت جهود المنزل التربوية في مبدأ الأمر مختلطة بوجوه نشاطه الأخرى وغير متميزة عنها، حتى لقد كانت تربيته للأطفال أشبه شئ بتربية غير مقصودة. ثم أخذ المنزل يوجه عناية خاصة لشئون التربية ويتجه إليها في صورة مقصودة. وبعد أن ظهرت الكتابة، ودون بفضلها ما اهتدى إليه الإنسان من حقائق في مختلف الشئون، وأصبحت تربية الجيل اللاحق تتوقف على إحاطته بما كشفه السلف وما دوِّن في ميادين العلوم والفنون، انضم إلى وظائف المنزل التربوية القديمة وظيفة جديدة وهي وظيفة التعليم بمعناه المدرسي الأخص. وكان يقوم بهذه الوظيفة الآباء والأقرباء وكبار أفراد الأسرة والعشيرة حيال صغارها.

ثم أخذ المجتمع ينتزع من الأسرة هذه الوظيفة شيئا فشيئا، وينشئ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل في وزارات التربية والتعليم والمؤسسات العلمية والمدارس والمعاهد والجامعات والمنشآت الرياضية والثقافية بمختلف فروعها، ووضع نظما تنتقص من حرية الأسرة وتفرض عليها التزامات بصدد تربية أولادها وتعليمهم كنظام التعليم الإلزامي الذي يجبر كل أسرة على أن تبعث أولادها - في مرحلة معينة من مراحل طفولتهم - إلى مدارس خاصة، لتلقي منهج دراسي عام ارتضته الدولة لجميع أفراد الشعب، وكنظام الخدمة العسكرية الإجبارية الذي يوجب على كل أسرة، عندما يبلغ أولادها سنا معينة في فاتحة شبابهم، أن تقدمهم للدولة لتلحقهم بأفراد جيشها العامل مدة ما، وتأخذهم في أثناء هذه المدة بالتربية العسكرية والتدريب الحربي.

وعلى الرغم من ذلك فإن المنزل لا يزال عاملا من أهم عوامل التربية. بل قد لا نعدو الصواب كثيرا إذا قلنا إن كفته ترجح كفة العوامل الأخرى كلها مجتمعة منضما بعضها إلى بعض. ذلك أن على المنزل تتوقف آثار هذه العوامل جميعا، فبصلاحه وجهوده الرشيدة تصلح آثارها وتؤتى ثمارها، وبفساده وانحراف أعماله تنحرف كلها عن جادة القصد ويجانبها التوفيق. وللمنزل فضلا عن ذلك وظائف تربوية خطيرة خاصة به لا يكاد يشاركه فيها غيره ولا يغني فيها غناءه أي عامل آخر من عوامل التربية. وسندلل على ذلك من خلال الحقائق التالية:

1. فهو العامل الوحيد للحضانة والتربية المقصودة في المراحل الأولى للطفولة. ولا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسد مسد المنزل في هذه الشئون. ولا يقصد من دور الحضانة أو الكفالة التي تنشئها الدولة والهيئات لايواء الأطفال في مراحلهم الأولى إلا تدارك الحالات التي يحرم فيها الطفل من الأسرة أو تحول فيها ظروف قاهرة بين الأسرة وقيامها بهذه الوظيفة. ولا يتاح لهذه المؤسسات، مهما حرصت على تجويد أعمالها، أن تحقق ما يحققه المنزل في هذه الأمور.
2. وعلى المنزل يقع قسط كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والدينية في جميع مراحل الطفولة، بل وفي المراحل التالية له كذلك. وفي الأمم التي كانت تحارب مدارسها الرسمية الدين بطريق مباشر أو غير مباشر. وفي الأمم التي تسير معاهدها الدارسية على نظام الحياد في شئون الدين والأخلاق الدينية فتنفض يدها من جميع الأمور التي تتصل بهذه النواحي كفرنسا والأمم التي نحت نحوها، في هذه الأمم وفي تلك يقع عبء التربية الدينية كاملا على عاتق المنزل وحده.
3. وبفضل الحياة في الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلي والعواطف الأسرية المختلفة وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة. فالأسرة هي التي تجعل من الطفل حيوانا مدنيا وتزوده بالعواطف والاتجاهات اللازمة للحياة في المجتمع وفي البيت.

(ب) المدرسة كتنظيم اجتماعي

تعد المدرسة نظاما خاصا من أنظمة التفاعل الاجتماعي، وهذه الحقيقة على جانب عظيم من الأهمية، ذلك لأننا إذا أردنا أن ندرس المدرسة على أنها وحدة اجتماعية يجب علينا أن نميز بوضوح بين المدرسة وبين ما هو خارج المدرسة. فالمدرسة تتميز بوضوح عن الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه. وتوجد المدرسة حيث يوجد مدرسون وتلاميذ للتعليم والتعلم. والتعليم الذي يجري داخل المدرسة هو تعليم شكلي (رسمي) يجري داخل الفصل، على أنه ليس من الضروري أن يقتصر على ذلك.

وعندما نحلل المدارس الحاضرة نجد أنها تتميز بمميزات خاصة، يمكن على أساسها أن ندرسها كوحدات اجتماعية مستقلة. هذه المميزات هي: **أولاً**: أن المدرسة تضم، أفرادا معينين هم المدرسون والتلاميذ. **ثانيا**: أن المدرسة لها تكوينها السياسي الواضح التحديد. **ثالثا**: أنها تمثل مركزا للعلاقات الاجتماعية. **رابعا** : أنه يسودها شعور "بالنحن". **خامسا**: أن لها ثقافتها الخاصة بها.

والمدرسة تضم أفرادا معينين هم المدرسون الذين يقومون بعملية التعليم والتلاميذ الذين يتلقون التعليم. وهؤلاء التلاميذ يخضعون في بعض أنواع المدارس إلى عملية انتقاء وغربلة. فالمدارس الخاصة مثلا تنتقي تلاميذها من جماعات معينة تتميز بمستوى اجتماعي واقتصادي معين، أما المدارس العامة فإنها في المرحلة الأولى (في معظم البلاد) تنتقي تلاميذها على أساس السن فقط دون اعتبار للمستوى الاقتصادي والاجتماعي. وفي المراحل التالية تضيف إلى عامل السن بعض العوامل الأخرى التي تناسب المرحلة ونوع التخصص فيها. أما المدرسون فيكونون فئة معينة لها تاريخها ومقوماتها الأكاديمية ولها نقابتها الخاصة. على أن فئة المدرسين في المدرسة لا يصيبها الاستقرار في كثير من الأحوال، حيث تعمل حركة التنقلات على الوصول إلى هذه النتيجة.

وتتميز المدرسة أيضا كما قلنا بنظام سياسي واضح التحديد. فطريقة التفاعل الاجتماعي التي نجدها في المدرسة، والتي تتركز حول القيام بالتعليم واستقباله، هي التي تحدد النظام السياسي للمدرسة. والعملية التعليمية داخل المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم أخلاقية. ومع هذا فالمدرسون يرغبون دائما في أن يسيطر تلاميذهم على المواد الدراسية سيطرة إجبارية لو ترك للتلاميذ الخيار لما أرادوها. والمدرسون يتجهون هذا الاتجاه لأنهم يعتبرون أنفسهم مسئولين أمام المجتمع عن إتقان تلاميذهم لهذه المواد الدراسية، ولأن النظام الإداري ما زال يعتبر نجاح المدرس في مهمته رهنا بعدد الناجحين من تلاميذه في امتحانات آخر العام، وبصرف النظر عما اكتسبوه من مهارات وميول واتجاهات، بصرف النظر عن مدى استعدادهم لنوع معين من التعليم.

والمدرسة هي نقطة الالتقاء لعدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة المعقدة. وهذه العلاقات الاجتماعية هي المسالك التي يتخذها التفاعل الاجتماعي، والقنوات التي يجري فيها التأثير الاجتماعي. والعلاقات الاجتماعية المركزة في المدرسة يمكن تحليلها على أساس الجماعات المتفاعلة فيها. وأهم مجموعتين هما: مجموعة المدرسين، ومجموعة التلاميذ. ولكل من المجموعتين دستورها الأخلاقي واتجاهاتها وعاداتها نحو المجموعة الأخرى. وفي كل من المجموعتين جماعات مختلفة تمثل المجتمع الكبير في انسجامه وتفككه. والتأثير الاجتماعي الذي تمارسه المدرسة هو نتيجة تأثير هذه الجماعات على الفرد وعلى شخصيته.

والمدرسة تتميز أيضا عن العالم الذي يحيط بها بالروح التي تسودها وهي الشعور "بالنحن"، فإن أولئك الذين يرتبطون بالمدرسة ويشعرون بأنهم جزء منها وأنها تمثل في حياتهم فترة هامة من فترات نموهم، يشعرون بأنهم يرتبطون بكل ما فيها بشعور واحد. وتتميز هذه الروح بالوضوح خاصة في الحفلات العامة وفي المواقف التي تكون فيها المدرسة في تنافس أو صراع مع غيرها. وتتضح أيضا في الجماعات التي تسمى نفسها بالخريجين.

كما تتميز المدرسة بثقافة خاصة. هذه الثقافة التي تكون - في جزء منها- من خلق التلاميذ من أعمار مختلفة، وفي جزء – آخر – منها من خلق المدرسين. والأنماط السلوكية المعقدة التي تتركز حول المدرسة هي جزء من ثقافتها أيضا. وهذه الثقافة الخاصة هي الوسيلة الفعالة في ارتباط الشخصيات المكونة للمدرسة بعضها بالبعض الآخر.

وقد أشرنا من قبل إلى حاجة المجتمع إلى المدرسة، وكيف أن هذه الحاجة دفعته إلى إنشائها نتيجة لتراكم التراث الثقافي وتعقده، وزيادة التخصص، والحاجة إلى الكفاءة الاجتماعية والمهنية، والمحافظة على التراث الثقافي والإضافة إليه والحذف منه والتغيير فيه ونقله إلى الأجيال القادمة. وعلاقة الدراسة بالمجتمع ووظيفتها فيه تتوقف على فهمنا لهذه المؤسسة الاجتماعية. فالمدرسة ليست مجتمعا كاملا، ولكنها مؤسسة متخصصة داخل المجتمع العام ولها وظائفها الخاصة المناسبة لها. وعندما تحاول المدرسة

أن تعكس كل أوجه النشاط الموجودة في المجتمع , فإن النتيجة تكون درجة عالية من السطحية ونوع من التمثيل.

والحياة المدرسية حياة حقيقية لا تستمد قيمتها من تأثيرها في المستقبل فحسب , ولكنها تستمد أهميتها من الحاضر الذي يعيش فيه التلميذ. ولقد حاول كثير من المسيطرين على المدرسة أن يجعلوا منها وسيلة لتحقيق أهداف في المستقبل غير عابئين بحاضر التلميذ، مهملين لقدراته واستعدادته، فارضين على المدرسة بطريقة ديكتاتورية كل ما يرونه في هذا المستقبل. ولقد حاولوا كذلك ومن ناحية أخرى أن يلقوا على المدرسة كل أعباء المؤسسات الأخرى، التي تعقدت مسئولياتها نتيجة تطورها وتغيرها فأصبحت غير قادرة على مسايرة الركب الحضاري فاتجهت إلى المدرسة لعلها تقدم لها هذه المساعدة. مثال ذلك المؤسسات الاقتصادية التي نمت وتطورت وأصبح على الفرد، لكي يعيش في مجتمعه مواطنا صالحا، أن يعرف ما طرأ من تغير على هذه المؤسسات وكيف يكتسب سلوكا اقتصادياً سليماً يصل به إلى تحقيق حاجاته في هذا الميدان، وكان على المدرسة أن تقوم بهذا الواجب. والأسرة تعرضت لقدر من التفكك في العصر الحاضر، وفقدت كثيراً من وظائفها الأساسية، نتيجة لعوامل كثيرة منها: تعليم المرأة وتوليها الوظائف العامة واشتراكها في الحياة الاجتماعية... إلخ، مما أدى إلى أن يُلقي على المدرسة عبء القيام بوظيفة الأسرة من حيث العناية بالطفل في النواحي المختلفة.

وهكذا نجد أن المدرسة قد تراكمت عليها المسئوليات وناء كاهلها بالأعباء الكثيرة، فلم تعد مهمتها قاصرة على الناحية العقلية، بل تطورت إلى العناية بالسلوك والاتجاهات والمواطنة الصالحة بصفة عامة. على أننا إذا أردنا للمدرسة أن تقوم بعملية التربية خير قيام، فلابد أن نخفف من أعبائها، ونلقي بعض هذا العبء على المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمصنع والمسجد. وفي هذا السبيل نحتاج إلى التربية بصفة عامة لكي نرشد هذه المؤسسات إلى مسئولياتها وواجباتها وكيفية القيام بها.

والمدرسة لا تعمل للمستقبل دون اعتبار للحاضر، وإنما هي تركز على حاضر التلميذ من جميع نواحيه، وهي في هذا التركيز على الحاضر إنما تعد للمستقبل في الوقت ذاته كما يقول جون ديوي. ولهذا كان على المدرسة أن تجعل هدفها هو هذا

الحاضر الذي يعيش فيه التلميذ، وأن تستغله كل استغلال، مؤمنة أن هذا الاستغلال سيؤدي ولا شك إلى مستقبل أفضل.

وتعمل المدرسة على تبسيط التراث الثقافي تبسيطا يتناسب مع مراحل النمو المختلفة التي يمر بها التلميذ. وهي في هذا تتعارض مع النظرية التربوية القديمة التي تقول بأن التراث الثقافي هام في ذاته، وأنه يجب ان ينقل بحذافيره إلى التلميذ دون تعديل في محتواه أو في طريقة نقله. ونتج عن ذلك أن نظم هذا التراث الثقافي تنظيما منطقيا في هيئة مواد دراسية فرض على التلميذ معرفتها بصرف النظر عن قدرته أو استعداده. أما التربية الحديثة فترى أن هذا التراث الثقافي ليس غاية وإنما وسيلة، وأن الهدف من العملية التربوية هو النمو المتكامل للفرد حسب ما تؤهله له استعداداته وقدراته. ومن بين وسائل تحقيق ذلك التراث الثقافي الذي يجب أن ينظم تنظيما سيكولوجيا لكي يناسب مراحل النمو المختلفة.

وتعمل المدرسة أيضا على تطهير التراث الثقافي من الشوائب والأخطاء التي تكون قد علقت به في تاريخه الطويل. هذا التطهير الذي يؤدي إلى أن تقوم المدرسة بالعملية التعليمية على أساس واضح، وتوجه تلاميذها توجيها سليما. ولقد حدث في تراثنا الثقافي العربي مثل هذه المغالطات والأخطاء، استطعنا أن نتغلب عليها وأن نمحوها، وأن نقيم مكانها الأسس الصحيحة السليمة.

خاتمة: وفي نهاية هذه المناقشة للمدرسة ووظيفتها الاجتماعية والتربوية، نحاول أن نورد بعض المبادئ التي نعتمد عليها في الوصول إلى تقرير وظيفة المدرسة الأساسية:

أولا: يبدو من الواضح أنه لا يوجد مظهر من مظاهر النمو الفردي لا يكون من اختصاص المدرسة، فالشخصية الإنسانية كل متكامل لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء منفصلة، فالناحية المعرفية تؤثر وتتأثر بالنواحي الأخرى العاطفية والأخلاقية. ومن هنا يمكن النظر إلى العملية التربوية على أنها كل متكامل لا يمكن تجزئته، وأن جميع مظاهر نمو الفرد يجب أن تدخلها المدرسة في اعتبارها، إذ لا تستطيع المدرسة أن تعني بناحية واحدة، بالغة ما بلغت قيمة من هذه الناحية. وينتج عن

هذا أيضا أن الخبرة التي يمر بها التلميذ في المدرسة لا يمكن أن تكون خبرة عقلية فقط، أو عاطفية فقط، وإنما هي خبرة متكاملة تشمل جميع أجزائها وعناصرها، فالخبرة كل متكامل. هذا هو المبدأ الأول، وهو أن التربية تعني بشخصية التلميذ من جميع نواحيها، لأن هذه الشخصية كل لا يمكن تجزئته، وأن الخبرة الإنسانية التي تهيئ له الفرص للمرور بها هي خبرة متكاملة أيضا لا يمكن تجزئتها.

ثانيا: أن تطبيق المبدأ الأول ليس معناه أن جميع الوظائف التربوية في المجتمع هي مسئولية المدرسة. فعلى الرغم من أن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي تكون وظيفتها الأولى والأساسية هي التربية، فإن غيرها من المؤسسات الأخرى يمكنها أن تقوم بدورها التربوي الهام. والمبدأ الثاني إذن هو أن تقرير ما إذا كانت المدرسة أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى يجب أن تقوم بعمل تربوي معين، إنما يكون على أساس كفاءتها التربوية في هذا الصدد. فإذا لم تستطع المؤسسة الاجتماعية - عدا المدرسة - أن تقوم بوظيفتها التربوية لانخفاض كفاءتها، فعلى المدرسة أن تقوم بهذا الواجب قياما مؤقتا حتى تزيد هذه المؤسسة من كفاءتها التربوية فتأخذ عن المدرسة هذا الجزء من المسئولية لتقوم به، متعاونة مع المدرسة في هذا الميدان. مثال ذلك أن هناك أنواعا من الوظائف الخاصة بالأعمال التجارية والصناعية يمكن أن تقوم المؤسسات التجارية والمصانع بتدريب الأفراد عليها، بما لها من خبرة مباشرة ميدانية في تدريب الأفراد في هذا الميدان. هذه الخبرة التي تفوق ما للمدرسة في هذا الصدد، رغم أن هذه المؤسسات والمصانع ليست وظيفتها الأولى التربية. كذلك يمكن القول بأن مدارس الحضانة لا تؤدي مهمتها في العناية بالطفل من النواحي المختلفة كما تفعل الأسرة، فمن الخير للطفل أن يبقى في أسرته من أن يدخل مدارس الحضانة ويمر بنظام تربوي معين، والأسرة في هذا الصدد أقدر من الناحية التربوية في القيام بإعداد الطفل من مدارس الحضانة.

ثالثا: والمبدأ الثالث يتعلق بقيام المدرسة بوظائف ليست تربوية محضة. فالتعليم لا يستطيع أن يحقق أحسن النتائج ما لم يتمتع التلاميذ بمستوى مقبول ولائق من النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية. فالتلميذ لا يستطيع أن يستفيد

أحسن استفادة من التعليم إلا إذا كانت النواحي الاقتصادية لا تقلق باله. فهو قد يفكر دائما في ماذا يأكل، وكيف يستطيع الحصول على طعامه، بل وكيف يستطيع الوصول إلى منزله، مما يعوقه عن الاندماج في العملية التربوية، ولهذا كان الأساس الديمقراطي لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أن يكون الأفراد في مستوى اقتصادي مقبول حتى نستطيع أن نتيح لهم التمتع بهذا المبدأ، فلا يعقل أن يكون هناك تكافؤ فرص تعليمية إذا كان في المجتمع جائع وفقير وعار وعاطل ومريض. وهذه الأمراض كلها اقتصادية أو اجتماعية أو صحية مما يسبب ولا شك قلقا نفسيا للتلميذ لا يستطيع معه أن يواصل التعليم أو أن يتفرغ له. ومن هنا كان على المدرسة أن تدخل في حسابها هذه العوامل، وأن تساعد على الإسهام في حلها، بأن تهيء للتلاميذ مثلا فحصا طبيا مجانيا على فترات معينة، وكذلك علاجا مجانيا لمن يثبت مرضه.. كذلك يجب أن يهيء للفقراء نوع من الغذاء المساعد، كإمدادهم بوجبة غذاء تشتمل على العناصر الأساسية للغذاء.

وليس معنى هذا أن المدرسة تأخذ على مسئوليتها القيام وحدها بهذا العمل، إذ لا يمكنها أن تضيف إلى مسئوليتها الأولى مسئولية الخدمات العامة، والمستشفي، والنادي، والجمعيات الخيرية..إلخ، وإنما هي تسهم بنصيب فيها.

وينقلنا هذا إلى أن المدرسة تعتبر في المجتمعات الديمقراطية وسيلة من وسائل الصعود في السلم الاجتماعي، وبذلك تعمل على إذابة الفروق بين الطبقات وتداخلها واندماجها. فالمدرسة تحقيقا لذلك يجب أن تختار الأفراد القادرين وأن تعدهم للصعود في السلم الاجتماعي. وفي سبيل ذلك يمكن القضاء على عدم تكافؤ الفرص التعليمية بإعطاء الفقراء منحا وأشكالا أخرى من المساعدة، على شرط أن تكون لديهم القدرة على متابعة الدراسة وعلى التخصص في النواحي التعليمية المختلفة. وبذلك يستطيع أفراد المجتمع أن يتنافسوا على أساس متكافئ بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وبذلك يستطيع النظام التعليمي أن يحقق الصلابة الاجتماعية أو التماسك الاجتماعي بتحقيقه لفرص الحراك الاجتماعي عبر السلم الاجتماعي. فالمجتمع يتصف بالصلابة أو التماسك الاجتماعي عندما يعتقد أفراده أن لهم أساسا مشتركا من الاهتمام، أي أنهم يستفيدون أكثر مما يخسرون من

وجودهم مع بعضهم البعض في مجتمع يحافظون فيه على مؤسساته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سليمة من الأعاصير. ولاشك أن التماسك الاجتماعي يحتاج إلى قدر من الحراك الاجتماعي. فإمكانية الصعود في السلم الاجتماعي للحصول على جزء أكبر من مميزات المجتمع يؤدي بالناس إلى أن يلتصقوا ببعضهم البعض وأن يتكاتفوا. على أن التمادي في إتاحة الفرصة للأفراد للصعود في السلم الاجتماعي يؤدي في نظر كثير من علماء التربية والاجتماع إلى انتشار القلق وعدم الرضا، مما يؤدي بالتالي إلى محاولة تغيير النظام الاجتماعي كله بالقوة والعنف. على أنه من ناحية أخرى تؤدي كثرة الصعود وكثرة الهبوط في السلم الاجتماعي إلى مجتمع فوضوي، لا يحرص الأفراد فيه على التمسك به أو على التعاون فيه مع غيرهم، ذلك لأن ما ينالونه من جزاء لا يستقر على حال.

ولذلك كان على المربين أن يحاولوا تكييف النظام التعليمي تكييفا يؤدي إلى درجة ونوع من الحراك الاجتماعي في الحدود التي تحفظ المجتمع صحيحا وسليما. ولكنهم في هذا يواجهون مشكلة كبرى، فهم من ناحية وتحت ضغط الظروف، يسمحون لعدد كبير بالارتفاع في السلم التعليمي إلى نهايته، وبالتالي إلى الارتفاع في السلم الاجتماعي والاقتصادي. فإذا ما زاد هذا العدد عن حاجة المجتمع، ولم يستطع المجتمع تحقيق مستوى طموحهم في ارتقاء السلم الاجتماعي والاقتصادي حاول المربون - خشية الثورة الاجتماعية - أن يعملوا على تنظيم وتحديد هذا العدد من ناحية أخرى، فيواجهون بذلك سخط المجتمع ووصفه لهم بالأنانية والديكتاتورية.

(ج) جماعات اللعب والجماعات الأولية

تعد جماعة اللعب جماعة أولية، ذات طابع وقتي عارض، يتغير ويتجمع أعضاؤها بسرعة، تبعا للظروف. فنشاط اللعبة ذاته يعد الأساس لتنظيمها. ولذلك لا يرى الأطفال داعيا لاستمرار هذا التنظيم بعد انتهاء اللعب. ومن المهم أن نلاحظ الطابع الخيالي للعب الأطفال. فبعض الأطفال يقومون بدور اللصوص الذين يزحفون خلف الأشجار، وبعضهم يقوم بدور رعاة البقر، وطفل واحد فقط يحمل بندقية ويمثل بمفردة فرقة عسكرية كاملة من الفدائيين. ويلاحظ في هذه الأدوار جميعا أنها تتغير بسرعة.

ورغم هذا، فالتكيف الاجتماعي يأخذ مجراه لأن على الطفل أن يتعلم أنه لا يمكن دائما أن يلعب الدور الذي يرغب فيه، وينبغي عليه أن ينتظر دوره ليصبح بطلا لوقت ما.

ومن المهم بالنسبة للشخص الذي يلاحظ ألعاب الأطفال، أن ينتبه إلى نوع الخيال الذي يستخدمه الطفل غالبا، لأن هذا قد يبين نموه الاجتماعي. فيلاحظ مثلا قيامه الدائم بدور المهاجم أو دور المنسحب الخائف. كما يجب عليه أن يلاحظ أيضا الدور الذي يلعبه الجنس في اللعب. فألعاب الأولاد تتميز في وقت مبكر عن ألعاب البنات. ومن المتوقع أن يلعب الأولاد ألعابا جافة، ويقومون بمخاطراتهم في الخارج، بينما تبقى البنات مع دمياتهن، ويقمن بتمثيل أدوارهن المنزلية.

وفيما قبيل المراهقة، تتكون من الأطفال مجموعات أكثر تنظيما، ينظمها الأطفال أحيانا من تلقاء أنفسهم، وأحيانا أخرى يحثهم الكبار على تنظيمها. وقد تتخذ بعض هذه المجموعات صورة "الشلل"، ولكنها لا تتسم عادة، في هذا السن، بالطابع العدواني للمجتمع، وإن كان بعضها يتسم بهذا الطابع. كما قد يوجد هناك أيضا أنواع من الجمعيات السرية التي تكتسب شهرة بين الأطفال. وينمي هذا النوع من المجموعات معرفة الطفل بالطقوس الخاصة، والشعائر، والدساتير، كما قد يؤدي إلى إلمامه بحفلات التدشين.

ومهما يكن الشكل الذي تتخذه المجموعة، فإنه يمكن ملاحظة حدوث بعض التعلم الاجتماعي من الأنواع التالية: 1- النضال من أجل القيادة، والصور التي يتخذها هذا النضال، وطبيعة تغير الدور في كل منها. 2- الحاجة إلى قواعد، وما تتيحه هذه القواعد من تدريب على إخضاع رغبات الفرد لصالح الجماعة. 3- التعبير عن حاجة الطفل لبعض الاستجابات الانفعالية من أفراده. 4- إشباع الحاجة للانتماء إلى مجموعة. ولذلك يستمر النضال دائما من أجل تقبل المجموعة للطفل. وتبعا لطبيعة المجموعة، قد يكتسب العضو رضا المجموعة، بإظهاره القوة الجسمية، أو إجادته لعبة معينة، أو القيام بأدوار مضحكة، أو يكون أكثر جرأة من الآخرين أو أن يشتهر بالبراعة العملية. 5- الفرصة التي تتاح للتعاون، وتعلم روح الفريق. 6- الخبرات الأولى لمخاصمة المجموعة لمجموعات أخرى منافسة لها، والصراع الذي قد يحدث مع

المنزل حول قواعد السلوك التي يتعلمها الطفل من المجموعة. وهذا النوع الأخير يحدث غالبا بين أعضاء المجموعة التي تكون أوجه نشاطها إلى حد ما ضد المجتمع.

(د) جماعة المراهقين

تنشأ الحاجة في فترة المراهقة إلى جماعات أكثر تنظيما ومحافظة، وأن تكون لها أهداف وتقاليد أكثر ثباتا. وهناك أنواع عديدة من تلك الجماعات التي تتدرج من المجموعات التي ينظمها الأولاد والفتيات بأنفسهم، إلى نوادي الشباب الرسمية التي ترتبط بالمنظمات الحرة، وتشمل دور العبادة أو التي تقع تحت سلطة الحكومة. وتتأكد الطبيعة الرسمية للمجموعة بانتخاب أو تعيين المديرين واللجان وقادة أوجه النشاط المختلفة وبتخطيط دستور الجماعة وقواعدها. وقد تلقت حركة أندية الشباب في انجلترا مساعدة قوية من الحكومة في بدء الحرب العالمية الثانية سنة 1939... فقد وُزعت على السلطات التعليمية المحلية نشرة دورية تحثهم، بالإضافة إلى عمل الهيئات الحرة، على القيام بإنشاء أندية أخرى. وأنشئت مجالس الشباب في جميع أنحاء البلاد وعين المشرفون على الشباب. وقد كان الموقف حينذاك يتلخص في أنه بالرغم من النجاح الذي سجلته المنظمات الحرة، إلا أن عدد الأفراد الذين تقدم لهم خدماتها كان محدودا، نظرا لعدم استطاعة هذه المنظمات توفير الإمكانيات الكافية. وكانت السلطات الإنجليزية في ذلك الوقت ترى الإبقاء على قاعدة العضوية الاختيارية في منظمات الشباب، وألا تقوم بإجبار الشباب على الالتحاق بها. وقد ساعد على قيام هذه المنظمات ما أظهرته الحرب من الحاجة إلى شباب صحيح الجسم، قادر على تحمل المسئولية، وإلى ضرورة حمايتهم من الانحراف.

ومهما تكن الصورة التي يتخذها التفاعل الاجتماعي، فإن قيمته بالنسبة للمراهقين، تتلخص في قائمة الحاجات التالية، التي ينظر أن تشبعها المجموعة:

1. يحتاج المراهق حاجة شديدة إلى خبرة الجماعة الاجتماعية وإلى تجربة العلاقات الجديدة مع الآخرين من أنداده. فمن خصائص المراهقين تكوين الصداقات الوثيقة، وإظهار الولاء للجماعة.
2. قد تحدث بعض تلك الخبرات الجماعية في العائلة أو في المدرسة أو في

مجموعات العمل. ولكن ينبغي أن ينتمي الطفل إلى كل هذه الجماعات. وتحقق العضوية الاختيارية للجماعات المختلفة حاجات أخرى.

3. إذا كانت الجماعة أو النادي الذي يختاره الولد لينضم لعضويته يدار بواسطة الأعضاء، فإن هذا يتيح له الفرصة للعمل وفقا للتنظيم والأسلوب الديمقراطي.

4. يتعلم الطفل، كجزء من نموه نحو النضج، تحمل المسئولية والاضطلاع بها. وينشأ هذا من قبوله للمركز وللدور المعين له، أو الذي اكتسبه بجهوده داخل الجماعة الاجتماعية. فالمراهقون يتطلعون في أغلب الأحيان، إلى القيام بوظائف اجتماعية محددة، ويغتنمون الفرصة ليقوموا بهذه الأعمال.

5. يحتاج المراهق إلى القيام بمخاطرات من النوع المشروع. ومن هنا، يأتي دور جماعات المراهقين بإتاحة فرص للنزهات والاستكشافات والسفر. وقد تتيح المعسكرات المدرسية والكشفية هذه الفرص للمخاطرة.

6. يتعلم المراهقون كثيرا من بعضهم. وتبين البحوث أن ما يسمى "ثقافة الأقران" Peer Culture، أي ثقافة المجموعة التي تضم أفرادا من عمر واحد، تؤثر تأثيرا كبيرا على الفرد. فغالبا ما يكون المراهق أكثر استعدادا لتقبل معايير مجموعته أكثر من المعايير التي يفرضها الكبار عليه. ويدهش الكبار أحيانا حينما يكتشفون أن ميول المراهقين وآراءهم الحقيقية تختلف عما يتوقعونه. ولقد تبين من أحد البحوث الحديثة المتعلقة بتقدير قيمة الحوافز في العمل والسلوك الجيد، أنه بالرغم من أن المدرسين يعتقدون أن التلاميذ يستجيبون استجابة أفضل للمكافآت التي تدل على رضا الكبار، كاختيارهم لمنصب معين، أو مدحهم علنا، أو تقدير المدرس لهم. إلا أن التلاميذ أنفسهم لم يروا أن هذه الحوافز ذات أثر كبير. فهم يرون أن إرسال تقرير حسن إلى المنزل، والنجاح في الامتحان، والتفوق في الفرق الرياضية، هي أكثر البواعث أثرا.

وقد عالج بعض علماء الاجتماع وظيفة الشباب في المجتمع من وجهة النظر الاجتماعية. وأوضحوا أن تعاون الشباب في المجتمع المتغير أمر على جانب كبير من الأهمية. "فالشباب هم القوة الكامنة، التي تكون تحت تصرف المجتمع والتي تعتمد

حيويته على مقدار تأهبها". وهم يرون بصفة عامة أنه كي تستغل طاقات الشباب استغلالا صحيحا ينبغي أن يمنحوا وظيفة حيوية ومتكاملة مع الحياة الاجتماعية. فمازال الشباب بعيدين عن المجتمع، يعيشون على هامشه. ومع أنهم الرواد الطبيعيين، إلا أن ما يؤدونه من أعمال يتوقف على استخدام المجتمع لطاقاتهم. وبعبارة أخرى، يحتاج الشباب إلى معرفة أدوارهم الاجتماعية التي تناسب كيانهم في المجتمع. وهذا بالتأكيد أمر مازال المجتمع يهمله إلى حد بعيد. فنحن نعامل شبابنا على أنهم مازالوا غير مستقلين، وفي حاجة إلى الرعاية، في نفس الوقت الذي نتطلب منهم أن يتحملوا المسئولية. فنطالبهم أحيانا بالطاعة، ونطالبهم أحيانا أخرى بأعمال مبتكرة، ويرتبط كل هذا، باتجاهات الكبار نحو السلطة.

وأهم ما نود التأكيد عليه هنا أن أحدث البحوث قد أبرزت أهمية ثقافة الرفاق، أو ثقافة المجموعة التي يتعلم فيها الفرد السلوك. فلا يمكن فهم السلوك "الرديء" أو "الحسن" إلا في ضوء مقارنته بالسلوك الذي تتوقعه الجماعة الاجتماعية. ولذلك غالبا ما نسمع أن الانحراف يرجع إلى تأثير المنزل "السيئ". وهذا يعني أن الأسرة، وهي أولى الجماعات الوثيقة الصلة بالطفل، والضرورية لمنحه الحب والأمن اللازمين له، قد تصدعت أو تعاني أزمة شديدة.

وعندما يُطرد الطفل من المنزل أو لا يحس بالسعادة فيه يبحث عن الزمالة في أي مكان، ويصبح من السهل إذا أتيحت له الفرصة أن ينضم إلى "عصابات الأطفال" الإجرامية أو التي تناصب المجتمع العداء. ويظهر في تلك الشلل أو العصابات مدى قوة الولاء للجماعة الصغيرة، مما يجعل من الصعب الانفصال عنها. ومن المؤكد، أنه من المستحيل انتزاع الفرد من المنزل أو الشلة السيئة، ومعالجته كفرد بعيدا عن الجماعات الاجتماعية. فجميع الأدلة تبين أنه ينبغي أن يتحول إخلاص الفرد لجماعته الأولى إلى جماعة أخرى. فقوى الجماعة هي أكثر الوسائل قوة لإعادة تربية الطفل وتشكيله. فكما تسبب الثقافة السيئة الانحراف، فإن الثقافة الحسنة تعالج هذا الانحراف. وينبغي أن يتعلم المنحرف أن يتقبل دورا مختلفا، ولا يمكن أن يقوم بهذا الدور الاجتماعي إلا في وسط الجماعة. وعندما لا يمكن تغيير جماعته القديمة فإن الصعوبة التي تواجهنا في معالجة الانحراف هي أن نجد له جماعة جديدة يتقبل عن رضا مطالبها ومسئولياتها.

الفصل الحادي والعشرون

دراسة الطبقة الاجتماعية

لازال الجدل دائرا بين علماء الاجتماع حول نظرية الطبقة الاجتماعية، أو حول موضوع التدرج الاجتماعي بشكل عام. ويستخدم المصطلح الأخير للإشارة إلى أي نظام تدرجي للجماعات الاجتماعية أو الشرائح الاجتماعية في مجتمع ما. وقد حدد علماء الاجتماع الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعي بوجه عام بأنها: الطائفة، والطبقة الاقطاعية، والطبقة الاجتماعية، وجماعة المكانة. ويتميز كل نمط من أنماط التدرج الاجتماعي هذه بأنه مركب. وهناك كثير من المسائل التي لم تحسم بعد المتعلقة بالأساس الذي تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الاقطاعية وسمات كل منهما. وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر. هذا على الرغم من أن تعريف الطبقة أكثر يسرا، وغالبا ما يمكن تعيين حدودها بشكل أوضح. وبرغم هذه الصعوبات، فإن هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعي التي لا خلاف عليها بين الدارسين.

نلاحظ أولا أن نسق المراتب لا يمثل جزءا من نظام طبيعي لا يتغير للأشياء وإنما هو نتاج بشرى، وهو يخضع للتغيرات التاريخية. ويمكن أن نقول بتحديد أكثر إن الفروق الطبيعية أو البيولوجية -من ناحية- والفروق في المراتب الاجتماعية -من ناحية أخرى- تنتميان إلى نوعين مختلفين من الظواهر. وقد أشار "روسو" إلى الفروق بمنتهى الوضوح في فقرة مشهورة من كتابه عن "أصل وأساس عدم المساواة بين البشر" يقول فيها: "أرى أن هناك نوعين من عدم المساواة بين البشر، الأول -وأسميه الطبيعي والفيزيقي- لأن الطبيعة هي التي أوجدته، ويقوم على الفروق في العمر، والصحة، والقوة الجسمانية، والقدرات العقلية أو الروحية. والثاني وهو ما أسميه اللامساواة الأخلاقية أو السياسية، لأنها تقوم على نوع من الاصطلاح الاجتماعي، وتستند إلى موافقة الإنسان.

ويتكون النوع الأخير من الامتيازات المختلفة التي يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين، كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو مزيد من القوة أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينتزع منه طاعة الناس له".

وقد أقر هذا التمييز معظم الكتاب المحدثين في موضوع الطبقات الاجتماعية. وهكذا لاحظ ت.هـ. مارشال أن: "نظام الطبقات يعلم أفراد المجتمع أن يراعوا بعض الفروق ويتجاهلوا فروقا أخرى عند ترتيب الناس في تسلسل معين للجدارة الاجتماعية". وإن كان يقال في بعض الأحيان – مع التسليم بهذا التمييز– أن نظام الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل في الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبي بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق في المكانة المعترف بها اجتماعيا. وكثيرا ما تردد هذا القول، ولكنه لا يستند إلى وقائع تؤيده تأييدا مقنعا. حقيقة أننا نسلم على العموم بأن عدم المساواة في الدخول يعتبر أحد العناصر الهامة في التدرج الطبقي. ولكن هناك إلى جانب ذلك العديد من البحوث التي أثبتت أن عدم المساواة في الدخول يرجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة عن طريق الميراث، ولا يرجع أساسا إلى الفروق في الدخل المكتسب الذي قد يفترض أنه يرتبط إلى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية. وتؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمي والمهني عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة (الطبيعية) وتدرج الوضع الاجتماعي، فهي توضح أن القدرة الفكرية والعقلية – مثلا – لا تقابل دائما بالدخل العالي أو المكانة الاجتماعية الرفيعة، كما أن افتقار الشخص إلى تلك القدرة لا يقابل دائما بالعكس، أي بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة. والواقع أنه قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية، إلى حد كبير، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعي معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة. وهناك بعض العوامل الاجتماعية، التي سنعرض لها فيما بعد، التي تؤدي إلى تلطيف هذا الوضع، ولكنها لا تقضي عليه.

والنقطة الثانية التي يجمع عليها المؤلفون بوجه عام هي أن الطبقات الاجتماعية – على خلاف الطوائف أو الطبقات الاقطاعية– جماعات أكثر تميزا بالطابع الاقتصادي. فهي لا تقوم، ولا تتدعم، بفعل أي قواعد قانونية أو دينية خاصة. وأن عضوية الفرد في

طبقة معينة لا تضفي عليه أي حقوق مدنية أو سياسية معينة. وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق. حقيقة أن الطبقتين الاجتماعيتين الرئيستين، وهما البورجوازية (الطبقة الوسطى) والطبقة العاملة، يمكن تحديدهما بسهولة نسبيا في معظم المجتمعات، ولكننا يجب أن ندرك أن هناك كثيرا من الشرائح الوسطى، التي يشار إليها من قبيل التبسيط باسم "الطبقات الوسطى"، والتي يصعب تعيين حدودها بدقة، كما أن العضوية فيها لا يمكن أن تحدد بأي طريقة سهلة بسيطة(*).

(*) يجب أن نلاحظ أن هاتين الطبقتين تمثلان الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي فقط، أما الأشكال الاجتماعية الاقتصادية السابقة على الرأسمالية أو المعاصرة لها، فتتميز بالطبع بوجود طبقات أخرى، ذات صفات ومشخصات مختلفة. ذلك أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة في كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيا هي التي تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة في ذلك المجتمع. فنجد مثلا في المجتمع العبودي أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد، وفي المجتمع الإقطاعي السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (أو الأقنان)، وفي المجتمع الرأسمالي الرأسماليون (البورجوازيون) والبروليتاريا (الطبقة العاملة).

ثم هناك علاوة على الطبقات الرئيسية طبقات أخرى فرعية. ولكنها تقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية. فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين في ظل المجتمع الرأسمالي. ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها في المستقبل. ومن الممكن علاوة على كل هذا أن تنقسم كل طبقة في داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية.

فإذا كان الوضع بهذا التعقيد بالنسبة للمجتمع الصناعي الرأسمالي الذي يتكلم عنه بوتومور (وهو الذي توجد فيه هاتان الطبقتان الرئيسيتان) فإنه بالقطع أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش مرحلة انتقالية من مراحل تطوره الاقتصادي الاجتماعي. والنموذج الحي القريب لذلك هو مجتمعنا المصري.

فالسمة العامة المميزة للمجتمع المصري أنه مجتمع انتقالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فهو لم يعد يعرف مرحلة الإقطاع بشكلها الكلاسيكي، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالي. هذا فضلا عن أن مرحلة التغيير الاشتراكي كانت قصيرة العمر نسبياً لم تستطع - برغم الإنجازات العظيمة التي تحققت- تغيير أجل صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع.

وقد رتبنا في مقالنا عن الطبقات بعضا من النتائج على هذا الوضع يجب الالتفات إليها==

ونلاحظ فضلا عن هذا أن عضوية الطبقات الاجتماعية الحديثة تتميز بأنها أقل ثباتا في العادة من عضوية الأنماط الأخرى من الجماعات التدرجية. حقيقة أن الفرد يولد في طبقة اجتماعية معينة –تماما كما يولد في طائفة أو طبقة إقطاعية– ولكن من الأمور الضعيفة الاحتمال أن يظل في نفس المستوى الاجتماعي الذي ولد فيه، على خلاف الفرد في مجتمع الطائفة أو الطبقة الإقطاعية. ففي خلال حياة الفرد يستطيع هو –أو أسرته– أن ترتفع أو تسقط في سلم التدرج الاجتماعي. فإذا ارتقى مستواه الطبقي، فهو ليس بحاجة إلى صك نبالة، أو إلى أي نوع من الاعتراف الرسمي، يؤكد به وضعه الطبقي الجديد. فيكفيه أن يصبح أكثر ثراء، أو أن يضطلع بدور اقتصادي أو مهني معين، أو يكتسب حتى بعض السمات الثقافية الثانوية للشريحة الاجتماعية التي سينتقل إليها.

وبرغم وضوح الأساس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية، فإن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بطرق عديدة مختلفة، مما يترتب عليه ظهور عديد من الآراء المتباينة أشد التباين حول أهمية الطبقات في الحياة الاجتماعية وحول العلاقات بين الطبقات. ولعله من المفيد أن نبدأ استعراض تلك الآراء المتعارضة بمناقشة تفسير كارل ماركس، ذلك لأنه يؤكد بقوة الأساس الاقتصادي للطبقات، كما يؤكد على العلاقات المتناقضة بينها، ولأن الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقي الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية.

نلاحظ أولا أن ماركس لم يقدم إطلاقا نظرية منهجية متكاملة في الطبقات، على الرغم من أنه يمكن أن يقال بحق (كما لاحظ لينين) أن كل ما كتبه ماركس كان متصلا بموضوع الطبقات على نحو أو آخر.

والنقطة التي بدأ عندها ماركس يقدم عرضا متماسكا لنظريته هي بالضبط حيث توقف مخطوط المجلد الثالث من كتابه رأس المال دون أن يكتمل وذلك بعد صفحة واحدة كان قد بدأ يركز فيها على الصعوبات التي واجهت نظريته في الطبقات.

== عند دراسة البناء الطبقي في المجتمع المصري، ويحسن أن يرجع القارئ إلى: دكتور محمد الجوهري: منهج في دراسة بناء المجتمع المصري، مجلة الكاتب، أغسطس 1972، ص ص 38-56.

والواقع أن ماركس قد تبنى فكرة معينة عن الطبقة كانت مستخدمة على نطاق واسع من قبل المؤرخين والمفكرين النظريين الاجتماعيين (بمن فيهم الاشتراكيين الأوائل) في الوقت الذي بدأ فيه دراسته السوسيولوجية، ثم وجه بعد ذلك مزيد عنايته لمحاولة مواءمة فكرته هذه مع الإطار العام لنظريته في التغير الاجتماعي، واستخدامها في تحليل تطور نظام اجتماعي معين، هو الرأسمالية الحديثة. وقد أشار هو نفسه إلى ذلك عندما كتب في إحدى خطاباته القديمة يقول: "... الواقع أنه ليس لي أي فضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث، ولا وجود الصراع بينها. فقبلي بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخي لهذا الصراع بين الطبقات، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتشريح الطبقات اقتصاديا". واستطرد ماركس شارحا اسهامه الخاص في دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الإنتاج، وأن صراع الطبقات في المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدي إلى انتصار الطبقة العاملة وسيكون إيذانا بمجتمع اشتراكي لا طبقي.

لذلك نجد أن السمات المميزة لنظرية ماركس هي فهم الطبقات الاجتماعية في ضوء نظام الإنتاج، وفكرة التطور الاجتماعي من خلال الصراع الطبقي الذي سينتهي إلى نمط جديد من المجتمعات بلا طبقات. وكما قال ماركس: "...إن مجموع ما يسمى تاريخ العالم ليس سوى ما خلقه الإنسان نفسه بواسطة العمل البشري". فالإنسان يخلق (ويعيد خلق) نفسه بمعنى فيزيقي وبمعنى ثقافي أيضا. ويقول ماركس في مقدمة كتابه "نقد الاقتصاد السياسي": "يدخل الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يصنعه الناس في علاقات محددة لا مناص منها ولا تخضع لإرادتهم الخاصة. وتقابل علاقات الإنتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عندهم. ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي المجتمع، وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعي الذي تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية، والذي تقابله أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. فطريقة إنتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والروحية".

فالطبقات الاجتماعية قد نشأت مع أول توسع تاريخي لقوى الإنتاج بحيث تجاوزت المستوى اللازم لمجرد الإعاشة، بما في ذلك توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة، وتراكم فائض الثروة، وظهور الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية. لذلك كانت علاقات الأفراد -المتفاوتة- بأدوات الإنتاج المملوكة ملكية خاصة هي التي تمثل أساس قيام الطبقات الاجتماعية. وقد حدد ماركس بعض المراحل الهامة في التاريخ البشري، أو بعض الأشكال الرئيسية للبناء الاجتماعي. وكتب في مقدمة كتابه "نقد الاقتصاد السياسي" يقول: يمكننا على وجه الإجمال أن نحدد الأساليب الآسيوية، والعتيقة، والإقطاعية، والبورجوازية الحديثة في الإنتاج باعتبارها مراحل تقدم التكوين الاقتصادي للمجتمع". وقد أشار – هو وإنجلز Engels- في موضع آخر إلى: الشيوعية البدائية، والمجتمع العتيق (العبودي)، والمجتمع الإقطاعي (نظام القنانة)، والرأسمالية الحديثة (العمل المأجور)، باعتبارها تمثل الأشكال التاريخية الرئيسية للمجتمع. وتتميز إشارات ماركس إلى نمط المجتمع الآسيوي بأهمية وطرافة خاصة، لأن هذا النمط يقع خارج سلسلة التطور التي مرت بها المجتمعات الغربية، ولأنه يبدو بذلك أنه يسلم بإمكانية قيام طبقة حاكمة في هذه الحالة تتكون من كبار الموظفين الذين يتحكمون في الجهاز الإداري. إلا أنه لم يتابع دراسة هذا الموضوع في مؤلفاته اللاحقة.

وتتم التغيرات التاريخية من أحد أنماط المجتمعات إلى الآخر بواسطة الصراعات الطبقية وانتصار طبقة معينة على الطبقات الأخرى. ويعكس الصراع الطبقي نفسه عدم إمكان المواءمة بين أساليب مختلفة في الإنتاج، ويتوقف انتصار طبقة معينة -وما يلي ذلك من إعادة تشكيلها للمجتمع- على ظهور أسلوب في الإنتاج أحدث وأكثر تفوقا، يكون في صالح الطبقة الجديدة أن يسود سائر الأساليب الأخرى. وتقول كلمات ماركس في هذا الصدد: "لا يمكن أن يختفي أي نظام اجتماعي قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التي يمكن أن تجد لنفسها متسعا فيه. ولا يمكن أن تظهر علاقات إنتاج أحدث وأرقى قبل أن تكون الظروف المادية لوجودها قد نضجت في أحشاء المجتمع القديم".

على أن ماركس لم يكن يقدم نظرية بسيطة ساذجة في الحتمية التكنولوجية أو الاقتصادية. بل على العكس من ذلك، كما أكد في نقده لفلسفة التاريخ عند هيجل،

إذ يقول: "ليس "التاريخ هو الذي يستخدم الناس كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة، كما لو كان فردا معينا. إن التاريخ ليس سوى النشاط الذي يبذله الناس لتحقيق أهدافهم هم". لقد كان ماركس يؤمن بقوة (وإلا كانت كل نشاطاته الفكرية والسياسية الأخرى نوعا من العبث) بأن انتصار الطبقة الجديدة الناشئة يتوقف على وعيها بموقفها وبأهدافها، وكذلك على فاعلية تنظيمها السياسي، وعلى وضعها الاقتصادي الفعلي. وهذا هو على وجه الخصوص وضع الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي، وقد ناقش ماركس في عدة مناسبات مختلفة العوامل التي يمكن أن تؤثر على تطور وعيها الطبقي وعلى نضجها السياسي. فدرس في كتابه "بؤس الفلسفة" -على سبيل المثال- بشئ من الإسهاب تطور الطبقة العاملة، وأضاف بعض الملاحظات النقدية حول الدراسات الإمبيريقية الخاصة بهذه الحركة الاجتماعية ذات الأهمية القصوى. ويقول في هذا: "لقد أجريت كثير من البحوث لتتبع المراحل التاريخية التي مرت بها البورجوازية، ابتداء من الكميونة حتى تكونها كطبقة. ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التوصل إلى فهم واضح للاضرابات، والاتحادات، وغيرها من الأشكال التي تحاول البروليتاريا من خلالها -وعلى مرأى منا- تنظيم نفسها كطبقة، نجد البعض وقد استولى عليه خوف رهيب، بينما يبدي آخرون ازدراء وتعاليا". ولذلك يعتبر من أهم سمات نظرية ماركس في الطبقات أنها تحاول أن تأخذ في اعتبارها التفاعل بين الموقف الواقعي للأفراد المشتركين في عملية الإنتاج، من ناحية، والتصورات التي يكونونها عن موقفهم وعن اتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم، من ناحية أخرى. هذا وتفسح النظرية في تطبيقها على المجتمعات الحديثة مكانا كبيرا لتأثير الأفكار والمذاهب الفكرية. ويرجع اقتناع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تنتصر خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا في صراعها ضد البورجوازية، إلى اعتقاده بأن نظام الإنتاج بالمصانع الضخمة الحديثة سوف يساعد إلى أقصى حد على نمو الوعي الطبقي، وعلى انتشار الأفكار الاشتراكية وتنظيم الحركة السياسية.

ولقد كان ماركس مهتما بشكل خاص -شأنه في ذلك شأن غيره من مفكري القرن التاسع عشر الذين ساهموا في تأسيس علم الاجتماع - بدراسة أصول وتطور المجتمع الرأسمالي الحديث. وقد اختار أن يدرس تلك الأصول وهذا التطور في بلد

واحد أساسا هو انجلترا، لأنها كانت في ذلك الوقت أعظم البلاد الصناعية تقدما. وكان هدفه من ذلك أن يوضح للآخرين -كما يقول هو نفسه- "صورة مستقبلهم". ولقد كانت نظرية ماركس مقنعة أشد الإقناع في تطبيقها على هذا المجتمع الانجليزي في منتصف القرن التاسع عشر. وبدا أن مسار التطور الصناعي يؤكد القضية التي مؤداها أن المجتمع آخذ في الانقسام بشكل واضح إلى طبقتين رئيسيتين، طبقة صغيرة من الرأسماليين الذين يزدادون ثراء، وجماهير متزايدة ممن لا يملكون شيئا ومن العمال المأجورين الفقراء. وإن الهوة الاجتماعية بين الفريقين آخذه في الاتساع نتيجة انهيار الطبقات الوسطى (والتي كانت تعني عند ماركس فئة صغار المنتجين المستقلين وأصحاب المهن المستقلين) التي تحول أفرادها إلى مستخدمين لدى الغير. ثم كانت نشأة الحركة العمالية -كذلك- (ممثلة في النقابات، والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية الاشتراكية) واندلاع الصراعات الثورية في جميع أنحاء أوروبا، وخاصة في السنوات التي سبقت عام 1848، كانت كلها بمثابة شواهد تؤيد نبوءة ماركس بنمو الوعي الطبقي عند الطبقة العاملة، وظهور هذا الوعي في صورة مذاهب اجتماعية جديدة وأشكال جديدة من التنظيم السياسي.

وقد ظلت نظرية ماركس طوال الثمانين عاما الماضية موضوعا لنقد لا يعرف هواده من ناحية ولدفاع عنيد من ناحية أخرى. وقد اهتمت تلك المناقشات بثلاثة جوانب أساسية من النظرية. أولها ذلك النقد الذي يعترض على الأهمية التي أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية وللصراعات الطبقية في تفسير التغيرات التاريخية الأساسية في المجتمع البشري. ويقال في هذا الصدد إن ماركس قد أهمل، نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات، علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية، خاصة تلك العلاقات التي تربط بن الناس داخل المجتمعات القومية. وقد أدى هذا إلى تشويه تصويره للتغير الاجتماعي من ناحيتين. إذ قاده هذا إلى التهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم في التاريخ البشري. ولعل ذلك كان من الأخطاء التي يمكن التماس العذر لها في منتصف القرن التاسع عشر حيث كان هناك من المفكرين – مثل كونت وسبنسر- من يعتقد أن الحرب سوف تختفي نهائيا من حياة الإنسان. إلا أن نمو المشاعر القومية والإمبريالية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر يمثل

مشكلة خاصة أمام نظرية ماركس. إذ على الرغم من إمكان تفسير تلك المشاعر بأنها انتشار أفكار الطبقة الحاكمة، فإن السؤال يظل مطروحا كما هو: لماذا استطاعت مثل هذه الأفكار والمشاعر أن تؤثر على مثل هذا القطاع العريض من السكان، في الوقت الذي أخذت فيه الحركة العمالية تنمو بعنف، وأصبحت المذاهب الماركسية تحظى بانتشار واسع وشهرة بين الناس.

كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافي لجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومي في الأمم الأوروبية، الذي كان مسئولا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها. فلقد كان من اليسير في منتصف القرن التاسع عشر أن نميز بين "أمتين" داخل كل مجتمع، تشارك إحداهما مشاركة كاملة وفعالة في الشئون القومية وتقوم على توجيهها، بينما تمثل الأخرى المادة الخام التي يمارس عليها الساسة عملهم. كذلك كان من السهل أن تتحسس الحركة الثورية العنيفة التي كانت آخذة في التكون بين أبناء "الأمة" الخاضعة المقهورة. ولكنه كان قد بدأ –حتى وماركس لا يزال على قيد الحياة– توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية لكي تشمل جماعات جديدة من السكان، وهو التطور الذي اتصل – ولكن بسرعة أكبر– خلال القرن العشرين، والذي كان من نتيجته تغير العلاقات بين الطبقات. ولقد لعبت المفاهيم الأخلاقية والاجتماعية الجديدة – التي تؤكد على المصالح البشرية المشتركة داخل الوطن الواحد– وكذلك فكرة "المواطنة"، دورا في إحداث هذه التغيرات، كما كانت في نفس الوقت إحدى نتائج تلك التغيرات.

ولقد بدا فشل الصراعات الطبقية داخل البلاد الصناعية في الوصول إلى تلك الدرجة من الشدة التي كان يتوقعها لها ماركس، بدا بشكل مؤثر وحاد في عام 1914، عندما أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تقريبا –وكثير منها ذو عقيدة ماركسية– على تأييد الحرب التي شنتها حكومتها. كذلك بدت نفس الظاهرة –ولكن ليس بنفس التأثير والحدة– في التغيرات التي طرأت على سياسة الطبقة العاملة خلال القرن العشرين، حيث تحولت من الأفكار والأفعال الثورية إلى الأفكار والأفعال الإصلاحية. وقد يمكن القول في هذا الصدد أن رابطة القومية – الاجتماعية قد أثبتت في هذه العملية أنها أكثر فعالية من رابطة الطبقة في خلق مجتمع متماسك.

والنقطة الثانية في النقد الذي وجه إلى ماركس هي أنه على الرغم من أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة في تفسير ظواهر العلاقات الطبقية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، فإنها لم تثبت نفس الكفاءة -ولا هي استخدمت بنفس النجاح- في تفسير عدد من أنماط التدرج الاجتماعي الأخرى. والواقع أن في النظرية الماركسية استخدامين متميزين لمصطلح "طبقة" يمكن أن يحلا لنا تلك المشكلة.

وكثيرا جدا ما يستخدم ماركس مصطلح طبقة للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية الرئيسية -المضطهدين والمضطهدين- التي تتصارع مع بعضها البعض في كل نمط من أنماط المجتمع الإنساني فيما بعد المرحلة الموغلة في البدائية، وذلك على نحو ما جاء في افتتاحية البيان الشيوعي: "إن تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات". إلا أن ماركس يدرك في مكان آخر من مؤلفاته الملامح المميزة للطبقات الاجتماعية الحديثة. ففي كتابه الأيديولوجية الألمانية يقابل بين نظام الطبقات ونظام الطبقات القطاعية، ويلاحظ: "التمييز بين الفرد الشخصي والفرد الطبقي، وأن الطبيعة العرضية لظروف حياة الفرد لم تظهر إلا بظهور الطبقة، التي كانت هي نفسها من نتاج البورجوازية". والواقع أن ماركس قد كرس نفسه أساسا لدراسة "الطبقة" بهذا المعنى الثاني، كما توضح مؤلفاته العلمية بما فيه الكفاية. ولذلك لم تتح له فرصة مواجهة الصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق نظريته العامة في الطبقات في تفسير أصول وتطور المجتمعات الإقطاعية، أو نظام الطوائف، أو الشكل الآسيوي من المجتمعات الذي حدده هو نفسه وصور ملامحه باختصار. فالنقد إذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق في اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول. فقد صاغ فروضا جديدا ومثيرة، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذي بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية، وأعني نمو الرأسمالية الحديثة. أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين، الذين أمسكوا -إلى حد كبير- عن اختبار مدى فائدة النظرية ونواحي القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى.

أما الخط الثالث الذي سار فيه النقد -وهو الذي يهمنا هنا أكثر من أي شيء- فيوجه مباشرة إلى تصوير ماركس لنمو الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. فقد تنبأ ماركس -بصفة عامة- بأن الهوة الاجتماعية الموجودة بين الطبقتين

الرئيسيتين -البورجوازية والبروليتاريا- سوف تزداد اتساعا. ويرجع ذلك جزئيا إلى تزايد التناقص بين ظروف معيشة كل منهما. ويرجع كذلك إلى اختفاء الشرائح الوسطى من المجتمع الرأسمالي، وأن الوعي الطبقي للبروليتاريا سوف ينمو ويتخذ طابعا ثوريا، وأن حكم البورجوازية سوف تعصف به في النهاية ثورة الغالبية العظمى من السكان.

وقد وجهت ضد هذا الرأي حجج كثيرة اعتمدت على الملاحظة السوسيولوجية للتغيرات التي طرأت على بناء المجتمعات الحديثة. فيقال أولا أن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع لعدة أسباب. ذلك أن إنتاجية الصناعة الحديثة -وخاصة خلال العقود القليلة الماضية- قد ارتفعت ارتفاعا عظيما بحيث أدت إلى رفع مستوى المعيشة العام بشكل ملحوظ. وحتى لو ظل توزيع الدخل بين الطبقات على حاله دون تغيير، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة إلى الحد الذي يمكن أن يشجع على وجود مطامح جديدة واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات التي تحبذ الأهداف الثورية. ثم يقال علاوة على ذلك أن توزيع الدخل القومي قد تغير فعلا لصالح الطبقة العاملة، مما يؤدي إلى تدعيم هذه الاتجاهات -المعادية للأهداف الثورية- وتوكيدها. ولو أن المدى الذي بلغته عملية إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمعات الحديثة لازال موضع خلاف، وسوف نشير في موضع لاحق إلى بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. ولكن حتى القدر المعتدل من إعادة توزيع الدخل، علاوة على الزيادة العامة في الدخل، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، وزيادة تأمين العمالة، كل ذلك من شأنه أن يؤدي بوضوح إلى إحداث تغير هام في وضع الطبقة العاملة في المجتمع. ولم يعد من الممكن أبدا في أواخر القرن العشرين أن نتصور أن الطبقة العاملة في البلاد الصناعية المتقدمة مغتربة عن المجتمع كلية، أو كما تقول عبارة ماركس، "طبقة ضمن المجتمع المدني وليست طبقة منتمية إلى المجتمع المدني".

ومن التغيرات الأخرى التي تمثل مشكلة بالنسبة للنظرية الماركسية نمو "الطبقات الوسطى الجديدة". وليس من شأن هذا أن يعني مباشرة فساد رأي ماركس بأن "الطبقات الوسطى" سوف تختفي تدريجيا في المجتمعات الحديثة. ذلك لأنه كان يشير إلى أعداد

كبيرة من صغار المنتجين، والحرفيين، والعمال اليدويين، وصغار الزراع والمهنيين الذين يعملون لحسابهم، وكثيرين غيرهم ممن تم امتصاصهم فعلا كمستخدمين بالأجر في المشروعات الرأسمالية الكبيرة. ومع ذلك فإنها لا تتناقض مع أحد آراء ماركس الأساسية، وهي أن "الشرائح الوسطى" سوف تختفي، وأنه سيظهر بناء طبقي مبسط يضم طبقتين رئيسيتين محددتين. وقد كتب في البيان الشيوعي يقول: "إن الذي يميز عصرنا الحاضر -عصر البورجوازية- هو أنه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة: فإن المجتمع ككل آخذ في الانقسام أكثر فأكثر، إلى معسكرين كبيرين متعارضين، إلى طبقتين كبيرتين، تواجه إحداهما الأخرى مباشرة، هما البورجوازية والبروليتاريا".

وتضم الطبقات الوسطى الجديدة الموظفين الكتابين، وفئة المشرفين، والمديرين، والفنيين، والعلماء، وكثيرين من أولئك الذين يعملون في توفير هذه الخدمة أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية، والترويح، وقضاء أوقات الفراغ). وقد كان ظهورها نتيجة التنمية الاقتصادية، وهي تعبير عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية الحديثة. ثم هي تدخل -أو تعيد إدخال- عنصر هام من العناصر التي يقوم عليها التدرج، وهو الهيبة الاجتماعية القائمة على المهنة، والاستهلاك، وأسلوب الحياة.

وقد فعل ذلك ماكس فيبر - الذي كان أول من قدم بديلا شاملا متكاملا للنظرية الماركسية -بأن ميز أولا بين مختلف أشكال التدرج التي تتعايش مع بعضها في المجتمعات الحديثة وهي: التدرج الطبقي، الذي أولاه ماركس اهتمامه الأكبر، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام. كما درس توزيع القوة السياسية في المجتمع كظاهرة مستقلة، وهي التي اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقي وحده تقريبا. ومن الأمور الواضحة في نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة - الذي يسمح بتكوين جماعات مكانة- يرجع في الأصل إلى الجماعات قبل الرأسمالية التي كانت تحظى بالاحترام الاجتماعي، كمختلف عناصر طبقة النبلاء، والمهن المتعلمة، وكبار الموظفين. أما الطبقات الوسطى الجديدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها التي تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على خصائصهم التعليمية والثقافية، وعلى طبيعة المهن التي يمارسونها، وعلى أسلوبهم الخاص في الحياة.

ونلاحظ أن التدرج على أساس الهيبة يؤثر على النظام الطبقي -كما يفهمه ماركس- من ناحيتين هامتين. أولا: أنه يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين مجموعة من جماعات المكانة التي من شأنها أن تملأ الهوة الموجودة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقي. ثانيا: أنه يقدم تصورا جديدا تماما للتدرج الاجتماعي ككل، وبمقتضاه يبدو هذا التدرج كمتصل Continuum من مراتب مكانة أقل وضوحا وتحديدا، التي تتحدد وفقا لمجموعة من العوامل المختلفة، وليس وفقا لعامل الملكية وحده، وهو تصور لا يتفق وفكرة تكون طبقات اجتماعية ضخمة ووجود صراع أساسي بين الطبقات. فالعلاقات بين جماعات المكانة بمستوياتها المختلفة علاقات تنافس، وليست علاقات صراع. ومع نمو الطبقات الوسطى عدديا، التي تمثل نسبة متزايدة من مجموع السكان، أخذت هذه الفكرة عن التدرج الاجتماعي كمتصل من مراتب الهيبة (أو المكانات) - دون أي فواصل حادة بينها، وبالتالي بدون وجود صراعات واضحة بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية- أخذت تؤثر بشكل متعاظم على الفكر الاجتماعي، وكان انتشارها بمثابة اختبار لنمو الوعي الطبقي. وترتب على هذا أنه على حين اعتبر ماكس فيبر أن التدرج على أساس الطبقة والتدرج على أساس المكانة يتعايشان إلى جوار بعضهما في المجتمعات الحديثة، وأن أهمية كل منهما النسبية تتذبذب تبعا للتغيرات التي تطرأ على التكنولوجيا وعلى الظروف الاقتصادية؛ على حين كان هذا رأي ماكس فيبر وجدنا بعض علماء الاجتماع المعاصرين ينتهون إلى أن جماعات المكانة قد أصبحت اليوم أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية بكثير في نسق التدرج الاجتماعي ككل.

وقد أيد هذه النتيجة رأيان آخران يؤكد أحدهما أن كمية الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية قد تعاظمت بحيث أصبحت قادرة على أن تمنع حدوث تركز الطبقات وثباتها بالمعنى الذي كان يقصده ماركس، بل وأن تقنعنا -على خلاف آراء ماركس- بقبول صورة التدرج الاجتماعي كسلسلة متتابعة من مستويات الهيبة، أو كسلم ذي درجات متلاحقة يستطيع الأفراد صعوده أو هبوطه تبعا لقدراتهم. إلا أن مقدار ومدى الحراك الاجتماعي قد قدره العلماء بطرق متعارضة، كما هو الحال بالنسبة لقضية توزيع الدخل. وسنشير فيما بعد إلى بعض نتائج البحوث الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع.

أما الرأي الثاني الذي يؤيد هذه النتيجة، والذي يرجع في نهاية الأمر إلى تمييز فيبر بين التدرج الطبقي وتوزيع القوة السياسية، فقد عرضه رالف دارندورف بمنتهى القوة في كتابه المعنون **الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي**. ومؤدي القضية الأساسية عند دارندورف أن التزامن بين الصراع الاقتصادي والصراع السياسي – والذي يمثل أساس نظرية كارل ماركس –لم يعد قائما فيما أسماه "مجتمعات ما بعد الرأسمالية". ويقول دارندورف عن المجتمع الرأسمالي: "إن خطوط الصراع الصناعي والسياسي كانا متطابقين. ثم عادا طرفا العملية الصناعية –وهما رأس المال والعمل– ليلتقيا من جديد، كبورجوازية وبروليتاريا، على مسرح الأحداث السياسية... ومن القضايا المحورية في هذا التحليل أن الصناعة والمجتمع قد انفصلا عن بعضهما في مجتمع ما بعد الرأسمالية على خلاف الوضع الذي كان قائما في المجتمع الرأسمالي. وأخذت هذه الظاهرة تتزايد وضوحا، وهي أن العلاقات الاجتماعية في المجال الصناعي –بما فيها الصراع الصناعي– لم تعد تسيطر على المجتمع ككل، وإنما تظل مقصورة، في أنماطها ومشكلاتها، على الميدان الصناعي وحده. فالصناعة والصراع الصناعي قد أصبحا معزولين عن سائر النظم في مجتمع ما بعد الرأسمالية، أعني أنهما محصوران داخل حدود مجالهما الفعلي فاقدين بذلك تأثيرهما على سائر ميادين المجتمع الأخرى".

على أننا إذا وضعنا هذه الآراء على محك الاختبار الإمبيريقي وجدنا أن دحضها أيسر بكثير من دحض آراء ماركس التي أرادت أن تحل محلها. فقد أثبتت عديد من الدراسات أن الصراعات السياسية الرئيسية في البلاد الصناعية الأوروبية –وبدرجة أقل في الولايات المتحدة– ترتبط أوثق الارتباط بالصراعات الصناعية دائما، وأن هذه الصراعات تعبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية الرئيسية. على أن انتقادات دارندورف لماركس يمكن أن تكون أكثر اقناعا في صياغاتها غير المتطرفة، عندما يقول مثلا إن في المجتمع جماعات متصارعة أخرى علاوة على الطبقات الاجتماعية قد تكون لها في بعض الأحيان أهمية فائقة. وعندما يقول أيضا إن الارتباط بين الصراع الصناعي والصراع السياسي لا يمكن أن يؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها، وإنما يجب أن يدرس في كل حالة على حدة. وأخيرا عندما يقول إنه بنمو المجتمعات الصناعية الرأسمالية طرأت بعض التغيرات المهمة على طبيعة الصراعات السياسية نفسها، التي لم يكن لماركس من سبيل للتنبؤ بها بوضوح أو أخذها في الاعتبار.

وعلاوة على الانتقادات التي أشرنا إليها، والتي تعترض على تصوير ماركس للعلاقات بين الطبقات، هناك نوع آخر من النقد الذي يطعن في صحة تحليله للطبقتين الرئيسيتين -وهما البورجوازية والبروليتاريا- بسبب ما تعرضت له من تغيرات خلال القرن العشرين. فيقال إن البورجوازية لم تعد بعد جماعة مغلقة متماسكة ومستمرة. فقد خضع بناؤها، وتكوينها، وثباتها للتغيرات العميقة بمرور الوقت، وذلك بسبب اتساع نطاق الملكية الخاصة، وتفتت الثروات الكبرى، وزيادة الحراك الاجتماعي، وغيرها من التغيرات التي طرأت على المجتمع هذا فضلا عن أنه لم يعد من الممكن الإصرار على أن البورجوازية طبقة مسيطرة. أولا: لأنها لم تعد جماعة متماسكة، وثانيا: لأن تعقد المجتمعات الحديثة وتباينها يجعل من الصعب على أية جماعة واحدة أن تستأثر بالسلطة بمفردها. وأخيرا: لأن الانتخابات العامة تضمن بقاء القوة السياسية في نهاية الأمر في أيدي جماهير الشعب.

أما التغيرات التي طرأت على ظروف الطبقة العاملة فيبدو أنها كانت أكثر إضرارا بالنظرية الماركسية من تلك الانتقادات جميعا. لقد توقع ماركس للطبقات العاملة أن تصبح أكثر تجانسا، لأن الفروق في المهارة وفي الأجر سوف تتضاءل، هذا إذا لم تزل تماما، بسبب الاستخدام الأكثر تركيزا للآلات. كما توقع لها أن تصبح أقوى عددا، لأن الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى القديمة سوف ينحدرون إلى مستوى العمال بأجر. وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحدا وأكثر وعيا طبقيا نتيجة زيادة تشابه ظروف الحياة والعمل التي تعيش في ظلها، وسهولة الاتصال بين منظمات الطبقة العاملة، وانتشار المذاهب الاشتراكية. وتوقع لها أخيرا أن تصبح قوة ثورية بسبب ازدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع البورجوازية، وإدراكها أن التغيير الجذري للمجتمع هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل حياة بشرية معقولة للغالبية العظمى من الناس. وقد لاحظ النقاد في هجومهم على هذه الآراء أن الطبقة العاملة الحديثة لازالت تتميز بقدر كبير من التباين من ناحية مستويات المهارة، على الرغم من أن الفروق في الأجر آخذة في التضاؤل باستمرار. ولاحظوا أيضا أن ازدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعقيدا بكثير عما كان موجودا قبلا، كما خلق أنواعا عدة من المصالح التي تخص كل منها قطاعات

بعينها. وأن نمو الطبقات الوسطى قل قلل نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان، فقلل بالتالي من تأثيرهم الاجتماعي. وأن ازدياد الحراك الاجتماعي قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة. وأن التحسن العام الذي طرأ على مستويات المعيشة قد أدى إلى "تبرجز"(*) الطبقة العاملة ككل، التي تحاول الآن استعارة معايير الطبقة الوسطى وأنماطها في الحياة.

ومن المؤكد أنه لا مناص من تقبل جانب من هذا النقد في أي تصوير واقعي للطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية المعاصرة، ولو أن التغيرات التي حدثت مازالت تحتمل كثيرا من التفسيرات. وأكثر القضايا إثارة للخلاف في هذا الشأن مسألة "تبرجز" الطبقة العاملة التي كثيرا ما عرضت بطريقة سطحية ساذجة. ولم يتعرض لها بالتحليل الدقيق إلا جولدثورب ولوكوود مؤخرا، اللذان لاحظا ترتيبا على بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع البريطاني: "... أنه قد تكونت صورة –يمكن القول بأنها مقبولة على وجه العموم- عن نسق التدرج بأنه أصبح يزداد دقة في تسلسل درجاته، كما أصبح أقل تطرفا وأقل صراحة في نفس الوقت. إلا أنه قد ترتب على التقدم الاقتصادي الذي حدث مؤخرا –ولازال مستمرا ومتزايدا- دخول عامل جديد في الموضوع، وهو وصول الطبقة العاملة إلى مستوى "الوفرة"... وقد ادعى بعض الكتاب أن الطبقة العاملة – أو على الأقل قطاع منها أكثر ثراء- تسير الآن في طريق فقد هويتها كشريحة اجتماعية، وهي في طريقها إلى الذوبان في الطبقة الوسطى... ولابد أن يعني هذا وقوع تغير في البناء الطبقي أشد سرعة وأبعد أثرا من أي عامل آخر يمكن أن يترتب على الاتجاهات العلمانية في التوزيع المهني، أو في التوزيع الشامل للدخل والثروة، أو في معدلات الحراك الاجتماعي بين الأجيال".

ثم ينتقل المؤلفان بعد ذلك إلى تحديد ودراسة ما يسميانه الجوانب الاقتصادية والعلاقية (نسبة للعلاقات) والمعيارية للتغيرات التي طرأت على حياة الطبقة العاملة. فيشيران إلى أن كثيرا من الدراسات قد بالغت في تقدير التقدم الاقتصادي للطبقة العاملة بالنسبة للطبقة الوسطى، لأن تلك الدراسات لم تأخذ في اعتبارها العوامل

(*) "تبرجز" emburgeoiesement أي محاولة اكتساب صفات وخصائص الطبقة البورجوازية والتشبه بها.

المتصلة بذلك التقدم، كالأمن الاقتصادي، وفرص الترقي، والامتيازات الهامشية بأنواعها المختلفة. أما الجانبان الآخران وهما الجانب العلاقي (أي مدى تقبل أبناء الطبقة الوسطى للعمال اليدويين على قدم المساواة في علاقات اجتماعية رسمية وغير رسمية)، والجانب المعياري (أعني مدى اكتساب العمال اليدويين نظرة جديدة ومعايير سلوكية جديدة تشبه نظرة ومعايير الطبقة الوسطى)، فيكاد يمكن القول بأنهما لم يدرسا على الإطلاق. ولكن الشواهد المتاحة تؤكد أن الهوة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى لازالت واسعة جدا. ويترتب على هذا أن النتائج السياسية التي تُرتب على ما يسمى "ببرجزة" الطبقة العاملة، أو الرأي القائل بان البلاد الصناعية الحديثة قد أصبحت مجتمعات طبقة وسطى، (مثل نهاية الإيديولوجيا ونهاية الصراع الطبقي)، هي موضع شك لا حد له.

وقد توصلت دراسة فرنسية حديثة –أجراها "سيرج ماليه" إلى بعض النتائج التي تكمل النتائج التي انتهى إليها جولدثورب ولوكوود فقد أقام ماليه تمييزا هاما بين موقف العامل في مجالي الاستهلاك والإنتاج. ففي مجال الاستهلاك "لم تعد الطبقة العاملة تعيش في عزلة. إذ أدى بها مستوى معيشتها وطموحها في المتع المادية إلى الخروج من الأحياء الخاصة بها التي كانت تحصر نفسها داخلها في بداية التصنيع. ولم يعد العامل يعتبر نفسه عاملا بعد أن يخرج من المصنع". أما في عملية الإنتاج نفسها، فنجد على العكس من هذا "أن السمات الأساسية التي تميز الطبقة العاملة عن سائر الشرائح الاجتماعية الأخرى لازالت كما هي لم تتغير". فالسمات المميزة للطبقة العاملة ونظرتها –في مجال الصناعة– قد ظلت كما هي أو تعرضت للتغيير بسبب منظمات المصنع والنقابات. ويلاحظ ماليه، من واقع دراسته لثلاثة مشروعات صناعية، أن "الطبقة العاملة الجديدة" قد دفعت دفعا، نتيجة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، إلى الاضطلاع بمسئولية أكبر من تنظيم الإنتاج، وذلك من خلال ممثليها النقابيين وهكذا دفعت دفعا إلى أن تعتبر نفسها، وربما بوضوح أكبر، الجانب الذي يحتمل أن يسيطر على توجيه الصناعة بدلا من الملاك الرأسماليين الحاليين.

ونعرض في النهاية لأحد الانتقادات الموجهة إلى النظرية الماركسية والذي يرجع بشكل مباشر إلى الخبرات الاجتماعية والسياسية للبلاد ذات الطراز السوفيتي (سابقاً).

ولعل كلمات عالم الاجتماع البولندي –المرحوم "ستلنيسلاف أوسوفكي"- تعبر أفضل تعبير عن هذا النقد: "هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الذي كان شائعا في القرن التاسع عشر –سواء الليبرالي أو الماركسي- جانبا كبيرا من صلاحيته في العالم الحديث. ففي المواقف التي تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعي –إلى حد يقل أو يزيد- لتحكم السلطات السياسية، فإننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس، أو لستر وارد، أو فيبلين، أو فيبر. أي بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعا لعلاقاتها بوسائل الإنتاج أو – كما يقول البعض الآخر – تبعا لعلاقاتها بالسوق. ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات باعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية الى تتكون تلقائيا. ففي المواقف التي تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقي في المجتمع، وحيث تصبح الامتيازات موجهة أساسا للحصول على مكانة اجتماعية، بما في ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومي، ويكون منح هذه الامتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية. وحيثما يندرج جانب كبير من السكان، أو حتى الغالبية العظمى منهم، تحت تدرج من ذلك النوع المعروف في التسلسل الهرمي البيروقراطي.. عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذي كان معروفا في القرن التاسع عشر نوعا من المفارقة التاريخية، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعي". ويلائم هذا الكلام بمنتهى الوضوح الاتحاد السوفيتي (السابق) والمجتمعات التي تنتمي إلى نفس الطراز، الذي أدى فيه حكم الحزب الواحد، الذي لا يواجه أي معارضة منظمة، إلى ترتيب الدخول والمراتب بطريقة تتميز بكثير من عدم المساواة.

الباب الرابع

علم الاجتماع التطبيقي



الفصل الثاني والعشرون
مشكلات وقضايا التنمية

أولا: أنماط المناطق النامية

إذا أردنا أن نلقي نظرة عامة – غير ممحصة – على انتشار مختلف النظم الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية وانتشار مستويات المعيشة المختلفة في العالم المعاصر، فإننا نستطيع أن نتوصل إلى تحديد المناطق الأربعة الرئيسية التالية. وهدفنا من ذلك أن نتفهم موقع البلاد النامية على خريطة العالم الاقتصادية، أو أن ننظر إلى تلك البلاد في سياق الوضع الاقتصادي العالمي.

1. المناطق الصناعية الرئيسية

وهي المناطق الصناعية نسبيا ذات الكثافة السكانية العالية، ومستوى المعيشة المرتفع، وتضم تلك المناطق: المناطق الشمالية الشرقية والوسطى من الولايات المتحدة، وغرب ووسط أوروبا (بما فيها شمال إيطاليا) حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين 600 و 2100 دولار للفرد الواحد[1]. ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي 350 مليون نسمة أو 11.1 ٪ من مجموع سكان العالم.

2. المناطق الزراعية الحديثة

وتتميز تلك المناطق بأن استغلالها الاقتصادي لم يبدأ إلا في العصر الحديث. وهي تعتمد اعتمادا أساسيا علي الزراعة وتربية الماشية وعلي المنشآت الصناعية التحويلية. وإن كانت الصناعات التحويلية قد أخذت تساهم بنصيب متزايد في اقتصادياتها. كما تتمتع تلك المناطق بمستوى تكنولوجي رفيع في أساليب الإنتاج والتوزيع. وكثافة السكان فيها إما معتدلة أو منخفضة، ومستوى المعيشة فيها مرتفع

(1) هذه الأرقام، وكذلك بيانات المجموعات التالية مأخوذة من الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة عام 1959.

نسبيا. وتضم تلك المناطق: المناطق الوسطى والغربية في الولايات المتحدة. وكندا ، واستراليا ، ونيوزيلنده، وجنوب أفريقيا (في المناطق التي يسكنها البيض فقط)، حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين 1100 و 1800 دولار للفرد الواحد. ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي 124 مليون نسمة أو ما يعادل 4 ٪ من مجموع سكان العالم.

3. المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية العالية

وهي أقاليم يجري استثمارها اقتصاديا منذ آلاف السنين، حيث تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وتربية الماشية، تنتشر في المناطق الدافئة والمناطق الاستوائية (المدارية). وتتميز تلك المناطق بالارتفاع الكبير في الكثافة السكانية، وبأدوات عمل بدائية ولكنها مستغلة استغلالا كثيفا. وتضم تلك المناطق معظم مناطق الصين، والهند بأكملها، وجنوب آسيا (باستثناء بعض المناطق التي أنشأ بها الأوربيون مزارع حديثة ضخمة تعمل بالنظم الميكانيكية أساسا وكذلك اليابان، ومصر وجزر الهند الغربية)، وأجزاء كبيرة من إيطاليا وأسبانيا والبرتغال، ودول البلقان. ويتراوح الدخل السنوي في تلك المناطق بين 40 و150 دولارا لفرد الواحد، ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي 1680 مليون نسمة أو ما يعادل حوالي 54 ٪ من مجموع سكان العالم.

4. المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية المعتدلة

يعتمد النشاط الاقتصادي في تلك المناطق أيضا اعتمادا أساسيا على الزراعة وتربية الماشية والكثافة السكانية فيها معتدلة أو منخفضة، أما أدوات الإنتاج وأساليبه فبدائية وتتميز بقدر من الشمول. وقد عرفت بعض تلك المناطق حديثا وحدات الإنتاج الزراعي والصناعي الكبيرة ذات النظام الرأسمالي أو التعاوني، وإن كان ذلك قد تم بشكل متفاوت تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى. وتنتمي إلى هذه الفئة المناطق التالية: الجزء الأكبر من الاتحاد السوفيتي، وبولندة، والشرق الأوسط، وأفريقيا (فيما عدا مصر) وأمريكا اللاتينية. ويتراوح متوسط الدخل القومي السنوي في تلك المناطق بين 70 و 250 دولارا للفرد الواحد. ويبلغ مجموع تلك المناطق حوالي 915 مليون نسمة أو ما يعادل حوالي 31 ٪ من مجموع سكان العالم.

إذا نظرنا إلى هذه المجموعات الأربع وجدنا أن المجموعتين الأولى والثانية تشمل البلاد التي نشطت في ميدان النمو وقطعت شوطا بعيدا على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أما المجموعتان الثالثة والرابعة (باستثناء اليابان والاتحاد السوفيتي السابق) فتشمل البلاد التي مازالت تسعي إلى تحسس طريق النمو السليم السريع. والملاحظ أن المجموعة الثانية (البلاد الزراعية الحديثة) قد استطاعت باستثناء بعض الدول أن تحقق أعلى متوسط للدخل القومي للفرد بعد الولايات المتحدة، وهي كذلك المجموعة الوحيدة التي حققت هذا النمو الاقتصادي والاجتماعي الهائل في وقت قصير نسبيا، لا يكاد يزيد على جيلين اثنين فقط. أما بالنسبة للمجموعة الأولى (وهي البلاد الصناعية الرئيسية) فقد تمت عملية النمو هذه في وقت أطول نسبيا كما نعلم.

فإذا قبلنا هذا التصنيف الذي لا يعدو كونه تصنيفا أوليا مبسطا، وإذا قبلنا المعايير التي عرضنا لها من قبل لأصبح بوسعنا القول بأن حوالي 15٪ من مجموع سكان العالم هي الآن بلاد "متقدمة" (نسبيا طبعا) وأن حوالي الـ85٪ الباقية عبارة عن بلاد مازالت بعد متخلفة، أو لم تحقق بعد التنمية المطلوبة (مع ما بينها من تفاوت).

ولا شك أن مجموعتي البلاد المتخلفة (الثالثة والرابعة) تضمان عددا كبيرا متنوعا أشد التنوع من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فهي تضم – من بين ما تضم – شعوباً ذات ثقافات عريقة، استطاعت أن تحافظ على أشكال حياتها منذ قرون بعيدة دون أن تطرأ عليها تغيرات جذرية، وتتميز بأبنية إقطاعية واضحة، كما نجد على سبيل المثال في جنوب غربي أوربا وفي الشرق الأوسط. كما تضم هاتان المجموعتان علاوة على ذلك بلادا تعرضت منذ عهد قريب لتغيرات ثورية عنيفة قضت على النظم القديمة ووضعتها على طريق نمو اقتصادي واجتماعي جديد تماما: كالاتحاد السوفييتي السابق والصين والدول الدائرة في فلكهما. وتضم أخيرا بلاد أمريكا اللاتينية (أمريكا الجنوبية والوسطى) التي أصبحت نظمها الاقتصادية والاجتماعية بعد تدهور حضارات سكانها الأصليين والقضاء عليها بواسطة الغزاة الأوروبيين عبارة عن نظم خليط (ذات رواسب هندية حمراء وأفريقية)، ومازالت حتى اليوم تتحسس لها طريقا مستقلا وتفتش لها عن هوية خاصة. وتقترب

من هذه المجموعة الأمريكية اللاتينية بعض البلاد الآسيوية والأفريقية التي تمر اليوم بمرحلة انتقال حضاري مماثل تتأرجح فيه بين أشكال الحياة الموروثة – التي خدشتها المؤثرات الوافدة من الغرب من ناحية، وآفاق المستقبل غير المحدودة وغير الواضحة تماما – من ناحية أخرى. ومن أمثلة هذه المجموعة : اليابان ، والهند، والباكستان، وبورما، وأندونيسيا، والفلبين، ومصر، وسوريا، والعراق، والدول الأفريقية الجديدة التي استقلت خلال الستينات عن الدول الاستعمارية الأوروبية.

وهناك علاوة على ذلك مشكلة ملحة من نوع خاص في بعض المناطق مثل جنوب وجنوب شرق أفريقيا حيث كانت تسيطر أقلية من المستوطنين البيض على أغلبية هائلة من الوطنين الأفريقيين والمستوطنين الآسيويين (الهنود والباكستانيين أساسا)، والتي حسمت المعركة فيها مؤخراً للسكان الوطنيين. وتثور نفس المشاكل – وإن يكن على نطاق محدود – أمام الأقليات العربية والهندية في شرق أفريقيا والمهاجرين الصينيين في جنوب شرقي آسيا.

وإذا استبعدنا من التصنيف السابق المجموعتين الأولى والثانية اللتين تمثلان مجموعة من الدول المتقدمة الغنية وكذلك البلاد الاشتراكية والشيوعية (السابقة) التي كانت تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه . فإننا سندرس فيما يلي بلاد المجموعتين الثالثة والرابعة بعد استبعاد دول الكتلة الشيوعية السابقة منهما . ولعل العامل الأساسي في استبعاد دول تلك الكتلة من نطاق بحثنا هو نقص المعلومات والدراسات المنشورة عن نظام الحياة وخطط التنمية فيها ، مما سيجعل حديثنا عنها سطحيا مجانبا للصواب في أغلبه .

ثانياً: أعراض التخلف

إن الظروف السائدة حاليا في البلاد النامية تثير لدينا انطباعا قويا بأن تلك البلاد تعيش مرحلة من التحول المرن التي يصعب الإلمام بكل جوانبها والتأثير على مناحي حياتها . إلا أنه يتحتم علينا برغم الغموض الشديد و التنوع الهائل أن نكون لأنفسنا صورة واضحة – قدر الإمكان – لواقع تلك البلاد يمكن من خلالها أن نضع أيدينا على العوامل التي ساهمت في خلق ذلك الواقع , والتي تعمل على استمراره. كما أنه

من شأن مثل هذا الموضوع أن يمدنا بإجابة دقيقة عن السؤال , أو قل الاتهام الذي يوجهه البعض إلى تلك البلاد : لماذا أخفقت مساعدات التنمية التي توجهها الدول الغنية إلى تلك البلاد حتى الآن في تعديل الوضع القائم؟

إن الملاحظ أن طرح التساؤل عن عوامل تخلف تلك البلاد يثير لدى أطراف المناقشة عديداً من الآراء المتنوعة والمتضاربة , سواء كنا بصدد التساؤل عن أسباب التخلف عامة , أو أسباب القصور في ميدان أو مجال معين من مجالات الحياة في تلك البلاد. وأهم ما يميز هذه التفسيرات المطروحة: التحيز , وعدم التخصيص. فهي تشير إلى كل شيء وتمس كل جانب من جوانب الحياة , كما أنها ثمرة أساليب متباينة في التفكير المحافظ والتقدمي , والمتسامح والمتعصب , القائم على العلم والمستند إلى الهوى والغرض. وإزاء مثل هذا الموقف يصبح مجرد التمييز بين الحقائق الموضوعية والمعتقدات الذاتية في مناقشة من هذا النوع أمرا عسيرا غير مأمون العواقب.

يضاف إلى ذلك صعوبة بالغة هي أن يأخذ أطراف أي مناقشة من هذا النوع في اعتبارهم مستويات متنوعة من التخلف (أو من النمو) , وأن يأخذوا في اعتبارهم جملة من العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر على العوامل والمقومات الاجتماعية والاقتصادية: كالعوامل الطبية , والجغرافية والدينية , والتشريعية... إلخ. وهكذا يصبح من الأمور البالغة الصعوبة أن نستطيع في خضم هذه الصور والانطباعات والحقائق الإمبيريقية عزل العوامل المسئولة أساسا عن هذه الصور. والانطباعات والحقائق الإمبيريقية عزل العوامل المسئولة أساسا عن هذه الظروف المتخلفة , وأن نميز بينها وبين أغراض التخلف أي الظروف التي تعد آثاراً أو نتائج لتلك العوامل الأساسية . ولعلنا يمكن أن نفهم طبيعة هذا الموقف المعقد إذا اتفقنا على أن كل واقعة قائمة ذات علاقة تفاعل وظيفي مع كافة العناصر الثقافية الأخرى ، بحيث تعد هي نفسها نتيجة لواقعة أخرى سابقة عليها ، كما تؤدي هي بدورها إلى إحداث طائفة من النتائج فتكون سببا ونتيجة في وقت واحد . وبذلك يكاد الباحث أن يجد نفسه وسط حلقة مفرغة من التحليلات والتفسيرات التي تخلق موقفاً ملتبساً.

ثم إن السؤال عن "أسباب" التخلف يصبح أكثر صعوبة وأشد تعقيدا إذا لم يكن موجها بشأن بلد بعينه أو جزء من ذلك البلد، وإنما كان متعلقا بكل البلاد النامية على

إطلاقها. ومع ذلك فإن مثل هذا التساؤل له في نظرنا ما يبرره، حيث أنه يمكن أن يقودنا إلى إلقاء الضوء بشكل عام على الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف وعلى ظروف الهوة التطورية التي تكونت بين البلاد الصناعية المتقدمة وبين تلك البلاد النامية على امتداد القرون القليلة الماضية.

وسنحاول فيما يلي أن نستعرض معا بعض مؤشرات التخلف الملموسة والمحددة التي تتميز بقدر من الوضوح والعمومية، والتي يمكن أن تكون عاملا من عوامل التخلف ومؤشرا له أو عرضا دالا عليه :

1. يعد انخفاض متوسط الإنتاجية في تلك البلاد من أهم أعراض تخلفها، ومن أهم ما يترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وتؤكد هذه الحقيقة بشكل واضح إحصائيات الأمم المتحدة التي تنشرها أجهزتها المختلفة كل عام . ونلاحظ من تلك الإحصائيات أن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة (الرأسمالية أساسا) كان يبلغ في أوائل الستينات 1028 دولارا في العام ، بينما كان يبلغ في نفس الفترة في البلاد النامية 83 دولارا فقط ، وإذا استخدمنا هذين الرقمين لقياس تخلف البلاد النامية ، فليس من العسير أن نتبين أنها تأخرت في تطورها الاقتصادي 12 مرة[2].

وينقل مؤلفو كتاب "العالم الثالث" – الذي سبقت الإشارة إليه – كلمة معبرة أبلغ التعبير صرح بها ممثل كينيا في مؤتمر التنمية والتجارة الذي عقدته الأمم المتحدة لأول مرة في جنيف عام 1964، يقول فيها: "..إن البحوث الأكاديمية والكتب الدراسية الاقتصادية تتحدث دائما أبدا عن دخل سنوي لكل فرد من السكان يبلغ ثلاثين دولارا أو ستين دولار ,أو حتى مائة دولار. ولكن هذه الإحصائيات لا تعطي صورة حقيقية عن الظروف التي يعيش فيها ملايين الناس , فإن كثيرين منهم لا يملكون أي دخل على الإطلاق , وهم لا يعرفون ما سيأكلون غدا ولا أين سينامون عندما يحلالليل. وهم لا يرون أي قرش من تلك الدخول الخاصة بكل فرد من السكان التي تتحدث عنها الكتب)[3].

(2) جوكوف وآخرون، العالم الثالث: قضايا وآفاق، دار التقدم، موسكو، 1971، ص112.

(3) نقلا عن العالم الثالث، مرجع سابق، ص113. والاقتباس عن مجلة "الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولي"، العدد 11، عام 1964، ص119.

من هذه العبارات الواضحة يبدو لنا أنه رغم انخفاض المتوسطات الخاصة بالفرد من الدخل القومي في البلاد النامية, إلا أن سوء التوزيع يجعل صورة الواقع تبدو أكثر بشاعة وأشد إيلاما.

2. حقيقة أن الدخل القومي في هذه البلاد ينمو ، ولكنه ينمو الآن بشكل عام أبطأ من سرعة نمو السكان ، بسبب ما طرأ من تحسن على الظروف الصحية ومقامة الأوبئة . والنتيجة المنطقية لهذا هي أن تذهب جهود التنمية أدراج الرياح ، حيث تفقد جدواها أمام تزايد السكان الهائل، وربما أدت في بعض الأحيان إلى انخفاض فعلي في نصيب الفرد من الدخل القومي .

والملاحظة أيضا أن معدل نمو الدخل القومي في البلاد النامية يتم بشكل أبطأ من معدلات نموه في البلاد المتقدمة . ففي السنوات الخمس من عام 1950 حتى عام 1955 بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمالي الدخل القومي في البلاد النامية 4.7٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط في الفترة نفسها 4.7٪ أيضا في البلاد المتقدمة ، أي أن سرعة النمو كانت متماثلة تمام التماثل . ولكن إذا نظرنا – من ناحية أخرى – إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، فنجد أنه بلغ 3.4٪ في البلاد المتقدمة ، و2.7٪ فقط في البلاد النامية . وقد أثارت هذه الأرقام في حينها القلق على مستقبل البلاد النامية . ولكن الوضع تردي بسرعة في النصف الأول من الستينات . فقد بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمالي الدخل القومي في البلاد المتقدمة 5٪ في الفترة من 1960 حتى عام 1965، وكان هذا المعدل 4.6٪ فقط في البلاد النامية، أما الفرق في معدلات نمو نصيب الفرد بينهما فكان أكبر من ذلك ، حيث بلغ 3.7٪ مقابل 2٪ فقط.

كان هذا الوضع في ميدان الإنتاج، ولكن كيف كان الحال في ميدان التبادل التجاري العالي. لقد كان نصيب البلاد النامية في التجارة الخارجية الدولية في عام 1953، 28٪ من حجم هذه التجارة، ولكنه هبط إلى 21٪ في عام 1966. ويرتبط بذلك ويترتب عليه تزايد ديون البلاد النامية، وتقلص احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة. ولو تتبعنا هذا التطور وحاولنا التنبؤ بصورة الوضع

في المستقبل، فسوف يتبين لنا على الفور أن وضع البلاد النامية – داخل الإطار الاقتصادي العالمي – آخذ في التدهور السريع المنتظم[4].

3. سوء توزيع الدخل القومي بشكل صارخ، حيث نجد أبناء تلك البلاد منقسمين إلى أغلبية هائلة تعيش فقرا شديدا وشريحة ضئيلة العدد– ذات وجود اقتصادي طفيلي– تعيش حياه شديدة الرفاهية. بينما نجد الطبقة الوسطى التي تضم أصحاب المهن الحرة والأيدي العاملة الماهرة تمثل قطاعا ضئيلا كل الضآلة.

4. تعمل الغالبية العظمى من أبناء تلك البلاد في الأنشطة الاقتصادية الأولية في قطاعات الزراعة، وتربية الماشية، وقطع الأخشاب، وصيد السمك (في صورته البدائية الأولية أي دون ما يتبعه من أعمال الحفظ والتعليب). ويتم هذا النمط من الإنتاج بأدوات عمل بدائية وأساليب متخلفة مع استخدام حد أدنى من الآلات أو دون استخدام آلات على الإطلاق(5). أما قطاع التصنيع وقطاع الخدمات فيتميزان بضآلة الشأن أمام ذلك القطاع الأولى من الإنتاج، وهو الوضع الذي كان موجودا في الماضي (البعيد نسبيا) في البلاد التي استطاعت أن تحقق تقدمها الاقتصادي .

5. يعاني نظام ملكية الأراضي الزراعية في تلك البلاد من ظاهرتين متطرفتين تضران الكفاءة الاقتصادية للأرض بشكل خطير ، الظاهرة الأولى هي

---

(4) المرجع السابق ، ص ص 121 – 122 .

(5) من اللافت للنظر أنه في الدول المتقدمة لا يعمل في الزراعة إلا جزء صغير نسبيا من القوة العاملة، تتراوح بين 4.5 و20٪. ومن المؤكد أن هذا العدد كاف تماما لتأمين احتياجات سكان تلك البلاد من الطعام . أما في البلاد النامية (في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية) فتختلف الصورة عن ذلك تمام الاختلاف. ففيها نجد أن 60 الى 80٪ من القوة العاملة إما فلاحون أو عمال زراعيون ، ومع ذلك فإن ما ينتجونه لا يكفي لسد احتياجات جميع السكان من الطعام، بل إننا سنري أن أغلب سكان تلك البلاد يعانون من سوء التغذية. والأسوأ من هذا أن المواد الغذائية تمثل نسبة كبيرة من واردات البلاد النامية ، حيث تمثل ثُمن واردات الهند وأندونيسيا، وحوالي ربع واردات الملايو ومصر ، وأكثر من ثلث واردات سيلان. ومن الواضح أن ذلك إنما هو نتيجة مباشرة لانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في البلاد النامية.

الملكيات الكبيرة والثانية هي الملكيات المفتتة . فالملكيات الكبيرة تكون من الضخامة بحيث يتعذر في ضوء رأس المال المتاح وإمكانيات التنظيم الإداري والتوزيع استغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل، أي الذي يتيح الاستفادة الحدية من عامل الإنتاج : الأرض والعمل . يضاف إلى ذلك بعد هام . وهو موقف الملاك الذين نلمس لديهم في العادة عزوفا عن استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج. علاوة على الظروف السيئة التي يعيش فيها العمال الزراعيون . فمع أن وضعهم القانوني- على الورق- هو وضع الأحرار . إلا أن وضعهم الفعلي لا يختلف عن وضع الأقنان (أي رقيق الأرض)، الذين يعيشون حالة من الجمود الاجتماعي والفكري لا تسمح بزيادة فعاله في إنتاجيتهم إطلاقا . أما في حالة استغلال تلك الملكيات الشاسعة عن طريق الإيجار، فإننا نجد أن ارتفاع الإيجارات بشكل مبالغ فيه، وإبرام عقود إيجار قصيرة الأمد (لكي ترسخ قدم المزارع في الأرض) لا تسمح ببقاء المزارع في الأرض طويلا. ولا تتيح له الفسحة الكافية من الوقت لزيادة إنتاجية الأرض والمنشآت الواقعة عليها.

أما عن الملكيات القزمية (المفتتة بشكل شديد) فنجد أنها عبارة عن قطع من الأرض تكون عادة من الصغر بحيث تكفل للأسرة التي تملكها الحد الأدنى المطلوب من الإعاشة . وربما يرجع انتشار هذه الظاهرة إلى ضيق رقعة الأرض الزراعة في مجموعها على مستوى الدولة ، أو إلى زيادة السكان عن طاقة الأرض المتاحة . ولكنها ترجع كذلك وفي كثير من الحالات إلى احتكار أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة للأراضي الجيدة واستيلائهم - بحكم قدرتهم الماليه التي لا تنافس - على كل أراض جديدة ، أو على الإمكانيات الجديدة لزيادة الإنتاجية أو مقاومة الآفات... إلخ .

وهكذا تعيش الأراضي الزراعية في البلاد النامية بين شقي الرحى ، فالملكيات الكبيرة تحول بينها وبين الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، والملكيات القزمية كثيرا ما تمثل عملية استنزاف لقدرة الأرض وإضعاف لها دون أي تعويض أو تجديد لخصوبتها (عن طريق الأسمدة مثلا) ، فنجد خصوبة الأرض - في كلا الحالتين

- في تناقص مضطرد ، مما يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة للبلاد النامية التي تعتمد على الزراعة اعتمادا أساسيا .

6. يترتب على ذلك أن الغلات الزراعية في مجموعها تكون منخفضة بشكل ملحوظ . فنجد أن نصيب الفرد في المتوسط كان في عام 1947/ 1948 في أمريكا الشمالية حوالي 2.5 طن من الغلات الزراعية ، وفي أوربا نحو 0.88 طن تقريبا، وفي أمريكا الجنوبية 0.48 طن، وفي الأوقيانوسية (أستراليا ونيوزيلنده أساسا) 2.38 طن وفي آسيا 0.22 طن وفي أفريقيا 0.12 طن. وتعكس هذه الأرقام بكل وضوح انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية من ناحية، وضغط السكان على الأراضي الزراعية في البلاد النامية، أي تزايد أولئك السكان عن طاقة تلك الأراضي على إشباع احتياجاتهم.

كما ينعكس انخفاض إنتاج البلاد النامية من الغذاء في انخفاض معدلات استهلاك الغذاء في تلك البلاد ، مقاسة بعدد السعرات الحرارية، وكمية البروتين المستهلك . والمفروض أن يحصل الفرد في المتوسط على 3500 سعر حراري إلى 4000 سعر حراري في اليوم الواحد . ويكون المتوسط الضروري للفرد حوالي ثلاثة آلاف سعر حراري ، وإذا ألقينا نظرة على الوضع القائم الآن فسوف يتبين لنا أن معدلات استهلاك الغذاء في البلاد النامية تمثل أدنى من هذا المعدل المتوسط دائما. وهي جميعا أدنى من المعدل الحرج (الذي يقدر ب 2200 سعر حراري)، الذي يأتي بعدة سوء التغذية ، وهو عمليا يعني الجوع. ويصدق نفس الكلام على أرقام استهلاك البروتين[6].

7. إن استخدام رأس المال في الإنتاج (بما في ذلك استخدامه في وسائل النقل والمواصلات وفي توليد الطاقة) محدود للغاية. وترجع هذه الظاهرة الخطيرة إلى عدد من الاعتبارات، لعل أولها ضعف نمو رؤوس الأموال في تلك البلاد. فالتراكم الرأسمالي محدود بشكل كبير ، كما أن القلة الوطنية التي تملك رؤوس أموال في تلك البلاد ليسوا" رأسماليين " بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي

(6) انظر، العالم الثالث ، مرجع سابق، ص ص 113 – 115.

للرأسمالي ، وبالمثل فإننا نجد أصحاب المشروعات في هذه البلاد ليسوا من طراز رجال الأعمال الذين يمكن أن يعملوا على تنمية وتطوير مشروعاتهم. فهم يفتقرون إلى القدرة وإلى الرغبة في تطوير المبادأة الرأسمالية بالمفهوم الذي نعرفه عن الرأسمالي عند شومبيتر Schumpter. أعني القدرة على تجربة توليفات جديدة من عوامل الإنتاج لم تكن معروفة من قبل، وتنطوي تجربتها على قدر من المخاطرة . ولكنها ستؤدي – في تقدير صاحب العمل – إلى تحقيق مزيد من الأرباح . وهو في محاولاته تلك يستند إلى رأس ماله وإلى مكانته وهيبته في المجال الذي يعمل فيه .

أما أغلب أصحاب رؤوس الأموال في البلاد النامية فنجدهم قد كونوا رؤوس أموالهم تلك – حتى عهد قريب – من أساليب الاستغلال التقليدي لملكياتهم العقارية . خاصة إيجارات الأراضي الشاسعة التي يملكونها . ونجدهم يميلون بشكل واضح في العادة إلى إنفاق – أو قل إتلاف – أموالهم تلك في شراء السلع الكمالية أو الحلي، أو شراء الأوراق المالية في شركات أجنبية مضمونة (فيساهمون بذلك مساهمة فعالة في إنعاش وتنمية اقتصاديات البلاد الغنية بالفعل)، أو في المضاربات على الأراضي التي تتعرض لموجات غلاء حاد سريع بسبب التوسع الكبير في المدن . هذا طبعا علاوة على قطاع عريض منهم يفضل اكتناز تلك الأموال في بيته وتحت وسادته. معتقدا أن ذلك أضمن الوسائل للحفاظ عليها، غير مدرك لما يؤدي إليه ذلك من انخفاض في قيمتها الحقيقية بسبب سرعة التضخم الاقتصادي في بلاده وعلى مستوى العالم كله . وبذلك يعزف الرأسماليون المحليون عن تطوير وتحسين وتنمية وسائل الإنتاج الوطنية وتدعيم المؤسسات الإنتاجية في بلادهم .

يضاف إلى تلك الظاهرة بعد هام جدا هو ضعف المؤسسات الائتمانية في البلاد النامية بصفة عامة، خاصة تلك التي يمكن أن تخدم صغار المدخرين وصغار المنتجين. ومن العوامل المؤثرة أيضا في ضعف الاستثمارات الرأسماليه في تلك البلاد عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. خاصة في البلاد المستقلة أو حديثة العهد بالاستقلال. وهناك عديد من العوامل التي تعوق تدفق رأس المال الأجنبي إلى تلك

البلاد وضعف نمو رؤوس الأموال الوطنية نذكر منها: عدم الاستقرار السياسي في كثير من تلك البلاد. تخلف النظم التشريعية عن مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة والظروف الدولية المعاصرة وعدم استقرار العملات المحلية والنظم النقدية في تلك البلاد عموما. وإسراف المؤسسات الحكومية في الإنفاق على الجوانب المظهرية غير المنتجة... إلخ .

8. سوء الظروف الصحية، ويتضح ذلك في المظاهر التالية: انخفاض متوسط العمر في تلك البلاد، وانتشار الأوبئة والمجاعات حتى عهد قريب (وبرغم النجاح الدولي حالياً في القضاء على الأمراض الوبائية، الأ أننا مازلنا نرى مناطق غير قليلة من العالم النامي تعاني من المجاعات التي تقتل وتشرد عشرات الآلاف من أبناء تلك البلاد) . كما نلاحظ انخفاض مستوى التغذية وعدم توازن المكونات الغذائية لأبناء البلاد النامية .

9. انخفاض مستوى التعليم الرسمي (أي في المدارس ومعاهد التعليم بأنواعها) من ناحية، وعدم انتشاره على نطاق واسع من ناحية أخرى. ولعل الإحصائيات المتاحة عن أعداد المدرسين والتلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة في قارات العالم (حسب بيانات عام 1976 مثلا) تؤكد هذه الحقيقة بجلاء.

يضاف إلى هذا انتشار الأمية بشكل خطير، وهي حقيقة هامة تبدو في ضعف انتشار وسائل الاتصال الحديثة: كالبريد، والتليفون، والتلغراف، والصحف، والسينما، والإذاعة، والتليفزيون... إلخ. ولاشك أن انخفاض المستوى التعليمي على هذا النحو الصارخ يؤثر تأثيرا مباشرا على الإعداد المهني والفني الحديث للأجيال الجديدة، فنجد في تلك البلاد أيضا هبوطا خطيرا في مستوى التعليم الفني والحرفي وعجزه عن إمداد السوق المحلي باحتياجاته من الأيدي العاملة الماهرة، مما يضطر الكثير منها إلى استيرادها من الخارج، برغم الآثار السلبية التي يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي.

10. من الواضح في ضوء مختلف الظروف السابق ذكرها أن تنخفض إنتاجية العمل انخفاضا ملحوظا في البلاد النامية. خاصة وأن الأيدي العاملة المتاحة تنتمي في غالبيتها إلى ثقافات تقليدية سابقة على العصر الصناعي الحديث .

والمقصود بذلك أن أولئك الناس ظلوا لعصور طويلة محرومين من فرص التدريب على تطوير مبادراتهم الفردية الخاصة وتحسين ظروف معيشتهم وأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك علينا أن نتوقع أنهم سيكونون في حاجة إلى فترة من الزمن- قد تطول أو تقصر حسب ظروف كل مجتمع- للتدريب على أساليب العمل الحديثة، وعلى حوافز نظام الإنتاج الجديد، وعلى إيقاع الحياة الجديدة التي بدأوا يحيونها . كما أنهم بحاجة إلى فترة للتدريب على الإنتاج في ظل نظام تقسيم العمل الحديث الذي يقوم على تعاون وتآزر قاعدة عريضة من العاملين ، وكذلك على التعامل مع الآلات بما يتطلبه ذلك من يقظة وتنظيم ودقة لم تكن ضرورية أو لم تكن معروفة لهم أصلا بهذا المستوى في ظل نظام الإنتاج القديم وأساليب المعيشة التقليدية التي كانوا سائرين عليها من قبل . يضاف إلى كل ذلك بعض الأبعاد الأخرى الهامة التي تقلل من إنتاجيتهم بشكل خطير ، ونذكر منها انخفاض اللياقة البدنية وضعف مستوى الصحة العامة بسبب هبوط مستوى التغذية وانتشار الأمراض المتوطنة التي تعصف بأجسام الغالبية العظمى من أبناء البلاد النامية .

11. وإزاء كل الظروف السابقة من الطبيعي أن نجد أن تكلفة الإنتاج عالية في الواقع، على عكس ما يظن المتأمل في أوضاع البلاد النامية لأول وهلة. حقيقة أن أجور العمال هناك منخفضة جدا بالقياس إلى أجور العمال في البلاد الصناعية المتقدمة كما نعلم جميعا. ولكن هناك عددا من العوامل الأخرى التي تتدخل لتلغي أثر ذلك، وتجعل تكلفة الإنتاج عالية في حقيقة الأمر. من تلك العوامل انخفاض إنتاجية العمل بسبب الظروف والاعتبارات التي سبقت الإشارة إليها. وارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير بسبب ضعف البناء التحتي في اقتصاد تلك البلاد، وما تفرضه ظروف المواصلات السيئة من مخاطر تؤثر على تدفق السلع إلى السوق. علاوة على توفر اعتبارات الأمن في تداولها وحفظها...إلخ.
12. هناك علاقة عدم تناسب حاد بين عوامل الإنتاج المختلفة . حيث نجد قصورا ملحوظا أشرنا إلى جانب منه في عنصر رأس المال ورجال الأعمال الأكفاء على

حين نجد وفرة في عنصر الطبيعة وفي عنصر الأيدي العاملة . وإن كان العنصر الأخير يتصف بنقص الكفاءة على نحو ما أوضحنا . يترتب على ذاك قصور شديد في استغلال الإمكانيات الإنتاجية الضخمة المتاحة في تلك البلاد بسبب هذا الاختلال في عوامل الإنتاج، سواء من حيث نقص أدوات العمل الحديث اللازمة، أو انخفاض الكفاءة في تشغيلها، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

13. ونجد أخيرا أن الافتقار إلى المبادأة ، وإلى الخبرة العلمية ، وإلى الأيدي العاملة المدربة وإلى رؤوس الأموال .. إلخ قد أدى إلى حدوث علاقة تبعية اقتصادية وثقافية من جانب تلك الدول للدول الحديثة المتقدمة . حيث أصبحت البلاد النامية تعتمد على البلاد الصناعية اعتمادا شديدا في تسويق المواد الخام التي تملكها في أسواقها ، وفي استيراد كل احتياجاتها من السلع الإنتاجية وكثير من السلع الاستهلاكية من تلك البلاد . ولا شك أن هذه التبعية للأسواق الأجنبية جعلت البلاد النامية تتأثر تأثرا قويا ومباشرا بما يصيب البلاد المتقدمة من أزمات اقتصادية ، أو انقطاع أو نقص المواد المستوردة من تلك البلاد في ظروف الحروب وموجات التضخم الحاد التي تطرأ على البلاد الرأسمالية .. إلخ . وأصبحت تلك العلاقة غير السوية بين البلاد المتقدمة والنامية تمثل مشكلة خطيرة وعائقا هاما من معوقات التنمية في البلاد النامية . يضاف إلى كل ذلك الحساسية الشديدة لتلك الاقتصاديات النامية عند حدوث أي انخفاض في صادراتها إلى البلاد المتقدمة أو أي تدهور في تجارتها الخارجية بصفة عامة . فقد أدى التقدم الهائل في اختراع كثير من المواد البديلة - التي يمكن أن تحل محل المواد الخام الطبيعية - إلى حدوث تناقص مضطرد في واردات البلاد المتقدمة من البلاد النامية . كما أن أي نقص في الصادرات ينعكس في انخفاض حصيلة الخزانة العامة في البلاد النامية ، حيث تمثل الضرائب على الواردات عنصرا هاما من عناصر تلك الحصيلة .

وإزاء تلك الظروف جميعا أصبح من الواجب على تلك البلاد - وهي تسعي جادة فعلاً - أن تعمل على تنويع برامج وخطط الإنتاج المحلي والاتجاه إلى التصنيع

بخطى أوسع وأسرع . وتشهد البلاد النامية أصواتا عالية تطالب بتحقيق ذلك ووضعه موضع التنفيذ إنقاذاً لاقتصاد تلك البلاد من أخطار محققة إذا استمرت الظروف فيها على ما هي عليه . ولعله مما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا في الحقيقة أن الإنتاج الحديث للسلع القليلة التي تصدرها البلاد النامية على نطاق واسع موجود في الغالب في أيدي شركات أجنبية أو بيوت مالية أجنبية .

وقد بدأت الشركات الأجنبية الكبرى في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اهتماما متزايدا بتطوير صناعات يمكن أن تغذي الأسواق المحلية في البلاد النامية باحتياجاتها . وإن كان يعوق تلك الجهود ويقلل من اندفاعها ما تخشى تلك الشركات التعرض له من إجراءات التأميم والمصادرة، وما إلى ذلك من إجراءات عرفتها نسبة قليلة من البلاد النامية. حاصلة خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين. ولكننا نلاحظ علاوة على هذا كله حرص عدد غير قليل من حكومات البلاد النامية على تطوير بعض المشروعات الصناعية الهامة، سواء عن طريق وضع الخطط واقتراح المشروعات أو عن طريق التمويل الحكومي المباشر . وذلك لتفادي هذا الوضع الاقتصادي غير الطبيعي .

من كل ما سبق تبدو لنا بوضوح العلاقة الوثيقة بين سمات النمو (أو مؤشرات التخلف) الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع الفضل إلى قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة في إعداد بعض الإحصائيات الدولية عن بعض هذه الموضوعات، والتي تكشف بكل وضوح جانبا مما نحاول إلقاء الضوء عليه. مع ما يجب أن نأخذه في اعتبارنا من تحفظ على البيانات الإحصائية الخاصة ببعض دول العالم النامي، إما لعدم دقتها، أو لعدم توفرها على الإطلاق.

ثالثاً: رسالة علم اجتماع التنمية

1. القضايا الأساسية لعلم اجتماع التنمية

علم اجتماع التنمية – كما نفهمه هنا – هو تطبيق القضايا والمبادئ ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية في الثقافة، خاصة تلك التغيرات في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ويهتم علم اجتماع التنمية اهتماما خاصا بدراسة الوقائع والمشكلات التي يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعا حثيثا إلى الأمام . هنا يلجأ الباحث في التنمية إلى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس - والدائرة حول موضوع التغير الثقافي - من أجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية أو التي تخدم تلك العملية . كما هو الحال في علم الاجتماع دائما ، فإن دراسة علم الاجتماع هنا هي دراسة للعلاقات الاجتماعية والجماعات أو التكوينات الاجتماعية بأحجامها ومستوياتها المختلفة والتي تنشأ كثمرة لتلك العلاقات . ويضاف إلى ذلك الخط العام أننا نتبع في دراستنا - وبشكل ثانوي - طائفة أخرى من الوقائع التي ليست من طبيعة اجتماعية خالصة ، ولكنها تؤثر على المجال الاجتماعي ، أو تتأثر به إلى حد كبير. معنى هذا كله أن علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمترتبة عليها . وفي ضوء هذا التعريف العام يمكننا القول بأن علم اجتماع التنمية يحاول إلقاء الضوء على القضايا الأساسية التالية:

قضية دوافع التنمية: حيث يتساءل الباحث في هذا العلم عن العوامل الواقعية الاجتماعية الاقتصادية والتيارات الأيديولوجية التي تدفع إلى التنمية والتي تساعد عليها وتيسرها.

العناصر المنشطة لعملية التنمية: والتساؤل هنا عن العناصر الاجتماعية: جماعات أو هيئات أو طبقات .. إلخ التي تحرك المجتمع وتدفعه إلى إنجاز عملية التنمية وبيان انتماءاتها الاجتماعية . ثم التساؤل بعد ذلك عن الفئات والقطاعات الاجتماعية التي تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال .

المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية في المجتمع: ويكون التساؤل في هذه النقطة عن مدى وعي جماهير الشعب بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهل يتخذ تصور الناس لتلك الأهداف والوسائل شكلا نمطيا ثابتا (مستعارا مثلا من ثقافات أخرى تكون قد سبقت في مضمار التقدم)؟ ثم هل تلك الأهداف نابعة عن أيديولوجيات معينة تغذيها العاطفة، أم أنها صادرة عن تقدير علمي لاحتياجات المجتمع ومتطلباته؟ معنى هذا أننا

يجب أن نتساءل عن العلاقة بين المطالبة بالتنمية وبين المساعدة الفعلية في تحقيقها ووضع أهدافها موضع التنفيذ. وما هو دور البرامج الرسمية "والخطط" في تحقيق أهداف التنمية أو وضع الإمكانيات في خدمة الآمال؟ وأخيرا ما هي العوامل الاجتماعية الأساسية التي تيسر أو تعوق تنفيذ خطط التنمية؟

نتائج التنمية وآثارها: وهنا نتساءل عن النتائج المقصود وغير المقصودة لعملية التنمية في ثقافة المجتمع، وخاصة النتائج التي أحدثتها تلك العملية في النظم الاجتماعية للبلاد التي ندرسها؟ ما هو مدى السرعة ومدى الشمول الذي يحل به التغير والحركة محل الجمود والثبات؟ في أي المجالات وعلى أي نحو وإلى أي مدى يحدث تفاوت في سرعة التغير بين مختلف مجالات الحياة وبين الطبقات الاجتماعية، وبين مختلف المناطق الجغرافية داخل الدولة، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ وهل التغيرات التي حدثت في الثقافة والمجتمع اقتصرت على مجرد إدخال نظم بديلة حلت محل نظم قديمة كانت قائمة في المجتمع قبل بدء عملية التنمية (كحلول بعض المثل العليا الاجتماعية الجديدة محل مثل قديمة، أو جماعات صفوة جديدة محل جماعات صفوة تقليدية وهكذا)؟ أم أن تلك التغيرات قد أدت إلى هدم النظام القديم والتأثير على صلابته وتماسكه (وذلك عندما تتحلل الاتجاهات القديمة وعوامل التماسك التقليدية وتفقد فاعليتها وتنهار في نظر أصحابها قبل أن تكوّن اتجاهات وقوى جديدة تحل محلها، وبذلك يمكن القول، بأن المجتمع يعيش في هذه الحاله في حالة فراغ تنظيمي - نسبي طبعا).

إمكانيات الاتصال: ونعني الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع في مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية ، وكذلك الاتصال بين أبناء الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التي تدخل مع بعضها البعض في علاقات، أو تتكشف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية .

وضع النماذج والنظريات الوافدة: حيث نهتم بالبحث عن مدى إقبال الناس على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها ؟ ما هو مدى إمكانية تطبيق تلك النماذج والنظريات على مواجهة الاحتياجات والإمكانيات التي تحس بها المجتمعات الآخذة بالتنمية والتي تختلف ظروفها عن المجتمعات الوافدة منها تلك

النماذج والنظريات ؟ ويرتبط بهذه النقطة التساؤل عن الحدود والموضوعات والمناهج التي يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية وصعوبات التنمية بشكل يضمن لها النجاح وعدم التخبط.

العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية: نعرف أن عملية التنمية لها ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائما في الاعتبار هي: الجانب الفني (التكنولوجي) والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، والتساؤل هنا عن إمكانيات إحداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق والتناغم بين تلك الجوانب المختلفة بحيث يظفر كل بعد منها بما هو جدير به من عناية، ودون مبالغة في التأكيد على واحد منها على حساب الجانبين الآخرين. ويرتبط بتلك النقطة تساؤل عملي مؤداه: ما هي الإجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها بنجاح في أثناء تنفيذ عملية التنمية لتحقيق هذا الغرض. والتي تأخذ في اعتبارها الظروف البنائية الاجتماعية القائمة والتكوينات السياسية التي تلعب دورا فعالا على مسرح الأحداث في المجتمع.

مراحل أو أطوار عملية التنمية: ونبدأ في تلك النقطة بالتساؤل عما إذا كان من الممكن أصلا وضع تعميمات عامة بخصوص مثل هذه المراحل ، وما هي الحدود التي يمكن أن تدور فيها التعميمات وتغطيها دون إخلال بمطلب الدقة والأمانة العلمية . ثم كيف نستطيع من واقع دراستنا لتجربة التنمية في مجتمع معين أن نحدد بشكل دقيق مستوى التنمية الذي توصل إليه ذلك المجتمع ونضع على أساسه التنبؤات والخطط التي تحدد مسار عملية التنمية في المستقبل .

2. علم اجتماع التنمية علم حديث

إن علم الاجتماع في مجموعه ليس سوى ثمرة من ثمرات النهضة العلمية الحديثة في بعض المجتمعات العربية ، وقد نشأ هذا العلم كثمرة للتغيرات البنائية التي ترتبت على الثورات السياسة التي شهدتها أوروبا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ثم الثورة الصناعية وما ارتبط بها من زيادة هائلة في أعداد السكان وتغيرات حادة في توزيعهم الجغرافي... إلخ. وقد أثارت تلك الثورات (السياسية والصناعية على السواء) عديدا من المشكلات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وكان

علم الاجتماع محاولة من ضمن المحاولات التي بذلتها تلك المجتمعات لمواجهة تلك المشكلات والتخفيف من ويلاتها . معنى ذلك أن علم الاجتماع بنشأته الغربية الحديثة كان ثمرة من ثمرات ذلك التحول الاقتصادي الاجتماعي الواسع النطاق ، ومنه استمد دفعات نموه وتطوره القوية التي أوقفته على قدميه خلال فترة زمنية وجيزة ، بالقياس إلى العمر الطويل الذي استغرقه نمو العلوم الأخرى الأقدم عهدا والأرسخ قدما .

ويترتب على ذلك بالضرورة أن المجتمع ذا الثقافة الساكنة أو الراكدة وذا النظام الاجتماعي الجامد ليست لديه الفرصة وليست لدية إمكانية التفكير السوسيولوجي الناضج ، أي ليست لدية فرصة وليست لدية الرؤية الناقدة والبصيرة النافذة للظروف والتغيرات البنائية الاجتماعية ، اذ أنه في مثل تلك المجتمعات تبدو الظروف الاجتماعية التي حددها التراث ورسمتها التقاليد أمرا بديهيا غير قابل للتغيير وليس من المرغوب التفكير في تغييره ، وأن مجرد وجوده واستمراره هو مسوغ مشروعيته ومبرر صحته .

ولذلك كان الطبيعي أن يظل علم الاجتماع الأمريكي والأوروبي برمته حتى عهد قريب أسير نظرة إقليمية ضيقة ، فقد انكفأ علماء الاجتماع في تلك البلاد على ظروف بلادهم يتأملونها ويحاولون فهمها ووضع الخطط والبرامج لتعديلها وتحسينها والأخذ بيد القطاعات المعذبة فيها. وكان اتجاهها نحو الإمبيريقية المفرطة (أي الاتجاه إلى الواقع بتياراته ومشكلاته) هو تكريس لذلك الاتجاه العفوي الذي كان قائما وراسخا في البداية . وأصبح علم الاجتماع الإمبيريقي، وخاصة علم الاجتماع الأمريكي علما مغرقا أشد الإغراق في النظرة الاقليمية الضيقة وفي التناول الجزئي الضيق لمشكلات فرعية .

وإذا تركنا تراث علم الاجتماع الأمريكي – الذي أثر فيما بعد بشكل حاسم على كثير من مدارس علم الاجتماع الأوروبية – وتأملنا أعمال المفكرين النظريين ذوي النظرة الشاملة (كعلماء الاجتماع الألمان على سبيل المثال وكذلك طائفة من الفرنسيين والإنجليز) لوجدنا أن أقصى نقطة انطلق إليها خيالهم هو الثقافة الغربية كوحدة كلية واحدة . حقيقة أن هؤلاء المفكرين أصحاب النظريات الشاملة، لم

يحصروا أنفسهم داخل مجتمعاتهم القومية (وبالطبع لم ينحصروا داخل الدائرة المحلية الضيقة) ولكنهم لم يخرجوا عن دائرة الثقافة الأوروبية. وتلك كما نعرف كانت تقاليد الفكر النظري والتراث الفلسفي والتاريخي الذي نشأ وتربى فيه علماء الاجتماع الأوائل .

إنني أريد بذلك أن أؤكد أن علماء الاجتماع لم تربطهم صلات علمية وثيقة بعلماء الأنثروبولوجيا الأوائل (فيما عدا دوركايم وفيركاندت وتورنفالد). ولعل السب القوى لذلك أن رواد الأنثروبولوجيا قد حصروا جهدهم في التنقيب عن المواد المتحفية والظواهر الغريبة والطرائف... إلخ ، ولم يحققوا بعد انطلاقهم نحو تأمل البناء الاجتماعي للمجتمعات (البدائية) التي كانوا يدرسونها، والتي كان لعلماء الأنثروبولوجيا البريطانيين فضل الريادة في دراستها ولفت النظر إليها. وكان من الطبيعي أن يخطئ علماء الاجتماع الأوروبيون فهم الإشارات الأولى التي انطلقت تلفت نظرهم – بل وأكاد أقول تلوي عنقهم – كي يأخذوا في اعتبارهم ظروف البناء الاجتماعي لتلك البلاد "البدائية". وهي الإشارات الهامة المفيدة والتوجيهات القيمة التي احتوت عليها أعمال بعض رواد الأنثروبولوجيا مثل مالينوفسكي.

والعجيب أننا لا نجد في تلك الفترة سوى طائفة قليلة من علماء الاقتصاد ذوي الاتجاهات التاريخية هم الذين يجهدون فكرهم محاولين تأمل مشكلات النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار إنساني عام ونذكر على رأسهم، العالم الاقتصادي الألماني التاريخي النزعة جوستاف شموللر في مؤلفه الرئيسي "أساسيات علم الاقتصاد". ومن الطبيعي أن عدم استناد مثل هؤلاء العلماء إلى تراث تاريخي راسخ في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا قد جعل معالجتهم تأتي متسمة ببعض التبسيط والسذاجة منطوية على غير قليل من الأخطاء المنهجية والإمبيريقية، ولكنها كانت مع ذلك محاولات رائدة.

ولذلك خلت أعمال شومبيتر (مؤلف كتاب نظرية النمو الاقتصادي) ومؤرخي الرأسمالية الأعلام: لويجي برنتانو، وفيرنر زومبارت، وماكس فيبر من أي إشارة ذات قيمة إلى البلاد التي كانت تقع على هامش التطور أو ما نعنيه اليوم تحت مصطلح "البلاد النامية". إنهم مع اهتمامهم بالنمو الاقتصادي بوجه عام أو بالنظام الرأسمالي في ذاته قد ركزوا ملاحظاتهم على النطاق الأوروبي المعروف لهم، وإن كانت أعمالهم قد

حوت بعض الإشارات إلى بلاد "بدائية" أو "متوحشة"، فكان ذلك يأتي بشكل عرضي، ودون أن تدخل تلك البلاد كجزء أساسي في صلب النظرية التي هم بصددها، أو المبدأ العام الذي يقيمون عليه الدليل . بل إننا نجد مؤخرا أن مشروع والت روستو لمراحل النمو الاقتصادي لم يأخذ البلاد النامية في اعتباره إلا كجزء من مشروع عام موضوع أساسا على مقاس البلاد الصناعية المتقدمة.

ومن الأمثلة الطريفة على تركيز المفكرين الأوروبيين – اقتصاديين واجتماعيين على السواء – على قضايا البلاد الصناعية المتقدمة وإغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية.. من الأمثلة الصناعية المتقدمة وإغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية ... من الأمثلة على ذلك مفكر عظيم مثل ماكس فيبر . فقد يعرف القارئ أن فيبر قدم دراسات متعمقة في الاجتماع الديني والاجتماع الاقتصادي والاجتماع القانوني لبعض البلاد الشرقية، إلا أن الذي لا يعرفه الكثيرون أن معظم تلك الدراسات مركزة أساسا على عقد المقارنات بين الثقافات الغربية وتلك الثقافات الشرقية، أي أن دراسة الثقافات الأخيرة لم تكن مقصودة لذاتها ، بمعنى أنها تهدف إلى تحقيق فهم أعمق وأكبر لتلك الثقافات، وإنما كانت تهدف في النهاية إلى إلقاء مزيد من الضوء على الثقافات الغربية التي تمثل الآفاق التي يحلق فيها فيبر ويدور في فلكها ويرتبط بفهمها ويسعي إلى تعمقها. ذلك أن فيبر كان يسعى أولا وأخيرا إلى فهم ديناميات التطور الحديث في أوروبا – أو الغرب بصفة عامة – من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وكان يتصور أن أبرز معالم ذلك التطور هو ظهور النظام الرأسمالي كحقيقة تاريخية تكونت عبر التاريخ الحديث ، بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية .

ومن العجيب أن ماكس فيبر وفيرنر زومبارت وغيرهما من مفكري تلك المرحلة لم يتجه بتفكيره إطلاقا إلى محاولة دراسة آثار ذلك النظام الذي يدرسونه – وهو الرأسمالية الغربية – على ثقافات تلك البلاد الشرقية التي قاموا بإجراء بعض الدراسات عليها . ولا على شعوب تلك البلاد ولا على اقتصادياتها أو سياساتها . ذلك أن مثل هذه الدراسات – أي التفاعل بين الرأسمالية الغربية ونظم البلاد الشرقية – كان كفيلا بأن يأخذ بأيديهم إلى البدايات الأولى لفهم التغيرات الوشيكة الحدوث آنئذ على المسرح العالمي في الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصفة عامة.

ومن عجب أن أمثال هؤلاء المفكرين لم يفكروا من قريب ولا من بعيد في دراسة موضوع كالاستعمار العالمي والمشكلات المرتبطة به، رغم أنهم كانوا يعيشون تلك الفترة في أوج ازدهارها وعنفوان قوتها، ورغم أن هناك ارتباطاً قوياً وواضحاً بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار العالمي وكذلك ارتباط أوضح وأقوى بين ذلك الاستعمار وتطوره في العقود الأخيرة وبين مستقبل البلاد النامية . ان مستقبل تلك البلاد إنما يتشابك بشكل قوي مع الظروف الاستعمارية التي ارتبطت بها ، أو الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية على المسرح العالمي حتى بالنسبة لتلك القلة القليلة من الدول التي لم تخضع بشكل مباشر أو رسمي للسيطرة الاستعمارية . لأن من البديهي والواضح أن تلك القوى الاستعمارية قد تدخلت في تحديد وتشكيل مقدرات كافة البلاد النامية تقريبا .

إننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن الدراسات الاجتماعية لموضوع النمو والتنمية بشكل عام قد ظلت حتى عهد قريب ذات طابع استرجاعي مركزة تركيزا كاملا على البلاد المتقدمة ، ولم تحاول بدلا من هذا أن تتخذ طابعا مستقبليا ، يأخذ في اعتباره المجتمع الإنساني العالمي ويمس قضية التنمية في جوهرها وعلى اختلاف مستوياتها، وفي شتى أنماط المجتمعات القائمة على سطح هذه الأرض. ذلك أن شرارة التقدم إذا ما أشعلت في مكان ما في العالم فانها – كما علّمنا التاريخ – لا يمكن أن تتوقف أو تتقدم عند حد معين ، وإنما سوف تزحف وتزحف وإن اختلفت درجة إضاءتها وقوة إشعاعها من مكان إلى آخر (حسب قدراته ومقوماته)، إلا أنها سوف تمس كل المجتمعات وكافة الثقافات. لذلك نقول إنه ليس من الترف وليس من قبيل "الإحسان" أن يفكر علماء الغرب في مشكلات التنمية على المستوى العالمي وفي ظل كافة النظم الاجتماعية ، لأنهم إن لم يفعلوا فقد حصروا أنفسهم في نطاق الماضي وجانب من الحاضر ، وحرموا أنفسهم من رؤية المستقبل بكل احتمالاته ومفاجآته.

لذلك نزعم أن علم اجتماع التنمية – بالشكل الذي نفهمه هنا – علم وليد حديث النشأة مازال بعد في مراحل نموه الأولى. لم تمض على بداياته الأولى سوى ثلاثين أو أربعين عاما لا أكثر. ولقد نشأ هذا العلم كرد فعل إزاء خيبة الأمل التي استشعرها بعض العلماء وكثير من الساسة من التركيز التقليدي القصير النظر على

الجوانب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية من عملية التنمية، أو من الانحصار الضيق في دائرة الانتهازية السياسية التي كانت تريد تقديم "مساعدات فنية" للبلاد النامية بشكل أكثر كفاءة . فقد كان يذهل المسئولين في البلاد الصناعية الغربية أن ما يقدموه من مساعدات إلى بعض البلاد النامية، وما يقيمونه من مشروعات يصادف فشلا ذريعا في كثير من الأحيان يتجلى في رفض الأهإلي له، أو عدم ثقتهم فيه. بل وأحيانا يؤدي إلى نتائج عكس ما أرادوه له، هذا بالطبع رغم استكماله لكل المقومات الفنية الصحيحة وسلامته الاقتصادية (من وجهة نظر الاقتصادي الغربي). ولكن الحقيقة أن "مشروعات التنمية" هذه التي كانت البلاد الغنية تقدمها كمعونة فنية كانت تفتقر إلى البيانات الإحصائية الدقيقة الشاملة عن طبيعة الحياة في البلاد التي ستقام فيها ، كما كان القائمون على تخطيطها وتنفيذها يفتقرون إلى الدراية الكافية بالظروف البنائية الاجتماعية لتلك البلاد .

وقد بدأ الساسة القائمون على شئون تلك المساعدات والتخطيط لها وتنفيذها من أبناء تلك البلاد الصناعية المتقدمة – ومعهم طائفة من علماء الاقتصاد والنفس والاجتماع – بدأ الجميع يدركون على استحياء في البداية أن مشكلات التنمية وقضاياها العامة يجب أن ننظر إليها في إطار ثقافي اجتماعي عريض، ويجب أن نرصد الصعوبات التي تواجهها ونضعها على بساط البحث السوسيولوجي ونتناولها بنظرة شاملة لا تستنكف الاستعانة بآراء وخبرات علماء من فروع أخرى ، إذا ما كان الهدف أن نتوصل في النهاية إلى أن تذهب تلك المساعدات، إلى مستحقيها الفعليين وأن تحقق الغاية المنشودة من تقديمها ، لأنه إذا كان الهدف هو مجرد عمل دعاية للدولة الغنية التي تقدم المساعدة، وتقيم بعض النماذج التي تنزل صورة تلك الدولة في نفوس أبناء البلد الفقيرة منزلة المثل الأعلى والنموذج الواجب الاحتذاء ، إذا كان الهدف هو ذلك فإنه من الأرجح أن يؤدي في المدى البعيد إلى الإضرار بمصالح تلك الدولة الغنية في دوائر ذلك الشعب الفقير، وإلى استقطاب مشاعر البغض والكراهية . وهو ما نجده قد لحق بالفعل بصورة أمريكا في كثير من البلاد التي قدمت لها بعض تلك المساعدات وشيدت فيها بعض مشروعات التنمية الفاشلة .

ومع ذلك فإن علم اجتماع التنمية لم يستطيع أن يكسب الجولة نهائيا بعد أمام أصحاب الاتجاه النفعي العملي السريع في ممارسة السياسة، ولا أمام المخططين الاقتصاديين الذين ينظرون إلى مشروعات التنمية في البلاد الفقيرة لا كأداة لخدمة تلك البلاد فعلا، وإنما كمنافذ لفتح أسواق تلك البلاد أمام سلع البلد الغني، وكأداة لخلق احتياجات جديدة لدى جماهير المستهلكين فيها، وكوسيلة لتحسين صورة المشروع الاقتصادي في نظر أبناء البلد المتخلف بحيث يتجهون إليه إذا ما رغبوا في تطوير بلادهم أو جلب وارداتهم .

فهناك اتجاهان نفعيان أحدهما سياسي والآخر اقتصادي يريد بشدة أن يسخر مشروعات التنمية لخدمة مصالح بلاده وليس خدمة مصالح البلد النامي الذي تقدم له المساعدة . ولكل فريق من هذين الفريقين أنصاره على الساحة العلمية ، وكلاهما يقف بشدة ويقظة أمام محاولات علماء اجتماع التنمية الجادين في البلاد الغربية الذين يريدون رؤية المشكلة في سياق عريض شامل ، من أجل المساعدة في خلق تنمية حقيقة في تلك البلاد المختلفة . والأمر كله معلق بأن ينجح أبناء تلك البلاد النامية أنفسهم في امتلاك زمام المبادرة ، والعمل على امتلاك أسرار هذا العلم الوليد ، وفتح مغاليقة وحل معضلاتة بأنفسهم وإجراء البحوث على مجتمعاتهم لكي تكون لهم هم اليد العليا في توجيه مشروعات التنمية – سواء تلك التي تعتمد على تمويل خارجي أو على تمويل محلي لكي تخدم بحق الاقتصاد الوطني ، وتنقل بلادهم من مراحل الجمود والاستقرار إلى مرحلة الانطلاق والحركة .

ولا يمكن أن ننسى الإشارة في هذا الصدد إلى الدفعات القوية والتأييد العلمي والمعنوي الهائل الذي استمده علماء اجتماع التنمية في الغرب من الأنثروبولوجيا الثقافية في البلاد الأنجلوساكسونية. ومن أبرز الأسماء التي قدمت إسهامات خالدة في هذا السبيل: برونيسلاو مالينوفسكي، وفرانز بواس، وروث بندكت، ومرجريت ميد، ورالف لنتون، وروبرت ردفيلد، وميلفيل هيرسكوفيتس، وأوسكار لويس، والألماني ريتشارد تورنفالد، والفرنسيان جورج بالانديه وكلود ليفي شتراوس.

وفي خمسينيات هذا القرن جاءت أولى المحاولات في علم اجتماع التنمية من جانب علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الأمريكيين ، كما ساهمت في إثراء

بحوث هذا العلم الدراسات السيكولوجية والتربوية لمشكلات التغير الثقافي، وإن كانت ما تزال في مراحلها الأولى، ولا يمكن أن تثمر الثمرة المرجوة إلا بتعاون علماء من أبناء البلاد النامية أنفسهم ، لأنهم أقدر على إجراء تلك البحوث من حيث القدرة على فهم التيارات والاتجاهات المحلية ، والقدرة العلمية على إجراء البحوث نفسها (لأن مشكلات كاللغة والتقسيمات الثقافية المحلية والقيم والظروف المحلية والإقليمية ليست عوائق تقف أمام تقدم بحوثهم ، كما هو الحال بالنسبة للعلماء الغربيين الأجانب عن تلك المجتمعات) .

ولعل تلك الظروف الخاصة التي نشأ فيها علم اجتماع التنمية تفسر لنا سر تركيز المشتغلين بهذا العلم حتى عهد قريب على مشكلات البلاد النامية ومشكلات العلاقة بين الدول الصناعية الغنية والبلاد النامية. وتكاد تلك النقطة تكون الموضوع الوحيد لدراسات التنمية حتى أوائل الستينات، إلا أن كثيرا من تلك الدراسات بدأ بعد ذلك يوسع في دائرة بحثه بحيث تشمل دراسة التغيرات البنائية التي طرأت على مجتمعات البلاد الصناعية . وقد أملت هذا التوسيع اعتبارات منهجية وعلمية ، إذ أن من شأنه أن يزيد رؤيتنا لواقع البلاد النامية وضوحا . والجدير بالذكر أن بعض تلك المشكلات لم يجد بعد الحل الكامل أو المناسب في كل البلاد المتقدمة ، أو لم يجد الحل على كافة المستويات وهي تغطي أغلب نواحي الحياة بميادينها المختلفة : من المرور حتى التلوث إلى نمو التنظيمات الإقليمية (كإطار أوسع من الإطار القومي المحدود) ، والمشكلات المتصلة بصميم وجود الإنسان الفرد في حالة الاغتراب الوجودي...إلخ.

ولذلك نؤكد أن الفهم السليم للقضايا المعاصرة المتصلة بتطوير المجتمعات الإنسانية – المتقدمة منها والنامية على السواء – يتطلب وجود معلومات واقعية وتحليلات مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة ، ولديناميات عمليات التصنيع والتطور الديمقراطي ، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار تباين الدوافع الذاتية إلى النمو والتقدم ، والقوى الموضوعية الدافعة والمحركة للتيارات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك معدلات النمو المتفاوتة والنتائج والمناهج المستخدمة ، والتوترات الناجمة عن التغيرات الجديدة والأشكال الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التي تعد تهجينا لأشكال وتكوينات ثقافية متباينة تنتمي إلى دوائر ثقافية مختلفة. ومن أهم الموضوعات التي تحتاج إلى جمع

معلومات عنها العوامل النفسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة على علمية التنمية ، وانتشار تلك العلمية وتقدمها، والصعوبات والمشكلات وأنواع المعارضة التي تواجهها ، كل ذلك في صورة مقارنة تغطي طائفة عريضة من أنماط المجتمعات والثقافات . ومن الضروري أن تستند كل المعلومات - قدر الإمكان - على أكبر حشد من البيانات الإحصائية الدقيقة ، وهي متوفرة يسيرة وبالمواصفات المطلوبة في البلاد الصناعية المتقدمة وفي بعض البلاد النامية ، على حين نجد بعضها الآخر يعاني من نقص شديد في البيانات الإحصائية والمعلومات الدقيقة بصفة عامة.

ولا شك أننا مازلنا في بداية هذا الطريق الطويل ،وكل ما تحقق لا يعدو أن يكون بداية متواضعة أشد التواضع ما تزال في حاجة إلى تشجيع وتطوير وتنقيح، ذلك أن أصحاب الاتجاه الوضعي التقليدي كانوا ينظرون إلى التنمية على أنها عملية تتم بشكل تلقائي (أوتوماتيكي) وتجري على نفس المنوال في كل مكان. على حين يتخذ أصحاب الاتجاه المثالي موقفا معارضا من هذا أثبت عجزه هو الآخر عن إجراء التحليلات الموضوعية للوقائع الدقيقة . وحصر نفسه في دائرة التأملات الذاتية أو توجيه المواعظ وندب حظ البلاد الفقيرة التي أخفقت في الوصول إلى المستوى المنشود في التقدم .

ونحن نعتقد أن علم اجتماع التنمية سوف يساعدنا على رؤية الموضوع برمته رؤية موضوعية هادئة بعيدة عن الانفعالات وعن الرومانسية، لأن عدتنا في التصدي لمشكلات التنمية وفهم دينامياتها ستكون طائفة من الأدوات العلمية الموضوعية الدقيقة والآراء السليمة التي تمكننا من تبني آراء أكثر ملاءمة وأشد فعالية وتأثيراً.

وسوف يبدأ طريقنا الطويل من أجل تطوير هذا العلم والنهوض به وإعطائه الدفعات المطلوبة بجمع وتحليل وتنمية المعلومات المتاحة (غير المستغلة للأسف) عن مشكلات البلاد النامية وظروفها. ثم يواكب ذلك ويترتب عليه العمل بدون كلل من أجل بلورة بعض المنطلقات النظرية الملائمة وما يتعلق بها من المفاهيم ومناهج البحث، التي تتناسب وطبيعة الدراسة في هذا الميدان، وتتفق مع تحديدنا الجديد لموضوع هذا العلم. ونعتقد اعتقادا جازما أن بلوغ هذين الهدفين يتطلب تبني أساليب جديدة في البحث وفي التعاون مع المشتغلين بعدد من العلوم المتصلة بهذا الميدان سواء

في إجراء البحوث أو في تحليل النتائج التي يمكن التوصل اليه. ومازال التفكير المحافظ والحرص الشديد على التخصص الضيق يعمل في بعض البلاد على الحيلولة دون تعاون أبناء العلوم المتقاربة في خدمة هذه الأهداف الكبيرة. فكل فريق مازال متمسكا بوجهة نظره متعصبا لمناهجه ومفاهيمه الخاصة . ولا شك أنه قد أمكن إحراز بعض التقدم على هذا الطريق، ولكنه مازال في حاجة إلى مزيد من المثابرة والجهد المتواصل لكي يمكن قطف بعض الثمار الناضجة من هذا التعاون الخلاق .

وإذا استمر هذا الموقف المتعصب الأناني من جانب كثير من الباحثين، فإننا سنظل نعاني من الوضع الذي كان مسيطرا حتى أوائل الستينات من هذا القرن، والذي يتمثل في بعض سياسات التنمية البراجماتية الجزئية المحدودة النظر من ناحية ومن ناحية أخرى في عديد من الأعمال العلمية المجردة البعيدة عن الواقع التي لا تقدم لنا ثمرة ملموسة يمكن أن تساعد في حل المشكلات العملية التي يسعى هذا العلم إلي التصدي لها والمساهمة في تذليلها.



الفصل الثالث والعشرون

دراسة الفقر

هناك مصادر عديدة داخل علم الاجتماع للاهتمام بدراسة ظاهرة الفقر والقطاعات الفقيرة في المجتمعات الإنسانية ، سواء المتقدمة منها أو النامية . فوجود الفقراء في مجتمع صناعي متقدم يمثل تحديا قويا للنظام الرأسمالي ، ويهدد أركان ذلك النظام ، ومن ثم نجد الهيئات الحكومية والخاصة تلتفت إلى تلك المشكلة وتشجع إجراء بحوث حولها . وفي داخل المجتمعات النامية ، أو شعوب العالم الثالث ، تمثل دراسة هذا الموضوع شيئا بديهيا لعلماء الاجتماع في تلك البلاد ، فإن دراسة من هذا النوع هي الواجب الأول والأساسي . وتتنوع الدراسات في منهجها ، فمنها ما ينهج نهجا سوسيولوجيا ، ومنها ما ينحو نحوا أنثروبولوجيا في المنهج المتبع ، والمؤكد أن دراسة هذا الموضوع في البلاد النامية لا تستقيم دون الاتجاه الأنثروبولوجي . كما تتنوع الدراسات في طبيعتها فمنها دراسات نظرية ، تحاول إلقاء الضوء على العلاقات والعوامل والمشاكل وتحاول حل مشكلات التعريف والتصنيف ، ومنها دراسات تطبيقية تستهدف في المقام الأول تقديم حلول لمشكلات حية ماثلة أو اختبار فروض نظرية على محك الواقع . وسوف يميل عرضنا هذا إلى إبراز الطابع التطبيقي لتلك الدراسات التي أجريت عن الفقر والفقراء .

ومن الدراسات الطريفة في هذا الميدان دراسة أجريت مؤخرا في الولايات المتحدة عن عادات الاستهلاك عند بعض الجماعات التي تسكن الأحياء الفقيرة في مدينة نيويورك ، وقام بها عدد من علماء الاجتماع هناك[1] . وقد أرادت تلك الدراسة

(1) الملاحظ بصفة عامة أن الهيئات الاقتصادية والشركات الصناعية والتجارية في البلاد الصناعية المتقدمة تكلف الباحثين باجراء دراسات لبعض أنماط الاستهلاك لدى قطاعات مختلفة من الشعب، بهدف تخطيط برامج الإنتاج من ناحية، والتدخل للتأثير على عادات الاستهلاك من ناحية أخرى. وكان يمكن أن يصبح هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع الاقتصادي من==

أن تعرف عادات الشراء عند أفقر القطاعات في مدينة نيويورك. كيف يختارون المتاجر التي يشترون منها . هل يختارون ذلك على أساس الإعلانات، أو يتأثرون بتلك الإعلانات عند اختيار نوع السلعة أو الماركة المحددة التي يشترونها ، وهل يشترون نقدا أم بالأجل . وما هو المقدم الذي يدفعونه عادة عند شراء بعض السلع المعمرة أو غير المعمرة . وما هي السلع والمشتريات التي ينفقون عليها أكبر جزء من دخولهم... إلخ.

وجاءت نتائج ذلك البحث مثيرة لدهشة الهيئات الحكومية المختصة، وللهيئات والمنظمات السياسية. حيث اتضح أن نتائج ذلك البحث يمكن تلخيصها في عنوان واحد هو: **أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى عند شراء احتياجاتهم**. ويتضح هذا من شرائهم للسلع الرثة الرديئة من المحلات التي تبدو في الظاهر رخيصة، واعتمادهم على الشراء بالأجل دون الانتباه إلى الأعباء المالية المجحفة المترتبة على هذا الأسلوب ، وفي عدم ترشيد الاستهلاك (وهذا مما يثير العجب) بشراء أشياء غير ضرورية (قد يدفعهم إلحاح البائع، أو سهولة الأخذ بالأجل . أو معلومات غير صحيحة عن السوق أو السلعة... إلخ إلى شرائها) فهم يدفعون ثمنا أعلى مما ينبغي لأنهم لا يقرأون الصحف . فلا يعرفون مثلا المحلات أو المناسبات التي تجري فيها تخفيضات حقيقية (الأوكازيون) الذي يتم تحت رقابة الهيئات التجارية ، لأنهم لا يقارنون بين السلعة والثمن لنقص دائرة الخبرة ، ولا يتبعون أسلوب التخطيط في اقتناء المشتروات، ولا يغيرون السلع التي يشترونها أو المتاجر التي يتعاملون بها بسرعة ومرونة لالتزامهم بالتراث ومحافظتهم علية (كإجراء دفاعي ضد المجتمع المحيط).

وربما كان من الممكن معرفة كل هذه الحقائق وعشرات مثلها منذ عشرات السنين الماضية ، لو أن الشركات التي تجري بحوثا كثيرة من هذا النوع كانت تتيح

== أكثر ميادين علم الاجتماع تقدماً. لو أن تلك الشركات والمؤسسات كانت تسمح بإذاعة نتائج البيانات التي تنتهي إليها البحوث التي تجريها. ولكن من البديهي ألا تسمح بذلك، لأنها تريد أن تحتفظ لنفسها بميزة الانتفاع بها في تخطيط برامج الإنتاج والدعاية والإعلان عن منتجاتها، ولا تريد إذاعتها لكي لا تستفيد منها الشركات المنافسة. ولذلك تظل كثير من نتائج تلك البحوث حبيسة الملفات والأدراج، وبالصدفة وحدها أو بالخطأ، أو لأسباب أخرى يمكن أن تذيع بعض نتائج مثل هذه البحوث.

نتائج تلك البحوث للنشر، كما أشرنا من قبل . فهناك آلاف الدراسات التحليلية لعادات وأنماط الاستهلاك التي تجريها الشركات الكبرى أو معاهد بحوث السوق . ولكن لم يتحقق شئ من ذلك إلى أن استطاع بعض علماء الاجتماع تدبير التمويل اللازم من هيئات لا صلة لها بالبيع والشراء لكي يتمكنوا من إجراء بحث كهذا .

ولا يعني حديثنا هذا أن جهة معينة كانت مهتمة عمدا بإخفاء هذه الحقيقة، وهي أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى لمشترياتهم، ولكن الواقع أنه بسبب عدم متابعة النشر حول الموضوع، فإننا نستطيع القول بأن أحدا لم يكن يهتم أصلا بهذه الملاحظة. كما أنه ليس يكفي أن نجري آلاف الدراسات المسحية والاستقصاءات على المستهلكين، وإنما المفروض أن تكون هناك أولا نظرية سوسيولوجية يستعين بها الدارس في تنظيم "المادة الخام" المجموعة، ويستكشف بها ما تنطوي عليه من دلالات وما تحمله من معان . أي أننا لابد أولا أن نضع أيدينا على معالم المشكلة ونبلورها جيدا قبل أن ننتقل إلى اقتراح الحلول ومحاولة تنفيذها .

جدول رقم (1)(*)

أفقر الناس يدفعون ثمناً لمشترواتهم أعلى من الفقراء

نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمناً أعلى من المعدل في شراء جهاز تليفزيون		نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمناً أعلى من المعدل في شراء جهاز تليفزيون			
أسر دخلها السنوي أقل من 3500 دولار(**)	أسر دخلها السنوي أعلى من 3500 دولار	في محلات الحي المجاورة أو عند السماسرة (الدلالين)		في المحلات الكبرى أو محلات الجملة خارج المدينة	
٪46	٪37	أسر أقل من 3500 دولار	أسر أعلى من 3500 دولار	أسر أقل من 3500 دولار	أسر أعلى من 3500 دولار
		60	49	31	24

(*) نقل عن: Caplovitz,David, The Poor Pay More, New York, 1963

(**) مبلغ 3500 دولار هو متوسط الدخل السنوي للأسر التي شملها هذا البحث والتي تسكن في ثلاثة أحياء لمحدودي الدخل في دائرة مدينة نيويورك، حي شرق هارلم.

تعليق على الجدول السابق

تدل تحليلات الاستهلاك الموضحة في الجدول السابق على أن أفقر الأسر المدروسة تدفع أعلى الأسعار (في أجهزة التليفزيون وفي الغسالات وغيرها) عندما تشتري من المحلات القريبة داخل الحي أو من السماسرة والدلالين الذين يتنقلون من بيت إلى بيت في الحي. أما أقل الأسعار فتدفعها الأسر الأقل فقرا التي تشتري من المحلات التجارية الكبرى (في وسط المدينة) أو من محلات الجملة التي تقع خارج المدينة. ويبلغ الفرق بين هاتين الفئتين 26 نقطة مئوية. ويلاحظ أن الأسر الفقيرة التي تشتري من محلات خارج الحي (وتبلغ نسبتها 31٪) نادرا ما تدفع أسعارا أعلى من المعدل التي تدفعها الأسر التي تشتري من المحلات المجاورة داخل الحي (وتبلغ نسبتها 60٪). ولكن نسبتها مع ذلك أعلى من الأسر الأقل فقرا التي كثيرا ما تفضل الشراء عن طريق الأجل طويل المدى "المريح" في نظرها. وهي على أي حال تدفع أسعارا أعلى من المعدل بنسبة أقل من الأسر التي تشتري من المحلات المجاورة في الحي (31٪ و49٪). ولذلك يجب مقارنة جميع النسب ببعضها وعلى اختلاف فئاتها.

ولكن الملاحظ أن الأسر الأشد فقرا تميل إلى الشراء من داخل الحي الذي تسكن فيه لأسباب اقتصادية (ففي داخل الحي تستطيع الشراء بالأجل، وإن كانت فوائد التقسيط مرتفعة ومبالغاً فيها بشدة، على حين لا يمكنهم ذلك في المحلات الكبرى العادية)، وبسبب عدم درايتهم باحتمالات أو إمكانيات أفضل للشراء سواء من حيث النوعية أو الأسعار، ولأسباب عملية بحتة (لأن النساء الحديثات الزواج لا يستطعن ترك أولادهن الصغار بمفردهم في البيت والشراء من مكان بعيد) ولأسباب نفسية أيضا (لأن المهاجرين القادمين من بورتوريكو الذين يتحدثون الأسبانية، وكذلك الزنوج المهاجرين حديثا من الجنوب يهتمون كثيرا بالعلاقات الشخصية مع البائع الذي يتعاملون معه داخل الحي أو مع السماسرة، أو لأنهم لا يستطيعون رد السماسرة (الدلالين) الذين يطرقون أبوابهم ويلحون عليهم بالشراء).

والشيء الذي أبرزته الدراسة بوضوح أيضا أن الأسعار في هذا الحي ليست أعلى من بقية أنحاء نيويورك الأخرى فحسب، ولكن السلع المباعة هي أيضا أسوأ مما يباع في أي مكان آخر في المدينة.

وبالنسبة لبحوث التسويق في الأحياء الفقيرة والمتخلفة لم تكن الفكرة الأساسية عن الموضوع غائبة تماما عن العلماء ، ولكن الجديد كان هو الاتجاه إلى الانتفاع بها في التطبيق . فقد استطاع باول لازار سفيلد في عشرينات القرن العشرين أن يطور – وهو بعد في فينا – الفكرة التي مؤداها أن الناس الذين يعانون من البطالة أو الفقر يدخلون في دائرة جهنمية مفرغة لا يستطيعون الفكاك منها . فدائرة " أفقهم الاجتماعي " تضيق نفسيا وواقعيا، حيث نجد على سبيل المثال أن الشخص العاطل عن العمل منذ سنوات تتاح له فرصة قراءة الإعلانات عن الوظائف الخالية بدرجة أقل من الأشخاص الذين يمارسون عملا فعلا ، وأن الفقراء أقل تدبرا وتفكيرا في مشترواتهم من الأشخاص الميسورين أو الذين معهم شيء من الإمكانيات المالية .

وليس من قبيل الصدفة أن بحوث الاستهلاك عند فقراء المجتمع الأمريكي قد بدأت في نفس الوقت الذي اتجه فيه الاهتمام الاجتماعي العلمي العام إلى دراسة الفقر في أغنى بلاد العالم الصناعي . كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن الفكرة التي تبلورت (وهي فكرة نفسية اجتماعية أساسا) من وراء هذه البحوث قد دخلت في صراع مع منطلقات نظرية أخرى قائمة من قبل ، ومن ثم ازدادت ثراء ووضوحا وتحديدا .

ففي البداية كانت هناك النظريات الاقتصادية البحتة التي كانت ترى أن الفقراء سوف يتغيرون ويخلعون رداء الفقر بمجرد أن يتوفر لهم المزيد من المال . ولذلك يتوقع عالم الاقتصاد الكلاسيكي أن الفقراء عندما يتحقق لهم ذلك سيغيرون أوتوماتيكيا عاداتهم القديمة ، ويخططون لحياتهم أفضل من ذي قبل ، ويشترون أفضل مما كانوا يشترون ، ويدخرون ، ويتعلمون التفكير في المستقبل. ولكننا نسأل هؤلاء السادة : هل الفقر هو مجرد عدم توفر المال؟

وهذا هو السبب في اهتمام علماء الاجتماع – وكذلك علماء النفس إلى حد ما – بالفروق السلوكية والفكرية الناجمة عن امتلاك الإنسان للمال الوفير أو للمال القليل ، وكذلك الفروق الملحوظة لكل الناس ، أي تصور الناس لمثل هذه الفروق . وقد اجتهد العالم الأمريكي أوسكار لويس بدراسة الأساليب المميزة لحياة وفكر الفقراء . ويرجع إليه الفضل في انتشار مفهوم ثقافة الفقر الذي شاع في كل الكتابات ،

وإن كان يستخدم أحيانا بقليل من الدقة. وهو يعني هنا الثقافة بمفهومها الأنثروبولوجي الذي عرضنا له من قبل بوصفها كيانا كليا مركبا من عادات الحياة والأفكار والتصورات السائدة عند جماعة من الناس ، وتنتقل اجتماعيا من جيل إلى جيل ، وتمثل محاولة الإنسان التكيف مع البيئة المحيطة ، وتحافظ على الطابع المميز لحياته.

ويرى لويس أنه من الخطأ أن نصف الفقراء بأن عندهم "فقراً ثقافياً"، أو أنهم يتميزون بالانحطاط أو العجز الثقافي. ذلك أن سكان الأحياء المتخلفة لا تقل القيم والمعايير الثقافية الموجودة عندهم عن تلك الموجودة عند أبناء الطبقة الوسطى. كل ما في الأمر أن لديهم معايير وقيما ثقافية مختلفة خاصة بهم، كما لو كانوا أبناء مجتمع آخر أو قبيلة مختلفة عنا. فالاقتصاد في النفقات، والاجتهاد، والتفكير في الغد، وضبط المشاعر الجنسية ليست قيما ثقافية معترفا بها في تلك الأحياء المختلفة. في مقابل هذا تسود هناك قيم التلقائية، والإنجاز العضلي من حين لآخر، والحيوية (إزاء الجنس الآخر)، والتقدير الواقعي للإمكانيات.

ويرى لويس أيضا أن ثقافة الفقر– مثل أي ثقافة أخرى– تعمل على تجديد نفسها باستمرار وعلى المحافظة على بقائها، اللهم إلا إذا حدثت بعض الظروف غير المتوقعة التي يمكن أن تقلب المجتمع الأمريكي رأسا على عقب، وتغير من وضع هؤلاء الفقراء. ومعنى كلام أوسكار لويس هذا أن الفقراء سيظلون فقراء، وأن هناك قوى– ثقافية اجتماعية داخلية– تشدهم إلى حال الفقر، وأنه لا أمل في تغيير هذا الوضع. ويعلق بعض الباحثين على هذا الرأي بأنه يتناقض مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي حيث تتابع عليه موجات المهاجرين والفقراء، ولكنهم لا يظلون في أسفل السلم الاجتماعي، وإنما يرتفع مستواهم وتتحسن أحوالهم يوما بعد يوم.

ولكن التناول السليم لمشكلة الفقر من وجهة نظر علم الاجتماع لا يركز على الآثار السيكولوجية للفقر، ولا على القيم والمعايير المميزة لأبناء الأحياء المختلفة، وإنما يهتم في المقام الأول بالميكانيزمات الاجتماعية، أي بالنظم، التي تدعم من آثار الفقر هذه، وتعمل على تجديدها وتطيل في عمرها، بل وتحرص على ألا تختفي تلك الآثار أبداً. وهكذا يمكن القول– مثلاً– أن المثل الأعلى "للرجولة" في الأحياء المتخلفة

لا يعني تحمل الرجل مسئوليته عن الأسرة . وقد نستطيع أن نقدم تفسيرا سيكولوجيا لتصرف الرجل شبه المتعطل عن العمل الذي يعوض قلقه الاقتصادي بالمبالغة في حكاية القصص الخيالية عن قوته الجنسية ، أو يعوضه بالانتقام من كل النساء اللائي يعرفهن لأنهن غالبا ما يكن في وضع أفضل منه اقتصاديا ، حيث يمكن أن يعملن في الخدمة المنزلية في أي وقت وبأجر معقول . ولكن هذين التفسيرين لسلوك هذا الرجل لا يقدمان لنا أداة نافعة لتغيير الوضع القائم .

فإذا كنا نريد تغيير الأوضاع القائمة ونعمل من أجل ذلك، فعلينا أن ندرك – مثلاً – أن قانونا للضمان الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية (كان موجودا فعلا في أمريكا حتى عهد قريب) يشترط لتقديم إعانة مالية للأطفال الذين لا عائل لهم (وهم غالبا أطفال غير شرعيين أيضا) ألا يكون في بيت الأسرة أي رجل مسئول. فمن شأن هذا القانون أن يشجع الرجل على الهروب من مسئوليته عن الأسرة، لأنه بمجرد أن يبدأ رجل في رعاية زوجته وأطفاله الذين كان هجرهم من قبل، تسقط عنهم أموال التأمينات أو الضمان الاجتماعي. (جدير بالذكر أنه بعد إتمام تلك الدراسة، وتناولها بالكتابة والتعليق، انتشرت تلك الحقائق وذاعت، مما أدى إلى تغير كثير من مواد هذا القانون الأمريكي).

غير أن القوانين والتعليمات التي تؤدي أحيانا إلى نتائج وآثار غير مرغوبة وغير مقصودة لا تمثل سوى جزء من النظم الاجتماعية القائمة ، التي يمكن تغييرها ويمكنها أن تغير الحياة في الأحياء المتخلفة ، دون حاجة إلى ان ينقلب المجتمع رأسا على عقب . وتمثل المتاجر التعاونية محاولة أخرى على طريق حل مشكلات الأحياء المتخلفة . فقد اتضح من بعض الدراسات المبدئية أن مثل هذه المتاجر والتربية المستمرة لأبناء تلك الأحياء على الاستهلاك السليم تمثل ضرورة ملحة كشفت عنها دراسات السوق ودراسات الاستهلاك ، التي بدأنا حديثنا بالإشارة إليها . ويستطيع علماء الاجتماع أن يقدموا في هذا الصدد مجموعة من المقترحات والتوصيات المحددة الملموسة التي يمكن تنفيذها عملياً، سواء من حيث متطلباتها من النفقات أو الأيدي العاملة.

وتعتمد هذه الدراسة على تحليل بنائي وظيفي للموقف كله ، يعد استكمالا لتحليلات علم النفس الاجتماعي . فتوضح كيف أن نسق السوق والائتمان الموجود

في الأحياء المتخلفة والمختلف عن المعيار السائد في المجتمع قد نشأ استجابة للاحتياجات الخاصة لسكان تلك الأحياء ، وذلك إما لأنهم لا يستطيعون الشراء بالأجل (بالتقسيط) من المحلات التجارية العادية (بالنسبة للسلع الكبيرة الغالية الثمن: كالأثاث ، وأجهزة التليفزيون ، والغسالات...الخ) ، أو أنهم يفضلون العلاقة الشخصية مع تجار المحلات القائمة داخل الحي أو مع السماسرة (الدلالين) الذين يزورونهم في بيوتهم . وكثيرا ما كانوا يدركون فعلا أنهم يدفعون في مشترواتهم أسعاراً أعلى من أسعار السوق الحقيقية، ولكنها نادرا ما كانوا يدركون حقيقة أخرى على نفس الدرجة من الأهمية: وهي أنهم يحصلون على سلع أردأ من السلع القياسية المعروفة في السوق. ولكنهم كانوا على أي حال يتقبلون الغبن الواقع عليهم كأمر لا مفر منه، في الوقت الذي تخصصت فيه مجموعة كاملة من المتاجر والسماسرة والدلالين ومحلات الإقراض في الاتجار مع هؤلاء الناس والمحافظة على التعامل معهم.

ولا يمكن لأي هيئة ، خاصة أو حكومية ، أن تتدخل لمحاولة علاج هذا الموقف إلا إذا حدث نوع من التوعية لهؤلاء المستهلكين، في نفس الوقت الذي يتم فيه تعديل نسق السوق القائم من خلال إجراءات قانونية وعن طريق إنشاء المتاجر التعاونية . عندئذ سوف يتضح لنا أي أنماط السلوك عند المستهلكين تستند إلى قيم وتصورات مستدمجة (أي تعلمها الناس في طفولتهم وأصبحت متأصلة فيهم وفي مستوى البديهيات)، وأيها عبارة عن تكيف من جانب أولئك الناس مع الضغط الخارجي للظروف، ومن ثم يمكن تغييرها إذا تغيرت تلك الظروف الخارجية . ويمكن بعد ذلك أن ننتظر لنرى ما يحدث في هذه الحالة، ونقيم خطواتنا التالية على أساس الخبرات التي تتحصل لنا.

ويتمثل إسهام علم الاجتماع في هذا المثال في مجموعة كاملة من الخطوات والإجراءات على النحو التالي: نبدأ بالملاحظة التي تقودنا إلى **صياغة النظريات**، فتدفعنا تلك النظريات بدورها إلى إجراء **ملاحظات منهجية جديدة**، سوف تؤدي بدورها إلى **نظريات أكثر شمولا وأكثر دقة**، كما تؤدي في نفس الوقت إلى **تقديم مشورة وتوصيات لتوجيه الواقع القائم**. وإذا تيسر تطبيق تلك التوصيات فإنه يتم بعد ذلك **ملاحظة وقياس آثارها ونتائجها**، ويقودنا ذلك التقيم في نهاية الأمر إلى **اختبار الصياغات النظرية التي كنا قد وضعناها من قبل**.

ويتم في نفس الوقت **جمع بيانات سوسيولوجية** (سواء بناء على نظريات سوسيولوجية مؤكدة، أو بدونها) يمكن استخدامها في مناسبات أخرى أو عند دراسة موضوع آخر. ومن هذه البيانات السوسيولوجية على سبيل المثال : أن الدخل المنخفض وارتفاع نسبة البطالة يرتبط بارتفاع معدلات المواليد غير الشرعيين . وقد أمكن إثبات هذه العلاقة (أشرنا من قبل إلى أن إثبات العلاقة العلية بين واقعتين في المجتمع يمثل مشكلة معقدة في علم الاجتماع، وليس بالأمر السهل)، أمكن إثباتها لدى الزنوج الأمريكيين وذلك في تقرير عن بحث أجرته وزارة العمل الأمريكية عن "الأسرة عند الزنوج" لبيان العلاقات المتبادلة بين الاضطهاد الاقتصادي (الذي يتعرض له الزنوج) وبناء الأسرة[2].

ولو أدى هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات معينة من جانب الحكومة لعلاج هذا الموقف (وهو ما لم يحدث للأسف) ، وحاولت الهيئات المسئولة – مثلا – إعطاء آباء الأطفال غير الشرعيين أولوية في الحصول على وظائف ، فإنه كان يتعين بعد ذلك القيام بملاحظة دقيقة لمدى نجاح أو فشل برنامج من هذا النوع ملاحظة منظمة . ويستطيع علماء الاجتماع القيام المهمة ، لأنهم مؤهلين لذلك ، ولديهم خبرة تمكنهم من رؤية العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين عديد من العوامل التي يلاحظونها : الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والنفسية الاجتماعية دون أن يتخذوا موقفا مذهبيا متعصبا بتفضيل أحد هذه العوامل على الأخرى ، أو إسناد أهمية إليه تفوق فاعلية العوامل الأخرى في الموقف المدروس . ولكن تحديد أفضل نقطة لبدء التغيير المنشود، أي البرنامج المخطط المراد تنفيذه ، فذلك أمر عملي وإمبيريقي تحكمه ظروف الموقف وطبيعة ورؤية المسئولين له .

وقد استطاع علماء الاجتماع تطوير مناهجهم منذ عشرات السنين للاضطلاع بتلك المهام . ولو أن الملاحظ ، خاصة في البلاد التي حقق فيها علم الاجتماع تقدما

(2) يهمنا أن ننبه هنا إلي أن ارتفاع معدلات المواليد غير الشرعين في جماعة ما لا يعني في ذاته شيأً بالنسبة لكثرة أو حجم العلاقات الجنسية غير المشروعة ، لأن تلك العلاقات قد تكون أكثر شيوعاً ، ولكن أطرافها أكثر تحفظاً بحيث لا تؤدي كل علاقة منتظمة جنسية غير مشروعة إلي ولادة طفل غير شرعي .

كبيرا، أن غير المشتغلين بعلم الاجتماع يبالغون في الآمال المعقودة على مناهج علم الاجتماع ، بحيث أنهم يتوقعون أن يؤدي استخدام هذه المناهج في ذاته إلى تحقيق الحل المنشود للمشكلة، كما لو كنا بصدد مشكلة تكنولوجية ولا ينقصنا إلا الحصول على الأداة المناسبة لإجراء الإصلاح أو إنجاز العمل المطلوب . ولكن الحقيقة أن المناهج السوسيولوجية المتميزة إنما هي جزء من علم الاجتماع الإمبيريقي ، فوظيفتها أن تمدنا بالبيانات ، التي يمكن على أساسها البدء في العمل أصلا ، لو أن المشكلة كانت مطروحة طرحا سليما ولو أن البيانات التي جمعناها حللت تحليلا صائبا . ولكي يحدث هذا يتعين علينا أن نحدد أهداف البحث تحديدا واضحا، وهو أمر ليس بديهيا ولا عاديا إطلاقا، كما يجب أن يكون هناك اتفاق- بين الجهة التي تكلف بالبحث والاجتماعيين الذين سيجرونه- على الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها.

كما أنه من الشروط الأساسية للبحوث ذات الطبيعة التطبيقية ومن شروط وضع خطة عملية ناجحة أن يتفق الباحثون وجهة تمويل البحث (سواء كانت هيئة حكومية أو خاصة) على اعتبار برنامج العمل أو خطة الإصلاح أمرا مرغوبا فيه ، وأن يتفقوا كذلك على الاتجاه الذي ستتخذه التغيرات المقترحة. وكثيرا ما يتعين أن تتخذ مثل هذه القرارات على أساس اعتبارات غير رشيدة (أو غير عقلانية) تماما، أعني أنها تتخذ على المستوى الأخلاقي أساسا، لأنها يجب أن تراعي قيم وأخلاقيات الجماعة ولا يكون من شأنها انتهاك حرمات هؤلاء الناس أو الاعتداء على خصوصياتهم..إلخ. ومثل هذه المشكلات كثيرا ما تواجه المشتغل بتطبيق المعرفة السوسيولوجية على الواقع، ولذلك سوف تبرز في سياق حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقي في أكثر من مناسبة. ونرى أن لفت الانتباه إليها أمر محمود لضمان نجاح عمليات التدخل التي ينصح بها ويشرف على تنفيذها وتقييمها علماء الاجتماع.

الفصل الرابع والعشرون

دراسة الجريمة

الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله. وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعين، كالمصلحين، ورجال الدين، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ، كل حاول أن يبدي فيها رأيا، ويلتمس لها حلا، ويجتهد أن يقدم لها تحليلا.

وما أن اشتد عود علم الاجتماع واستقل كفرع متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم أصحابه بمشكلة الجريمة ، وأصبحت هذه "الظاهرة – المشكلة" موضع العديد من البحوث الإمبيريقية ، وما زالت محل اهتمام حتى اليوم ، وإلى يشاء الله . والشئ الملاحظ أن النظرة إلى الجريمة ومحاولات تفسيرها قد اتخذت مسارات شتى ، وطرقت أبوابا متعددة .

وهنا لا يختلف الحال في علم الاجتماع الجنائي ، أو علم الإجرام الاجتماعي، عن كل فروع علم الاجتماع الأخرى . ففي البداية يبدأ المتخصص في دراسة الجريمة بالتساؤل عن **أسباب السلوك الإجرامي** . وكما في فروع الاجتماع الأخرى أيضا بدأت محاولات التفسير بالنظريات **الواحدية**، أي إرجاع السلوك الإجرامي إلى سبب واحد .

ففي القرن التاسع عشر أعلن الإيطالي سيزار لومبروزو ومدرسته أنهم توصلوا إلى إثبات انتقال الاستعداد الإجرامي (أو الميل إلى الجريمة) عن طريق الوراثة. فكان هذا التفسير مريحا ومقبولا من جانب معاصريهم، لأنه يعطي الأمل بإمكانية حل هذه المشكلة المستعصية حلا نهائيا ميسورا وبسيطا. فلو أننا قمنا بعزل المجرمين، وأبعدناهم عن بقية الناس، بحيث لا يستطيعون أن يتكاثروا. فسوف يأتي عن قريب وقت لا يوجد فيه مجرمون على هذه الأرض أبداً. وكان كتيليه قد أعلن قبل ذلك أن "الميول

الإجرامية" موزعة بين جميع السكان، مثلها مثل بقية الخصائص الطيبة والشريرة. بحيث أنه يصيب كل إنسان قدر"متوسط" منها. فنجد أن المصابين بكميات قليلة جدا أو كثيرة جدا منها أفراد نادرون. فتوزيع تلك الميول بين الناس يتخذ شكل"المنحى الاعتدالي"، كتوزيع أطوال الناس أو أوزانهم تماما. ولكن مثل هذه النظرية تؤدي بطبيعة الحال إلى استثارة ردود فعل عنيفة لدى الناس ، وتواجه بانتقادات قوية. لأن الناس يميلون إلى النظريات التي ترى أن الشخص المجرم إنسان مختلف ومن نوع خاص غير سائر الناس. وهو أمر مفهوم واضح الأسباب. ولكن الحقيقة أن مثل هذه النظريات لم تستطع إقامة الدليل على صحة هذه النظرية، وبات من المحتم البحث عن تفسير أكثر تقبلا من الناحية العلمية لتفسير تحول بعض الأشخاص أعضاء المجتمع إلى مجرمين.

وكان رأي دوركايم حول تفسير الجريمة يمثل فتحا جديدا بل ثورة قوية في هذا المجال. فقد أعلن في كتابه **قواعد المنهج في علم الاجتماع** الذي أصدره لأول مرة عام 1895 الهجوم العنيف على نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الإجرامية، وقرر أن السلوك الإجرامي كظاهرة اجتماعية لا يصح أن يفسر الا بظواهر من النوع نفسه ، أي بظواهر اجتماعية أيضا . وبذلك فتح دور كايم الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعية للجريمة.

ومن هذا المنطلق أخذ علم الاجتماع الجنائي يطرح التساؤلات التالية، ويجتهد في البحث عن إجابات ملائمة عنها. من هذا مثلاً:

- ما هي القواعد أو القوانين التي تميز في مجتمع معين في وقت معين السلوك المباح عن السلوك الإجرامي؟
- كيف تؤثر تلك القواعد والقوانين على جماعات معينة وعلى قطاعات معينة من السكان؟
- هل تعبر تلك القواعد والقوانين عن رأي الطبقة الوسطى مثلا، ولا تعبر مثلا عن رأي الطبقة الدنيا في ذلك المجتمع؟
- هل يكون التزام كبار السن بها أكبر وأوضح من التزام الشباب؟

- ما هي العوامل الاجتماعية التي تشجع أو تمنع الخروج على بعض القوانين والقواعد خروجا واضحا جسيما؟
- من هذا مثلا ، هل يؤدي الفقر إلى تشجيع مخالفة القوانين ، أم يؤدي الاكتظاظ في السكني إلى زيادة أعمال العنف والاعتداءات على الملكية ، على حين تشجع ظروف الفقر والاكتظاظ الطموح إلى الترقي ، وهل يشجع الطابع اللاشخصي للعلاقات داخل المؤسسات الكبرى حدوث جرائم الاختلاس والغش؟
- هل يمكن عن طريق إحداث تغيرات معينة في البناء الاجتماعي تقليل هذا النوع أو ذاك من الجرائم؟
- ما هي الدلالة الاجتماعية للظاهرة التي تحدث عندما يخرج على القوانين والمعايير القديمة نسبة كبرى من السكان ولا يعد خروجها هذا جريمة في رأي أغلب أفراد المجتمع. ومثال ذلك ما حدث من اختلاف مدلول كثير من الأفعال الجنسية في المجتمعات الغربية التي أصبحت مخالفة للمعايير القديمة، ولكنها لم تعد تعتبر سلوكا منحرفا في رأي أغلب سكان تلك المجتمعات اليوم؟

إن قائمة التساؤلات يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية، ولكنها تتلخص جميعا في عبارة واحدة ، هي أن علم الاجتماع الجنائي يحاول دراسة عمليات تكوين السلوك المنحرف اجتماعيا أو السلوك المضاد للمجتمع . ويمكن تعريف هذا السلوك تعريفاً أولياً بأنه ذلك السلوك الذي يخالف التوقعات النظامية في المجتمع، أي التي صيغت وتأكدت في قالب نظامي واضح ومحدد.

ويمكن تلخيص الموقف بأن الدراسة الاجتماعية للجريمة تستهدف الإجابة على تساؤلين رئيسيين هما:

1. ما هو نوع العلاقات بين الجريمة والبناء الاجتماعي ، أو بمعنى آخر كيف تصبح الجريمة ممكنة الحدوث اجتماعيا؟
2. كيف يتحول الفرد إلى مجرم؟

وتبعاً لذلك يمكننا أن نميز بين نوعين من النظريات الاجتماعية التي حاولت الإجابة على هذين السؤالين:

النوع الأول: النظريات التي تعتمد على موقف دوركايم.

والنوع الثاني: هو النظريات التي تعتمد على موقف سذرلاند. وسنحاول أن نعرف بكل نوع منهما بكلمة موجزة فيما يلي:

النوع الأول

تختلف هذه النظريات عن الرأي الذائع بين المشتغلين بعلم الإجرام، والذي يعتبر الجريمة ظاهرة مرضية، حيث تذهب إلى القول بأن السلوك الإجرامي شيء عادي، بل إنه يمثل جزءا وظيفيا متكاملا عضويا في بناء أي مجتمع إنساني، فالمجتمع الذي لم يعرف الجريمة، لم يوجد بعد على الأرض. وإن كان الملاحظ أن شكل السلوك الإجرامي يختلف من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر، فالأفعال التي تجرم ليست ثابتة على امتداد الزمن وعلى اختلاف المجتمعات، ولكن تحديدها يتفاوت. "ولكن الثابت أنه في كل مكان وفي كل زمان يوجد أفراد يسلكون على نحو مخالف للمعايير السائدة لدى الجماعة، وتستخدم تلك الجماعة ضدهم أنواعا مختلفة من العقوبات لمنعهم من هذه المخالفات. وعندما نلاحظ أن معدلات الجريمة، أي نسبة عدد الجرائم في سنة معينة إلى إجمالي عدد السكان، تنخفض مع تقدم المجتمعات، فإن ذلك قد يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الجريمة تختفي تدريجيا، على الرغم من أنها ما تزال تمثل ظاهرة طبيعية. ولكن الحقيقة أنه ليس هناك أي مبرر لأن نعتقد أن ذلك يحدث في الواقع فعلا. بل إن هناك عددا من الحقائق التي تدل على وجود حركة في الاتجاه المضاد، أي في اتجاه ازدياد معدلات الجريمة. فالجريمة في ازدياد في كل مكان. ولا توجد ظاهرة تضارع هذه الظاهرة من حيث عموميتها وطبيعتها، ومن الواضح الجلي أنها مرتبطة بالظروف العامة لكل حياة اجتماعية"[1].

فإذا كان وجود المجتمع الخالي من الجريمة مستحيلا، فإن الجريمة لا تعد إذن ظاهرة طبيعية فحسب. بل إنها تعد ضرورية بل ومفيدة أيضا. فوجودها في أي مجتمع هو الثمن الذي يدفعه ذلك المجتمع مقابل تمتعه بحياة اجتماعية دينامية متطورة ،

(1) انظر: دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1955، ص ص 93-94.

ومقابل تمتع الفرد بحريته، كما تعد ظروف وجودها أمرا ضروريا لازما كل اللزوم للتطور الطبيعي للقانون والأعراف الاجتماعية . ولو لم تكن هناك جرائم، لوصلت المشاعر الاجتماعية إلى درجة عالية من الشدة والقوة ، ولتجاوزت السلطة التي يتمتع بها الوعي الأخلاقي حدودا معينة ، بحيث تتولد حالة جديدة يستحيل فيها حدوث أي تغيير أو تطور في المجتمع ، لأنه لا يوجد أحد في المجتمع يمكن أن يجرؤ على تغيير شيء في الأوضاع القائمة المستقرة . "ولكي يستطيع الوعي الأخلاقي أن يتطور ويتغير، أصبح من الضروري أن تكون الذات الفردية المتميزة قادرة على فرض نفسها ، ولكي يصبح من الممكن أن تظهر الأخلاقيات المثالية التي تسبق عصرها ، لا بد أن يوجد إلى جوارها الأخلاقيات الهابطة التي تقف على مستوى أدنى من المعدل. فوجود هذا هو الذي يفرض وجود ذاك"[2].

وكثيرا ما تكون الجريمة استباقا أو إرهاصا للأخلاقيات القادمة، التي سوف يشهدها المجتمع في المستقبل " أي أنها تكون الخطوة الأولى نحو شيء جديد سيقوم في المستقبل". وقصة سقراط تتكرر على امتداد التاريخ. ولم يكن من الممكن إحراز حريات الاجتماع والعقيدة والتعبير عن الرأي الموجودة اليوم في النظم الديموقراطية، لو أنه لم يتم في البداية الخروج عن المعايير والقواعد التي كانت تحظرها أو تحد منها. فكان من الضروري أن يتم أولا تحطيم تلك القيود والخروج عليها، لكي يتسنى بعد ذلك إبراز تلك الحقوق والتأكيد عليها ، والتي أصبحت اليوم بدون معايير سائدة معمولا بها في كل النظم الديموقراطية .

ومن الواضح أن كل مجتمع يسعى إلى السيطرة على الجريمة وعلى المجرمين الموجودين فيه. ومن الواضح أيضا أن هناك احتمال أن يقدم بعض الأفراد المرضى (أخلاقيا) على ارتكاب الجرائم . ومع ذلك ليس من المحتم أن نربط – في رأي أصحاب هذا الرأي – بين الجريمة والأشخاص المرضى. فوجود هذا لا يرجع إلى وجود هؤلاء حتما، كما أوضحنا . ولكي نميز بين مختلف أنواع الجرائم يتعين علينا أن " ندرس أساليب الحياة والعادات الاحترافية المنتشرة بين مختلف فئات المجرمين .

(2) انظر: دوركايم، المرجع السابق ، ص99.

وسوف نتبين بعد ذلك وجود أنماط إجرامية عديدة، لأن تنظيم عالم الجريمة ينطوي على وجود جماعات متباينة عن بعضها"[3].

ولا ترى هذه النظريات أن آراءها تلك تنطوي على تبرير للجريمة، فهي تتفق على اعتبار الجريمة شيئا مؤسفا يدعو إلى التقزز ويستثير الرفض. ولكنها ترى أن استمرارها في المجتمع بعناد يفتح أعيننا على الوظيفة الإيجابية التي تؤديها للفرد والمجتمع على السواء. وهكذا تتبنى تلك النظريات رأيا في الجريمة يخالف التصور الشائع عن المجرم كإنسان معاد للمجتمع أو "كنوع من الكائنات الطفيلية ، أو كجسم غريب غير قابل لأن يتمثل قيم المجتمع ومعاييره، وإنما هو - على خلاف هذا - عامل طبيعي من عوامل الحياة الاجتماعية".

وينتمي إلى هذا النوع من النظريات الاجتماعية في الجريمة تلك المحاولات الجديدة لتفسير الجريمة ، مثل **نظرية الصراع الثقافي** ، التي تحاول تفسير الجريمة من خلال الصراع مع الثقافة السائدة ، أو مع الانتماء الاجتماعي للفرد . **والنظرية الإيكولوجية** التي تفسر الجريمة في ضوء العلاقات المتبادلة بين سلوك الجماعات والظروف الطبيعية والمادية للبيئة المحيطة . والفارق بينها وبين نظرية دوركايم أن النظريات الإيكولوجية ونظريات الصراع لا تعد الجريمة تعبيرا عن "المرض الاجتماعي" (أو "الباثولوجيا الاجتماعية") أو تعبيرا عن حالة الأنومي (حالة فقدان المعايير)، وإنما تفسر هذه الاتجاهات ظهور الجريمة بالتناقض بين الثقافة والبناء الاجتماعي ، أو بين **الأهداف** التي تبدو في صورة قيم ثقافية ، **والوسائل** التي يتيحها البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف.

ونقدم مثالا يشرح وجهة نظر القائلين بإرجاع الجريمة إلى الصراع الثقافي في المجتمع الحديث تتمثل رموز المكانة في حيازة بعض السلع والأشياء (امتلاك فيلا أو شقة، وسيارة، وأدوات منزلية، وملابس معينة... إلخ)، فتلك هي الأهداف التي تحددها الثقافة لنشاط الفرد في المجتمع. ولكن الحصول على هذه السلع والأشياء ليس متاحا لكل فرد من أفراد المجتمع . ومن شأن التناقض القائم بين ما هو مرغوب

(3) المرجع السابق، ص72.

ومنشود ، وبين ما هو ممكن أو ميسور ، أن يؤدي بالضرورة إلى الخروج على المعايير القانونية والسلوكية المستقرة والمعترف بها ، أي يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بوسائل "غير مشروعة" أو غير مسموح بها .

النوع الثاني

يقوم النوع الثاني من النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة على القول بأن السلوك والأفعال الإجرامية إنما هي سلوك مُتعلم يُكتسب بواسطة عمليات اجتماعية معينة، ومن خلال الحياة المشتركة والعمل المشترك مع أشخاص مجرمين . ويمكن أن نعبر عن رأيهم بأسلوب النفي فنقول: إن الجريمة لا يمكن تفسيرها على أساس مقولات بيولوجية أو سيكولوجية ، وإنما يمكن أن تفسر فقط في ضوء العلاقات المتبادلة بين المجرم وبيئته الاجتماعية .

وتحاول هذه النظرية أن تفسر "كيفية تحول الفرد إلى مجرم" على أساس سبعة مبادئ، الهدف منها تحديد وجهة النظر هذه تحديدا أدق، وتلك المبادئ هي:

1. يتم تعلم السلوك الإجرامي أساسا في داخل الجماعات التي يرتبط داخلها الفرد بعلاقات شخصية وثيقة.
2. لا يقتصر تعلم السلوك الإجرامي على تعلم الجوانب الفنية فحسب، أي كيفية تنفيذ الجرائم (سواء البسيطة أو الكبيرة المعقدة) ، ولكنه يشمل عدا هذا اكتساب الدوافع ، والتبريرات ، والأيديولوجيات ، والاتجاهات .
3. يقوم تكوين الاتجاهات والدوافع على "تعريفات" إيجابية أو سلبية معينة للقواعد والتعاليم القانونية .
4. يتحول الفرد إلى مجرم عندما ترجح عنده "التعريفات" التي تشجع على الخروج على القانون تلك "التعريفات" التي تنهي عن الخروج على القانون.
5. يمكن القول بصفة عامة بأن احتمال تحول فرد معين إلى مجرم يتحدد على أساس كثافة علاقاته مع الوسط الإجرامي، واستمرار هذه العلاقات، وأوليتها، وعمقها ... إلخ

6. تتميز العمليات التي من خلالها يتعلم الفرد السلوك الإجرامي (عن طريق علاقاته مع أشكال الحياة الإجرامية)، تتميز من الناحية الصورية بنفس الميكانيزمات التي نلمسها في كافة عمليات التعليم والتعلم .
7. حقيقة أن السلوك الإجرامي والأفعال الإجرامية يمكن أن يكون تعبيرا عن احتياجات وقيم عامة ، ولكنه لا يمكن أن يفسر من خلالها إطلاقا . والسبب في ذلك أن السلوك والأفعال الأخرى - غير الإجرامية - الموجودة في المجتمع تعد هي الأخرى تعبيرا عن نفس القيم والاحتياجات العامة.

بهذا القدر من الوضوح عرض علماء الإجرام الاجتماعيون وجهات نظرهم في تفسير الجريمة . وبنفس الوضوح يمكننا أن نتبين نواحي الضعف والقصور فيها . وهي تقريبا نفس أوجه القصور التي تعيب كل نظرية سوسيولوجية (أو سيكولوجية) عامة في الجريمة. فهي تفسر الجريمة ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا لماذا يرتكب زيد وعمرو كل أنواع الجرائم والمحرمات. ولا يرتكب أخوهما محمد أو أحمد أي انحراف أو فعل شائن ، مع أنهم ينتمون إلى نفس البيئة ، وإلى نفس الأسرة .. إلخ . فنحن نستطيع أن نفسر الجرائم التي يرتكبها "س" و "ص" من الناس ، بسبب انتمائهما إلى حي متخلف في المدينة. ولكنا نلاحظ مع ذلك أن مجتمع هذا الحي المتخلف ليس كله مجتمع مجرمين . معنى ذلك أن تأثير بيئة الحي على أفراد تختلف اختلافا بينا من فرد إلى آخر. كما أن هناك حقيقة أخرى لا نجد تفسيرا مرضيا لها، وهي أن نفس الظروف المادية والفكرية لا تستطيع أن تنال من السمات السوية (غير الإجرامية) التي تميز غالبية سكان الحي المتخلف. بمعنى آخر لماذا تقود بعض الظروف الاجتماعية والنفسية أفراداً معينين إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، مع أن نفس الظروف لا تستطيع أن تمارس هذا التأثير على الآخرين ، وهم الأغلبية في أي مجتمع؟

ويرى بعض علماء الاجتماع أن القول بأن انتماء الشخص إلى جماعات إجرامية هو السبب المسئول عن سلوكه الانحرافي، أو القول بأن السلوك الإجرامي يتم تعلمه من خلال عملية تنشئة اجتماعية بين أشخاص مجرمين فعلا أكثر انطباقا على الجرائم المنظمة أو أقرب إلى تفسير سلوك الأشخاص "معتادي الإجرام"، كاللصوص المحترفين. ولكن هذا النوع من التفسيرات لا يستطيع أن يقدم لنا تفسيرا مقبولا للعديد من أنواع

جرائم الطبقات العليا ، وأنواع أخرى كثيرة غيرها . وهنا تكمن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه النظرية الاجتماعية في تفسير الجريمة ، وهو أنها تشرح وتفسر أكثر مما يجب . بينما يتعذر اختبار صحتها ككل ، أو اختبار صحة بعض قضاياها ومبادئها من واقع الأشكال العديدة للخروج على القانون، وهي تلك الأشكال من السلوك التي تعد جريمة ولا يجمع بينها سوى معيار خارجي واحد، وهو أنها تواجه بتوقيع عقوبات عليها.

وقريب من هذا الاختلاف حول القول بوجود علاقة بين التحضر والجريمة، فعلى حين تدلنا الإحصاءات على وجود علاقة بين التحضر وازدياد معدلات الجرائم، لا يوجد اتفاق حول تصور طبيعة هذه العلاقة . فهناك من يقول أن البيئة الحضرية تغري أبناءها بارتكاب الجرائم ، أي أنها تشجع على الجريمة أو تيسرها . وهناك من يقول في تفسير هذه العلاقة بين الجريمة والتحضر أن الأشخاص ذوي الميول الإجرامية هم الذين يسعون إلى المدن وينتقلون إلى الإقامة فيها. حقيقة أن هناك بعض الشواهد على كل من وجهتي النظر ، ولكن من المؤكد أن أيا منهما لا تكفي وحدها لتقديم تفسير مقبول وسليم لهذه العلاقة . ولذلك يتعين علينا أن نبحث عن تفسيرات أخرى، مكملة لهما أو بديلة عنهما .

ويمكن تلخيص الموقف بأنه يتعين علينا أن نحدد بدقة أكبر الظروف والأشكال المختلفة للجرائم والانحرافات، وكذلك أنواع الجماعات التي تتأثر بها. أي أنه مازال أمامنا شوط كبير من البحوث في علم الاجتماع الجنائي .

الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

كلما ازدادت شهرة علم الاجتماع، وكثرت الكتابة عن التفسير الاجتماعي للجريمة ، وكلما نشط المتخصصون في علم الاجتماع في تطبيق أفكارهم والانتفاع بمعلوماتهم في التخطيط الاجتماعي وعلاج المشكلات الاجتماعية . كلما اشتدت مطالبة الجمهور، والسلطات الحكومية، والهيئات التشريعية لعلماء الاجتماع بالمشاركة بتقديم نصائحهم وبرامجهم ومشورتهم لمقاومة الجريمة ودفعها عن المجتمع. وانقسم المتخصصون في الجريمة من علماء الاجتماع إلى فريقين ، البعض أخذ يواصل البحث،

كما كان يفعل دائما ، والبعض الآخر بدأ يحاول وضع برامج لإجراء التجارب ، وخاصة في الولايات المتحدة التي تتميز الظروف فيها بأنها مواتيه لدراسة الجريمة . فمعدلات الجرائم فيها مرتفعة، وأنواعها متجددة، والوعي بدور علم الاجتماع في التخطيط والإصلاح الاجتماعي أقوى من أي مكان آخر في العالم . ونشير إلى بعض جوانب تلك البرامج ومشكلاتها باختصار.

يمكن القول بأن أغلب المحاولات التي تمت لإجراء تجارب في هذا الميدان كانت تضم متخصصا في علم الاجتماع، مهمة المشاركة في وضع الخطة، وتقييم مدى نجاح التجربة في النهاية. ولا يوجد مصدر في العالم يمكن أن يطلعنا على السجل الكامل لهذه التجارب ، وعلى تفاصيلها ، كيف سارت ، وعلى أي شكل انتهت ، ولماذا حدث هذا أو ذاك ... إلخ . بل إننا حتى لا نستطيع أن نتوصل إلى معرفة صورة ولو تقريبيه عن كل هذه التجارب: كم منها فشل في تحقيق رسالته وكم منها نُفذ حسب الخطة ، وكم منها أصبح نموذجا يحتذى لغيره من المشروعات ... إلخ . فنحن نعلن أنه من النادر أن يكتب أحد (من المشاركين) عن المشروعات والتجارب الفاشلة.

ولكننا نستطيع على أساس ما تم نشره في هذا الميدان أن نقر أن رجل الاجتماع الذي يترك مكتبة أو قاعة المحاضرات، وينزل إلى الميدان ليجرب ويعمل بنفسه، عليه ألا يتوقع أن يكرموه بأكاليل الغار، بل ولا يتوقع حتى كلمة شكر يوجهها إليه أحد. وإذا شرحنا ذلك بمصطلحات علم الاجتماع، قلنا إن **عالم الاجتماع هذا يتعرض لصراع أدوار**، ولا يمنعه من التعرض لهذا إدراكه الكامل ووعيه التام بذلك. لأن الصراع الذي يتعرض له يكون أقوى من هذا الوعي . فعليه أن يلعب دور العالم الموضوعي الباحث عن الحقيقة بنزاهة واستقامة وتجرد. وعليه أن يلعب دو الوسيط الدبلوماسي اللبق بين مركز البحث ، والجهة المولة للبحث، والإدارة الحكومية المسئولة ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية العاملة في نفس الميدان ، والهيئة القضائية المسئولة ، وأخيرا – وليس آخر – الأشخاص موضوع البحث نفسه. وعليه أيضا أن يقود فريقا من العاملين الذين ليسوا مهتمين إطلاقا بالبحث العلمي (وربما غير مؤمنين بجدواه)، كما أن عليه أن يرسم برامج للعمل ، ويتولى تنفيذها ، ثم يتولى بعد ذلك الحكم على نجاحها وتقييم درجة النجاح.

ويمكن أن نشير فيما يلي باختصار إلى بعض تلك المحاولات. كان من المقرر إجراء تجربة تختبر أسلوبا جديدا لعلاج مدمني الخمر. ولهذا الغرض أقر عالم الاجتماع المشرف على التجربة اختيار فريقين لإجراء التجربة عليهما: الفريق الأول يتكون من بعض الرجال المختارين من منطقة الحانات الرخيصة ومراكز تجمع المهاجرين والفقراء في أحد الأحياء المتخلفة، والموجود في كل مدينة أمريكية. وقرر أن يجرب على هذه المجموعة الأسلوب الجديد في علاج الإدمان. أما الفريق الثاني فهو عبارة عن مجموعة ضابطة تماثل المجموعة التجريبية في كل السمات والخصائص المهمة ، ولكن لا يجرب عليها هذا الأسلوب الجديد، ويقتصر دور الباحثين على ملاحظة أفرادها. والهدف من ذلك أن يتسنى بعد إنجاز التجربة الحكم بدقة على صلاحية هذا الأسلوب الجديد في علاج الإدمان على الخمر. غير أن هذه التجربة تعثرت ولم يتيسر إجراؤها إطلاقا. وذلك لسبب بسيط، وهو أن الأخصائيين الاجتماعيين رفضوا ألا يقدم الأسلوب الجديد في العلاج لأفراد المجموعة الضابطة (الثانية). لأنهم يرون أن أفراد هذا الفريق محتاجون إلى العلاج بنفس الدرجة التي يحتاج إليها أفراد المجموعة الأولى . يضاف إلى هذا أن أبناء الحي المتخلف الذي أخذت منه المجموعتان بدأوا يتكلمون عن اختلاف المعاملة بين أفراد الفريقين، وكثرت الإشاعات والتعليقات والاجتهادات في تفسير ذلك. وأدى ذلك كله في النهاية إلى الإساءة إلى سمعة المشروع. وأخفقت التجربة حيث توقفت قبل أن تتم، بسبب فشلها فشلا ذريعا.

وقد يتساءل القارئ ألم يكن بوسع المشرف على التجربة أن يكتفي بتجربة أسلوب العلاج الجديد على أفراد المجموعة التجريبية وحدها (وهي المجموعة الأولى)، وعلى أساس ذلك يحكم على مدى نجاح هذا الأسلوب الجديد. ولكن الحقيقية أنه لو فعل ذلك ، لما أمكنه أن يتحقق مما إذا كان هذا الأسلوب الجديد هو المسئول عما وصلت إليه أحوال هذا الفريق من نجاح أو فشل (فيما يتصل بالإدمان). لأن النجاح مثلا لو حدث قد يرجع إلى الأسلوب الجديد، كما أنه قد يرجع بنفس القدر إلى مجرد تمييزهم عن أقرانهم من أبناء الحي، المدمنين، واختصاصهم بهذه المعاملة . فأنت بمجرد أن تختار جماعة، وتتصل بها باستمرار، حتى لو اقتصر العلاج على تقديم كوب من الماء النقي كل يوم، فسوف تحدث في أفرادها تغييرا معينا.

وتجربة أخرى، تقرر إجراء تجربة لمحاولة خفض معدلات الجريمة في أحد الأحياء المتخلفة في إحدى المدن الأمريكية ، حيث تنتشر الجريمة ويزيد معدلها ، وذلك عن طريق تقديم برامج محددة لرعاية الأحداث الذين يتوقع اتجاههم إلى الانحراف . وكان على عالم الاجتماع المشرف على التجربة ثلاثة أعباء هي أولا: أن يحدد في البداية كافة أشكال الرعاية والمساعدة التي تقدمها الهيئات الحكومية والخاصة لأحداث هذا الحي، مما يخدم غرض التجربة. وثانيا: أن يحدد من واقع تلك المعلومات كل ما يراه ناقصا فيها ، والإجراءات والأساليب المقترحة لكي تحرز هذه البرامج النجاح المنشود . وثالثا: أن يصمم بناء على ذلك برنامجا تنفيذيا للعمل.

وكانت أول مشكلة: أن جميع المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في ذلك الحي كان من رأيها أنه من الأفضل أن توضع الاعتمادات المرصودة لهذه التجربة تحت تصرفها، لكي تنتفع هي بها في تحسين خدماتها، وتحقيق أغراضها على نحو أكمل وأفضل . فهي صاحبة مصلحة كمؤسسة (كما أن العاملين فيها أصحاب مصلحة شخصية) في أن تُقيم أساليبها في العمل بأنها ناجحة ، سواء كانت تهتم بالأطفال اليتامى ، أو بالأسر التي لا عائل لها ، أو بالأحداث المنحرفين فعلا ، أو بأي فئة أخرى من المحتاجين إلى المساعدة في هذا الحي المتخلف . لهذا وقفوا موقف الشك والريبة من "منافسهم" الجديد، وتعذر إقناعهم بالتعاون معه لنجاح التجربة . بل إنهم رفضوا أصلا أن يسمحوا له بالإطلاع على بطاقاتهم وعلى ملفاتهم ومستنداتهم . فقد كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن هذا المشروع الجديد لن يستطيع أن يحقق أي فائدة .وبسبب هذا الموقف الذي اتخذوه من المشروع منذ البداية ، تحققت نبوءتهم في نهاية الأمر : وكان لابد أن يفشل المشروع فشلا ذريعا . والسبب في ذلك أنه يستحيل على رجل الاجتماع هذا ، أن يتمكن خلال فترة زمنية وجيزة من تغيير أفكار وتصورات جميع الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في ذلك الحي في وقت واحد . وهو الأمر الذي يوقعه أيضا في مشكلات ومتاعب مع الهيئات الحكومية المسئولة ، التي لا تريد – إن هي أيدته وساندته – أن تخسر كل تلك الهيئات الأهلية، لكي تكسبه أو ترضيه .

ونشير إلى **مشكلة أخرى**، يتعين على رجل الاجتماع - كباحث علمي متخصص - أن ينشر نتائج بحوثه وتجاربه، حتى ولو كان ذلك النشر في مجلات علمية متخصصة في بادئ الأمر ، وباستخدام أسماء مستعارة للأحياء والمدن - أو القرى - والأشخاص والمؤسسات .. إلخ (ولو أن تلك الرموز أو الأسماء المستعارة يمكن أحيانا أن تحل ، ويمكن التعرف على الأماكن الفعلية وعلى أصحاب الأسماء الحقيقيين) . ولكن النشر العام عن مناهج الباحث وعن النتائج التي يتوصل إليها يعد ضرورة حتمية تفرضها الجماعة العلمية التي ينتمي إليها الباحث ، لأن تلك هي وسيلة رقابية على أعمال أعضائها ، وأداة تقويم عملهم وتطويره إلى الأفضل. وعالم الاجتماع الذي لا ينشر، لا يستحق أن يسمي عالما أصلا.

ولكنه يحدث في كثير من الأحوال، خاصة عندما تتصل بحوثه ببعض الأشخاص الخارجين عن المجتمع، أو الخارجين عليه أن يحصل على معلوماته تلك بعد وعد صارم منه لأولئك الأشخاص ألا يبوح بها، أو يعلنها. وهنا يتحتم عليه أن يتخلى عن دوره كعالم، مهمته نشر تلك المعلومات لكي يخدم دوره كمخطط ومنفذ لبرامج خدمات وتجارب عملية. والبديل عن ذلك أن يتوصل هو إلى جمع تلك المعلومات دون أن يتصل اتصالا مباشرا بأصحابها (كأن يأخذ مثلا معلوماته عن المجرم من سجلات الشرطة، أو ملفات القضية في المحكمة، أو عن الحدث الجانح من الأخصائي المشرف عليه في الإصلاحية ومن زملائه... إلخ). وهنا سوف يتسرب الشك إلى نتائجه، وإلى مناهجه ، وإلى دقة معلوماته ، بل وإلى دوافعه أيضا . ويمكن أن تواجهه نفس المشكلة في موقف آخر ، وذلك عندما ينجح في البداية في كسب ود وتعاون بعض الأفراد والمنظمات ، ثم يتوصل إلى معلومات لا تسره أو لا ترضيه . في الحالتين يتعين عليه أن يتوقف عن متابعة العمل وعن تنفيذ الخطط والبرامج ، لكي يحافظ على التزامه بالمعايير والمبادئ العلمية.

إن الأمثلة القليلة التي عرضنا لها هنا بمناسبة حديثنا عن جهود علم الاجتماع في مواجهة الجريمة، إنما هي مجرد نماذج للمشكلات التي تواجه المشتغلين بعلم الاجتماع التطبيقي عموما، والتي لا يشعر بها طلاب أقسام الاجتماع، أو الخريجون الجدد من تلك الأقسام.

ويجب أن نعلم أن تلك المشكلات ليست جديدة تماما على علـم الاجتمـاع، أو أنه يواجهها اليوم لأول مرة . فقد تخلى ماكس فيبر في أوائل هذا القرن عن مشروع له لدراسة الصحافة الألمانية لأنه فقد ثقة رجال الصحافة في ذلك الوقـت بـسبب بعـض المكائد التي حيكت ضده (بما في ذلك تشنيعات وهجـوم مـن مجهـولين علـى شـخص زوجته، وطلبات بالمبارزة... إلخ). والعجيب أن هذه القصة المؤلمة – والمفيدة في نفس الوقت – قد نشرت لأول مرة في الولايات المتحدة ، لأن القـائمين علـى ذلـك العلـم هناك يدركون أهمية إعداد دارس الاجتماع لمواجهة المشكلات العملية التي سيواجهها المتخرج من هذه الأقسام عند بدء اشتغاله بقضايا الاجتماع التطبيقـي . ولـو أن هـذه الأهمية بدأت منذ الـستينيات تتـضح أمـام المـشتغلين بعلـم الاجتمـاع في الجامعـات الأوروبية أيضا ، بسبب تعاظم دور علم الاجتماع في الميدان التطبيقي . ولكن المشكلة هي نقص البيانات المنشورة حتى الآن عن التجارب الفاشـلة والعقبـات ومـشكلات التطبيق ، لأن تلك هي المدرسة الأولى لمن يريد أن يتعلم صنع شيء أفضل.

الفصل الخامس والعشرون

بحوث الوقاية الاجتماعية

هناك تصور عام لدى غير المتخصصين في علم الاجتماع بأن علم الاجتماع التطبيقي يقوم على محاولة الانتفاع بالمعرفة السوسيولوجية في مواجهة المشكلات الاجتماعية ، والاجتهاد في وضع خطط العلاج ، والإشراف على تنفيذها ، وتقييم آثارها ليتسنى الاستفادة بالخبرة المتصلة من هذا البرنامج، ويمكن أن تصب في تيار الخبرة العلمية للعلم لتزيد كفاءته في مواجهة المشكلات الأخرى في المستقبل .

وقد عرضنا بشيء من التفصيل لدور علم الاجتماع التطبيقي في مواجهة مشكلة الفقر ، وكانت أمثلتنا مستمدة من المجتمعات الصناعية المتقدمة ، التي توفرت فيها بيانات عن مثل هذه المشروعات . ويمكن أن نسوق نماذج أخرى للمشكلات التي يهتم علم الاجتماع التطبيقي بالتصدي لها مثل :

- مشكلة الجريمة والسلوك المنحرف عموماً.
- مشكلة المسنين.
- المشكلات العنصرية.
- مشكلات النمو الحضري (الإسكان، وتلوث البيئة... إلخ).

فهذه الميادين تسمي **الباثولوجيا الاجتماعية** (أي الأمراض الاجتماعية، وهو مصطلح مستعار من العلوم الطبية) . وتختلف هذه المشكلات من حيث عمرها في المجتمع ، فمنها القديم ومنها الجديد ، ومن حيث مدى انتشارها، فمنها الخاص بقطاع معين أو مكان محدود ومنها ما هو منتشر في المجتمع بأكمله. ومن حيث مدى نجاح المجتمع في التصدي لها حتى الآن ، فمنها ما أمكن التخفيف منه ومنها ما هو مستعصي على الحل ، ومن حيث شدة وطأته على المجتمع إلى غير ذلك من سمات أي مشكلة اجتماعية . والسمة المشتركة لها جميعا أننا ننطلق في مواجهتنا لها من اعتبارها كعرض

لمرض يصيب جسم المجتمع، وأننا نستطيع أن نعمل على التخفيف من وطأتها، إن لم ننجح في علاجها علاجا تاما وإبراء المجتمع منها . وقد ظل علم الاجتماع يضع تلك المشكلات في بؤرة اهتمامه منذ بداياته وحتى اليوم .

وإلى جانب هذا الميدان الواسع فتح علماء الاجتماع لأنفسهم جبهة أخرى عريضة لوضع معارفهم موضع التطبيق ، هي ما يمكن أن نسميه: **الوقاية الاجتماعية** . ومعنى هذا المصطلح : أننا أصبحنا نملك اليوم من المعلومات السوسيولوجية عن العلاقات والظروف الاجتماعية ما يسمح لنا بأن نتنبأ في كثير من الأحيان بحدوث مشكلة معينة قبل وقوعها ، وأننا قد نستطيع النجاح في تجنبها ومنع وقوعها ، وذلك في المؤسسات الاجتماعية الكبرى على الأقل : كالمؤسسات الصناعية الضخمة ، والمصالح الحكومية ، وغيرها من المؤسسات.

فنحن نعرف على سبيل المثال أن الناس في سلوكهم يتصرفون على أساس معايير **العقاب أو الثواب** المباشر . فإذا كان رجال الشرطة مثلا يرقون في الرتب تبعاً لعدد المخالفات التي يكتشفونها كل سنة ، مع التزامهم في عملهم بمعايير معينة، فإنهم سوف يهتمون أكثر بالكشف عن المخالفين (لقواعد المرور مثلا) ويقدمون أكبر عدد من البلاغات ، حتى ولو كان وزير الداخلية (أو غيره من كبار المسئولين) يتحدث كل ساعة عن "تربية الأجيال الجديدة على قواعد المرور" ، وإجراء حملات التوعية بتلك القواعد، والكلام عن "الشرطة في خدمة الشعب" أو غيرها من الشعارات.

أما إذا كان العاملون في ميدان الخدمة الاجتماعية يكافئون على أساس عدد الحالات التي يستطيعون إكمالها بنجاح ، فإنهم سيعملون على توزيع الحالات المرهقة أو التي تستنفذ وقتا طائلا إلى زملائهم الأحدث في الخدمة والأقل خبرة والذين لا يستطيعون الاعتراض على هذا التكليف .

وإذا كانت إحدى الدول النامية تنفق أموالا طائلة على أبنائها لدراسة الهندسة في أحد البلاد الأوروبية أو في أمريكا ، فسوف يتجمع لديها عدد من المهندسين الصالحين لممارسة العمل في صناعة متطورة عصرية ، ولن تجد بين أبنائها مهندسا يستطيع صنع طلمبة مياه لخدمة قرى بلاده .

ونلاحظ بالنسبة للمناهج التي تتبع في توزيع المكافآت والحوافز في الجماعات المنظمة الصغيرة أو الكبيرة ، أنه يكون من السهل التعرف عليها وتحديدها ، والنجاح في استخدامها بكفاءة. ولذلك حينما يطالب المشتغلون في علم الاجتماع بتقديم المشورة والنصح بالنسبة لفشل الأساليب التنظيمية في مصنع ، أو متجر كبير ، أو مؤسسة اقتصادية ، أو سجن من السجون ، أو مستشفى للأمراض النفسية ، أو مصلحة حكومية أو غير ذلك (أي لماذا لا تحقق تلك المؤسسات الأهداف المعلنة للتنظيم المتبع فيها) ، حينما يطلب منهم المشورة يدرسون في كل حالة على حدة الأسلوب المتبع في تطبيق أنواع الثواب والعقاب وطرق تنفيذها . وهم يهتمون هنا بأنواع الثواب والعقاب الرسمية وغير الرسمية على السواء ، المعلنة وغير المعلنة ، بل وتلك التي قد ينكر المسئولون وجودها أحيانا .

كما يسعى المتخصص في علم الاجتماع أيضا إلى أن يعرف كيف يتم تجنيد الأعضاء الجدد في المؤسسة، أو كيف يتم إدخالهم إليها، وكيف يخرج منها أو ينفصل عنها الأعضاء القدامى. فالتدخل في هذه الإجراءات كثيرا ما يكون أيسر نسبيا، ويمكن أن يساعد مساعدة فعالة في مواجهة المشكلة المطروحة.

كما يمكن جعل المؤسسة الخيرية أو التطوعية أكثر جاذبية للمتطوعين عن طريق تخفيف صرامة القواعد التنظيمية المتبعة في المؤسسة وتخفيف درجة المركزية، وتوزيع اختصاصاتها على مراكز عديدة محلية ذات قدر كبير من المسئولية عن التنفيذ والحرية في ممارسة العمل. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى الرغبة في تحمل المسئولية وزيادة الإحساس بها، وتدعيم الشعور بالنجاح في نفوس الأعضاء المتطوعين بدرجة محسوسة. يضاف إلى هذا أن العمل في إطار محدود يمكن أن يخضع لرقابة غير رسمية، ولكنها فعالة في نفس الوقت .

وقد اتضح من الدراسات التي أجريت على التنظيم داخل المصانع والمؤسسات أن اضطراب الاتصال الداخلي يمثل خطراً داهماً، كما أنه يمكن التدخل فيه بالتعديل لمواجهة مشكلات ذلك التنظيم والعمل على التخفيف من وطأتها . ونقول إن الإدارة المسئولة عن التنظيم قد أصيبت بالعمى (الإداري) عندما تسمع من المتخصص في علم الاجتماع لأول مرة أن التعليمات التي تصدر عنها كثيرا ما يساء فهمها من المستويات

الأخرى للتنظيم ، وأنها لم تعط أي فرصة لأعضاء التنظيم الآخرين يعبرون فيها عن آرائهم الحقيقية في بعض مشكلات وأوضاع هذا التنظيم .

والأغلب أن يوجد في كل تنظيم شبكتان مستقلتان للاتصال ، الأولى الشبكة الرسمية (المنصوص عليها في خريطة التنظيم) والأخرى الشبكة شبة الرسمية (والتي تعتمد على الشائعات والأحاديث غير الرسمية بين جماعات الزملاء وما إلى ذلك) . وعن طريق هاتين الشبكتين تنتشر المعلومات المختلفة بين أعضاء هذا التنظيم ، والتي تصدر عن مراكز متباينة ومواقع مختلفة فيه.

ويمكن أن نوجز فيما يلي المحاور الأساسية التي يركز عليها علم اجتماع التنظيم في دراسته للمجتمعات المعاصرة ، وهي :

- اتساق التدرج والتعاون في مجال أداء العمل .
- جوانب العلاقات الرسمية وغير الرسمية في مكان العمل .
- آثار عمليات الإنتاج على السلوك الاجتماعي .
- الآثار المتبادلة بين المنظمة والمجتمع المحيط بها.

والعادة أن يستدعي المتخصص في علم الاجتماع لتقديم المشورة والنصح عندما يتولد الانطباع بأن أهداف التنظيم وأهدافه لم تتحقق على النحو المرغوب . والغالب أن يطلب منه "تزييت" الميكانيزمات الاجتماعية، بحيث يمكن أن تسير الأمور في المؤسسة بلا أي احتكاك أو مشكلات.

وقد تصور الناس لفترة من الزمن (ويساعد على ذلك استغلال بعض الصحفيين والكتاب لتلك الحقيقة والحديث عنها وترويجها) أنه يمكن أن يوجد في كل مؤسسة "مهندس اجتماعي" في مكتب خاص به ، يرسم فيه الميكانيزمات الاجتماعية السليمة (التي لا عيب فيها ولا مشكلة) ، والتي تؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى من الإنجاز ، وأداء وحدات المؤسسة لواجبها على الوجه الأكمل ، بحيث يتحول "الإنسان" في النهاية إلى ترس صغير – لا حياة فيه ولا إرادة له – في آلة ضخمة. والحقيقة أن هؤلاء الناس قد بالغوا كثيرا فيما تصوروه عن دور المهندس الاجتماعي وعن الإمكانيات التي يمكنه تحقيقها وكذلك الأخطار التي يمكن أن تترتب على ممارسته لعمله.

ونحب أن ننبه إلى أن علماء الاجتماع الذين يأخذون تخصصهم مأخذ الجد، يعرفون كيف يأخذون في اعتبارهم الآثار السلبية وغير المقصودة لتدخلهم في شبكة العلاقات الاجتماعية، في جماعة ما، ومدى خطورة تلك الآثار على حياه تلك الجماعة وعلى ما يدور فيها من أحداث. فعليهم أن يقوموا دائما بتقييم هذا التدخل في ضوء اعتبارات الربح والخسارة .

ولنأخذ على سبيل المثال مستشفى لعلاج الأمراض العصبية . من المؤكد أن الإدارة وهيئة الأطباء والتمريض تود أن يتم العمل في هذا المستشفى بلا أي احتكاك أو مشكلات بقدر الامكان . ولكن هل هذه هي أيضا وجهة نظر المرضى؟ فإذا تصورنا هذا المستشفى كمكان يوضع فيه المرضى العقليون بحيث لا يسببون أي إزعاج أو تهديد للأصحاء ، فإن الهدف من هذا المستشفى يتحدد في هذه الحالة بوضوح وباختصار بأنه " تحقيق الهدوء والسلام" . ومن ثم يجب تنظيم العلاقات بين المرضى ، والمعالجين (من الأطباء وهيئة التمريض) والإدارة بحيث تقلل الاحتكاكات إلى أدنى حد ممكن . أما إذا تصورنا أن هذا المستشفى هو مكان للعلاج . يهدف إلى شفاء المرضى الموجودين فيه مما يعانونه من اضطرابات عصبية، لكي يستطيعوا فيما بعد العودة إلى ممارسة الأعمال الطبيعية في المجتمع ، فإنه يجب ألا تكون مهمتنا الأساسية – مثلا – هي إجبار هؤلاء المرضى على الانصياع الكامل أو الاعتماد التام على هيئة التمريض والأطباء ، حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث اضطرابات كبيرة داخل المستشفى وظهور مشكلات ومتاعب للمسئولين .

فالأهداف البعيدة المدى وتلك القصيرة المدى تتطلب – ليس في هذه الحالة فحسب – استخدام أساليب مختلفة في التنظيم وقواعد متباينة لممارسة العمل . ولكي نتوصل إلى تحقيق شيء محدد ، يتعين علينا في الغالب أن نتخلى عن تحقيق شيء آخر ، أي نضع أهدافنا على سلم للأولويات . ومن ثم تصبح المهمة الأولى للمستشار الاجتماعي أن يميز الأهداف المختلفة عن بعضها البعض ، ويحدد بالتالي ما الذي يتوقع أن يحدث في كل حالة حسب الهدف الموضوع للتنظيم .

والملاحظ أن الأشخاص الذين يعملون داخل تنظيم معين لا يستطيعون في أغلب الأحوال إدراك التناقضات التي تحيط بهم ، حتى ولو كانوا يعانون من التوترات

الناجمة عن تلك التناقضات. إن إجراء مثل هذه التحليلات، ونقل تلك المعلومات إلى الأشخاص أعضاء التنظيم يمثل في جميع الأحوال أولى المهام التي يتعين أن يضطلع بها المتخصص في علم الاجتماع القائم بتقديم المشورة واقتراح خطط العلاج. وإن كان من النادر أن تتاح له الفرصة لوضع مقترحات محددة لتعديل التنظيم أو إعادة التنظيم من جديد تماماً، فذلك كثيرا ما يصطدم بالمصالح المستقرة داخل التنظيم.

الفصل السادس والعشرون

علم الاجتماع الطبي

يقوم علم الاجتماع الطبي على محاولة تطبيق النظريات، والمناهج السوسيولوجية على ميدان الطب كنظام اجتماعي، كما يتضمن هذا الفرع دراسة تصورات الناس عن الصحة والمرض. بمعنى آخر يتناول علم الاجتماع الطبي الميدان الصحي بوصفه نظاما اجتماعيا ثقافيا، أي بوصفه مجموع المؤسسات النظامية التي تستهدف إشباع احتياجات الناس إلى المحافظة على الصحة ومقاومة المرض.

وقد ظهر هذا المصطلح (علم الاجتماع الطبي) في أوائل القرن العشرين لأول مرة، واقتصرت دائرة اهتمامه في بادئ الأمر على دراسة التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية للقطاعات والطبقات الفقيرة في الشعوب الأوربية والأمريكية.

وكانت قد ظهرت قبل ذلك – حوالي عام 1850 – محاولات من جانب بعض الأطباء للاهتمام ببعض النواحي الاجتماعية في ممارسة مهنة الطب وفي تدريس العلوم الطبية. ثم ظهرت بعد ذلك الاهتمامات بالصحة العامة والطب الوقائي وما كان يعرف بالطب الاجتماعي، وذلك من خلال جهود جوتشتاين Gottstein، وتيليكي Teleky، وجروتيان Grotjahn. وكان ميدان الصحة العامة Social Hygiene يهتم في المقام الأول بالأمراض الاجتماعية، وهي تعني الأمراض الواسعة الانتشار التي يتطلب القضاء عليها ومكافحتها إمكانيات تتجاوز حدود الإمكانيات الفردية، والتي بدا من الممكن آنذاك أنه يمكن وقاية الناس من شرورها تماماً (ومن هذه الأمراض: السل الرئوي، والأمراض التناسلية، والروماتيزم، وانضم إليها في عصرنا الحاضر السرطان وأمراض الدورة الدموية... إلخ). ويلعب الدور الأول والأهم في مكافحة هذا النوع من الأمراض مراعاة بعض الأمور والاحتياطات المادية (كالتطعيمات المناسبة، والسموم المرتبطة بممارسة مهن معينة، والظروف السكنية السيئة...إلخ).

على حين يهتم علم الاجتماع الطبي بدراسة الجوانب والاعتبارات غير المادية، ذات الطبيعة الاجتماعية الثقافية، مما جعله يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف الطب السيكوسوماتي (الجسمي النفسي) الحديث.

أما الطب الاجتماعي Social Medicin فيركز الجانب الأكبر من اهتمامه على دراسة العلاقات بين التشريع والطب (مثل: عمليات منح الشهادات والتقارير الطبية). ومن ثم يتضح أن رسالة علم الاجتماع الطبي ومجال اهتمامه يتجاوز بكثير حدود اهتمام الصحة العامة والطب الوقائي وكذلك حدود اهتمام الطب الاجتماعي.

ويقترح شتراوس أن نميز بين علم اجتماع دراسة الطب Sociology of Medicine واستخدام علم الاجتماع في ميدان الطب Sociology in Medicine. فالأول يهتم بدراسة الطب كنظام والفروع العديدة للنظام الطبي القائم بمناهج وأساليب علم الاجتماع. والمتخصص الأول في دراسة مثل هذه الموضوعات هو عالم الاجتماع المتخصص وحده. أما استخدام علم الاجتماع في ميدان الطب فيهتم بدراسة الظروف والشروط الاجتماعية للصحة والمرض، وخاصة الشروط المتعلقة بأمراض معينة. وهو بذلك يمثل ميدانا للاهتمامات المشتركة لعلماء الاجتماع والأطباء على السواء وفي نفس الوقت.

وقد أفاد بالفعل التمييز بين هذين الميدانين المختلفين من ميادين الدراسة، ولكن دون أن نتطرف في ذلك ونحاول الفصل بينهما فصلا كاملا، وإنما الهدف أن نتفق على أن هناك بعض الموضوعات التي يستطيع عالم الاجتماع أن يتصدى لدراستها بمفرده، وتلك التي يتعين أن يتعاون فيها مع الطبيب المتخصص. وتبدو العلاقة الوثيقة بين فرعي علم الاجتماع الطبي هذين بأوضح صورها في ميدان دراسة مستشفيات الصحة العقلية، والتي يمكن تطبيقها بنفس الروح في دراسة سائر أنواع المؤسسات الصحية. ويمكن أن نتبين ذلك عندما نقول: إن التصورات المنتشرة في مجتمع معين عن طبيعة الأمراض العقلية وأسبابها تؤثر على أداء المستشفى المختص بعلاج هذه الأمراض وعلى وظيفتها وأساليبها في العلاج وعلى طريقة تنظيمها..الخ. وتؤدي تلك الآثار بدورها إلى التأثير على النتيجة العلاجية التي تقدمها المستشفى لمرضاها.

وقد تناول تالكوت بارسونز أهم الأسس النظرية لعلم الاجتماع الطبي بالدراسة والعرض والتحديد، وقدم إلينا ما يمكن أن نعتبره صياغة للمفاهيم الأساسية في علم الاجتماع الطبي. وتنطلق تلك المفاهيم من توقعات الدور المنظمة (أو التي تشكلت نظاميا) في علاقة الطبيب والمريض. وحدد لنا بارسونز أهم عناصر هذه التوقعات النظامية من جانب المريض في أربعة عناصر هي:

1. التخلص من الزامات الدور الاجتماعية العادية، التي تنطوي على التخلي عن بعض الحقوق وكذلك التخلي عن بعض الالتزامات أيضا.
2. التصور النظامي (الثابت والواضح) الذي مؤداه أننا لا نستطيع أن نتوقع من المريض أنه ينبغي أن يكون سليما من المرض، في الوقت الذي يتماثل فيه للشفاء ويستجمع قوته(التخلص من عبء المسئولية).
3. الالتزام بالرغبة في أن يعاني من المرض.
4. الالتزام بأن يبحث عن المساعدة من الجهة المختصة في العلاج، وأن يتعاون مع الطبيب.

ويرى فرايدسون Freidson أن العنصر الأخير يتضمن فيما يتضمن العلاقة بين نسق العامة (أي طريقه عامة الناس في التفكير في شئون الصحة والمرض) والنسق المتخصص (أي طريقة وتصورات الأطباء وغيرهم من العاملين في ميدان تقديم الخدمة الطبية). فالمريض يبدأ رحلته نحو العلاج داخل إطار نسق العامة، وهو نسق يتضمن تصورات محددة وتعريفات معينة للإنسان الصحيح (السليم) وللإنسان المريض. ومن هنا فلن يبحث عن الطبيب وعن المستشفى إلا الشخص الذي يعتبر نفسه مريضاً وفقاً لنسق العامة هذا (بصرف النظر عن حالته الصحية الفعلية من وجهة النظر الطبية المتخصصة). مع العلم بأن نسق العامة يتضمن قواعد محددة اجتماعيا للتصرف في مثل هذه الأحوال. من هذا مثلا أن هناك بعض الآلام التي يمكن معها للشخص أن يعالج نفسه بنفسه، أو أن يتوجه إلى مطبب تقليدي من غير المتخصصين، أو أنه يجب أن يزور الطبيب، وأي نوع وأي مستوى من الأطباء. ويمكن القول لهذا السبب أن نسق العامة هذا يمارس نوعا من الرقابة والضبط على النسق الطبي المتخصص. والأطباء الممارسون العامون هم أكثر الناس إحساسا بذلك.

ويرى بارسونز أن دور **الطبيب** يتميز بأربعة خصائص هي:

1. العمومية، بمعنى أن الطبيب مستعد دائما لخدمة كافة المرضى، على اختلاف ظروفهم (طبعا الذين تدخل أمراضهم في نطاق تخصصه).
2. أن دور الطبيب متخصص وظيفيا، بمعنى أن الطبيب يؤدي دور الخبير فقط في ميدان الرعاية الطبية. فهو لا يقوم بدور عام أو غير محدد لتحقيق صحة المريض، كالدور الذي يقوم به الأب، أو رجل الدين أو الاخصائي الاجتماعي... إلخ.
3. يتعين على دور الطبيب أن يكون محايدا من الناحية العاطفية.
4. يختلف دور الطبيب عن دور رجل الأعمال أو التاجر مثلا، من حيث أنه موجه أساسا لخدمة الآخرين وراحة المجموع.

وعلى أساس هذا التحديد النظري لدور الطبيب يقوم تقييمنا الفعلي لسلوك الطبيب في الواقع الاجتماعي القائم، فنستطيع أن نصف هذا السلوك أنه يتفق ودور الطبيب، أو نصفه بأنه مخالف لدور الطبيب. مع مراعاة أن الخروج على الدور أو مخالفته لا يتحتم بالضرورة أن ينطوي على سلوك غير أخلاقي، أو خروج على القيم والمثل العليا. من هذا مثلا أن طبيب إحدى الشركات أو المصانع أو الطبيب في القوات المسلحة لا يتصف دوره بالعمومية، لأنه ليس متاحا لكل الناس، ولكنه مع ذلك سليم تماما من الناحية الأخلاقية وليس عليه أي غبار.

ويهتم علم الاجتماع الطبي اهتماما خاصا بدراسة أشكال التناقض والتضارب بين السلوك الفعلي للطبيب وأيديولوجيته الذاتية (أو تصوره عن نفسه، وعن مكانته، ومكانة مهنته في المجتمع... الخ). من هذا مثلا أن الالتزام بمسألة التخصص وأداء دور المتخصص فقط يعني تمكن الطبيب من الأساليب والوسائل العلاجية، بينما يمثل هذا العنصر في الأيديولوجيا الذاتية للطبيب (مثل أيديولوجية طبيب الأسرة مثلا) مكانة أقل بكثير مما يحتلها في نظر المجتمع.

ولا يتوقع المريض من الطبيب أن يكون ملما بالمعرفة الفنية المتخصصة المفترضة في الخبير وحسب، ولكنه يتوقع فوق ذلك أن يبدي هذا الطبيب اهتماما بمشكلاته الفردية الخاصة. أي أنه يتوقع معرفة فقط ولكنه يتطلب علاوة على ذلك طريقة معينة في تطبيق هذه المعرفة.

كما يهتم علم الاجتماع الطبي أيضا في صدد دراسته لتعريف الطبيب وتحديد مواصفاته بنوع التنشئة التي يحصل عليها الطبيب. أي طريقة إعداده وتدريبه على الإطلاع بدور الطبيب، وممارسة مهنة الطب، والانتماء إلى طائفة الأطباء. وتتم هذه التنشئة وهذا الإعداد بطرق عديدة رسمية وغير رسمية، اهتم بدراستها في ميدان علم الاجتماع الطبي باحثون وجهوا عنايتهم للجوانب الاجتماعية للتعليم الطبي (مثل: ميرتون Merton، وكندال Kendall، وريدر Reader). ومن القضايا الخاصة في هذا الميدان موضوع فروع التخصص التي يختارها الطبيب أو تفرضها عليه الظروف، والوظائف المختلفة التي يقوم بها، ودرجة تأثره بالضوابط والقيود التي يفرضها عليه العامة(أي غير الأطباء)، ويفرضها زملاؤه، والمنظمات المختلفة التي يمتد تأثيرها إلى ميدان الطب. والتي قد لا يعرفها هو معرفة شخصية أو حتى محددة. ويترتب على ذلك أن يصبح الطبيب في ممارسته المستقلة لمهنته، في عيادته أو مستشفاه الخاص، خاضعا لتلك المؤثرات في الواقع أكثر من الطبيب الموظف الذي يعمل في مستشفى أو مؤسسة معينة (كالصحة المدرسية أو معامل التحليل الحكومية أو غير ذلك).

ومن أهم مؤسسات الخدمة الطبية وأكثرها استخداما **عيادات الأطباء الخاصة** والتي لم تنل حظها المناسب من الدراسات العلمية، بالقياس إلى المؤسسة الطبية التي تليها في الأهمية وهي المستشفى، والتي نالت– نسبيا– قسطا وفيرا من اهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع الطبي. ومن **الملامح المميزة للمستشفى** أنه يوجد إلى جانب العلاج الذي يقدمه الخبراء (لكل الأطباء ومن في مستواهم) عنصر مؤثر هام هو هيئة التمريض. ويمكننا أن نميز من الوجهة التنظيمية بين عدد من مجالات الاختصاص، أو المجالات الوظيفية النوعية، داخل أي مستشفى. فهناك: هيئة الأطباء وهيئة التمريض، ثم الجهاز الإداري، ثم العاملين في مجال الخدمات، وأخيرا الموظفين الفنيين. كما يمكننا أن نميز من وجهة نظر دراسة التنظيم أيضا داخل المستشفى بين المستوى الوظيفي داخل التنظيم (والذي يهتم أساسا بتقديم الرعاية والعلاج والإعاشة للمرضى، ثم المستوى التنظيمي الثانوي الذي يختص بإدارة المستشفى واستمرارها وتسيير شئون العمل فيها دون مشكلات أو اختناقات). وكثيرا ما يحدث أن يكون التنظيم الوظيفي عمليا في خدمة استمرار العمل وتسييره (من هذا مثلا بالنسبة لأعمال الإنشاءات، وبالنسبة لوضع خطة النوبتجيات).

ومن المشكلات الأساسية في المستشفى مشكلة التدرج وتحليل خرائط التنظيم الرسمي وغير الرسمي داخل المستشفى، التي تأخذ في اعتبارها المستويات الوظيفية المختلفة من ناحية، وأوضاع المكانات المختلفة من ناحية أخرى. ومن المحتم أن تثور داخل المستشفى صراعات بسبب تعدد الرئاسات، أي خضوع الشخص الواحد لأكثر من رئاسة في وقت واحد. فالممرضات على سبيل المثال قد يتلقين تعليمات من الأطباء، ومن إدارة المستشفى، وكذلك من رئيسة الممرضات. وبجانب ذلك كله ينبغي أن يكن دائما في خدمة المريض.

كذلك اتضح من الدراسات العديدة التي أجريت عن المستشفى أن فكرة أن المريض هو أهم شخص داخل المستشفى ليستا سوى أيديولوجيا (تصورا فكريا خالصا وليس حقيقة واقعة). فمن المتوقع من المريض داخل المستشفى أن يمر بعملية تنشئة اجتماعية، بحيث يستطيع بفضلها أن يتكيف مع دور المريض، كما يتعلم من خلالها الانصياع لقواعد ونظم المستشفى الرسمية وغير الرسمية على السواء. ويلاحظ هنا أن مطالبة المريض بأن تكون لدية الرغبة في الشفاء، يمكن أن تؤدي إلى وقوع بعض الصراعات بسبب تعارضها مع بعض النظم المريحة داخل المستشفى.

ويمكن القول بأن **الدراسة السوسيولوجية للمستشفى** التي تهتم بدراسة المرضى، والعاملين، والتنظيم، والوظائف المختلفة، من أكثر ميادين علم الاجتماع الطبي نشاطا وأغزرها في عدد الدراسات. وأكثر أنواع المستشفيات التي درست وكانت محلا لاهتمام دراسات الاجتماع الطبي هي مستشفيات الصحة العقلية. وقد استطاعت هذه الدراسات – على سبيل المثال – أن تلقي ضوءا قويا على أثر التوترات الموجودة داخل التنظيم أو بين العاملين على مدى نجاح العلاج المقدم للمريض.

وتعد العيادات الخاصة للأطباء وكذلك المستشفيات من المؤسسات الأساسية (أو الأولية) العاملة في مجال تقديم الخدمة الطبية. ويوجد إلى جانبها **مؤسسات ثانوية عاملة في نفس الميدان** مثل: مؤسسات التأمين الصحي، والنقابات المهنية للأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الطبي، ومؤسسات صناعة الدواء، والمؤسسات العامة والخاصة التي تساهم في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين. وهي جميعا في نفس الوقت الذي تعد فيه موضوعا لدراسات علم الاجتماع الطبي، تعد أيضا موضوعا لدراسات التنظيم والبيروقراطية ودراسة العلاقة بين التنظيمات (حينما تنصب الدراسة على العلاقات بين تنظيمات مختلفة تؤدي نفس الوظيفة).

كذلك يهتم علم الاجتماع الطبي بدراسة **المكانة الاجتماعية للمهن الطبية وغير الطبية** (أي التي يمارس أصحابها العلاج دون أن يكونوا أطباء Para – doctors)، وإعدادهم، والوظائف التي يؤدونها، والأدوار الخاصة التي يضطلعون بها.

وهناك ميدان هام آخر هو **الدراسة السوسيولوجية المعرفية للطب**، وتحليل مؤسسات التعليم والبحث الطبي بفروعها وأجهزتها المختلفة. ومما يؤسف له أن البحوث الامبيريقية والنظرية حول هذا الموضوع ما زالت قليلة متفرقة.

كما يدخل في نطاق اهتمام علم الاجتماع الطبي دراسة **المشكلات الاجتماعية لبعض المؤسسات الطبية الخاصة**، كالعلاج العام (أو الجموعي)، والعلاج النفسي، والتوعية في الأمور الصحية، ومؤسسات الوقاية الصحية والمحافظة على الصحة العامة.

وإلى جانب الدراسة الاجتماعية النفسية لعلاقة الطبيب بالمريض، تندرج تحت هذا الميدان أيضا دراسة الدوافع، والمواقف الفكرية، والأحكام المسبقة، والعادات الموجودة عند الأطباء والعاملين شبة الأطباء Para-doctors، وكذلك الموجودة لدى المرضى، ولدى الجمهور، طالما كانت تلك العناصر تتصل بأمور الصحة والمرض بأي شكل من الأشكال.

ويمثل موضوع **المتغيرات الاجتماعية الثقافية للصحة والمرض** أهم موضوعات الدراسة في ميدان استخدام علم الاجتماع في الميدان الطبي Sociology in Medicine. ويطلق اسم الانتشار الاجتماعي للمرض (أو الدراسة الوبائية للمرض) Epidemology على الطريقة التي يستعان بها لدراسة توزيع المرضى تبعا للمتغيرات الاجتماعية الثقافية. وأهم الأمراض التي اهتمت بحوث الاجتماع الطبي بدراسة توزيعها وفق المتغيرات الاجتماعية هي: تصلب الشرايين، انسداد الأوعية الدموية في القلب، ارتفاع ضغط الدم، قرحة المعدة وقرحة الاثني عشر، مرض السكر، السمنة، العصاب والاضطرابات الوظيفية، والأمراض العقلية، والسل الرئوي، والسرطان. وقد تمكنت الدراسات من إثبات علاقة بين جميع تلك الأمراض وبعض العوامل الاجتماعية، يمكن اعتبارها مصاحبه للإصابة بها. وليس من الصواب اعتبار تلك العوامل والظروف الاجتماعية مسئولة عن إصابة الشخص بهذا المرض أو ذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريفات "السوي" و"الشاذ"، وكذلك تعريفات "المريض" و"السليم" تلعب في مثل هذه الدراسات دورا على جانب كبير من الأهمية، لأنها

تتوقف جميعا على بعض المعايير الثقافية التي تحددها، كما أنها تلعب دورا هاما في التأثير على كثافة الإصابة بهذا المرض أو ذاك.

كما أن هناك عناصر أخرى مؤثرة تتمثل على سبيل المثال في بعض عمليات الفرز ذات الطبيعة الاجتماعية أو النفسية الاجتماعية، والتي تجعل من شخص معينا مريضا طالبا للعلاج أم لا، أي تدفعه أو لا تدفعه إلى اللجوء إلى أحدى المؤسسات الطبية التماسا للعلاج. ويندرج هذا الموضوع تحت ميدان أوسع قليلا اسمه **الدراسة السوسيولوجية للمرض**، التي تأخذ في اعتبارها بعض الظروف العلمية والاقتصادية الفعالة في المجتمع.

ولا يمكن القول أن البحث العلمي في الاجتماع الطبي استطاع أن يتوصل إلى معرفة إلى أي مدى يمكن اعتبار الظروف الاجتماعية الثقافية أسبابا أصلية أو أسبابا مساعدة للإصابة ببعض الأمراض. وقد توفرت على سبيل المثال معلومات عن العوامل الاجتماعية الثقافية التي تؤدي إلى الاصابة بالسمنة (وهي بدورها مرتبطة بطائفة أخرى من الأمراض كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكر وغيرها)، والتي تتصل بالعادات الغذائية وعادات الطعام وبالتصورات الثقافية لقيمة الرشاقة والسمنة وتعريف كل منهما، والقيمة الجمالية لكل منها...الخ. ويتعين على المشتغل بهذا النوع من الدراسات أن يلتزم جانب الحذر، ويتجنب الوقوع في الأحكام المتسرعة، أو يتأثر بالكتابات الثقافية العامة، من قبيل "أمراض الحضارة" و"أمراض المديرين"، وما إلى ذلك من تعبيرات تنم عن تصورات معينة، أكثرها شعبي وعامي، لطبيعة الصحة والمرض.

وقد أثبتت دراسات الاجتماع الطبي أهمية الاستفادة من مفهوم التغير الاجتماعي، والدراسات الوفيرة عن التغير الاجتماعي في حقل علم الاجتماع العام، وقد أمكن في النهاية الاستعانة ببعض المفاهيم السوسيولوجية العامة في تشخيص "المرض" كمشكلة اجتماعية ثقافية من داخل نظريات معينة. وذلك مثلا الاستعانة بنظرية الأنومي (أو حالة فقدان المعايير)، ونظرية الإحساس بالأمان، ومفهوم العزلة الاجتماعية، والتناقض بين مستوي الطموح والإمكانيات الواقعية المتاحة فعلا. غير أن أغلب تلك النظريات لا يكفي مع ذلك لتفسير العلاقة بين بعض الأمراض وبعض العناصر أو الظروف الاجتماعية الثقافية. وأخيرا يدخل ضمن دائرة اهتمام هذا العلم أيضا تأثير المرض على الوضع الاجتماعي للفرد أو على بيئته الاجتماعية.

الفصل السابع والعشرون

بحوث تقييم المشروعات

يمكن القول بأن التجارب الاجتماعية شئ قديم قدم التاريخ الإنساني نفسه بل إن البعض يذهب إلي أن تلك التجارب كانت معروفة في عصور ما قبل التاريخ أيضا. ولكن هل حالف النجاح هذه التجارب، أم أنها أخفقت في تحقيق الغرض منها، ذلك شئ لم نسمع عنه- إذا وصل خبره إلينا أصلا- إلا من واحد من المشاركين في تلك التجربة، ومن ثم فلا يمكن أن يؤخذ حكمه مأخذ الثقة، لأنه لابد ينظر إلي التجربة من زاويته الخاصة، وهو في تقييمه يصدر عن أحكام عفوية أو ذاتية أو متحيزة عمدا. والمهم أنه لم يكن من الممكن الحصول على معلومات عن الأسباب التي جعلت تلك التجارب تنتهي إلى تلك النتائج وهي معلومات هامة جدا ومفيدة لما يأتي بعد ذلك من تجارب مشابهة.

ومن أمثلة التجارب الاجتماعية التي أعنيها في هذا المقام، والتي نقول إن التاريخ الإنساني شهد الكثير منها، الجماعات والمجتمعات اليوتوبية (المثالية الخيالية) التي لا تقع تحت حصر، كالمجتمعات ذات الأساس الديني أو الأيديولوجي التي نشأت في ولاية نيوانجلند في الولايات المتحدة ثم في كاليفورنيا بعد ذلك، وما تزال نماذج حديثة منها تنشأ حتى أيامنا هذه. ومن أمثلة هذه التجارب أيضا المدارس التجريبية التي نشأت وتنشأ في شتى أنحاء العالم.

أما اليوم فيعد من أهم واجبات علم الاجتماع المتخصص في الأمور التطبيقية أن يضطلع بإجراء دراسات وبحوث تقييم المشروعات التي تستهدف إحداث تغيير مخطط أو منظم في المجتمع القائم. والأرجح أن تتم البحوث بتكليف من الجهة القائمة بالتخطيط، أي صاحبة هذا المشروع.

وهناك محاولات في كل ميدان لمواجهة المشكلات الاجتماعية الكبيرة أو الصغيرة عن طريق التخطيط الرشيد، فنجدها على سبيل المثال في المشروعات الاقتصادية والصناعية، وفي السياسة، وفي النظام القانوني والقضائي، وفي الهيئات المسئولة عن الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وفي ميدان التربية، وفي الميدان العسكري، وفي المؤسسات الدينية، وفي القرى، والأسر. ففي هذه الميادين تقام مشروعات لمواجهة ما تعانيه من مشكلات حسب المجالات السابق ذكرها على التوالي، فنجد: مشروعات وبرامج لتدريب العمال أو إعادة تأهيلهم (لممارسة عمل آخر) وبرامج لتأهيل الموظفين والمديرين، وحملات سياسية إعلامية ودعائية، وبرامج للتبادل الثقافي، وتجارب لمحاولة القضاء على العداوات الموجودة بين الجماعات الدينية أو الأيديولوجية المختلفة، وبرامج لمكافحة الجريمة بين الشباب أو لعلاج الإدمان على الخمر أو المخدرات، أو لعلاج المرضى العصبيين، أو تجارب لمحاولة تخفيف أعباء الحياة على المسنين وجعل حياتهم تبدو أمتع وأكثر راحة، ومساعدة الأطفال المحرومين على شق طريقهم في الحياة، أو تجارب لإقناع الفلاحين في البلاد النامية بتقبل أساليب جديدة في العمل الزراعي أو أنواعا جديدة من التقاوي (لزيادة الغلة الزراعية)، وتقبل أساليب الوقاية الصحية وطرق تنظيم الأسرة...الخ.

إن هذه التجارب والمشروعات كثيرا ما تتكلف أموالا طائلة، ولذلك نرى أن الجهات التي تقوم بعبء تمويلها تتطلب الحصول على تقييم موضوعي للمشروع، لكي تتسلح به في الرد على الانتقادات التي قد توجه إلى المشروع. ولا يختلف في هذا جهة حكومية، مطالبة بتقديم كشف حساب عن أعمالها إلى البرلمان، أو مدير مؤسسة مسئول أمام مجلس الإدارة. وهو في هذا لا يختلف عن عملية مراجعة الحسابات في أي مؤسسة التي يتكفل بها مكتب مراجعة متخصص لتحديد الموقف المالي للمؤسسة. كذلك يجري الاجتماعيون عملية "مراجعة اجتماعية" للمشروع أو للتجربة، التي تتضمن توضيحا للآثار السلبية والإيجابية للمشروع. وكذلك الآثار المقصودة وغير المقصودة وعلاقتها جميعا بالهدف الذي أنشئ المشروع من أجله. ويتم أولا وقبل كل شئ معرفة نسبة المشروع (حسب الخطة) التي وضعت موضع التنفيذ بالفعل. وكم من المشروع نفذ بشكل مختلف عما كان مقدرا له، وكم من المشروع لم ينفذ أصلا.

ويجتهد عالم الاجتماع القائم ببحوث التقييم بأن يتميز عمله هذا بالموضوعية، والقياس الدقيق، والتنظيم، والكمال. وهذا هو السبب في أن بحوث التقييم يجب أن تشارك في المشروع وتتصل به وتتابع خطواته بدءا من مرحلة التخطيط.

ومن البديهي أن الالتزام بهذه المواصفات الهامة ليس بالأمر السهل. فكثيرا ما يضطر رجل الاجتماع إلى حمل القائمين بالتخطيط على إعادة صياغة الخطة أو تعديلها بحيث تصبح واضحة وضوحا كاملا من ناحية، وبحيث تصبح قابلة للتنفيذ من ناحية أخرى. وكثيرا ما يكون صعبا، بل وأحيانا مستحيلا، عزل الآثار الناشئة عن خطوات المشروع وعملياته عن غيرها من الآثار التي تطرأ على غير توقع وعلى غير إرادة القائم بالتخطيط. وتعذر إجراء هذا الفصل يعرقل بطبيعة الحال عملية التقييم الموضوعي لنتائج المشروع. وكثيرا ما يتوقع المخططون نتائج أكثر مما يجب، أي يبالغون في الأمل وفي التقدير الحسن. أو يسعون إلى تحقيق نتائج معينة، يكون من المستحيل تحقيقها من وجهة نظر علم الاجتماع. والعيب الأكثر وضوحا وأكثر تكرارا ألا يسعى أصحاب المشروع إلى المتخصص في علم الاجتماع إلا بعد أن يفوت الأوان، حينما يكون المشروع قد بدأ العمل بالفعل، وحيث تكون اتخذت قرارات كثيرة، ولم يعد من الممكن استخلاص أساس واضح للحكم على المشروع وتقييمه.

ومن المشكلات الخاصة والهامة التي تواجه بحوث تقييم المشروعات أن يتدخل بعض المشاركين في المشروع (أعني من المسئولين عنه) ببعض الملاحظات أو وجهات النظر غير السليمة (أو غير الرشيدة) التي تضر بالعمل العلمي الرشيد، وهي في العادة تكون راجعة إلى اعتبارات: الطموح أو القلق، أو العداوات الشخصية، أو التعصب الأيديولوجي الشديد، أو اعتبارات الضعف الانساني من جانب المتخصص في علم الاجتماع، الذي قد لا يستطيع دائما فرض رأيه لتحقيق أقصى درجات الانضباط العلمي.

ومن الصعب أشد الصعوبة محاولة مقارنة تأثير أو فاعلية بعض الإجراءات التي نفذتها هيئات مختلفة لخدمة نفس الغرض. فسوف نجد أن المسئول الذي لم يحالفه النجاح في مشروعه، أو الذي يخشى من الفشل (لأن المشروع مازال في بدايته بعد) سوف يرفض التعاون ويتجنبه ويضع أمامه كل العراقيل، أو يورد ألف سبب ليبرر بها

أن مشروعه هذا لا يمكن إطلاقا مقارنته بالمشروعات المماثلة. ومن الممكن أيضا أن يسوق- بعد عملية المقارنة والتقييم- الحجج والبراهين التي تثبت خطأ هذا البحث السوسيولوجي برمته.

تلك هي بعض الأسباب التي أخرت وصول هذا الفرع الهام من فروع علم الاجتماع التطبيقي إلى وصفه واضحة تحدد لنا – على سبيل المثال- الطرق المثلى لنشر معلومات عن وسائل تنظيم النسل في أحد المجتمعات النامية. ولو كانت الأموال متوفرة بلا حدود لأمكننا أن نجري التجارب ونقوم بالمحاولات في كل اتجاه. ولكن نظرا لأن الإمكانيات المادية لأي بلد نام – بل لأي بلد في الدنيا- محدودة والجهاز العلمي المتخصص محدود أيضا، فعلينا إذن أن نختار وأن ندقق في الاختيار.

ولهذا السبب، لقياس فاعلية أساليب مختلفة من حملات تنظيم الأسرة، أجريت في فورموزا (الصين الوطنية) تجربة ضخمة لتقييم كفاءة كل أسلوب منها. أجريت التجربة في مدينة تايشونج التي يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثمائة ألف نسمة. واختيرت بعض الأحياء السكنية ذات كثافات سكانية متباينة لإجراء بعض البحوث عليها. وفي المجموعة الأولى اقتصرت التجربة على اتباع بعض الإجراءات التي نفذت بنفس هذا الشكل في سائر أحياء المدينة العينة. حيث وزعت معلومات عن تنظيم الأسرة بواسطة الملصقات والاجتماعات بين القادة المحليين والمسئولين عن المشروع. وفي المجموعة الثانية من الأحياء السكنية أضيفت إلى الوسيلتين السابقتين وسيلة ثالثة، حيث وزعت بعض الكتيبات التي تحوي معلومات عن الموضوع بواسطة البريد. وفي المجموعة الثالثة أجرى العاملون بالمشروع زيارات منزلية لبعض الزوجات الشابات. وفي المجموعة الرابعة تمت علاوة على الأساليب السابقة جميعا مقابلة أزواج تلك السيدات.

وبعد أحد عشر شهرا أمكن تحديد: "أي كمية من تنظيم الأسرة يمكن تحقيقها بأي تكلفة وبأي عدد من العاملين وفي حدود أي مدى زمني معين". ومعنى هذا الكلام أنه أمكن تحديد عدد السيدات اللاتي ترددن على العيادات والمستشفيات واستخدمن وسائل التنظيم التي نصحتهن بها هذه الحملة. وقد اتضح أنه لم يكن هناك أي فارق بين الأحياء التي تم توعيتها بالملصقات والأحياء التي تم الاتصال بها بواسطة

الكتيبات المرسلة بالبريد. على حين تبين وجود فارق كبير بين الأحياء التي لم يتم فيها أي اتصال أو تأثير شخصي وتلك التي تمت فيها الزيارات المنزلية. ولكن إذا تساءلنا هل هناك فارق بين الأسر التي تمت فيها زيارة الزوجة وحدها وتلك التي تمت فيها زيارة الزوجين، فنقول إن الفارق لم يكن كبيرا، أو هو ليس على أي حال بالضخامة التي تبرر النفقات والجهود التي تتكلفها زيارات الزوج.

ورغم القيمة العلمية الكبرى للنتائج التي انتهى إليها هذا البحث، إلا أنها تركت مع ذلك بعض القضايا والتساؤلات دون حسم. حقيقة أننا نعرف أن فاعلية مثل هذه الإجراءات يتأثر إلى حد بعيد بنوع التأهيل الذي تلقاه الباحثون الذين يقومون بالزيارات المنزلية، ولكن ما هي الصورة المثلى لهذا التأهيل؟

وقد اتضح من البحوث التي أجريت على تنظيم الأسرة في الهند مثلا أن حملات التوعية بأساليب التنظيم تكون أكثر نجاحا عندما تقترن بإجراءات أخرى متصلة بالرعاية الصحية العامة. من هذا مثلا أن يقابل أخصائي تنظيم الأسرة الأمهات اللائي يحضرن أطفالهن المرضى إلى المستشفى ويتحدث معهن، ويعرفهن بالأساليب التي تحقق لهن أسرة أقل عددا وأكثر صحة. وبديهي أن الشرط الأولى لنجاح مثل هذا الأسلوب هو تعليم الأمهات علاج أطفالهن المرضى عند الطبيب، وليس بالوصفات الطبية الشعبية. فهذه الخطوة الأولى أساس للخطة التالية وهي الإعلام بتنظيم الأسرة.

ويمكن القول بأن الفروق الثقافية بين البلاد النامية من الضخامة والوضوح، بحيث يستحيل أن نتوصل إلى صيغة موحدة يمكن تطبيقها بنجاح في كل تلك الدول. من هذا مثلا: إذا كانت الزوجات اللائي تمت مقابلتهن في فورموزا قد استطعن إقناع أزواجهن بتنظيم الأسرة، ومارسن تلك الأساليب فعلا، فليس معنى هذا أبدا أن هذا الأسلوب سيثبت نفس النجاح في بعض البلاد العربية أو الأفريقية. فقد تثبت الخبرة أنه لابد من إجراء زيارات منزلية للأزواج أيضا في هذه المجتمعات.

ومشكلة أخرى يثيرها بحث تايشونج: اتضح أن جميع سكان المدينة يعرفون القراءة والكتابة، فكيف نتصرف مع مجتمعات أخرى تسودها الأمية؟ المؤكد أنه لابد أن يحل محل الكتيبات وسائل أخرى لتوصيل المعلومات إلى الأميين.

كما اتضح من استطلاع آراء السيدات في مدينة تايشونج أنهن مستعدات داخليا لتقبل إجراءات ووسائل تنظيم الأسرة. والمعروف أن معدلات المواليد لم تتغير في فورموزا منذ أكثر من خمسين عاما، ولكن سبب الزيادة السكانية العالية يرجع إلى الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات. ولهذا ضعف الخوف الموجود عند الآباء (في الماضي) من الوحدة في الشيخوخة لأنهم كانوا يرون أطفالهم يموتون صغارا مما يدفعهم إلى كثرة الإنجاب. واتضح أن 40٪ من نساء تايشونج اللائي لديهن خمسة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا فعلا، وأن 70٪ ممن لديهن أكثر من سبعة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا وأنهن يفضلن عددا أقل من الأطفال. معنى هذا أن كثيرا من نساء المدينة كن يتوقن إلى معرفة شئ عن أساليب تنظيم الأسرة وكن في حاجة إلى مساعدة عملية في تحقيق ذلك. ولهذا كان أثر الزيارات المنزلية القليلة نسبيا كبيرا في تحقيق الغرض المطلوب. كما أن النساء اللائي تمت زيارتهن في المنزل كن يتطوعن بتوصيل المعلومات التي يتحصلن عليها إلى الجارات: فقد تحول موضوع تنظيم الأسرة إلى حديث الساعة في المدينة كلها، وذلك عامل تأثير كبير في نجاح التجربة عموما.

ومع أنه يتضح لنا – كما رأينا من هذا التعليق – أن بحوث تايشونج لم تتوصل إلى حل كل المشكلات ولا حسم كل القضايا، إلا أن البحوث المقارنة الدقيقة من هذا القبيل لها أهمية علمية وعملية كبرى. فمن ناحية يمكن تطبيقها في المواقف المشابهة لموقف مدينة تايشونج، ومن ناحية أخرى يمكن الانتفاع بها في تطوير تجارب أخرى على نفس النهج في ظروف مختلفة عن ظروف هذه المدينة الصينية. والخلاصة أنه لا توجد طرق موحدة لترشيد المحاولات التي يبذلها علماء الاجتماع لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

الفصل الثامن والعشرون

سوسيولوجيا السلام

تتميز الدراسة الاجتماعية العلمية للسلام ومشكلات تحقيقه بأنها دراسة معقدة تتداخل مع عديد من العوامل والمتغيرات، وتتصارع فيها الاعتبارات العلمية الخالصة المخلصة مع الاعتبارات الأيديولوجية المخلصة أحيانا والمغرضة أحيانا أخرى. فهي فرع من الدراسة السوسيولوجية على جانب كبير من الصعوبة، ولكن موضوعه يجعله -في عالمنا المشحون بأخطار الحرب- على جانب كبير من الأهمية أيضا. ويمكن القول بأن هذا الفرع يهتم بالمشكلات التي تعترض سبيل وضع استراتيجية عالمية شاملة للسلام، يعود خيرها على كافة الدول صغيرها وكبيرها.

حقيقة أن تلك المشكلات لا يمكن مواجهتها بواسطة الدراسة السوسيولوجية وحدها, ولكن المؤكد أيضا أنه لا يمكن مواجهتها بدون مساهمة علم الاجتماع. وقد بدأ الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع في تخصيص جلسات خاصة لسوسيولوجيا السلام لأول مرة في المؤتمر الدولي السادس لعلم الاجتماع الذي عقد في مدينة "إيفيان" بسويسرا عام 1966، حيث برز في تلك المناسبة عدد من شباب علماء الاجتماع الذين أبرزوا ببحوثهم التي قدموها للمؤتمر مدى الحاجة إلى استقلال هذا الفرع في ميادين النظرية والبحث والتطبيق جميعا. فأثاروا قدرا ملحوظا من التفاؤل، وطرحوا قدرا كبيرا من الشكوك والهموم العلمية التي تحيط بعملهم.

ولكن الفضل الأكبر في استقلال هذا العلم كفرع مستقل من علم الاجتماع يرجع دون شك إلى **المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو** وإلى مديره البروفسور يوهان جالتونج. كما كانت الولايات المتحدة سباقة – كما هو متوقع– في ميدان تشجيع هذا النوع من البحوث، وبرزت فيها بوجه خاص جهود عالم الاجتماع الأمريكي أميتاي إيتزيوني، عضو معهد دراسات الحرب والسلام بجامعة كولومبيا بنيويورك.

وإلى جانب معاهد البحوث الجامعية التي تهتم بدراسات الصراع وحل المشكلات السياسية، يوجد عدد من الهيئات والمؤسسات الخاصة والحكومية التي تجري بحوثا مشابهة تنتمي إلى هذا الميدان، من هذا إحدى الإدارات الأمريكية المسئولة عن الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح. ومع أنه من المعروف أن الولايات المتحدة هي أكثر دول العالم إنفاقا على التسليح وعلى بحوث صنع الأسلحة، إلا أنها هي في نفس الوقت أكثر دول العالم أيضا إنفاقا على بحوث نزع السلاح ودراسات السلام (فالتقدم لا يتجزأ). ولا نتجاهل أبدا ونحن بصدد الحديث عن هذا اللون من الدراسات أثر الاعتبارات السياسية والمنطلقات الأيديولوجية للدولة أو للهيئة التي تجري البحث، فهذه الدراسات ليست بنفس الحياد ولا الموضوعية التي تجري بها دراسات مكافحة الجريمة أو علاج الإدمان على المخدرات أو حل مشكلات التخطيط الحضري.

ولنترك هذه القضية المعقدة، ونطرح سؤالا بسيطا: ماذا يمكن لعلم الاجتماع أن يقول عن السلام؟ من المفروض أن يبذل علم الاجتماع في هذه المرحلة الأولية جهدا كبيرا لكي يفند النظريات السيكولوجية أو البيولوجية النفسية Biopsychological الخاطئة. ومرة أخرى، هنا أيضا، يتعين على عالم الاجتماع أن يوضح للكافة أن الشعار القائل: "لو أن جميع البشر أرادوا السلام فعلا....." وأمثاله لا يمكن أن يمنع وقوع الحروب في المستقبل، كما لا يمكنه أن يمنع وقوع كثير من الشرور والأمراض الاجتماعية الأخرى. فمثل هذه الحروب والشرور الاجتماعية لا يشجع عليها أو يحول بينها "كل البشر" كأفراد، وإنما الذي يمكنه أن يشجع عليها أو يحول دون وقوعها فعلا إنما هي المنظمات الاجتماعية وأبنية القوة القائمة في المجتمع. كما أن إرجاع الحروب إلى نزعة العدوان المولودة مع البشر قد يرضي بعض الناس ويقنعهم كتفسير لكثرة الحروب، ولكن هذا النوع من التفسيرات لا يأخذ بأيدينا إلى الأمام، ولن يوصلنا إلى التفسير العلمي الصحيح.

فمثل هذه التفسيرات لا توضح لنا لماذا يحدث في بعض المجتمعات – في فترات معينة من تاريخها – أن تتوالى الحروب الطاحنة الواحدة بعد الأخرى، على حين يسود السلام مجتمعات أخرى... وكيف أن بعض الأشخاص الذين لا يستطيعون في حياتهم

العادية إيذاء ذبابة يتحولون هم أنفسهم في أثناء ممارستهم للحرب إلى أشخاص على درجة من العنف والقسوة بحيث يستحيل أن نصدق أن هذا هو الشخص نفسه... ولماذا يحدث أن تتغير في مجتمع ما الاتجاهات السائدة نحو الحرب والسلام خلال فترة زمنية وجيزة، أو لماذا تختلف هذه الاتجاهات -نحو الحرب والسلام- من طبقة اجتماعية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد في نفس الحقبة الزمنية. ولا شك أن النظريات التي تتحدث عن سمات إنسانية عامة - فيما يتصل بهذا الموضوع أقل توفيقا في تقديم تفسيرات مقنعة، وأعجز من أن تساعدنا على تغير الأوضاع القائمة التي تنطوي على كثير من الأخطار التي نريد درءها.

وتتمثل المهمة الأولى لرجل الاجتماع في طرح القضايا التي تتصل بكيفية تغيير شيء ما في اتجاه معين. فلاشك أن علم الاجتماع المختص بدراسة السلام (سوسيولوجيا السلام) لا لزوم له إذا كنا نعتقد أن مسار التاريخ مرسوم على نحو معين لا يتغير سواء بالسلام أو بدونه، أو إذا كنا نعتقد أن الطريق إلى السلام واضح ومعروف. كما أنه من الضروري علاوة على ذلك أن نتفق على أن الطرق المتبعة حتى الآن لتحقيق السلام قاصرة وغير كافية، ومن ثم فلا يصح أن نفقد الأمل في تجربة طرق جديدة وإنتهاج سبل لم نطرقها من قبل.

ترى هل لو فعلنا ذلك كله، هل يمكن التوصل إلى مرتكزات ونقط انطلاق أولية للعمل في هذا الميدان؟ لقد أوضح إيتزيوني في كتابه الشهير **الطريق الصعب إلى السلام** (الصادر عام 1962) وفي عدد من مقالاته أيضا أن **على علم الاجتماع أن يتقدم خطوة خطوة نحو حل المشكلة**، فينتقل تدريجيا من الحقائق السوسيولوجية إلى النظريات السوسيولوجية، ومن تلك النظريات إلى إدراك وقائع ومتغيرات جديدة، ومنها إلى نظريات جديدة وهكذا. فطريقة العمل في هذا الميدان يجب ألا تختلف عن الطريقة المجربة المتبعة في ميادين علم الاجتماع الأخرى منذ زمن بعيد، وهو تشييد نظريات من واقع دراسة عدد من الوقائع التي تمت ملاحظتها واختبار قضاياها الجزئية مرة أخرى في الواقع. ويتيح لنا هذا الأسلوب العلمي أن نبتعد تماما عن الاعتماد عن الآراء المستمدة من المماثلات والتي يكثر استخدامها في المناقشات الدائرة عن العدوان والحرب والسلام.

من هذا مثلا الكلام الكثير الذي يقال عن "الثقة" كشرط أساسي لقيام السلام بين الشعوب. فالملاحظ أن الثقة بين الأفراد العاديين تنمو كلما كثرت لقاءاتهم ببعضهم، وكلما ازدادوا معرفة ببعضهم البعض، بحيث يستطيع الواحد منهم أن يتنبأ بسلوك الآخر مقدما. ونجد أن هذه الخبرة المكتسبة من ميدان العلاقات الشخصية (من خلال آلاف برامج التبادل الاجتماعي والثقافي والعلمي) تترجم إلى الميدان الاجتماعي. بمعنى أنه يراودنا الأمل بأنه كلما زادت العلاقات الشخصية بين أكبر عدد من الأمريكيين، والألمان، والفرنسيين، والروس، والصينيين... إلخ وبين أبناء البلاد الأخرى، فسوف يؤدي هذا إلى ظهور الثقة بينهم، مما سيؤدي بدوره إلى تعاون دولهم على أساس من الثقة المتبادلة. وقد أثبتت الخبرة الواقعية وحقائق التاريخ البعيد والقريب أن هذه الفكرة ليست أكثر من حلم جميل، وأمل بعيد التحقيق. فما معنى "الثقة" بين الدول هل معنى ذلك أن يثق مواطنوا دولة ما في مواطني دولة أخرى؟ هل معنى ذلك أن تثق جماعات الصفوة (السياسية و العسكرية و الاقتصادية ..الخ) في دولة معينة في جماعات الصفوة في الدول الأخرى؟ أم أن معنى الثقة بين الدول هو أن تتخذ بعد الإجراءات والاحتياطات التنظيمية والرسمية التي يكون لها نفس الأثر، كما لو كان الجميع يثق بالجميع؟ أي أن توجد هيئات وإجراءات متفق عليها تتيح لخبراء كل دولة الإطلاع بحرية على أرصدة الدولة الأخرى من السلاح (أي التفتيش المتبادل على الأسلحة). هل يؤدي الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات الاقتصادية إلى تنمية الثقة بين تلك الدول؟ أم أن الثقة تقوم على إدراك الطرفين أنهما يحصلان على أسلحتهما من طرف ثالث واحد، وأن هذا الطرف الثالث مهتم بقيام السلام؟ أم تقوم الثقة على الاتفاق على عدم استخدام أنواع معينة من الأسلحة (مثلا الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل)؟ إن المؤكد أن مثل هذه الإجراءات الوقائية والاحتياطيات لا يتحتم أن تواكب قيام الثقة والتفاهم بين مواطني هاتين الدولتين، ولكنها يمكن بالتأكيد أن تغذى من مشاعر الثقة بينهم وتدعم اتجاهاتهم نحو السلام. والمؤكد أيضا أنه لو تم تنفيذ هذه الإجراءات الأمنية المتبادلة، فإنها ستكون أبقى وأبعد أثرا من خلق مناخ سلمي وودي بين أفراد الشعبين.

وقد أوضح إيتزيوني أن الخبرة المتحصلة من بحوث قياس الرأي العام تدلنا على أن القيام بحمله كراهية وخوف ضد شعب مجاور أسهل وأضمن نجاحا من تحويل مشاعر الكراهية الموجودة ضد شعب مجاور إلى مشاعر صداقة ومودة وثقة. ولذلك يبدو أن بناء الثقة القائم على الإجراءات الرسمية والتنظيمية التي تنطوي على تبني إجراءات وقائية متبادلة وتتضمن عدم السرية في المسائل العسكرية، يبدو أيسر نسبيا من حملات المودة والصداقة بين الشعوب.

أو لنأخذ مثالا آخر وهو نظريات التصعيد (تصعيد التوتر). لنفترض أن الطرف (أ) قام بحركة معينة اعتبرها الطرف (ب) تهديدا له. عندئذ سوف يتخذ (ب) بدوره موقفا هجوميا، سوف يدفع (أ) إلى أن يتخذ حركة تهديدية فعلا، ويتصاعد التوتر بهذه الطريقة إلى أن تبدأ الأعمال العدوانية فعلا بين الطرفين. إن الطرفان (أ) و(ب) يمكن أن يكونا فردين، أو جماعتين من الجماعات، أو شعبين من الشعوب. فإذا أردنا التوصل إلى اقتراحات محددة لوضع حد لهذا التصعيد الذي بدأ فعلا، وإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، فإن المسألة الحاسمة تكون عندئذ أين نبدأ وبماذا نبدأ عند كل من (أ) و(ب). فإذا كان (أ) و(ب) تلميذان في مدرسة ثانوية، فيمكن لأصدقائهما أو مدرسيهما أو لأسرتيهما أن يتدخلوا في مرحلة معينة لوقف هذا التصعيد، وإعادة الأمور إلى نصابها. أما إذا كان (أ) و(ب) حزبان سياسيان متطرفان مثلا، وفي دولة تؤدي الأجهزة فيها وظائفها، فمن الممكن أن تتدخل الشرطة أو يتدخل القضاء. أما إذا كان (أ) و(ب) دولتان، فلا توجد قوة أعلى منهما لديها الصلاحيات التي تسمح لها بالتدخل لوقف هذا التصعيد (باستثناء بعض الحالات التي تقوم فيها دولة عظمى بهذا الدور إزاء دولتين صغيرتين). وفيما عدا هذا الاستثناء فإنه يتعين على الدولتين (أ) و(ب) أن تعملا من تلقاء أنفسهما وبأنفسهما على وقف هذا التصعيد. ولأن هذا أمر صعب التحقيق فإننا كثيرا ما نسمع من يطالب بتكوين حكومة عالمية أو هيئة عالمية أخرى يمكن أن تخضع لها كل الحكومات. ولكن طالما أن هذه الحكومة العالمية أو هذه الهيئات العالمية لم توجد بعد، فلا بد أن ندرك بوضوح أن الحروب بين الدول لا يمكن أن تسوى بالطريقة التي تسوى بها المشاجرات في الشوارع.

إن على علماء الاجتماع أن يدللوا على أن الجماعات المنظمة، وخاصة الدول المستقلة، تختلف عن الأفراد، وأن يوضحوا لنا مدى هذا الاختلاف. فالدول تملك الجيوش، ومصانع السلاح، والأسلحة الذرية، ووزارات الدفاع. أما الأفراد فليس تحت أيديهم شئ من هذا. وعلينا عندما نتحدث عن العلاقات بين الدول أن نضع كل هذه الحقائق نصب أعيننا دائما. وإذا أردنا أن نغير هذه العلاقات فيجب تغييرها على مستوى النظم، أي على مستوى الأجهزة الحكومية، والمؤسسات العسكرية والاقتصادية. أما الرأي العام في تلك الدول، والمشاعر الشعبية، وأحاسيس المواطنين الأفراد في الدولتين تجاه بعضهم البعض فهي ليست أكثر من عامل مشجع أو معوق من بين عوامل أخرى تؤثر على الموقف. حقيقة أن الرأي العام يمكن في بعض الأحيان (تبعا لشكل ونوع الحكومة) أن يؤثر على سياسة الحكومة، كما يمكن أن يسمح للحكومة بإتباع سياسة جديدة أو يكفها عن ذلك. ولكن ذلك لا يحدث عمليا بشكل مباشر أبدا، وإنما يحدث دائما – إذا حدث أصلا- **بشكل غير مباشر وعن طريق المنظمات الاجتماعية القائمة**، حيث تتم ترجمة تلك المشاعر أو الضغوط إلى سياسات وإجراءات وخطوات عملية.

ونظرا لحاجة العصر الحاضر إلى السلام فقد تطور هذا الفرع وكثرت الأعمال المنشورة فيه بشكل ملحوظ خلال العشرين عاما الماضية. والملاحظ على الأعمال المنشورة أنها تهتم بمعالجة بعض الموضوعات على المستوى الماكروسوسيولوجي (أي على مستوى الوحدات الاجتماعية الكبرى)، كما تحوي طائفة أخرى من تلك الأعمال بحوثا إمبيريقية محدودة النطاق، ومن أمثلة هذا النوع من **الدراسات تلك التي تعرض لدور العسكريين في البلاد الديمقراطية، والشيوعية، والنامية**[1]. ومن

---

(1) انظر على سبيل المثال دراسة الدكتور سعد إبراهيم جمعه:

Saad Gomaa, Das Militar in Agypten, Studienverlag Dr. N. Brockmeyer, Bochum, 1976.

وهي عبارة عن تحليل للتغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام الحكم العسكري في مصر الحديثة.

وانظر أيضاً: د. أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، 1981.

الموضوعات التي تعالجها هذه الدراسات: تغير مفهوم الضباط عن الأسلحة الحديثة المعقدة. والمثل العليا التي تلقن للضباط أثناء فترة إعدادهم، وما هو صداها لدى طلاب الكليات والمعاهد العسكرية، وما هو الدور الذي لعبه العسكريون في التطور السياسي للدول التي حصلت حديثا على استقلالها والدور الذي يمكن أن يلعبوه في المستقبل، وما هي نوعيات الناس الذين يقبلون اليوم على احتراف العسكرية، وما هي دوافعهم وراء ذلك.

ويعد هذا النوع من الدراسات مفيدا من وجهة نظر بحوث السلام على أساس أنها تسمح لنا بالتعرف على "فئة العسكريين" ورؤيتها على حقيقتها: كجماعات منظمة، ليست موحدة ولا ثابتة الملامح، ولكنها تتعرض لنفس التوترات التي تتعرض لها سائر المنظمات الأخرى في المجتمع. ولذلك يمكن بفضل التقدير الواقعي السليم للأوضاع تحديد الكيفية والمواقع التي يمكن فيها فرض رقابة مدنية فعالة على هذا الجهاز، كما يمكن بفضل ذلك الحيلولة دون اتخاذ قرارات ذات دوافع عسكرية محضة أو لها مبرراتها العسكرية فقط، ولا يؤخذ في الاعتبار آثارها على بقية المجتمع (لأن القرارات العسكرية إذا تحولت إلى عمليات تؤثر على كل نظم المجتمع، لذلك يجب أن يكون المجتمع – ممثلا في النظام السياسي والمؤسسات السياسية– دور أساسي في إقرار هذه القرارات أو تعديلها أو إيقافها).

ويرى علماء الاجتماع الأمريكيون أن تحذيراتهم قد ساهمت على الأقل في ألا يقتصر المسئولون على تجنب كل احتمالات الفشل في القنابل الذرية والصواريخ البعيدة المدى (العابرة للقارات)، ولكن أن يأخذوا في اعتبارهم أيضا احتمالات الإخفاق والخطأ الإنساني والتنظيمي. وقد نتج عن ذلك الوعي الجديد اتخاذ بعض الإجراءات العملية: فاهتمت قيادة الجيش بإبعاد الأشخاص ذوي السمات الشخصية غير المتوازنة أو الواقعين تحت ضغوط معينة في حياتهم (سواء العامة أو الخاصة) من مواقع القيادة. كما حرصت قيادة الجيش على ألا يتمتع أي فرد بمفرده من أعضاء المستويات القيادية بصلاحيات أكثر من اللازم، مع تحديد مسئولية كل فرد تحديدا واضحا دقيقا بقدر الإمكان.

ولم تقتصر الدراسات السوسيولوجية للسلام على دراسة العسكريين، وإنما امتدت إلى دراسة الحركات المنظمة الداعية إلى السلام في بلاد العالم المختلفة، خاصة حركة السلام في الولايات المتحدة، وفي بعض البلاد الأوروبية التي تتعرض لخطر التحول إلى طائفة مغلقة أو جماعة صوفية منعزلة. فقد أصبحت تعتمد اعتمادا تاما على الاقتناع الفردي، وترجع ما تواجهه من فشل إلى أخطاء وتقصير الآخرين، ولا تفتش عن أخطائها هي. وقد ساعدت البدايات الأولى للبحوث السوسيولوجية لحركات السلام، ساعدت تلك الحركات على وضع استراتيجية جديدة لعملها، وعلى محاولة استغلال إمكانيات الجماعات والهيئات الموجودة في مخاطبة الجماهير وكسب تأييدهم العملي الفعال لتلك الحركات الجديدة، حيث تصبح قوة فعالة مؤثرة على صعيد اتخاذ القرار السياسي. بمعنى آخر لقد ساعدت الدراسات الاجتماعية هنا في تطوير البعد التنظيمي لتلك الجماعات. كما حدث في نفس الوقت أن انتقلت المسئولية عن تلك الحركات من الأشخاص ذوي الاتجاهات والميول العاطفية إلى أشخاص أكثر عقلانية. وقد انتقلت بعض تلك الخبرات إلى حركات السلام في دول أوروبية أخرى مثل السويد، وألمانيا.

الفصل التاسع والعشرون

الدراسة الاجتماعية للمستقبل

يعد ميدان سوسيولوجيا المستقبل من الميادين ذات الطبيعة العالمية، القريبة من سوسيولوجيا التنمية ومن سوسيولوجيا السلام. وقد تحول هذا الموضوع إلى ميدان مستقل محدد المعالم مهمته **التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية التي ستحدث في المستقبل**، وبالتالي وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك المتغيرات. ويهتم بهذا الموضوع نفسه علماء الاقتصاد، وعلماء السياسة، والمتخصصون في بحوث التكنولوجيا بالذات. ويبذل جميعهم جهدا فائقا من أجل بلورة معالم التطور المستقبلي للجماعة الإنسانية، سواء على المدى القريب أو المدى البعيد. وقد انضم إليهم علماء الاجتماع في مرحلة مبكرة من بحوثهم، وأقبلوا دون توان على القيام بمثل هذا النوع من الدراسات. وبدا واضحا أن كافة العلماء المهتمين بدراسة المستقبل Futurologists على استعداد أكثر من غيرهم للاستماع إلى وجهة نظر المتخصصين في علم الاجتماع حول مشكلات التنبؤ بالمستقبل، ووضعها محل الاعتبار في مجالات تخصصهم.

ونلاحظ من ناحية أخرى عالم الاجتماع الجاد والواثق من علمه يعرف أكثر من أي إنسان آخر مدى خطورة إسقاط النتائج المستخلصة من تحليلات الوضع القائم على الأوضاع في المستقبل. ولا ترجع هذه الخطورة فقط إلى كثرة العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وأنه من المؤكد أن هناك بعض العوامل التي ستغيب عن تقدير الباحث، مهما حرص على الدقة، ثم يتضح فيما بعد أنها على جانب عظيم من الأهمية. ولكن هذه الخطورة تكمن أيضا –وبدرجة أكبر– في أن الباحث يميل إلى تصور حدوث بعض التطورات في المستقبل التي يتمناها أو التي يخشاها خشية كبيرة، مدفوعا إلى ذلك برغباته الخاصة أو بميوله المنحازة أو مدفوعا بتصور معين لما يجب أن يكون. والمشكلة الأخرى أن الدرس الذي تعلمه علماء الاجتماع منذ أيام الآباء

المؤسسين لهذا العلم، ومازالوا يتعلموه حتى الآن، هو ضرورة اختبار الأحكام والقضايا التي ينتهي إليها على محك الواقع. هذا الدرس مستحيل التنفيذ إذا كانت تلك الأحكام والقضايا خاصة بالمستقبل، فالمستقبل لم يصبح واقعا بعد، فكيف نختبر صحة قضايانا وأحكامنا.

وإذا التزم عالم الاجتماع خطوات المنهج العلمي التزاما صارما ووضع في حسابه كافة الاحتمالات الممكنة. أي أنه حرص على أن يغذي الحاسب الآلي (الكمبيوتر) بآلاف العوامل المتفاعلة كمتغيرات تؤثر على الموقف المدروس، فإن النتيجة التي سيخرج بها لن تكون جذابة لأي إنسان، لأنها ستكون مليئة بالتحفظات "لو كذا"، "ولكن كذا" بحيث إنها في التحليل النهائي لن تقول شيئا محددا أو شيئا مفيدا على الإطلاق.

وبالرغم من كل تلك الصعوبات المنهجية والموضوعية فإن إنسان العصر الحاضر الواعي بإمكانياته وقدراته – خاصة العلمية – يريد أن يتنبأ بمستقبل مجتمعه. ورجل الاجتماع لا يريد أن يترك الساحة خالية تماما لرجال التكنولوجيا أو لمؤلفي روايات الخيال العلمي. ولذلك أقبل بعض كبار علماء الاجتماع، ذوي السمعة العالمية، على ركوب هذه المخاطرة، والمشاركة بتقديم بعض التنبؤات بمجتمع المستقبل.

وقد لمع في هذا المجال اسم العالم الأمريكي "دانيل بيل" أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بنيويورك، الذي شارك في عدد من الدراسات الرائدة، أبرزها كتاب محرر يحوي عددا من المقالات والبحوث بعنوان سنة 2000[1]. ولا تهدف مثل هذه الدراسات إلى تخفيف قيود الضبط الاجتماعي في المستقبل. ولكنها تهدف في المقام الأول إلى زيادة حرية الإنسان والمجتمع في اتخاذ القرار. ويقول "بيل" في مقدمة كتاب "سنة 2000" إن هذه الدراسات تحاول: التعرف على النتائج المتوقعة في المستقبل للقرارات التي تتخذ اليوم، والمشكلات التي ستواجهنا في المستقبل، ووضع خطط الحلول المختلفة الممكنة لتلك المشكلات، وذلك بهدف إتاحه الفرصة للمجتمع لكي

(1) Daniel Bell, (ed.), Towards the Year 2000: work in Progress, Special Issue of Daedalus, Boston, Houghton Mifflin, 1967.

يختار بحرية ويتخذ القرار القائم على أسس أخلاقية قويمة، بدلا من أن يضطرنا سير الأحداث التلقائي إلى اتخاذ قرارات معينة رغما عنا، كما هو الشأن الآن في أغلب المواقف، حيث تتفجر المشكلات فجأة بشكل غير متوقع، وتفرض علينا التصرف السريع والتدخل العاجل.

وقد اقترح برتران دي جوفينيل de Jouvenel مؤسس جماعة علماء المستقبل في باريس أن يعرض التليفزيون على الناس الاحتمالات المختلفة للمستقبل، ثم تترك لأفراد الشعب حرية الاختيار من بين تلك الاحتمالات. كذلك اقترح الأمريكان هيرمان كان H.Kahn وأنتوني فينر A.Wiener عرض سيناريوهات (السيناريو هو وصف مفصل لوقائع حدث معين، وهو مأخوذ من دنيا الإنتاج السينمائي) للاحتمالات المختلفة المتوقعة في المستقبل لتقريبها من أذهان الناس.

ولا شك أن هذه الجهود وتلك المقترحات يمكن أن تساهم في تقليل خطورة مواقفنا السلبية من المستقبل، فنحن نستطيع الآن تجنب الكثير من الشرور والمشكلات قبل وقوعها، واستغلال الإمكانيات المتاحة لخلق مجتمع أفضل في المستقبل، ونتخلى بذلك عن المواقف التقليدية إزاء المستقبل، وأعني بها: تلك الصيحات التي تحذرنا من مستقبل أسود كله خراب ودمار أو تلك الصيحات المتفائلة التي تصور لنا أن الجنة سوف تتحقق على هذه الأرض. كما أنه لم يعد هناك مبرر للاعتقاد بأن علينا إما أن نخطط للمستقبل تخطيطا كاملا شاملا، وإما نترك الإنسانية تتعرض للدمار الشامل. فقد تعلمنا من تلك الدراسات أن بين خراب العالم وبين تحقيق الجنة على الأرض درجات ومراحل وسطى كثيرة يختلف موقع كل مجتمع فيها حسب ما يبذله من جهد علمي لرؤية المستقبل والتخطيط له. ولا شك أن الوصف الواقعي والموضوعي لهذا المستقبل، بقدر الإمكان طبعا، يتطلب تحديد الأهداف تحديدا واضحا، وتحديد الأعباء أي التكلفة أو الثمن الذي يتعين دفعه مقابل تحقيق كل هدف من تلك الأهداف. ولو أننا لن نستطيع أن نحدد الآن إن كان هذا الهدف يساوي الثمن الذي دفع فيه أم لا، فذلك أمر تحكم عليه أجيال تأتي بعدنا. كما أننا لا نعرف من الذي ستكون له صلاحيات اتخاذ القرار، أعتقد أنهم لن يكونوا رجال الاجتماع على أي حال، فسوف يقتصر دورهم على تقديم المشورة وإبداء الرأي وترك الساحة بعد ذلك لصانعي القرار.

ويرى أغلب العلماء المتخصصين في دراسة المستقبل أن التطور العلمي والتكنولوجي سوف يضطرد وسوف يزداد سرعة. ولكن علماء سوسيولوجيا المستقبل يتفقون على أي حال على أن ذلك لن يؤدي إلى تغير كيفي حاسم في نوع الحياة البشرية. وأن العامل الحاسم في رضاء الناس عما سيحدث في المستقبل أو عدم رضائهم هو قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي سوف تظهر في مجتمع الغد والناجمة عن التغيرات التكنولوجية السريعة. وهناك إرهاصات موجودة فعلا لكثير من تلك المشكلات يمكن أن نلمسها بوضوح: تخطيط الأحياء السكنية في المدن على النحو الذي لا يقضي على سكانها، توسيع وتطوير نظام التعليم والمؤسسات التعليمية (وكذلك سائر النظم الاجتماعية) بحيث تستطيع أن تلبي أعداد السكان المتزايدة والتي تنمو طموحاتها باضطراد أيضا، وتهيئه أماكن يمكن أن يستمتع فيها الإنسان بالهدوء والخصوصية، خلق المؤسسات السياسية التي تسمح بالتصرف السريع، والتي تتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في صنع القرار السياسي.

ونحن نشهد اليوم في البلاد الصناعية المتقدمة تزايدا متصلا في أعداد الناس التي يزيد وقت فراغها، وأنها مازالت تبحث عن سبل مرضيه لقضاء هذا الوقت الفراغ، وأن هناك أعدادا متزايدة من المواطنين الذين يبلغون سن الشيخوخة، ويريدون أن يستمتعوا أكثر وأكثر بسنوات شيخوختهم (صحة أفضل، ترويح، رفقة اجتماعية، إحساس بالأهمية... إلخ)، أن هناك أعدادا متزايدة من الناس الذين تلقوا تعليمهم في فترة الشباب، ولكنهم يسعون إلى تعلم مهن أو تخصصات جديدة أو تنمية معلوماتهم في مجال عملهم لكي يستطيعوا الاستمرار في وظيفتهم (بسبب التطور التكنولوجي السريع) أو الانتقال إلى عمل آخر (أكثر راحة أو أكثر دخلا أو أعلى مكانة). إن هناك أعدادا متزايدة من السيدات اللائي لم يعدن في حاجة إلى إنفاق كل وقتهن في رعاية الأطفال، لأنهن يعشن عمرا أطول من ناحية، ولأنهن ينجبن عددا أقل من الأطفال، ولأن هؤلاء الأطفال لم يعودوا في حاجة إلى رعاية طويلة من جانب الأم. وأن هناك أعدادا متزايدة من الشباب الذي يدرس في الجامعات ويسعى نحو الحصول على وظيفة مهنية، وليس وظيفة علمية.

تلك هي بعض المشكلات التي بدأت تتبلور في المجتمعات الصناعية المعاصرة، ولكنها سوف تتفاقم في المستقبل وتزداد خطورة، ومن الممكن إلى حد ما أن نقرر اليوم بالاستعانة بالحاسبات الآلية حجم كل مشكلة منها في سنة 1990، وفي سنة 2000 وفي سنة 2100 وهكذا، إذا لم نوفق في الوصول إلى حلول فعالة لها، أو دفع حركة التطور الاجتماعي إلى اتجاهات أخرى (أكثر إيجابية). ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أن بعض الدارسين قدر أنه لو استمر الانخفاض المضطرد في وقت العمل (عدد ساعات العمل) بنفس المعدل الذي ينخفض به منذ فترة، فإن العامل العادي لن يعمل أبدا في سنة 2014.

فالشيء الذي نبحث عنه ونسعى إلى الوصول إليه هو نقط انطلاق واعدة لحل تلك المشكلات، ولابد أن تكون هذه المنطلقات في موقع متوسط بعيد عن الدمار الكامل من ناحية وعن الديكتاتورية من ناحية أخرى. ونعني بالدمار الكامل صرف النظر تماما عن أي محاولة للتخطيط الرشيد. وتلك فكرة قديمة متواترة تعتمد على تصور صوفي لحكمة الطبيعة، فالطبيعة سوف تتكفل بتنظيم كل شيء، ربما عن طريق المجاعات والأوبئة، التي يمكن أن تحدث بمعدلات وأحجام لم نعرفها من قبل. وبديهي أن علماء الاجتماع ليسوا من هذا الفريق، ولا يمكن أن يدافعوا عن هذا الرأي.

أما الديكتاتورية فتبدو في نظر البعض صالحة تماما لفرض النظم والأوضاع الرشيدة التي "تحقق صالح الجميع". ولكن كل متخصص في دراسة المجتمع الانساني يعرف تمام المعرفة أنه حتى الملك العادل عند أفلاطون- إن كان يمكن أن يتحقق أصلا على الأرض شيء مثل هذا – كان يقع في بعض الأخطاء: كأن تحدث إلى جانب النتائج المتوقعة نتائج أخرى غير متوقعة وغير مرغوبة وأنه سيتقدم في السن ويعجز عن الحركة، وأن تعليماته وأوامره التي كانت مفيدة يوما ما في الماضي ستصبح بمرور الزمن ضارة وغير منتقية.

ويرى بيل وزملاؤه أنه من المحتم إزاء ظهور عدد من المشكلات الملحة (كتلوث الهواء، والمياه، والأرض، وخطورة أن يهجر المواطنون المدن في المستقبل) أن تتجه المجتمعات في المستقبل القريب نحو مزيد من المركزية، مع عدم إهمال المشاركة الفردية وتحقيق الإنسان لذاته...الخ، ولو أن المركزية سوف تكون أكثر أهمية وأشد إلحاحا.

ونضرب مثالا معينا على ذلك: ما هو الحجم الأمثل لمدينة جديدة ننوي إنشاءها لكي تعطي سكانها الإحساس بالانتماء وتشجعهم على المشاركة في خدمة المرافق الاجتماعية والنشاط المشترك في المجتمع المحلي، هل يفضل أن يكون هذا الحجم ثلاثين ألف نسمة أم مائة ألف أم ثلاثمائة ألف؟ لقد اقترحت دراسات سابقة هذه الأرقام، كل دراسة اقترحت رقما منها بوصفه العدد الملائم لسكان مدينة جديدة. ولكن مازلنا بعد في حاجة إلى دراسات منهجية دقيقة تحدد لنا ما هي الفروق بين مدينة حجمها ثلاثين ألف نسمة وأخرى حجمها ثلاثمائة ألف نسمة فيما يتصل بعلاقات الإنسان بالمدينة.

ولا يختلف الوضع عن ذلك المثال بالنسبة لبقية القضايا والمشكلات المطروحة، فما زالت تنقصنا البيانات اللازمة، وبعضها لا يمكن جمعه أصلا، لأن الاهتمام بعمل "كشف حساب اجتماعي" مازال أقل من الاهتمام بعمل "كشف حساب اقتصادي" للمشروعات والبرامج المختلفة. وتتميز كثير من الدول الأوروبية عن الولايات المتحدة في أنها تستطيع جمع كثير من تلك البيانات والمعلومات اللازمة لعمل تخطيط كفء لمستقبل المجتمع، ولكن المشكلة هي نقص الاهتمام بمثل هذه الموضوعات (فلم يبلغ نفس الدرجة من الاهتمام التي بلغها في الولايات المتحدة والسويد مثلا) وكذلك عدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة. ولعل الدول الأوروبية تستطيع أن تستهدي تجربة السويد في هذا الصدد.

ولكن البداية قد تحققت على أي حال، إذ أصبح بوسع علماء الاجتماع أن يضعوا قائمة بالمشكلات التي تتطلب البحث عن حلول، ويوضحوا مدى معلوماتنا عن هذا الموضوع أو ذاك، وما هي المعلومات التي تعوزنا هنا أو هناك، لكي نحدد بالضبط الإمكانيات المتاحة لنا والمدى الذي نستطيع أن نبلغه في تخطيطنا للمستقبل.

وكما هو الحال في جميع أنواع التخطيط الرشيد المحسوب الخطي تواجهنا هنا أيضا بعض المشكلات غير الرشيدة، أي التي لا تخضع لحساب عقلي ومنطقي صارم، ولا يمكن البت فيها أو حسمها إلا على أساس معايير أخلاقية. من هذا مثلا: من المؤكد أننا نحتاج من أجل التخطيط السليم للمستقبل إلى مزيد من المعلومات عن المواطنين الأفراد أعضاء المجتمع. ولكن ما هي الحدود بين البحث السليم المبرر عن المعلومات، وبين تجسس الأجهزة الحكومية على أسرار الناس وحياتهم الشخصية؟ ويبدو أن كثير من

الدول سوف تحذو في القريب العاجل حذو الدانمارك والسويد في تطبيق نظام الرقم القومي. حيث يعطي كل مواطن رقما ثابتا عند مولده، ويظل محتفظا به طوال حياته، ويخزن هذا الرقم في الحاسب الآلي، ويعين في البداية مولده، وتاريخ هذا الميلاد، ومكان الميلاد، ونوعه (ذكر أو أنثى). وفيما بعد يصبح هذا الرقم هو رقم التأمين الصحي، ورقم ملفه في الضرائب... إلخ. وربما كذلك رقم حسابه في البنك، ورقم رخصة سيارته. ولن يصبح المواطن بحاجة إلى أن يحمل عشرات البطاقات التي تدل على شخصيته في الهيئات المختلفة، كما أنه لن يصبح محتاجا إلى أن يحتفظ معه بنقود سائلة، فأي مشتريات له، وأجرة مسكنه...الخ ستدفع من حسابه في البنك، وما عليه إلا أن يعطي رقمه للجهة التي يريد أن يدفع لها ويوقع على فاتورة المطالبة بالعلم. كما أنه سيصبح من السهل العثور عليه إذا ارتكب أي مخالفة قانونية، مخالفة مرور، أو جنحة، أو جناية...الخ. وقد يتضح فيما بعد أنه أكثر سهولة وعمليا أيضا أن يطبع رقم الشخص على جسمه (كالوشم) بحيث لا يمحي ولا ينسى. ومن المحتمل أن تخزن في الحاسب الآلي بيانات عن معدل ذكائه، وعن نتائج تحصيله الدراسي وتقديراته في عمله الذي يمارسه (التقديرات السنوية مثلا).

ومن المؤكد أن تلك البيانات يمكن أن تستخدم فيما بعد في غير صالح صاحبها، ولكن في أغراض تعود على الصالح العام بالفائدة، حسب ما تقرره الحكومة أو غالبية الناس وهذا يتطلب أنه بمجرد أن يؤخذ بهذا النظام وتتجمع مثل هذه المعلومات، أن توضع قواعد دقيقة محددة، وتتوفر ضمانات كافية، تضمن عدم سوء استغلال هذه البيانات من جانب أي جهة كانت.

وقد صدرت حتى الآن عشرات الكتب عن تأثير استخدام الحاسب الآلي على الحياة في المستقبل. ولكننا يجب أن نعلم أنه حتى لو تركنا أكثر الحاسبات الآلية تقدما تحسب لنا الاحتمالات المختلفة، فإنه لن يستطيع أن يحرمنا من وظيفة الاختيار من بين البدائل المطروحة علينا في أي موقف. فالقرار النهائي سيظل دائما في يد الإنسان، لأن الحاسب يدرس فقط الاحتمالات ويقدم بذلك البدائل، والذي يختار هو الإنسان المسئول. فهو في الحقيقة يسهل علينا عملية الاختيار، لأنه يقيمها على أساس من الدراسة الدقيقة، ولكن بشرط ألا تطرأ على الموقف أي تغيرات مفاجئة.

ويرجع السبب في أننا لم نصل بعد إلى مستوى الاستغلال الكامل لكل قدرات الحاسب الآلي، يرجع إلى إننا أيضا لم نعرف بعد كل ما يجب عن ماضينا وعن حاضرنا. فلو كنا نعرف لماذا وكيف صارت أحداث التاريخ الإنساني في مجموعه وأحداث تاريخ الحضارات الراقية بالذات على النحو الذي سارت به، ولو كنا نعرف لماذا وكيف تؤدي المجتمعات المعاصرة وظائفها المختلفة، لو كنا نعرف ذلك لأمكننا أن نغذي الحاسب الآلي بالبيانات الدقيقة المناسبة الضرورية للوصول إلى نتائج دقيقة. وهذا هو السبب الذي يجعل دارسي المستقبل في تناولهم للمشكلات الاجتماعية يصطدمون دائما بمشكلات لم تحل عرفها الإنسان في الماضي ومازالت قائمة في الوقت الحاضر.

والملاحظ أيضا أن التنبؤات بالتغيرات التكنولوجية ليست أسهل بكثير من التنبؤ بما سيفعله الإنسان في المستقبل بالتجديدات التكنولوجية التي ستتحقق. ذلك إن الاختراعات التكنولوجية لا تكتسب فاعليتها وتأثيرها إلا عن طريق النظم الاجتماعية القائمة. ولنأخذ مثلا من الولايات المتحدة: فبعد أن بدأت في أمريكا المدن والولايات وكذلك الحكومة الاتحادية شق الشوارع ورصف الطرق، وبعد أن أعلن هنري فورد اختراعه الاجتماعي: "ليحصل كل عامل على سيارة"، بعد ذلك فقط استطاعت السيارة أن تغير وجه الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن العوامل التي تقلل كثيرا من درجة يقيننا في التنبؤ بالمستقبل التطورات التي تطرأ على ميدان الطب وعلى العلوم البيولوجية. وقد أصبح من المعروف منذ أمد بعيد أن تقدم الطب قد طرح طائفة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحنا نعجز عن مواجهة بعضها. فاكتشاف الأدوية الجديدة واستخدام بعض العقاقير الطبية التي تقوي الذاكرة وتنمي القدرة على التعلم، أو التي تغير من مزاج الإنسان ومن إحساسه بالحياة، كما أن المعلومات التي اكتشفت مؤخرا بإمكانية التدخل في المستقبل القريب لتعديل الصفات الوراثية للشخص بالوسائل الطبية المختلفة: كل تلك الاكتشافات تضع نظمنا الاجتماعية أمام مشكلات لا قبل لها بها ولا حيلة لها أمامها في الوقت الراهن. ولكن المهم على أي حال أن هناك طائفة من علماء الاجتماع بدأت مؤخرا تركز اهتمامها على الدراسة المنهجية الدقيقة للنتائج الاجتماعية التي يتوقع أن تترتب على الاختراعات الحديثة في ميدان البيولوجيا وميدان الطب، وتوضح للمسئولين عن السياسية الاجتماعية المهام التي يتعين عليهم الاضطلاع بها في هذا الصدد.

الفصل الثلاثون

بعض المشكلات علم الاجتماع التطبيقي

أوضحت النماذج والمناقشات التي عرضنا لها في حديثنا عن دراسة الفقر، وعن علم اجتماع التنمية، وعن بحوث تقييم المشروعات، وعن دراسات الاجتماع الطبي وعن بحوث الجريمة ودراسات الوقاية الاجتماعية وعن دراسات المستقبل وبحوث السلام وغير ذلك، أوضحت تلك النماذج كيف تطبق النظريات والبحوث السوسيولوجية عمليا في الواقع، وما هي نوعية المشكلات التي تترتب على ذلك. ولا حاجة بنا إلى القول بأن الدراسات والنماذج التي عرضنا لها لا يمكن أن تغطي كافة مسائل وميادين علم الاجتماع التطبيقي، فهذه أوسع من أن يستوعبها فصل أو باب في كتاب، ناهيك عن الصعوبة العملية في الإحاطة بها جميعا، علاوة على أن التقدم السريع للبحث العلمي وإجراءات تخطيط السياسات الاجتماعية يجعل من أي عرض، مهما كان شاملا، موضوعا قديما بعد سنوات قليلة.

ولكن الشيء الذي نود أن نفصل فيه القول هنا، أن حديثنا في الفصول السابقة أنصب على تطبيق المعرفة السوسيولوجية في مواجهة مشكلات أو قضايا معينة، فالتصنيف اعتمد على نوع المشكلات. ولكن قضايا علم الاجتماع التطبيقي يمكن النظر إليها من زاوية، بل من زوايا أخرى. فيمكننا أن نناقش المشكلات المتعلقة بالتمويل، وعلاقة عالم الاجتماع المهتم بالتطبيق مع الجهة التي تمول بحوثه أو تجاربه، أو تكلفه بتنفيذ مشروع معين، كما يمكن أن نناقش طبيعة الأهداف النوعية التي يسعى البحث الاجتماعي التطبيقي إلى تحقيقها، كيف تصاغ وكيف تنفذ، وما هي المشكلات المتعلقة بذلك. وهكذا يجب أن يضع المهتم بعلم الاجتماع التطبيقي في اعتباره أن هناك فجوة- بل تكون أحيانا هوة سحيقة- بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمي، فالمشكلة العملية يجب أن "تترجم" إلى

مشكلة أو قضية علمية، كما أن نتائج الدراسة العلمية يجب أن "تترجم" بدورها إلى إجراءات ومقترحات علمية تنصب على الواقع وتقبل التنفيذ...وهكذا .

1. مشكلة تمويل البحث الاجتماعي التطبيقي

ونبدأ حديثنا بالكلام عن مشكلة التمويل. لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقي في علم الاجتماع إلا على أساس تمويل من جهة ما. والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه. هنا لن تثور أمامه مشكلة التمويل بشكل حاد. وإن كان يحتاج في هذه الحالة أيضا إلى نفقات طباعة، وخامات (أوراق وأفلام وشرائط وخلافه)، وانتقالات، وإعاشة...الخ. ولكن فيما عدا هذه الحالات النادرة فإن الباحث يحتاج إلى من يمول مشروعه.

2. القطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعي

والجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقي قد تكون مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص (وهذا أمر نادر في بلادنا، ولكنه هو الأكثر شيوعا في البلاد الغربية، خاصة أمريكا)، وقد تكون هيئة حكومية. وبالنسبة للمؤسسات الخاصة قد تقوم بالتمويل -على سبيل المثال- شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودى الدخل، أو مساكن للمسنين، أو إصلاحية للأحداث... الخ. كما قد تطلب إحدي الشركات الصناعية من الباحث الاجتماعي المتخصص دراسة ترشيديه لطبيعة عملها ولنوع التنظيم فيها (ويقوم به المتخصصون في علم اجتماع التنظيم)، أو دراسة لعمالها لمعرفة أسباب تغيبهم بكثرة، أو كثرة استهدافهم للحوادث أثناء العمل.. الخ أو يطلب مجلس إدارة الشركة معرفة السبب في هروب كبار الموظفين والعاملين فيها بعد أن يكتسبوا خبرة كافية في العمل.. أو تطلب إدارة الشركة تحسين علاقتها مع العمال أو مع نقابتهم.. الخ. كما أن هناك قطاعا ضخما من البحوث يتصل ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق، وهذه يضطلع بها أيضا المشتغلون بعلم الاجتماع، بل إن الشركات الكبرى الغربية جميعا توجد بها إدارات بحوث متخصصة للتسويق ودراسة الأساليب الملائمة للدعاية والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين، وتخطيط

إنتاج المؤسسة وفقا لذلك. بل إن هناك بعض الشركات الأمريكية الكبرى التي تخصصت في إجراء هذا النوع من البحوث وتعتمد في إجرائه على تشغيل حملة الدكتوراه في علم الاجتماع، مع طاقم من الباحثين الحاصلين على درجة الليسانس والمتمرسين بإجراء البحوث الميدانية. وتجري مثل هذه الشركة تلك البحوث لحساب الشركات والمؤسسات الأخرى، بل إنها تقترح أحيانا على بعض الشركات إجراء مثل هذه البحوث، أي أنها تقوم هي نفسها بعملية "تسويق" لبحوثها بين الشركات التي قد تكون محتاجة إليها في الحقيقة، ولكنها ليست مدركة لمدى هذه الحاجة وطبيعتها. كذلك تقوم الشركات الغربية الكبرى التي تنفذ مشروعات تنموية في بلاد العالم الثالث بتشغيل فريق من المتخصصين في علم الاجتماع بين جهاز العاملين لإجراء البحوث لضمان نجاح المشروع.

والمعروف أن بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التي تقدم بموجبها إحدى الدول الصناعية الفنية معونة فنية أو اقتصادية لإحدى الدول النامية تنص أحيانا على تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على حجم المشكلة، أو توزيعها ومدى انتشارها، ونوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة داخل تلك الدولة النامية. وهذه جميعا لابد وأن تتضمن بين فريق البحث واحدا أو أكثر من المتخصصين في علم الاجتماع. وهناك بعض اتفاقيات المعونة تقتصر أصلا على تقديم معونة نقدية أو عينية لإجراء البحوث. وهذه الأنواع من المساعدة الأجنبية هي التي فتحت في مصر الباب لمشكلة التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية، وما يرتبط بذلك التمويل من مشكلات وحساسيات. وقد كانت البحوث الممولة بأموال أجنبية موضوع حملة ضخمة في الصحف والمجلات المصرية، انتهت بنجاح من أثاروها في استصدار قرار من مجلس الوزراء المصري، عام 1981، لتنظيم الإجراءات والمسائل المالية للبحوث الممولة التي تجري داخل مصر. (رقم 48 لسنة 1981).

3. التمويل الحكومي للبحث الاجتماعي

ولكن الجهة الممولة قد تكون هيئة حكومية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وهذه هي القاعدة الأغلب في كثير من الدول المستقلة حديثا، أو التي يوجد

فيها قطاع عام قوي يقود الاقتصاد كله، كما هو الحال في مصر. ويمكن أن نجد تاريخا حافلا لجهود علم الاجتماع في خدمة رسم سياسة التخطيط الاجتماعي،وخدمة عمليات التنمية في مصر. فمنذ قيام ثورة 23 يوليو 1952، والحكومة تسعى جاهدة إلى الاسترشاد بجهود علماء الاجتماع البحثية وبإرشاداتهم للاستعانة بها في تخطيط مشروعاتها. وقد بدأت تلك المحاولات بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، عام 1953، ثم لجنة التخطيط القومي، عام 1957 التي أدمج فيها المجلس السابق. وأنشئت لأول مرة وزارة التخطيط في عام 1962 بعد إعلان "ميثاق العمل الوطني"، وقامت على لجنة التخطيط القومي التي كانت قائمة قبلها بخمسة أعوام. وعلاوة على ذلك تعتمد وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل في مصر على جهود البحث الاجتماعي العلمي في تخطيط مشروعاتها، وأحيانا في تقييم هذه المشروعات رغبة في تطويرها ورفع كفاءتها وتنميتها. وتوجد الآن أيضا وحدات للتخطيط والبحوث في الوزارات المختلفة، كالتعليم، والصحة، والزراعة...الخ. ويعتمد جهاز تعمير وإعادة بناء القرية المصرية، وكذلك جهاز مشروعات المدن الجديدة، وجهاز تخطيط القاهرة الكبرى وغيرها على مشاركة المتخصصين في علم الاجتماع ضمن فريق البحث الذي يقوم بإعداد دراسات الجدوى، أو الدراسات الأولية التمهيدية لأي مشروع جديد.

كذلك شاركت أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، في فترات مختلفة من تاريخها وحتى الآن في دراسة بعض الموضوعات ذات الطبيعة التطبيقية في المجتمع المصري، في ميادين: الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والاقتصاد، والتي كانت تستهدف جميعها تيسير عمليات التخطيط وإعادة تنظيم المجتمع المصري في مرحلة نموه السريع. وقد لعب المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي أنشئ عام 1957 دورا بارزا في إجراء البحوث الاجتماعية التطبيقية التي انصبت أساسا على دراسة بعض المشكلات الاجتماعية الملحة. ومن أشهر البحوث التي أجراها هذا المركز على امتداد نصف القرن الماضي: بحث الثأر، بحث المخدرات (الحشيش)، بحث القتل، دراسات عن العنف، دراسة عن الروح المعنوية للمقاتلين المصريين (أجريت بعد حرب 1967)، دراسة عن جرائم النشل، دراسة عن الطفل المصري، دراسات عديدة عن التنشئة الاجتماعية، دراسات عن الرشوة والاختلاس، دراسات مسحية للرأي

العام حول عديد من الموضوعات وغيرها...وهي جميعا دراسات من صميم بحوث الاجتماع التطبيقي، لأنها تستهدف ببساطة الانتفاع بالمعلومات والحقائق المتحصلة من علم الاجتماع في مواجهة المشكلات الاجتماعية، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها أو التخفيف من حدتها. ويساعد المركز في تلك المهمة ويعمل على نجاحه أن مجلس إدارته يضم ممثلين لأهم وزارات الخدمات في مصر[1].

والملاحظ أن الهيئات والمؤسسات الخاصة ظلت حتى عهد قريب تلعب الدور الأساسي في عمليات التمويل في بلاد أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة. ولكن الجديد أن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في الولايات المتحدة بدأت منذ أوائل الستينات (خاصة إزاء استفحال مشكلات الشباب وارتفاع موجات الرفض في أوروبا، وخوفها من أن تنتقل عبر الأطلنطي إلى أمريكا) توجه اهتماما كبيرا وتمويلا ضخما لبحوث علم الاجتماع التطبيقي. وأصبح التمويل الحكومي لمشروعات البحوث الاجتماعية في أمريكا يلعب في الوقت الحاضر دورا بارزا ومؤثرا على اتجاهات هذا البحث وعلى حركته. وقد شاركت الهيئات الحكومية الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر في تمويل مشروعات البحوث التي أجريت على الفقر، وعلى العلاقات العنصرية، وعلى بعض الموضوعات الصحية. على حين أن تلك الهيئات نفسها لم تكن تهتم قبل ذلك بتمويل تلك المشروعات البحثية الأساسية الضخمة، وكان دورها يقتصر عادة على تمويل مشروعات محدودة أو على مستوى محلي. كما بدأت واشنطون تهتم اليوم اهتماما كبيرا بتمويل بحوث تقييم المشروعات التي تحدثنا عنها من قبل. وليس في هذا ما يدعو إلى العجب إطلاقا، إذا علمنا الملايين الكثيرة التي تتكلفها هذه المشروعات، مما يجعل من الحكومة الاهتمام بتقييم مدى نجاحها في أداء رسالتها، ولمعرفة الصعوبات والمشكلات التي تواجهها وتقلل من كفاءة الخدمة التي تقدمها. كذلك بدأت الحكومات

---

(1) يمكن للقارئ أن يقف على معلومات وبيانات مفصلة عن الأعمال العلمية التينشرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في ببليوجرافيات الإنتاج العربي في علم الاجتماع، التي صدرت في مجلدين (يغطي الأول الإنتاج المنشور من 1924 – 1995. والثاني يغطي الإنتاج الذي صدر من 1995 – حتى 2004)، بإشراف محمد الجوهري وأحمد زايد، وأصدرها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002 – 2003.

العربية تهتم ببرامج تأهيل وتعليم أو إعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل، ولا يخفي طبعا حقيقة الأسباب السياسية الملحة وراء هذا الاهتمام.

4. الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعي

وقد تكون الجهة الممولة للبحث الاجتماعي التطبيقي هيئة عامة، ليست مؤسسة خاصة، ولا جهة حكومية، كالنقابات العمالية أو النقابات المهنية (نقابات الأطباء، المحامين، المهندسين... إلخ). أو الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموما (خاصة في تلك البحوث التي تنصب على قياس الرأي العام والتعرف على اتجاهات الناخبين، أو فرص فوز مرشحي حزب معين...إلخ) أو الجمعيات الخيرية (حيث تجري دراسات على القطاعات المستفيدة من خدماتها). وهناك نوع آخر من المؤسسات التي تمارس نشاطا ضخما في ميدان البحوث الاجتماعية في أوروبا وأمريكا. وهي عبارة عن مؤسسات تمويل أساسا لخدمات عامة علمية أو اجتماعية أو غير ذلك، تنشأ من أموال الهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة، تخلد ذكراه، وتسعى من خلال تنفيذ مشروعاتها إلى خدمة السياسة التي كان يدعو إليها منشئ هذه المؤسسة أو مانحها الأول. من ذلك في أمريكا مؤسسة فورد، ومؤسسة سميثسونيان، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة كارنيجي، ومؤسسة Sage Russel ومن أمثلتها في ألمانيا الغربية مؤسسة كونراد أديناور، ومؤسسة فريدرش إبرت، ومؤسسة هانز زايدل وغيرها.

والظاهرة العجيبة أن عمليات التمويل الحكومية للبحوث الاجتماعية في أمريكا قد بدأت في الستينات تفوق التمويل الذي تقدمه المؤسسات الخيرية العديدة في أمريكا، والتي أشرنا إلى بعضها، وإن كانت تلك المؤسسات ما تزال تركز جهودها في تمويل النشاط العلمي، وحيث لا يتوفر مصدر تمويل آخر (ونذكر مثلا أن مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أنشئ في أوائل الثلاثينات بفضل منحة من مؤسسة فورد الأمريكية، ومازال على هذا الوضع حتى الآن. أي أن هذا التمويل امتد على مدى ثلاثة أرباع القرن حتى الآن).

5. مشكلات تحديد موضوع البحث وأهدافه

وتنشأ المشكلات في تعامل الهيئات المذكورة -على اختلافها- مع الباحث في علم الاجتماع، ليس بسبب مضمون المشكلة المطروحة للبحث، ولكن في طريقة صياغة هذه المشكلة. كما تنشأ مشكلة أخرى خاصة بتوقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعي، بمعنى هل يستعان به عند بدء التفكير في المشروع، أم في مرحلة متقدمة، أم قرب النهاية للمشاركة في تقييم نتائجه.. فكما قلنا في حديثنا عن بحوث تقييم المشروعات إن توقيت انضمام فريق الباحثين الاجتماعيين إلى المشروع يلعب دورا مهما في مدى نجاح المشاركة المتوقعة منهم، وفي مدى سيطرتهم على سير المشروع.

كما أن طبيعة المشكلة المطروحة على عالم الاجتماع تختلف اختلافا بينا من حالة لأخرى: فقد تتساءل الجهة الممولة: "ماذا يجب أن نفعل؟ هل نساعد المسنين على المعيشة بنفس الطريقة التي كانوا يعيشون بها من قبل، أم أنه يتعين علينا أن نساعدهم على تغيير أسلوب حياتهم القديم؟ هل يتعين علينا أن نساعد البلاد النامية على أن تسير بأقصى سرعة في عمليات التصنيع؟". كما أن التساؤلات يمكن أن تأخذ شكلا آخر، من هذا مثلا: "كيف يمكننا أن نفعل كذا؟ (ففي المثال السابق، كان التساؤل عن الهدف: ماذا ينبغي أن نفعل؟ والسؤال هنا عن الوسيلة: كيف نحقق كذا وكذا؟) كيف نعمل مثلا على القضاء على الفقر؟ أو كيف نقلل من معدلات الجريمة، أو معدلات جريمة معينة؟ كيف نعلم ربات البيوت في الأحياء المتخلفة عادات رشيدة في شراء احتياجتهن، بحيث يدفعن أقل مما يدفعن ويحصلن على سلع أفضل من تلك التي يحصلن عليها (انظر الفصل الثاني من هذا الباب - الخاص بدراسة الفقر). كما أن التساؤل قد يطرح على نحو ثالث: كيف نؤدي هذا الذي نؤديه الآن بكفاءة أكبر وبشكل أفضل؟

فالتساؤل قد يوجه بصدد الهدف، أو الوسيلة، أو طريقة التنفيذ، وذلك بالنسبة لمستويات أو أحجام مختلفة، مثلا مشكلة مواجهة جريمة معينة على مستوى الدولة، أو على مستوى مدينة معينة، أو مواجهة الإجرام بين قطاع معين (الشباب مثلا) داخل مدينة معينة...الخ. فكما يختلف هدف البحث، يختلف أيضا المستوى المطلوب تنفيذه عليه.

والمطلوب من علماء الاجتماع أن يتعرفوا أولا على الأهداف الكبرى للتغير الاجتماعي في المجتمع الذي يدرسونه، كما يطلب منهم – من ناحية أخرى- أشياء محددة مثل: أن يدلونا على طريقة معينة للتنبؤ بسلوك الناس إزاء استهلاك سلعة معينة أو انتخاب حزب معين أو مرشح حزب معين وأن يفسروا لنا السبب في عدم إقبال الناس الذين بني لهم مستشفى معينا أو مؤسسة تأهيل معينة على الانتفاع بخدمات تلك المؤسسة.

6. أثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به

ويمكن أن ننظر إلى ميدان علم الاجتماع التطبيقي كله من زاوية أخرى هي: تأثير الممارسة العملية (أي العمل في الميدان والاحتكاك بالناس) على عالم الاجتماع نفسه وعلى علم الاجتماع أيضا. فمن المعروف أن الخبرات العملية المكتسبة من الواقع تعمل على رجوع علماء الاجتماع إلى النظريات وإلى نتائج البحوث المنشورة للنظر فيها من جديد، وربما تعديلها، أو إعادة صياغتها، أو تدعيمها أو رفضها أو رفض جزء منها. فالخبرة العملية لها رد فعل مباشر على الجهد التنظيري في العالم. ولذلك يتعين على عالم الاجتماع الذي ينوي بدء مشروع بحثي تطبيقي أن يبدأ أولا بالرجوع إلى التراث المنشور حول موضوعه، ليستفيد من خبرات زملائه، ومن جهود الآخرين، قبل أن يبدأ باقتحام الميدان. ومن المؤكد أن علم الاجتماع سوف يستفيد ، وأن المعرفة السوسيولوجية سوف تنمو وتتطور، طالما أن نتائج البحوث التطبيقية وخبراتها تعود فتغذى التأليف المنشور في ميادين العلم المختلفة. ولكن المؤسف أن ذلك لا يحدث بشكل منتظم، أو كامل، حتى في أكثر بلاد العالم تقدما. لأن هناك كما أشرنا مرارا (انظر حديثنا عن دراسة الجريمة، خاصة جهود المجتمع في مواجهتها)، هناك بعض المشروعات التي لا ينشر عنها، خاصة تلك التي تفشل في تحقيق الهدف منها، أو التي تتعثر في بداية تنفيذها. كما أن كثيرا من تقارير البحوث المنشورة قد لا تحوي الكم المطلوب من التفاصيل عن طبيعة المشكلات والعقبات التي واجهها الباحث.

7. البحث الاجتماعي كمهنة

ومن المؤكد أن مشكلة التمويل ومشكلة العلاقة مع الجهات الممولة التي تكلف الاجتماعيين بإجراء البحوث والتجارب سوف تحتل المرتبة الأولى من الاهتمام خلال السنوات القادمة أيضا، لأن كثيرا من جوانبها مازال في حاجة إلى ضبط، أو إلى حل معين، أو إلى تغيير في المفاهيم. ونضرب بعض الأمثلة على ذلك من الولايات المتحدة أيضا، باعتبار أن علم الاجتماع التطبيقي فيها لديه أكبر قدر من الخبرات والتجارب. فحتى أوائل الستينات كانت القاعدة أن كل من يحصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعات الأمريكية يشتغل بتدريس علم الاجتماع في الجامعات أو المدارس الثانوية، بل إن عددا ممن لم يحصلوا بعد على درجة الدكتوراه كانوا يشاركون في عملية التدريس هذه بسبب النقص الكبير في عدد علماء الاجتماع (رغم أنهم يقدرون بالآلاف).

والظاهرة الجديدة أن عددا من الحاصلين على درجات الماجستير، وبعض الحاصلين على درجة الدكتوراه، بدأ يتجه إلى العمل في ميدان بحوث التسويق، وبحوث الاتصال، وفي ميدان الدعاية والإعلان. وميزة هذا النوع من الوظائف أنه يدفع مرتبات أعلى مما تدفعه الجامعات، ولكن العيب فيها أن تلك الجهات لم تكن تعامل المتخصص الاجتماعي كعالم (أي كرجل متخصص في العلم)، وإنما كموظف، لديه مهارة معينة، توجه أساسا إلى الميدان التطبيقي العملي. ثم بدأت الأوضاع بعد ذلك تزداد تعقيدا..

ففي الجامعات بدأنا نجد أعدادا متزايدة من المؤهلين تأهيلا عاليا (بالدكتوراه أساسا) الذين يعملون طول الوقت في ميدان البحوث، وليست لهم صلة أو تكاد بعملية التدريس. ويرجع هذا الوضع إلى أن الجامعات هناك بدأت تكون وحدات للبحوث، وتتلقى تكليفات من هيئات عامة وخاصة لإجراء بحوث حول موضوعات معينة، مقابل تمويل مجز. وبعد ذلك أخذت الحكومات تمول جزءا كبيرا من تلك البحوث، مما تطلب تفرغ عدد من أعضاء هيئة التدريس للعمل في نشاط البحوث.

وأخذت تنمو في نفس الوقت ظاهرة جديدة هي ازدياد عدد الهيئات التي أنشأت لنفسها وحدات خاصة للبحوث، يعمل فيها واحد أو أكثر من المتخصصين في علم الاجتماع. ونحن نعلم أن دراسات علم الاجتماع الطبي قد شهدت خلال الستينات والسبعينات نموا هائلا في عدد البحوث التي أجريت فيها. وأصبح كل فريق بحث في أي مستشفى جامعي يضم واحدا على الأقل من علماء الاجتماع. كما حدثت زيادة كبرى خلال الستينات في عدد علماء الاجتماع الذين يعملون لحساب هيئات حكومية بعقود مؤقتة أو دائمة. فالذين يعملون بعقود مؤقتة يشرفون على إجراء بحوث وتجارب لحساب تلك الهيئات، أما الذين يعملون بعقود دائمة فمهمتهم تخطيط تلك البرامج، والإشراف على توزيعها على من يقومون بإجرائها من الباحثين، وتقييم النتائج المستخلصة وتقديمها للجهة في صورة مقترحات وخطط تنفيذية وخطط جاهزة أو شبه جاهزة. كذلك زاد منذ تلك الفترة عدد أساتذة علم الاجتماع الذين يعملون كمستشارين لبعض الهيئات الحكومية، أو لمهمات فحص أو تقييم موضوعات محددة، فأصبحوا بذلك يؤدون مهمة مماثلة للعمل الذي يقوم به منذ فترة طويلة زملاؤهم أساتذة العلوم الطبيعية أو العلوم القانونية.

8. أخلاقيات البحث الاجتماعي

وكل هذا يعني أمرا هاما يجب ألا تغيب دلالته عنا: وهو أن علم الاجتماع مازال علما بمعنى الكلمة، ولكنه يتحول اليوم تدريجيا وبسرعة متزايدة في البلاد المتقدمة إلى علم تطبيقي، أي علم يستخدم معلوماته ونتائجه في خدمة الواقع. وأصبح هناك بعض علماء الاجتماع الذين يمارسون هذا العمل كل الوقت، كالطبيب أو المحامي أو المهندس. وبذلك بدأت تواجههم بعض المشكلات التي لم تكن تواجه زملاءهم العاملين في مجال البحوث فقط أو في ميدان التدريس.

وعلى رأس تلك المشكلات، تأتي المشكلات الأخلاقية، أو المرتبطة بأخلاقيات البحث الاجتماعي. ومن أبرزها ممن يصح لعالم الاجتماع أن يقبل تمويلا، ومتى يرفض هذا التمويل، وأي أعمال يجوز له أن يقبلها، وأي تكليفات يتعين عليه أن يرفضها، وكيف يستطيع أن يحافظ على استقلاله، وما هي مسئولياته تجاه الأشخاص الذين يجري عليهم بحثه (سواء كانوا يعلمون أنهم موضوع بحث معين أو لا يعلمون).

ولو أننا كنا نعلم ما هو الأصلح للإنسانية، أو ما هو الأصلح لجماعة أو فئة معينة من الناس، لأصبح بإمكان علماء الاجتماع أن يضعوا أولويات للبحوث ولأنواع المشكلات، تبعا لدلالاتها الاجتماعية وعلاقتها بمصالح من تجري عليهم تلك البحوث. ولكن الأمر المؤسف أن الأمر في علم الاجتماع لم يصبح بعد بهذه البساطة، فموقف عالم الاجتماع التطبيقي يختلف اختلافا كبيرا عن موقف الطبيب، الذي تتحدد رسالته بشكل أوضح وأيسر (انظر حديثنا عن علم الاجتماع الطبي في الفصل الخامس من هذا الباب). وعلى علماء الاجتماع أن يأخذوا على عاتقهم المخاطر الأخلاقية ومخاطر الخطأ الموضوعي في كل عمل تطبيقي يساهمون فيه، وذلك عندما يحاولون أن يخدموا أهدافا مختلفة في نفس الوقت: أن يخدموا العلم وينموا المعرفة العلمية، وأن يخدموا مصالح الجهات التي تمول عملهم، وأن يخدموا الصالح الاجتماعي العام، وأن يتحملوا في أدائهم لهذا الواجب ضغوط الظروف الخاصة والعامة التي يعملون في ظلها.

وقد طرح كاتب هذه السطور في مجال آخر موضوع أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي في مصر، لكي تكون محل اهتمام الزملاء المشتغلين بهذا العلم في بلدنا، وفي سائر الوطن العربي[2]. فالبحث العلمي في علم الاجتماع في مصر أصبح يملك اليوم تاريخا غنيا بالخبرة والتجارب يزيد عن النصف قرن. وهي عمر البحوث التي بدأت في الخمسينات في أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، وفي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (والذي احتفل منذ فترة قصيرة بيوبيله الذهبي). وفي غيرها من وحدات البحوث والمراكز الدراسية(كقسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومركز البحوث الاجتماعية بنفس الجامعة، وقسم التخطيط الاجتماعي بمعهد التخطيط القومي، وجهاز تنظيم الأسرة والسكان في القاهرة، وبعض أقسام الاجتماع بالجامعات العربية، وكلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وبعض أقسام البحوث بالوزارات والمصالح الحكومية... إلخ).

ومن الطبيعي أن يثير تراكم البحوث الصادرة عن تلك الهيئات عديدا من المشكلات والقضايا التي تتعلق بأخلاق وآداب مهنة البحث. وقد تعرضت الكلمة

(2) انظر، محمد الجوهري، الكلمة الإفتتاحية للعدد الرابع من الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الرابع، إبريل 1983، ص ص 11-16.

وأخذت تنمو في نفس الوقت ظاهرة جديدة هي ازدياد عدد الهيئات التي أنشأت لنفسها وحدات خاصة للبحوث، يعمل فيها واحد أو أكثر من المتخصصين في علم الاجتماع. ونحن نعلم أن دراسات علم الاجتماع الطبي قد شهدت خلال الستينات والسبعينات نموا هائلا في عدد البحوث التي أجريت فيها. وأصبح كل فريق بحث في أي مستشفى جامعي يضم واحدا على الأقل من علماء الاجتماع. كما حدثت زيادة كبرى خلال الستينات في عدد علماء الاجتماع الذين يعملون لحساب هيئات حكومية بعقود مؤقتة أو دائمة. فالذين يعملون بعقود مؤقتة يشرفون على إجراء بحوث وتجارب لحساب تلك الهيئات، أما الذين يعملون بعقود دائمة فمهمتهم تخطيط تلك البرامج، والإشراف على توزيعها على من يقومون بإجرائها من الباحثين، وتقييم النتائج المستخلصة وتقديمها للجهة في صورة مقترحات وخطط تنفيذية وخطط جاهزة أو شبه جاهزة. كذلك زاد منذ تلك الفترة عدد أساتذة علم الاجتماع الذين يعملون كمستشارين لبعض الهيئات الحكومية، أو لمهمات فحص أو تقييم موضوعات محددة، فأصبحوا بذلك يؤدون مهمة مماثلة للعمل الذي يقوم به منذ فترة طويلة زملاؤهم أساتذة العلوم الطبيعية أو العلوم القانونية.

8. أخلاقيات البحث الاجتماعي

وكل هذا يعني أمرا هاما يجب ألا تغيب دلالته عنا: وهو أن علم الاجتماع مازال علما بمعنى الكلمة، ولكنه يتحول اليوم تدريجيا وبسرعة متزايدة في البلاد المتقدمة إلى علم تطبيقي، أي علم يستخدم معلوماته ونتائجه في خدمة الواقع. وأصبح هناك بعض علماء الاجتماع الذين يمارسون هذا العمل كل الوقت، كالطبيب أو المحامي أو المهندس. وبذلك بدأت تواجههم بعض المشكلات التي لم تكن تواجه زملاءهم العاملين في مجال البحوث فقط أو في ميدان التدريس.

وعلى رأس تلك المشكلات، تأتي المشكلات الأخلاقية، أو المرتبطة بأخلاقيات البحث الاجتماعي. ومن أبرزها ممن يصح لعالم الاجتماع أن يقبل تمويلا، ومتى يرفض هذا التمويل، وأي أعمال يجوز له أن يقبلها، وأي تكليفات يتعين عليه أن يرفضها، وكيف يستطيع أن يحافظ على استقلاله، وما هي مسئولياته تجاه الأشخاص الذين يجري عليهم بحثه (سواء كانوا يعلمون أنهم موضوع بحث معين أو لا يعلمون).

ولو أننا كنا نعلم ما هو الأصلح للإنسانية، أو ما هو الأصلح لجماعة أو فئة معينة من الناس، لأصبح بإمكان علماء الاجتماع أن يضعوا أولويات للبحوث ولأنواع المشكلات، تبعا لدلالاتها الاجتماعية وعلاقتها بمصالح من تجري عليهم تلك البحوث. ولكن الأمر المؤسف أن الأمر في علم الاجتماع لم يصبح بعد بهذه البساطة، فموقف عالم الاجتماع التطبيقي يختلف اختلافا كبيرا عن موقف الطبيب، الذي تتحدد رسالته بشكل أوضح وأيسر (انظر حديثنا عن علم الاجتماع الطبي في الفصل الخامس من هذا الباب). وعلى علماء الاجتماع أن يأخذوا على عاتقهم المخاطر الأخلاقية ومخاطر الخطأ الموضوعي في كل عمل تطبيقي يساهمون فيه، وذلك عندما يحاولون أن يخدموا أهدافا مختلفة في نفس الوقت: أن يخدموا العلم وينموا المعرفة العلمية، وأن يخدموا مصالح الجهات التي تمول عملهم، وأن يخدموا الصالح الاجتماعي العام، وأن يتحملوا في أدائهم لهذا الواجب ضغوط الظروف الخاصة والعامة التي يعملون في ظلها.

وقد طرح كاتب هذه السطور في مجال آخر موضوع أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي في مصر، لكي تكون محل اهتمام الزملاء المشتغلين بهذا العلم في بلدنا، وفي سائر الوطن العربي[2]. فالبحث العلمي في علم الاجتماع في مصر أصبح يملك اليوم تاريخا غنيا بالخبرة والتجارب يزيد عن النصف قرن. وهي عمر البحوث التي بدأت في الخمسينات في أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، وفي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (والذي احتفل منذ فترة قصيرة بيوبيله الذهبي). وفي غيرها من وحدات البحوث والمراكز الدراسية(كقسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومركز البحوث الاجتماعية بنفس الجامعة، وقسم التخطيط الاجتماعي بمعهد التخطيط القومي، وجهاز تنظيم الأسرة والسكان في القاهرة، وبعض أقسام الاجتماع بالجامعات العربية، وكلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وبعض أقسام البحوث بالوزارات والمصالح الحكومية... إلخ).

ومن الطبيعي أن يثير تراكم البحوث الصادرة عن تلك الهيئات عديدا من المشكلات والقضايا التي تتعلق بأخلاق وآداب مهنة البحث. وقد تعرضت الكلمة

(2) انظر، محمد الجوهري، الكلمة الإفتتاحية للعدد الرابع من الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الرابع، إبريل 1983، ص ص 11-16.

المشار إليها للمشكلات المرتبطة بإجراء الرسائل الجامعية، والحقوق الأدبية والمادية للطالب – صاحب الرسالة – وللمشرف. كما تناولت المشكلات المرتبطة بإجراء البحوث الجماعية.

وركزت الكلمة على بعض المشكلات الأخرى التي تظهر فيما يتصل بحرية البحث الاجتماعي نفسه. فإلى أي مدى يتمتع الباحثون بحرية اختيار موضوعات بحوثهم ونذكر في هذا الصدد مشكلات ثارت بالفعل حول موضوعات بحوث علمية تصدت لدراسة السلوك الجنسي، والعنف، وبعض صور الانحراف... إلخ. والى أي مدى يتمتع الباحثون بحرية استخدام مناهج معينة في البحوث. وحرية الباحث في تفسير نتائجه، وأخيرا – وليس آخرا – حرية استخدام النتائج المستخلصة من البحث أو إذاعتها على الناس.

كما تثير البحوث الميدانية بصفة خاصة مشكلة الأمانة في جمع المادة من الميدان، حيث يتم الجمع – سواء بالاستمارة (صحيفة الاستبيان) أو بالمقابلات بأنواعها- في ظروف لا تتحرى الدقة الكاملة ولا حتى الممكنة. ولكنها أحيانا تجنح إلى التسرع أو إلى ما هو أسوأ من ذلك. ويطرح كل هذا ظلالا كثيفة من الشك على مصداقية البحوث الاجتماعية الميدانية. وتلك قضية خطيرة تستأهل من كل مخلص جهدا شاقا صبورا لتقويم الخطأ ورد الانحراف.

ولعل من المشكلات الجديرة بالبحث أيضا تحديد الجهة المختصة – علميا – بالبت في تلك المشكلات المثارة عند حدوث تجاوزات أو مخالفات لما سيتم إقراره من ضوابط ومعايير. إن بعض النقابات المهنية العريقة – كنقابات الأطباء أو المحامين – تتصدى منذ أمد بعيد لما يصدر عن أعضائها من مخالفات في أثناء ممارستهم للمهنة. وبذلك تتم المحاسبة من داخل الهيئة، وليس من خارجها. ومع إدراكي لأن الأمر يختلف بالنسبة للبحث العلمي. إلا أننا يجب مع ذلك أن نفكر في اللجنة أو المستوى العلمي المسئول عن التصدي لما قد يصدر من مخالفات أو ما يحدث من تقصير[3].

(3) يمكن في هذا الصدد أن نقترح أن تقوم بهذه المهمة هيئة علمية متخصصة، فنحن نعلم==

9. مشكلات ترجمة لغة البحث إلى لغة الحياة اليومية

وهناك أخيرا مشكلة أخرى من مشكلات علم الاجتماع التطبيقي تتعلق بالفجوة، وأحيانا الهوة السحيقة، بين لغة الجهة الممولة وطريقتها في التفكير (أي لغة الواقع العملى) ولغة المتخصص في علم الاجتماع وطريقته في التفكير الاجتماعي العلمي (أي لغة النظرية والبحث). فقضايا ومشكلات الواقع يجب أن "تترجم" أولا إلى لغة العلم الاجتماعي، قبل أن يتسنى دراستها من قبل رجل الاجتماع. كما يتحتم أيضا أن "تترجم" نتائج البحث السوسيولوجي قبل أن تستخلص منها نصائح أو إرشادات أو برامج عملية تقدم للجهة الممولة. وهذه المهمة هي واجب رجل الاجتماع أولا وأخيرا، ولو أن التعاون بين المتخصص في العلم وبين الجهة الممولة يعد أمرا حاسما وشرطا ضروريا لنجاح عملية الترجمة هذه، وإمكانية تحقق الفائدة الممكنة من وراء الوقت والجهد والنفقات التي تجري على البحث الاجتماعي.

ونسوق مثالا على ذلك: والمثال مستمد من بحوث الاتصال التي يقوم بها رجال الاجتماع منذ عشرات السنين. فقد تركز اهتمامهم طوال تلك الخبرة الطويلة على محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- من الذي يؤثر.
- وبأي وسيلة يستطيع التأثير.
- وأي تأثير يمكن تحقيقه.
- وعلى من يمكن التأثير.

وأمكن الانتفاع بنتائج تلك البحوث، أي بالإجابات عن تلك التساؤلات، في ميدان الدعاية والإعلان، وكذلك في ميدان التأثير على السلوك السياسي للمواطنين.

وقد أثبت العلماء في البداية أن وسائل الاتصال الجماهيري لا تمارس تأثيرها على الناس بشكل مباشر، ولكنها تمارسه بشكل غير مباشر وعن طريق المحادثات الشخصية بين الناس وبين الأشخاص "المؤثرين" (أو "قادة الرأي"). ولا يتم هذا التأثير على نطاق جماهيري كبير، ولكنه يتم على مستوى دوائر ضيقة محددة تحديدا دقيقا، ومحدودة أيضا.

وعندما بدأ الباحثون تطبيق هذه المعلومة على الواقع العملي، مثلا على كيفية نشر موضوعات جديدة لدى النساء الشابات أو نشر أفكار سياسية معينة بين الناخبين، اتضح أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين (أو قادة الرأي) ليسوا ذوي طبيعة عامة في تأثيرهم. وإنما لكل مجال قادته المؤثرون في الرأي من حولهم، أي هناك تخصصا في التأثير، فالشخص الذي أتأثر به في الانجذاب إلى موضه جديدة في الزي غير الشخص الذي أتأثر به في الإيمان بفكرة سياسية جديدة... وهكذا. ولذلك يتعين قبل بدء أي تجربة أو مشروع في ميدان معين أن نتعرف أولا على قادة الرأي الذين يستطيعون التأثير على من حولهم في هذا الشأن أو في تلك الموضوعات. والنتيجة العملية لهذه المعلومات أنه من الخطأ محاولة توجيه رسالة إعلامية واحدة إلى جميع الناس. فذلك إهدار للجهد والنفقات، ولن يستطيع أن يحقق النتيجة المرجوة. وإنما الأصوب أن نوجه رسالتنا الإعلامية إلى تلك الفئة التي يوجد لديها فعلا اهتمام بهذا النوع من الموضوعات، ثم التي لديها الميل إلى التأثر بقادة الرأي الذين تحدثنا عنهم. وسهولة أو صعوبة التعرف على قادة الرأي في كل ميدان يتوقف على طبيعة الموضوع نفسه، ولا توجد له قاعدة عامة، وإنما يتطلب من الباحث الممارس خبرة وذكاء وخيالا خصبا لكي يستطيع أن يتوصل إلى الجمهور الذي سيوجه إليه رسالته. من هذا مثلا أن النساء الشابات اللائي يبدين اهتماما بخطوط الموضة الجديدة يمكن أن نجدهن بأعداد كبيرة بين قراء مجلات الموضة المتخصصة. على حين نجد في مقابل هذا أن قادة الرأي في حي معين من أحياء برلين أو نيويورك أو القاهرة ليس بمثل هذه السهولة، ويتطلب جهدا شاقا، ولكنه ممكن التحقيق، وبوسع الباحث أن يتعرف عليه في النهاية، ويوجه من خلالهم الرسالة التي يريدها إلى جمهور ذلك الحي.

كما أثبتت طائفة أخرى من البحوث التي أجريتها بعض شركات الأدوية على أساليب تسويق منتجاتها من العقاقير بين الأطباء، أن هناك وسيلة أخرى للتأثير، لا تقتصر على قادة الرأي، ولكنها تتمثل في الاستماع إلى رأي الزملاء والأصدقاء. وهكذا توصل البحث إلى أن انتشار استخدام عقار جديد بين الأطباء يعتمد على عدد الزملاء الذين يتصل بهم الطبيب وتربطه بهم رابطة صداقة أو يتبادل معهم الرأي في أمور ممارسة المهنة. فهذه العلاقات هي التي تحدد استخدامه للعقار الجديد، وتوقيت

بدء هذا الاستخدام. وذلك بصرف النظر عن مدى سماعه بهذا العقار من خلال قراءته عنه في المجلات الطبية المتخصصة. فهو قد يقرأ عنه ويعرف عنه كل ما يريد أن يعرفه، ولكنه لا يبدأ في استخدامه إلا في ضوء أحاديثه ومناقشاته مع زملائه، وربما الاستماع إلى تجاربهم وخبراتهم في تطبيقه على مرضاهم.

ولعل هذا المثال الذي قدمناه من بحوث الاتصال يوضح لنا المدى العريض والأفق الواسع الممتد أمام المشتغل بعلم الاجتماع التطبيقي، وتنوع المجالات وتباين الموضوعات، ومدى أهمية كل ذلك ونوع ارتباطه الحيوي بالواقع الاجتماعي اليومي للجماهير.

ولو أننا ننبه في النهاية إلى نقطة هامة، وهي أن علم الاجتماع التطبيقي يتطلب من المشتغل به كفاءات ومهارات خاصة، ليست ضرورية لزميله المشتغل بالتدريس أو البحث العلمي الأساسي. وأن من شأن هذا أن يؤدي التطور إلى مزيد من التخصص في المستقبل، بحيث تتميز عمليات إعداد المشتغل بالبحوث والمشروعات التطبيقية، وربما يتركز تدريبه على ميادين ومجالات بعينها. ولكننا لن نستطيع أن نتحقق مما إذا كان شخص معين مؤهلا التأهيل الكافي لممارسة العمل التطبيقي إلا عندما ينخرط فعلا في سلك هذا العمل، ويواجه الواقع بتنوعه ومفاجآته ومشكلاته، وعندها يثبت نجاحه، أو يتأكد فشله. فليست هناك وصفة موحدة ثابتة لإخراج متخصص في الاجتماع التطبيقي مضمون النجاح، وعلينا جميعاً أن نتقبل حكم الواقع علينا وتقييمه لنا في نهاية الأمر. ففي مهمة كهذه لا تكفي النوايا الطيبة، ولا يكفي الوعي بحجم المشكلة، أو الرغبة في تغيير الواقع، أو حتى الثورة عليه. المهم في نهاية الأمر أن تكون لدينا الكفاءات والمهارات التي تمكننا من تحقيق هذا الذي نؤمن به وننجح في أن نضعه موضع التنفيذ، ونترجم معرفتنا إلى أساليب ملائمة لفهم الواقع، ثم نترجم نتائج دراساتنا الواقعية إلى حلول وخطوط فعالة. والحوار المستمر بين الواقع والبحث هو الكفيل في النهاية بتطوير رسالة هذا العلم في خدمة البشرية.



المدخل إلى
علم الإجتماع



9 789957 066352